



مجلة العلوم الإجتماعية

Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين

العدد 09 جوان 2019



V.R33616
ISSN 2568-6739



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا
ISSN 2568-6739 V.R33616

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

جوان 2019

الـــعـــدد التاسع (09)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

الهيئة العلمية والاستشارية.

شروط النشر:

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقرارا بذلك.
- أن يكون المقال في حدود 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين،(حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط simplified Arabic 12 للملخص العربي و Times New Roman 12 للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.00 بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.
- هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص(16 23.5X).
- يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
- بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
- تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.
- يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس، المؤلف(السنة) ، عنوان الكتاب؟، ط(الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد، أما المقال: للمؤلف(السنة)، عنوان المقال، المجلة، م(المجلد)، ع(العدد)، مصدر المجلة(الجامعة أو المخبر مثلا)، مكان النشر، البلد.
- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
- يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

sciences@democraticac.de

كلمة العدد

كعادتها مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة بألمانيا برلين تصدر وفق مقاربات علمية دقيقة ومتميزة تريد من خلالها التأسيس للمعرفة الإنسانية وفق أبعادها في جل تخصصات وحقول المعرفة الاجتماعية خدمة للباحثين والقراء في سبيل الرقي بالمعرفة وتشجيع نشر المعرفة وتوجهات الباحثين لإدراكها من طرف الآخر.

إن التأسيس للمعرفة يكون ثمار الجهود المتواصلة والمستمرة وهو ما عهدته المجلة منذ عددها الأول بالإستمرار الذي صاحبته نجاحات وتفوقات وصلت إليه المجلة بفضل الخبراء الدوليين الذين كانوا سندا للمجلة من أجل تجويد النشر العلمي وهو مبتغى وهدف تصله المجلة في مسار واحد.

وضمن هذا العدد وكغيره من الأعداد السابقة تميزت المجلة بتنوع مقالاتها بتنوع التخصصات من جهة ومشارب ومواطن الباحثين من جهة أخرى، وهو حرص لازمناه في إطار دولية المجلة ومساراتها المعروفة للرقي ونشر الثقافة العلمية في الأوساط الأكاديمية والبحثية في ظل تنوع المعرفة.

في هذا المقام نتوجه بجزيل الشكر وخالص العرفان لكل الذين بذلوا مجهودات لا يستهان بها من أجل الرقي بالمجلة، خاصة هيئة التحرير وهيئة المجلة الإستشارية والعلمية التي ما فتأت تقدم خدماتها في سبيل تطوير البحث العلمي أين نلاحظ ذلك التنوع والتميز في تناول القضايا الإجتماعية إنطلاقا من تصورات ومقاربات معرفية نظرية وتحليلية وتطبيقية، وهو ما سنقف عليه من خلال هذا العدد.

الدكتور بحري صابر

رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية

المركز الديمقراطي العربي، العدد 09 جوان 2019

فهرس المحتويات

صفحة

المجال الاجـــــتماعي: بين البناء الاجتماعي والصراع الثقافي(مقاربة مفاهيمية)

أ. عبد العزيز عبد الصادق، باحث بسلك الدكتوراه

د.علي بولرباح، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان- المغرب

The social sphere: between social construction and cultural conflict (Conceptual approach)

Abdelaziz ABDESSADEK

Ali BOULARBAH

University Abdelmalek Essaadi -Tetouan- Morocco

ملخص: يحتل مفهوم المجال الاجتماعي أهمية كبيرة في الدراسات الانتروبولوجية والسوسيولوجية والجغرافية الثقافية، لهذا ظهرت اتجاهات علمية تناولته وفق منهجية نسقية بغية فهم أنساقه الديمغرافية والاقتصادية والثقافية، هذه الأنساق التي تحدد البناء الاجتماعي التي من دونها يختل النظام المجتمعي وبها تتحدد الأدوار الوظيفية لكل أفراد المجتمع. بعد اكتمال البناء الاجتماعي يتحول المجال الاجتماعي إلى مكان للصراع المجتمعي بين مختلف مكوناته الثقافية والإثنية والاجتماعية، فنجد هناك أحياء كاملة من المدينة مفتوحة في وجه الأغنياء لا تطأها أقدام الفقراء، وذلك ليس بحكم إقصاء قانوني ولكن بحكم توزيع ترابي مسكوت عنه للمكان. ولأن المجال الاجتماعي شديد التأثر بالعوامل الخارجية خاصة في عالمنا المعاصر فقد بدأت الأمكنة والفضاءات العمومية (المجال العمومي) تفقد روحها "فقدان روح المكان" ما جعلها لا تستجيب سريعا لعملية إعادة التشكيل.

الكلمات المتفاحية: المجال الاجتماعي، البناء الاجتماعي، نظام البروكسيمكس، الصراع الثقافي، الاستبعاد الاجتماعي، المجال العمومي

Abstract: The concept of the social sphere plays a very important role in the anthropological, sociological, geographic, and cultural studies. Several scientific approaches have appeared to deal with it in terms of a methodological system in order to understand its demographic, economic and social structures. These structures are of a crucial importance in the sense that they determine the social construction and the roles that must be played by the individuals. After the social construction is completed, the social sphere turns into a place for social conflict between its different cultural, ethnic and social components. Therefore, we find that there are districts and neighborhoods that only rich people can approach. This marginalization of the poor people is due to an untold story of land distribution. Because the social sphere can easily be influenced by the external factors, especially that the public spaces and places have started to lose their soul in our modern world (the space’s lost soul) which made them unable to respond to the process of reconstruction quickly.

Keywords: the social sphere, the social construction; systhem of Proxemic, cultural conflict, the social exclusion; the public sphere.

مقدمــة:

أثارت مسألة استهلاك المجال الاجتماعي الكثير من الجدل في العلوم الاجتماعية خاصة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافية الاجتماعية والثقافية، ذلك أن المجال الاجتماعي يعد ذلك المكان/الحيز الذي تتقاسمه مجموعات بشرية مختلفة ايدولوجيا، عرقيا، اقتصاديا، عقائديا...، أو قد يتقاسمه أفراد من ثقافة وإيديولوجية واحدة، لكن تختلف ميولاتهم وسلوكاتهم الفردية، فيتحول –المجال- في كلتا الحالتين إلى فضاء للصراع والتنازع والتنافس بهدف إبراز الذات وفرض الوجود داخل ذلك الحيز الذي قد يتسع أو يضيق حسب طبيعته (معبد، مسجد، كنيسة، مدرسة، حديقة عمومية، إدارة...).

يعبر المجال بقوة عن آليات الضبط الاجتماعي، بل إنه يؤسس لرهاناته واستراتجياته المركزية من خلال دينامية الفعل التي تؤطره، بحيث يصير كل مجال معبرا بالضرورة عن طبيعية العلاقات الاجتماعية وخصوصية الصراع وباقي ملامح الفاعلية الاجتماعية التي تعتمل في رحابه. ومن هنا تتبدد مقولة "حياد المجال" وتتأسس تبعا لذلك إمكانات التأثر بالضبط الذي تمارسه القوى المالكة لوسائل الإنتاج والإكراه في المجتمع. فليس هناك مجال لا يتم إنتاجه اجتماعيا، كما أنه ليس هناك علاقة اجتماعية لا تعبر عن نفسها في المجال (بيير بورديو) وبذلك يغدو المجال مفسرا للتراتب الاجتماعي والتفاعل السياسي والثقافي (عبد الرحيم العطري، 2013، ص45).

إن المجال الاجتماعي بما يحمله من دلالات ثقافية وهوياتية واقتصادية، يشكل القالب الذي يعمل على بلورة الأنماط الثقافية والاجتماعية للجماعات أو الأفراد الذين ينتمون إليه. ومن أجل ذلك يعمل وفق آليات تدخل في ما يسمى بالضبط الاجتماعي، ووفق أنساق مختلفة كالنسق الاقتصادي والنسق السياسي والنسق الديمغرافي، كل هذه العناصر تتداخل فيما بينها لتشكل الأسس التي يقوم عليها أي بناء للمجال الاجتماعي.

يشكل الصراع داخل المجتمعات الحيوانية القاعدة الطبيعية التي تسير بها المنظومة الايكولوجية وفق قاعدة "البقاء للأقوى" لهذا فداخل هذه المجتمعات كل "فرد" ضعيف أو غير قادر على الاستمرارية والتكيف يعتبر مقصيا، ما يدل أن المجتمع الحيواني قائم على الصراع من أجل الاستمرارية وحفظ النوع. ولكون المجتمعات "الآدمية" إسقاط لمثيلتها في الطبيعة، فإنها تعرف صراعا حول المجال الاجتماعي، غير أن هذا الصراع يخضع لضوابط اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وأخلاقية. هذا الصراع القائم داخل المجالات الاجتماعية، ينشأ وفق مقاييس مختلفة، حيث قد يكون بين مجتمعات كبيرة تتصارع حول امتلاك المجال وتوسيع حدودها (المجال الحيوي Espace Vitale)، آو قد يكون بين مجتمعات محلية تتقاسم نفس المجال الاجتماعي لكن تختلف عرقيا وثقافيا ودينا فيكون مجال في هذه الحالة فضاء للصراع الإثني داخل نفس المجتمع. وبناء عليه جاز لنا طرح السؤال الإشكالي التالي: كيف يتم بناء وتقاسم المجال الاجتماعي على ضوء التعدد الثقافي والعرقي والتفاوت الاقتصادي الذي يمز مكوناته؟ وما مظاهر وتجليات الصراع حول المجال الاجتماعي بما هو –الصراع- من عناصر البناء الاجتماعي؟

أولا: مفهوم البناء الاجتماعي وأنساقه

يعتبر مفهوم البناء الاجتماعي، من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية عامة والدراسات الانتروبولوجية خاصة، وقد ظهرت أهميته نتيجة لاتجاه كثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجين منذ أوائل القرن 20 إلى الدراسات الحقلية التي يقومون بها في مجتمعات صغيرة الحجم وقليلة السكان نسبيا كوسيلة لفهم المجتمع الإنساني في عمومه، فقد لاحظ هؤلاء العلماء أثناء دراساتهم لتلك المجتمعات الصغيرة التفاعل القائم بين مختلف نظمها الاجتماعية، على أساس أن الحياة الاجتماعية في أي مجتمع عبارة عن نسيج متماسك متشابك من العلاقات المتداخلة والتي تحدد طبيعية التنظيم الاجتماعي وتقسيم الأدوار بين أفراده.

يقصد بالبناء الاجتماعي تلك الشبكة من العلاقات التي تقوم بين المراكز التي يحتلها الأشخاص، فيما يقصد بالتنظيم الاجتماعي تلك الشبكة من العلاقات التي تقوم بين الأدوار التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص في ذلك المجتمع. وظهر مفهوم البناء أول مرة في المقال الشهير لـــ "رادليف براون" 1953 "البناء الاجتماعي"، غير أنه توجد إشارات له في كتابات "مونتيسكيو" خاصة في كتابه "روح القوانين" في معرض حديثه عن العلاقات القانونية التي تقوم بين أفراد المجتمع، وفي كتابات "دوركايم" حيث توجد قوانين من جذور النظرية البنائية حيث أشار إلى فكرة البناء الذي ينشأ خلاله الأفراد ويموتون مع استمراره. فالنسق البنائي هو نسق يربط بين المراكز التي يحتلها الأشخاص في المجتمع بينما يربط النسق الوظيفي بين الأدوار التي يلعبها هؤلاء الأشخاص في النشاطات الاجتماعية (محمد عبده محجوب، دس، ص23).

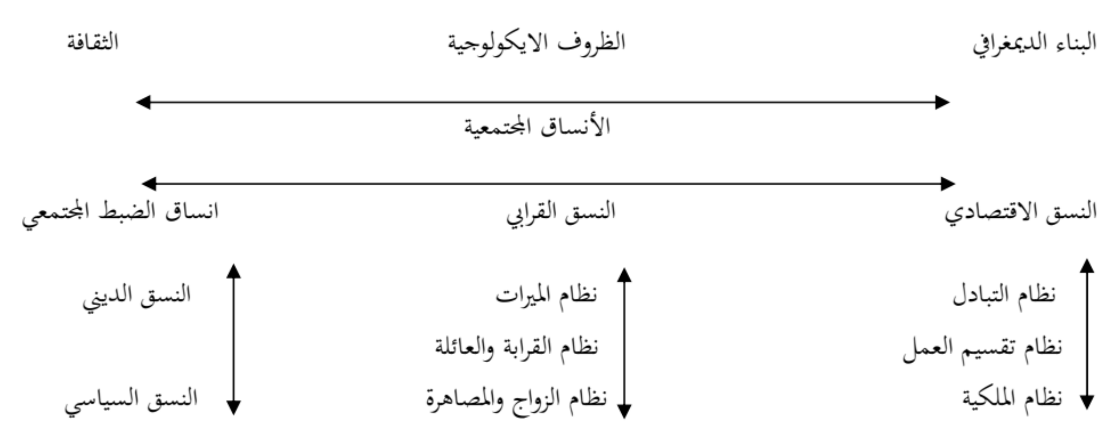
وقد أثار تعريف "رادليف براون" أن للبناء الاجتماعي مشكلات فيما يتعلق بالتفرقة بين البناء الواقعي والصورة البنائية، وأدمج في البناء كل العلاقات التي تقوم بين الأشخاص في المجتمع بعض النظر عما إذا كانت تلك العلاقات بين أفراد أو جماعات. وتنظم تلك العلاقات التي تربط بين الأشخاص في جوانب معينة ومتمايزة من حياتهم في نظم اجتماعية، ويلعب النظام دورا محددا في أنماط السلوك الاجتماعي، فالنظام يقصد به الإشارة إلى ذلك السلوك المقنن السائد في المجتمع، وهذا يعني أن السلوك الفردي الصادر عن الفرد من حيث هو فرد والذي يختلف من فرد لأخر،- مثل طريقة تناول الطعام أو المشي، أو ارتداء الملابس- لا يكون نظاما اجتماعيا، وذلك بعكس الزواج مثلا الذي يخضع لقواعد معينة وتحكمه ضوابط ومبادئ ثابتة بحيث أن الخروج على هذه القواعد يؤدي إلى توقيع العقوبة أو الجزاء، وللنظم الاجتماعية وظائف محددة التي تلعب دورا في التماسك الاجتماعي(محمد عبده محجوب، دس، ص19).

فالبناء الاجتماعي بهذا المعنى، هو نسق من العلاقات والأدوار والمشكلات الاجتماعية التي تربط بين مختلف أفراد مجتمع معين، إذ أن لكل فرد وظيفة ودور يؤديه ويساهم من خلاله في البناء الاجتماعي وعبرها يرتبط بعلاقات متعددة مع باقي الأفراد وهي التي تحدد مكانته في النسق المجتمعي. غير أن هذه الوظائف والعلاقات وما ينتج عنها من مشكلات تخضع لقوانين وضوابط اجتماعية تجعل الفرد تابع لجماعة التي تسعى إلى الحفاظ على وحدتها وتماسكها.

أما "ايفانز بريتشارد"، فيعرف البناء الاجتماعي بتلك العلاقات التي تقوم بين الجماعات التي تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستمرار في المجتمع. غير أنه يجب الانتباه إلى أن لكل مجتمع

صورة أو نمط معين يسمح لنا بأن نتكلم عنه على أنه نسق أو بناء يعيش فيه أفراد، وكلمة بناء تتضمن وجود نوع من التماسك والتوافق بين أجزائه مع السعي إلى تجنب التناقض الصارح أو الصراع المكشوف، وأنه –المجتمع- يتمتع بدرجة عالية من الديمومة والبقاء (ايفانز بريتشارد، 1970، ص42).

يقوم التصور النظري للبناء الاجتماعي على ثلاث أسس أساسية (انساق البناء الاجتماعي) تشكل الركيزة الأولى لأي بناء، التي من دونها قد يختل المجتمع ثقافيا وتختل نظمه ووظائفه (محمد عبده محجوب، ص 31، د س): 1- الظروف الايكولوجية، 2- التكوين الديمغرافي، 3- الثقافة بجوانبها المادية، وغير المادية بما بينها من تضايق وما تتمتع به من استقرار في المجتمع.



ومؤدى هذا كله أن البناء الاجتماعي الكلي لأي مجتمع من المجتمعات عبارة عن نسق من الأبنية المنفصلة المتمايزة التي تقوم بينه، رغم تمايزها وانفصالها، علاقات متبادلة مثل القرابى والبناء السياسي والبناء الاقتصادي، ويضم كل من هذه الأبنية الجزئية عددا من النظم الاجتماعية التي تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متكاملة. ولن يتيسر فهم البناء الاجتماعي إلا بدراسة هذه الأبنية الجزئية التي تتداخل وتتفاعل بعضها مع بعض، إذ ليس تمة شك في وجود علاقات متبادلة بين النسق الايكولوجي والنسق الاقتصادي مثلا، على اعتبار أن الحياة الاقتصادية كلها تتأثر وتتحدد بالشروط والظروف الايكولوجية التي تحيط بالمجتمع، وهذا نفسه يصدق على العلاقة بين كل انساق البناء الاجتماعي (احمد أبو زيد، 1982، ص25). وعندما يغيب أو يختل أحد هذه الأنساق يكون إذاك البناء الاجتماعي غير مكتمل "النمو" ويجعل بالتالي تشكيل نظمه الاقتصادية والثقافية غير ذي جدوى. ما قد يجعل بعض المجتمعات تسعى إلى إعادة التشكيل من جديد لكنها تصدم بعدة معيقات أولها الخلل الناتج عن البناء الأول الذي اختلت أنساقه منذ البداية وهذا خلال بنيوي يصعب معالجته من جهة، ومن جهة ثانية تأثير عوامل خارجية كدخول أنظمة ثقافية واقتصادية واجتماعية جديدة التي تسعى إلى إيجاد مكان لها من خلال فرض نفسها على المجتمع والمجال التي حلت به، ومن جهة أخرى مدى قابلية المجتمعات المحلية خاصة المعاصرة في التأثر بالنظام

العالمي الجديدة الذي يسعى لجعل من العالم قروية كونية معولمة، فكلما كانت سريعة التأثر أصبح البناء الاجتماعي أو إعادة تشكيله أمرا في غاية التعقيد والصعوبة، هذه الأنساق المختلفة المشكلة للركيزة الأساسية في البناء الاجتماعي هي نفسها التي تهيكل المجال الاجتماعي الذي يعد مختبرا لاختبار مدى متانة النظم الاجتماعية بإبعادها المختلفة، فما المقصود بالمجال الاجتماعي؟ وما هي حدوده؟.

ثانيا: مفهوم المجال وفق نظرية Proxemic وترسيم حدود المجال الاجتماعي

لدراسة هذا المفهوم باعتباره مكانا مشاعا بين مختلف مكونات المجتمع أو المجموعات البشرية التي تتقاسمه وتستوطنه، انطلقنا من المفهوم- النظرية التي أشار إليها "إدوار هال" Edward Hall هو مفهوم Proxemic في كتابه "البعد الخفي"، حيث يعتبر المكان/المجال بناء على هذا المفهوم عنصرا أساسيا في تحديد العلاقات ولاسيما الترابية بين الأفراد. إن هندسة المكان أساس مادي هام في هذه العلاقات، واستهلاك الغني للمكان في مجتمع ما يختلف عن استهلاك الفقير له، **كما أن هناك أحياء كاملة من المدينة مفتوحة في وجه الأغنياء لا تطأها أقدام الفقراء، وذلك ليس بحكم إقصاء قانوني ولكن بحكم توزيع ترابي مسكوت عنه للمكان** (فاطمة المرنيسي، 2005، ص147) ، وتبعا لمفهوم Proxemic فإن "إدوارد هال" حاول إبراز العنصر المكاني كعنصر سلطة في العلاقات بين الأفراد؛ ويتميز بأهمية بالغة رغم كوننا لا ننتبه إليه في غالب الأحيان، كما أنه يجعل من الطريقة التي تفرض علينا بها الثقافة مع المكان عنصرا أساسيا في تحديد خصوصية هذه الثقافة، فيصبح المكان مجال الاستبعاد الاجتماعي سواء للأفراد أو للجماعات الذين يعتبرون مستبعدين اجتماعيا إذا كانوا محرومين من الفرصة في المشاركة، سواء أكانوا يرغبون فعلا في المشاركة أم لا يرغبون (بريانباري 2007).

إن نظرة الفرد إلى المكان ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرته إلى ذاته واتصاله الحميمي بمحيطه، ويمكن أن نعتبر أن للفرد الإنساني أبعادا بصرية وأخرى مرتبطة بحاستي الشم واللمس واستشعار الحرارة، يمكن أن يعيق تطورها آو يشجعه (هال 1969)، معناه أن كل فرد داخل أي مجموعة بشرية يندمج في مجاله الاجتماعي انطلاقا من حالته الجسدية والسلوكية والنفسية، فيسعى إلى رسم حدود خاصة به مع هذا المجال لكن دون التمرد الكلي عن الحدود الاجتماعية، لأن الحدود لا توضع مجانا، والمجتمع لا يتلاعب بالتقسيم لمجرد رغبته في تجزئ العالم الاجتماعي، ذلك أن الحدود الموضوعة تجسد غالبا توزيعا غير عادل للسلطة يربط بين مجموعة وأخرى في إطار علاقة تراتبية محددة، ويشكل كل اختراق لهذه الحدود تهجما ضد توزيع السلطة الذي تعبر عنه (فاطمة المرنيسي، 2005، ص149).

وعليه فحدود المجال الاجتماعي تخطط وترسم بضوابط شرعية- دينية، تجعل من كل ما هو مرغوب مكروها أو محرما وعلى الفرد أن يلتزم بعدم تجاوز هذه الحدود "وتلك حدود الله فلا تعتدوها"، أو بقيم وعادات اجتماعية ومجتمعية تجعل الفرد خاضعا لها وتجبره على التشبث بها قصد احتوائه داخل الجماعة من جهة، وضمان مساهمته في استمرارها وصراعها من أجل البقاء من جهة أخرى. لهذا نجد أن المجتمعات التي يحترم ويلتزم أفرادها / أعضائها بالقوانين والضوابط الاجتماعية المتوافق عليها، هي المجتمعات التي استطاعت الحفاظ على استمراريتها

ووحدتها المجالية والثقافية التي تتسع حدودها أو تتراجع حسب طبيعة الظروف المحيطة بها، أي طبيعة العلاقات التي تربطها بالسلطة المركزية، وبالمجتمعات المجارة لها التي قد تدخل معها في صراع حول الموارد الترابية المشتركة، أو قد يكون صراعا ثقافيا إذ تسعى كل مجموعة إلى فرض هيمنتها الثقافية وبالتالي ضمان استمرارها وحفاظها على أعضائها.

ولفهم التراتبية والطبقية التي نتجت عن هذه الحدود داخل المجتمعات "الشرقية" ترى الأستاذة المرنيسي أن تقسيم المكان الاجتماعي إلى مكان منزلي ومكان عام، ما هو إلا تعبير عن علاقة سلطوية تراتبية قسمته إلى عالمين: عالم الرجال- الأمة المرادف للدين والسلطة، وعالم النساء الذي يمثل الحياة الجنسية والأسرة، إنهما عالمان حيث تتحكم مفاهيم وقوانين متعارضة تعارضا كليا في عمليات التبادل الاجتماعي، وهو ما يتنافى مع مبدأ الوحدة والأخوة والحب والمساواة في العلاقات القائمة بين أعضاء الأمة. فتقسيم المجال الاجتماعي في هذا الإطار يؤسس على مبادئ عامة تتحكم في ضبط العلاقات بين الأفراد:

العلاقة المشتركة: تنعت العلاقة الاجتماعية بأنها من "النوع التعاوني" إذا كان العمل في إطارها قائما على التضامن وعلى إحساس الأفراد بأنهم ذات واحدة (Max Weber، 1964، p136).

علاقة الصراع: تنعت العلاقة الاجتماعية بأنها من "النوع القائم على الصراع" حين يكون العمل موجها بطريقة مقصودة، نحو هدف تحقيق إرادة الأعضاء على حساب رغبات الآخرين، وذلك على الرغم من المقاومة التي يبدونها ضده.

ترسيم حدود المجال الاجتماعي انطلاقا من هذا المنظور يتحدد وفق معايير اجتماعية وثقافية صرفة، تجعل منه مجال نسقي ينتج أعضائه الذين يساهمون في تشكيل وإعادة تشكيل مجالهم الاجتماعي، الذي يحمل صفة الحامل لثقافة وقوانين وعادات ونظم الإنتاج ونمط عيش المجموعات البشرية المستوطنة. والحكم على أنها مجموعات بشرية وليس مجموعة واحدة مرتبط بالتنوع والتعدد الثقافي الذي يميز المجتمعات الإنسانية، هذا التنوع والتعدد هو الذي يجعل من المجالات الاجتماعية، فضاءات للصراع والتنافس الاجتماعيين من جهة، وحيزات للعلاقات الإنسانية المشتركة من جهة أخرى، ما يخلق أقاليم متعددة ومتنوعة.

ثالثا: الإقليمية حسب نظام البروكسيميكس- المكان في علم الإنسان

حاولت كتابات الجغرافيين خاصة الجغرافية الثقافية والجغرافية الإقليمية أن توضح حدود الإقليم كحيز وكفضاء جغرافي بحدود طبيعية تارة وحدود إدارية تارة أخرى. غير أن"**هال"** جاء بتحديد آخر للإقليمية مخالف لما دأب عليه الجغرافيون، والذي ربطه بمفهومه "البروكسيميك" المبني على مجموعة من التصنيفات الثقافية والبنيوية؛ فالإقليمية بكل ما تحمل الكلمة من معنى هي امتداد للكائن الحي والمحدد بإشارات بصرية وصوتية وشمية (هال 1969).

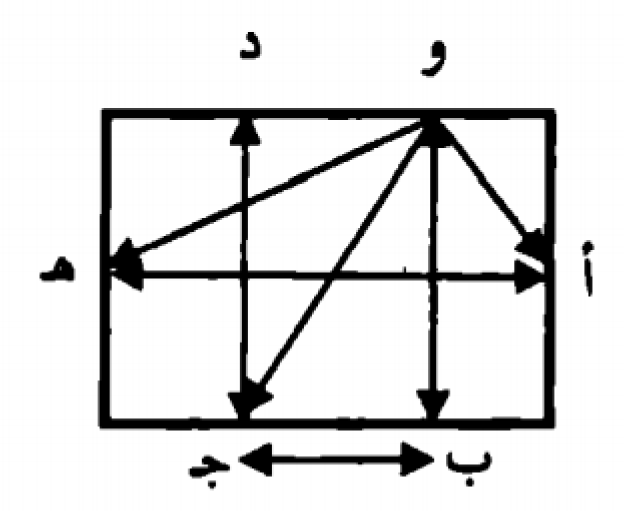
إن حدود الإقليمي تحدد انطلاقا من أبعاده الثقافية واللغوية الهوياتية (الانتماء والدم) المرئية وغير المرئية، ما يجعله مكانا قابلا للدينامية. وفي هذه الحالات تعتبر الهوية والثقافية على حد سواء كشيء ثابت ينتقل من جيل إلى جيل وإقليمية حيث يصبح الفضاء مصبوغا بأفكار السلالة أو القومية؛ مشكلا تركيبا قويا من "الدم والأرض". وهكذا يوصف الإقليم في صور مجازية جسدية من "الوطن الأب" و"الوطن الأم" أو يمنح شخصية. ويعتبر بذلك المشهد الثقافي أداة في

هذه العملية إذ أصبح يرى كوعاء لتسليم الانتماء الثقافي، تماثل هذه القومية العرقية بين الثقافة والفضاء، وبين الفضاء والناس، مشكلة منطقا دائريا بواسطته يعتبر حق المرء في الانتماء إلى الفضاء متوقفا على امتلاك الثقافة التي تستعمل لتعيين الإقليم (مايك كرانغ، 2005، ص16).

أما الحيز فهو من أعمال البشر وهو الأساس الجغرافي للمجتمع، فلكل مجتمع حيزه، وكل مجتمع منتج للحيز أو بالأحرى أحياز عديدة؛ منها ما يخص السكن والعمل والإستراتيجية وحتى الحلم، ومنها المجالات المعيشية والمجالات المؤثرة ومنها خلايا محلية وشبكات متشعبة (1991 Brunet Roger). إن نظام التصنيف البروكسيميكي يدل على مجموعة مستويات محددة للعلاقات مع أجزاء أخرى من النظام، ويستخدم لتعريف المشاهدات والنظريات ذات العلاقات المتبادلة لاستخدام الإنسان للحيز (ادوارد هال، 2007، ص138) فالبروكسيميكس كمظهر للثقافة المحلية له ثلاث مظاهر: مظهر/حيز ثابت، ومظهر/حيز شبه ثابت ومظهر/حيز غير رسمي.

1- الحيز الثابت: هو أحد الطرق الأساسية لتنظيم نشاطات الأفراد والمجموعات، ويتضمن المظاهر المادية كما يشمل التصاميم الخفية والمستدخلة التي تحكم السلوك عندما يتنقل الإنسان على هذه الأرض،- الأبنية هي أحد التعابير عن نماذج الحيز الثابت- ولكن الأبنية أيضا مجتمعة مع بعضها بطرق مميزة كما هي مقسمة داخليا وفقا للتصاميم المحددة ثقافيا. إن مخطط القرى والبلدان والمدن، والريف المتدخل ليس عشوائيا ولكنه يتبع خطة تتغير مع الزمن والثقافة، فالحيز إذن يشكل بطرق عشوائية فيخضع لتهيئة وإعداد وتصميم لتوافق حاجيات ومتطلبات الإنسان، غير أن "هال" حدد هنا استثناء فالناس الذين يعيشون في فوضى أو في حالة دائمة من التشويش هم أولئك الذين يفشلون في تصنيف النشاطات ومنتجات الإنسان وفقا لخطة مكانية موحدة ومنتظمة أو متنبأ بها، وفي الطرف المقابل من المقياس يوجد خط التجميع وهو تنظيم دقيق للأشياء في الزمان والمكان.

2- حيز شبه ثابت: لتحديد سمات ومميزات هذا الحيز انطلق "هال" من التجربة التي قام بها الطبيب **"همفري أوزموند"** حيث تم فيها شرح العلاقة بين الحيز شبه الثابت وبين السلوك، حيث لاحظ أن بعض الأماكن، مثل غرف انتظار السكة الحديدة تميل إلى إبقاء الناس بعيدين عن بعضهم، وأسماها ألاماكن المنفرة اجتماعيا Sociofugal. وأماكن أخرى، مثل الطاولات في الصيدليات ذات الطراز القديم أو الطاولات في مقاهي الأرصفة الفرنسية تميل إلى جمع الناس مع بعضهم، وهذه ما أسماها بالأماكن المشجعة اجتماعيا Sociopetal، وكان المستشفى الذي كان المسؤول فيه متخما بأماكن منفرة اجتماعيا، وفيه القليل مما يمكن أن يسمى أماكن مشجعة اجتماعيا. ولتحديد هذه الأماكن وكيف تساهم في نسج علاقات بين المرضى قام بمعية **"سومر"** بتقسيم مقصف المستشفى الذي يتسع إلى طاولات بقياس 63*72، هذه الطاولات وفرت ست مسافات واتجاهات مختلفة الأجسام فيما يتعلق يبعضها البعض (انظر الشكل) كان هدفهما وهو تحديد إلى أي مدى يمكن للمريضات نسج علاقات اجتماعية في ما مكان يوصف بأنه شبه ثابت من خلال المحادثة فيما بينهن، وأفرزت التجارب ما يلي:



أظهرت خمسون جلسة ملاحظة تم اعتبار المحادثات فيها على فترات زمنية فاصلة مسيطر عليها: و-أ (عبر الركن) كانت المحادثات متكررة، ضعف ج-ب (جنبا إلى جنب) والتي بدورها كانت متكررة ثلاث مرات أكثر من ج-د (عبر الطاولة)، ولم تتم ملاحظة محادثات بالنسبة للأوضاع الأخرى، بمعنى أنتجت حالات الركن مع أشخاص عند الزوايا القائمة بالنسبة لبعضهم البعض محادثات ست مرات أكثر من حالات الوجه لوجه عبر امتداد الطاولة، هذه التجربة تشير إلى ثلاث حالات تخص الحيز شبه ثابت؛ المحادثات بين أشخاص من بيئات وثقافات مختلفة تكون محدودة جدا داخل أي حيز شبه ثابت، ثانيا ما هو منفر اجتماعيا في ثقافة ما يمكن أن يكون مشجعا اجتماعيا في ثقافة أخرى، ثالثا أن الحيز المنفر اجتماعيا ليس بالضرورة سيئا، ولا الحيز المشجع اجتماعيا جيد عالميا، فما هو مرغوب هو المرونة والتطابق بين التصميم والوظيفة بحيث يوجد تنوع في الأماكن حسب ما تتطلب المناسبة والحالة النفسية، وإمكانية إقحام الناس أو عدم إقحامهم.

والخلاصة التي خرج بها "هال" هي أن ما هو حيز ثابت في ثقافة ما يمكن أن يكون شبه ثابت في ثقافة أخرى، والعكس صحيح. على سبيل المثال، الجدران في اليابان يمكن تحريكها، فهي تفتح وتغلق حسب تغير نشاطات اليوم، في الولايات المتحدة، يتنقل الناس من غرفة إلى أخرى أو من جزء من الغرفة إلى آخر من أجل كل نشاط مختلف، مثل الطعام والنوم والعمل والعلاقات الاجتماعية مع الأقارب. في اليابان من الشائع جدا أن تبقى في مكان واحد في حين تتغير النشاطات، ويزودنا الصينيون بفرص أكثر لملاحظة التنوع في تعامل البشر مع المكان؛ فهم ينسبون لفئة ثابت الميزة أمورا معينة يعالجها الأمريكيون كشبه ثابتة الميزة، ومن الواضح أن ضيفا ما في بيت صيني لا يحرك كرسيه إلا عند اقتراح المضيف ذلك.

وقد أشار"ميروفيتش" (1985) إلى التحول من ثقافات تقطن مناطق محددة إلى مجتمع متحرك أكثر، إذن في الوقت الذي تعود فيه الناس على التفاعل في منطقة ثقافية، أصبحت العلاقات الآن متباعدة على نحو متزايد، وهكذا تقع كثير من التفاعلات في نقط الالتقاء، أو أفضية الحدود

الواقعة على "العتبة" بين الثقافات، في حين يقترح "أوجي" (1990) استعمال كلمة "مكان" للإحالة إلى "ثقافة تتمركز في الزمن والفضاء" وأنه قدر نرى الوضعية كواحدة من"الوفرة الفضائية المفرطة"، حيث تجتمع عناصر الثقافات التي كثيرا ما ترتبط بالأماكن المختلفة في الفضاء نفسه والوقت نفسه، ومن المغري في هذه الوضعية الالتفاف إلى الماضي بحنين تجاه استقرار ماضي متخيل، إلا أن هذه ليست وسيلة ناجعة في البحث ولا في فحص الثقافات كأنها كانت، أو يجب أن تكون متمركزة ومقيدة. ونحتاج عوضا من ذلك إلى دراسة كيف أنه في بعض الحالات تتمركز الثقافات، بينما في حالات أخرى هناك "انعدام الأماكن"، إذن قد ندرس مميزات الاثنين موافقين على وجود الشكلين معا، ونعود في هذه الحالة إلى موفق "ميروفيتش" ونقول إن الفرق بين "لا مكان" هذا و"مكان ما" هو أن الشكل يسيطر على "الانعزال التعاقدي" والأفراد والمجموعات الصغيرة لها ارتباط فقط بالمجتمع الأوسع من خلال تفاعلات محدودة ودقيقة مقارنة بـ "الأماكن" حيث يوجد "نشاط اجتماعي عضوي" وحيث يمتلك الناس علاقات على المدى البعيد وحيث لا تصلح التفاعلات فقط لهدف وظيفي عاجل (Augé Marc، 1995، p59).

3- الحيز غير الرسمي: يربط "هال" تحديد هذا الحيز بما اسماه الخبرة المكانية والتي اعتبرها أهم شيء بالنسبة للفرد لأنها تتضمن المسافات التي يحافظ عليها في المواجهات مع الآخرين، هذه المسافات في معظمها خارج الوعي، وأطلق على هذه الفئة الحيز غير الرسمي لأنها غير مصرح بها، ليس لأنها تفتقر إلى الشكل أو ليس لها أهمية، بل لأن الأنماط المكانية غير الرسمية لها حدود واضحة وأهمية كبيرة، ولو أنها غير معبر عنها بالألفاظ، بحيث أنها تشكل جزءا أساسيا للثقافة.

فالحيزات تحدد إجمالا انطلاقا من نظرتنا للحيز، لأن نظرة الفرد إلى المكان ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرته إلى ذاته واتصاله الحميمي بمحيطه، ويمكن أن نعتبر أن للفرد الإنساني أبعادا بصرية وأخرى مرتبطة بحاستي الشم واللمس واستشعار الحرارة، يمكن أن يعيق المحيط تطورها أو يشجعها (Edward Hall، 1969، p63).

فتقسيم الأماكن/المجالات/الفضاءات بين أفراد المجتمع أو بين فئات اجتماعية مختلفة، يعبر وبشكل صريح أن تقسيم المكان بين أناس مختلفين في أماكن مختلفة يمكن الدولة أن تشجع رؤية معينة عن شعب معين خلال مواقع رمزية خاصة، في حين تستطيع مجموعات أخرى أن تقدم جغرافيات رمزية بديلة أو تنسب معاني مختلفة جدا للأماكن نفسها، وفي هذه الحالة سنتطرق إلى الطريقة التي تمت بها القوة والمعنى فوق المشهد، وكذا الكيفية التي يمكن من خلالها استعمال الآثار والبنيات في محاولة لربط الناس معا والتأكيد على المصالح المشتركة لتشجيع التضامن الاجتماعي (مايك كرانع، ص18، 2005). فعلى الرغم من سعي الدولة الرسمية الحثيث إلى نسف الحدود الاجتماعية في الأماكن والفضاءات رغبة منها في جعل المجتمع ينصهر في ذاته وخلق التماهي الاجتماعي والثقافي بين فئاته المتنوعة على كافة المستويات (الثقافية، الاقتصادية، الإيديولوجية، ونمط العيش، والنظرة إلى الحياة...) إلا أن الحدود الاجتماعية تفرض نفسها على الأمكنة وترسم ذاتيا وتحدد وتقسم الفضاء وفق التقسيم الاجتماعي، فالحدود لا توضع مجانا والمجتمع لا يتلاعب بالتقسيم لمجرد رغبته في تجزيء العالم الاجتماعي، ذلك أن الحدود

الموضوعة تجسد غالبا توزيعا غير عادل للسلطة للربط بين مجموعة وأخرى في إطار علاقة تراتبية محددة (Mary Degllasse 1970). ويشكل كل اختراق لهذه الحدود تهجما ضد توزيع السلطة بين أفراد المجتمع ما قد يؤدي إلى فوضى اجتماعية وتداخل بين قيم ومبادئ، وهو ما عبر عنه "جون جاك روسو" بالهيئة الأولى والثالثة. ويتحول بذلك المجال من وظيفته الأساسية التي هي التعايش والالتزام بالواجب إلى مجال صراع وتنافر بين فئات المجتمع وثقافتهم المتعددة والمتنوعة؛ ويرسم بذلك حدود ثقافية متعالية عن الواقع الذي بات يفرض الانصهار والاندماج، ما يجعلنا نتساءل هل فعلا استطاعت العولمة في بعدها الثقافي اختراق كل الحدود الثقافية والاجتماعية داخل البلدان؟ إذا كان الجواب بالنفي فكيف لها أن تخترق حدود مجتمعات صغيرة منغلقة على ذاتها وهي مجتمعات تتقاسم حيز جغرافي صغير وتعمل على ترسيم حدود بين فئاتها الاجتماعية. من هذا المنظور يمكن أن نقول إن العولمة ما هي إلا تعبير عن رغبة الغرب في اختراق ما لا يمكن اختراقه وما كان عصيا عليه اخترقه في المرحلة الكولونيالية.

رابعا: مسافات الإنسان في النظام البروكسيمكسي

سعى "هال" في إطار التنظيم المجالي الاجتماعي حسب نظريته إلى تحديد طبيعية الفضاءات الاجتماعية وكيف تنتظم بها العلاقات الاجتماعية بين الأفراد سواء داخل بيئات ثقافية مختلفة أو المنتمين إلى نفس البيئية الثقافية نفسها، إلا أن الإنسان كيف ما كانت طبيعة وحجم علاقته بحيزه الاجتماعي، ومهما بلغت درجة ارتباطه بمحيطه الاجتماعي/المجتمع أفرادا كان أو مؤسسات؛ يسعى دائما إلى وضع مسافة بينه وبين باقي أفراد المجتمع، في إطار ما أسماه "هال" بالمسافة عند الإنسان، هذه المسافات لها أبعاد نفسية حميمية واجتماعية وفردية...، تمكن كل فرد من امتلاك حيز خاص/المجال الخاص به يمتلكه ويتحرك فيه بعيدا عن الآخر:

- **المسافة الحميمية.** على مسافة حميمية يكون وجود الشخص الآخر جليا وربما يكون في بعض الأحيان غامرا بسبب المدخلات الحسية المتزايدة بشكل كبير، الرؤية (غالبا محرفة) والشم والحرارة المنبعثة من جسم الشخص الآخر والصوت والرائحة والشعور بالنفس، جميعها تتحد لتشير إلى انخراط واضح مع الجسم الآخر. وفيها نوعين: المسافة الحميمية – حالة القرب والمسافة الحميمية حالة البعد(ادوار هال، 2007، ص161-162).

- **المسافة الشخصية.** وهي المصطلح الذي استخدمه "هيدجر" للإشارة إلى المسافة التي تفصل الأفراد من الأنواع غير المحتكة، قد يعتبر أنه مجال صغير واق أو فقاعة يحافظ عليها الكائن الحي بين نفسه والآخرين، ونميز فيها بين مسافتين؛ المسافة الشخصية- حالة القرب (قدم ونصف إلى قدمين ونصف)، والمسافة الشخصية حالة البعد (قدمان ونصف إلى أربعة أقدام). (ادوار هال، 2007، ص164-165).

- **المسافة الاجتماعية.** إن خط الحد الفاصل بين مرحلة البعد للمسافة الشخصية ومرحلة القرب للمسافة الاجتماعية هو "حد الهيمنة" الذي يفرضه الطرفين، هذا الحد الذي يختلف من شعب إلى شعب آخر ويلعب فيه الصوت الدور الأساسي، نميز فيها أيضا؛ المسافة الاجتماعية – حالة

القرب من أربعة إلى سبعة أقدام، والمسافة الاجتماعية – حالة البعد من سبعة إلى اثني عشر قدما[1].

- **المسافة العامة.** تحدث نتيجة التغيرات الحسية التي تقع عند التحول من المسافات الشخصية والاجتماعية، والتي هي خارج دائرة الانخراط تماما، وفيها المسافة العامة- حالة القرب من اثني عشر إلى خمسة وعشرين قدما، والمسافة العامة – حالة البعد على مسافة خمسة وعشرون قدما أو أكثر، وتعد الثلاثين قدما هي المسافة الموجودة أليا حول المظاهر العامة الهامة.

تتحدد العلاقات الاجتماعية بين الأفراد فيما بينهم وبين الفرد والجماعة في الأماكن العامة الاجتماعية في إطار تقاسم المجال الاجتماعي، حسب طبيعة العلاقات التي ترتبط بينهم، مهنية، أو عاطفية، أو علاقات صداقة...، هذه الروابط الاجتماعية تفرض الاعتراف باستقلالية الفرد وبحيزه الخاص، لهذا يتم وضع مسافات فاصلة قبل كل عملية تواصل واحتكاك اجتماعي، هذه المسافات يختلف قياسها حسب طبيعة الأفراد والجماعات، وهو النمط العلاقاتي الذي أصبحت تعيشه المدن المعاصرة والمعولمة.

خامسا: المدن المعاصرة- العولمة وتآكل المكان (فقدان روح المكان)

يجب الأخذ بعين الاعتبار كيف أن المدن والدول تحتوي على عدد وافر من الثقافات التي يمكن تسميتها بـ "الثقافات الفرعية"، وإننا في حاجة إلى أن نفكر في العوالم المختلفة التي تحدثها ثقافة الهذيان Rave وظاهرة النوادي، حيث تقدم هذه الفضاءات وسطا اجتماعيا ومجموعة من الممارسات المختلفة معززة بمواقع جغرافية مختلفة جدا عن الثقافة الرسمية (مايك كرانغ 2005)، يحيل هذا القول على أن المدن خاصة المعاصرة منها تنسلخ دائما من الثقافة الرسمية التي تفرض عليها في ارتباط بتعدد فئاتها الاجتماعية الساعية دائما إلى خلق ثقافة خاصة والميول إلى ما يمكن أن نصطلح عليه بـ"الثقافة الفردانية" وهذا هو الاتجاه الذي تسير عليه بعض الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تحدث وزارة خاصة بالثقافة على اعتبار أن كل فرد مسؤول عن ثقافته وهو حر في إبداع وخلق الثقافة التي تناسبه. وبالتالي فحرية اختيار المكان يبقى رهينا بالفرد، لكن هذا التوجه يتنافى مع الواقع المجالي، حيث أن المجال الثقافي الاجتماعي الأمريكي يخضع وبالقوة الهوياتية والاقتصادية لنوع من التقسيم الممنهج فنجد أماكن (ترفيهية، جامعية، ثقافية، بيئية...،) خاصة بالبيض دون غيرهم من مكونات المجتمع الأمريكي، بل حتى في الفن، حيث ذهب أحد ممثلي السود إلى القول:"إن جائزة الأوسكار خلقت للبيض دون غيرهم". وفي لوس أنجلوس يعقب الكثير من الكتاب على الصراعات والتقسيمات الاجتماعية في هذه المدينة ذات الأعراق المتعددة، حيث الأغنياء يؤدون على الأمن ضد الفقراء.

وهذا التقسيم الاجتماعي للمجال يتجاوز الحدود العرقية والثقافية والدينية إلى الحدود الجنسية، بين الذكور والإناث، ويعطينا "بيير بورديو" مثالا واضحا في دراسته للسكن "القبايلي" بالجزائر في إشارته إلى تقسيم البيت كمجال اجتماعي بين رجاله ونسائه، فغالبا ما يوجد عمل النساء في الأجزاء المظلمة من المنزل، بينما يوجد عمل الرجال في الخارج، إذن فالمنزل بمجموعاته من

---

[1]- وفق مبدأ "قف بعيدا بحيث أستطيع أن انظر إليك" وتجسد هذه الحالة مكاتب الأشخاص المهمين التي تكون كبيرة بما يكفي لإبقاء الزائرين في حالة البعد للمسافة الاجتماعية.

المتضادات من رجل وامرأة، ضوء وظلام، وعلو وانخفاض، وحضارة وطبيعية، يتفاعل كذلك مع تصورات كبرى لنظام الكون، ولهذا يترك الرجال المنزل قبل بزوغ النهار، فخارج المنزل إذن فضاء ذكوري وداخله فضاء أنثوي (بورديو 1999). وغير بعيد من الجزائر ترى الأستاذة المرنيسي أنه في حالة ديناميكية الرجل- المرأة في المغرب فإن القضاء على التمييز بين الجنسين الحاصل بفعل التعليم وبفعل الأعداد الهائلة من النساء اللواتي يعملن خارج البيت، يعيد النظر بشكل مباشر في مسألة الحواجز التي وضعتها الهندسة الاجتماعية لتقسيم المكان بين النساء والرجال، واعتبرت أن هذا التقسيم ليس ظاهرة ثانوية أو معزولة، بل هو انعكاس وتجسيد لتوزيع نوعي للسلطة والنفوذ ولتوزيع نوعي للعمل (فاطمة المرنيسي،2005، ص168)، لتخلص إلى أن المجتمع المغربي لم يعرف تطورا فيما يخص العلاقة بين الجنسين، يوازي التغير الحادث في التوزيع التقليدي للنفوذ والسلطة مما أدى إلى الفوضى في هذه العلاقة.

لقد أسهم توغل الأنماط الغربية في المجتمعات الشرقية إلى بداية تآكل البعد الحضاري للأمكنة المحلية، لكن هذا الجدال شرق- غرب أصبح متجاوزا بشكل كبير لكون التلاقح الحضاري والثقافي واللغوي الذي فرضته العولمة (حسن أوريد- مرآة الغرب المنكسرة 2011) أنتج مجتمعات هجينة وبالتالي أماكن هجينة سرعت من وتيرتها تيارات الهجرة حول الأرض من وإلى الغرب ومن والى الشرق، فيرفض بالتالي على الوافدين الجدد التكيف والتأقلم مع الفضاء بتناقضاته تارة وبمغرياته وقسوته تارة أخرى، وفي هذا الصدد ما علينا إلا أن نتحرك، نذهب في عطلة، أو نباشر بحثا ميدانيا لنرى كيف أن هذه الأنماط هي كثيرة جدا وتكون خاصة بالمكان الذي أنتجت فيه. والتكرار المستمر لأنواع خاصة من السلوك ينتهي بارتباطه بأماكن خاصة، والقادمون الجدد يؤهلون اجتماعيا لأنواع السلوك الموجودة في تلك الأماكن، والنتيجة هي أن الأماكن توفر مرساة للتجارة المشتركة بين الناس والاستمرارية على مر الزمان. وتتحول الفضاءات إلى أماكن عندما تصبح "مثخنة بالزمن" لها ماضي ومستقبل يقيدان الناس معا حولهما (Relph Edward،1981،p12) فنأخذ على سبيل المثال الأندية الرياضية وهي أنماط غربية بامتياز، خاصة المرتبطة بما يمكن نعته بـــ"الرياضات الارستقراطية"، كالغولف، والتنس...، هذا النوع من – النوادي- يشكل سلم التميز الاجتماعي بين فئات اجتماعية من نفس المجال إلا أنها تتفاوت في المستوى الثقافي والمادي، ما يجعل الفضاءات العمومية مجالا لبناء تراتبية اجتماعية ومظهر من مظاهر التنطيق الاجتماعي للمجال العمومي خاصة في المجالات الحضرية، هذا التفاوت المادي والثقافي يجعل من الفئات ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المحدود تمنع قصرا أو اختياريا من الولوج إلى مثل هذه النوادي الأرستقراطية. إذن كيف يتم تأثيث المجال الاجتماعي بناء على الأبعاد الهوياتية والثقافية والاقتصادية؟ وهل هذا التقسيم الممنهج للمجال العمومي يفقد المكان روحه؟ أم يمنحه قدسية اجتماعية مصطنعة تفرض على من له الرغبة والإرادة في الاستفادة منه ومن خدماته أن يستوفي الشروط التي تفرضها طقوسه؟.

يجيب كارل ساور (1962) عن هذا التساؤل الأخير في تحديده لمفهوم الجغرافيا؛ على أنها تعالج الحقائق التي هي "حقائق المكان" والأماكن التي هي تركيبات فريدة لهذه الأشياء، فهي

تقترح فكرة العمق التي هي وراء هذه الحقائق البسيطة، على أن هناك ما هو أكثر بالنسبة إلى المكان من مجموعة من الأشياء الفريدة، وهذا ما يسمى بروح المكان – روح المكان الفريدة- **ففقدان المكان لروحه يفضي لا محالة إلى فقدان إنسانية الإنسان،** الذي يتحول من ذات منصهرة في الجماعة وتتقاسم معها الفضاء، إلى ذات أنانية ساعية للتحكم والاستحواذ على المجال الاجتماعي؛ تقصي من خلاله كل فئة أو جماعة أقل منها. لكن لكي تكون إنسانا عليك أن تعيش في عالم مليء بأماكن ذات مغزى، لكي تكون إنسانا عليك أن تملك وتعرف مكانك (Relph Edward،1976،p1)، ومن هذه الفكرة نعتقد أنه تنطلق الفئات الاجتماعية التي تسعى دائما إلى خلق فضاءات خاصة بها داخل المجال الاجتماعي، ما يعطيها تميزها الطبقي.

وهناك من يفسر فقدان المكان لروحه إلى التقدم التقني باعتباره يحمل سعرا مرتفعا أكثر مما ينبغي، فالمشاهد البشرية والأماكن التي يتعلق بها الناس قد ضحي بها لفائدة فضاءات جديدة لا روح فيها ولا مكان فيها، فضاءات أكثر فاعلية وظيفيا لكنها قلصت من ميزة التجربة (كرانغ، 2005، ص145)، ولعبت التقنيات الهندسية (علم الهندسة) دورا كبيرا في هذا التحول لأنها حولت بتصاميمها التقنية الأماكن من فضاءات اجتماعية روحية إلى فضاءات تنزع نحو الفئوية والرسملة التجارية، ليتم تحويل حتى المشاهد والمجالات الاجتماعية ذات القيمة الروحية إلى واجهات للترويج التجاري والسياحي كحال المساجد والكاتدرائيات والمعابد (تاج محل على سبيل المثال، وكاتدرائية ستراسبوغ). لهذه الغاية حدد "ريلف" Relph أربعة أنواع مختلفة من الفضاء أو المعارف حول الفضاء، نتجت عن علاقات مختلفة بالأماكن، في المرحلة الأولى تنظيم الفضاءات "البراغماتية" بموقع جسدنا (الشمال أو اليمن، فوق أو تحت)، ثانيا هناك الفضاء الخاص بالادارك الحسي؛ ينظم من خلال مقاصدنا ويتمركز علينا- ما نركز عليه، ما ننظر إليه، وهكذا ينزع إلى التمركز الملاحظ. والفضاء الوجودي يكون بالبنيات الثقافية بقدر ما يكون بإدراكاتنا؛ إنه فضاء مليء بالمعنى الاجتماعي، ويحدد هذا الفضاء في علاقته ببعض التجربة أو المهمة البشريتين، وأخيرا هناك الفضاء المعرفي الخاص بكيفية صياغتنا للعلاقات الفضائية نظريا (Relph Edward،1976،p5).

وكيف ما كانت نوعية الفضاء، فإن المكان نتاج لكيفية تفاعلنا معه، لنا مقاصد مختلفة تجاهه إذا عشنا هناك أو مررنا منه في سفر، ينتج كل هذا أماكن مختلفة بالنسبة إلينا، فتنسج الفضاءات عن طريق التفاعلات والسلوكات الاجتماعية والفردية والنخبوية[2]. يظهر هذا تباينا مع الإحساس بالأماكن الفردية التي يستطيع كل الناس أن يحسوا أنهم ينتمون إليها، وفقدان الإقليم المقيد والمتحكم فيه يقوض إلى حد بعيد أحاسيس الناس بالهوية، حيث عادة ما يتحكم الناس في هذا من خلال علاقات "الأنا" والـ "نحن" و"الآخر". وإذا كانت "الأنا" هي الإحساس الشخصي بالهوية، فالـ "نحن" إذن هي الهوية المشتركة التي كثيرا ما تعزز من خلال العلاقات المشتركة بالأماكن، ويمكن تحديد "الآخر" كغرباء. وإذا ما انحل التوسط لهذه العملية من خلال الأماكن، فقد تصبح هويات الناس بالتالي أقل استقرارا، وفقدان الإحساس بالانتماء سيجعل العالم أكثر استلابا مادام

[2]- لأنه قد يحدث أن يشكل فضاء معين عن طريق نخبة معينة سياسية أو ثقافية أو رياضية أو فنية، وتجعل منه فضاء نمطي.

أنه سينمي الإحساس بالوحدة (كرانغ، 2005، ص155)، ما يجعل الفرد يميل إلى نزعة تقليص الانتماء للجماعة ويصبح الأشخاص يميلون إلى الوحدة وتحقيق المصلحة الخاصة على حساب الجماعة (Tuan 1992).

وفي الأخير لتجاوز معضلات المدن المعاصرة المرتبطة بتآكل الفضاء والصراع القائم بين فئاتها حول المكان، يجب التفكير في خطط جدية في مسألة تخطيط المدن المستقبلية من خلال إشراك جميع الفاعلين ومن متخلف التخصصات العلمية والقطاعات الإنتاجية في تخطيط المدن وإعادة تشكيلها، وفي هذا الصدد يقول "هال": "لحل المشاكل المدنية الهائلة، توجد حاجة ليس فقط لمجموعة من الخبراء- مخططو المدن ومهندسون معماريون ومهندسون من كل الأنواع واقتصاديون ومتخصصون بتنفيذ القوانين وخبراء مرور ومواصلات ومعلمون ومحامون ومشرفون اجتماعيون وعلماء اقتصاديون- ولكن لعدد من الخبراء الجدد. إن علماء النفس وعلماء الإنسان وعلماء الإيثولوجيا[3] نادرا إن لم يكن نهائيا ما يمثلون دورا مهما كأعضاء دائمين لأقسام تخطيط المدن، ولكن يجب أن يكونوا كذلك". يذهب "هال" إذن إلى أنه يجب إدراج علماء النفس في تخطيط المدن وأخذ آرائهم بعين الاعتبار لكونهم الأقرب إلى فهم سلوكيات سكان المدن وتفاوتها بين الفئات، ويذهب أبعد من ذلك، إذ اعتبر أنه عندما يتم تطوير خطط علمية جيدة يجب أن لا يجبر المخططون على مشاهدة تعطل في التنفيذ والذي كثيرا ما يبرر بالسياسة أو بالمنفعة، وكذلك يجب عدم فصل التخطيط عن التجديد بدلا من ذلك، يجب أن يكون التجديد جزءا متمما للتخطيط.

إن علاج معضلات المدن المعاصرة وجعلها مجالات للتعايش بين فئاتها الاجتماعية واحتكاكها- خاصة الريفيون الجدد عن الحياة الحضرية- يقتضي إيجاد حلول تخطيطية مرتبطة بتنظيم المدن وتقسيم فضاءاتها، من هذه الأشياء التفكير في معالجة متلازمة السيارة، لأن السيارة هي أعظم مستهلك للحيز العام والشخصي، فهي تلتهم المساحات التي يمكن أن يلتقي فيها الناس، فقد أضحت مواقف السيارات والأرصفة وكل شيء من أجل السيارة، فهذه المتلازمة لها نتائج عكسية أخرى؛ منها أن الناس لم يعودوا يرغبون في المشي والذين يرغبون في المشي لا يستطيعون إيجاد مكان للمشي، ما يجعل الناس مترهلين ويعيشون في عزلة عن بعضهم البعض؛ فعندما يمشي الناس فإنهم يتعرفون على بعضهم البعض حتى لو بمجرد المشاهدة والعكس هو الصحيح مع السيارات، بالإضافة إلى الحد من الأبنية الجماعية المقيدة كالأبراج العالية المخصصة للسكن والتي تجسد أحيانا مظاهر الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي وتكرس الطبقية الحضرية داخل المدن. وهذه الأبنية المقيدة يكون تعامل البلديات معها بشكل "عنصري" أحيانا لأنها تأوي فئات/أقليات عمالية مهاجرة في الغالب- وما وقع في ضاحية لندن يونيه 2017 دليل واضح على هذه الازدواجية في التعامل مع المجال الحضري، حيث اشتعلت النيران في برج سكني تحول إلى رماد بالكامل راح ضحيته أكثر 70 قتيلا جلهم من الأقلية المهاجرة، ما يفرض

---

[3] - الإيثولوجيا أو علم السلوك الحيواني Ethology هو الدراسة العلمية لسلوك الحيوانات كفرع من علم الحيوان. العالم الذي يشتغل ضمن الإيثولوجيا يدعى إيثولوجّي.

ضرورة تنمية المجال العمومي والحفاظ على تنوعه الثقافي، وجعله مجالا مشتركا للتعايش والتضامن الإنساني والاعتراف بالأخر والمساواة بين الجميع.

سادسا: المجال العمومي والتنوع الثقافي

يرتبط مفهوم المجال العمومي (كرانغ 2005) في أحوال كثيرة بفكرة المجتمع المدني، ويقترح أن الدولة الديمقراطية لا تتركب فحسب من مواطنين ودولة أو من مؤسسات الدولة فقط. ويشير المجال العمومي إلى الساحات العمومية، حيث يستطيع الناس المناقشة والتقييم والعمل، وكثيرا ما يرتبط بأفكار "الفضاءات" التي يتمكن كل شخص من دخولها ويستطع الناس أن يجتمعوا فيها كأنداد رسميين- إلى حد أن رأي كل شخص يحمل وزنا متساويا- ومناقشة النزاعات والقضايا والأحداث بشكل معتدل، وتجدر الإشارة إلى أنه مع أن نظم الحكم هذه تدعي مساواة رسمية بين المواطنين، فالقدرة على المشاركة في هذا "المجال العمومي" مقيدة بعدم التمكن من المعلومات، وتحدد لوسائل الإعلام دورا مهما في تعيين شروط أي مناقشة. ولاحظ الجغرافيون كذلك كيف أن هذا النموذج يتضمن سلسلة كاملة من الفضاءات- حقيقية ومجازية أو هما معا- إذن تعتمد فكرة الساحات العمومية على السوق الروماني المنفتح للجميع، حيث يكون بإمكان المواطنين الالتقاء، وتنظر الروايات التاريخية إلى المقاهي أو أماكن أخرى حيث يستطيع الناس أن يجتمعوا معا. قد نلاحظ أن هذه الفضاءات هي في أحوال كثيرة مقصورة فيما يخص السلوك ومخططة وفقا لنموذج الفضاءات المنفتحة فقط لفئات اجتماعية محددة، ويجرى حاليا نقاش حول ما إذا كانت شبكة المعلومات (الانترنيت) تقدم فضاءات عمومية جديدة.

يعتبر "يورعن هبرماس" أول من أصل ابستومولوجيا لمفهوم المجال العمومي من خلال كتابه "التحولات البنيوية للمجال العمومي" فقد اعتبر أن المجال العمومي هو صناعة برجوازية نتجت عن صعود البرجوازية الأوروبية، وذلك في الفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلى بداية القرن الثامن عش، واعتبر المجال العام البرجوازي الأوروبي النموذج المثالي وتتفرد به الحضارة الأوروبية (مهند مصطفى، 2016، ص1). يعرف هبرماس المجال العمومي بأنه حقل الحياة الاجتماعية الذي يجرى من خلاله تشكيل ومقاربة الرأي العام، إنه الحقل الذي يتوسط بين المجتمع والدولة، فالرأي العام يظهر في سياق الخطاب العقلاني (Jurgen Habermas 1974،p49-55).

إن المجال العام دائما حسب هبرماس، أولا وقبل كل شيء، مجال حياتنا الاجتماعية حيث ثمة شيء عن الرأي العام يقترب من التبلور، ويكون الوصول إليه متاحا لجميع المواطنين، وجزء من المجال العام يتجلى في المحادثة اليومية، حيث يجتمع أفراد خاصون لتشكيل كيان عام. بعد ذلك لا يتصرف هؤلاء على أنهم رجال أعمال أو محترفون في مجال العلاقات الخاصة وكذلك لا يتصرفون كأعضاء في نسق دستوري معرض لقيود قانونية في بيروقراطية الدولة، فالمواطنون يتصرفون على أنهم كيان عام عندما يتباحثون بطريقة غير محدودة، أي إنه هناك ضمان لحرية التجمع والترابط وحرية التعبير عن أرائهم العامة عن قضايا ذات طابع عام(علي الحمداوي، 2011، ص213).

فالمجال العمومي إذن يقدم مشاهد عامة يمتلك كل فرد الحق في التعليق عليها والتعبير عنها بكل حرية فهو مجال للمساواة وترجمة للديمقراطية الاجتماعية، وفضاء للتعبير عن الأحاسيس الجماعية والفردية حول قضايا تهم المجتمع أو بعض فئاته، كمناقشة قضايا اجتماعية في وسائل الإعلام على اعتبار أنها مجالات عمومية، أو حضور حفلات موسيقية وعروض مسرحية أو مباريات رياضية في الساحات العمومية والمسارح والملاعب الوطنية...، فالمسألة الحاسمة إذن هي أنه عندما يجرى التفكير من خلال الأحاسيس بالمكان يجب أن تعتبر هذه الأفكار في سياق اجتماعي حول ما يروق لمن، وحول الكيفية التي من خلالها قد يحس أناس مختلفون بأنهم ينتمون - إلى مكان ما- بطرق مختلفة ويقدرون المشاهد على نحو مختلف جدا، أو بشكل فوضوي ارتبطا بفوضوية الثقافة/الثقافات التي يحملونها فينتج عنها محاولة خلق نظم ثقافية رسمية للتعامل مع المجال العمومي. ويحاول "**توان**" (Tuan1992) أن يبرهن على أن الناس عامة يحاولون أن يتعاملوا مع فوضى الثقافات مع الأنماط المعقدة من الشخصيات والمعتقدات الفردية، إما عن طريق غمر أنفسهم في المجموعة أو العناية في الأغلب بالطبقات العامة أو المظاهر التي تقترح النظام وليس التشويش، واستنتج ""توان" أن الأكاديميين الذين يميلون إلى النزعة الفردية يفضلون المقاربة الثانية؛ فهم يحاولون أكثر من الناس الآخرين الهروب من فوضى العالم بانسحابهم إلى عالم الأفكار البلوري.

ولأن المجال العمومي فضاء لتطبيق السياسة العمومية في المجال الاجتماعي والثقافي؛ فإن هذا الفضاء قد يتحول بفعل خطط الدولة وسياستها الاجتماعية إلى مجال الاستبعاد الاجتماعي المسوغ وفق أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، بمقدور السياسة الاجتماعية العامة أن تؤثر بوضوح في ما تحدثه أي درجة من عدم المساواة في مقدار الاستبعاد الاجتماعي وحدته، وقد يصل الحد إلى درجة الإقصاء الاجتماعي لفئات معينة أو أفراد معينين. فكيف يساهم الاستبعاد الاجتماعي في تشكيل وإعادة تشكيل المجال الاجتماعي؟.

سابعا: مفهوم الاستبعاد الاجتماعي شكل من أشكال الصراع الاجتماعي

تعود الأصول الابستيمولوجية لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي إلى "فيبر" Weber الذي عرفه بوصفه احد أشكال الانغلاق الاجتماعي، فقد كان يرى أن الانغلاق الإستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزا على حساب جماعة أخرى من خلال عملية إخضاعها، وفي الاتجاه نفسه يلفت "جوردان" (1996) Jordan الانتباه إلى ما تقوم به جماعة من الاستبعاد الفعال لجماعة أخرى (جون هيلز، 2007، ص22)، وهناك من يعرف الاستبعاد الاجتماعي بأنه ما يقع على الأفراد والمجتمعات المحلية من الاستقطاب والتفرقة الاجتماعية وعدم المساواة.

ويبدو أن الاستعمال الحديث لمصطلح الاستبعاد الاجتماعي نشأ في فرنسا، حيث جرت العادة على استعماله في الإشارة أساسا إلى الأفراد الذين تخطاهم النظام البسماركي للضمان الاجتماعي، وكان المستبعدون اجتماعيا هم هؤلاء الذين استبعدتهم الدولة بصورة رسمية ("لنوار" Lenoir 1974 "ودفي" Dyffy 1997) وتشمل هذه الفئات العجزة والوالدين

الوحيدين (بلا زوج أو أولاد) والمعطلين الذين لا ينتفعون بنظم التأمين والشباب الساخطين والأفراد المعزولين ("ايفانز" Evans 1998).

ويميل الأمريكيون إلى استعمال مصطلحات أخرى منها مصطلح "التجويت"[4] و"التهميش" و"الطبقة الدنيا" ولكن هذه المفاهيم ليست متباعدة في معانيها. فمن المعتاد أن تفهم "الطبقة الدنيا" على أنها تتألف من أجيال عديدة من البشر الذين ينتمون إلى أقليات إثنية، ويعيشون في أحياء مقصورة عليهم يتلقون فيها خدمات الرعاية الاجتماعية، وقد حيل بينهم وبين الاتصال بأغلبية المجتمع، كما أنهم يمثلون خطرا على هذا المجتمع (Murray 1999). ويعد الفرد مستبعدا اجتماعيا عندما يكون مقيما في منطقة معينة من مجتمع ما، ولكن لأسباب تتجاوز سيطرته، لا يستطيع أن يشارك في الأنشطة العادية للمواطنين في ذلك المجتمع، يكون راغبا في هذه المشاركة (بورتشارد 1999) لكن هل يرتبط الاستبعاد الاجتماعي بالفقر؟.

يجيب "بريان باري" على هذا السؤال في مقالته "الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل" ويصرح أن الاستبعاد الاجتماعي لا يعدو أن يكون إعادة تسمية لما اعتاد الناس تسميته بـ "الفقر" غير أنه لا يمكن نفيا الارتباط الوثيق بين الترتيب الطبقي الاقتصادي وظاهرة الاستبعاد داخل المجتمع ما يجعل من الاستبعاد الاجتماعي يحدث مبدئيا بين جماعات لا تتمايز فيما بينها تمايزا ظاهرا من الناحية الاقتصادية (بريان باري، 2007، ص41)، مثل الجماعات اليهودية التي هاجرت من أوربا الشرقية نحو بريطانيا وكانت فئات فقيرة، لكن جيلها الثاني والثالث استطاع بناء ثروة بالتعاطي للمهن الفنية والتجارة ولكن ذلك لم يمنعها من تشكيل جماعات يهودية صغيرة منعزلة على نفسها خاصة المتدينة منها. معناه أن الجالية اليهودية حققت الثروة وتجاوزت مرحلة حالة الفقر التي كانت تعيشها؛ إلا أنها بقيت مستبعدة اجتماعيا، لكن هذا الاستبعاد يظهر أنه اختياري لطالما أن الطوائف اليهودية عادة ما تميل إلى الانعزال والانغلاق.

وتتوافق هنا نظرية "بريانباري" الاستبعاد الاجتماعي ونظرية "هال" البروكسميس، حيث تشيران إلى مسألة التقسيم الاجتماعي للفضاء الذي يحدد بعوامل ثقافية، لغوية ومادية...؛ ويعطينا "بريانباري" مثالا حيا هو أن الأحياء السكنية المغلقة والمدارس والمستشفيات الخاصة التي تشكل الصورة المثلى للاستبعاد الاجتماعي، فهذه الأماكن لا يكون الانتفاع بخدماتها متاحا إلا لفئة من الناس. فقد كانت الأحياء السكنية ومازلت قادرة على استبعاد بعض من يمكن أن يقيموا فيها، وذلك من خلال التمييز وتكلفة السكنى وباستعمال البوابات والأسوار، ولا يقتصر استبعاد هذه الأحياء على السكان الجدد غير المرغوب فيهم، بل تستبعد كذلك عابري السبيل الذين يمرون بها عرضا وسكان الأحياء القريبة منهم، فالبوابات ليست علامة مرئية من علامات الاستبعاد فقط، بل هي إشارة قوية لهؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم مستبعدين بالفعل عن المحيط العام الأكبر (Blakely and Snyder 1997).

وفي هذا الإطار فالاستبعاد الاجتماعي لا يعني عدم تكافؤ الفرص أو أنه يدخل ضمن عناصر العدالة الاجتماعية، فهو يتعارض مع مبدأ الفرص المتكافئة من ناحيتين: أولا؛ يؤدي الاستبعاد الاجتماعي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة، وثانيا؛ يشكل الاستبعاد الاجتماعي في

4- أي الانعزال في أحياء مغلقة أو شبه مغلقة.

الواقع إنكارا للفرص المتكافئة في ما يتصل بالأمور السياسية (بريان باري،2007، ص25) وحسب "بريانباري" فإن مشكل الاستبعاد الاجتماعي يتخذ شكلين:

-الاستبعاد الاجتماعي والعدالة الاجتماعية،

-الاستبعاد الاجتماعي والتضامن الاجتماعي،

ويرتبط الاستبعاد الاجتماعي بمؤثرات ومصوغات ماضوية مورثة يرثها الفرد من محيطه الصغير – العائلي، المجتمعي- والموروثات الراهنة، وكل موروثات مادية بالدرجة الأولى، تتحدد درجة استبعاده بحجم رأسماله. فيما يتعلق بالماضوية فإنه إذا كان الماضي يؤثر في مقدار رأس المال المتراكم، سواء كان يخص الفرد أو المجتمع المحلي، فإن الاستبعاد الاجتماعي يرتبط بمورثات الماضية التي تنقضي وتضيع ولكنها تمثل نقطة البدء بالنسبة إلى الحاضر، وقد يكون بالإمكان تقسيم الرأسمال إلى ثلاثة مكونات:

رأسمال المال البشري: يعتمد على الوراثة الجينية، وظروف الطفولة، كالعائلة والصحة، وحالة المسكن، والفقر، والبيئة الاجتماعية، والتعليم والتدريب...،

رأس المال المادي: ملكية المسكن، والأرض والمعدات...،

الرأس المال المالي: ملكية الأصول المالية أو الديون،

وقد يكون ثمة ارتباط بين رأسمال المال المادي ورأسمال المالي، وذلك في حالة ما إذا تمت مثلا حيازة المسكن عن طريق شرائه مقابل دين متمثل في رهن عقاري، كذلك قد يرتبط الرأسمال البشري بالرأسمال المالي، إذا ما كان قد تم تسديده بدين ما، وقد يكون حصاد الرأسمال المالي عند الكثيرين ممن يواجهون الاستبعاد الاجتماعي سلبيا.

أما المؤثرات الراهنة فترتبط بثمرات الماضي أي؛ أن القرارات الراهنة التي يتخذها الفرد إنما نتيجة تراكمات الماضي هذه القرارات الحاضرة التي سرعان ما ستصبح من الماضي، ويمكن تقسيم المؤثرات الراهنة إلى:

مؤثرات خارجية: وهي القيود الحالية التي تواجه الفرد أو المجتمع المحلي،

مؤثرات داخلية. اختيارات وهي التي يؤثرها الأفراد آو المجتمعات المحلية.

نتائج وتوصيات:

نستخلص مما سبق تناوله في هذه الدراسة، أن مفهوم المجال الاجتماعي؛ انتروبولوجي، يحمل صور متعددة بتعدد التخصصات العلمية التي تناولته كعلم الاجتماع والجغرافية الثقافية والاجتماعية، معناه أنه مفهوم يدخل في الخانة المعارف الإنسانية التي عرفت وتعرف تطورا وتراكما، هذا التطور والتراكم تزايدت معهما المشكلات الإنسانية والمعرفية التي تصبح أكثر فأكثر تداخلا وتعقيدا، ما يفرض ضرورة تكامل تخصصات علمية متعددة لتناول الظاهرة الإشكالية المراد دراستها، إذن فالمجال الاجتماعي مفهوم مركب ومعقد بتعقد وتعدد المختصين. هذا على المستوى الابستمولوجي للمفهوم، على المستوى الاصطلاح والبناء، فخلصنا إلى أن المجال الاجتماعي بما يحمله من معاني ودلالات ثقافية وهوياتية واقتصادية يشكل القاعدة التي تبنى من خلالها الأنماط الثقافية والاجتماعية للجماعات والأفراد الذين ينتمون إليه. ويعمل وفق ضوابط وانساق متوافق عليها تعمل على تنظيم العلاقات وتحديد الأدوار بين أعضاء المجتمع،

كما أن بناء المجال الاجتماعي لا يستقيم دون ثلاث انساق رئيسية وهي النسق الديمغرافي والنسق الايكولوجي، والنسق الاقتصادي.

ومن النتائج المتوصل إليها أن المجال الاجتماعي يعد و /أو يشكل مجالا للصراع والاستبعاد الاجتماعيين، هذا الصراع والاستبعاد يرتبطان بظروف تأسيسه –المجال الاجتماعي- ونوع وطبيعة الفئات الاجتماعية المشكلة له، حيث يحتدد التنافس -الصراع والاستبعاد- الاجتماعيين كلما تعددت الثقافات والإثنيات والجماعات التي تتقاسم نفس المجال. لهذا نجد تقسيما ضمني للمجال بين فئاته الاجتماعية، ليس تقسيما قانونيا أو إداريا لكنه تقسيم ناتج عن مؤثرات سلوكية ونفسية تعتمل في نفس أفراد المجتمع، لذا نجد في مجال ما دو ثقافات وفئات اجتماعية متعددة فضاءات خاصة بفئة دون أخرى، على اعتبار أنه مجال عمومي يتاح للجميع الاستفادة منه بقوة الانتماء أولا وبقوة القانون ثانيا. لكن الملاحظ أن المجال الاجتماعي بما هو مجال عمومي أصبح يخضع لمؤثرات خارجية منها مثلا تدخل الدول في إعادة بناء المجال وإعادة نسج علاقاته، من جهة، من جهة ثانية يخضع لتأثير العولمة التي تسعى إلى جعل العالم قروية واحدة بالتالي تفقد الأمكنة المحلية روحها وتجانسها خاصة في المدن المعاصرة.

إن البناء والصراع الاجتماعيين يعدان عنصرين متلازمين في بناء المجال الاجتماعي، فلا مجال اجتماعي دون مجتمع يؤسسه وفق قواعده وضوابطه، ولا مجال اجتماعي دينامكي دون مجتمع متحرك ومتحول ومتصارع على الدوام، يدخل في صراع داخلي/ ذاتي بين ومع أعضائه الذين يسعى –المجال الاجتماعي- دائما إلى احتواهم داخل الجماعة، كما يدخل في صراع مع الجماعات التي يتقاسم معها نفس المجال أو يشترك معها في حدود مجالية، وبالتالي ينشب صراع دائم حول السيطرة على الموارد، من جهة، من جهة ثانية يتصارع مع السلطة المركزية من أجل إثبات وجود الجماعة، والصرع الأخير هو مع القيم الكونية الجديدة التي فرضتها العولمة. ومن أجل ذلك:

-على متخذي القرار والفاعلين في المجال من مخططين ومهندسين وجغرافيين وعلماء اجتماع وأصحاب الرأسمال المال، التفكير دائما في القضايا الاجتماعية التي تهم المجموعات المستوطنة للمجال، لأنها مفتاح نجاح أي بناء للمجال الاجتماعي.

-النسق الديمغرافي والايكولوجي والاقتصادي، هي أسس وركائز البناء سواء للمجال بوصفه حيزا، أو للمجال الاجتماعي بوصفه حاملا للثقافة والهوية المحلية، لذا يجب الآخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات وضبطها والتحكم في تطورها بغية بناء مجال اجتماعي سليم ويتسع للجميع.

-المجال الاجتماعي فضاء عمومي يخضع لمؤثرات داخلية وخارجية تجعل منه حيزا متحركا، ومجالا للتعدد الإثني والثقافي واللغوي..، ما يجعله مفتوحا على كل أشكال الصراع، ما يفرض ضرورة صياغة قوانين مرنة تتوافق مع المعطى والبنية الاجتماعية المحلية، تجعل منه –المجال الاجتماعي- فضاءا للإبداع والابتكار والتعايش وتقبل الأخر بدل مجال للصراع والتنافر.

خاتمة:

إن فكرة تقاسم المجال الاجتماعي تفرض قبل كل الشيء التفكير في تحديد النسق الاجتماعي والتاريخي الذي أنتج فيه هذا المجال، فالمحددات الكرونولوجية تلعب دورا أساسيا في معرفة

الظروف التي تأتت بها مجتمع معين وكيفية استيطان أو "احتلال" حيز جغرافي ما، فيبدأ في تشكيل نظمه الاجتماعية والثقافية والسياسية (نمط عيش خاص به)، ليتطور الأمر فيتحول من مجتمع منغلق ومحدود إلى مجتمع متشعب ومتعدد الألوان والثقافات...، فينتقل من مرحلة بناء المجال الاجتماعي إلى مرحلة الصراع حول هذا المجال وتقاسمه بين مختلف مكوناته.

نخلص إلى أن النظريات التي تناولت إشكالية بناء وتقاسم المجال الاجتماعي: "نظرية البروكسميس لهال و"نظرية الاستبعاد الاجتماعي" لبريانباري، و"نظرية بناء المجال الثقافي" لكرانع، كان لها وقعها في زمن العولمة ومع تزايد أهمية المدن المعاصر والتي وإن حاولت كسر المسافات بين مكونات مجتمعاتها إلا أنها لم تستطيع الحفاظ على وحدة وانسجام فضاءاتها العمومية، بل تزايدت الهوة الاجتماعية والثقافية في المدن وأصبح المجال الاجتماعي يخضع في تقسيمه لمنطق الانتماء السياسي والحزبي (الإيديولوجي) والمكانة الاقتصادية والعلمية داخل المجتمع الحضري. ساهم في هذا الطرح فشل سياسة التخطيط الحضري وسياسة إدماج الفئات الوافدة على المجال، وتكرس هذا الانقسام بتحول المجتمعات خاصة الحضرية إلى مجتمعات ما بعد الحداثة والثورة المعلوماتية الجديدة للقرن الواحد والعشرون. فهل الأنظمة الاجتماعية المنتجة "الهجينة" استطاعت إدماج الفئات الاجتماعية الهامشية؟ أم أنها كرست فكرة تقسيم المجال الاجتماعي داخل نفس (المجتمع) المجتمعات!؟.

قائمة المراجع:

1. أحمد أبو زيد(1982)، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، ط8، منشورات الهيئة العامة المصرية للكتاب.
2. ادوارد هال(2007)، البعد الخفي، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، منشورات الأهلية، ط1، 2007، بيروت.
3. ايفانز بريتشارد(1970)، الانتروبولوجية الاجتماعية، ترجمة احمد أبو زيد، منشورات منشأة المعارف، الإسكندرية.
4. بريان باري(2007)، "الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل" مجلة عالم المعرفة ع 344 أكتوبر 2007 (النسخة الالكترونية).
5. جون هيلز وآخرون (2007)، الاستبعاد الاجتماعي، محاولة للفهم، ترجمة محمد الجوهري، مجلة عالم المعرفة، ع344، أكتوبر.
6. عبد الرحيم العطري(2013)، الرحامنة: القبيلة بين المخزن والزاوية، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، سلسلة: أبحاث ودراسات، رقم1، الرباط.
7. علي الحمداوي(2011)، الإشكالية السياسية للحداثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، هبرماس أنموذج، الجزائر، منشورات الاختلاف.
8. فاطمة المرنيسي(2005)، ما وراء الحجاب؛ الجنس كهندسة اجتماعية: ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، ط4، الدار البيضاء.
9. محمد عبده محجوب(دس)، الاتجاه السوسيو انتروبولوجي، في دراسة المجتمع، منشورات وكالة المطبوعات، الكويت.
10. مايك كرانع(2005)، الجغرافية الثقافية، أهمية الجغرافية في تفسير الظواهر الإنسانية. ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة ع 317 يوليوز، الكويت.

11.مهند مصطفى(2016)، حول مفهوم وحدود المجال العمومي، مجلة مدى الكرمل، ع29، كانون الأول.

12.Augé Marc(1995), Non-Places ; Introduction to an Anthropology of Supremondernity; Verso; London.

13.Blakely Early & Snyder Snyder Gene(1997), Fortress America: Gated Communities in the United States. Washington DC and Cambridge, MA: Brookings Institution Press and Lincoln Institute of Land Policy.

14.Edward Hall(1969), The Hidden dimension, New York : Dobledy, Anchor Books,

15.Relph E(1981), the Modern Urban Landscape. Croom Helm, London.

16.Relph E(1976), Place and Place lessness, Pion, London.

17.Jurgen Habermas(1974), The Public Sphere: An Encyclopedia Article. New German Critique, N°3.

18.Max Weber(1964), The Thoeory of Social and Economic Organisation (New York, MacMillan; Free Press.

19.Roger Brunet(1990), Géographie universelle, Mondes nouveaux, Paris, Hachette-Reclus, Compagnie de l’union Européenne, France, Europ du sud.

البناء الاجتماعي للعلاقات الجنسية عن بعد من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة

أ.هاجر لمفضلي، جامعة ابن زهر أكادير- المغرب

Social construction of long distance sexual relationship through modern technological means

Hajar LAMFADLI, Ibn Zohr University Agadir, Morocco

ملخص: نحاول من خلال هذه الورقة، تسليط الضوء على العلاقات الجنسية غير المباشرة الممارسة بين الرجال والنساء، عبر الانترنت والتي ساهمت في انتشارها مختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة، ونشير إليها في هذا البحث بـ"الجنس عن بعد"، بإعتباره ممارسة تؤدي إلى تحقيق متعة جنسية دون وجود اتصال جنسي مباشر بين الطرفين، إذ إن هذه العلاقات أصبحت عبارة عن واقع جديد يتميز بالحركية، ويعبر عن تداخلات عدة تحتاج إلى التفكيك وإعادة قراءة مجموعة من المفاهيم الأساسية كالجسد والجندر، وكل ذلك يتطلب مواكبة التجاذبات الثقافية والقيمية، التي لا تشكل قطيعة مع سيرورة تاريخ وسائل التواصل، ولا مع الواقع "المباشر" للجنسانية، وما تتحكم فيه من شروط مجتمعية.

الكلمات المفتاحية: الجنسانية المعاصرة، الجنس عن بعد، الوسائل التكنولوجية الحديثة، الجسد، النوع الاجتماعي

Abstract: This article aims at understanding the relationship between youth sexuality and modern technology. Such a contemporary reality is characterized by mobility and development, which needs to be deconstructed and re-read in the light of some basic concepts such as body and gender. It is to mention that there is no theoretical framework to understand the reality of sexuality on the Internet. Thus, the problematic to be analyzed in this paper is a sociological attempt to understand this reality by digging into different aspects and answering multiple questions.

Key word: Cotemporary sexuality, remote sexual, Body, Modern technological means, Gender.

مقدمة:

إذا كانت العلاقات الجنسية بين الرجال والنساء بتعدد أشكالها، تقوم على اتصال مباشر وفيزيقي للجسد، فاليوم بفضل التطورات اللصيقة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، صار بالإمكان الحديث عن علاقة جنسية عن بعد، كعلاقة لا تلغي حضور الجسد وإنما تمنحه أبعاداً جديدة، تشكل جنسانية معاصرة، قائمة على ثقافة ليست بالافتراضية كما تصفها العديد من الكتابات، وإنما واقعا أكثر تعقداً لأنه يقوم على علاقة تفاعلية بين الواقع المباشر والواقع غير المباشر، وفق وسائط متعددة تتفاعل فيما بينها لتشكل واقعا جنسانيا جديدا، لذلك ففهم هذا الواقع الجديد لا يستقيم دون وضعه ضمن سياقاته الثقافية بالمعنى الأنثروبرلوجي الواسع، التي تشكل أسس البناء الاجتماعي للواقع الجنسي بين النساء والرجال، ولاشك أن التصور الإسلامي إلى هذا الواقع يشكل قطبا أساسيا في التحليل، من خلال النكاح وضمان تكاثر الأمة، مما يجعل أي علاقة خارج هذا الإطار محرمة.

ويبدو اليوم جليا، التعقد الذي تطرحه الجنسانية في الفهم، بناء على مفهومها الواسع الذي يتجاوز الجنس كمعطى بيولوجي. ويظهر التداخلات المتعددة للجنسانية ما بين ما هو بيولوجي وديني ونفسي اجتماعي المرتبطة أساسا بمجموعة من المداخل المعرفية التي نستطيع من خلالها محاولة تفكيك مجموعة من البناءات الاجتماعية البنيوية، كالجسد وعلاقات النوع الاجتماعي، خصوصا وأن هناك ازدواجية جنسية تقسم الحياة الجنسية إلى أدوار ذكورية وأنثوية لا متساوية، تحت غطاء أخلاقي يتجسد من خلال مجموعة من القواعد والقيم، أو من خلال مجموعة من المؤسسات التي تشرعن لكل ذلك، كالأسرة.

والجدير بالذكر، صعوبة مواكبة فهم العلاقات الجنسية عن بعد، نظرا لما تعرفه الوسائل التكنولوجية الحديثة من تطورات مستمرة، تؤثر حتما على تمثلات الأفراد حول الجنس وممارساتهم له، وحول العلاقة بالآخر، وفق ثقافة تواصلية صارت تشكل جزءً من الحياة اليومية، لذلك لا يمكن التفكير في كل هذه التحولات من خلال الموروث النظري والأدوات المنهجية الإمبريقية الكلاسيكي فحسب.

إن ما تعرفه المجتمعات الراهنة من تطورات متعددة، تنعكس بشكل ملحوظ على مجموعة من السلوكيات الجنسية، يجعلنا اليوم وبإلحاح كبير نحاول مواكبة سرعة التجاذبات الثقافية المتلاحقة إثر ظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة، ضمن حركية مستمرة تتجاوز النطاق التقني، وتجعلنا بالأساس أمام واقع جديد للفهم في تشكل الممارسات الجنسية، القائمة على "القرب الافتراضي"، وإعادة بناء العلاقة القائمة بين "البعد الفيزيائي" الذي لم يَعُد يُعَدُّ شرطا في العلاقة، وما بين "البعد الوجداني" الذي صار مرتبطا بالتقنية. كنتيجة للحياة المعاصرة. وهي محددات من بين أخرى جعلت من عالم الاجتماع البولندي زيجموند بومان (Zygmunt Bauman) يتصور هذا الواقع "سائلا"، ينكر الالتزام والارتباط المكاني والزماني، وينتج "الفرد الجنسي" كنموذج لعلاقات عابرة تتميز بالهشاشة (بومان، 2010).

وفي هذا الصدد، حري بنا الإشارة إلى أن هناك ضعف في الأدبيات المتعلقة بالموضوع، خصوصاً في العالم العربي، فضلا عن حساسيته، مما يجعل سبر أغواره عملية معقدة نوعا ما.

ولهذا فإن الإشكال الأساسي المطروح في هذه الورقة يتمثل في محاولة نفض الغبار عن هذا الواقع السوسيولوجي رغم تعقيداته.

مشكلة البحث

نعتزم في هذه الورقة، الوقوف على دور حركية الوسائل التكنولوجية الحديثة، في إعادة بناء واقع الجنسانية، ونظرا لما تتضمنة الجنسانية من ظواهر متعددة، يصعب معرفيا ومنهجيا الوقوف عليها، سنقتصر على نموذج تشكل العلاقات الجنسية بين الرجال والنساء، كنموذج علائقي جديد قائم على عدم التلامس الجسدي المباشر، وذلك عبر قنوات وسائطية تشكل جزء من الحياة اليومية. فماهي أهم المتغيرات التي ساهمت في ظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة؟ وما هي الأبعاد الجديدة للجسد في الواقع الرقمي؟ ثم كيف أثر هذا الواقع في تشكل العلاقات الجنسية بين الرجال والنساء؟

أولا. الإطار التاريخي لظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة:

نهدف من خلال هذا المحور، إلى محاولة وضع إطار تاريخي يبرز الحركية التي أفضت إلى ظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة، كواقع يهمنا في فهم تشكل جنسانيات جديدة، قد تبدو أكثر تعقدا في الفهم وتستدعي الانفتاح على حقول معرفية أخرى إلى جانب السوسيولوجيا.

أمام تعدد الوسائل التواصلية لم يعد بالإمكان اختزال التواصل في نموذج واحد، أو فصله عن السيرورة المجتمعية، التي واكبتها مجموعة من المدارس والمقاربات السوسيولوجية، الهادفة إلى فهم التغيرات الاجتماعية؛ حيث نجد كيف أن مدرسة شيكاغو (1935-1915) مثلا، انطلقت في مقاربتها للتواصل من إشكالية الهجرة واندماج المهاجرين داخل المجتمع الأمريكي، انطلاقاً من الجماعات الإثنية المتنوعة ما جعلها تؤكد على التجربة الفردية وعلى ارتباط التواصل بالتعدد (Maigret, 2010)، لاسيما وأنها قد تأثرت بالحقل النفسي، بناء على تحليل سجموند فرويد (Segmund Freud) (1921) للسلوك، وبعلم النفس الاجتماعي مع غابــريـال تارد (Gabriel Tarde) (1858-1917). وقد ظل هذا التأثر بالحقل النفسي حاضرا كذلك مع المدرسة الوظيفية في فترة الأربعينيات والخمسينيات، التي انطلقت في مقاربتها من النتائج المباشرة للإعلام على سلوك المستقبل، ومدى تأثرها بمجموعة من المتغيرات الأساسية مثل الجنس والسن. ستبرز النظرية الرياضية منذ السنوات الأولى للقرن العشرين، وستضع السيرورة التواصلية وفق إطار عام، يتحدد بناء على علاقة قائمة ما بين مرسل له الحرية في اختيار الرسالة، وما بين مستقبل مجبر على استقبالها، فتصورها للتواصل يتحدد كخط ما بين نقطة انطلاقة وما بين نقطة حصيلة، وسيعرف هذا الاتجاه تطورا، من خلال التركيز على أهمية القناة ورمزيتها (Mattelart, Mattelart, 2004).

إن ظهور مفهوم "المعلومة"، ظل متصلا بالبحوث البيولوجية خاصة مع اكتشاف تحليل الحمض النووي (L'ADN, 1944) وبناء على هذا السياق، ستظهر المقاربة "النسقية"، التي ستعتبر من الإعلام نسقا اجتماعيا يضم فاعلين لهم مجموعة من الأدوار، وسترى من التواصل فعلا يتحدد داخل نسق يتميز بالتفاعل بين الوجود الفردي وما بين الوسيلة التواصلية في زمان معين ومجال محدد (Maigret, 2010). إضافة إلى أن هذه المقاربة في ظهورها مع كلود

شانون (Claude Shannon) (1948)، ترى أن تنظيم مستقبل المجتمع مرتبط بالحصول على المعلومة ومدى انتشارها. وقد كانت هذه النظرية أفقا متنوعا لمجموعة من العلوم، والاهتمام أكثر بالأنثروبولوجيا مع مجموعة من الباحثين، نذكر من بينهم إرفينغ كوفمان (Erving Goffman) وجورجي باتسكون (Gregory Batescon)، باعتبار التفاعل يتميز بتعقده وتعدد أنساقه، وليس فقط عملية خطية ليس للمستقبل فيها إلا دورا ثانويا (Mattelart, Mattelart, 2004).

نظرا للمجتمع الصناعي وما رافق ذلك من تغيرات اجتماعية، سيتم تصور التكنولوجيا ضمن وظيفتها الاقتصادية، والاهتمام بالإعلام كاستهلاك وكسوق للتنافس، وستظهر مقاربة "العقلانية التقنية" باعتبار العالم الصناعي، عمل على إنتاج الثقافة كسوق للأفلام وللبرامج الإذاعية. كما ستظهر نظرية "الدراسات الثقافية"، التي ترى أن الأشكال الثقافية أدت إلى ظهور التراتبية وبروز الفقر، لاسيما مع تطور الاقتصاد السياسي وربطه باللامساواة في الحصول على المعلومات. بناء على هذا التصور ستظهر في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأعمال البحثية التي ستهتم بمفهوم الصراع، ووجود التبعية الثقافية في العلاقات ما بين دول الجنوب ودول الشمال، نذكر من بينها أعمال هربرت سكيلر (1969)(Hebert Schiller) (Mattelart, Mattelart, 2004).

إن التساؤل حول الاقتصاد السياسي في أوروبا ظهر في النصف الثاني من السبعينيات، وارتكز السؤال بالأساس حول صناعة الثقافات وعلاقتها بالرأسمالية، مع مجموعة من الباحثين الفرنسيين، من بينهم برنارد مييج (1978) (Bernard Miège) وباتريس فليتشي (1980) (Patrice Flichy)، خصوصا حول الاستعمالات الاجتماعية لوسائل التواصل والتحولات التي رافقت الاختراعات التكنولوجية، وما حصل من تقاطع ما بين التكنولوجية وما بين الاقتصاد السياسي والثقافي، كسياق جديد للمراقبة الاجتماعية والتثاقف الحاصل ما بين المحلي والكوني، كل ذلك سيساهم في بناء تصور جديد للكونية، وبروز مجموعة من المفاهيم الأساسية، من مثل "نهاية الإيديولوجية" مع دانييل بيل(Daniel Bell)، ترسخ مفهوم "القرية الكونية" الذي ظهر مع مارشال ماكلوهان (1969) (Marshall Macluhan)"وثورة التواصل" مع زبكنياف بريجنسكي (Brzezinsski (Zbigniew، كمفاهيم تعبر عن ازدياد الحاجة نحو استعمالات الحاسوب، ضمن نسق شبكي يبني لعلاقات جديدة مترابطة، ويهدد بالمقابل بزيادة الخطر نحو عزلة الأفراد(Mattelart et Mattelart, 2004).

إن أهم ما يميز المجتمع الجديد الذي أعاد بناء العلاقات، هو أنه مجتمع تواصلي، يتبنى نفس القيم الكونية بناء على الوسائل التكنولوجية الجديدة للتواصل والمعلومات. وفي هذه المرحلة ستعرف مجموعة من النظريات تطورا، نذكر من بينها النظرية التفاعلية الرمزية مع George) (Herbert Mead جورج هاربرت ميد، التي تطورت أساسا في المجتمعات الأنجلوساكسونية (Maigret, 2010)، وسيتم الاهتمام كذلك باللسانيات وباللغة ما بين المرسل والمستقبل، باعتبارها "أداة" لممارسة الحياة اليومية ضمن نسق تفاعلي اجتماعي معقد، وقد انتشر هذا التوجه في القرن العشرين خصوصا.

سيعمل ظهور مفهوم الشبكة على انتقاد مجموعة من النظريات مع مجموعة من الباحثين، من مثل كارل روجرز (1981) (Carle Rogers)، ينطوي نموذجهم التحليلي على التفاعل والارتباط الحاصل من خلال التواصل الالكتروني. وسيظل هذا النموذج التحليلي متأثرا بعلم النفس الاجتماعي (Mattelart et Mattelart, 2004)، كما سيعرف انتشارا وتطورا أكثر في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف قياس مختلف التغيرات، من خلال شبكة العلاقات وتحديد نماذج التواصل بين الأفراد داخل نسق معين، لاسيما من خلال تطور تقنيات التواصل. سيتم تطوير إشكالية الشبكة في فرنسا فيما بعد، من خلال مركز سوسيولوجي لمجموعة من الباحثين من بينهم ميشال كالون (Michel Callon) ، يرون أن الفاعل الانساني من خلال الشبكة يضم مكونات غير متجانسة داخل نسق مترابط، وبالتالي يقترحون دراسة كيفية تسلم بتداخل العلاقات الاجتماعية مع الطبيعة التقنية (Mattelart et Mattelart, 2004).

إن التفكير في الشبكة كمجال افتراضي وتواصل مبني على "اللامرئية"، سيظهر مع مجموعة من الباحثين من بينهم غايتانو موسكا (1996) (Gaetano)Mosca، الذي سيعتبر أن خاصية التشبيك الافتراضي ستعمل على تحديد "نهاية التاريخ"، وستجعل التساؤل يتجه نحو الكونية، كما أن الدراسات الأنتروبولوجية ستهتم بفكرة "الثقافة العابرة للوطن" وبتعدد الهويات أمام انتشار العولمة الكونية، وبالتالي ظهور تعدد الأشكال التواصلية وبروز شبكات جديدة يتداخل فيها المحلي بالكوني. إنه بذلك تفكير حول ما بعد "الحداثة" وما بعد التصنيع، ووضع السؤال ضمن وضعية المعرفة وسيرورة التفكير أمام رقمنة الرموز والتحالف الجديد ما بين الصوت، الصورة والنص. هذه الرقمنة هي التي ستجعل من بيير ليفي (1990-1994) (Pierre Lévy) يرى أنها عملت على "تواصل جديد ديموقراطي في زمن واقعي"، بناء على محيط تكنولوجي جديد يقوم على الإنتاج الذاتي، وباعتبار التواصل الإلكتروني تجربة اجتماعية تعقد الذاتية والتبادل أمام تداخل الشاشات وبدون حضور الجسد (يونسكو، 2009).

كل ذلك سيجعل الحركية تعبر بامتياز عن تطور إنساني، سيساهم في انتقال التفكير من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة، كمفهوم أساسي لا يقتصر في تحديده على التطورات التقنية المرتبطة بالتكنولوجية، ولا يتحدد فقط بناء على البرامج المعلوماتية، وإنما تظل فيه "المعلومة من حيث طبيعتها ليست إلا المعطى الخام، والمادة الأولية للمعرفة(الأمم المتحدة، 2003، ص31)، ما يجعل من المعرفة لا تحتفظ فقط بالبعد الكمي وإنما تتجاوزه في ظل مجتمع من أهم خصائصه البعد الشبكي، الذي يجعله مكونا من مكونات "شبكات الإنتاج والقوة والتجربة، حيث تقوم هذه الشبكات بدورها في بناء ثقافة افتراضية في إطار التدفقات المعولمة، متجاوزة بذلك مفهومي الزمان والمكان، فقد حصل في عصرنا هذا اختراق لكل المجتمعات بالفعل الجارف للمجتمع الشبكي" (الأمم المتحدة، 2009، ص53). إنها بذلك حركية تعيد بناء المجال الذي ألغى الحدود الجغرافية وتداخل على مستواه المحلي بالكوني، كخاصية أساسية ضمن مجتمعات المعرفة، باعتبارها مجتمعات شبكية تتميز بالتكنولوجية الرقمية وبتعدد الوسائط التفاعلية والتواصلية، وتنطوي على سيرورة معرفية للبناء والتمثل، من خلال الأبعاد الثلاثية المتمثلة في الرؤية، السمع والحركة، تسمح بمجموعة من التبادلات التي تؤسس لعلاقة دينامية تواصلية،

إضافة إلى البعد الزمني الذي أصبح حسب مانويل كاستلز(Manuel Castels)، عبارة عن آنية تسمح بالحضور في مجالات عديدة، وتنتج تغيرات في الممارسات الاجتماعية وكذلك طرقا جديدة للتفكير وتصور العالم وتشكل الحاجيات. كل ذلك يسمح لنا بالحديث عن نسقية واقع لا ينفصل عن السيرورة المجتمعية (الأمم المتحدة، 2009، ص53).

يتضح وفقا لما سبق، أننا أمام مجتمع تواصلي جديد يعيد بناء مجموعة من المفاهيم التحليلية، التي تحتاج منا في سيرورة الفهم إلى جانب السوسيولوجيا، علوما أخرى كالأنثروبولوجيا وعلم النفس التحليلي، ليس على المستوى النظري فحسب وإنما المنهجي الأدواتي كذلك، خصوصا وأن مواضيع الجنسانية، تتميز بالحميمية والخصوصية، وتعرف بفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة أشكالا جديدة، ضمن سيرورة تطورية، تنتج حياة فردية وجماعية، لها خصائص وأبعاد تتحدد عن بعد عبر وسائل وسائطية، تشكل جزءا من الحياة اليومية للجنسين، وتعد مجالات تفاعلية للتواجد والتعبير عن الاتجاهات والرغبات الجنسية، كما أنها وسائط لعلاقات جنسية غير قائمة على التماس الجسدي.

ثانيا. الجسد بين القرب الشبكي والبعد الفزيائي:

سبق وأشرنا إلى أهمية الجسد كمدخل أساسي في فهم واقع الأنترنيت، خصوصا وأن المفهوم في حد ذاته يستدعي إعادة البناء وفق كل التداخلات الجديدة، التي تفصح عن حاجيات جديدة تشكل واقعا معاصرا أكثر تعقيدا، لكن إعادة البناء هاته لا تعني أي قطيعة مع الجسد كمفهوم قديم متجذر في مجموعة من الثقافات كالديانات التوحيدية، لاسيما من خلال علاقته بالمقدس والمدنس وبين المرئي واللامرييء، في رسم ملامح الذكورة والأنوثة.

إن التفكير حول الأنساق المجتمعية الجديدة حسب فليب بروتن (Breton, 1992)، ونوربرت وينر(Wiener, 1940) يتحدد ضمن العلاقة القائمة ما بين وسائل التواصل والاستعمالات التي تتم من خلالها، وفق الشروط الاجتماعية التي تنتج العلاقة التفاعلية بين الإعلام والمجتمع (Balle,1997). وقد أتاحت الأنترنيت عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة إمكانية الوصول إلى مختلف المعلومات، بفضل قواعد البيانات المخزنة، كما سمحت بالتواصل الفوري بين الأفراد عبر البريد الإلكتروني، والذي أعقبه ظهور ما يسمى بالمنتديات، التي يتم من خلالها تبادل النقاش حول مجموعة من المواضيع، ثم ظهور مواقع التواصل الاجتماعي. وبالتالي فالتطورات والتغيرات التي عرفتها التقنيات التواصلية من خلال الأنترنيت، تبرز الانتقال من مجال "افتراضي" إلى مجال أوسع منه، لتدبير الحياة الشخصية وتقديم صورة حول الذات يمكن التحكم فيها، إضافة إلى تعدد استعمالاته التي تتكيف مع مختلف الحاجيات؛ حيث انبثقت ممارسات جديدة، لاسيما وأن هذا المجال يعمل على تدعيم "اللامحلية" و"اللامرئية"، والانخراط في سيرورات تفاعلية كونية معولمة، عبر رقمنه النصوص، والأصوات والصور باعتبارها لغة كونية.

سينشغل علم النفس التحليلي مع مجموعة من الباحثين، من بينهم ليست فليكس كتاري (1992) (Lyste Félix guattari) بالمجال "الافتراضي"، باعتباره تجربة ذاتية واجتماعية، أمام تعقد

الشاشات التي تسمح بحضور الذات دون حضور الجسد (Mattelart et Mattelart, 2004)، إنه تواصل يعبر بامتياز عن تطور إنساني وتصور جديد "للجسد الافتراضي".

إن غياب التواجد الفيزيقي الذي يتميز به التواصل عن بعد، وغياب وجود علاقة مباشرة "وجها لوجه"، جعل توماس جيدينز (Thomas Giddens) يعتبرها خصائصا أساسية تحدد "الذات المعاصرة" (Slevin, 2000)، التي صار بإمكانها التواجد في مجالات مختلفة، والتواصل عبر قنوات عدة للدردشة، في زمن واقعي يعمل على "تجاهل" المجال الفيزيقي، والحدود والمسافات، ولو لم يكن بين الأفراد تعارف مسبق، مما يجعلهم يكونون "صورة عذراء" عن الآخرين، (غياب لون البشرة أو اللكنة...)، لا توحي برموز الاختلاف والمعرفة الاجتماعية، الشيء الذي قد يسمح بإنتاج صورة مغايرة عن الهوية الحقيقية.

إذن "فالجسد المعاصر" هو جسد اجتماعي وتكنولوجي، يسمح بحضور متعدد لهذا الجسد، ويجعل العلاقات الإنسانية تعرف تحولات نتيجة للتطورات التكنولوجية، يعتبرها بيير لفي (Pierre. Lévy) بالقريبة من "الخيالية"، من خلال مجال يسمح بالتحرر من الإكراهات الجسدية الاعتيادية (Fintz, 2002)، كما يصير الاتصال الفيزيقي كما يعبر عنه مشيل سفين(Michael Civin) يمر من خلال لوحة مفاتيح الحاسوب، مما يسمح بإمكانيات لا محدودة لهويات غير حقيقية. تتجسد من خلال التداخل الحاصل ما بين المجال "العام" و"الخاص"(Michael Civin, 2000)، يسميه شري توركل (Sherry Turkle)"بالمجال الاحتمالي(Michael Civin, 2000, p : 35) ، كمفهوم مشتق من "المجال الانتقالي" الذي استعمله عالم النفس التحليلي دونالد وينكوت (Donald Winicott) لوصف الحقول التي لها وظيفة نفسية وتتواجد بطريقة متناقضة في علاقة الداخل بالخارج للذات(Civin, 2000) ؛ وحيث نحصل بناء على "المجال الاحتمالي" على قدرة تعمل على تطورنا النفسي، وإدماج مشاعر الحب والكراهية، والتعبير الحميمي عن مجموعة من الاستيهامات، عبر مجموعة من الوسائط التفاعلية (الكتابة، والصور، والفيديو...) أو عبر العديد من المواقع كمواقع التعارف أو البورنوغرافيا.

تمنح الأنترنيت للجسد بعدا كونيا قائما على إلغاء الحدود الجغرافية، ومن خلال عالم واقعي غير مباشر، قد يتيح التحرر من بعض الاكراهات الجسدية المعتادة، لاسيما وأن الجسد يعد كاشفا للبناء الاجتماعي والثقافي عبر نسق قيمي يقدم التنوع والتعارض المجتمعي، ويؤسس لتراتبية مجنسة تنطلق من البيولوجي في التفسير.

ينطلق التحليل النفسي مع فرويد في قراءته للجسد الأنثوي من الجسد الذكوري؛ حيث يرى أن الأنثى تعيش تخوفاً دائماً بسبب غياب القضيب في جسدها، ومن خلال النظر إلى دم حيضها تشعر بالصدمة نتيجة إدراك الفوارق بين الجنسين، وبذلك فالقراءة الفرويدية حول الجسد، تنطلق من المرئي واللامرئي في تحديد الفوارق الجنسية، كما أن فرويد يري أن رمزية الدم تختلف حسب الجنسين؛ إذ يفقد الجسد الذكوري دمه لأغراض "نبيلة" كالحرب... في حين يعبر دم الحيض عن عدم قدرة المرأة على التحكم فيه، وعندما تبلغ الفتاة، فالتمثل الذي تتلقاه من الأم، إما أن يعتبر تعزيزاً لدور المرأة وافتراضاً للأنوثة، أو أن يعتبر "لعنة" ملازمة لقدر أنثوي تحت

أشكال مختلفة مثل العار، الخجل أو الدنس، مما يجعل دم المرأة يحمل رمزية الإكراه والخضوع، ويعتبر رهاناً أساسياً يبني لعلاقات قائمة على الشرف وعلى العرف العائلي، وشهادة على البكارة من خلال ليلة الدخلة، كفعل يتيح المجال أمام مرئية الدم ويضيف قيمة للقضيب المنتصب، وبذلك فالبلوغ يشكل مرحلة مهمة في اكتشاف الفوارق بين الجنسين، أما تجاهل العضو الأنثوي في تربية الفتيات فيرجع إلى الحرص المجتمعي على عدم اكتشاف المتعة الجنسية، بذلك يظل جسد المرأة "اللغز" يستهوي الاكتشاف، ويعد من الطابوهات التي تستدعي المراقبة. لذلك نستحضر هنا الأنثربولوجية فرنسواز إيريتي (Françoise Héritier)، التي اعتبرت الجسد بمثابة "حزمة مفاهيم"، يتم عبرها تحليل التعارض القائم بين الذكورة والأنوثة، ويظل للأنساق الإيديولوجية الدور الأساسي في بناء هذا التعارض والتراتبية(Héritier, 1996).

يبني الواقع الاجتماعي الجسد كواقع بيولوجي قائم على الاختلافية التراتبية، والذي يؤسس للفوارق ما بين الجنسين، وفقا لتصور أسطوري متجذر داخل علاقة تعسفية لهيمنة الرجال على النساء، ومن خلال نسق من العلاقات المتناظرة والمترابطة، كمنطق رمزي للسيرورات الكونية والبيولوجية، بناء على الخططات الإدراكية المهيمنة والمهيكلة التي تشكل لثنائية إيجابي مميز/ سلبي متدني، أعلى/ أسفل، لين/ صلب، بارد/ساخن... تقود النساء لتمثل أكثر سلبية لجنسهن. مما يجعل العلاقات بين الجنسين نتاجاً لبناء اجتماعي على مستوى نظري وعلى مستوى الممارسة، ووفقاً لعالم الاجتماع بيير بورديو (Pierre Bourdieu) فالجسد يظهر بناءً على هذا المستوى الإدراكي اللاشعوري كـ "هابتيس habitus" (Bourdieu, 1998). إننا بذلك أمام نسق قيمي يقدم التنوع والتعارض المجتمعي الذي ينبني على أساس لغوي إيديولوجيي يعبر دائما عن السيادة والسلطة الذكورية.

ثالثا. واقع العلاقات الجنسية عن بعد من خلال الانترنت:

إن دراسة واقع الجنسانية عن بعد عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة، يعتبر حقلا معرفياً جديداً معقداً ويعبر عن تداخلات عدة، خصوصاً في ترابط فهمه بالواقع الجنساني "المباشر"، وما يتحكم فيه من شروط إنتاجية تنظيمية ووظيفية.

وسنقتصر في هذا المحور على محاولة فهم واقع العلاقات الجنسية بين الرجال والنسال فقط، لما تطرحه الجنسانية من مواضيع متعددة ومتداخلة باعتبارها حسب المنظمة العالمية للصحة : "جانب مركزي في الكائن البشري يضم الخصائص البيولوجية المميزة بين الرجل والمرأة، أي الهوية الجنسية، والهوية النوعية، والتوجه الجنسي، والإيروسية، والإنجاب. ويتم تجريب الجنسانية أو التعبير عنها من خلال استيهامات، ورغبات، ومعتقدات، ومواقف، وقيم، وأنشطة، وممارسات، وأدوار وعلاقات. إن الجنسانية نتيجة تداخل بين البيولوجي والنفسي والسوسيو-اقتصادي والتاريخي والثقافي والأخلاقي والقانوني والديني"(الديالمي، 2009، ص13). والحال أن الواقع المعاصر للجنسانية، يضيف المعطى التكنولوجي كمحدد أساسي في التحليل والفهم.

توضح فاطمة المرنيسي في كتابها "الهندسة الاجتماعية للجنس"(المرنيسي، 2009)، أن الحياة الجنسية في العالم الإسلامي تتسم بكونها مجالية، ضماناً لتنظيم هذه الحياة، تدعمها في ذلك عادات معقدة بشأن كل تفاعل استثنائي ومفروض بين الجنسين، كما أن الهندسة الاجتماعية في البلدان

الإسلامية، تجعل من الأسرة وقوانينها محاولة لضبط حياة المرأة الجنسية ووصاية عليها، مما يبين أن المفاهيم الإسلامية حول هوية المرأة الجنسية لا زالت تفرض نفسها رغم التحولات التي عرفتها العائلة، لذلك لابد من فهم دينامية المجال كمكون في الحياة الجنسية في العالم الإسلامي، وكقطب أساسي في هندسة العلاقة الاجتماعية بين الجنسين. وتؤدي الفوارق في سيرورة التربية الاجتماعية لدى الجنسين إلى احتداد القمع الذي يتعرض له الرجل؛ حيث إن التربية التي يتلقاها تجعله يتوقع إرضاء كاملا لاندفاعه الجنسي، بما أن هويته الجنسية ترتبط بذلك مباشرة، على عكس المرأة التي تدرب منذ طفولتها على الحد من اندفاعها الجنسي، وخلال فترة المراهقة في علاقاتنا كنساء ورجال نتلقى الخوف من الجنس الآخر والحذر منه وقصر تبادلنا معه على الإغراء والتلاعب ومحاولة السيطرة عليه، مما يجعل المجتمع يتخذ موقفاً سلبياً منظما إزاء الحب المتبادل بين الجنسين. وهو ما يفسر التوتر والصراع في علاقة الرجال بالنساء.

إذا كان أساس التوتر والصراع بين الجنسين، قائم على علاقات مباشرة تشكل قطبا أساسيا في الهندسة الاجتماعية لهذا الواقع، فإن الأنترنت غيرت أنماط التواصل الاجتماعي والعلاقات الخاصة، وأعادت تشكل الجنسانية والعلاقات العاطفية؛ حيث صار الارتباط بين الطرفين مقترنا باتصالهم بالأنترنت كمعيار جديد في بناء العلاقات الاجتماعية بين الجنسين؛ فصار بالإمكان الاقتصار على التواصل عن بعد دون ضرورة الالتقاء المباشر. وبالتالي فالأنترنيت غيرت طبيعة العلاقات ما بين الجنسين على المستوى "الافتراضي" كحياة جنسية جديدة تميز الجنسانية المعاصرة، لاسيما بخصوص الحرية الجنسية عند النساء التي تعرف إكراهات ثقافية واجتماعية أكثر مقارنة بالرجال، لذلك فالانترنت نجحت في إمكانيات فتح هويات أكثر حرية في التعبير عن نفسها، وبالمقابل فالحياة "الحقيقة" تشتمل على سلسلة من الشروط التي تظهر أنها تكبل الحرية الأنثوية.

ويضع باسكال لارديلي Pascal Lardellie (Kauffman, 2010) الضعف العلائقي محددا أساسيا يتسبب في الإدمان على الأنترنت(cyberdépendance)، فيصير الحاسوب حينها يشغل بشكل تدريجي مركز التواجد ويحتكر عالم الفرد بطريقة هاجسية، كحاجة إلى الشعور بالدعم والتعزيز. خصوصاً وأن القراءة السوسيولوجية تبدو أكثر وجاهة، إذا علمنا أن مؤشر الارتباط الإلكتروني مرتفع أكثر في الفئة العمرية من 15 إلى 29 سنة، تليها الفئة العمرية 30-44، وأن نفس التقرير الذي يعود للأمم المتحدة حول الشباب (الأمم المتحدة، 2016) يؤكد على نجاح المجتمعات الأبيسية بكل مؤسساتها في قمع الاختلاف والتعبير عن الرأي باستقلالية، "كما تعززت النزعة الأبوية في بلدان عديدة بقوانين للأسرة خفضت المكاسب التي تحققت في مراحل سابقة. وأحدثت هذه المؤسسات ندوباً وصدوعاً عميقة في المجتمع، بسبب تبنيها قيما محافظة أكثر، وابتعادها عن المساواة بين الجنسين والتسامح الاجتماعي الآخذ في التضاؤل" (الأمم المتحدة، 2016، ص40)، هذا إلى جانب عدم الرضا بين الشباب المرتفع والشعور المتنامي فيما بينهم بأنهم غير قادرين على التحكم في حياتهم، وارتباطهم المتسارع بالشبكات المعلوماتية والتطور في استعمال الانترنت. لذلك نجد أنفسنا أمام التحليل الدوركايمي الذي يرى أن النسق القيمي يعرف تزعزعا عندما لا يصير قادراً على الاستجابة لمتطلبات الحياة الجديدة(المرنيسي،

2009)، لكن التغير الحاصل كما وضحه كوفمان (kauffma, 2010) يكمن في كون منذ العشرات من السنوات من بدايات التعارف في الأنترنت، فأغلبية النساء يبحثن عن الحب، في حين أغلبية الرجال يبحثون عن الجنس. لكن التغير الذي حصل وأثبتته دراسته، أن النساء صرن يطالبن بالقدرة على إيجاد المتعة، وهذا بدوره يبرز أن الحدود أصبحت أكثر ضبابية ما بين الجنس والمشاعر.

يمكن القول بناء على ما سبق، إن الإنترنت "ثارت" على طريقة نسج العلاقات الاجتماعية، خصوصاً في مجال الحب والجنس، فقد أنتجت مجالات جديدة للتحرر من القيود الأخلاقية لعيش عاطفي مشترك، يفتح أفقاً شاسعة للتواجد العبر الحدودي والكوني، هو اختراع "عالم على جنب" ليس بالافتراضي وقواعده مختلفة عن العلاقات القديمة، كمحددات أساسية تتوافق مع الحياة الحديثةّ (بومان، 2016).

وتظل العلاقات عن بعد تتميز بسهولة الدخول والخروج منها، عكس العلاقات المباشرة، ويظل هدفها الرئيسي هو المتعة دون روابط، كعلاقات عابرة عملت على تحويل الجنس إلى حدث فيزيولوجي، دون أن يعني ذلك تحرر الجنس من الأعباء الاجتماعية الثقيلة. لذلك فالعقلانية الحديثة السائلة كما يسميها باومان، ترى في الارتباط تقيداً، يستلزم فصله عن الجنس، بناء على اتصالات آنية تركز على موضوع الاتصال، وهي اتصالات متكررة لكنها أكثر ضحالة، والوعي "بعدم وجود روابط" هو ما يعوض الهشاشة المزعجة للعلاقة. لذلك وفق تحليل بومان فإن القرب الافتراضي عمل على الفصل بين التواصل والعلاقة التي لا تتطلب تأسيساً مسبقاً للروابط، عكس القرب الجغرافي التقليدي، بل وصار لزاماً قياس المزايا والعيوب بمقاييس القرب "الافتراضي". إننا وفق بومان أمام فرد اقتصادي واستهلاكي يؤسس لعلاقات بدون روابط اجتماعية بين الرجال والنساء. غير أن فهم باومان لهذا الواقع الجديدّ، كان قائما على التقابل بين الواقعي والافتراضي، كعالمين منفصلين، وهي حدود غير قائمة خصوصا وأن ما اعتبره افتراضيا يعتبر واقعا في حد ذاته.

يرى كوفمان(Kauffman, 2010) أن من بين ما يجعل الأنترنيت مجالا مفضلا للتعارف، هو الخوف بالرفض "داخل الحياة الحقيقية"، لكن بالمقابل فذلك ولد اتساع الخداع والارتباط السريع في العلاقات عن بعد. وقد كشفت دراسته أن الرجال هم دائما أكثر محاولة للبحث عن الجنس، بينما النساء يقتصرن فقط على فكرة مغامرات لليلة واحدة. وقبل الدخول في ما هو جنسي عاطفي، فالأنترنيت يمكنها أن تجلب ملتقيات للتعارف. إنها تجربة وحياة تتميز بالتعدد وبإنشاء صداقات عابرة ويتم الانخراط في مجموعة من العواطف، والتعبير عنها من خلال محيط من القبل الافتراضية، والتعبير عن الحب والحنان في الإنترنت. وهذا ما يجعل جميع أشكال ودرجات تبادل الصداقة والحب ممكنة، بدون مخاطر ورهانات التواجد المباشر، فربع مستعملي مواقع التعارف، وخاصة النساء، لم يحددوا موعداً في الحياة الواقعية، وهذا ما ساهم في ظهور مفهوم الاستيهام الافتراضي (le Fantasme virtuel)، بينما عند الأغلبية، فاللحظات المهمة تتمثل في الالتقاء المباشر للأجساد، وفكرة الحب القوي الذي يصعب معه الانفصال. كل ذلك يجعل من التعارف اليوم أكثر غموضاً، وحدثاً خاصاً ومفتوحاً، يفصل مع نماذج الالتزامات

السابقة، إنها علاقات بين أشخاص عابرين، مما يجعل حقيقة الأفراد تصير أكثر تعقداً وتغيراً، كما أن معظم المقابلات التي قام بها كوفمان، تكشف عن الكذب وعن صور الخداع أمام تشكل علاقات سهلة وسريعة في اتصال مع الذاتية والحميمية، كمجالات جديدة لمحاولة تعريف أخلاق مشتركة.

وبالتالي تظهر الإنترنت "كعالم مضاف" إلى مجالات التنشئة، إلا أن العلاقة القائمة ما بين العالمين تظل متعددة ومعقدة؛ حيث إعادة إنتاج قيم العنف المبني على النوع الاجتماعي، كالتحرش الجنسي، والصور النمطية وغيرها...حتى لو اختلفت سياقات التواصل والعلاقات. وهنا لابد أن نستحضر الازدواجيات التي قد تميز طبيعة المجتمعات، وعلى هذا المستوى نستحضر فاطمة المرنيسي (المرنيسي، 2009) التي تقف على التضاد الحاصل ما بين الرغبة الجنسية وما بين النظام الاجتماعي الذي يطالب بمطابقتها للقانون الديني؛ حيث يتحكم في المجتمع المسلم ازدواجية نظرية لدينامية العلاقات بين الجنسين، بين ما يمكن تسميته نظرية صريحة تتمثل في العقيدة المهيمنة، ونظرية ضمنية تتمثل في لاشعور المسلم، وهي من تحدد دور المرأة في "الصياد" وتحدد الرجل في دور "الضحية"، وهو الأمر الذي يفسح المجال لإثبات سلطة مبنية على التحايل. نفس الأمر نجده داخل النظرية الفرويدية التي تحدد الجنسانية الإنسانية في صنفي الأنوثة السلبية والذكورة الحركية.

لذلك نرى أن كل هذه الركائز تعتبر تمظهرات أساسية في دينامية العلاقة بين الرجال والنساء، تظهر على مستويات متعددة من بينها مجالات الإنترنت، كمجالات تبرز نماذج علائقية جديدة قد تساهم في توسيع الأنوميا Anomie، على مستوى المعتقد وعلى مستوى الممارسة، وهذا لا يلغي التغيرات التي قد تعرفها دينامية العلاقات بين الجنسين، وإنما تجعلنا نؤكد على أهمية مجالات الإنترنت في التعارف كمكون جديد في العلاقات بين الجنسين والتي صارت تشكل نموذجاً في مجال العلاقات الجنسية، وتطرح السؤال حول قيمة الحب داخل هذه العلاقة، لاسيما إذا سلمنا بما سبق للمرنيسي توضيحه في الموقف السلبي لمجموعة من المجتمعات في الحب بين الجنسين، وهو ما يجعل العلاقة الزواجية تتميز بالهشاشة في هندستها الاجتماعية والقانونية، هذا إلى جانب أن الأخلاق التي ترتكز على الأخوة الدينية تعارض وجود علاقة إيروسية باسم الحب خارج مؤسسة الزواج، باعتباره حبا شهوانيا يتعارض مع العبادة. هذا إلى جانب أن المنع المجتمعي في الالتقاء بين الجنسين، يجعل من الإغراء مكوناً بنيوياً في هذه العلاقة ووسيلة للاتصال من جهة أخرى، وهنا تصير هذه المجتمعات تكبح العلاقات العاطفية، وهذا ما يفسر شعور القلق والخوف من الجنس الآخر خلال فترة المراهقة ويجعل العلاقة تقتصر في تبادلها على الإغراء والتلاعب، وهو ما يجعل كذلك صورة الرجولة مرتبطة بالقوة الاقتصادية وصورة الأنوثة (على اعتبار ليس هناك مصدر للمرأة) باستهلاك ثروات الزوج، وتجعل دينامية العلاقات بين الرجال والنساء أحد مراكز التوتر والصراع، خاصة وأن هويتنا التقليدية مبنية على أساس جنسي (الشرف وعلاقته بالجهاز التناسلي)، وبذلك فالمال والجنس يرتبطان ارتباطاً وثيقاً في تعريف هوية الرجال والنساء، وتظل العلاقة القائمة بين الخاص والعام معطى أساسي في تحديد الهوية الجنسية، بل إن الإنترنت تعتبر كمجالات تفرز التداخل الحاصل بين العام والخاص حتى

على مستوى الحميمية والجنسانية، وبالتالي ففهم هذه العلاقة يعد من بين الرهانات الأساسية في تحديد الهويات الجنسية، وتحديد مجموعة من الممارسات التي يتشكل منها واقع مواقع التعارف والشبكات الاجتماعية، مع استحضار العلاقة القائمة بين الواقع "المباشر" وبين الواقع "عن بعد"، الذي يتحدد وفق الوسائل التكنولوجية الحديثة والاتصال عبر الإنترنت". وعليه يبرز سؤال نرى له وجاهته في الطرح، يكمن في إثبات الانسجام من غيابه أمام الواقعين معاً، وهذا لا يعني أننا نضع فصلا بينهما في الفهم، وإنما نستحضر مجموعة من الاختلافات التي تتدخل في إنتاج سياقات الواقعين معاً، لاسيما وأن التواصل عن بعد يفسح مجلات "لا مرئية" الهوية الحقيقية، وتبني مجموعة من الأسماء المستعارة، وهي إمكانيات تفضي إلى علاقات جنسية دون ضرورة الكشف عن الوجه، إضافة إلى إمكانيات التعبير عن الاتجاهات الجنسية بشكل أقل مراقبة، وهذا ما يجعلنا اليوم نتساءل حول واقع القيم بين واقع الإنترنت وبين الواقع "المباشر"، خصوصاً القيم الأخلاقية وعلاقتها بالمتطلبات الجنسية، يقول رايش: "إن قمع الحاجات المادية بشكل فطن لا يمارس التأثير نفسه الذي يمارسه قمع الحاجات الجنسية، فالقمع الأول يؤدي إلى الثورة، أما الثاني فإنه يحول دون الثورة في إطار تواجد هذين الشكلين من القمع، بما أنه يكبت المتطلبات الجنسية ويخضعها للوعي، ويتجذر داخليا كشكل للدفاع الأخلاقي. وعلينا أن نلاحظ أن منع الثورة هو نفسه غير واع. والرجل المتوسط الذي يفتقر إلى الوعي السياسي لا يشعر البتة بمبادئها الأولية" (المرنيسي، 2009، ص183)، وبناء على ذلك تتحدد مجموعة من القيم التي تصير المجتمعات الذكورية منشغلة بها "كالشرف" و"العفة"، وتبعاً للمرنيسي (2009) فإن مأساة الشاب المغربي مثلا، عندما يريد أن يحب امرأة تكمن في أن أفعاله قد تتعارض بطريقة مباشرة مع رغباته، وأن الشروط الاجتماعية التي تثقل كاهله ابتداءً من العلاقة بأمه، والضغوط التي يتعرض لها لكي يغدو "رجلا حقيقياً"، كل ذلك يؤدي به إلى ردود أفعال لا إرادية؛ بحيث تكون غالبا أقرب إلى الكراهية منها إلى الحب. وفي هذا المستوى، نستحضر السؤال حول قيمة الحب في الإنترنت.

إن الحديث عن واقع الجنسانية، يتطلب استحضار الآليات الإكراهية التي تنفي وتقصي الممارسات التي لا تستهدف الإنجاب، خصوصاً وأن هناك سلطة يربطها فوكو بالمجتمع البرجوازي في القرن التاسع عشر، كسلطة تمارس على الجسد والجنس، وليس لها شكلاً قانونياً بل تعمل على تكثير الجنسانيات، وتمدد أشكالها المتنوعة دون وضع حدود لها، وتضمها إلى الجسد كنمط لتخصيص الأفراد، وهو ما يبرز على المستوى الواقعي جنسانيات متعددة يتداخل فيها الاتجاهات الجنسية والجانب العلائقي والمجالي. الشيء الذي يجعل من فوكو يرى أن الخطاب حول الجنس منذ ثلاثة قرون حتى الآن قد تكاثر أكثر مما تقلص، لكن تظل العلاقة القائمة بين أجزاء هذا الخطاب تتميز بالانفصال وعدم الثبات، ضمن تصور تعددي للخطابات يتميز بالاختلاف والتناقض (فوكو، 2004).

بناء على ما سبق، نرى أن الجسد في بعده التكنولوجي، يظل مكونا مهما للحديث اليوم عن الجنسانية المعاصرة، خصوصا مع ظهور الإنترنت وتطور هذا الظهور ضمن وظيفته التواصلية، والانتقال من مجال إلى مجال أوسع، في علاقة كل ذلك بالسلوكيات وبالعلاقات

الجندرية، التي تشكل واقعا جديدا ليس بالضرورة منسجما مع الواقع المباشر، وهو ما يزيد من تعقيد فهم الجنسانية المعاصرة في علاقتها بالوسائل التكنولوجية الحديثة.

يضع عبد الصمد الديالمي مفهوماً أساسياً في ظل ما سماه بنظرية الانتقال الجنسي، وهو مفهوم الانفجار الجنسي الذي يقصد به أن الجنس فجر إطاره المؤسساتي، ويحدث حين تستمر دينية المعايير الجنسية ويتجاوز هذا التحريم السلوكيات الجنسية، وتتكاثر هذه السلوكيات قبل الزواج وخارجه، وهي مرحلة انتقالية يعرفها المغرب منذ النصف الثاني من القرن الماضي بعد الاستقلال(الديالمي، 2010).

إن مفهوم الانتقال الجنسي عند الديالمي، يستعمله كأداة سوسيولوجية ووصفية وتفسيرية، يهدف اجتناب بعض المصطلحات التي قد تستعمل لوصف هذه المرحلة مثل السكيزوفرينا، وبناءً على نظرية الديالمي فممارسة الجنس عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة هي إحدى الظواهر التي تجسد الانفجار الجنسي، كسلوكيات متكاثرة تحدث خارج مؤسسة الزواج إما بين أفراد تجمع بينهم علاقة حب مسبقاً، أو بين أفراد تقتصر علاقتهم على الوسائل التكنولوجية الحديثة.

نتائج الدراسة:

-عملت الوسائل التكنولوجية الحديثة على إنتاج أشكال جديدة للحياة الجنسية، من خلال مجموعة من الممارسات التي تتحدد وفق تقنيات الكتابة والكاميرا والصوت.

-ساهمت السيرورة التطورية في استعمال التواصل الافتراضي الواقعي في إعادة بناء أبعاد وخصائص مجموعة من المفاهيم الأساسية كالجسد.

-تستدعي دراسة الممارسات الجنسية عبر تعدد وسائل الأنترنت تداخل الحقول المعرفية، كونها تعرف تفاعلا لما هو اجتماعي ونفسي بالأساس.

-إن الممارسات الجنسية عبر الوسائط التفاعلية تعتبر شكلا جديدا ينضاف إلى الممارسات الجنسية "المباشرة"، وبالتالي هي ممارسات واقعية تندرج ضمن الحياة الجنسية للجنسين.

-إن الجنسانية عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة لا تزال موضوعا يحتاج لتفكيكه ومواكبة فهم السلوكيات والممارسات الجنسية من خلاله كواقع جديد.

خلاصة:

يحتاج واقع الجنسانية من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة اليوم، إلى إطار تحليلي ومفاهيمي، لن يستقيم دون تداخل حقول معرفية أخرى، وإعادة مساءلة أدوات اشتغال السوسيولوجيا للوصول إلى تشخيص واقعي، لا يضع أي قطيعة في الفهم مع الواقع الجنساني "المباشر"، ولا يضع في تصوره أنه واقع افتراضي، لأنه يجسد واقعاً جديداً، يطرح أسئلة عديدة للفهم، يتطلب أساساً مواكبة التغيرات التقنية والثقافية، لأنه يتميز بالحركية وبتداخل استعمال هذه التقنيات فيما بينها، التي تشكل حاجيات تتدخل في إنتاجها مجموعة من المتغيرات السوسيولوجية كمتغيرة النوع الاجتماعي، والسن والوضعية العائلية.

إن فهم واقع الجنسانية المعاصرة خارج الوسائل التكنولوجية الحديثة، وفق القيم المجتمعية التي تعمل على إنتاجه، ضرورة معرفية تعمل على تعميق فهم الجنسانية عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتفتح مجال التساؤل حول إشكالية الإنتاج وإعادة الإنتاج لهذا الواقع، خصوصاً وفقاً

للتعارض المجتمعي في بناء الذكورة والأنوثة، وباعتبار الجسد موضوعاً للأنتروبولوجيا بامتياز، يجسد رمزيات خاضعة لبناء اجتماعي وثقافي يختلف من مجتمع لآخر. باعتبار الجسد مدخلاً أساسياً لبناء الفوارق بين الجنسين ولبناء السلطة الذكورية.

قائمة المراجع:

1. برنامج الأمم المتحدة(2005)، تقرير المعرفة العربي، نحو تواصل معرفي منتج. PDF.
2. برنامج الأمم المتحدة الانمائي(2003)، تقرير التنمية البشرية، PDF.
3. برنامج الأمم المتحدة الانمائي(2003)، تقرير التنمية البشرية، PDF.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2004)، تقرير التنمية البشرية، PDF.
5. برنامج الأمم المتحدة(2016)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، PDF.
6. التقرير العالمي لليونسكو(2009)، من مجتمعات المعلومات إلى مجتمعات المعرفة، PDF.
7. فاطمة المرنيسي(2009)، ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة أزرويل، المركز الثقافي العربي، ط5.
8. ميشال فوكو(2004)، تاريج الجنسانية، 1 إرادة العرفان، ترجمة محمد هشام، أفريقيا النشر
9. مؤتمر الأمم المتحدة(2006)، اقتصاد المعلومات،PDF.

10.عبد الصمد الديالمي(2015)، الانتقال الجنسي في المغرب: نحو الحق في الجنس، في النسب وفي الإجهاض. الرباط، دار الأمان.

11.سيغموند باومان(2016)، الحب السائل، عن هشاشة الروابط الإنسانية، ترجمة حجاج أبو جبر. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت.

12.Armand et Michel Mattelart(2004). Histoire des théories de la communication, La Découverte, Paris.

13.Bakis Henry(1993), Les réseaux et leurs enjeux sociaux. Presses universitaires de France.

14.Bernard Dantier(1949), Textes de méthodologie en sciences sociales, «la construction sociales des catégories de sexe : Simone de beauvoir, Le deuxième sexe, Extrait de Simone de beauvoir, Tome 2, l'expérience vécue, Paris, Gallimard.http://classique.uqac.ca/collection_methodologie/beauvoir_simone_de/categories_soc_sexe/categories_soc_sexe_texte.html.

15.Bernard Miège(2004), L'information- communication, objet de connaissance, de Boeck.

16.Cabinet Philippe et Dortier Jean-Francois (2008), La communication, Sciences Humaines Editions.

17.Claude Fintz (dir)(2002), Du corps virtuel… à la réalité des corps, Tome 1, L'Harmattan.

18.Claude Meyer Claude(2001), Aux origines de la communication humairne, L'Harmattan.

19.Dubai School of Government(2001), Arab Social, Media http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/dsg/unpan044212.pdf.
20.Elisabeth Badinter(1986), L'un est l'autre, Des relations entre hommes et femme. Editions Odile Jacob.
21.Eric Delcroix et Alban Martin(2008), Facebook on s'y retrouve.
22.Eric Maigret(2007), sociologie de la communication et des médias, Armand Colin.
23.Francis Balle(1997), Médias et sociétés, de Gutenberg à Internet, Montchrestien.
24.Françoise Héritier(1996), Masculin/Féminin, La pensée de la différence. éditions Odile Jacob.
25.Galinon- Mélénec Béatrice(2007), Penser autrement la communication, du sens commun vers le sens scientifique, du sens scientifique vers la pratique, L'harmattan.
26.Jauréguiberry, F(2000). Le moi, le soi et internet, vol. 32, n https://www.erudit.org/fr/revues/socsoc/2000-v32-n2-socsoc72/001364ar/.
27.Jean- claude Kaufman(2010), Sex @mour, Les nouvelles clées des rencontres amoureuses, Armand colin.
28.Jean-Pierre Meunier et Daniel Peraya(2010), Introduction aux théories de la communication, De boeck.
29.Gender equality and empowerment of women through ITC(2005), PUBLISHED TO PROMOTE THE GOALS OF THE BEIJING DECLARATION AND THE PLATFORM FOR ACTION. http://www.un.org/womenwatch/daw/public/w2000-09.05-ict-e.pdf.
30.Lahouari Addi(1999), Femme, Famille et lien social en Algérie http://books.google.fr/books?hl=fr&lr=&id http.
31.Manuel Castels(1998),L'Ère de l'information. Vol. 1, La Société en réseaux. Paris, Fayard.
32.Manuel Castells(1998), La société en réseaux, L'ère de l'information, volume1, Fayard.
33.Margaret Maruani(2005), Femmes, genre et sociétés, L'état des savoirs, La découverte.
34.Michael Civin(2000), Psychanalyse du net, Hachette Littératures.
35.Michèle Riot-Sarcey(2010), De la différence des sexes, Le genre en histoire. Larousse.
36.Mohammed SADID(2001), Les nouvelles technologies et l'écrit dans les pays sud-méditerranéens, Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines- Rabat, Série colloque et séminaire n 954.

37.Nadia Tazi(2003), Masculin- Féminin, La Découverte.
38.Nicholas Negroponte(1995), L'homme Numérique, Robert Laffont.
39.Noel Nel (dir)(2001), Les enjeux du virtuel, L'Harmattan.
40.Pascal Lardellier(1999), Histoire et communication, L'harmattan.
41.Patrick Brun(2001), Emancipation et connaissance, Les histoires de vie en collectivité, L'Harmattan.
42.Patric Schmoll(2002), Le statut anthropologique de l'image à ère du virtue .http://www.patrick-schmoll.com/pdf/2002-ImageAnthropologie.pdf.
43.Philippe Rigaut(2001), Au-delà du virtuel, Exploration sociologique de cyberculture, L'Harmattan .
44.Pierre Bourdieu(1998), la domination masculine, Editions du seuil.
45.Pierre Lévy(1995), Qu'est-ce que le virtuel?, éditions la Découverte.
46.Rémy Rieffel(2001), Sociologie des Médias, Ellipses édition marketing S.A.
47.Samia Mihoub(2005), Internet dans le monde arabe, complexité d'une adoption, L'Harmattan.
48.Serge Tisseron(2008), Virtuel mon amour, Penser, aimer, souffrir, à l'ère des nouvelles technologies, Albin MICHEL.
49.Sihem Najar (dir)(2012), Les nouvelles sociabilités du Net en Méditerranée, Edition KARTHALA et IRMC.
50.Spot on Public Relations, Middle East and North Africa(2010), Facebook Demographics https://www.slideshare.net/AlHaqqNetwork/spot-on-pr-middle-east-north-africa-facebook-demographics-may-2010.
51.Terry Flew(2005), Understanding global media. Palgrave Macmillan.

سوسيولوجيا التحضر: مقاربة نظرية تحليلية

Sociology of urbanization: an analytical theory approach

أ.مبارك ايت خليفة، جامعة محمد الخامس- المغرب
Ait khalifa Mbark
University of Mohammed V Morocco

ملخص: مما لا شك فيه أن البحث والحديث عن التمدن والتحضر من الصعوبة بما كان، فهو من المواضيع التي لا تشيخ معرفيا، فبقدر ما أنه يُعد من المواضيع الكلاسكية في الدراسات السوسيولوجية عامة، إلا أنه يعتبر كذلك من بين المواضيع التي تفرض نفسها اليوم، الأمر الذي لم يمنعنا من معالجته الدائمة وبمقاربات مختلفة، فالمدينة بصفة عامة مجالا خضبا لدراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة، وباعتبارنا اليوم أصبحنا نعيش بشكل كبير داخل المدن، فقد دعت الضرورة إلى مقاربة ما تفرزه الحياة المدينية، وأن نلفت انتباه الباحثين حول القضايا التي تهم حياة المدينة. لذلك فإننا نصبو من خلال هذه الورقة، إلى محاولة لفت انتباه الباحثين وخاصة في مجال علم الاجتماع والجغرافيا، لما تعيشه المدينة من تحديات، وذلك بطبيعة الحال من خلال إعادة إحياء المقاربات النظرية السوسيولوجية الكلاسيكية والمعاصرة التي قاربت الموضوع ، محاولين قدر الإمكان مسألة منطلقاتها وأهم نتائجها على مستوى الفكر السوسيولوجي.

الكلمات المفتاحية: التحضر، السوسيولوجيا، الحضرية، التمدن، المدينة.

Abstract: There is no doubt that the research and talk about urbanization and urbanization of the difficulty of what it was, is one of the topics that do not age identically, as much as it is a classic topics in sociological studies in general, but it is also among the subjects that impose itself today, which did not It prevents us from dealing with the permanent and different approaches, the city in general a field to study the various social phenomena, and today we are living in a large city, It was necessary to approach what urban life produces, and to draw the attention of researchers to issues of concern to the city's life. Therefore, through this paper, we seek to draw the attention of researchers, especially in the field of sociology and geography, to the challenges facing the city, of course by reviving the classical and contemporary sociological approaches that approached the subject, trying as much as possible the question of its principles and its most important results. Level of sociological thought.

Keywords, urbanization, sociology, Urban, Urban, city.

في سبيل التقديم:

إن الاهتمام بالاستقرار البشري داخل المدينة كان محاولة قديمة قدم الحضارات الإنسانية، حيث ظهر مع الفلاسفة والمؤرخين ورجالات الهندسة والتخطيط، وذلك واضح في بعض كتابات الفلاسفة كأفلاطون وأرسطو والقديس أوغسطين. ليتأكد هذا الاهتمام بوضوح خلال سنوات العصر الوسيط مع أعمال "نيكولا ماكيافلي(N, Makiavili) إلى أن جاء "جون جاك روسو" في نظريته الاجتماعية القائمة على التعاقد والارتباط والتوحد ما بين المجتمع والمدينة. ويعتبر كتاب العالم الإيطالي "جوفاني بوتيرو"(G.Boutirou) الذي نشر سنة 1598 تحت عنوان"عظمة المدن" أول كتاب يصدر عن المدينة، رغم بعض الانتقادات التي وجهت له حول عدم تخصص الباحث في المجال، لذلك فلا يمكن القول إنه أرسى دعائم علم جديد وقائم عن المدينة(السيد عبد العاطي، 1993، ص18).

بالنسبة للتهميش وجب تصحيح من الناحية الشكلية من حيث الفراغات بين الفواصل والكلمات والأصح كالتالي المدينة(السيد عبد العاطي، 1993، ص18).

ومنذ بداية القرن السابع عشر سيزداد الاهتمام العلمي بالمدينة وخاصة من قبل العلوم الاجتماعية كالإحصاء وعلم السكان والإدارة والتخطيط والإصلاح الاجتماعي...الخ، الأمر الذي أدى إلى تراكم وتزايد المعرفة حولها. غير أن الملاحِظ لذلك يجد أن معظم الميادين والحقول المعرفية التي كانت تهتم بالمدينة في العصور السابقة؛ كانت بعيدة نوعا ما عن دراسة الحياة الاجتماعية داخلها بشكل شامل للوقوف على مدى ملاءمتها للفكر والثقافة الإنسانيتين وكذا لنظامه الاجتماعي، من خلال رصد مدى تلاؤم واندماج الإنسان معها.

لذلك أن صح التعبير يمكن القول بأن المدينة كمجال أخذت ومنذ زمن بعيد اهتمام رواد الفكر باختلاف أشكاله، سواء السياسي أو الجغرافي...الخ، لكن يبقى هذا الاهتمام اهتمام أولي وسطحي، بل يرتبط بالمحددات السوسيوثقافية لمفكري تلك اللحظات، لذلك فإن المتأمل لتاريخ علم الاجتماع مثلا سيجد بأن المدينة والتحضر بصفة خاصة، شغل بال الكثير من رواد هذا العلم منذ بدايته إلى يوم الناس هذا، وإن دل ذلك على شيء، إنما يدل على أهمية المدينة باعتبارها مجالا فزيقيا وثقافيا للإنسان الذي يعيش فيها، فالمجتمعات بمثابة مرآة تنعكس عليها المدن التي يعمرونها، والعكس صحيح(أحمد كوال، 2010، ص165)؛ أو بمعنى أخر فالمجتمع صورة اجتماعية تعكس ما يجول في المدينة، والمدينة خلاصة سوسيومجالية تعكس ما يعرفه المجتمع. فنحن إذن أمام علاقة جدلية بين متغيرين أساسين، هما المدينة كمجال، وسكان المدينة كفاعلين. لذلك فإن مقالنا هذا سيحاول قدر الإمكان تشخيص هذه العلاقة الجدلية واقفا قدر الإمكان على أهم ما خلفه التراث السوسيولوجي في هذا المجال، وذلك بطبيعة الحال عبر مساءلته قدر الإمكان.

1: المدينة وصراع الثنائيات:

منذ ظهور علم الاجتماع في الساحة العلمية كعلم قائم الذات، انصب اهتمام علمائه إلى جانب علماء الأنثربولوجية، منذ الوهلة الأولى على الظواهر الحضرية ولو بشكل متفاوت. وذلك نظرا لما كان يعيشه المجتمع الأوربي من تطورات حضرية وديموغرافية مهمة، وما صاحبها من مشاكل اجتماعية وثقافية. فقد فسح علم الاجتماع الأوروبي مجالا واسعا للدراسات الحضرية

كجزء متكامل ومهم منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث قدَم "فوشيل دي كولا نج" (F ;De colenge) تحليلا معمقا للعلاقة بين المؤسسات المدنية والدينية في اليونان والرومان، وفي الوقت نفسه قدم"فريدريك انجلز" (F.Engels) تقريرا مفصلا عن أحوال المعيشة التي تعرفها الطبقة العاملة في مانشستر بإنجلترا(السيد عبد العاطي، 1993، ص41)، حيث أبدى في ذلك إعجابه بمدينة لندن، وذهب في ذلك إلى أنها تمثل "عظمة إنجلترا" وفي الوقت نفسه يؤكد على استيائه من الظروف التي تعيش في ظلها العمالة البريطانية(السيد الحسيني، 2000، ص40).

ومع أواخر القرن التاسع عشر ستعرف الخزانة السوسيولوجية أعمالا مهمة من لدن عدد كبير من الباحثين في المجال وخاصة حول الظاهرة الحضرية، حيث نشر "تشارلز بوت"(Ch .Bout) بالاشتراك مع "بيرك بوتر"(B.Bouter) دراستهما التي كانت على شكل سبعة عشر مجلدا عن حياة وعمل الناس في لندن، وكان ذلك بمثابة مسح اجتماعي للفقر بتلك المدينة وأحيائها. وقد استطاع "بوت" أن يجمع العديد من المعطيات باستخدام السجلات الرسمية والدراسات المسحية، حيث سجل مختلف الظروف الاجتماعية التي أحاطت بالمدينة موضحا مدى قوة الفقر لدى سكان المدينة، وقد كان لهذا العمل المهم تأثيرا كبيرا على كل من يهتم بعلم الاجتماع الحضري وخصوصا رجالات السياسية العامة في لندن(السيد عبد العاطي، 1993، ص155)، ليتضح لنا بشكل كبير أن الأبعاد المتحكمة في مثل هذه الدراسات غالبا ما تكون أبعادا أيديولوجية، تختلف إلى حد كبير مع غاية العلم الذي لا يصبو إلى غير المعرفة لذاتها.

1-1 ابن خلدون: صراع البداوة والحاضرة

تدين الدراسات السوسيولوجية حول المدينة والتمدن، إلى أعمال روادها الأوائل وخاصة عالم الاجتماع العربي "عبد الرحمان بن خلدون"، الذي يُدرجه الكثير من الباحثين ضمن سلسلة الرواد الأوائل لعلم الاجتماع. رغم أنه عاش في القرن الرابع عشر، إلا أن أعماله لازالت تعيش إلى يوم الناس هذا؛ حيث أثرت قبل ذلك في أعمال العديد من علماء الاجتماع الغربيون خلال سنوات القرن التاسع عشر، وذلك بفضل مقدمته الشهيرة(ابن خلدون عبد الرحمان، 1996، ص133)، حيث امتاز فيها بن خلدون بميزتين أساسيتين لم يماثله فيهما أحد من الباحثين الاجتماعين في جميع الأمم: أولاهما أنه كان أول باحث في العالم الذي درس المجتمع دراسة واقعية غير "وعظية"، والميزة الثانية أنه كان ولازال أعظم من درس المجتمع العربي على أساس طبيعة تكوينه الخاص، أي على أساس ما جرى فيه من صراع بين حياة البداوة والحاضرة(الوردي علي، دس، ص21)، وفي ذلك يميز" بن خلدون"ما بين نمطي العيش:(البداوة والحضر)، حيث يقوم عيش الفئة الأولى-البداوة- على الضروري من المعاش، أما الفئة الثانية-الحضر- التي هي نتاج لعملية التحول من الحياة البدوية إلى الحياة الحضرية، فهو يقوم على الدعة والترف. حيث كتب "بن خلدون" فصولا منظمة وعديدة، خاصة في الباب الثاني من المقدمة المذكورة، والمعنون بالعمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل، وما يعرض في ذلك من الأحوال، حيث أرجع بذلك "بن خلدون" الفروق بين البدو والحضر إلى الفروق في مصادر الإنتاج والمهنة أساسا. ويتضح أنه صنف أشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين على أساس وجوه المعاش

والكسب، حيث أكد بأن أهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام، كما أثبت بأن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه، وأن البادية أصل العمران والأمصار مدد لها(الوردي علي، دس، ص140).

هكذا فإنه يمكن اعتبار "ابن خلدون" من أهم المفكرين السوسيولوجين العرب الذين قدموا لنا تصورا متكاملا للتميز بين الحضر والبداوة، بل يمكن لنا أن نصنفه ضمن المفكرين الذين استطاعوا صياغة نموذج للتفرقة بين الريفية والحضرية وفق معايير واضحة، والتي من خلالها يمكن لنا أن نحدد خصائص الثقافة الحضرية وخصائص الثقافة البدوية(الفيضل العيرج، 2009، ص54).

تبين لنا إذن أن إسهامات ابن خلدون في التأسيس لدراسات علمية تهتم بموضوع التمدن إسهامات جد مهمة، وخاصة إذا علمنا أن ابن خلدون وكما سبق الاشارة درس المجتمع العربي على أساس ثنائتي البادية والحاضرة والصراع القائم بينهما، بل لا أحد ينكر أن ابن خلدون وخاصة في كتابه "المقدمة"، لعب دورا أساسيا في التقعيد لعلم الاجتماع الذي سيتأسس فيما بعد في أوروبا، حيث سيعمل مفكريها على وضع قواعد منهجية لعلم قائم الذات، ليبقى الفكر الخلدوني فكرا مهما لفهم البناء الحضري وخاصة للمجتمعات العربية التي لازالت تعيش اليوم ذلك الصراع ما بين حياتي البادية والمدينة، وإن تبدى ذلك في أشكال أخرى غير ظاهرة.

2-1 فرديناند توبينز: المجتمع المحلي والرابطة:

لقد شكل فكر "ابن خلدون" بحق أحد أعمدة وركائز الفكر السوسيولوجي بشكل عام، وحول أنماط عيش الإنسان العربي في تلك الفترة بشكل خاص. ويتجلى ذلك بالأساس في الزخم المعرفي الذي يحويه، ومن معطيات مهمة عن أشكال الحياة البدوية والحضرية، والتي لازال صيتها ساطعا لدى العديد من الدراسات الاجتماعية الدارسة لأنماط الحياة وأشكال التحول من الحياة البدوية إلى الحياة الحضرية. ليدخل بعد ذلك علم الاجتماع -ولو نسبيا- في حالة من الجمود والركود التي سيتم تجاوزها مع أواخر القرن التاسع عشر، حيث سيتطور علم الاجتماع وستتوسع بذلك اهتماماته ومجالاته، حيث سيظهر عالم اجتماع ألماني شهير يدعى "فرديناند تونيز Ferdinand Tönnies" الذي يعتبر كذلك من أول الباحثين السوسيولوجين الذين عالجوا الظاهرة الحضرية من خلال كتابه "المجتمع المحلي والرابطة، حيث استطاع من خلاله "تونيز" أن يقدم لنا وصفا نموذجيا لنوعين من الحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية؛ أولهما : هو الذي أطلق عليه اسم "المجتمع المحلي" والثاني اسم "الرابطة أو المجتمع"، حيث يتميز الأول – المجتمع المحلي- بضمه لكل العلاقات التي تنتج عن العاطفة والعادات والتقاليد وكل الممارسات الأولية، حيث تكون العلاقة القائمة ما بين أفراد المجتمع قائمة على القرابة والعلاقات الجوارية، المبنية كذلك على التنظيمات الدينية(علياء حبيب واخرون، 2008، ص139)، في حين يتميز الثاني-الرابطة أو المجتمع- بالتعاقد والعلاقات غير الشخصية والقائمة على المصلحة وسيطرة الفردية والعقلانية في التفاعل. لذلك "فتوينز" يرى بأن المجتمع أو الرابطة؛ تعني كل الأشياء غير الموجودة في المجتمع المحلي البسيط في تنظيمه، أي هي كل المظاهر السلبية للحياة الاجتماعية التي يعاصرها الإنسان في المجتمع.

كما اعتبر عالم الاجتماع "توينز" أن العلاقات المتبادلة بين الأشخاص سوف تتعرض لبعض المعاناة في المجتمع الحديث، فالمجتمع الريفي-البدوي، تحكمه علاقات واضحة، والناس فيه يعرف كل منهم الأخر معرفة كاملة، بينما في المجتمع الحضري يكون فيه الناس غرباء عن بعضهم. وحتى اللذين يعملون مع بعضهم لا يعرفون شيئا عن غيرهم من العمال الذين يعملون معهم، فهم لا يعرفون شيئا عن عائلاتهم أو دينهم أو ثقافتهم(لوجلي صالح الزوي، 1999، ص54).

عموما إن عمل "توينز" هذا يعتبر بحق من أهم الأعمال السوسيولوجيا التي حاولت أن تُغني البحث والنقاش حول الظاهرة الحضرية، فقيمته النظرية تكمن أساسا في ظهور وسيل العديد من النقاشات في علم الاجتماع بعد طرحه لنظريته الاجتماعية، وخصوصا حول العلاقة ما بين المجتمع الريفي والحضري، مما أدى بالكثير من الباحثين إلى أخذ ثنائية "توينز" المذكورة وتطبيقها على أرض الواقع؛ حيث اعتبروا بأن المجتمع المحلي نموذجا ينطبق على العلاقات الاجتماعية في المناطق الريفية، في حين أن المجتمع أو الرابطة تنطبق على الحياة الحضرية(علياء حبيب وآخرون، 2008، ص44).

إن عمل "توينز" هذا بحق من بين أهم الانجازات في تاريخ علم الاجتماع، حيث شكل عمله هذا إسهاما جد مهما في التقعيد لأهمية الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية بصفة عامة، وداخل المجالات الحضرية بصفة خاصة، لكن رغم هذه الأهمية المذكورة إلا أن عمل توينز هذا لم يحظى من طرف علماء الاجتماع اليوم وخاصة العرب بأهمية قصوى مقارنة مع رواد الفكر السوسيولوجي الفرنسي، ويمكن ربما إرجاع ذلك إلى الخلفية الفكرية الفرنكوفونية التي تحكم الباحثين في علم الاجتماع بالمجالات العربية وخاصة في شمال إفريقيا. لكن يبقى هذا الاسهام جد مهم رغم أنه لايخرج من التقليد السابق للفكر السوسيولوجي الذي يُرهن الحياة في صراع بين ثنائيتين، حياة الريف التي تقوم فيها العلاقات الاجتماعية على البساطة والتكامل، وحياة الحضر التي تقوم فيها الحياة على التنافر والتباعد، إلى درجة أن هذه الثنائيات ستصير فيما بعد تحدد مسار الفكر السوسيولوجي، مع العلم بأنه اليوم هناك تداخل جد كبير ما بين حياتي الريف والحضر، إلى درجة نجد فيها صعوبة كبيرة للتميز بينها، وخاصة مع إجتياح ظاهرة العولمة اليوم لكل بقاع العالم، فأصبح هذا الأخير مجرد قرية صغيرة.

3-1 ايميل دروكايم: التضامن الآلي والتضامن العضوي:

بالموازاة مع ما سبق، فعندما تُذكر ثنائية "توينز"؛ المجتمع المحلي:(البساطة والعاطفة والتكاملية) أو الرابطة: (التعاقد، المصلحة..)، فإن بالنا يستحضر مباشرة أعمال أحد السوسولوجين الفرنسين الكبار، الذي تطلق عليه صفة الأب الروحي لهذا العلم وهو "إيميل دوركايم"(E. Durkheim) الذي عاش وشاهد التحول الحضري الذي وقع خلال القرن التاسع عشر، فقدم في ذلك نموذجا ثنائيا للحياة الاجتماعية. ففي دراسته حول العلاقات الاجتماعية بشكل عام، يتحدث "دوركايم" عن ثنائية التضامن الآلي والتضامن العضوي. فقد وصف "دوركايم" الانصياع التلقائي من جانب أعضاء المجتمع التقليدي للمعايير والقيم والعلاقات الاجتماعية، فأطلق عليه التضامن الآلي، الذي هو تضامن مبني على التشابه والتماثل حيث لا يختلف الأفراد

عن بعضهم البعض، وحيث يتشابهون لأنهم يملكون المشاعر والأفكار نفسها والمقدس نفسه. إن حالة التضامن الآلي أو الميكانيكي هذه؛ هي حالة المجتمعات "البدائية" التي تتميز بالاتي: كل فرد منها هو الآخرون، وفي مشاعر وأفكار كل فرد تهيمن مشاعر وأفكار الآخرين(المجتمع موجود على قاعدة التشابه والانسجام). في حين تحدث عن التضامن العضوي باعتباره يتجسد داخل النسيج المعقد للعلاقات الاجتماعية في المجتمع الحديث، هذا النوع من التضامن يقوم على التوحيد المنسجم للجماعة الذي يتم على قاعدة تمايز الأفراد والفروقات بينهم. ولشرح نظريته قارن دوركايم بين المجتمع في حالة التضامن العضوي والجسم البشري الحي، الذي يحوي أعضاء مختلفة، يقوم كل واحد منها بوظيفة ودور معينين. وأما مجتمعات هذا التضامن فهي المجتمعات المعاصرة أي مجتمعات تقسيم العمل وتمايز المهن وتعدد النشاطات، وفي هذه المجتمعات يعي الفرد وجوده وشخصيته(عبد الله ابراهيم، 2001، ص75). ويزعم في ذلك "دوركايم" بأن أساس الانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي هو تقسيم العمل الذي يعتمد فيه كل عامل للقيام بعمله على عمل الآخرين(مصطفى خلف عبد الجواد، 2002، ص75). حيث قدم لذلك تفسيرا واضحا اعتبر فيه أن المجتمع عندما يكون عدد أفراده قلة وموزعين على مساحة شاسعة، ليس في حاجة إلى تقسيم العمل؛ لأن العائلات والجماعات يمكن أن تعيش على الموارد نفسها. لكن عندما يزداد عدد السكان ويصبحون أكثر كثافة، لا يمكن أن يستمروا في العيش إلا ضمن تقسيم عمل وتخصص مهني. حيث استدل بنظرية "الصراع من أجل البقاء"الداروينية"، بمعنى أن ازدياد الكثافة يؤدي إلى ازدياد الصراع من أجل البقاء، وفي هذه الحالة يكون التمايز المجتمعي وتقسيم العمل هو الحل السليم(la solution pacifique)، بدل أن يقضي الأفراد على بعضهم البعض كما يحصل في عالم الحيوانات(عبد الله إبراهيم، 2001، ص75).

ومنه فقد وجد "دوركايم" في تقسيم العمل كعامل مميز للمجتمعات ذات التضامن العضوي ومفسرا أكبر لإمكانية توفير قدر أكبر من الحرية الفردية لكل سكان المجتمع، مما قد يسبب في مجموعة من المشاكل والظواهر وخصوصا داخل المدينة؛ مثل اللاشخصية أو الاغتراب وفقدان المعايير والصراع...، إلا أنه مال إلى تأكيد التفوق الكبير والمطلق للتضامن العضوي على التضامن الآلي؛ ذلك لأن الضغوط التي يخضع لها الأفراد داخل المدينة الحديثة -على حد تعبيره- أقل ثقلا من تلك التي تُفرض عليه عندما يكون المجتمع مسيطرا على حياته بأكملها، كما هو الحال في المجتمع الريفي الذي يتميز بالتضامن الآلي، لذا فالتضامن العضوي يفسح مجالا أوسع وأكبر للمبادرة الفردية والحرية بشكل واسع للأفراد(السيد عبد العاطي، 1993، ص59).

إن عمل دور كايم هذا لا يخرج عن دائرة الأعمال السوسيولوجية التي تصنف حياة المدينة والحضر بمعزل عن حياة الريف والبادية، وقد كان مقياس العلاقات الاجتماعية معيارا لذلك، حيث اعتبر أن الحياة الحضرية تقوم على التضامن العضوي وتقسيم العمل بينما حياة الريف تتميز بالتضامن الآلي القائم على البساطة والتكامل، إن عمل دور كايم هذا بحق يعتبر عملا مهما وخاصة إذا علمنا بأن الاهتمام بموضوع التحضر إلى حد زمنه، لم يكن بالموضوع الأول مقارنة مع العلاقات الاجتماعية التي حظيت بمنصب وافر من الدراسات السوسيولوجية، لكن لا أحد

اليوم يمكن له أن ينكر إسهامات دور كايم في التأسيس لموضوع التحضر والتمدن، فرغم أن النمو الحضري والديمغرافي في زمن دوركايم ليس كشكله اليوم، ولكن تبقى إسهاماته جد مهمة وخاصة على المستوى المنهجي كما النظري.

4-1 جورج زيمل: من العلاقات التضامنية إلى العلاقات الفردانية:

من جهة أخرى تعتبر دراسة السوسيولوجي والفيلسوف الألماني "جورج زيمل"(G .Simmel)؛ من أهم الأعمال التي ستؤثر بشكل ملحوظ في مسار السوسيولوجيا بشكل عام وفي دراسة المدينة بالخصوص. ويعتبر مقاله الشهير، المتربول والحياة العقلية: le metropole et mentalities، والذي نُشر خلال سنة 1903، من أهم الأعمال المنشورة عن المدينة والتحضر، حيث استطاع من خلاله "جورج زيمل" أن يقدم لنا صورة حية عن المدينة عبر تحليل سوسيولوجي لها، حيث كانت الفكرة الأساسية في ذلك المقال هي أن الشخصية تتعلم وتُؤقلم نفسها مع حياة المدينة، أي تعمل على تكييفها معها. ومن خلال هذا المنطلق فسر "جورج زيمل" خصائص الحياة في المدينة على أنها استجابة ايجابية من سكان المدينة لإدارة ما يواجههم من مشاكل وتعقيدات داخلها، ومن هنا كان تطوير العلاقات غير الشخصية وانقسام الحياة إلى عوالم منفصلة.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول ومن خلال ما جاء به "جورج زيمل"، بأن الحياة المدينية تتميز بالعديد من الخصائص؛ وذلك من قبيل ما أسماه بتكثيف الإثارة النفسية والعصبية التي ينبغي على ساكن المدينة أن يتغلب عليها، لأن المدينة دائما في مهاجمة الفرد بأشكال مختلفة من الأصوات والألوان والأشكال المتباينة، ولكي يستطيع الفرد السيطرة على الموقف عليه أن يتعلم أو يكتسب القدرة على التميز الدقيق؛ بحيث يستطيع أن يتماشى مع ما هو هام ويبتعد عن ما هو غير ذلك، وبذلك يصبح ساكن المدينة ومع مرور الوقت أكثر حنكة وعقلانية من ساكن الريف.

عموما فإن عمل "زيمل" هذا من أهم الأعمال داخل حقل السوسيولوجيا التي عالجت المدينة بشكل كبير ومهم، رغم أنها لم تتعمق في أعماقها للوقوف على خباياها بشكل كبير، حيث سيؤثره توجهه الفكري فيما بعد في أعمال رواد مدرسة شيكاغو التي سنتحدث عنها فيما بعد. غير أن معظم أعمال"جورج زيمل" ارتكزت على الثنائيتين اللتان أشرنا إليهما سابقا، واللتان تحولتا إلى منطق ميتافيزيقي لدى علماء الاجتماع فيما بعد. وفي هذا الصدد يعتبر "توم بوتومور"(T.Bottomore) أن منطق الثنائيات الذي يشكل معيارا تصنيفيا كيفيا بالنسبة لأجيال من علماء الاجتماع هو منطق عاجز عن استيعاب مختلف التنظيمات الاجتماعية، كما هو عاجز عن فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تختزل في المقارنة بين مجتمع تكون فيه السيادة للجماعة على الفرد وبين مجتمعات أخرى(الجوهري محمد، 1978، ص14). ومن خلال ذلك يقرر "توم بوتمور" أنه ما يمكن ملاحظته على هذه الثنائيات؛ هو قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات البشرية، التي توجد بالفعل أو التي وجدت من قبل في مراحل تاريخية معينة(علياء وآخرون، 2008، ص144). وبالرغم من الأهمية النظرية التي قد تنطوي عليها هذه الثنائيات، إلا أن كثيرا من دارسي التمدن والتحضر وما يصاحبه من مشاكل وعلى رأسها ظاهرة التكيف والاندماج، اعتبروها أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها كليا في

التميز بين حياة البداوة وحياة المدينة، لأنها تغفل عاملا هاما من عوامل تشكيل هذه المجتمعات الذي هو التغير. وفي هذا ذهب كل من "سوركن وزيمرمان"Sorokin et Zimmerman إلى أن التحول من المجتمع الريفي أو البدوي الخالص إلى مجتمع حضري مديني لا يتم فجأة، ولكنه يحدث تدريجيا(...) فليس ثمة خط واحد ومطلق يستطيع أن يكشف لنا عن وجود فرق حاد بين المجتمع الريفي أو البدوي والمجتمع الحضري أو المديني(علياء وآخرون، 2008، ص146).

من خلال كل ما سبق يمكن القول بأننا أمام مجموعة من المعطيات والتوجهات السوسيولوجية المهمة في تفسير وفهم الظاهرة الحضرية وما تفرزه من مشاكل، حيث تم تفسير المدينة والحياة داخلها على أنها نتاج لتطور طويل وحتمي للمجتمع، وفق صيرورة تاريخية متضاربة أحيانا أو متكاملة أحيانا أخرى في أحداثها؛ فمن البساطة إلى التعقيد، أو العلاقات التضامنية العاطفية إلى العلاقات العقلانية والنفعية، ويبدو كأننا أمام تقدم تاريخي للمجتمعات يهدف إلى تحقيق التقدم والتطور نحو الأمام، حيث يؤسس نمط لعلاقات اجتماعية على حساب نمط أخر، مما يجعلنا نشعر بأن هذا التقدم محكم بمجموعة من المحددات الاجتماعية والثقافية التي بدورها يصيبها حدث التقدم والتطور.

2. ماكس فيبر" قراءة أخرى للمدينة:

في اتجاه مخالف تماما للتصورات التي سبقت، يرى عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" (M.Weber) بأن التطور التاريخي لا يعني بالضرورة تحقيق التقدم(السيد عبد العاطي، 1993، ص41). لذلك ففي الوقت الذي جاءت فيه نظريات كل من "دوركايم" و"زيمل" لتحليل المدينة بطريقة مجردة كما أنها لو كانت قراءة عامة لما لاحظاه، جاء "فيبر" مؤكدا على عدم صلاحية وكفاءة هذه النظريات للوصول إلى نموذج مثالي للمدينة على حد تعبيره. لذلك استحضر "فيبر" عنصر التاريخ للوقوف على مختلف المدن الحقيقية وخلال مختلف الأزمنة المتفاوتة. ولكي يوضح مدخله النظري في دراسة المدينة؛ كتب مقاله الشهير تحت عنوان"المدينة"، والذي نُشر لأول مرة سنة1921 بعد وفاته، حيث قام فيه بقراءة مسحية للمدن التاريخية الأوروبية والشرق الأوسطية، ومقارنتها بما عرفه عن المدن التاريخية في كل من الهند والصين. ومن خلال مقارنته المنهجية هذه خرج "ماكس فيبر" بأنه من مميزات المدينة؛ هو أن تتكون من مجموعة كبيرة من المساكن، وتبنى المنازل فيها عادة عن قرب بعضها البعض، فيكون الحائط لصيق بالأخر، أي أن المدينة مكان يتميز بالمساكن الكثيفة، مشكّلة نوعا من المستوطنة الشديدة الازدحام إلى درجة يضعف فيها التعارف المتبادل بين الأشخاص القاطنين بها(السيد رضوان، 1976، ص8)، زد على ذلك ضرورة وضوح وظيفتها الاقتصادية. وبالموازاة مع ذلك فإن نظرة ماكس فيبر إلى المدينة يتحكم فيها بعدين أساسين هما:

البعد الاقتصادي: حيث يعتبر فيه المدينة كوحدة اقتصادية تُنتج العديد من السلع والتبادلات التجارية والخدماتية وغيرها، بمعنى أخر أن ثمة منطقا اقتصاديا عقلانيا هو الذي يتحكم في المدينة أكثر مما هو منطق يرتبط بشيء أخر، أي أننا هنا نتحدث عن المدينة في معناها الاقتصادي للكلمة، بحيث توفر للناس جميع الحاجيات الاقتصادية من سوق محلي وسلع وخدمات...الخ.

البعد السياسي: إن المدينة حسب "ماكس فيبر" هي أيضا وحدة سياسية توجد في تفاعل دائم مع الجانب الاقتصادي من خلال تنظيم التبادل والإنتاج. إن المدينة باعتبارها وحدة سياسية تتوفر على استقلالية ترابية وإدارية، كما تتميز بنوع من التنافس على السلطة، من خلال رهانات الفاعلين السياسيين. وفي هذه النقطة بالذات ذهب "ماكس فيبر" إلى الإقرار بأن هذه الخصائص الأساسية للمدينة -النموذج المثالي- التي عرضنا بعضه، لا توجد في المدن الحديثة، وخاصة بعد ظهور مفهوم الدولة خلال القرن السابع عشر، الذي أدى بالمدن إلى فقدان استقلالها الذاتي، عسكريا، وسياسيا، وتشريعيا، وكذا بفعل توحد سكانها مع وحدات أخرى في المجتمع كالدولة والأمة. و السبب الرئيسي حسب "فيبر" في فشل المدن الحديثة؛ يتمثل في إتباعها لعقلانيات متطرفة، ومبالغ فيها، واعتمادها على الرأسمالية، التي تؤكد على مبدأ الربح والمنفعة كدافع وحيد للحياة(السيد عبد العاطي، 1993، ص47).

هكذا استطاع "ماكس فيبر" أن يقدم لنا تصوره النظري حول المدينة، مستحضرا في ذلك بعدا تاريخيا. وقد كان من الدوافع الأساسية لعلم الاجتماع "الفيبري"؛ هو محاولة مواجهة أو إعادة صياغة ما قدمه "كارل ماركس"، (K .Marx) من إطار نظري، الذي حاول فيه - ماركس- استنتاج تفسيرات للظواهر الاجتماعية، من خلال تحليل وسائل الإنتاج. إلا أن "فيبر" وبصورة مغايرة، أوضح من خلال ما قدمه؛ أن التغيرات في الأساس الاقتصادي للمجتمع -رغم أهميته-؛ لا يمكن أن يُفسر أو يحدد التغيرات التي تحْدُث في البناء والتنظيم الاجتماعي(محمد علي مقلد، 2008، ص53). لذلك يؤكد على الاستقلال الذاتي، والقدرة المستقلة على التطور، في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية، التي يميل بعض الماركسيين إلى رؤيتها، على أنها تعبر عن بناءات فوقية تابعة للسيطرة الاقتصادية. لذلك يؤكد "فيبر" على دور الفاعل الفردي داخل النظام الاجتماعي.

3: مدرسة شيكاغو رؤية جديدة للظاهرة الحضرية:

إن أهم سؤال معرفي ميداني طرُح في "مدرسة شيكاغو"؛ سؤال يتعلق بالتغير والتكيف، وخاصة تكيف واندماج المهاجرين. لكن قبل الغوص في أعماق مدرسة شيكاغو من خلال أعمالها النظرية والميدانية، يجب الإشارة أولا إلى أننا هنا لسنا بصدد الحديث عن تاريخ مدرسة شيكاغو ولا ندّعي بأننا سنقوم بالإلمام بجميع توجهاتها النظرية. هدفنا الأساس هنا هو تقديم صورة عامة عنها؛ باعتبارها أهم المدارس التي قدمت لنا زخما معرفيا نظريا وميدانيا حول المدينة وما تعرفه من ظواهر بشكل عام.

على الرغم من أن الاهتمام الكبير الذي أولاه علماء الاجتماع في أوربا للظاهرة الحضرية، إلا أن ما قدموه من أعمال كان يفتقر إلى الوحدة النظرية والتجربة الميدانية كما أوضحنا سابقا، خاصة وأن التوجهات والمداخل النظرية فيه كانت ذات بعد تفسيري فلسفي إلى حد كبير، لذلك يُعتبر ظهور مدرسة شيكاغو بمثابة ثورة علمية معرفية في تاريخ السوسيولوجيا والأنثربولوجيا بشكل عام، وذلك بنزوع باحثيها إلى إجراء مجموعة من البحوث الميدانية حول المشاكل المتنوعة التي كانت مدينة شيكاغو مسرحا لها، سواء أكانت ذات بعد اجتماعي أو ثقافي أو مجالي. وفي ذلك استطاعت هذه المدرسة أن تقدم سلسلة واسعة من الدراسات النظرية والإمبريقية عن الحياة

الحضرية، التي ارتكزت أساسا في مدينة شيكاغو بفعل الحركة البشرية المهمة التي عرفتها نتيجة ارتفاع معدلات الهجرة القادمة إليها من كل بقاع العالم، وما صاحب ذلك من مشاكل راحت ضحيتها العديد من الأجناس البشرية.

1.روبرت بارك: نحو مدخل ايكولوجي لفهم المدينة:

جاءت هذه المدرسة بجامعة شيكاغو في قسم علم الاجتماع الذي كان تحت رئاسة "روبرت بارك Robert Ezra Park"، حيث ألح هذا الأخير على ضرورة النزول إلى الميدان لجمع المعطيات من خلال الملاحظة الشخصية الميدانية، فعبَر عن ذلك بنفسه قائلا:"عزمت على أن أخوض التجربة بنفسي(...)أن أفهم بنفسي مباهج الحياة ومآسيها(مصطفى خلف عبد الجواد، 2002، ص246). وفي هذا الصدد أشار "روبرت بارك" إلى أن المدينة ليست فقط مجالا تتجسد فيه الشوارع والمباني ووسائل المواصلات(...) ولا كمجموعة نظم إدارية ومصلحية من مدارس ومستشفيات ومحاكم(...) بل إنها فوق ذلك كله، تجسيد لنمط ثقافي منظم لعادات وسلوكيات متجذرة بين عناصر المجموعات المتحضرة(محمد سلام شكري، 2010، ص21). وفي ذلك كتب عام 1916 للمجلة الأمريكية لعلم الاجتماع مقالا مهما يحمل عنوان "المدينة: اقتراحات لدراسة السلوك الإنساني في المحيط المديني"، حيث شدد فيه على ضرورة دراسة الحياة المدينية وثقافتها بواسطة عدد معين من التقنيات والوسائل الملائمة لظاهرة وموضوع الدراسة، حيث اعتبر المدينة بمثابة مكانا مناسبا لدراسة الحياة الاجتماعية، بمعنى أن فهم المدينة ودراستها وتحليلها، يعتبر عملا علميا وميدانيا لفهم ما يميز المجتمع الحضري المعاصر من مشاكل وتحديات. فالحياة في المدينة حسبه تُنتج طرقا جديدة للحياة ونماذج جديدة من التعاملات، وأنه على علماء الاجتماع أن يكتشفوا هذه الأشكال الجديدة من مدنهم بنفس الطريقة التي درس بها علماء الأنثربولوجيا القبائل البدائية(السيد عبد العاطي، 1993، ص56).

وقد اهتم "بارك" أيضا بمسألة التكيف داخل المدينة أو بثقافة المدينة بشكل عام، فقد اعتبر أن التكيف الاجتماعي يوازيه تنظيم مجالي بطريقة طبيعية أو عن غير قصد، بحيث يصبح للمدينة تنظيم مجالي من التجهيزات الاجتماعية والثقافية ووسائل النقل والحدائق والمساكن، بالموازاة مع تنظيمها الأخلاقي، إذ تتشكل في المدينة قيم أخلاقية وجماعية خاصة بها، وهو ما يسميه إيميل دوركايم "بالوعي الجمعي"(مهذان امحمد، 2013، ص12). ومن جهة أخرى يتحدث "روبرت بارك" عن أربع مراحل أساسية في عملية التكيف والتي تخضع لعملية تتابعية وهي(الان كولون، 2012، ص54-55): المرحلة الأولى: الجوار، وهي علاقات أولية وأساسية ومنتشرة في العالم كله، لكنها تتميز بغياب الوساطة الاجتماعية ما بين الأفراد الذين يرتبطون على أساس اقتصادي فيما بينهم وتسمى كذلك مرحلة التنافس، أما المرحلة الثانية فتتميز بتباعد المسافات الاجتماعية التي تفصل بين الحضريين وتقلص فرص التقائهم والتي يطلق عليها إسم الصراع، ثم تأتي مرحلة التكيف حيث تتجه المجموعات الاجتماعية نحو الاختلاط والتمازج، والتي تمثل الجهد الذي ينبغي أن يبدله الأفراد والجماعات من أجل التوافق مع الأوضاع الاجتماعية التي تنتج عن المرحلتين السابقتين، وأخيرا مرحلة التمثل التي تتلاشى من خلالها الفوارق بين الجماعات وتختلط وتندمج فيها كل الفئات.

2.لويس ويرث: الحضرية كأسلوب حياة:

إلى جانب "روبرت بارك" يُعتبر "لويس ويرث louis wirth " كذلك من أهم رواد هذه المدرسة الذين عالجوا مسألة التكيف وخصوصا في حديثه عن أن الحضرية كأسلوب حياة، حيث حاول "لويس ويرث" صياغة مقاربة ثقافية لظاهرة التمدن، فتحدث في مقاله "الظاهرة الحضرية كأسلوب حياة" عن معايير وقيم الفاعلين الحضريين التي تعتمد بالأساس على التفاعل الاجتماعي ما بين الفاعلين، لذلك دعا إلى ضرورة أخذ بعين الاعتبار الإطار المجالي والاجتماعي معا لتحليل الممارسات والظواهر الحضرية، ذلك لأن المدن تشكلت فوق مجال جديد ومن مجتمع جديد وغير منسجم(مهذان امحمد، 2013، ص17).

هكذا فتحليل لويس ويرث للحياة الاجتماعية داخل المدينة أخد توجها نفسيا واجتماعيا، حيث يصبح للمدينة بشكلها الايكولوجي ثقافة حضرية خاصة وفريدة، في خلاف التوجه الايكولوجي الذي أخد به "بارك". وبالتالي فالتحضر هنا يجب فهمه كسلوك ثقافي واعي يتجسد خلال ممارسة الأفعال داخل الحياة المدينية.

بناءا على ما سبق لا أحد يمكن له أن ينكر القيمة المعرفية والنظرية التي قدمتها هذه المدرسة لفهم ظاهرة المدينة ومشاكل وتحديات التكيف معها، غير أنه وأمام كل هذا الزخم والتراث المعرفي الغني لا يمكن القول بأن هذه المدرسة لم تسلم من انتقادات كانت الوجه السلبي في بعض أعمالها؛ من قبيل تركيزها في معظم تحليلاتها على تلك الصورة المتشائمة التي قدمتها حول حياة المدينة، ويرجع هذا التصور في نظر الكثير من الباحثين إلى عاملين: أولهما طبيعة السياق الذي كتبت فيه عناصر هذا التراث المعرفي؛ إذ إن رؤية المدن تنمو على نحو سريع ومضطرد واستشعار المشاكل التي ترتبت على ذلك جعلت رواد المدرسة يفهمون المدينة في ذاتها على أنها سببا مباشرا لتلك الأمراض أو ما يطلق عليه بالباثولوجيا الاجتماعية، أما العامل الثاني فيرجع إلى أن كل الرواد قد صوروا أعمالهم من منظور شخصي فردي، حتى أننا قد لا نجد واحدا منهم يقوم بجمع المنظورات المختلفة في تحليل شمولي لدراسة المدينة(السيد عبد العاطي، 1993، ص61).

إن المتأمل إذن في هذا الإرث المعرفي والميداني الذي قدمته مدرسته شيكاغو لا يمكن له أن ينكر أهميته، غير أن ذلك لا يمنعنا من القول أن أخده كنمط مثالي، أو كنموذج مثالي -كما تحدث فيبر- وتطبيقه على باقي مدن العالم لا يخلو من الصعوبة، باعتبار أن مدينة شيكاغو التي كانت مسرحا لهذا العمل تكونت بفعل عوامل وأسباب خاصة، بل ومن جنسيات مختلفة، الأمر الذي يفرض علينا كباحثين أن نتعامل مع هذا الإرث بحذر ابستمولوجي، لأن عوامل تشكل التمدن في مدننا تختلف حتما عن عوامل تمدن مدن أمريكا.

خاتمة:

إن الحديث عن موضوع التحضر والتمدن من الصعوبة بما كان، وذلك راجع من وجهة نظرنا إلى أمرين، أولا بحكم أن هذا الموضوع كُتب حوله ولازال الكثير، وثانيا بحكم أن التحضر كظاهرة تتطور يوما عن يوم، لذلك فإن الإحاطة بها زمنيا وفكريا من الصعوبة بما كان، لذلك فإننا حولنا من خلال هذا المقال المتواضع، تتبع مسار التفكير في هذا الموضوع ومساءلته قد

الإمكان، فقد تبين أن العودة إلى الدراسات السوسيولوجية الكلاسكية أمرا ضروريا للوقوف على الموضوع، فاستحضرنا في ذلك أهم زوايا النظر التي قدمها علماء الاجتماع الأوائل، حيث تحدثنا في ذلك على التمدن وصراع الثنائيات، من خلال تبيان الخلفية الفكرية والنظرية التي تحكمت في علماء الاجتماع الأوائل، حيث اعتمدوا في جل دراساتهم حول التمدن والمدينة على مقارنتها بالبادية، سواء من حيث البنية المجالية وخصائصها، أو من خلال طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في كل منهما، أو طبيعة الحياة بصفة عامة، فتم الوقوف من خلال ذلك على أهم الاختلافات الموجودة بينهما(البادية والمدينة). لكن ومع ظهور الفكر الفيبري(ماكس فيبر)، سنجد أنفسنا أمام مقاربة أخرى للتمدن والمدينة، حيث استحضر في ذلك أبعادا مختلفة، كالبعد التاريخي والاقتصادي، ليكون بذلك فيبر، قدم لنا نموذجا مثاليا على حد تعبيره للمدينة.

لكن مع تطور الفكري السوسيولوجي تم النظر من جديد في بناءه النظري والمنهجي، فبفعل مجموعة من الأحداث والعوامل التي ذكرناها آنفا، ظهرت في أمريكا وبالضبط في شيكاغو، مدرسة جديدة تسمى"بمدرسة شيكاغو"، أحدثت ثورة فكرية في العلم الاجتماعي؛ حيث توجهت مباشرة إلى محاولة تقصي وفهم الواقع المديني، وخاصة بعد الأحداث والوقائع الكبرى التي عرفتها أمريكا والعالم آنذاك، بفعل الهجرة. لذلك دعا رواد المدرسة إلى تبني مقاربات جديدة تعتبر الميدان المصدر الوحيد للمعرفة، حيث سخر في ذلك رواد هذه المدرسة كل الإمكانات والدلائل المنهجية لفهم الميدان واستيعابه، معتبرين إياه مصدر بناء المعرفة الاجتماعية.

لكن إذا أردنا أن نتأمل اليوم في واقعنا المعاش، فسنجزم بأن الوضع تغير بشكل كبير عن سنوات التسعينات وبداية الألفية الثانية، فاليوم أصبح العالم بأكمله يعيش على نسب عالية جدا في مستويات التمدن، بل نجد بعض المناطق تغيب فيها حياة الريف والبادية، ولعل ذلك راجع بالأساس إلى مغريات الحياة المدينية التي أصبحت تجدب الصغير قبل الكبير، هذا التحول في بنية المجال أثر بشكل كبير على البنيات السوسيوثقافية، فأصبحنا اليوم نعيش أزمة تحضر وتمدن سواء على مستوى المجال أو على مستوى الثقافة، لأن التحضر وكما سبق الذكر لا يقاس فقط بالتطور العمراني والبنيات التحتية، بل كذلك بالمستوى الثقافي، أو بدرجة أصح بطبيعة الدهنيات وطرق التفكير. لذلك يبدو اليوم بأننا في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في مدننا وفق مقاربات علمية جديدة تهدف إلى فهم وتحليل الحياة داخل المدن وفق مقاربات متعددة ومتكاملة.

قائمة المراجع:

1.بوتمورتوم(1978)، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة الجوهري(محمد) وآخرون، دار المعارف، القاهرة.

2.بوشنفاتي بوزيان(1988)، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي.

3.الحسيني السيد(2000)، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

4.حمادة مصطفى(1993)، المدن الجديدة دراسة في الانتربولوجية الحضرية، دار الهدى للمطبوعات.

5.دينكن ميتشل(1981)، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة.

6.السيد عبد العاطي(1993)، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق مشكلات نظرية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

7.عبد الرحمان بن خلدون(1996)، مقدمة ابن خلدون، تحقيق المستشرق الفرنسي، ا.م. كاترمير، مكتبة لبنان، بيروت.
8.عبد الله إبراهيم(2001)، علم الاجتماع، المركز الثقافي العربي.
9.غيث محمد عاطف(1975)، دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، دار النهضة العربية.
10.كولون الان(2010)، مدرسة شيكاغو، ترجمة مروان بطش، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات.
11.مصطفى خلف عبد الجواد(2002)، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
12.مهذان امحمد(2013)، نظريات سوسيولوجية معاصرة، جامعة ابن زهر، أكادير.
13.Beckinsale, R, and Houston, J(1968), Urbanization and Its Problems, Bsil Blackwell.
14.Bergel(1955), Urban Socology, McGrow-Hill Book Company, New York.
15.Castelle M(1974), la question urbaine, In: Revue française de sociologie.
16.Louis Wirth(1938), Urbanism as a way of life , The American Journal of Sociology, Vol , 44, No 1.
17.Robert Ezra Park(1984), la ville comme laboratoire social, in l école de Chicago, naissance de l'écologie urbaine, textes traduits et présenter par Yves Grafmeyer et Isaac Joseph, 2éme éd, champ urbain-aubier, paris.
18.Robert Park et Roderick D. Mckenzie(1925), The City, Unv of Chicago, press.
19.W.Thomas et F.Znaniecki(1927), The polish Peasant in Europe and America, New York, Knopf, 2éme éd, vol2.
20.Weber max(1982), La ville, traduit de L'Allemand par Philipe Fritsch, Ed Aubier Montaigne, paris.

صورة المرأة في المنهاج الفلسطيني الجديد: منهاج اللغة العربية أنموذجا

د. اسراء ابوعياش، جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

Woman in the New Palestinian Curriculum: Arabic Language Curriculum as a Model

Dr. Isra Abu-Ayyash, Al-Quds Open University, Palestine

ملخص: تعتبر المدرسة بما تفرضه من خلال مناهجها الدراسية جهاز الهيمنة الأيديولوجي الأشد وطأة في يد الدولة والطبقات المتنفذة، فهي تعمل إما على إعادة إنتاج الواقع، أو تعميقه، أو تغييره، وتحمل نصوص المناهج وصورها رسائل منها المعلن ومنها الخفي، ولا يقل تأثير الرسائل الخفية عن تأثير تلك المعلنة. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى صورة المرأة في المنهاج الفلسطيني من خلال وصف وتحليل نصوص وصور منهاج اللغة العربية للمرحلة الأساسية الدنيا (من الصفوف 1-4) كنموذج. وأظهرت الدراسة أن المنهاج الفلسطيني يفتقر إلى الحساسية لقضايا النوع الإجتماعي ويعمل على تعزيز الصورة النمطية التقليدية للمرأة، حيث تغيب المرأة عن ما يقارب 46% من نصوصه وصوره بشكل كلي، وحتى ظهورها المتواضع يعكس صورة لا ترقى إلى واقع وطموحات وإسهامات المرأة الفلسطينية سواء على المستوى الإجتماعي أو الإقتصادي أو الثقافي أو السياسي.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي، القوالب النمطية، المنهاج الفلسطيني، صورة المرأة.

Abstract: School through its curriculum, is the most efficient ideological tool in the hands of the state and the influential classes. It reproduces the reality, deepens or changes it. Curriculum texts and images deliver declared and hidden messages and the influence of the hidden ones are as influential as the declared ones. The aim of this paper is to describe and analyse the image of woman in the new Palestinian Arabic language curriculum for Basic Elementary Stage (Classes 1-4) as a model. The study found that the Palestinian curriculum is insensitive for gender issues and reinforces the classical/traditional stereotyped image of woman. this is clear in the weak representation of women in general, and in her absence in approximately 46% of texts and images. In addition, even the modest presentation of woman does not reflect the reality of the Palestinian woman or her contributions and ambitions on any of the social, economic, cultural and political levels.

Keywords: Gender, Stereotyping, Palestinian Curriculum, Woman Image.

مقدمة:

يفترض مُنظرو التفاعلية الرمزية، كنظرية ركزت في محورها على آليات تشكل الذات، أن عالمنا الإجتماعي هو عالم معان، وأن هذا العالم يتشكل نتيجة عملية التفاعل، التي تتم من خلال رموز مشتركة دالة. ترى التفاعلية الرمزية أن ذات الانسان هي نتيجة التفاعل مع الآخرين وأدوارهم، وهو ما أشار إليه "جورج ميد" أبرز منظري هذه النظرية، بقوله "أنا" كما أُقيم نفسي، و"أنا" كما يقيمني الآخرون، فعند تفاعل الفرد مع الآخرين لفترة من الزمن فإنهم يقيمونه بعد أن يعتبرونه ذا معنى ومواصفات معينة، وعند وصول هذا التقييم إلى الفرد المعني فانه سوف يقيم نفسه كما يقيمه الآخرون، وهكذا يفسر "ميد" موضوع الأنا مقابل موضوع الذات الاجتماعية، وتعني الأولى العفوية الفردية في التصرف أي الحرية الفردية والإبداع، بينما تعني الثانية مجموعة الإتجاهات المكتسبة والمنظمة والمرتبطة بهوية الفرد إنطلاقا من تأثير الآخرين، وبهذا يتضمن معناها السلوك الموجه بما هو إجتماعي وثقافي نتيجة ما يتلقاه الفرد في تنشئته الاجتماعية (سامية محمد جابر، 1996، ص62)، وتوضح التفاعلية الرمزية بناء على ما سبق آليات تنشئة الذكور والإناث على أدوار خاصة بكل منهما. ويرى "رالف تيرنر" أن المجتمع تسوده أنماط من التفاعل تؤكد إختلاف الأدوار تبعا للنوع، وأن كل مؤسسات المجتمع إبتداءً بالأسرة وجماعات الرفاق تدعم هذا الأسلوب في التفاعل (Ralph H.Turner,1970, p99)، ونظّرت سيمون دي بفوار لمفهوم النوع في كتابها "الجنس الثاني" عندما قالت "لا يأتي المرء إلى العالم كامرأة بل يجعلون منه هكذا" حيث تفرق بين الجنس والنوع، وتفترض أن النوع هو جزء من الشخصية يتم إكتسابه تدريجيا (Judith Butler, 1986, p35، سعاد الرفاعي، 2016، ص1).

وتعتبر المدرسة بما تفرضه من خلال مناهجها الدراسية جهاز الهيمنة الأيديولوجي الأشد وطأة في يد الدولة والطبقات المتنفذة، فهي تعمل على إعادة إنتاج الواقع أو تعميقه أو تغيره، فالمناهج ادوات المجتمع الثقافية والإجتماعية والسياسية التي يتم من خلالها تطويع أفراد المجتمع. وتحمل نصوص المناهج وصورها رسائل، منها المعلن ومنها الخفي، ولا يقل تأثير الرسائل الخفية عن تأثير تلك المعلنة، بل قد يكون الحال على العكس تماما، فالرسائل المعلنة المباشرة قد يطالها النقد والنقاش، بينما الخفية هي بواقع حالها أقل عرضة لذلك بسبب طبيعتها المتوارية.

إن طريقة تصوير المناهج للمرأة والرجل وأدوارهما في المجتمع، سواء بشكل خفي أو معلن، وطريقة تناولها لمفاهيم النوع الاجتماعي مسألة جوهرية، حيث أنه من المرجح أن يعتقد الأطفال أن هذه هي الصورة الحقيقة وهي صورة غير مطروحة للتساؤل أو النقاش، بل ويؤمنون بها كما هي، هذا يعود إلى كون المنهاج يتمتع بسلطة قوية مستمدة من سلطة الدولة، ومن كونه مصدر معرفي مركزي لا يضاهيه الكثير من المصادر الأخرى في المجتمعات التقليدية. وتتضمن الرسائل التي تنقلها نصوص المناهج وصورها ورسوماتها صورة، وأدوار، ومهمات كل من المرأة والرجل في المجتمع كما هو واقع الحال أحيانا، او كما يراد له أن يكون أحيانا اخرى، وهو موضوع له بالغ الأثر على حياة، وفرص، وإمكانات كل من الرجل والمرأة، وعلى مساهماتهما

الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، وعلى تشكل ذواتهم، وتقيمهم، ونظرتهم لأنفسهم وللآخرين بشكل عام.

يعتبر نظام التعليم الفلسطيني نظاماً مركزياً، تفرض فيه المناهج من قبل الدولة وأذرعها على المدارس، ولا يملك المعلم أو المدرسة حرية إختيار مناهج بديلة تحقق الأهداف المرجوة كما هو الحال في أنظمة التعليم اللامركزية، وتعتبر مناهج تعليم اللغة العربية من أكثر المناهج إستخداما، ويكرس لها الوقت الأكبر من الجدول المدرسي في المرحلة الأساسية بشكل خاص، وما يزيد من أهمية ومركزية مناهج اللغة العربية أنها أول ما يتعلمه الطفل فور دخوله المدرسة، كون اللغة أداة التعلم التي سيستخدمها الطفل لاحقا في تعلم العلوم الأخرى. وتتميز نصوص اللغة العربية عن غيرها من المواد، انها تتنوع ما بين علمية، ودينية، وتاريخية، وأدبية وما إلى ذلك من مواضيع مختلفة، مما يفتح باب المناورة واسعا أمام مؤلفي المناهج لإختيار أو تأليف نصوص محايدة أو حساسة لقضايا مثل قضايا النوع الإجتماعي أو العنف أو البيئة ....الخ. وتتضاعف أهمية هذه المناهج في هذه المرحلة كون الفئة المستهدفة هي فئة يافعة في بدايات تكون هويتها الإجتماعية والوعي بذاتها، وتخوض أولى تجاربها الحقيقية والرسمية مع العالم خارج البيت والأسرة.

تفترض هذه الدراسة أن الطريقة التي تصور بها مناهج اللغة العربية (لغتنا الجميلة) للمرحلة الأساسية الدنيا (من الصف الأول الى الرابع الأساسي) المرأة وأدوارها في المجتمع تؤثر بشكل كبير على طريقة فهم الأطفال لهذه الأدوار، وعلى مكانة المرأة وفرصها، وتهدف الدراسة إلى التعرف إلى صورة المرأة وأدوارها كما تعرضها مناهج اللغة العربية الجديدة لهذه المرحلة من خلال الوصف والتحليل الكمي والنوعي لصور، ورسومات (لوحات المحادثة)، ونصوص القراءة في المنهاج، كما وتهدف إلى التعرف الى تأثير ذلك على الأطفال، وفهمهم لدور المرأة، وفهمهم لذواتهم، وعلى إمكانات المرأة نفسها وفرصها المستقبلية.

1.المناهج الفلسطينية ومسوغات تطويرها:

تمكن الفلسطينيون من السيطرة على نظامهم التعليمي، إلى حد ما، إبان إتفاق أوسلو في العام 1994، وتم إنجاز خطة المنهاج الفلسطيني الأول في العام 1998، والتي نالت موافقة المجلس التشريعي في حينه، حيث هدفت هذه الخطة إلى وضع مناهج دراسية لجميع المواد ولكافة المراحل. وشهد العام 2000 أول تطبيق فعلي للمناهج الفلسطينية في المدارس الحكومية، والخاصة، ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبمجرد البدء في تطبيق هذه المناهج تعرضت للنقد من أطراف أكاديمية، وسياسية، وأخرى معنية بحقوق الانسان والبيئة، وغيرها من المنظمات ومراكز الأبحاث. ومما لا شك فيه أن التجربة الفلسطينية مع المناهج جاءت في ظروف سياسية بالغة التعقيد، هذه الظروف السياسية المعقدة أخذها البعض حجة للتغاضي عن نقاش جملة من القضايا الجوهرية، التي طالها النقد، والمتعلقة بمحتوى المنهاج، وأهدافه، وطريقة تطبيقه، وقضايا النوع الاجتماعي، والتربية البيئية، ومفاهيم المواطنة، وشكل المنهاج، وصوره، ورسوماته، وما إلى ذلك من مواضيع، وأعتبر نقاش هذه القضايا من قبل البعض ترفا أكاديميا أحيانا، وإنسياقاً مع أجندات خارجية تسعى إلى

ضعضعة المجتمع الفلسطيني وتغيير بوصلة نضاله من القضايا المركزية إلى قضايا ثانوية من ناحية أخرى. ومتواريا خلف النضال من أجل التحرر الوطني كأولوية، أحجم المجتمع الفلسطيني ومؤسساته عن مناقشة قضايا فكرية جوهرية متعلقة بالمنهاج، بالرغم من أن أولى خطوات النضال من أجل التحرر الوطني، في مفهومه الرحب، يبدأ بثورة الفكر؛ حتى يتم التأسيس لفكر الثورة، وأي عمل بنهج مغاير هو وضع للعربة أمام الحصان.

في أيار من العام 2016، وبعد حوالي خمسة عشر عاما من تطبيق المنهاج الفلسطيني الأول، أعدت اللجنة المصغرة لتطوير المناهج والمنبثقة عن اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم المسودة النهائية من وثيقة الاطار المرجعي لتطوير المناهج الوطنية. واستنادا إلى هذه المرجعية تم تطوير المناهج المدرسية الجديدة للصفوف من الأول إلى الرابع الأساسي، وبوشر بتطبيقها في المدارس الحكومية، والخاصة، ومدارس الأنروا مع بداية العام الدراسي 2017/2016 م. وتشير وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج سالفة الذكر، إلى الى أن مسوغات تطوير المنهاج هي أن " ما حدث من تطورات متعددة في مجالات الحياة المختلفة، يجعل تطوير المناهج الوطنية ضرورة حتمية لتوجيه الأجيال القادمة، وإستنادا إلى نتائج التقويم السريع للمناهج المنفذ أوائل العام 2016، من رصد لرأي اصحاب المصلحة، وتقويم جودة محتوى الكتب الدراسية، ومسح للدراسات ذات العلاقة....."(وزارة التربية والتعليم العالي، 2016، ص8). وأهم المبررات التي تسوقها الوثيقة المرجعية لتطوير المناهج هي تقادم المنهاج الحالي، ونتائج الاختبارات الوطنية والدولية، والتي بينت وجود تدن في مستويات تحصيل الطلبة، ونتائج الدراسة الميدانية التي أشارت إلى ضعف المهارات الحياتية في المنهاج الفلسطيني، وضحالة ربط مفاهيمه بالسياقات الحياتية، وبأنماط التفكير، وكثرة عدد المباحث والكتب المقررة، ورأي المجتمع بفئاته المختلفة ورأي المختصين بضرورة التطوير والإصلاح، حسب ما أشارت له دراسة رصد الرضى لأصحاب المصلحة، كما وتشير الوثيقة الى ضرورة مواكبة التطور المعرفي، والمستجدات، وإلى إحتياجات الفرد والمجتمع المستقبلية ومن أهمها الحاجة الماسة لترسيخ منظومة قيمية ووطنية تسهم في وحدة المجتمع الفلسطيني وتماسكه(وزارة التربية والتعليم العالي، 2016، ص8-9).

تغفل وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج، التوثيق العلمي للدراسات التي إستندت إليها لصياغة مسوغات تطوير المنهاج، كما ويلاحظ عدم وجود أي إشارة إلى أي دراسة علمية اكاديمية من الدراسات الوطنية، أو العربية، أو الأجنبية التي نشرت حول المنهاج، ولا حتى إلى رأي الاكاديميين بتاتا، بالرغم أن هناك العديد من الدراسات التي كان موضوعها المنهاج الفلسطيني، بالإضافة إلى العديد من المؤتمرات وورش العمل التي عقدت وكان محورها المنهاج، ويكتفى بالإشارة إلى أنه تم مسح الدراسات ذات العلاقة دون أي تفصيل لهذه الدراسات والإستناد الى نتائج التقويم السريع للمناهج المنفذ أوائل العام 2016.

2.منهاج اللغة العربية:

يطلق على منهاج تدريس اللغة العربية المطبق في المدارس الفلسطينية إسم (لغتنا الجميلة)، ويأتي هذا المنهاج على شكل كتاب تعلم منه فنون اللغة ومهاراتها كافة من الإستماع، والقراءة،

والمحادثة، والكتابة، والقواعد، والتعبير، إلى الإملاء، والشعر (المحفوظات)، والمفردات. ويتكون منهاج المرحلة الأساسية الدنيا أو مرحلة التأسيس (من الصف الأول إلى الرابع الأساسي) من كتابين لكل سنة دراسية، بواقع جزء أول للفصل الأول وجزء ثاني للفصل الثاني، كما أن هناك دليلا للمعلم لكل جزء من هذه الأجزاء، يعطي المعلم إرشادات مفصلة عن الأهداف، وطريقة تطبيق المنهاج، وخصائص الطلاب، وكذلك عن النشاطات الإثرائية المقترحة.

ستركز هذه الدراسة على وصف وتحليل نصوص القراءة وما يرافقها من لوحات محادثة، حيث يبدأ كل درس من دروس القراءة في المنهاج بلوحة محادثة، يليها نص القراءة، والذي يتناول نفس موضوع لوحة المحادثة، ما عدا منهاج الصف الأول، وبسبب عدم قدرة الطلبة على القراءة في هذه المرحلة، فإنه لا يوجد نص قراءة، وإنما فقط لوحة محادثة، وتبدأ نصوص القراءة المرتبطة بلوحة المحادثة من الدرس الحادي عشر من منهاج الصف الأول في جزءه الثاني.

إضافة إلى ذلك يشكل مجموع الحصص التي يتلقاها الطالب في اللغة العربية من مجموع الحصص الكلي الذي يتلقاه في المدرسة في هذه المرحلة ما يعادل الثلث تقريبا، بواقع عشر حصص اسبوعيا للصفين الأول والثاني، وتسع حصص للصفين الثالث والرابع(وزارة التربية والتعليم العالي، 2016، ص20). ونصوص منهاج اللغة العربية، كما ذكر سابقا، تأتي في مجالات مختلفة، فقد تكون دينية، أو تاريخية، أو إجتماعية، أو أدبية نثرية، أو على السنة الحيوانات، أو على شكل طراف ونوادر.

3.القوالب النمطية:

التنميط هو "إعتقاد ثابت ومعمم حول مجموعة أو طبقة معينة" ,Mike Cardwell, 1996) p213)، ويعتبر إستخدام التنميط طريقة يتم من خلالها تبسيط عالمنا الإجتماعي، حيث أنه يختصر علينا العديد من عمليات التفكير فيما يتعلق بسلوكيات الأفراد، وصفاتهم، وقدراتهم، والتي يجب أن نعالجها حين نلتقي بأشخاص جدد. ونستنتج عن طريق التنميط أو القولبة أن الشخص لديه مجموعة كاملة من الخصائص والقدرات، والتي نفترض أنها موجودة لدى جميع أعضاء تلك المجموعة التي ينتمي إليها دون الحاجة إلى دراسة، أو معالجة، أو التفكير في كل حالة بشكل فردي.

والقالب النمطي الجنساني هو "رؤية عامة أو تصور مسبق للسمات أو الخصائص التي ينبغي أن يحملها النساء والرجال أو الأدوار التي يضطلعون بها، أو ينبغي لهم الإضطلاع بها" (مجلس حقوق الإنسان، 2016، ص9 & OHCHR, 2013, p24) ويكون هذا القالب ضاراً عندما يحد من مقدرة النساء والرجال على حد سواء على تنمية قدراتهم الشخصية، ومواصلة حياتهم المهنية، وإتخاذ خيارات بشأن حياتهم وخططهم المستقبلية(مجلس حقوق الإنسان، 2016، ص9). إذن هو شكل من أشكال التصنيف الإجتماعي ينسب إلى النساء أو الرجال بسبب عضويتهم في هذه الفئة الإجتماعية من النساء أو الرجال، ويتم تمرير هذه المعلومات الإجتماعية من خلال المؤسسات الإجتماعية مثل الأسرة، والمدرسة، والأقران، ووسائل الإعلام بشكل متكرر من شخص لآخر، مما قد يؤدي إلى التشكيل العفويّ المقصود أو غير المقصود للقوالب النمطية. يبدأ الأفراد بتعلّم التنميط منذ مراحل الطفولة الأولى، وبما أنّ قدرات الأفراد المعرفية والإدراكية

تكون غير مكتملة في تلك المرحلة من العمر، فانه ليس لديهم الخيار ولا حتى القدرة على قبول أو رفض تلك المفاهيم والصور النمطية، فتتشكّل معتقداتهم وتنمو مع تطوّرهم. وتكمن المشكلة في هذه القوالب النمطية أنها في أحيان كثيرة تحد من قدرة الأشخاص على تنمية قدراتهم الشخصية وتنويع خياراتهم الإجتماعية والمهنية، فهي تضعهم داخل إطار وهمي متصور يجعل من الصعب عليهم تخيل أنفسهم خارجه، حتى أنهم يؤمنون أن قدراتهم لا تتعدى حدود هذا الإطار، وأن كانت في حقيقة الأمر تتعداه، كما أنه يصبح من غير المألوف أو المقبول إجتماعيا كسر هذا الإطار أو الخروج عن حدوده، وتصبح هذه القوالب النمطية حواجز نفسية يصعب عليهم تخطيها. إن النمطية مسألة ثقافية بالدرجة الأولى، ولذلك تختلف هذه القوالب من مجتمع لآخر، ولكن الهدف منها في كل المجتمعات هو الإبقاء على النظام الإجتماعي والرمزي القائم، سواء بقصد أو غير قصد. ويكون التنميط مقصودا في معظم الأحيان من أجل الحفاظ على مصالح وإمتيازات فئات معينة في المجتمع، ولكن ليس بالضرورة أن يكون كذلك دائما، وإنما يأتي بشكل عفوي، ودون وعي نتيجة لكون كثير من أشكاله تأتي تماهيا مع سلسلة موروثة من العادات والتقاليد والموروث الثقافي الذي لا يخضع للتمحيص والنقد ويؤخذ كمسلمات.

والقوالب النمطية تأتي على أشكال عدة، فهي سلبية أو عدائية في ظاهرها ومحتواها، أو قد تكون إيجابية في ظاهرها ولكن سلبية في محتواها، وذلك بناء على تصورات المجتمع عن طبيعة وقدرات وإستعدادات الرجل والمرأة، وما يليق بهما من أدوار وتصرفات ومهن. ومن الأمثلة على القوالب النمطية الضارة في ظاهرها ومحتواها أن "النساء غير عقلانيات و "النساء ضعيفات" مثل هذه القوالب يترتب عليها النظر للمرأة أنها أقل قدرة على التعامل مع المسائل التي تحتاج إلى تفكير وإتخاذ القرار، كما انهن ضعيفات بحاجة إلى من يحميهن ولا يمكنهن القيام بأعمال تحتاج قدرات بدنية. أما القوالب النمطية الإيجابية في ظاهرها السلبية في محتواها مثل "النساء راعيات" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2014، ص1) و"النساء عاطفيات"، النساء هادئات"، " النساء خجولات" و "المرأة كالزجاج"، "النساء صبورات" والنساء على أساس هذه القوالب النمطية أكثر رعاية وقدرة على تحمل أعباء المنزل والمكوث به وتربية الاطفال ومحتاجات بإستمرار إلى الرجل لمساندتهن وحمايتهن ولا يتمتعن بالأهلية للقيام بالأعمال العقلية التي تحتاج تفكير أو قوة وبالتالي فإن لهذه القوالب إنعكاساتها السلبية على أدوار ومهن النساء وعلى إيمانهن بقدراتهن وعلى وعيهن بفرصهن في الحياة.

4.الصورة والنص في المنهاج:

تعج المناهج الدراسية بالصور وخاصة في المراحل المبكرة من المدرسة، فعملية الرؤية تسبق الكلمات، وفي عالمنا المعاصر تحتل الصورة مكانة تكاد تفوق مكانة الكلمة المكتوبة او المنطوقة. ويُعتقد أن " الصور يمكن أن "تقرأ"....ويمكن توصيل معناها من خلال عملية القراءة" (Hege Emma Rimmereide, 2013, p134). كما أن العملية المتواصلة بينما يقرأ الفرد التمثيلات البصرية (الصور) لخلق المعنى هي عملية آلية وغير واعية (Sturken & Cartwright Lisa Marita , 2001, p25) لذلك يعتبر التمثيل البصري، من قبل الكثيرين، أكثر إقناعا من الكلمة المكتوبة كمصدر للمعلومات، حيث تعتبر الصورة تصوير صادق للعالم الحقيقي. يفسر القاريء

الصورة لا شعوريا، وتتدخل العواطف أيضا بشكل لا شعوري، وتصبح مقترنة بالتفسيرات، وهذا يعطي عمقا لقراءة الصور مقارنة بقراءة النص، فكيف هو الحال إذا كانت الصورة تمثل النص الذي سيقوم الطالب أو الفرد بقراءته؟

وتعتقد هيلاري جانكز وآخرون أن "منتج الصور أو التمثيلات البصرية يختار إما بشكل واعي أو غير واعي أي نوع من الأيديولوجيا يريد أن يعمق" (Hilary Janks et al, 2014, p3) وبتكرار ظهور هذه القيم وهذه الأيديولوجيا تصبح أمرا طبيعيا ويكتسبها أفراد المجتمع ويتم التأكيد عليها بواسطة الوهم التكراري (Frequency Illusion)، حيث يبدأ الفرد بملاحظة هذه القيم التي تعلمها في كل مكان في العائلة، ووسائل الإعلام، والمدرسة، وكافة المؤسسات الإجتماعية، ويصل الى مرحلة يقوى فيها الإنحياز التأكيدي (Marita Sturken & Lisa Cartwright 2009, p23)، حيث يبدأ بالبحث، وتفسير، وتفضيل، وإعادة تذكر المعلومات التي تؤكد معتقداته السابقة او فرضياته بانحياز دون أن يعمل تفكيره المنطقي، حيث يتذكر المعلومات بشكل إنتقائي، أو يقوم بتفسيرها بشكل منحاز، وبإيجاد علاقات بين أمور غير مترابطة. بالطبع الأطفال على علاقة قوية بهذه المؤسسات الإجتماعية، ومع نموهم فإن تطور شخصياتهم يتأثر بهذه الأيديولوجيات التي يتم التأكيد عليها من قبل المجتمع (Kress Gunther & Theo Van Leeuwen, 2006, p47)، إذن "التشكيل البصري لا يعيد ببساطة إنتاج بنية (الواقع) فقط، على العكس هو ينتج صورة عن الواقع مرتبطة بمصالح المؤسسات الإجتماعية، حيث تنتج وتعمم وتقرأ هذه الصورة. إن التشكيل البصري عقائدي، ولم يكن أبدا شكلياً فقط، وإنما يحتوي على بعد دلالي عميق مهم." والصور بشكل عام تتم قراءتها من قبل كل شخص بشكل مختلف تبعا للظروف الشخصية، وتبعا للسياق الذي وردت فيه، لكن صور المنهاج لا شك أنها تمتلك تأثيرا كبيرا بسبب السلطة التي يتمتع بها المنهاج وواضعه، والصورة هنا محكومة بالنص، وتفسيرها مرتبط إلى حد ما بتفسير النص، ولكنها خلال محاولتها تبسيط النص فهي أيضا تنقل رسائل خفية، يساعد إعادة تكرارها في التأثير على معتقدات الطالب.

المرأة في منهاج اللغة العربية:

تتنوع نصوص القراءة في منهاج لغتنا الجميلة ما بين النصوص الأدبية (السردية) وأهمها القصة، سواء على لسان البشر أو الحيوانات، وقصص النوادر والطرائف، والنصوص غير الأدبية كالنصوص الوظيفية، والمعلوماتية، والإرشادية، والتفسيرية، والنقاشية الحوارية. وسيتم هنا تناول صورة المرأة وصفا وتحليلا كما تظهر في صور ونصوص منهاج اللغة العربية للمرحلة الأساسية الدنيا (منهاج لغتنا الجميلة) حيث يلاحظ ما يلي:

أولاً: غياب المرأة عن عدد كبير من النصوص والصور، وبالتحديد عن أربعة وأربعين نصا وما يرافقها من صور، غيابا كليا، أو ظهورها في بعض صور هذه النصوص ظهورا هامشيا تكميليا خجولا، وهذا يشكل تقريبا ما نسبته 46% من نصوص المنهاج، إذا ما تم استثناء النصوص على السنة الحيوانات، بينما يبلغ عدد النصوص وما يرافقها من صور والتي يغيب عنها الرجل ستة عشر نصاً، أي تقريبا ما نسبته 17% من النصوص. علما بأن منهاج لغتنا الجميلة لهذه المرحلة يتكون من 123 درسا، ثمانية عشر درساً منها يأتي على ألسنة الحيوانات. ويلاحظ هذا الغياب

عن نصوص على درجة عالية من الأهمية، كالنصوص التي تتعلق بالحياة العامة والحياة الاجتماعية خارج البيت، مثل تلك التي تتناول العلاقة مع الجيران، أو الإحتلال، او المناسبات الإجتماعية كالأعراس، أو النصوص التي تتناول قضية الأرض والميراث، ومن الأمثلة على هذه النصوص:

-نص درس "نبني ونبني" من دروس الصف الثاني في جزئه الثاني، والذي يتناول قضية هدم الإحتلال لبيت كريم الذي يسكن فيه هو وعائلته في مدينة القدس، حيث يقوم الأب، بعد ان هُدم البيت، بمواساة كريم والقول له: إن هدموا بيتا سنبني بيوتا. تظهر المرأة (الأم) هنا، في صورة من صور لوحة المحادثة الخاصة بالدرس، داخل البيت، بلباس محتشم مغطاة الرأس، تحمل رضيعها وتجلس في غرفة الجلوس مع زوجها وإبنها كريم، أما إبنتها فتنظر من النافذة على منظر يطل على مدينة القدس في لوحة تحاكي لوحة الرسام الإسباني سلفادور دالي "شخص عند النافذة"، في مشهد يصور حياتهم الأسرية الهادئة الدافئة داخل البيت قبل هدمه، أما الصور التي تظهر جنود الإحتلال وآلياته وهي تقوم بهدم البيت، فيظهر فيها الأب وإبنه كريم فقط. أما على مستوى النص فلا حضور للمرأة بتاتا، حيث يقتصر النص على الحديث بين كريم وأبيه. تأتي أهمية هذا النص وصوره كونه يتناول قضية المعاناة والنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الدفاع عن وجوده وقضيته، ويكاد يكون هذا هو الدرس الوحيد الذي يتناول هذه القضية في المناهج الحالية لهذه المرحلة، على عكس المناهج السابقة التي تعددت فيها هكذا دروس، وبالتالي يشكل هذا الدرس الفرصة الوحيدة لإظهار الدور الذي تلعبه المرأة الفلسطينية في مقاومة الإحتلال، وبدلا من ذلك يعرض صورة تقليدية للمرأة والفتاة تقتصر على العناية بالأطفال والجلوس بالبيت والنأي عن الهم العام.

-مثالان آخران يصوران بالصورة والنص العرس (الزفاف) الفلسطيني يقصيان المرأة، اولهما يأتي في منهاج الصف الأول في جزئه الأول في الدرس الثالث عشر، والذي يهدف إلى تعليم حرف العين، حيث تتمحور صور الدرس حول العرس، ويظهر في الصور رجال يغنون، ويعزفون، ويرقصون، بينهم طفلة واحدة لا يتعدى عمرها الست سنوات، ذهبت مع أخويها الصغيرين عندما سمعوا صوت آلة العود، ما عدا ذلك فالعرس يخلو من أي وجود أو دور للمرأة أو أي طقوس نسائية. أما المثال الآخر فهو درس "في قريتنا عرس" من دروس الصف الرابع في جزئه الثاني، يتناول طقوس العرس في القرية، وتقتصر هذه الطقوس على طقوس الرجال من استقبال الضيوف، وزفة العريس، والدبكة، والسهرة، وتظهر طفلة مشابهة في العمر والشكل للطفلة التي ظهرت في الدرس الأول المشار إليه أعلاه، ويتم الإشارة لها على أنها "تالا" الأخت الصغيرة، يصطحبها والدها مع أخيها إلى العرس. أما النساء فيقتصر دورهن على مشاهدة العرس من نوافذ البيوت المطلة على الساحة التي تجري فيها المراسم والإحتفالات، ويظهرن بغطاء رأس ولباس محتشم، تداري إحداهن نصف وجهها بستارة النافذة، في إشارة لا يمكن إساءة فهمها، مفادها أن المرأة مكانها البيت، أي في الخفاء، بعيد عن الحيز العام وظهورها هو ظهور خجول، تراقب من بعيد. تفرغ هذه النصوص والصور، في المقام الأول، العرس من رمزيته المهولة في الوعي الفلسطيني. وتفوت فرصة تعريف الطلبة إلى العرس الفلسطيني الأصيل

وطقوسه، وأزيائه التقليدية الخاصة بالمرأة في كلا الدرسين، كما تعطي إنطباعا أن العرس فعلٌ مقتصر على الرجال دون النساء. ناهيك عن مواراة المرأة، فأولا توارى عن العرس وطقوسه، ثم توارى خلف نوافذ البيوت، وأخيراً توارى تحت غطاء الرأس والبدن في درس واحد.

-غياب آخر للمرأة يتجلى أيضا في النصوص التي تتناول الأرض والميراث، فهناك درس "الأرض" من دروس الصف الثاني في جزئه الأول، يظهر فيه الأب على فراش الموت، ويقول لأبنائه الذكور الأربعة انه ترك لهم كنزا كبيرا في الأرض، فنكشوا (حرثوا) الأرض بحثا عن الكنز، لتصلهم رسالة مفادها أن الأرض هي الكنز الحقيقي وعليهم المحافظة عليها والإعتناء بها. يضاف الى ذلك الدرس الأول من دروس الصف الثالث في جزئه الأول تحت عنوان "ذهب الأرض"، حيث يُحكى أن أخوين أرادا تقاسم ثروة أبيهما بعد وفاته، وكانت الثروة ذهبا وأرضا، فأخذ أحدهما الذهب والآخر أخذ الأرض، ليعود من أخذ الذهب بعد فترة مفلسا، فيعطيه أخاه ذهبا من ذهب الأرض أو بمعنى آخر نقود جناها من العمل بالأرض، ويدعوه للعمل معه في الأرض في إشارة إلى أن الأرض هي الثروة الحقيقية التي لا تنضب. لا ذكر للمرأة من قريب أو بعيد في هذين النصين المتعلقين بالأرض والميراث، ولا ظهور لها في صورهما، يتواطأ المنهاج هنا مع موقف المجتمع من ميراث المرأة بشكل عام وميراثها للأرض بشكل خاص، بل ويعزز هذا الموقف بشكل خفي، ولا يكترث بالجدل المجتمعي القائم حول الموضوع. ما لا يقال في هذا الدرس هو أن المرأة ترث كما الرجل، وأن المرأة تحافظ على الأرض كما الرجل، أما ما يقال فهو أن المنهاج ينأى بنفسه عن التغيير الإجتماعي، ويحافظ بكل ما أوتي على الوضع القائم ويعززه، ويعزز الصورة النمطية عن ميراث الرجل والمرأة والتي تتنافى مع القانون وأيضا مع الشرع.

ثانيا: لا تزال المرأة تظهر في الأدوار والمهن التقليدية في نصوص المنهاج وصوره، بالرغم من أنه لا تخلو هذه الصور والنصوص، وإن كان بشكل غير منتظم ومتباعد، من صورة للمرأة أكثر إنفتاحا على مهن وأدوار لم تعتد الظهور بها في المنهاج. وبشكل عام فإن حضور المرأة يتكرر في مجالين أساسين هما مهنة التعليم، وكربة بيت، فهي تظهر كمعلمة 16 مرة في نصوص المنهاج وصوره، وتظهر في حالة واحدة كمديرة، بينما يظهر الرجل في خمس حالات كمعلم. وتظهر المرأة كربة بيت تقوم بالأعمال المنزلية وبرعاية الأطفال داخل البيت أو خارجه اثنتي عشرة مرة، بينما يظهر الرجل في حالتين فقط يرعى الأطفال داخل البيت أو خارجه، ولا يظهر بتاتا يقوم بالأعمال المنزلية أو يساعد فيها. كما وتظهر المرأة في أربع حالات كطبيبة، بينما يظهر الرجل تسع مرات كطبيب، وتظهر أربع مرات تساعد في الأعمال الزراعية بينما يظهر الرجل في ثلاث وعشرين حالة كمزارع، وتظهر مرتين كمهندسة، بينما يظهر الرجل مرة واحدة كمهندس، وتظهر هي والرجل في حالتين لكل منهما كمذيعين أو صُحفيين، وتظهر المرأة في مهنة الخياطة ثلاث مرات، مقابل ظهور الرجل أربع مرات في هذه المهنة، وتظهر مرة واحدة كشُرطية، وكدليل (سياحي)، وكعازفة على آلة موسيقية، وكرسامة، وكممرضة وكأمينة مكتبة. في المقابل، وبالإضافة إلى ظهور الرجل في كافة المهن التي ظهرت فيها المرأة سابقا، فإن الرجل يظهر في العديد من المهن التي لا تظهر فيها المرأة بتاتا، بالرغم من أنه في الحياة الواقعية

تمتهن المرأة غالبية هذه المهن، فهو يظهر كقاضي، وكبائع، ومدير مصنع، ونجار، وميكانيكي، وحارس، وسائق، ومدرب رياضي، وجندي، وراعي، وصياد، وبحار، وحطاب، وخباز، وجزار، وعامل نظافة، وقائد طائرة، وعامل في مصنع، وساعي بريد. يلاحظ هنا أن المرأة تظهر بشكل عام في عدد قليل من المهن مقارنة بالرجل، حيث أن مجموع المهن التي يتناولها المنهاج ويظهر فيها الرجل هو ست وثلاثون مهنة ودوراً، تظهر المرأة في ثلاثة عشر مهنة منها فقط. كثير من هذه المهن، التي لا تظهر فيها المرأة أو تظهر فيها بشكل خجول، تقوم بها المرأة في الواقع وبشكل مكثف مثل الزراعة، والعمل في المصانع، وكبائعة وما شابه ذلك من مهن نرى المرأة تمتهنها في حياتنا اليومية. إن عدم ظهور المرأة أو الرجل في مهن معينة مقابل ظهور الآخر بها بشكل متكرر ينقل إلى الأطفال رسائل أن هذه المهن مقتصرة على نوع معين، مما يحد من الفرص المتاحة أمام النوع الآخر، ويخلق حاجزاً نفسياً بين الطفل وبينها. إن التوازن في ظهور المرأة والرجل في المهن المختلفة يفتح آفاق الطفل واسعا وينوع من خياراته. كما أن تكرار عدم ظهور المرأة في هذه المهن يكون لديها إنطباع أن ليس بوسعها القيام بها، أو أنها لا تناسبها ومن غير المقبول منها إمتهانها، وهذا ينطبق على الرجل أيضا.

ثالثاً: نصوص الطرائف والنوادر، دون إستثناء، جميع أبطالها من الرجال، ويغيب عنها العنصر النسائي غيابا تاما. للنصوص الفكاهية والنوادر أو ما يقع تحت مسمى الأدب الفكاهي وظائف إجتماعية وإدراكية ونفسية مهمة، والأدب الفكاهي من المأثورات الهامة للحضارة العربية الإسلامية (رافع يحيى، 2011، ص85). يترك هذا النوع من النصوص أثرا ممتدا في مخيلة الطفل بسبب خفة ظله، واللامنطق، والتناقض في المعنى، والدهشة، والذكاء، والإبداع الذي يتخلل نصوصه، ويجعل منه أمرا مضحكا مما يحبب الأطفال به. ولكن لماذا تغيب المرأة عن هذه النصوص؟ الإجابة على هذا السؤال تكمن في أن معظم النصوص الأدبية الفكاهية في منهاج لغتنا الجميلة للمرحلة الأساسية هي نصوص مستلهمة من التراث النثري العربي القديم كقصص جحا وأشعب تم تقديمها بأسلوب مناسب للأطفال. إمتاز النثر الفكاهي العربي بأن مؤلفيه رجال وأبطاله أيضا رجال وإن ظهرت المرأة في نصوصه فهي تظهر في سياق السخرية منها أو في سياق وصف ذكائها أو مكرها أو كيدها. كما أنه لا يوجد شخصيات نسائية فكاهية شهيرة على غرار شخصيتي جحا وأشعب، وإنما تظهر احيانا في بعض القصص الفكاهية مثل "زوجة جحا" أو "زوجة أشعب" التي تتذمر من غبائه ومغامراته ونوادره. اضافة الى ذلك، المرأة في عالم الفكاهة العربي موضوع للفكاهة أكثر منها فاعلا ذو شخصية فكاهية، ويتم تربية المرأة على أن ممارسة الفكاهة نقيض الرزانة وإحترام الذات، وتقلل من هيبة المرأة. تماما هذا ما يؤكد عليه منهاج لغتنا الجميلة في تجاهله للمرأة في قصص النوادر والطرائف. وكان بالإمكان البحث عن نوادر وطرائف يلعب فيها العنصر النسائي دورا، أو حتى البحث في الأدب العالمي الذي يزخر بمؤلفات فكاهية للنساء أو موضوعها وأبطالها من النساء. كيف يمكن للفتاة أن تدرك أن هذا ضرب من الأدب يمكنها خوضه، وأن خفة الظل والإبداع والفطنة يمكن أن تكون من نصيبها أيضا إذا لم تتعرض لنصوص تمثلها من هذا القبيل؟.

رابعاً: تعج المناهج لهذه المرحلة بنصوص تشيد بإنجازات الرجل وإسهاماته العلمية، والتاريخية والإجتماعية، وبذكائه، وحكمته، ومثابرته، وتصميمه، ومبادراته للتغير والمساعدة، بينما تندر هكذا نصوص عن المرأة. ومن الأمثلة على النصوص التي تغيب مثيلاتها فيما يتعلق بالمرأة، ولا دور للمرأة فيها بتاتا، نص "عمر والغلام" من نصوص منهاج الصف الثاني في جزئه الثاني، والذي يتناول شخصية الخليفة عمر إبن الخطاب وهو يتفقد أحوال الرعية، ويختبر أمانة غلام يرعى الأغنام، وكذلك وفي نفس المنهاج، هناك نص " لدي حلم" والذي يتحدث عن العالم العربي عباس بن فرناس، وحلمه ومحاولته الطيران، وهناك درسي "النمر والحطاب" و "حيلة فلاح" اللذان يصوران ذكاء الرجل وفطنته. ومن هذه النصوص أيضا، ما جاء في منهاج الصف الثالث في جزئه الأول، نص "حذاء الحكيم"، الذي يحكي قصة رجل حكيم، يركض ليلحق بالقطار، فتسقط إحدى فردتي حذائه، فما كان منه إلا أن خلع الفردة الثانية ورماها أيضا حتى يستفيد من الحذاء من يجده، بما أنه بفردة حذاء واحدة لن يستفيد أحد منها، كذلك هناك درس عنوانه "براء" يتحدث عن الطفل براء الذي بترت يديه ورجليه نتيجة تماس كهربائي، ولكنه ثابر ولم ييأس، وأكمل تعليمه وإلتحق بالجامعة رغم الصعوبات، ليصبح محاسبا ويؤسس عائلة. أما في الجزء الثاني من نفس المنهاج فهناك نص "ذكاء القاضي إياس" والذي يتحدث عن ذكاء القاضي في حل مشكلة بين متخاصمين، ونص "أول فدائي في الإسلام" والذي يتحدث عن إقدام وشجاعة علي إبن أبي طالب ونومه في فراش النبي ليلة الهجرة، بينما الكفار حول بيت النبي يستعدون لقتله. كذلك درس "من أخلاقنا" حيث يعطي علي مكانه في الحافلة لسيدة عجوز، ويقوم بمساعدتها بحمل الأمتعة عند نزولها من الحافلة. أما في منهاج الصف الرابع في جزئه الأول فهناك درس "إرادتي سر نجاحي"، يتحدث عن سعيد الموهوب في الرسم، والذي نتيجة حادث سير يفقد القدرة على الرسم بيده اليمنى، وبإرادته القوية يتعلم الرسم باليسرى. كذلك درس "النفع طبعي" في الجزء نفسه من المنهاج، والذي يدور حول رجل يعيش في قرية، ويقوم بتعليق مصباحا ينير الطريق، ويأتي رجل ويكسره كل مرة، إلا أنه يصمم على فعل ذلك مرة تلو الأخرى لأن النفع طبعه. أما في منهاج الصف الرابع في جزئه الثاني فهناك درس "جزاء الإحسان"، والذي يتحدث عن رجل غني يساعد الفقراء، قام بوضع مالا تحت حجر ملقى على الطريق، فمر الناس ولم يحركه أحد، حتى أقدم شاب على إزالته حتى لا يتعثر به الناس فوجد المال وقال: هذا رزق ساقه الله لي، سأجعل منه حظاً للفقراء. أيضا هناك درس "السيارة الأولى" يتناول إختراع أول سيارة تعمل على النفط على يد الشاب الالماني "دملر". يلاحظ مما سبق أن المرأة تغيب عن هكذا نصوص بالرغم من أن التاريخ زاخر بنساء لهن مآثر، ومبادرات، وشجاعات، ومحسنات. يستثنى من ذلك درس "قريتنا نظيفة" من دروس الصف الثالث في جزئه الأول، حيث تبادر سماح وتقترح على بنات صفها أن يقمن بحملة نظافة في القرية، وبالفعل يقمن بتنظيفها، وهو ما يقابله نص "النظافة" من نصوص الصف الثاني في جزئه الأول، حيث عمر يلعب مع اصدقائه في الحي، ويلاحظون النفايات منتشرة في كل مكان، فيبادر لدعوة اصدقائه إلى تنظيف الحي.

خامساً: تظهر المرأة في صور المنهاج ورسوماته مغطاة الرأس (محجبة)، سواء داخل البيت أو خارجه، إلا في حالات قليلة، وبالتحديد ستة عشر حالة، ويقتصر ظهور المرأة بالحجاب على النساء البالغات، أما الفتيات الصغيرات والفتيات في سن المدرسة فيظهرن بدون حجاب، إلا في حالات نادرة منها صور درس "قريتنا نظيفة" من دروس الصف الثالث في جزئه الأول، وبينما تكاد تخلو نصوص المنهاج لهذه المرحلة من النصوص الدينية والآيات القرآنية، والتي كونت جزءا مهما من نصوص اللغة العربية في المنهاج السابق، إلا ان الحجاب يميز لباس المرأة في المنهاج الجديد على عكس المنهاج السابق. اللباس في أول تجلياته هو تعبير عن التعددية الدينية والثقافية، وهو رمز للفصل بين المعتقدات والجماعات في أبعاده الأخرى، وهو مدخلا مهما للهوية. لا شك أن الحجاب في المجتمع الفلسطيني أصبح شكلاً من أشكال التدين الشعبي. نرى هذا منعكسا في صور المنهاج، فالتناقض المتجلي في الجمع بين الحجاب ولباس المرأة الذي قد يكون على شكل بنطال وقميص في أحيان كثيرة، وكذلك عدم التفريق بين الأماكن العامة والأماكن الخاصة في إظهار المرأة بحجاب إنما هو دليل على شعبوية الحجاب. لا يترك هذا المشهد مساحة للآخر وإختلافه، لذلك يفضل من هم خارج هذا الإجماع إرسال أبنائهم إلى المدارس الخاصة، أو المدارس التي تتبع لطوائفهم، أو طوائف غيرهم، أو تلك التي يرتضون سياستها، حيث لا يجدون لفكرهم متسعا في المدارس الحكومية لممارسة معتقداتهم على إختلافها.

سادساً: تعمق صور ورسومات المنهاج ونصوصه من السلوكيات والأدوار الإجتماعية التي يعتقد أنها تناسب الذكور دون الإناث أو العكس من خلال طرق ونوعية الألعاب التي تعرضها، على الرغم من قلتها، والتي تشي بما يمكن، أو بما هو مسموح به، للفتاة أو الفتى أن يمارس من ألعاب. يصور الدرس الرابع من منهاج الصف الأول في جزئه الأول أطفالا يزورون مزرعة عمهم ويلهون فيها، نرى الطفل يركب الحمار في المزرعة، بينما الطفلة تطعم الحمار، وتجمع البيض، أو تركض وراء فراشة في المزرعة، أما في الدرس الحادي عشر من نفس الكتاب، يلعب الفتيان على دراجات هوائية بينما الفتيات يلعبن الحجلة. وفي كتاب الصف الثاني في جزئه الثاني وفي صور الدرس الرابع (العصفورة والأفعى) يظهر فتيان يلعبان في حديقة عامة على دراجة هوائية ومزلاج (دراجة رجل)، ولا وجود للفتيات في هذا المشهد. كذلك في الدرس الأول من دروس الصف الثالث في جزئه الثاني، يظهر في خلفية صورة الدرس طفلان يلعبان كرة القدم. أما درس "زهرة الحنون" من دروس الصف الرابع في جزئه الأول فيبدأ بجملة "كانت ليلى تلعب بين أزهار الحنون" وكذلك درس "دمية حسنة" من دروس الكتاب نفسه، والذي يتحدث عن فتيات يلعبن ويصنعن دمية من القماش حينما قامت نكبة فلسطين، حيث سمعن إنفجارات قامت بها العصابات الصهيونية. أما في اللوحة الذي تسبق الدرس الثامن من كتاب الصف الرابع في جزئه الثاني والتي تتحدث عن عالم الطفولة، فالفتاة تلعب بالدمية والفتى يلعب بالسيارة بينما قطع الليغو ملقاة على الأرض بينهما لا يلعب بها أحد في تصوير لحيادية لعبة الليغو (LEGO) التي لا تصنف في الواقع على أنها لعبة ذكور فقط أو إناث فقط. يلاحظ أن ألعاب الفتيات إما بالدمى، أو الركض مع الفراشات او الأزهار، بينما ألعاب الفتيان فهي الدراجات، وكرة القدم، والسيارات. تتميز هذه المرحلة من عمر الطفل بكونها مرحلة "اللعب الإجتماعي" الذي ينمو بعد سن السابعة

تقريبا وفق دراسات "بياجيه" حول اللعب، ويتأثر هذا النوع من اللعب الى حد كبير بالعادات والتقاليد والمكان الذي يعيش فيه الطفل. إن طرق اللعب ونوعيته المعروضة في المنهاج إنما تعزز الفصل الحاد بين ألعاب الفتيان والفتيات، بالرغم أنه حتى في الواقع هذا الفصل لم يعد بهذه الحدة. كما أن المنهاج لا يعرض في صوره العاب مشتركة بين الفتيات والفتيان بالرغم من أن تراثنا فيه الكثير من هذه الألعاب مثل الغماية، وطاق طاق طاقية، والزقيطة وغيرها.

سابعاً: بالرغم مما سبق ذكره وبالرغم من الظهور النادر نسبيا للمرأة كشخصية مركزية، إلا أن ظهورها في بعض النصوص لا يخلو من مسحة حداثية تستحق الوقوف عندها، وعلى وجه التحديد هناك درس "طبيبة القرية" من دروس الصف الثاني في جزئه الأول، والذي يتناول سميرة الطالبة المجتهدة إبنة القرية، والتي سافرت لتدرس طب الأطفال، وعند إنهاء دراستها عادت إلى القرية للعمل فيها وخدمة أبنائها، فعدا عن تصوير المرأة كطبيبة في هذا الدرس، فإنه يتطرق الى مسألة سفر المرأة من أجل تلقي العلم، وهي قضية لا تزال غير مقبولة عند فئات واسعة من المجتمع الفلسطيني، ويتطرق لها المنهاج بشكل إيجابي. كذلك هناك درس "الرسامة الصغيرة" من نفس الكتاب، حيث خلود تحب الرسم، فقامت أمها بتشجيعها واشترت لها دفتر رسم وألوان، أما معلمتها فوعدتها بعرض رسوماتها في معرض المدرسة وقالت لها: ستصبحين رسامة مشهورة. أيضا هناك درس "الباحثات الصغيرات"، حيث تطلب المعلمة من الطالبات كتابة معلومات أو بحث عن مدينة فلسطينية. كما يصور درس "مكتبتي صديقتي"، من دروس الصف الثالث في جزئه الأول، سلمى المحبة للقراءة، والتي تزورها صديقتها وتهديها كتابا، وتقوم سلمى بإطلاع صديقتها على مكتبتها. أما درس "زيارة إلى مدينة العنب"، من دروس الصف الثالث في جزءه الثاني، فيتحدث عن سماح الطالبة في كلية الزراعة في جامعة النجاح الوطنية، والتي تتم دعوتها لحضور مهرجان العنب في الخليل، وما دار من حديث حول العنب وأصنافه. إضافة الى ذلك هناك درس "المبدعة الصغيرة"، حيث عرين طالبة مجتهدة وتحب الحاسوب وخاصة مجال البرمجيات، مما يعطيها فرصة للإبداع، وتنشئ موقعاً تعليمياً خاصاً بالمدرسة. كذلك درس "الفضل لمعلمتي" من دروس الصف الرابع في جزئه الأول، والذي يصور هيا الطفلة الموهوبة، التي وبفضل تشجيع معلمتها، أصبحت مقدمة برامج أطفال مشهورة في التلفزيون الوطني. أيضا هناك درس "فساد كبير"، من دروس الصف الرابع في جزئه الثاني، حيث تُصور المرأة كمواطن مسؤول وشجاع، تتوجه الى هيئة مكافحة الفساد بعد شعورها بالظلم لعدم قبولها في وظيفة تقدمت لها، بينما تم قبول متقدمة أخرى أقل كفاءة منها، والتي لعبت الواسطة الدور الرئيس في توظيفها وليس كفاءتها. إن هكذا نصوص، بالرغم من ندرتها مقارنة بالنصوص التي تتعلق بالرجل، تعرض صورة معاصرة للمرأة وأدوارها ومهنها، فهي باحثة، وطبيبة، ومهندسة، وقارئة، ورسامة، ومبرمجة، ومحاربة للفساد. تقاوم هكذا صور للمرأة النظرة الإجتماعية الثقافية المحافظة عن المرأة وقدراتها وإمكاناتها في بعض المجالات رغم محدوديتها وعشوائيتها.

نتائج الدراسة:

يلاحظ أن منهاج اللغة العربية للمرحلة الأساسية الدنيا، والذي يمكن أن يعتبر عينة ونموذجاً للمناهج الدراسية في المواضيع الأخرى، لا يزال يصور المرأة تصويرا نمطيا، بل هو يخطو خطوة للوراء إذا ما قورن بالمنهاج المستبدل. فالمرأة مقصاة عن المشهد العام بطرق متعددة، مواراة خلف جدران البيت وخلف الحجاب بين هذه الجدران، محرومة من حقوقها الشرعية والمدنية، ومن المشاركة في الحياة الإجتماعية إلا ما ندر وصدف. كما أن المهن التي يمكن أن تمتهنها محدودة ولا تعكس حتى الواقع على بؤسه. مكان المرأة بالدرجة الأولى البيت ثم بعض المهن التقليدية المقبولة إجتماعيا ما عدا بعض الإستثناءات القليلة، كما أنه لا يتم تصويرها في معظم الحالات كذكية، أو حكيمة، أو مبتكرة، أو ذات إسهامات تاريخية، إو إجتماعية، إو سياسية، بينما يصور الرجل بهذه الصور، كما أن حضورها في المنهاج بشكل عام يعتبر حضورا ضعيفا إذا ما قورن بحضور الرجل. إضافة إلى ذلك، وبالرغم من بعض الحالات التي ظهرت فيها المرأة بمهن وأدوار غير تقليدية، إلا أن هذا الظهور كان عفويا وغير منتظم.

يفتقر منهاج اللغة العربية بصورته الحالية إلى الحساسية للنوع الاجتماعي، ويعمل على تعزيز الواقع الإجتماعي الثقافي كما هو على علاته، بل ويتخلف عنه في أحيان كثيرة، دون أي محاولة لنقده أو إصلاحه. لا مجال للتذرع بالأوضاع السياسية، أو بحجة الحفاظ على النسيج الإجتماعي للمجتمع الفلسطيني في تبرير هذا النوع من الأدلجة، فالمرحلة تقتضي خلق المواطن الفلسطيني الواعي لإمكاناته وفرصه وقدراته، والتي تشكل أهم مقومات تحرره على الصعيدين الإجتماعي الثقافي والسياسي.

خلاصة:

تصورنا عن ذواتنا ووعينا بها هو نتيجة تفاعلنا مع الآخرين، ومن خلال الخبرات الإجتماعية الناتجة عن تبادل الرموز كاللغة وأي رمز آخر ينقل المعنى. هذا الوعي يرسم لنا حدود وتصورات عن حقوقنا وواجباتنا وإمكانياتنا وقدراتنا وفرصنا في الحياة، ويضعنا في إطار وهمي، لكنه منيع، يصعب الخروج منه أو تخطيه. المناهج الدراسية هي خبرات تربوية يفترض أنها تهدف إلى تنمية الفرد إجتماعيا ونفسيا وعقليا وجسميا، وبذلك فهي لاعب رئيس في تكوين هذه التصورات. لا يزال الجدل قائما حول دور المناهج إتجاه هذه التصورات والمعاني، فهل تنقلها كما هي في المجتمع أم أن دورها يجب أن يكون إصلاحيا قياديا؟ لكن مهما كانت إجابة هذا السؤال فان المناهج في نهاية المطاف، ومن خلال ما تنقله، تقوم على أدلجة عقول الطلبة، سواء قامت بنقل الواقع كما هو أم قامت بمحاولة تغيره.

قائمة المراجع:

1. رافع يحي(2011)، الفكاهة في ادب الاطفال العربي، مجلة جامعة، ع15، مركز الابحاث التربوية والاجتماعية، كلية القاسمي، باقة الغربية.
2. سامية محمد جابر(1996)، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، دار المعرفة، القاهرة.
3. سعاد الرفاعي(2016)، صورة الأنثى في المناهج التعليمية: تحليل مضمون كتب القراءة والمحفوظات والتعبير للصفوف الرابع والخامس والسادس من مرحلة التعليم الأساسي في ليبيا، مجلة عالم التربية، ع 17(55) الجزء الثاني، المغرب.

4. مجلس حقوق الانسان(2016)، تعزيز وحماية حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية: تقرير المقرر الخاص المعني بحق الانسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، الأمم المتحدة.

5. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان(2014)، التنميط الجنساني، نقلا عن الموقع
https://www.ohchr.org/AR/Issues/Women/WRGS/Pages/GenderStereotypes.aspx

6. وزارة التربية والتعليم العالي(2016)، وثيقة الاطار المرجعي لتطوير المناهج الفلسطينية، اعداد اللجنة المصغرة لتطوير المناهج، المسودة النهائية، رام الله، فلسطين.

7. وزارة التربية والتعليم العالي(2017)، الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، النسخة المطورة للاستراتيجية القطاعية الثالثة للتعليم، رام الله، فلسطين.

8. وزارة التربية والتعليم العالي(2017)، لغتنا الجميلة، الصف الأول الأساسي، الجزء الأول، ط1، رام الله، فلسطين.

9. وزارة التربية والتعليم العالي(2017)، لغتنا الجميلة، الصف الأول الأساسي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.

10.وزارة التربية والتعليم العالي(2017)، لغتنا الجميلة، الصف الثاني الأساسي، ج1، ط1، رام الله، فلسطين.

11.وزارة التربية والتعليم العالي(2017)، لغتنا الجميلة، الصف الثاني الأساسي، ج2، ط1، رام الله، فلسطين.

12.وزارة التربية والتعليم العالي(2017)، لغتنا الجميلة، الصف الثالث الأساسي، ج1، ط1، رام الله، فلسطين.

13.وزارة التربية والتعليم العالي(2017)، لغتنا الجميلة، الصف الثالث الأساسي، ج2، ط1، رام الله، فلسطين.

14.وزارة التربية والتعليم العالي(2017)، لغتنا الجميلة، الصف الرابع الأساسي، ج1، ط1، رام الله، فلسطين.

15.وزارة التربية والتعليم العالي(2017)، لغتنا الجميلة، الصف الرابع الأساسي، ج2، ط1، رام الله، فلسطين.

16.Hege Emma Rimmereide(2013), Graphic Novels in EFL Learning’, In Birketveit, Anna & Williams, Gweno (Eds.) Literature for the English Classroom; Theory into Practice, Fagbokforlaget, Bergen.

17.Hilary Janks , Kerryn Dixon , Ana Ferreira, Stella Granville , Denise Newfield(2014), Doing Critical Literacy, Routledge, London and New York.

18.Judith Butler(1986), Sex and Gender in Simone de Beauvoir's Second Sex, Yale French Studies No. 72, Simone de Beauvoir: Witness to a Century, Yale University Press.

19.Kress Gunther and Theo van Leeuwen(2006), Reading Images: The Grammar of Visual Design, 2nd edn, Routledge, London

20.Marita Sturken, Lisa Cartwright(2001), Practices of Looking: An Introduction to Visual Culture, Oxford University Press, Oxford.

21.Marita Sturken, Lisa Cartwright(2009), Practices of Looking: An Introduction to Visual Culture, Oxford University Press, Oxford.

22.Mike Cardwell, M(1996), Dictionary of Psychology, Fitzroy Dearborn, Chicago IL.

23.Office of United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR)(2013), Gender Stereotyping as a Human Rights Violation.

24.Ralph. H. Turner(1970), Family Interaction, Wiley, New York.

من الاحتجاجات إلى إيديولوجيا صناعة السلم الاجتماعي جنوب المغرب

د.كوثر لبداوي، جامعة محمد الخامس، الرباط- المغرب

From Protests to Re-establishing Social Peace Ideology in the South of Morocco

Dr. LEBDAOUI Kawtar, Mohammed V University, Rabat, Morocco

ملخص: يتناول هذا المقال إشكالية العلاقة الجدلية بين السياسات العمومية والاحتجاجات جنوب المغرب،*من خلال تحليل دور الفعل الاحتجاجي ضمن السياقين الوطني والمحلي في تشكيل مجالات الضغط على نظام الحكم، والذي دفعه إلى تبني مقاربة اجتماعية تقوم على الضبط الناعم الذي يسعى إلى التوفيق بين صناعة التنمية والحفاظ على السلم الاجتماعي. وقد كشف استحضار ماضي وحاضر الفعل الاحتجاجي بجماعة "أسرير" القروية بجهة كلميم وادنون، تطور كل من أدوات التعبئة وأشكال الضبط.لهذا الغرض تم الانتصار للمقاربة الكيفية من أجل جمع المعطيات الأمبريقية، حيث تم اعتماد تقنية المقابلات نصف الموجهة التي استهدفت 20 مستجوبا هم الأشخاص مصادر المعلومات، و53 فاعلا في مجال الأنشطة المدرة للدخل بالجماعة المدروسة. وقد خلصت هاته الدراسة الميدانية إلى أن سيرورة صناعة التنمية تتجاوز غاياتها السوسيو-اقتصادية لتصبح محكومة برهانات ذات طابع إيديولوجي وسياسي.

الكلمات مفتاحية: الاحتجاجات، مجالات الضغط، الفعل العمومي، الضبط، السلم الاجتماعي.

Abstract: This article examines the problematic ofthe dialectical relationship between public policies and protests in the south of Morocco. WhenAnalysing the role of the protest act within the national and local contexts in configuring the pressure zones, we can reveal that the political regimeadoptsa social approach based on soft regulation that seeks to reconcile the development industry and social peace. The evocation of the past and present of the protest act of the "Asrir" village in the region of Guelmim-Wadnoun uncovers the development of boththe means of mobilization and forms of regulation.With regard to the methodology for collecting empirical data, the article opts for the qualitative approach. It adopts as a technique the semi-structured interview targeting 20 resource persons, and 53 actors in income-generating activities belonging to the village under study.This field study concludes that the process of the development industry goes beyond its socio-economic goals to become governed by many ideological and political tendencies.

Keywords: protests, public action, regulation, social peace.

---

*من أجل دراسة العلاقة بين الفعلين الاحتجاجي والعمومي، يركز المقال ميدانيا على الجماعة القروية "أسرير"بجهة "كلميم وادنون" جنوب المغرب

مقدمـــــة:

يكشف استهداف عملية صناعة التنمية بمنطقة "كلميم وادنون" بالجنوب المغربي، بالبحث السوسيولوجي، أن الدينامية المحلية المكثفة التي خلقتها السياسات العمومية في تدبيرها للشأن التنموي بجماعة "أسرير" تحديدا، ظلت واجهة سوسيو-اقتصادية، تخدم غايات أخرى تثوي خلفها، والتي ترتبط ببناء السلم الاجتماعي بالمنطقة باعتباره يظل الرهان المركزي الذي يحكم هاته السياسات، خاصة في ظل تعدد مجالات الضغط التي توجه عادة الأنظمة السياسية وتختبر فعالية أدواتها.

ولعل الحركات الاحتجاجية وهامش التعبير الذي انتزعته الجماعات الاجتماعية محليا، يشكلان أكثر مجالات الضغط التي جعلت الدولة مسكونة بهاجس الحفاظ على السلم الاجتماعي، وشرائه بواسطة استثمارات تنموية ترضخ، في معظم الحالات، للمطالب الاجتماعية والاقتصادية التي تحملها هاته الجماعات، وإذا كانت الحركات الاحتجاجية تمكن من التعبئة وإخراج المشكلات المحلية إلى المجال العام ودعوة الدولة للتدخل، فإنها تجعلها موضوع رهان سياسي يتطلب حلها تدخل السلطات العمومية، التي تدخلها ضمن أجندتها وتبحث عن إجابة اجتماعية لها(LascoumesPierre &Le Galès Patrick,2012, p68-69).

وهكذا فإن النقاش العمومي والتحكيمات السياسية تلعب كلها دورا جوهريا في تحديد ماهية الفائدة الاجتماعية(Noguès Henry, 2003, p39)، حيث تتبدل حمولة المفهوم تبعا لهما، وهو ما يمنح هذا الأخير طابعا نسبيا ويجعل أدواته تتعدد وتتبدل، ليصبح التشجيع على الأنشطة المدرة للدخل، أداة من بين هاته الأدوات ذات الفائدة الاجتماعية، التي تحوزها يد السلطات العمومية، لا تستعملها سوسيو-اقتصاديا فحسب، بل وحتى سياسيا، وذلك من أجل تخفيف تكلفة الضبط، والضمان السلمي للأمن العام.

مشكلة الدراسة، أهدافها وأهميتها:

يدعو التحليل العميق لاختيارات المغرب في مجال صناعة التنمية المحلية، إلى دراسة علاقة الفعل العمومي بالفعل الاحتجاجي، خاصة وأن الجماعات الاجتماعية تتفاوت من حيث قدرتها على التعبئة وخلق مجالات الضغط التي توجه السياسات العمومية، وتؤثر على ملامحها واختياراتها.فما هي ملامح الحركات الاحتجاجية بالجنوب المغربي؟ ثم كيف يتم تدبير الشأن التنموي بالجماعة القروية "أسرير"؟ ما طبيعة الرهانات التي ينطوي عليها استعمال السياسات العمومية للمشاريع المدرة للدخل؟

يهدف هذا المقال العلمي إلى التعريف بدور الحركات الاحتجاجية جنوب المغرب في صناعة السلم الاجتماعي، وذلك من خلال توجيهها لنظام الحكم، ودفعه لتبني المقاربة الاجتماعية.كما يسعى إلى تقديم تحليل سوسيولوجي للفعل الاحتجاجي جنوب المغرب، من خلال التركيز على الماضي الاحتجاجي لمنطقة وادنون، لتوضح تأثير ذلك على طرق الضبط التي أصبح النظام السياسي يتبناها، والتي جعلته يتأرجح بين صناعة التنمية وصناعة السلم الاجتماعي.

تستمد هاته الدراسة أهميتها من كشفها لتأثر صيرورة صناعة التنمية المحلية برهانات ممارسة السلطة خاصة من طرف السلطة المركزية، والتي باتت تستعمل إيديولوجيًّا المشاريع المدرة للدخل من أجل مهادنة الفعل الاحتجاجي،والضبط الناعم لمجالات الضغط التي يفرزها.

1.الاختيارات المنهجية للدراسة الميدانية، والعينة المبحوثة:

تعتمد هاته الدراسة منهجا كيفيا يتوسل بتقنية المقابلة نصف الموجهة، وقد تم في هذا الإطار اختيار عينة مقصودة ومحدودة من حيث العدد، حيث تم إجراء عشرين (20) مقابلة مع خبراء وأشخاص مصادر معلومات في مجال الأنشطة المدرة للدخل، علاوة على مقابلة رؤساء تعاونيات وأصحاب مشاريع ذاتية مدرة للدخل من أجل التعرف على سِير الحياة الخاصة بهم، عددهم ثلاثة وخمسون (53) مستجوبا، يمثلون مجموع التعاونيات التي تم تأسيسها بالجماعة القروية "أسرير" بجهة كلميم وادنون منذ سنة 2004، التي تمتاز بطابعها الواحي والقبَلي، وقد أنجزت هاته المقابلات ما بين سنتي 2015 و2018.

وقد تم الاعتماد في تفريغ النتائج وقراءتها على أدبيات تنتمي بالأساس إلى مجال علم الاجتماع، حيث تم اعتماد عدة نظرية سوسيولوجية ركزت على سوسيولوجيا السياسات العمومية، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية، وسوسيولوجيا التعبئة، مما جعل المقال يستدعي بنية مفاهيمية تركز على: الاحتجاج، مجالات الضغط، الجماعة الإثنية، الهامش، الهوية، الضبط والتفاوض.

لقد كان يتعين احترام الضوابط الأخلاقية المتعلقة بإنجاز بحث في مجال العلوم الإنسانية، وكان أهمها الحفاظ على إخفاء هويات المستجوبين، حيث تم الاكتفاء أثناء استحضار بعض إجاباتهم في المقال بالإحالة عليهم بالحرف الأول من الاسم فقط، كما تمت مراعاة استئذان أفراد العينة المبحوثة من أجل تسجيل المقابلات، والتي تمت برمجتها تبعا لرغبتهم ولما تسمح به أزمنتهم الخاصة.

2.الحركات الاحتجاجية جنوب المغرب:

ساهم اهتمام علم الاجتماع السياسي بالحركات الاحتجاجية في إغناء العدة النظرية التي تقاربها، وفي توسيع فهم علاقتها بالأنظمة السياسية وأشكال تأثيرها فيها. وإذا كانت الحركة الاحتجاجية شكلا من أشكال الفعل الجماعي ينشد فيه الأفراد إحداث تحولات متعددة من خلال ممارسة بعض أشكال الضغط على السلطة السياسية، وذلك بدوافع متعددة(Yves Alpe et al, 2007, p3)، مما يجعل الفعل الاحتجاجي يتباين تبعا للسياق الاجتماعي الذي يندرج فيه، وكذا توجهات السلطة السياسية إزاءها؛ فكيف تتحدد ملامح الحركات الاحتجاجية بالمنطقة المدروسة؟ إلى أي حد تساهم هاته الحركات في بناء السياسات العمومية وتشكيلها؟ كيف تبنى إذن العلاقة الجدلية بين الحركات الاحتجاجية ومجالات الضغط التي تصاحبها من جهة، وبين استعمال الفعل العمومي للبرامج التنموية لكسب رهان صناعة السلم الاجتماعيوالحفاظعلى النظام السياسي، من جهة أخرى؟

1.2 الحركات الاحتجاجية والسياق الوطني: من الربيع العربي إلى حركة 20 فبراير:

يستدعي اهتمام السوسيولوجيا بالإنسان وقوفها عنده لا من حيث هو فرد بل من حيث هو ذات في وضعية تفاعل، مما يجعل دراسته في إطار انتمائه إلى حركات تقودها جماعات اجتماعية منظمة، تحصل لديها الوعي بمطالبها المشروعة وبطبيعة العلاقة المعقدة التي تربطها بالدولة، تظل هي وحدة التحليل الأفضل، حيث تصبحالحركات الاحتجاجية بهذا المعنى بناء اجتماعيا، يحدث خلال فترات التوتر تبعا لعوامل بنيوية.على أن إدراكها يختلف بين الفاعلين كل تبعا للمعنى الذي يمنحه لها(Bourneau François & al, 1993, p36-37).

وهو ما يقتضي استحضار السياق الدولي الناظم لجزء كبير من سيناريوهات التحولات التي يشهدها العالم، خاصة الحدث التاريخي الهام الذي ألقى بظلاله في اللحظة الراهنة على المجتمعات العربية عموما، هو الربيع العربي الذي اندلعت شرارته سنة 2011 في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وسوريا، بسبب الفقر والبطالة والإقصاء، واستمرار ضعف البنية الاقتصادية والسياسات الاجتماعية(الجبوري مصلح خضر، 2014، ص217)، ولعل تحليل الحركات الاحتجاجية بالمنطقة المدروسة على ضوء هذا الحدث، يجعل هاته الدراسة تأخذ موقعا على مستوى ميزو-سوسيولوجي يسمح بإقامة رابط بين المستويين الميكرو والماكرو-سوسيولوجي للتحليل(Bourneau François & al, 1993, p36).

إن الرقعة الهامة التي احتلها الحراك السياسي العربي، والتغطية الإعلامية التي حظي بها، أتاحا إمكانية رفع سقف مطالب الحركات الاحتجاجية بالمغرب، ووضع النسق السياسي في مواجهة امتحان سياسي حقيقي(بنخطابعبد الحميد ، 2017)، حيث مثل فرصة سياسية حقيقية جعلت حركة 20 فبراير تنجح في ضم تنوع شديد لمختلف الفاعلين بالمشهد السياسي المغربي في ثناياها، فقد التحق بها العلمانيون، اليساريون، والإسلاميون لرفع مطالب الإصلاح، غير أن قوة التعبئة واتساعها، قابلهما صعوبة بلوغ التوافق بين مختلف الفاعلين حول مطالب الحركة، وهو ما حد، إضافة إلى عوامل أخرى، من استمراريتها وفعاليتها(SikaNadine, 2017, p146-148)، لكنه لم يحد من تأثيرها على العلاقة بين النسق السياسي والمحتجين، حيث خضعت هاته العلاقة للعديد من المراجعات كما سيتضح أدناه.

وإذا كانت المحركات الرئيسية للاحتجاج تتجلى في الفساد والتهميش بمختلف أشكاله، السياسية، الاقتصادية والهوياتية(Nahhas Badiha, 2016, p234)، فإن استحضار البعد التاريخي، والسياقين الدولي والوطني يظل مهما من أجل فهم سيرورة تشكل السياسات العمومية بالمغرب عموما، حيث تجدر الإشارة إلى أن هاته الحركات الاحتجاجية ليست وليدة الربيع العربي وحده، فقد عرفت شوارع المغرب احتجاجات قبل سنة 2011 والتي رفعت فيها مطالب كثيرة ذات طابع سوسيو-اقتصادي في وجه الحكومة(SikaNadine, 2017, p145).

غير أننا نعثر موازاة مع هذا السجل التاريخي للحركات الاحتجاجية بالمغرب على سجل تاريخي للعنف الرسمي الذي ظل يغتني ويزداد كثافة عبر الزمن، وهو ما انعكس جدليا على الخبرة الكبيرة التي رَصَّدَتها الدولة في مجال تفكيك الحركات الاحتجاجية وقمعها(بن خطاب عبد الحميد، 2017)، غير أن واقع الحال في ما يتعلق بمواجهة الفعل الاحتجاجي، يؤكدأن استباق هذا

الأخير بناءً على استحضار سياق دولي خاص، أصبح يقتضي التفاعل معه بشكل مغاير من خلال تقديم البدائل الاجتماعية الممكنة، خاصة وأن تراكم الإحباط يرفع احتمال الممارسات المشرعنة للعنف، والمولدة، بالتالي، للعنف المضاد. وهكذا فإن أشكال تدبير الأزمات السياسية التي راكمتها السلطات العمومية، تقوم على ثنائية القمع والتفاوض مع المحتجين بشأن سقف المطالب الممكنة وحجمها(بن خطاب عبد الحميد، 2017)، ذلك أن المزاوجة بين الآليتين تسمح بخلق التوازنات الضرورية التي تسمح للدولة بتحقيق رهان كسب صراعها ضد الحركات الاحتجاجية.

يبدو أن الانطلاق من استحضار الدينامية التفاعلية بين الدولة والفعل الاحتجاجي من الأهمية بمكان، ذلك أن تراجعها من تبني مقاربة القمع العنيف إلى الاحتواء الناعم، لاسيما في ظل ازدياد هامش التعبير وارتفاع سقف المطالب واتساع مجالات ضغطها على السلطة المركزية، يظهر بوضوح من خلال أشكال تدبيرها للشأن التنموي المحلي، وجعله أداة رئيسة للتفاوض مع المحتجين.

وإذا كانت الاحتجاجات مشروطة بالسياق الاجتماعي الذي تتشكل ضمنه، ماضيا وحاضرا، فإن التركيز على خصوصية السياق المحلي المدروس وعلى علاقته بالسلطة المركزية، قد يقدمان إجابات مهمة بشأن طبيعة العلاقة بين الفعل الاحتجاجي الجماعي والفعل العمومي.

2.2 السياق المحلي: الجنوب المغربي وسجل الفعل الجماعي:

لقد تمكنت الأشكال الفعلية للاحتجاج جنوب المغرب من بلورة سجل تاريخي للفعل المحلي(Tilly Charles, From Mobilization to Revolution, 1978, p24)،والمنطقة المدروسة إذ تنتمي إلى الأقاليم الجنوبية المتنازع حولها، فإنها تأخذ موقعها على الهامش الاقتصادي والسياسي البعيد عن المركز، إلا أنها تندرج ضمن المناطق المعروفة "بتعبئة الهوامش" التي اشتهرت تاريخيا تحت مسمى "بلاد السيبة"، حيث كانت القبائل تمارس عصيانها وتمردها ضد السلطة المركزية(Bennafla Karine et Emperador Montserrat, 2010, p2).

إن هذا الإرث السوسيو-تاريخي، وطبيعة المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي ترفعها الحركات الاحتجاجية بمنطقة تقع على حدود الرقعة الجغرافية المعروفة باتساع تعبئة المطالب الانفصالية، يمنحها حساسية خاصة، مما يدعو للقول إنها تعيش وضعا مزدوجا: فهي تشكل مجال ضغط كبير على السياسات العمومية، لكنها في الوقت ذاته تخضع لرقابة عالية ومضاعفة من طرف السلطات العمومية بالمنطقة. وهكذا فالرهانات السياسية ضمن هذا الإطار، تظل محتفظة بخصوصيتها مقارنة مع باقي جهات المملكة، مما يجعل مواجهتها مع الدولة تختلف عن نظيرتها بمناطق أخرى.

وإذا كان هذا هو واقع الحال جنوب المغرب عموما، فإن الوضعبجماعة "أسرير" له خصوصيته، حيث يرسم أبناؤها صورة مغايرة لعلاقة أبناء قبيلة "أزوافيط"* بالدولة، مؤكدين أن الجنوب المغربي ليس متجانسا في هذا الجانب، حيث أقر "م.ع" أن قبيلة "أزوافيط" من القبائل غير المعروفة باصطدامها بالدولة، بل إن علاقة الساكنة بالسلطة المركزية كانت تختلط فيها فيما

---

*تمثل "أزوافيط" الهوية القبلية الأساسية للجماعة القروية المدروسة، "جماعة أسرير"

مضى اللامبالاة بالحذر، إلى درجة أن هاته العلاقة انعكست بوضوح على تطور البرامج التنموية بالمنطقة في بدايتها، حيث أخذت شكل مقاومة وتوجس، وقد وجد المستجوب في ظاهرة الهجرة سندا لهذا القول، ودليلا على العلاقة السلمية التي تربط ساكنة وادنون عموما بالدولة: "إن أبناء المنطقة يختارون الهجرة كحل لمشكل البطالة وباقي المشاكل الاقتصادية، على أن يخوضوا مواجهات مع الدولة".[1]

يضيف "ع" معززا القول السابق: "إن المواطن "الزافاطي"-نسبة إلى قبيلة "أزوافيط"- لم يكن يراهن في ما مضى على مساعدة الدولة، بدليل أن نسبة كبيرة منهم مهاجرون إلى بلدان بالخارج، ونسبة أخرى منهم تتعاطى التجارة، ونسبة ضعيفة جدا احتلت مناصب في الوظيفة العمومية، وذلك خلافا للمواطنين المحسوبين على قبائل أخرى، بل وحتى بطاقات الإنعاش*التي ارتبط توزيعها المكثف وغير العادلبالجنوب المغربي، كان حظ جماعة "أسرير" منها ضئيلا جدا إذا ما قورنت بمدينة "العيون" مثلا أو "السمارة" أو "أسا" أو "بوجدور" أو "الداخلة"، التي تُتوارث فيها هاته البطائق، وتتعدد داخل اليد الواحدة.[2]

غير أن الدراسة الميدانية ستكشف جانبا آخر من جوانب علاقة الساكنة بالدولة، وهي العلاقة ذات الطابع الاتكالي التي سيتحدد بمقتضاها الطرف الثاني بوصفه مجرد رصيد مالي يوفر الدعم العمومي لمشاريع، قد تكون حقيقية وقد لا يكون لها وجود فعلي خارج الورق،* كما لا يهم ما إذا كانت ستستثمر فيها هاته التمويلات والمساعدات اقتصاديا أم لا.

إن السلطات العمومية المغربية بتبنيها منذ ستينات القرن الماضي لاستراتيجية المساعدة، فإنها قد ساهمت في بناء الحس الاتكالي، صحيح أنها كانت تسعى إلى تخفيف حدة الفقر، خاصة في ظل غياب نظام حماية اجتماعية مؤسساتية، حيث أرست الجهود العمومية سلسلة من البرامج: الإنعاش الوطني، التعاون الوطني، البرامج الغذائية، صندوق المقاصة، والتي تم توجيهها جميعُها للطبقات الاجتماعية الفقيرة للمجتمع(BourqiaRahma, 2005, p33)، إلا أن السياسة الاجتماعية عندما تأخذ شكل هبات لا يقابلها العمل، فإنها تجعل مسألة التنمية مهددة باختزال الفعل الاجتماعي في مجرد "المساعدة " assistance(El Harras Mokhtar, 2005, p54)، المولدة للحس الاتكالي.

وإذا كانت هاته العلاقة الاتكالية تأخذ شكل "انتظار" Attente للدعم العمومي -تماما كما يتم انتظار هطول المطر- يستحق في نظر السوسيولوجي التونسي "عبد القادر زغل" دراسة سوسيولوجية مثيرة(ZghalAbdelkader, 1969, p489)،فإن هذا "الانتظار الذي اعتبره "زغل" تعبيرا عن سلبية الفرد وتقاعسه، فيه نظر، ذلك أن البحث الميداني بين أن الأمر لا يتعلق

---

[1]مقابلة السيد "م.ع" فاعل جمعوي وخبير في مجال التنمية المحلية بالجماعة القروية المدروسة

*أصبحت بطاقات الإنعاش الوطني تعرف بمنطقة "وادنون" باسم "الكارطيات" Kartiyyat وهي جمع لكلمة "كارطية" Kartiyya، والتي تعتبر في الأصل امتيازا يُمنح بالمغرب للفئات المعوزة من أجل التخفيف من حدة بعض المشاكل السوسيو-اقتصادية، إلا أنها ستأخذ منحى آخر حيث سيخضع توزيعها والاستفادة منها لمنطق الريع

[2]مقابلة السيد "ع" أحد أعضاء المجلس الجماعي بالجماعة القروية المدروسة، يناير 2018

بالضرورة بهاته القراءة بقدر ما يتعلق بمظهر آخر من مظاهر العلاقة الاتكالية القائمة بين الساكنة المدروسة والدولة، فالمستجوبون يعتبرون أن هاته الأخيرة ملزمة بتوفير المال العام بسخاء كبير لساكنة منطقة باتت تقع، بحكم الظرفية الحالية، على صفيح احتجاجات ساخن هو الجنوب المغربي عموما، "وذلك تبعا لمنطق "المال العام مقابل السلم الاجتماعي"، الذي تصبح السياسات الاجتماعية بمقتضاه شراءً للسلم الاجتماعي، واستراتيجية للضبط السياسي"، على حد تعبير "أ.ج" ابن المنطقة.[3]

وبالتالي فإن حاضر علاقة الدولة بالجماعة القروية المدروسة، لا يفهم إلا باستحضار تأثر الفعل الاحتجاجي محليا بالتحولات التي مست الحركات الاجتماعية على المستوى الوطني، وكذا بالرجوع إلى ماضي هاته العلاقة التي راكم عبرها الأفراد والجماعات استراتيجيات تشكلت بمقتضاها مجالات ضغط مهمة رفعت سقف التفاوض مع الدولة.

3.2 تشكل مجالات الضغط محليا: الاحتجاج بناء اجتماعي:

يعد ارتفاع أعداد حملة الشواهد العليا والفاعلين الجمعويين من أبناء الجماعة المدروسة، من أهم محركات الاحتجاج بها منذ مطلع الألفية الثالثة، ويبين إلقاء نظرة عامة حول طبيعة الاحتجاجات التي راكمتها المنطقة والتي ظلت الذاكرة المحلية تحتفظ بصداها، أن المطالب التي كانت تحملها هي ذات طابع براغماتي بالأساس، فقد كانت الشعارات ترفع مطالب بتوفير الحقوق الأساسية المتجلية في الحق في التشغيل للمعطلين سواء كانوا من حملة الشواهد العليا أو غيرهم، ضمان الحق في بنية تحتية جيدة، والحق في الولوج إلى الخدمات الأساسية وتوفير المرافق الضرورية لها كالمؤسسات التعليمية لأبناء دواوير واحة "أسرير" المركز، إضافة إلى الحق في بطاقات الإنعاش الوطني للجميع،وكذا تكافؤ فرص الحصول على الدعم العمومي للمشاريع الذاتية، وتمويل الأنشطة المدرة للدخل، إلخ.

غير أن هاته الاحتجاجات كانت تأخذ أحيانا أبعادا سياسية، خاصة عندما تحمل شعارات تندد "بالحكرة"Hogra* والإقصاء المستهدف، وغياب العدالة في توزيع الثروة بين المناطق الصحراوية وباقي مناطق المغرب، وقد كان تحميل الاحتجاج بعدا سياسيا يمثل في بعض الأحيان استراتيجية مقصودة، تتغيى ممارسة ضغط يسمح برفع سقف المطالب وربح الوقت وتقليص المسافة الزمنية الفاصلة بين رفع المطالب ونيلها، والنموذج للحركات الاحتجاجية للمعطلين، التي علاوة على حملها لشعار المطالبة بالحق في التشغيل، الذي يكفله لها الدستور، كانت تسائل النظام وتحمل الاتهامات لسياساته العمومية بممارسة الإقصاء في حق أبناء الأقاليم الجنوبية بشكل

---

*المقصود بالأنشطة الوهمية تلك التي لا تكون إلا حبرا على ورق، كالعديد من التعاونيات التي تم تأسيسها باتباع المسطرة المطلوبة، إلا أن البحث عن مقرها وعن مدى ممارستها فعليا لنشاطها، يؤكد أنها مجرد تعاونيات شكلية رغم استفادتها من الدعم العمومي.

[3]مقابلة السيد "أ.ج" الباحث الأكاديمي والفاعل التنموي السابق بالمنطقة المدروسة، يناير 2016

*العبارة استعملها المستجوب "ب" خلال المقابلة التي أنجزت معه بكلميم، في معرض سرده لمقطع من سيرة حياته، يناير 2018، والتي يقصد بها في الاستعمال اللغوي المغربي الدارج كل أنواع التهميش والإساءة لكرامة الأفراد والجماعات وهدر حقوقهم الأساسية

خاص، وقد كان هذا التسييس للحركات الاحتجاجية، يقويها ويمنحها القدرة على التأثير في أشكال إنتاج الفعل العمومي بالمنطقة، وتوجيهها.

من جهة أخرى أصبحت الشعارات التي يتم ترديدها في هاته الحركات الاحتجاجية تحمل رسائل مباشرة إلى المسؤولين المعنيين محليا بتدبير الشأن التنموي، وتوجه دعوات للإنصات الجيد للمطالب، التي تهدف إلى تصويب مسار السياسات العمومية التي أفشلها التمييز بين ساكنة المنطقة، ومنعهم من حقوق باتت تمنح على شكل امتيازات للمقربين من صناع القرار،بل يمكن القول "إن هذا النوع من الاحتجاج الذي يكون في ظاهره حاملا لمطالب اجتماعية، قد تكون خلفياته على المستوى المحلي تعبيرا عن صراع سياسي حول مناطق النفوذ"، على حد تعبير "ر".[4]

إن مجال الضغط على السياسات العمومية المحلية يبنى اجتماعيا من خلال تعدد الفاعلين المنخرطين فيه، كالشباب المتعلم، المجتمع المدني، الفاعل السياسي الذي يمثل معارضة مجلس الجماعة، إلخ، وقد اهتمت سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية بمقاربة الأشكال التي يساهم من خلالها الفاعلون المحتجون في تجديد النقاش السياسي خارج المؤسسات الكلاسيكية (الأحزاب، النقابات)، وبالكيفية التي تتحول بها الأسئلة الاجتماعية والسياسية إلى رهان عمومي(Lascoumes Pierre & Le Galès Patrick, 2012, p78)، وإذا كان الانسدادوالتوتر هما عنوانا المرحلة السياسية بمنطقة وادنون، فإنه يجسد الرقابة التي أضحت مضروبة على الاستعمال غير المشروع للنفوذ واحتكار السلطة، حيث تميز المشهد السياسي بصعود نخبة من الأطر والمثقفين، الذين أربكوا لعبة التواطؤات وبنية التحالفات السياسية السابقة بها.

هذا الوضع السياسي الجهوي سينعكس على مستوى الجماعات القروية نفسها، فمجلس الجماعة الحالي "بأسرير"، أصبح يضم نخبا سياسية مستقلة تقاوم محاولات التطويع، مما يدعو للقول إن حدوث بعض التحولات على مستوى طبيعة النخبة السياسية المحلية وتعزيزها بآليات المتابعة والمحاسبة، جعل الشأن المحلي موضوع تداول فعلي بين جميع الأطراف المسيرة للمجلس الجماعي من أغلبية ومعارضة، فأصبحت الدورة الواحدة قد تستمر لما يزيد عن ست ساعات، بعد أن كانت لا تزيد عن الساعة الواحدة، وهو ما منحللمعارضة الوقت الكافي من أجل ممارسة حقها في فحص الحسابات، الاطلاع على المحاضر، التقصي بشأن المشاريع المنجزة، الاطلاع على الاتفاقيات التي تم توقيعها، إلخ، مما منح الفاعل السياسي موقعا جديدا يسمح له بممارسة الضغط اللازم لتصحيح انحرافات تفعيل السياسات العمومية.

وهكذا أصبحت السياسات التنموية بالمنطقة معنية بهذا الضغط، وذلك بعد أن أصبحت مجالا للريع التنموي الذي بات مجالا خصبا لتخزين الأصوات الانتخابية وتناسلها، حيث يمنح المنتخبون المحليون والإقليميون الامتيازات تلو الأخرى لمشايعيهم والمحسوبين عليهم، إذ قد يحدث، مثلا، أن تستفيد عائلات بعينها مرارا وتكرارا من الدعم العمومي ومن الامتيازات المرتبطة به.

---

[4]مقابلة السيد "ر" الفاعل السياسي بالمنطقة

وهكذا فقد شكلت مكونات المجتمع المدني وبعض المنتخبين من داخل المجلس الجماعي، مجال ضغط على السياسات العمومية لدفعها لتكون أكثر عدالة وإنصافا: تُخضِع الاستفادة من الدعم لمسطرة قانونية وموضوعية يتساوى بشأنها الكل، وتكشف خيوط لعبة اختزان الأصوات الانتخابية لدى الموالين الأوفياء، لتحد من الاندفاعات الانتخابية للعديد من صناع القرار بالمنطقة.

إن مجال الضغط الذي شكله المجتمع المدني والمعارضة المحلية، والذي أصبح أحد أطراف الفعل الاحتجاجي، يبدو،حسب المستجوب "م.م"،فعالا في اللحظة الراهنة، فقد أسس له التقاطب السياسي الذي أفرزه ميلاد المعارضة بمنطقة كانت تعرف احتكارا من طرف الحزب المهيمن، حيث يشكل أرضية مناسبة للوقوف في وجه الريع التنموي الذي باتت تعرفه المنطقة.[5]غير أن ارتباط هذا التحول بظرفية خاصة، يدعو لأخذ هذا الحماس لمجال الضغط الذي أفرزه التوتر والانسداد السياسين منذ سنة 2014 بالمنطقة بحذر بالغ، لأنه قد يكون مجرد وضع عابر، حيث يمكن القول إن هذا المجال الذي تشكل في هاته الظرفية الطارئة يظل ضعيفا.

على أن مجالات الضغط التي تشكلها الساكنة خاصة الشباب المتعلم والفاعلين الجمعويين، تظل أكثر قوة لامتدادها في الزمن وعدم ارتباطها، بالضرورة، بظروف خاصة، صحيح أن الحركات الاحتجاجية تتغذى أساسا من عوامل ذاتية ومن قدرتها على التعبئة، إلا أن هذا لا ينفي كونها قد تزداد قوة ونضجا من خلال استثمارها للعديد من مكونات السياق الذي تنتمي إليه كتأثرها بالحركات الاجتماعية التي تقع خارج المنطقة، والأضرار التي تُلحقها بعض الكوارث الطبيعية بالساكنة كما وقع جراء فيضانات سنة 2014، علاوة على مساحة التعبير المتاحة وأشكال الضبط التي تنهجها السلطات العمومية.

3.الحركات الاحتجاجية: التعبئة والضبط طرفان متصارعان:

إذا كانت الحركات الاحتجاجية فعلا جماعيا تتوحد فيه المصالح ليصدح صوتها برسالة واحدة يعلن من خلالها مطالبه الآنية والملحة، والتي تظل في تقدير أصحابها مشروعة لكنها مهدورة، وكان ما يكسبها شرعيتها هو تمثلها لعلاقتها التعاقدية التي تربطها بالنظام السياسي؛ فإن هذا الأخير، لاسيما في البلدان النامية، غالبا ما يواجه هاته الحركات بالرفض لما قد تحمله في ثناياها من رسائل مضمرة، قد تشكل تهديدا لاستمراره. لذا فإن الأولى تتقوى بواسطة عملية التعبئة، بينما يتوسل الثاني بأدوات الضبط لتحجيمها وقمعها، ومحاصرة رقعة انتشارها.فكيف تطورت أدوات التعبئة بالمنطقة المدروسة من أجل الاحتجاج؟

1.3 الحركات الاحتجاجية وأدوات التعبئة الفعالة:

شهدت سوسيولوجيا التعبئة تحولا باراديغميا مهما منذ سبعينيات القرن الماضي، وقد ساهمت فيه أوروبا من خلال باراديغم تطوير تقليد مستقل للبحث يهتم بالأشكال الجديدة للاحتجاج، والذي يوضع عادة تحت مسمى الباراديغم الهوياتي، أو نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة(Bourneau François & al, 1993, p29)، وبالتالي فإن تسليط الضوء على المعطى الإثني وغيره كأدوات للتعبئة من شأنه أن يكشف أحد جوانب فعالية الأدوات التي يتوسل بها الفعل الاحتجاجي بالجماعة المدروسة.

---

[5]مقابلة السيد "م.م" فاعل جمعوي ورئيس تعاونية "ر.خ" بجماعة "أسرير"

إن الهويات الجماعية بتوظيفها للمعطى الإثني، تعد أحد أهم مظاهر التعبئة من أجل الاحتجاج بالمجتمع المدروس، حيث تم رصده في المضمون المسرود من طرف العديد من المستجوبين: "نحن أبناء قبيلة "ايت مسعود" نعاني الإقصاء والتهميش"،[6]أو نحن لا نتمتع بالامتيازات التي تحوزها ساكنة الدوار الفلاني، أو "نريد أن يتوفر لدوارنا مؤسسة تعليمية مستقلة" كما تردد مرارا لدى ساكنة واحة "أسرير"[7]قبل أن تتحقق مطالبهم بإنشاء مؤسسة تعليمية ثانوية مستقلة لتوفير عناء تنقل أبنائها إلى الواحة المجاورة: "نرفض أن يتنقل أبناؤنا من أجل الدراسة إلى الواحة المجاورة"،[8]أو القول "نريد حقنا، نحن أبناء "وادنون"في بطاقات الإنعاش إسوة بأهل باقي المدن جنوب المغرب"،[9]"يتعين علينا نحن أبناء "أزوافيط" إعادة قيمة القبيلة كما كانت في الماضي"،* إلخ.

لقد أصبح الاحتماء بالهويات الجماعية استراتيجية أخرى أصبح المحتجون يستعملونها للضغط بقوة على السلطات العمومية وتوجيه سياساتها، خاصة وأن هاته الاستراتيجية تظل فعاليتها مزدوجة من حيث قدرتها على التعبئة بناء على الهوية الإثنية المشتركة، وقدرتها، بالتالي، على إكراه السلطات العمومية على التفاوض، خاصة وأن تنزيل البرامج العمومية يسير أحيانا باتجاه التوزيع غير العادل للامتيازات، والذي قد ينتصر فيه حتى بعض المسؤولين والمنتخبين المحليين للمحسوبين عليهم، مع ما يعنيه ذلك من الإقصاء غير المشروع لغير المحسوبين عليهم منها.

إضافة إلى ذلك لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا أساسيا في تحقيق التعبئة ورص الصفوف، وهي لم تعد وسائل يحتكرها الشباب والمتعلمون فحسب، بل لقد غدا المسنون وغير المتمدرسين يطوعونها بدورهم، لقد سمحت هاته الوسائل الحديثة لمختلف الفئات من ساكنة المنطقة بإمكانية تشكيل مجالات الضغط، حتى أن استعمال التقنية الإلكترونية المسماة "المباشر" Live، مثلا، التي توثق للأحداث التي تهم المنطقة بالصوت والصورة وتستعمل اللغة المحلية، بات متاحا للجميع حتى للمسنين والأميين الذين وإن كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة، فإنهم يتقنون الولوج إلى حسابات فتحها لهم أقاربهم من المتعلمين، واكتفوا هم بفهم لغة الرموز والألوان التي تستعملها مواقع التواصل الاجتماعي، وتعلموا أن تشغيلها لا يحتاج إلا لنقرة تمكنهم من تتبع كل أخبار المنطقة، وحتى التفاعل معها بالإعجاب وتقاسمها، ويعرفون مخاطَبيهم ومخاطِبيهم من خلال صور الهوية التي يختارونها لحساباتهم. لقد مكنت هاته المواقع وتعميم إمكانية استعمالها على معظم الفئات، من دمقرطة الوصول إلى الخبر والمعلومة، ونسج روابط إضافية بين حاملي نفس الهويات الاجتماعية، وضرب المزيد من الرقابة على المسؤولين ومدبري الشأن المحلي وصناع القرار. يقول "ع": "أمي امرأة مسنة، وأمية وتملك حسابا فيسبوكيا كنت قد فتحته لها بناء

---

[6]مقابلة السيد "ع.ش" رئيس تعاونية "أ.ش" الفلاحية بالجماعة القروية المدروسة، فبراير 2017

[7]مقابلة "ح" رئيس تعاونية "ا.ب" الفلاحيةبالجماعة القروية المدروسة، يناير 2017

[8]مقابلة أحد أبناء المنطقة في سياق حديثه عن مطالب إحدى الحركات الاحتجاجية بالمنطقة سنة 2014، يناير 2018، جماعة "أسرير"

[9]مقابلة "ح.د" رئيس تعاونية "دو الفقير السياحية"، يناير 2017، جماعة "أسرير"

*يتعلق الأمر بالحدث المعروف محليا بنداء "منتدى مكونات قبيلة أزوافيط"، 2016، جماعة "أسرير"، والذي التأم فيه شمل أبناء المنطقة في تنظيم كان المعطى القبلي هو المحدد الأساسي للحمته

على طلبها، تتابع من خلاله أخبار المنطقة، لا شيء يخفى عليها، حتى أخبار المهاجرين السريين من أبناء المنطقة الذين توفوا مؤخرا في عرض السواحل الإسبانية علمت بها والدتي بمجرد حدوثها، وكانت هي أول من أخبرني بها، لقد كانت تسرد لي الحدث وتتفاعل معه وتعلق عليه"، يضيف ضاحكا: "لقد قالت لي إنه يمكنني أن أرى الشريط المصور على جدار حسابها"،[10]لقد أصبحت هاته السيدة المسنة غير المتمدرسة تملك حسابا فيسبوكيا تديره بشكل مستقل، ولا تحتاج إلى أقاربها المتعلمين لاستعمال خياراته.

علاوة على ذلك، تستعمل الأطراف المتصارعة بدورها هاته الوسائل في بعض الأحيان لأغراض غير مشروعة، حيث قد يحدث أن يرتادها البعض من أجل التشهير بالخصوم والترويج للفضائح والإشاعات خاصة في المجال السياسي، مع ما يمكن أن ينتج عن ذلك من قوة تأثير بسبب سرعة انتشاره بين جميع فئات المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى هدم روابط التعبئة، والقيام بتعبئة مضادة، وهكذا تبعا لموازين القوى المحلية.

إن التقنيات الحديثة والكم الهائل للخيارات التي تتيحها، أكسبت الجميع قابلية لأن يصيروا في أي لحظة "مُعبَّئين" وقادرين، بدورهم، على أن يتحولوا إلى "مُعبِّئين"، باستعمال الموارد التقليدية ذاتها والتي قد تقوم، من بين ما تقوم عليه، على التعبئة بوساطة الهوية، على أن البارادايغم الهوياتي لا يكفي لوحده لتحصيل الفهم السوسيولوجي للتعبئة، ذلك أن الفرد-الزعيم أحيانا قد يكون له بالغ الأثر على هاته العملية وديناميتها، مما يحفظ للمدرسة الأمريكية قدرتها التأويلية، والتي تقضي بفهم التعبئة من خلال بارادايغم الهيمنة دون تقاسم تعبئة الموارد(Bourneau François & al, 1993, Paris, p29)، فكيف تواجه السلطات العمومية هاته الحركات الاحتجاجية؟

2.3 الاحتجاجات بين العنف والضبط الناعم: صناعة السلم الاجتماعي:

تتغيى الحركات الاحتجاجية تشكيل مجالات للضغط على الأنظمة وعلى سياساتها، ودفعها للمراجعة والإصلاح، ولما كانت هاته الأنظمة السياسية تجد في استمرارهاته الحركات وترددها عبر الزمن، واندلاعها في ظرفيات سياسية خاصة، مصدر تهديد لها، فإنها تلجأ لمواجهة الضغط بالضبط، بيد أنها تجعل هذا الأخير يأخذ صورا مختلفة تبعا لطبيعة الأول والسياقات التي يتبلور في إطارها، لذا فإنها كما قد تلجأ إلى العنف بشكليه، المشروع وغير المشروع، فإنها قد تختار الضبط الناعم، من خلال جعل سياساتها العمومية تلبي من جهة هاته المطالب، وتخدم حرصها على حفظ النظام واستتباب الأمن، من جهة أخرى،مما يجعل تدبير الساحة السياسية يتم تبعا لمبدأ التفاوض حول السلم الاجتماعي المحلي.

صحيح أن تحولات مهمة مست حاليا أشكال الضبط التقليدية التي كانت، تلجأ للعنف والقمع، أو تتم عن طريق توسط الأعيان والسلطات المحلية، وكذا عن طريق أشكال تمثيلية خطوط النسب، وذلك تبعا لظهور ثقافة احتجاج جديدة(MahdiMohamed, 2005, p7)، إلا أن السياسات العمومية باتت تسير في اتجاه تبني أسلوب الضبط باعتماد المقاربة الاجتماعية ودعم الأنشطة

[10]مقابلة السيد "ع" أحد أعضاء المجلس الجماعي بالجماعة القروية المدروسة، يناير 2018

المدرة للدخل عموما، وبالتالي يمكن القول إن الفعلين الاحتجاجي والعمومي يتفاعلان بشكل جدلي، حيث يؤثر الواحد منهما في الآخر ويتأثر به، ويؤديان إلى إعادة تشكل بعضهما البعض.

في هذا السياق، بينت الدراسة الميدانية، أن الاحتجاجات بالمنطقة المدروسة لها خصوصيتها، إذ علاوة على فعالية أشكال التعبئة التي يتم توظيفها من أجل إنجاحها، فإن أشكال الضبط بدورها تتباينوتأخذ صورا متنوعة، وذلك تبعا لحجم رقعة الاحتجاجات التي قد تضيق وقد تتسع، وكذا طبيعة المطالب المحمولة على الشعارات المرافقة لها، علاوة على مدى سلميتها وامتلاكها لرخصة رسمية بتنفيذ الوقفات والمسيرات، إلخ،فهاجس السلطات العمومية يصير هنا هو النجاح في محاصرتها وإضعافها، وهي وحدها التي تملك السلطة التقديرية التي تسمح لها بتحديد حجم التهديدات التي تحملها هاته الحركات للفضاء العمومي، والأخطار التي تتهدد الأمن العام، وبالتالي تقدير أشكال الضبط الفعالة التي يتعين سلوكها، مما يجعلها تلجأ في أحايين كثيرة إلى التدخل العنيف لقمعها.

إن المدة التي قد تأخذها الاحتجاجات بالمجال العام،تشكل موضوع صراع بين الطرفين: المحتجون يسعون إلى أن تحتل الاحتجاجات حيزا زمنيا ومكانيا أكبر، في الوقت الذي تسعى فيه السلطات العمومية إلى تقليصه ومحاصرته، لذا كان المحتجون بالمنطقة يجعلون النزول إلى الشارع للاحتجاج، يحبل أحيانا بالنساء والأطفال، ليضمنوا من خلال تواجدهم مساحة تعبير أوسع سواء من حيث الزمان أوالمكان، وحتى من حيث مضمون المطالب، إنهم يراهنون من خلال هاته الاستراتيجية على كون هذا النوع من الاحتجاجات لا يتم قمعه إلا بعد حين، حيث تتريث السلطات العمومية في التدخل لفضها وتفريق المحتجين، متفادية تعريض المرأة والطفل للعنف.

في هذا الإطار، يستحضر "ب"، ابن المنطقة الحامل لشهادة عليا والفاعل الجمعوي، في ثنايا سرده لسيرة حياته، تجربته النضالية بالمنطقة والتي كان بمقتضاها عضوا فاعلا في معظم الحركات الاحتجاجية التي شهدتها جماعة "أسرير"، مركزا بشكل أساسي على أشهرها وهي تلك التي ناضلت فيها ساكنة المنطقة رجالا ونساء "ضد الحكرة"، واحتجت من أجل المطالبة بمؤسسة تعليمية ثانوية مستقلة بواحدة من قرى المنطقة، لقد حملت هاته الحركة ميزتين أساسيتين: زمنيتها (توقيت البداية، المدة، الظرفية السياسية، إلخ)، وطبيعة التدخلات التي كالتها السلطات العمومية للمشاركين فيها، خاصة لمتزعميها، قبل أن تتحقق المطالب موضوع الاحتجاج.[11]

في إطار هذا الفعل الاحتجاجي، خاضت ساكنة دواوير "أسرير" المركز اعتصاما مفتوحا سنة 2001 وذلك لمدة ثلاثة أشهر، والتي عرفت مشاركة غير مسبوقة للمرأة، المتمدرسة وغير المتمدرسة، منهن نساء تزعمن هاته الاحتجاجات إلى جانب باقي الفاعلين الرجال، وواظبن على حضور جميع الحركات ذات الصلة به من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثامنة مساء، بل إن المرأة ستكون، نتيجة لمشاركتها الفعلية من بين المعتقلين الذين تمت متابعتهم،يقول "ي": "لقد تدخلت السلطات بشكل عنيف من أجل توقيفنا، واختارت بعيد منتصف الليل توقيتا لاقتيادنا بطرق

[11] يتعلق الأمر بمقابلة السيد "ب" الفاعل الجمعوي والرئيس السابق لتعاونية "ح.و" الفلاحية بجماعة "أسرير" القروية، يناير 2018

غير مشروعة للمحاكمة، واعتمدت أسلوب تلفيق التهم، لتذكرنا بسنوات خلت كان النظام فيها يستعمل أساليب القمع بدل الإنصات للمواطن والجلوس معه إلى طاولة التفاوض"،[12] وقد كانت للساكنة ردة فعل جماعية من أجل التضامن مع المعتقلين والمعتقلات، تتجلى في الامتناع الإرادي والجماعي عن التصويت لفائدة الحزب الأول والمسئول عن تدبير الشأن العام المحلي بالمنطقة، عقابا له على عدم تدخله لمنع محاكمة أبنائها، وتوسطه لمصلحتهم.

إذا كان لجوء السلطات العمومية للعنف في حق الحركات الاحتجاجية واقعا لا يمكن إنكاره، فإن تبنيها لطرق أخرى أكثر نجاعة من أجل تدبير علاقة الدولة بالمواطن، يعد معطى إضافيا يجعل الفعل العمومي مركبا، فالسلطات العمومية تواجه الحركات الاحتجاجية باستعمال ثنائية القمع والمنح، ففي الوقت الذي عرَّضَت فيه يدُها، متزعمي ومتزعمات هاته الحركات للإيقاف والتعنيف؛ فإنها منحت، باليد الأخرى، العديد من الامتيازات المادية وعملت على الاستجابة للعديد من المطالب كإنشاء المؤسسة التعليمية "بأسرير" المركز، أو المسارعة لاقتراح العديد من الحلول البديلة، من قبيل مواجهة احتجاجات أبناء دوار "آيت مسعود"بجماعة "أسرير"التي كانت تطالب بالحصول على بطاقات الإنعاش الوطني، باقتراح خلق تعاونيات ومشاريع ذاتية مدرة للدخل، تتعهد الدولة بدعمها لوجيستيكيا وماليا، إلخ.

بدورها عملت البرامج التنموية الفاعلة محليا على تجنيد قوى الشباب حملة الشواهد من أجل إدماجهم وتمكينهم من المساهمة في عملية التخطيط الجماعي، وذلك باعتبارهم رأسمالا مهما قادرا على تشكيل قطب كفاءات محلية تستطيع مرافقة باقي الساكنة من أجل تفعيل "المخطط الجماعي للتنمية"، وقد مكنت هاته التجربة الشباب المعني، لاحقا، من ولوج سوق الشغل، فمنهم من التحق بمكاتب دراسات، ومنهم من نجح في خلق مقاولته الخاصة(Agence du Sud du Royaume, 2014, p149).

في هذا السياق، يشير التقرير الخاص بحصاد إنجازات "برنامج الواحات" إلى النجاح الذي حققه هذا الأخير بجماعة "أسرير"، حيث تمكن على حد العبارة التي استعملها في صياغته، من "إدماج النشطاء التائهين والمرتبكين حتى عهد قريب، ليصبحوا اليوم فاعلين تنمويين"، كما نجح في جعل محتجي الأمس ينصهرون بمختلف التجارب التعاونية ذات الهوية الإنتاجية المحلية، وقد اعتبر التقرير تعاونية "و.ت" الفلاحية نموذجا معبرا عن هذا التحول، حيث كانت نواة الجمعية الأصلية لحاملي المشروع، تتكون من ست شابات، جميعهن حاملات لشواهد وعاطلات، وهن اللواتي استهدفهن البرنامج بشكل خاص من خلال أنشطته الأولى الهادفة لخلق فرص الشغل(Agence du Sud du Royaume, 2014, p96).

ينطوي التقرير الرسمي، إذن، على تَمَثُّل الدولة للمحتجين وللشعارات التي يحملونها، فمطالبهم تجسيد في نظر ممثليها "الحالة التيه والارتباك" التي، أخذت السياسات العمومية على عاتقها مهمة توجيهها، والرد عليها بالاستجابة تنمويا للحركات الاحتجاجية، ليصبح إدماج الشباب العاطل في

[12]يتعلق الأمر بمقابلة السيد "ي" الفاعل الجمعوي والعضو السابق بتعاونية "ح.و" الفلاحية بجماعة "أسرير" القروية، يناير 2018

المخططات التنموية شكلا من أشكال الضبط والتحكم في واحد من أهم ديناموهات الحركات الاحتجاجية بالمنطقة.

إن السلطات العمومية من خلال الاعتقالات والتوقيفات وتفريق المحتجين تستجدي بالمقاربة القانونية والأمنية لتحقيق الضبط، لكنها من خلال استهدافها الشباب وساكنة المنطقة والعمل على توفير فرص شغل لهم وأنشطة ذاتية مدرة للدخل، وتجنيد السياسات العمومية لهذا الغرض تخلق تحولا جوهريا في عملية الضبط السياسي، والتي باتت تزاوج بين اعتمادها المقاربة القانونية من جهة، وتبنيها للوسائل السوسيو-اقتصادية القمينة بصناعة السلم الاجتماعي من جهة أخرى.

مناقشة نتائج الدراسة:

تظهر نتائج الدراسة الميدانية المنجزة تأثر سيرورة صناعة التنمية باحتراز الدولة من الرصيد الاحتجاجي الذي تراكم بالجنوب المغربي، ويظهر ذلك من خلال الاستنبات المكثف للأنشطة المدرة للدخل، وضخامة حجم الدعم المالي العمومي المرصود لها.لقد لعبت الحركات الاحتجاجية دورا أساسيا في تشكيل الفعل العمومي وتوجيهه، ودفعه لتعديل نفسه: تعديل يطال سياساته والمقاربات التي تعتمدها، بل إنه يمس في العمق عملية ممارسة السلطة وأشكال الضبط التي باتت تلجأ إليها، من خلال استعمالها للبرامج التنموية كوسيلة للإدماج والضبط الناعم للفعل الاحتجاجي، حيث ستصبح التنظيمات الحاملة للمشاريع المدرة للدخل، كالتعاونيات، أدوات تستعمل من أجل تدبير إشكالية التهميش وتهدئة التوتر بين المجتمع المحلي والسلطة المركزية.

تظل عملية صناعة التنمية معقدة للغاية، فهي ليست محكومة بمحددات سوسيو-اقتصادية فحسب، بل إنها تخضع لتأثير العديد من الرهانات ذات الطابع الإيديولوجي والسياسي والقبلي. لذا فإن وضع عملية صناعة التنمية المحلية ضمن حقل الصراعات السياسية ورهانات ممارسة السلطة، يسمح بإماطة اللثام عن المقاربات الجديدة التي يتبناها العهد الجديد للحكم بالمغرب.

يبدو من خلال النتائج المتوصل إليها إذن، أن تدبير الشأن العمومي ليس عملية تقنية محضة، فهو سيرورة مركبة تستحضر البعد الاجتماعي، الذي بات خيارا يفرض نفسه على النظام السياسي فرضا، لذا فإن الاهتمام بهذا البعد كان وليد حدس سياسي انتبه إلى السياقين الوطني والدولي اللذين أصبح فيهما المحلي منفتحا على العالم بأسره، خاصة في ظل الضغط الذي تمارسه الحركات الاحتجاجية، وتضايق به النظام السياسي بمطالب اجتماعية تحرجه أمام المنتظم الدولي، وتضع مشروعيته على المحك، تضغط عليه وترغمه على الدخول معها في التفاوض لتنتزع وضعا تنشده.

اقتراحات وتوصيات:

-أهمية تعريض الفعل العمومي للمزيد من التشريح السوسيولوجي الدقيق الذي تسمح مناهجه وأدواته بتبين أشكال تدبيره للشأن المحلي وصناعته للتنمية المحلية لئلا يتم هدر زمن التنمية.

-الاهتمام السوسيو-أنثروبولوجي بدراسة التمثلات الاجتماعية التي تحملها الساكنة للأنشطة المدرة للدخل، لأنه قد يكشف النقاب عن العديد من العناصر السوسيو-ثقافية التي تصطدم بها عملية استنبات هذا النوع من المشاريع السوسيو-اقتصادية.

-أهمية الاهتمامبمآل تدبير الشأن العمومي بالمنطقة المدروسة، وانزلاقاته على يد المنتخبين المحليين وشبكة العلاقات التي تقوم بينهم وبين مشايعيهم، جعلها تجانب المقاربة الاجتماعية، وتفرز واقعا متناقضا يخلق المزيد من التفاوتات ويكرس التمييز بين المستفيدين والمستهدفين من طرف البرامج التنموية، بشكل قد يهدد السلم الاجتماعي بالمنطقة بدل أن يصنعه.

-أهمية تسليط الضوء على عملية صناعة التنمية المحلية من حيث كونها آلية من آليات إعادة إنتاج اللامساواة والتفاوت الاجتماعي، خاصة مع تحول الفعل العمومي إلى وسيلة يستعملها المنتخبون المحليون لخدمة مصالحهم الشخصية، مما أدى إلى انزياح البرامج العمومية من جوهرها التنموي المحكوم بإيديولوجيا صناعة السلم الاجتماعي، إلى إنتاج حقول جديدة للريع وإعادة إنتاج الصراع بين المنتخبين المحليين.

قائمة المراجع:

1. الجبوري مصلح خضر(2014)، جذور الاستبداد والربيع العربي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن

2. بنخطاب عبدالحميد(2017)، إشكالية العنف الهوياتي في ضوء الحراك الاجتماعي في المنطقة العربية، المغرب أنموذجا، مقال بمؤلف جماعي، "العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة، ثنائية الثقافة والخطاب، الجزء الثاني، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطرhttps://books.google.co.ma, Consulté le : 6-8-2018, à 20h30

3. Bennafla Karine et Emperador Montserrat(2010), « Le « Maroc inutile » redécouvert par l’action publique : exemples de Sidi Ifni et Bouarfa », In : Politique africaine, n° 120.https://www.cairn.info/article.php?ID_ARTICLE=POLAF_120_0067#pa4, Consulté le : 4/7/2018, à 23h22

4. Bourneau François & al(1993), « Sociologie de la protestation : Les formes de l’action collective dans la France contemporaine », Collection Sciences humaines et sociales, L’Harmattan, Paris

5. Bourqia Rahma(2005), « La stratification sociale, Note de synthèse », In : « Société, famille, femmes et jeunesse », 50 ans de développement humain, perspectives 2025, perspectives 2025, Imprimerie Najah El Jadida, Casablanca

6. El Harras Mokhtar(2005), « Les solidarités sociales au Maroc, Evolution et état actuel », In : « Société, famille, femmes et jeunesse », 50 ans de développement humain, perspectives 2025, Imprimerie Najah El Jadida, Casablanca

7. Lascoumes Pierre &Le Galès Patrick(2012), « Sociologie de l’action publique : Domaines et approches », Armand Colin, Paris.

8. Mahdi Mohamed(2005), « Anthropologie et demande sociale : à propos des communautés de pasteurs », Prologues, N°32, Casablanca

9. Nahhas Badiha(2016), « Un musée pour gouverner la marginalité, Les conflits de patrimonialisation dans le Rif », In : Béatrice Hibou et Irene Bono (Dir), « Le gouvernement du social au Maroc », Editions KARTHALA, Paris.
10.Noguès Henry(2003), « Economie sociale et solidaire, quelques réflexions à propos de l'utilité sociale », In : Revue internationale de l'économie sociale : RECMA, (290), 27–40. doi:10.7202/1022158ar.
11.Royaume du Maroc & Agence pour la Promotion et le Développement Economique et Social des Provinces du Sud du Royaume(2014), Rapport « Programme Oasis Sud, une expérience marocaine de développement durable, Volume II », Les cahiers du Maroc saharien, Maroc.
12.Sika Nadine(2017), "Youth activism and contentious politics in Egypt, Dynamics of continuity and change", Cambridge University Press.
13.Tilly Charles(1978), "From Mobilization to Revolution, Reading", Addison-Wesley, Cité In:Karine Bennafla et Montserrat Emperador, (2010), « Le « Maroc inutile » redécouvert par l'action publique : exemples de Sidi Ifni et Bouarfa », In: Politique africaine, n° 120.https://www.cairn.info/article.php?ID_ARTICLE=POLAF_120_0067#pa4, Consulté le: 4/7/2018, à 23h22.
14.Zghal Abdelkader(1969), « Système de parenté et système coopératif dans les compagnes tunisiennes », In : Civilisations, Vol. 19, No. 4 (1969), Institut de Sociologie de l'Université de Bruxelles.

مقاربة النوع الاجتماعي، المعرفي والمنهجي في ضوء الرهانات الاجتماعية والسياسية

د.عبد الستار رجب، جامعة قرطاج- تونس

The approach of gender, knowledge and methodology in the light of social and political stakes

Abdessatar Rejeb (PhD, HDR sociology) ; (University of Carthage – Tunisia)

ملخص: نتناول في هذا المقال الموقف المعرفي والمنهجي لمقاربة النوع الإجتماعي في ظل الرهانات الإجتماعية والسياسية التي تحفّ بقولة النوع الإجتماعي، لا خلاف في أنّ المقاربة تطورت في مضمونها من السياق الإيديولوجي إلى السياق " العلمي"، وهذا التطور لا نحكم عليه بمآلاته الحالية فهي لا تزال تنحوا نحو "العلمية". عرضنا في المقال لأهم الفرضيات العلمية في هذا المجال ورجّحنا بينها. وعرضنا لمستويات الرهان الإجتماعي والسياسي وعملنا على الكشف عن الإنعطافات التي تمكّن من تخليص المقاربة ممّا قد لا يساعد في اعتمادها في السياق المناسب. وسعينا في ظلّ مناقشات الرهانات عرض واحد من الرهانات الذي ظلّ مغيّبا حتى تكتمل بذلك سجلات المراهنة ونخلص إلى ما يمكن أن يكون في المقاربة من أفق تحرير يخلّصها من سطوة الإيديولوجيا التي قيّدت مشاركة المرأة وضيقت على إمكانيات أن تكون لذاتها وبذاتها وليست دون ذاتها. ومصدر تنوير يحملها إلى حقول الوضوح لتنجز بإرادتها تاريخها.
الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي، الرهان السياسي، الرهان الاجتماعي، اللامساواة، النسوية اليسارية، النسوية الليبرالية، النسوية الإسلامية.

Abstract: This article analysed the epistemological and methodological position of the social and political issues of the gender approach. There is no disagreement that the approach has developed in its content from the ideological context to the scientific context. This development is not to be judged by its present features; it still tends to be “scientific”.
This article presented the important hypothesis about gender approach. We reviewed the levels of social and political issues. We proposed the horizon of liberation the perception and social position of women’s participation and the possibilities of being for themselves and their own.
Keywords: Gender, political issue, Social issue, inequality, liberal feminism, social feminism, Islamic feminism.

1.لمحة تاريخية عن نشأة المفهوم:

تأخذ المفاهيم والمقولات مسارا تطوريا يجعلنا نفكّر في البعد الفينومينولوجيي للفظ الذي يمنحنا إمكانية النظر في المشاريع التي تتكشف من خلالها حقيقة المفهوم. والبعد الفينومينولوجي في هذه القراءة يتجاوز النظر الفلسفي لينفذ بالنظر السوسيولوجي إلى المستوى السيميائي الذي تتحول الدلالات فيه بحسب الاستعمالات وبحسب السياقات سواء كانت محمولة عليه أو محمولة له، (عليه وله هنا تفيد الـ (ضد) والـ (مع)).

ومعلوم لدى المهتمين بعلم اجتماع اللغة أنّ المفهوم في سياق الاستعمالات المتحققة في واقع الناس المعرفي والاجتماعي يحمل رهانات متعددة ومتنوعة تتراوح في قيمتها بحسب العائد السياسي الاجتماعي والعائد الاقتصادي الاجتماعي والعائد الثقافي الاجتماعي. وكما هو ملاحظ يبقى السند الاجتماعي هو مرتكز الرهانات باعتباره المنصة المادية المجتمعية لها ومجال تنفيذها وتنزيلها وإدارتها. ومفهوم النوع الاجتماعي لا يخرج عن هذا التأطير المعرفي عموما.

نشأ لفظ النوع (Gender) في الفضاء الانجلوسكسوني وظهر في الاستعمالات السوسيولوجية سنوات 1970-1980 واستخدم كمحدد فئوي في التحليل في سياق متابعة تصاعد نشاط الحركات النسوية ومحاولة فهمها سوسيولوجيا (Oakley, 1972). وبدت استعمالاته باتجاه التمييز بين مفهوم الجنس كمعطى بيولوجي ومفهوم النوع كبناء اجتماعي.

ألقى المفهوم منذ نشأته في عديد الدوائر التي ناقشته بظلال من القلق المعرفي وعدم الاكتراث ربما لعدم وضوح صرامة علمية في بنائه أو للطابع التقني الذي يوحي به عند سماعه أو ربما لكونه يحيل بشكل مباشر إلى الواقع النسوي وما يختزنه هذا الواقع من نظرة دونية للمرأة بقطع النظر عن السياقات الثقافية، فالمرأة يكاد يكون متلازما مع وجودها ومتعيّنا كواقعة اجتماعية أن تكون مهمشة أو في وضعية إقصاء اجتماعي؛ لا يخلو من ذلك مجتمع مهما بلغ في رقيه وتقدمه التكنولوجي والمادي. فخلفيات التمييز التي تعاني منها المرأة ساكنة في أشكال توزيع السلطة بين الجنسين وتستنبتها بشكل مستمر عوامل إعادة إنتاج اللامساواة. ولكي نلحظ هذا الواقع الاجتماعي المركب يكفي أن نرى أبعد من مجرد ملاحظة الفاعلين إناثا أو ذكورا وأن ندقق أيضا في مجالات تتجاوز القيمة اللغوية للكلمات. فالمجاز في الاستعمال اللغوي نبّه إلى أنّ واقع علاقات القوة والنفوذ التي تهيكل ما بين الرجال والنساء نرى ما يذكّر بها في واقع العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة حين يكون الخطاب السياسي موجه من دول الشمال نحو دول الجنوب. ومن ذلك ما ذكره Scott فيما هو حاصل من طبيعة العلاقة بين أمريكا والغرب حين أورد مفردات خطاب R. Kagan كبير موظفي البيت الأبيض في عهد بوش الابن الذي وصف أوروبا بفينوس (آلهة الحب) ووصف أمريكا بمارس (إله الحرب) (Scott, 2000).

لقد حفّ بنشأة المفهوم سجال إيديولوجي اتصل وثيق الصلة بواقع علاقات القوة والسلطة والنفوذ بين النساء والرجال وقضايا توزيع العمل البيتي وكذلك قضايا الرعاية والتنشئة. وأعطى الواقع المتدني الذي كانت تعيشه المرأة في بلدان مختلفة غربية وغير غربية[1] المهاد المجتمعي

---

[1] كشفت عديد الدراسات عن خفايا وتفاصيل هذا الواقع الذي تعاني منه المرأة في عموم المجتمعات الغربية وغير الغربية

لتثبيت المفهوم ومنحه قدرة إجرائية في وصف الواقع وتفكيكه من زوايا نظر لم تكن معهودة في النظريات السابقة. لقد وفرت المسألة النسوية مثالا في كيفية تحول السجلاّت الايديولوجية إلى سجلاّت معرفية وكيف يعطي الرهان الاجتماعي الذي يلف تفاصيل تطور الحركة الاجتماعية للفاعلين القوة الموضوعية التي تحول القضية إلى ذات أثر في تشكيل اتجاه الناس وإحساسهم ومن ثمّ تغيير نظرهم وتقديرهم[2]. والفضل في هذا التحول يعود حسب رأينا إلى واقعية المعطيات المستخرجة من المعيش اليومي للمرأة وجدية مطلب النظر إليها بشكل يختلف عما اعتادت أدبيات علم الاجتماع تدوينه في موقفها التقليدي من قضايا المرأة.

2.الفرضيات العلمية لمقاربة النوع الاجتماعي، البيولوجي والاجتماعي أيهما المهيمن في تشكيل أنماط السلوك؟

لقد انطلق التعامل العلمي مع المفهوم على خلفية مراجعة الفرضية البيولوجية التي ظلت الأساس في فهم واقع الاختلاف بين النساء والرجاء.ولقد مثل نقاش الفرضية البيلوجية المدخل المنهجي لمراجعة بعض المسلمات في هذا الصدد. لا يخفى أن خلافا حصل بين علماء الاجتماع حول الدرجة التي تتحكم فيها الخصائص البيولوجية التي نولد بها على شخصيتنا الجنوسية وأنشطتنا الجنسية بصورة قاطعة مطلقة ودائمة (غدنز،2005). ويمكن اختصار النقاش في هذه المسألة في احتمالات الإجابة على سؤال ما هو حجم ودور المؤثرات الاجتماعية فيما نتعلمه ونكتسبه في موضوع الهوية الجنسية والسلوك الجنسي؟

بدأت تتقدم التوضيحات السوسيولوجية عبر محاولة التمييز بين كلمة (جنس/ Sexe) وكلمة (جنوسة أو جنسانية/ Sexualité). فالأولى تفيد الجانب التشريحي الفيزيولوجي والثانية تفيد جانب التمثلات والأفكار وما ينتج عن البيئة الاجتماعية والثقافية أكثر مما ينتج عن الخصائص البيولوجية. وتواصلت المباحث لتحصر اختلاف الرأي العلمي من وجهة نظر سوسيولوجية في اتجاهين أساسيين، اتجاه يعتبر الخصائص البيولوجية هي أساس الخلاف في السلوك بين الجنسين واتجاه يرى أن التنشئة الاجتماعية بعملياتها ومساراتها هي التي تعلّم الأفراد الأدوار الجنوسية أي أدوارنا بما أننا رجال ونساء.

تواصلت المباحث في هذا الحقل العلمي لتتناول قضايا إجرائية سعيا وراء تدقيق النظر في المسألة وتمت الاستفادة مما تنتجه علوم التشريح وعلوم الوراثة والدراسات الاجتماعية والثقافية. وتدرّج النقاش ليتناول قضايا مثل الميل نحو العنف وغيرها من القضايا التي تظهر فيها الاختلافات بين الذكور والإناث. وكان الهدف من ذلك محاولة الإجابة عن درجة وأثر تدخل مختلف العوامل البيولوجية بالنسبة لأصحاب المقاربة البيولوجية والعوامل البيئية بالنسبة لأصحاب المقاربة الاجتماعية. لقد حاولت هذه الجهود أن تعرف هل طبيعة الجنس بالمعنى البيولوجي لها دخل في جعل مثلا العنف يبرز عند الذكور أكثر من الإناث أو هل انّه يقف وراء

---

[2] نقصد بالقوة الموضوعية تلك القدرة على إعطاء معنى للمعيش اليومي في علاقة بإحداثيات تمثل موارد للتوظيف بمختلف أنواعه وتتشكل بمقتضى ذلك رساميل متعددة تصبح أوزانا في إدارة علاقة القوة يمكن أن يتملكها الفاعلون بما هي مبثوثة في الواقع ومتاحة للاستثمار (قضايا، مظلوميات، معجم لغوي، تجارب، اتصال، تشبيك، رمزيات....)

جعل الإناث يملن إلى اللطف والسلبية أكثر من الذكور. وهل تلعب الثقافة في ذلك دورا تجعله (أي العنف) صفة لازمة لجنس أكثر من الآخر (Williams, 1989).

لقد تبيّن أنّ أحد أوجه الخلاف بين المقاربتين البيولوجية والاجتماعية منهجي بالأساس ويتمثل في كون المقاربة البيولوجية تعتمد على البيانات التي تتوافر عن السلوك الحيواني من خلال التجارب المخبرية في حين أنّ المقاربة الاجتماعية تعتمد على البيانات الانتروبولوجية أو التاريخية عن السلوك الإنساني وطبيعة هذا النوع من البيانات متغيرة عبر الزمان والمكان وعلى أساس هذا التغير يحصل الاختلاف والتباين بين المجتمعات. فتغير منزلة المرأة اجتماعيا حسب وجهة النظر الاجتماعية يحدده التقسيم البيتي للعمل والتقسيم الاجتماعي للعمل والتقسيم العالمي للعمل أكثر ممّا يحدده اختلاف الجنس على أساس الذكورة والأنوثة. فحين يتفرغ النساء مثلا لرعاية الأولاد فإنهن يجدن صعوبة في تخصيص أوقات للمشاركة الاجتماعية سواء كانت هذه المشاركة صيدا أو حربا بالنسبة للعصور السالفة أو إدارة للشأن العام والحضور في هياكل المجتمع المدني اليوم.

سيستمر النقاش بين المقاربتين وسيبقى الموقف العلمي يراوح بينهما وبالخلاصة لا يمكن أن ننفي وجود عوامل بيولوجية تحدد أنماط السلوك لدى الرجال والنساء ولا يمكن أن نجعل منها السبب الحصري في ذلك. فلم تؤكد الدراسات طيلة العقود السابقة وعلى مدار المائة سنة الفارطة وجود أصول فزيولوجية أو ارتباط بيولوجي بين طبيعة الجنس والسلوك (Breines & al, 2000). ولا يمكن بالمقابل أن نغيب العوامل الاجتماعية في تشكيل الفعل والسلوك فللمجتمع توقعات وانتظارات من الفرد فيما يجب أن يتصرف به سواء كان رجلا أو امرأة وهذه التوقعات تتحقق ويعاد إنتاجها في معيشنا اليومي (Kennelly et al, 2001) (Lorber, 1994).

3.مقاربة النوع الاجتماعي في ضوء الرهان الاجتماعي:

1.3 القضايا النظرية: حسب الباحثة البوركينية ليديا روامبا يتحدد مفهوم النوع الاجتماعي بأربعة محددات،

-المفهوم الاجتماعي.

-مفاهيم المساواة والإنصاف.

-مفهوم النفوذ والسلطة.

-حدود المشاركة في الديمقراطية والتنمية.

فالمحدد الأول يشير إلى أنّ كل شخص يتصرف وفق ما يتوقعه منه المجتمع بالنظر لسنه وجنسه وليس هناك تدخل للبعد الفيزيولوجي والذهني الذين يبرر بهما هيمنة الرجال على النساء. في حين يفيد معطى المساواة والإنصاف العمل على إعطاء نفس الحظوظ للرجال والنساء في القانون والفرص ونفس التأثير للرجال والنساء من أجل النفاذ ومراقبة الموارد المتاحة. والمساواة لا تعني أن يكون الرجال والنساء متماهين identique وإنما تعني أنّ احتياجات وانتظارت النساء والرجال يتم الاستجابة إليها وتنميتها على قدم المساواة. والإنصاف يعني إصلاح اللامساواة وتعديل الخلل حتى نضمن إعطاء نفس الحظوظ والفرص للنساء والرجال. وتعتبر

إجراءات التمييز الايجابي لاسيما بتنفيل كلا الجنسين بحصص حسب المجالات ممّا يؤدّي إلى الإنصاف ومن ثمّ يؤدي إلى المساواة(Roumaba, 2011)

بهذا المعنى تحاول مقاربة النوع الاجتماعي فتح الطريق أمام التحليل باتجاه فهم مسارات التمكين للمرأة وتدعيم مشاركتها في أخذ القرار منطلقة في ذلك من فرضية أنّ البنية الاجتماعية تقف وراء وضع إقصاء المرأة وتهميش دورها لذلك أكّدت اللجنة الأوروبية التي أعدت الدليل العادل للإدماج على أساس النوع الاجتماعي(أنّ المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في كل مناحي الحياة الاجتماعية هي مسألة أساسية بالنسبة للديمقراطية والتنمية المستدامة (C.E, 2005).

لقد ساهم التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في إثارة قضايا المرأة والتفطن إلى زوايا مختلفة للنظر في واقعها الذي تبيّن أنّه ليس بسيطا بل هو شديد التركيب حيث يتداخل فيه الاجتماعي بالتاريخي بالثقافي وفي قلبه الدين وبالسياسي وفي رأسه السلطة والنفوذ. يعود الفضل في الانتباه إلى هذه الزوايا المختلفة من النظر في واقع المرأة للحركة النسوية عموما التي سلكت مسالك متنوعة من أجل الدفاع عن حقوق المرأة وهو دفاع مشروع بالنظر لما كانت تعانيه المرأة في مختلف البلدان غربية وغير غربية. فالإقصاء والتهميش والعنف والتوظيف والاستغلال بجميع أنواعه وغيرها من الممارسات التي تمس من قيمة المرأة سواء في بيتها أو في سوق الشغل أو في الفضاء العمومي، تسجلها التقارير العلمية والحقوقية في كل بلدان العالم دون استثناء على تفاوت في درجة حدوثها. ومن المهم معاينة السياقات والمسالك التي تتحول فيها الحركات الاجتماعية إلى نوع من المقترحات المعرفية. ومن المهم أيضا معاينة كيف تحصل المراكمة في الخبرة وفي الفكرة وكيف تنتقل إلى مستوى الفرضية المعرفية بقطع النظر عن وجاهة النقد العلمي الذي يمكن أن يوجه لها فلا توجد نظرية لم تحض بنصيبها من النقد. لذلك أعتبر من المفيد استثمار هذه الإسهامات وتثمين إضافاتها التي قد تساعد في فهم واقع المرأة ومن ثم العمل على إعادة تشكيل التنظيم الاجتماعي في ضوء الكسب الإنساني عموما.

من القضايا التي أثارتها مقاربة النوع الاجتماعي باعتبارها مسارا من مسارات الدراسات النسوية قضية الاستغلال والوحشة واللامساواة التي يمكن أن تعيشها المرأة في بيتها رغم أنّه ساد ولا يزال يسود اعتبار البيت والعائلة بمثابة أكثر الفضاءات التي يجد فيها الفرد الراحة والحب والألفة أنظر مؤلفات بارسونز التي أفاضت في هذا التوصيف الايجابي للعائلة (Parsons & Bales, 1956). الواقع ربما يخفي أشياء أخرى تعيشها المرأة وربما لا تجد من يكشف عنها أو يعطيها أهمية مثل العزلة والملل التي سيطرت على كثير من ربات البيوت في مجتمعات عديدة بفعل التغيرات التي حصلت في نمط العيش الاقتصادي والاجتماعي الناتجة عن تغير واقع الشغل وواقع التهيئة المجالية للمدينة وتغيير بنية الريف الإنتاجية.

وممّا أضافته الدراسات النسوية التي تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي مهادا نظريا ومسلكا منهجيا عديد المقولات والأدوات والمباحث الهامة التي ساهمت في تحليل الواقع الاجتماعي للمرأة من ذلك مفهوم "المرأة الأسيرة" (Gavron, 1966)، أسيرة الدائرة المفرغة من الإنجاب وتربية الأطفال والعناية بشؤون البيت وما يترتب عن ذلك من آثار مدمرة على الحياة العاطفية

الحميمية للمرأة وعلى الأوضاع العائلية. ومن ذلك أيضا مبحث التقسيم البيتي للعمل ومبحث توزيع القوة والسلطة المتفاوت داخل العائلة ومبحث أنشطة الرعاية. وناقشت الدراسات النسوية فرضية العائلة المتوازنة التي طرحتها المقاربة الوظيفية وبيّنت من خلال عديد الدراسات أنّ المرأة لا تزال تتحمل العبء الأكبر والمسؤولية الأوفر في البيت؛ وأنّ النساء يتمتعن بوقت فراغ أقل من الرجال رغم كثرة المهام التي يؤدينها داخل المنزل وكما هو معلوم فإنّ هذا العمل غير مأجور ولو احتسب في معادلات الاقتصاد الكلي لتبيّن حجم إسهامه في النمو الاقتصادي (Treas & Drobing, 2010).

وتكشف لنا الدراسات في باب علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجال والنساء داخل العائلة جوانب مقلقة من الناحية الاجتماعية تتمثّل في ظواهر العنف والإيذاء الجنسي للأطفال والفحش بالمحارم. ورغم الجهود التي يبذلها عديد الباحثين في الكشف عن هذا القاع الأسري إلاّ أنّ هذه القضايا بل والظواهر لا تزال تعيش الإهمال وعدم الاهتمام اللازم الذي يتطلبه فهمها وتفكيكها ثم علاجها. وكذلك لم تنل الاهتمام الكافي من قبل المؤسسات التشريعية أو واضعي السياسات وصناع القرار في جل البلدان.

ورغم ما تبديه المرأة من مشاركة متعدّدة ومتنوعة في أشغال البيت إلاّ أنّ ما تقدّمه في مجال الرعاية يفوق بقية الأنشطة من ناحية العمل العاطفي الذي تستوجبه الرعاية. فقد أشارت عديد الدراسات إلى أنّ العناية بالراحة النفسية لأفراد العائلة أو الأقرباء والعناية بالأولاد في كل ما يحتاجونه إضافة إلى ما تبذله المرأة في عائلتها من جهود هي في أغلبها تنازلات من أجل الحفاظ على استمرار العلاقات الشخصية الحميمية واستقرارها، تمثل كلها بالنسبة للمرأة عبئا عاطفيا. فأنشطة الرعاية إضافة إلى ما تتطلبه من ذكاء عاطفي كبير هي تستوجب أيضا مهارات تواصلية عديدة ليس أقلها الإصغاء والتفاوض والتصرف الإبداعي. وعدم التناظر في البذل بينها وبين الرجل واستمرار احتياجها لمعاملة شخصية حميمية مماثلة يجعلها تستعد لخوض معركة أخرى من أجل تحقيق المساواة في هذا المجال مع الرجل (Duncombe & Marsden, 1993).

2.3 المؤشرات المنهجية:

حسب البحث الذي أنجزه المعهد الوطني للإحصاء (INS, 2015) والذي أعلن فيه تشكيل لجنة وطنية للإحصاء حول النوع الاجتماعي والتي بموجب أشغالها وقع تطويع المؤشرات الإحصائية ذات الصلة بمتغير الجنس بما يتجاوز ما تعودت اعتماده البحوث سابقا ؛ ويبدو مشروعا من الناحية المنهجية التساؤل عن الإضافة المرجوة من ذلك خاصة وأنّ التطويع وظّف المؤشرات المعتمدة في البحوث كما يعلمها أهل الاختصاص وصنفها في مجموعات تتناسب ومعطيات واقع النوع الاجتماعي كما أفصحت عنه الدراسات النسوية. وحتى نجيب عن الإضافة المرجوة من هذا التعديل المنهجي في إجراء البحوث لتتلاءم مع مقتضيات مقاربة النوع الاجتماعي وجب عرض الأمر ولو بوجه من الاختصار.

تمّ تصنيف المؤشرات وتجميعها تحت العناوين التالية:

-مؤشرات بنية اقتصادية والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية وفي الحصول على الموارد.

-مؤشرات تربوية.

-مؤشرات خدمات الصحة.
-مؤشرات الحياة العامة وأخذ القرار.
-مؤشرات الحقوق الأساسية للمرأة والفتيات.

ويتصل بكل مؤشر جملة من المعطيات تمنحه ماهيته الإجرائية والعملية وتسمح بالتبعية من تكوين قاعدة بيانات مستفيدة من تصنيف المؤشرات وإمكانية تكميمها بفعل معطيات الواقع. هذه المعطيات هي:

-اسم المؤشر.
-القاعدة الحسابية المعتمدة في احتسابه.
-وحدة القياس.
-البنية الوطنية المسئولة عن إنتاج المؤشر.
-العملية الإحصائية التي تسمح بإنتاج المعطيات(بحث، تعداد سكان، معالجة ملفات من مصادر إدارية....).
-دورية إنتاج المؤشر.
-قيمة المؤشر.

ويهدف هذا الجهد البنائي إلى توفير مقومات منهجية ذات طبيعة كمية وكيفية تساعد في التعرف على واقع اللامساواة بين الجنسين. والذي حصل في باب المنهجية يمكن حوصلته على النحو التالي، لا توجد إضافة بمعنى الزيادة في المؤشرات وما تحقق بفضل هذا الجهد المنهجي هو تصنيف المؤشرات المعهودة في عالم البحوث وتبويبها وتجميعها وفق ما يخدم أغراض القضايا النظرية التي أثارتها الدراسات النسوية.

4.مقاربة النوع الاجتماعي في ضوء الرهان السياسي:

كما أشرنا سابقا إلى أهمية الانتباه إلى كيفية تحول الحركات الاجتماعية إلى خبرة معرفية ومنهجية في فهم الواقع الاجتماعي وتحليله في كل أبعاده فإنّنا نستدعي هذا المعنى في هذا المستوى من الحديث عن الرهان السياسي لنبيّن المرجعية السياسية الاقتصادية التي يمكن أن توجه المقترح النظري وتؤثث مضامينه المعرفية والإجرائية. رغم اتفاق مختلف المرجعيات الموجهة للمواقف النسوية على أنّ المرأة تتعرض لتفاوت جنوسي وسطوة ذكورية ما يجعلها تعيش أوضاعا غير منصفة في المجتمع فإنّ ملاحظة التباين في تفسير هذا التفاوت ومسالك مقاربة وضعية الحيف بين مختلف المواقف، الليبرالية والماركسية الكلاسيكية والراديكالية، يجعلنا نرى بوضوح أنّ مختلف المرجعيات تكوّنها سجلات سياسية واقتصادية ويجعلنا إلى ذلك نتشوف إلى تحقق إضافات معتبرة في تطوير هذا الكسب الإنساني من موقع سجلات فكرية واقتصادية أخرى.

إذا نحن إزاء نسويات متعدّدة، نسوية ليبرالية وأخرى ماركسية كلاسيكية وثالثة راديكالية اتفقت في المنطلق وهو الوضعية غير المنصفة التي تعيشها المرأة واختلفت في التفسير والحلول. ففي حين تذهب النسوية الليبرالية إلى تفسير وضع التفاوت وعدم الإنصاف إلى التفرقة في المعاملة في أماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام بما يحوّل مشاركة المرأة إلى مشاركة

شكلية ودون حظوظ الرجل. وفي حين تقترح لتجاوز ذلك ومعالجته حماية الفرص المتكافئة للنساء عبر الوسائل الديمقراطية ومنها التشريعات التي تجعل الحقوق متساوية بين الرجال والنساء. فإنّها كمقترح سياسي تشتغل تحت سقف إصلاحي يتوسل باستراتيجية تدريجية للتمكين للمرأة. والنسوية الليبرالية في هذا تختلف اختلافا تاما مع النسويات الأخرى التي ألمعنا إليها آنفا (Toupin, 1998).

من الناحية العملية يرى النقاد أنّ المدرسة النسوية الليبرالية أفادت كثيرا في تحقيق مكاسب للمرأة لكنها لم تقدّم معالجة تامة لقضايا التفاوت بين الجنسين ولم تكشف عن أسبابه العميقة. ومما يعاب على هذه المدرسة أنّها تناولت واقع المرأة غير المنصف بنوع من التجزئة التي أعطت اهتماما لتفاصيل من واقع معاناة المرأة على حساب المشكلات الكبيرة. فنجدها اهتمت بالانحياز للرجال على حساب النساء والتمييز غير الايجابي وتفاوت الأجور وهي حسب النقاد من القضايا الثانوية. ومما يعاب على هذه المرجعية أنّها لا ترى بأسا من أن تقبل المرأة بواقع اجتماعي يفتقر إلى المساواة والإنصاف والعدل بهدف تحسينه عبر المنافسة مع الرجال (Van Enis, 2010).

أمّا النسوية الراديكالية فترى أنّ المسؤولين على استغلال النساء والمستفيدين من وضعهم غير المنصف هم الرجال الذين يمارسون هيمنة ذكورية على الإناث. وتذهب هذه المدرسة إلى اعتبار العائلة هي المسئول الأول على قمع المرأة وأنّ مصدر استغلالها هو التقسيم البيتي للعمل الذي يهندسه الرجل بهدف منعها من بلوغ مواقع السلطة والنفوذ في المجتمع (Van Enis, 2010). وتعتبر النسوية الراديكالية أنّ ممارسات العنف والتحرش الجنسي والاغتصاب هي جزء من نظام متكامل يهدف إلى قمع النساء وليس مجرد حالات فردية معزولة يعاني أصحابها اضطرابات نفسية. لذلك تبدو العلاقة الجنسية لدى من يتبنى هذه المرجعية شكلا من أشكال السيطرة على ادوار المرأة في عملية الإنجاب وفي تربية الأطفال وهذه السيطرة هي التي سمحت بتكوين طبقة من النساء المقموعات في المجتمع الأمر الذي جعل أصواتا من هذا التيار تطالب بإلغاء الأسرة لأنّه بإلغائها نضمن تحرير المرأة من سطوة الرجل وسلطته.

وبين الليبرالية والراديكالية التي هي الوجه الأقصى للطرح اليساري نجد النسوية الماركسية الكلاسيكية التي تعتبر أن النسوية هي جزء من الصراع الأشمل نحو تحقيق المجتمع الشيوعي وأنّ موقع المرأة إنما هو في الطبقة العاملة وهي بهذا التموقع الطبقي وبنضالها النسوي تتحرر من حشرها في الأنشطة المنزلية ومن إقصائها من دورة الإنتاج العمومي. لذلك يصبح الفعل النسوي من هذا الموقف الفكري والسياسي ممارسة للإنعتاق من اكراهات الضرورة الاقتصادية. فالتفاوت من وجهة النظر هذه لا يتقلص بمجرد التساوي في الفرص في عالم من المنافسة وإنّما بما يتحقق من تلبية احتياجاتها المادية التي يبقى على الدولة توفيرها باعتبارها مالكة وسائل الإنتاج وهي بحكم مسؤوليتها الاقتصادية ستعمل على تخليص المرأة من تبعيتها للرجل (Bouchard, 1991).

5. هل يمكن اقتراح نسوية إسلامية وكيف لها إن وجدت أن توظف مقاربة النوع الاجتماعي؟

سؤال نثيره لنفتح به أفقا في البحث تحتاجه الساحة النسوية الإسلامية فضلا عن أنّه يعبّر عن وجه من أوجه تجديد الفكر الإسلامي. أوصي ابتداء باستدعاء الفصل المعنون بـ "شأن المرأة"

من كتاب "أصول النظام الاجتماعي في الإسلام" للعلامة بن عاشور حتى نعيد معه طرح سؤال المرأة ضمن البناء الاجتماعي وتحديد موقعها وأدوارها وعلاقاتها المختلفة مع الرجل في ضوء تطور إشكاليات الواقع وتحدياتها وفي ضوء مجمل النقاشات التي أثارتها التيارات النسوية على اختلاف مشاربها الفكرية والسياسية والاقتصادية. وبانتظار انجاز هذا التمرين المتأكد وصلا مع تراث حركة الإصلاح في تونس لفت انتباهي لفظ استعمله الشيخ الطاهر بن عاشور لا يختلف في دلالاته اللغوية والاصطلاحية عن لفظ النوع وهو لفظ "الصّنف"حيث قال " ثمّ إنّ ملاك الأحكام التي ثبتت فيها التفرقة بين الرجال والنساء هو الرجوع إلى حكم الفطرة فإذا كان بين الصنفين فوارق جبلّية من شأنها أن تؤثّر تفرقة في اكتساب الأعمال أو إتقانها كانت تؤثر تفرقة في أسباب الخطاب بالأحكام الشرعية بحسب غالب أحوال الصّنف ولا التفات إلى النادر" وقال " وإذ قد أتينا على وصف حالة عموم التشريع بالنسبة للصّنفين .."(بن عاشور، دس). إنّ ما يسترعي الانتباه ما أطلقه ابن عاشور على الذكر والأنثى بـ " الصّنف" أي المشترك بينهما من مقومات التعيين الاجتماعي والتعريف الثقافي منطلقا في ذلك من تأصيل لا يخلو من نباهة وطرافة تجعلنا اليوم أكثر اقتحاما في تعميق النظر واستنباط مسالك العمل في هذا المضمار. ويقول " وأعلنَتْ حقوق المرأة في الإسلام آية " ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف" (ابن عاشور، دس) وأضاف بقوله رحمة الله عليه " وفي مقام ترسيم الحالة الاجتماعية يقول رسول الله صلى عليه وسلم " ولتخرج العواتق وذوات الخدور وليشهدن الخير ودعوة المسلمين" (ابن عاشور، مرجع سابق). ويستدلّ الشيخ على عموم تكليف المرأة بما كلّف به الرجل وفي فهم صيغ العموم التي وردت في القرآن على أنّها تشمل الأنثى كما شملت الذكر بقوله تعالى " أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو انثى" قال " فعلمنا أنّ اصطلاح القرآن أنّ صيغ التذكير تشمل النساء " (ابن عاشور، دس).

ونقول يمكننا أن ندفع التوليد النصي وفهمه على مقتضياته الاجتماعية بناء على أنّ اللغة كما تقرّ ذلك العلوم الاجتماعية ليست مجرد خطاب وإنّما هي في حد ذاتها واقعة اجتماعية يُبنى ما هو اجتماعي على أساس منطوقها. ويعكس منطوقها تشكُّلٌ اجتماعيٌّ قائم أو يمكن أن يكون في حكم القائم أو يمكن أن يقوم مستقبلا بما يستجدّ في حياة الناس من نوازل وحوادث. فنقول أنّ صيغ التذكير على المعنى الاجتماعي تشمل النساء بما يحقق المساواة والإنصاف والعدل بينهما ليستقرّ فيما يتجلى من فعلنا الاجتماعي قوله تعالى "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف".

إنّ مدار الحديث في مسألة النوع الاجتماعي هو مطلب المساواة والعدل والإنصاف بين النّساء والرجال في مناشط الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ وفي هذا تشدّد الفكرة الإسلامية على مقاصد معتبرة لا تتحقق للفرد وللجماعة إلا متى حصلت المساواة وأُنجز العدل والإنصاف بين صنفي البناء الاجتماعي الذين هما الذكر والأنثى. يقول رحمة الله عليه " إنّ المساواة ترجع إلى التماثل في آثار كل ما تماثل المسلمون فيه بأصل الخلقة أو بتحديد الشريعة لا يؤثر على ذلك التماثل حائل من قوة أو ضعف فلا تكون قوة القوي وعزته زائدة له من آثار ذلك التماثل" ويقول " المساواة .. أثر من آثار الأخوة المفروضة بين المسلمين وهي أصل عظيم من أصول نظام الاجتماع الإسلامي" ويقول " الإسلام.. اعتبر المسلمين بفضائلهم وكفاءتهم"(بن عاشور، دس).

قائمة المراجع:

1.بن عاشور محمد الطاهر(دس) ، النظام الاجتماعي في الإسلام، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.
2.غدنز. أ(2005)، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، بيروت، مركز الترجمة العربية.
3.Bouchard. G.(1991),Typologie des tendances théoriques du féminisme contemporain, Philosophiques, vol. 18, n° 1,
4.Breines. I,Connell.R and Eide.I(2000), Male roles masculinities and violence A cultureof perspective, UNESCO PUBLISHING.
.5Christine L. Williams(1989), Reviewed Works: *Women and War* by Jean Bethke Elshtain; *Behind the Lines: Gender and the Two World Wars* by Margaret Randolph Higonnet, Jane Jenson, Sonya Michel, Margaret Collins Weitz, in *Gender and Society*,Vol. 3, No. 1.
6.Commission européenne(2005), Guide EQUAL de l'intégration de la dimension de genre. Luxembourg : Office des publications officielles des Communautés européennes.
7.Duncombe. J& Marsden.D(1993), Love and Intimacy: The Gender Division of Emotion and "Emotion work": A Neglected Aspect of Sociological Discussion of Heterosexual Relationships, SOCIOLOGY Vol 4.
8.Gavron. H(1996), The captive Wife : Conflicts of Housbound Mothers, London, New York Humanities Press.
http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index.html.
9.Institut National des Statistiques(2016), Rapport National Genre Tunisie 2015, Tunis.
10.Kennelly.I; Merz. S.N ; Lorber. J(2001), What Is Gender? In American Sociological Review, Vol. 66, No. 4.
11.Lorber.J(1994), Paradoxes of gender, Yale University Press.
12.OAKLEY A(1972), *Gender and Society*, London, Temple Smith.
13.Parsons.T & Bales. R.F(1956), Family, Socialisation and Interaction process, Psychologie Press.
14.Rouamba, P.I.Z. Lydia(2011),:La participation des femmes à la vie politique au Burkina (1957-2009). Thèse de doctorat, Université du Québec à Montréal, Montréal.
15.Scott J(2000), « Genre, une catégorie utile d'analyse historique » *in* Bisilliat. J., Verschur.C. (dir.), *Le Genre, un outil nécessaire, Cahiers Genre et Développement*, n° 1, Genève/ Paris, L'Harmattan.
16.Toupin.L(1998), Les Courants de Pensée Féministe, Québec, Site web.

17.Treas. J and Drobnic. S(2010), Dividing The Domestic, Men, Women, and Household Work in Cross-National Perspective, Stanford University Press.URI: http://id.erudit.org/iderudit/027143ar.

اقتصاديات منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب بعيون إسبانية

أ.محمد الترسالي، باحث في علم الاجتماع- المغرب

Economics of the regions of Saguia el- Hamra and Wadi el- Dhahab with Spanish eyes

Mohamed Tersali, University Sidi Mohamed Ben Abdellah, Morocco

ملخص: تتوفر منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب على ثروات طبيعية هائلة مكنتها من أن تتصدر قائمة المناطق الأكثر غنى في القارة الإفريقية، فموقعها الجيو استراتيجي المطل على البحر الأطلسي على طول امتدادها مكنها كذلك من أن تتوفر على ثروة سمكية كبيرة جعلت سفن العالم تتهافت عليها بغية الصيد فيها، علاوة على ذلك، فالمنطقة تتوفر على أكبر احتياطي للفوسفات في العالم، وتشكل الثروة البحرية مع الثروة المعدنية المتمثلة في الفوسفات عماد اقتصاديات الساقية الحمراء ووادي الذهب المستغَل في الوقت الحالي، بالإضافة إلى تواجد الفوسفات هناك السبخات، والذهب، والنحاس، والحديد والنفط، والغاز الطبيعي، الذي لم يُستغل رسميا بعد بسبب المشكل السياسي بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الثروة الطبيعية، الساقية الحمراء.

Abstract: The region of Saguia el-Hamra and Wadi El-dhahab has enormous natural wealth that has enabled it to top the list of the richest regions of the African continent. Its strategic geo-strategic location overlooking the Atlantic Sea has also enabled it to have a large fish wealth that has made the world's ships scramble for fishing In addition, the region has the largest phosphate reserves in the world, and the marine wealth with the mineral wealth of phosphate is the mainstay of the economies of Sakia Al-Hamra and Wadi El-dhahab currently exploited, in addition, to the presence of gold, oil, oil and natural gas, which has not yet been officially exploited because of the political problem in the region.

Keywords: Economy, Natural Wealt, Seguia el-Hamra.

مقدمة:

لا يخفى على الكثير أن مسألة توفر منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، على ثروات مهمة هي حقيقة مسلم بها، الأمر الذي ما فتئ يخفيه الاستعمار الإسباني آنذاك من حين لآخر، مدعيا أنها صحراء قاحلة لا توجد فيها المقومات الأساسية للحياة، فما لبثت أن تغيرت هذه المعادلة حتى تمكنت السلطات الإسبانية من اكتشاف الفوسفات سنة 1947 ببوكراع، والعمل على إنجاز حزامه الأطول من نوعه في العالم الذي ينقل الفوسفات من منطقة بوكراع إلى (بلاية) العيون منطقة تواجد السفن لتنقله بدورها إلى إسبانيا، ومن ثم تصديره إلى دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، وهذا الحزام لا زال العمل فيه قائما حتى يومنا هذا، كما أن المنطقة تتوفر على معادن مهمة كالحديد، والغاز والنفط، والسبخات، والنيازك والأحجار الكريمة، والذهب والنحاس والحديد.

علاوة على ذلك؛ تقع المنطقة على المحيط الأطلسي الأمر الذي جعلها تحتل أهمية قصوى من حيث موقعها الإستراتيجي الذي وفر لها ثروة سمكية هائلة التي تصنف على أنها من أجود الأسماك العالمية.

وتوجد في المنطقة خاصية اقتصادية تتمثل في وسطها الطبيعي الصحراوي الذي كان يتميز بالترحال الرعوي، الأمر الذي سينتج عنه نوعان من الاقتصاد في المنطقة، أولا: النوع التقليدي المنحصر في تربية المواشي، والزراعة المحدودة وفي صيد السمك وفي التجارة القائمة على الرحلات البعيدة. وثانيا: النوع الحديث الذي يقوم على أساس استغلال المصادر المنجمية من طرف الأجانب(محمد الغربي، دس، ص71).

كما تشكل المنطقة قاطرة عبور إلى أوربا من خلال جزر الكناري، والى إفريقيا جنوب الصحراء، الأمر الذي جعلها ذات أهمية بالغة على الصعيد الإقليمي والدولي من حيث موقعها الإستراتيجي. وتزخر منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب بمؤهلات سياحية هامة تجعلها قبلة للسياح الأوربيين الوافدين إلى المنطقة باستمرار، وفي مناسبة بداية سباق رالي باريس دكار الدولي، ومونتدى كرانس مونتانا بمدينة الداخلة.

ويدخل العمل المقدم ضمن حقل علم الاجتماع الاقتصادي. و تطرح مسألة توفر منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب على ثروات طبيعية هائلة، إشكالية مركزية تتمثل في التساؤلات التالية: ما مكونات اقتصاد منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب؟ وماهي المرتكزات الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد الصحراوي؟ وكيف كانت نظرة الإسبان إلى المنطقة الصحراوية؟

في البدء: تحديدات مفاهيمية

الاقتصاد: يعود أصل كلمة الاقتصاد في الاشتقاق اللاتيني إلى الكلمة الإنجليزية، Economic، والتي تعني حسن تدبير وإدارة المنزل، وبعد ذلك تطورت الكلمة وأصبحت تطلق على علم مستقل قائم بذاته يهتم بدراسة الظاهرة الاقتصادية، وموضوعاتها المرتبطة بالنشاط الإنساني؛ على يد أدم سميت الذي نشر كتابه الموسوم بثروة الأمم سنة 1776، والذي لُقب بأب الاقتصاد، حيث أكد على ضرورة الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وعَرَّفَ علم

الاقتصاد بكونه دراسة علمية تهتم بالوسائل التي تمكن من زيادة ثروة الأمم، ومن ثمة اعتبرت الثروة وزيادتها موضوع علم الاقتصاد بصورة أساسية.

الثروة الطبيعية: تعرف الثروة الطبيعية من قبل علماء الاقتصاد بتوافر الخيرات الاقتصادية التي تمتاز بها أرض دولة ما، بحيث أنها مصدر لكل ثروة ناتجة عن وفرة في الموارد الطبيعية، وأنها شيء ذو قيمة توفره الطبيعة؛ والذي يحقق فائدة اجتماعية ورخاء اقتصادي عظيمين، وتنقسم الثروات الطبيعية إلى قسمين: أولا: موارد طبيعية متجددة وتشمل المياه والنباتات، والحيوانات، والثورة البحرية، والطاقة الشمسية، وثانيها: المورد غير متجدد وتشمل الفوسفات، والغاز الطبيعي، والنفط.

الساقية الحمراء: تقع في أقصى شمال غرب إفريقيا يحدها شمالا إقليم الطنطان، وجنوبا رأس بوجدور، وشرقا لحمادة، وغربا المحيط الأطلسي، وتعتبر العيون عاصمتها. تنتمي المنطقة للصحراء الأطلنتية، والتي تمتد من وادي درعة شمالا إلى لكويرة جنوبا، والحدود الجزائرية شرقا، والمحيط الأطلسي غربا. وكانت منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب تحت الاحتلال الإسباني من سنة 1884 حتى خروج أخر جندي إسباني منها سنة 1976 أي أنها خضعت للإستعمار قرابة قرن من الزمن، وسميت آنذاك بالصحراء الإسبانية، كانت تقطنها مجموعة من القبائل وهي قبائل الرقيبات والعروسين وإزركين وأولاد تيدرارين وأولاد دليم (حيدارة بشر أحمد، 1998، ص23).

أولا. التجارة الصحراوية:

كانت التجارة الصحراوية تتميز بنظام المقايضة كوسيلة للتبادل التجاري فيما بين الأهالي في زمن حياة البادية، ولم تكن النقود كأساس في عملية البيع والشراء، وإنما هو نظام تبادلي من خاصيته التنقل من مكان الإقامة إلى الأسواق التي كانت معروفة آنذاك (كلميم، تندوف، تمبكتو، أنذر)، ونظام المقايضة بين البائع والمشتري يتجلى في التبادل مثلا في أن يشتري أحد سكراً وشاياً وقطعة قماشٍ بدفع جمل كقيمة لهذه الأشياء.

كما كانت بعض القبائل الصحراوية تقوم بعمليات تجارية داخل الصحراء، حيث تنقل على الجمال منتجات الداخل المغربي، وتبادلها في داخل الصحراء مع منتجات المواشي (الشامي علي، 1980، ص83).

ولقد كانت التجارة الصحراوية تعرف نوعا من التنوع بخصوص المواد المتجر فيها، إذ تختلف باختلاف قيمتها ومصدرها. فمنها السودانية: كالذهب والعبيد والكولا والصمغ وريش النعام والعاج، ومنها المغربية: كالخيول وبعض المواد الغذائية والمعدنية ومنها الصحراوية كالملح، ومنها الأوربية كالمنتجات النسيجية والحرفية. ورغم الأهمية التي شكلتها كل هذه المواد ضمن تجارة الصحراء فإن للذهب والملح والعبيد مكانة خاصة (مجموعة باحثين،2007، ص117)، ولقد كانت التجارة مزدهرة بين المغرب والسودان حيث كانت تذهب قوافل من سوس تتشكل من 800 إلى 1200 جملا ترحل على رأس كل سنتين إلى تمبكتو محملة بالثياب وبالأغطية، والأدوية والعقاقير والحلي (Mighel aitbol,1979, P18).

والجدير بالذكر أن هذا النوع التبادلي في النشاط التجاري تطور عبر مراحل وخاصة في الثلاثينات من القرن الماضي، حيث تطور من تجارة متنقلة إلى تجارة مستقرة، ومن تجارة تعتمد على المقايضة إلى تجارة نقدية، ومن تجارة حرة إلى تجارة احتكارية استعمارية(الجودة فوزي، 1975، ص43).

وهذا التحول في النظام التجاري الصحراوي نتج عنه تسرب التجارة الأوربية إلى السواحل الصحراوية، والتي كانت ممهدة لدخول الاستعمار، فكان ممتهنوا تلك التجارة عسكريون إسبان من الوحدات العسكرية وفرق البوليس المركزي، واكتسبت هذه التجارة صيغتها النقدية خصوصا بعد خمسينيات القرن الماضي حيث تمركز الاستعمار الاسباني الذي كان يلاقي أعنف مقاومة. واتضح أن هذه التجارة الاحتكارية الغربية كانت تدخل في نطاق المخططات الاستعمارية التي تهدف إلى جعل المنطقة سوقا للاحتكار الاسباني فكانت بهذا وسيلة تفقير واستغلال(الدحمي محمد، 2006، ص135).

إن التجارة الحديثة في رأي الباحث الدحمي محمد ما هي إلا وسيلة تفقير أو إفقار كانت معتمدة في السياسة الاستعمارية للمنطقة، والهادفة إلى إخضاع البدو الرحل لها ومن ثمة التحكم في ثنايا المجتمع؛ لأن السيطرة على الاقتصاد هي سيطرة على المجتمع من جميع زواياه المختلفة اجتماعية وثقافية وسياسية، وعلى هذه الشاكلة عملت الإدارة الإسبانية على توجيه كل ما يتعلق بالبدو الرحل بشكل مباشر وإخضاعهم لتبعيتها لكي يسهل لها إستغلال مناجم الفوسفات الضخمة المتواجدة في منطقة بوكراع، وكذا المخزون البحري الهائل في سواحل المنطقة، الشيء الذي تفطن له البدو الرحل وعملوا على مقاطعة الإسبان نهاية الخمسينات من القرن المنصرم، ورفضوا ممارسة التجارة معهم الأمر الذي دفع السلطات الاستعمارية إلى الاستعانة بتجار خارج منطقة الساقية الحمراء وهو ما أصطلح عليه بمجموعة الكبانية[1]، وعملوا مع السلطات الاستعمارية بصفة رسمية في الحقل التجاري وذلك ببيع بعض المؤن الضرورية في عيش البدو كالشاي والسكر ودقيق الذرة (كوفيا) والعطور ونعائل سيمار، والأثواب والحلي.

ومهما يكن ظلت التجارة مهنة البدو الرحل في الصحراء يقوم عليها الاقتصاد الصحراوي الموسوم بالنذرة وباقتصاد الكفاف، فهل بقي الأمر كما هو عليه في ظل سياسات التوطين التي عرفتها منطقة الساقية الحمراء في منتصف السبعينات من القرن المنصرم مع الدولة الوطنية؟

ثانيا. الفلاحة:

تواجه الفلاحة صعوبات وعراقيل بفعل مجموعة من العوامل المفسرة، ترجع لقساوة الظروف المناخية التي تتصف بالجفاف وقلة التساقطات المطرية، وقوة الرياح، الأمر الذي تولد عنه قلة الموارد المائية، وقلة الأراضي الخصبة؛ كل هذا سيجعل الفلاحة قطاعا محدود الأفق، الأمر الذي دفع بالساكنة المحلية إلى الاعتماد بوجه خاص على قطاع تربية الماشية بفعل وجود إمكانيات للرعي بالمنطقة، مع اللجوء إلى الترحال الرعوي خلال فترة سنوات الجفاف إلى بعض المناطق

[1] - الكبانية: مجموعة من الأسر جلبتهم السلطات الإسبانية من وادي النون للإمتهان التجارة في المنطقة: مقتطف من مقابلة مع كهل بالعيون صيف 2018.
.1887-2

المجاورة، ويبقى النشاط الزراعي محدوداً يتوقف بشكل أساسي على استغلال مياه الفيض لزراعة بعض ضفاف الأودية إبان المواسم الممطرة(دحمان محمد، 2014، ص17)، غير أن المنطقة عرفت زراعة القمح والشعير. يرجع سبب عدم قيام نشاط فلاحي مهم إلى الظروف الصعبة التي تعرفها البيئية الصحراوية بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، لكن هذا الأمر لم يبقى على هذه الحالة بل سوف يتغير، وذلك حسب التغيرات المناخية، وكمية التساقطات المطرية.

فمعلوم أن المنطقة تنتمي إلى الصحراء الكبرى، والتي تحولت بفعل عوامل التعرية من منطقة ذات مناخ رطب، وغطاء نباتي كثيف، بحيث كانت تشكل منطقة خضراء إلى صحراء قاحلة وجافة، إلا أن تاريخ هذا التحول اختلف الباحثون حوله، فمنهم من رده إلى بداية العصر المسيحي، ومنهم من رده إلى فترات ما قبل التاريخ(ولد الحسين الناني،2007، ص23) بأن الجفاف الذي عرفته المنطقة بدأ منذ القرن الحادي عشر الميلادي، حيث أصبحت نسبة التهاطلات المطرية في تناقص مستمر(ولد الحسين الناني، 2007، ص29).

وتماشيا مع هذا الظرف البيئي وبرؤية مخالفة نجد الرحالة الإسباني إيموليليوا بوناللي[2] يذهب إلى القول بأن: المناطق الساحلية بها ظروف طبيعية ملائمة للزراعة، حيث توجد تربة يتخللها غطاء نباتي قد يصل طوله 20 سنتيما(دحمان محمد، 2014، ص17). وهذا ما تشهد عليه المشاريع الفلاحية التي عرفتها المنطقة في الآونة الأخيرة، وتحقق لها النجاح والديمومة (زراعة الخضر في منطقة حوزة، وفي تاورطة نواحي مدينة الداخلة)، مع الإشارة إلى أن قلة الماء وانعدامه أحيانا يعد عائقا أمام إقامة قيام زراعة حقيقية، ناهيك عن عامل الرياح الدائمة والعنيفة أحيانا التي تأتي من مختلف الجهات، ويذكر بوناللي أن من المزروعات التي صادفها بالمنطقة هي القمح والشعير: الذي لا يوجد سوى على مسافة 20 فرسخا من الشاطئ، ففي السنوات المطرية تنتج هذه الزراعة مقادير كبيرة من الشعير الذي تستهلكه القبائل بكثرة، ويعد من الصنف الجيد حسب ما شاهدنا، والسكان يجهلون تقريبا الحمص واللوبيا وكذا الفول التي يمكن أن نجدها في ضواحي شنقيط وأطار"(دحمان محمد، 2014، ص17)، وهذا يعني منذ الوهلة الأولى أن هذان العنصران يشكلان الحلقة الأساس التي يعتمد عليها البدو في معاشهم، وتجدر الإشارة إلى أن زراعة الشعير والقمح لازالت قائمة في المنطقة إلى اليوم في مواسم الحرث، وذلك بحسب نزول المطر الذي يدعى محليا بمجيء الرحمة، وتوجد بالمنطقة أراضي شاسعة ومهمة وصالحة للزراعة وسوف نبينها اعتمادا على الإحصائيات الرسمية المنجزة في المنطقة.

الأراضي الزراعية في كل من اسمارة، والعيون، وبوجدور، والداخلة:

السمارة: تختلف مساحة الأراضي المزروعة بشكل ملحوظ من سنة إلى أخرى، تبعا للتساقطات المطرية، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 1000 هكتار[3].

---

[2] - إيموليليوا بوناللي: رحالة وضابط إسباني حكم الجهة الجنوبية من الصحراء الغربية (منطقة واد الذهب) إ

[3] - مونوغرافية إقليم السمارة، 2013، ص3- 34.

العيون: بلغت المساحة المخصصة للزراعة العلفية بإقليم العيون حوالي 84 هكتار سنة 2010، وقد خصصت أغلبية هذه المساحة لزراعة الفصة حيث استحوذت على 75 في المائة من هذه المساحة[4].

بوجدور: تعرف المساحات المزروعة كل سنة تقلبات هامة جدا. وهكذا يمكن أن تتقلص المساحة بشكل استثنائي في فترة الجفاف إلى ما بين 300 و400 هكتار. بالمقابل يمكن أن تصل في فترة الأمطار إلى 7000 هكتار[5].

الداخلة: بلغت المساحة المخصصة لزراعة الطماطم والبطيخ 500 هكتار، والمجهزة بتقنيات حديثة[6].

تربية المواشي: تعرف المنطقة منذ القدم بالنشاط الرعوي الذي يعتمد على الترحال حيث يعتبر الكسب نشاطا تقليديا موروثا له جذوره التاريخية، لأن سكان المناطق الصحراوية ككل ينفردون بهذا النوع من النشاط لاسيما تربية الإبل والماعز والغنم. وبالرغم من التغيرات التي طرأت على بعض التقاليد الموروثة بخصوص ممارسة النشاط الرعوي الناتجة عن الاحتكاك والاستقرار، والتحولات في نمط عيش الرحل، فإن الساكنة الأصلية لا زالت متشبثة بهذا النشاط الذي يعتبر متجذراً في تراثهم وطرق عيشهم[7].

يعد الترحال الرعوي المتمثل في عملية البحث عن الماء والكلأ للماشية، السمة الأساسية في اقتصاد البادية. وبالرغم من ظاهرة التوطين، إلا أن هذا النوع من النشاط الاقتصادي استمر في المجتمع إلى يومنا هذا، ولكن بوسائل مختلفة عن السابق.

لقد شكل قطاع تربية المواشي عمود الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع البدوي في المنطقة (دحمان محمد، 2006، ص225)، باحتلاله مكانة مهمة في الأنشطة الفلاحية، إذ تشكل أحد مصادر الدخل الرئيسية لجزء مهم من ساكنة المنطقة، ويغلب عليه طابع الكسب عن طريق الترحال بالنظر إلى الظروف المناخية السائدة في إقليم العيون ووفرة مناطق الرعي الشاسعة، ويتشكل القطيع من 516746 رأساً سنة 2010، يأتي الماعز في المرتبة الأولى ب 258751 رأساً، بنسبة 50 في المائة من مجموع القطيع الجهوي، يليه الغنم بنسبة 32 في المائة والإبل ب 17 في المائة، ويحتل إقليم العيون المرتبة الأولى فيما يخص عدد رؤوس الماشية. Alejandro (Murillo, 1960, P.9). ظل النشاط الفلاحي في المنطقة شبه منعدم إلا إذا استثنينا بعض الزراعات المحاذية للآبار، أو مع هطول التساقطات المطرية في ما يعرف بموسم الحرث، الشيء الذي حتم على الأهالي الاعتماد على الاقتصاد الرعوي المتمثل في تربية الماشية والانتجاع بها من مكان إلى أخر بحثا عن المراعي الغنية بالماء والعشب.

ومما ذكر نستنتج أن القطاع الفلاحي بالساقية الحمراء ووادي الذهب قطاعا اقتصاديا متواضعا نظرا للظروف البيئية التي تتحكم في هذا القطاع بصورة عامة. إن ما يفسر شح الأرض إذن في

---

[4] - مونوغرافية إقليم العيون، 2011، ص4- 27.

[5] - مونوغرافية إقليم بوجدور، 2009.

[6] - Monographie de la région de Dakhla, 2015 P.42

[7] - مونوغرافية إقليم السمارة، 2013، صص7- 34-35.

منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب هو قلة التساقطات المطرية، وذلك راجع للتحولات المناخية الطارئة على المجال الصحراوي إبتداء من القران الحادي عشر ميلادي حسب بعض الجغرافيون، وهذه التحولات المناخية هي التي يرجع إليها السبب الرئيس في انعدام قيام ثروة فلاحية حقيقة في المنطقة غير أن هناك مجموعة من البدائل التي سوف تنتصر على هذا الإكراه إن توفرت الفاعلية والإرادة البشرية في ذلك والتي تتمثل في استخراج المياه الجوفية ومعالجتها واستثمارها في سقي الأراضي الزراعية وذلك سوف ينتج عنه تنمية فلاحية حقيقية قي المنطقة الصحراوية.

ثالثا. الفوسفات :

يشكل الفوسفات ثروة مهمة في المنطقة الأمر الذي كان يعلمه الجنرال "فرنكو لايفني"[8] الشيء الذي أكدته زيارته الرسمية للعيون سنة 1950، ومن خلال هذه الزيارة التقى بعالم الجيولوجيا "مانيل أليا مدينا Manuel Alia Medina"، والذي إكتشف معدن الفوسفات سنة 1947). (Alejandro Murillo, 1960, P.9 وتم جرد أولي لحقل مناجم الفوسفات، وهو ذا جودة عالية استثنائية، مع الطموح لاكتشاف مصادر للطاقة بعين المكان حتى يتم الاستخراج بأقل تكلفة، وفي سنة 1962 أسس المعهد الوطني للصناعة الإسباني (I.N.I) l'Instisiuto Nacional de Industria شركة عامة سميت ب: شركة المعادن الوطنية للصحراء (Minera del Sahara l'Empresa Nacional)(ENMINSA)، وقد تأسست هذه الأخيرة من أجل تقييم حقل منجم الفوسفات، حيث قدر في البداية بوصوله لِــ 1,7 مليار طن في منطقة بوكراع، حيث يشكل أكبر احتياط للمناجم الفوسفاتية في العالم[9] .

وهذا ما جعل السلطات الاسبانية تعمل على إنشاء ميناء العيون، وقدرت طاقة هذا الميناء من 10 إلى 13 مليون سنويا، ليحمل إليه الفوسفات بواسطة حزام ضخم طوله 100 كلم هي المسافة بين بوكراع والعيون. وعندما كانت الأعمال في الميناء تسير نشرت (الإيني INI) أول تقرير لها وكان يتعلق بما بذلته الشركة الوطنية (l'ENMINSA) من جهود في ميدان الاستثمار، ووضح التقرير السنوي بأن تلك الجهود انصبت على خمسة أهداف هي: استخراج المعدن، معالجة الفوسفات المستخرج من بوكراع، النقل إلى الشاطئ، مستودعات التخزين في الميناء، إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية(الغربي محمد، دس، ص82).

ولبدء عملية استخراج الفوسفات عمدت هذه الشركة إلى تأسيس شركة فوس بوكراع، بحيث اضطرت الحكومة الاسبانية لاستكمال بناء منجم بوكراع إلى إشراك مجموعة من الدول الأوربية من أجل المساعدة بالدعم المتمثل بالرساميل والمواد التقنية، ومن ثم حصلت الشركة على عدة قروض الأول: من البنك الوطني الإسباني Wiscomisim، والثاني من البنك الأمريكي للتصدير والاستيراد في الولايات المتحدة الأمريكية، بمقدار 476,24 مليون بسيطة، وبعد ذلك توالت

---

[8] ـ فرانكو: هو الحاكم العام العسكري الذي حكم إسبانيا إبان الحرب الأهلية التي عرفتها إسبانيا بين اليسار واليمين على السلطة حيث فاز الوطنيين حيث حكم فرانكو إسبانيا 36 سنة ، من أبريل 1939 حتى وفاته في نوفمبر 1975، على إثر مرض عضال ألم به.

[9] - Fosfatos De Bucraa ,1962, P.10.

القروض من عدة جهات بنكية نذكر منها: كريدي ليوني، بنك باريس، بنك روتشيلد، بنك دوباي با. لقد مكنت هذه القروض من دفع وتيرة الإنتاج لشركة فوس بوكراع الأمر الذي وفر قدرة إنتاجية هائلة وصلت إلى 3,7 مليون طن من الخام[10].

وفي 26 يناير 1970 احتفل رسميا بتدشين ميناء العيون الجديد، وبعد شهرين انتهي من إنشاء السلسلة المتحركة الناقلة للفوسفات، وبلغ إنتاج الفوسفات ثلاثة ملايين طن سنة 1973، وقد بلغت النفقات 12 مليار بسيطة (الغربي محمد، ص 82). وبلغ الإنتاج 2.3 مليون طن سنة 1974، ليصل سنة 1975 إلى 2.6 مليون طن، قبل أن ينهار سنة 1976 إلى 173.000 نتيجة الحرب، كما أن حجم الإنتاج الذي كان مبرمجا من طرف السلطات الاسبانية لسنة 1980 هو عشرة ملايين طن(Jamil Moulahid, 1976, P789) فقامت شركات خاصة ببناء معامل للحامض الفسفوري بمدينة (Huelva) في الجنوب الغربي الإسباني(الدحمي محمد، 2006، ص138)، ويبلغ عدد العمال في منطقة بوكراع نحو 1120 من بينهم 215 صــحراويا الدحمي محمد، 2006، ص138).

يعد الفوسفات الذي تتوفر عليه المنطقة من الثروات المعدنية المهمة والمستغَلة في منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب بالإضافة إلى الصيد البحري، والذي يعود تاريخ اكتشافه إلى سنة 1947 بمنطقة بوكراع الواقعة في الجنوب الشرقي لمدينة العيون على بعد 100 كيلومتر مربع من قبل الإسبان، والجدير بالذكر فأن الوفد الأممي الذي زار المنطقة في منتصف السبعينات أقر بأن هذه المنطقة ستكون في المستقبل من بين أكبر المناطق المصدرة للفوسفات في العالم، وهو الأمر الذي ساهم في تعميق الصراع الدائر على المنطقة من قبل أطراف إقليمين ودوليين إلى يومنا هذا بل ويشكل رأس الحربة في الصراع السياسي على المنطقة، ومن سنة اكتشافه إلى يومنا هذا فهو يصدر إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقدر ب 3 ملايين طن سنويا، حسب إحصائيات المكتب الشريف للفوسفات.

رابعا. الصيد البحري:

اشتهرت مجموعة من القبائل الصحراوية بتسمية "أهل البحر" لممارستها لهذا النشاط البحري المتمثل في عملية الصيد، ونذكر بعضا من هذه القبائل على سبيل المثال لا الحصر: وهي ومجاط، ولفيكات، ولميار، والتي تقطن بالجهة الساحلية من المنطقة مجاورة البحر في سُكناها، وهذه القبائل كانت تابعة لقبيلة إزركين.[11]

والصيد البحري في المنطقة يشكل دعامة أساسية في اقتصاد هذه القبائل في سنين الجفاف والمجاعات التي كانت تصيب سكان الصحراء، ولا يقوم به إلا من كان من أهل الاختصاص؛ بمعنى من له خبرة في المجال البحري، على غرار الصيد البري أو القنص يقوم به كل من يحمل السلاح(حيدارة بشر أحمد، 1998، ص25).

---

[10] -Fosfatos De Bucraa ,1962, PP.36-40

[11] - مقتطف من مقابلة مع صياد بمنطقة أخفنير، صيف 2018.

وفي هذا النحو يتحدث "روفول Revol" عن المجموعة التي تقطن على شاطئ المحيط في منطقة قاحلة مشيرا إلى أنهم يتجولون في تلك الشواطئ لاصطياد الأسماك التي تشكل عماد تغذيتهم وأساس نشاطهم التجاري(بن محمذن محمدو، 2001، ص371).

يشكل الإنتاج البحري في المنطقة ثروة هائلة، حيث تتوفر على كميات كثيرة من الأنواع السمكية المختلفة، والتي شكلت السبب الرئيسي لتنافس ولتسابق الأوروبيين على استعمارها، وبهذا تكون الثورة السمكية التي تشكل مخزون المنطقة ممهدة للاحتلال الأوروبي.

وتماشيا مع ذلك يرى الرحالة "بونللي" أن المنطقة الصحراوية غنية بثروة سمكية هائلة، بقوله: "إن أهمية المخزون السمكي الهائل بهذه السواحل الإفريقية يمنح مكانة خاصة لأرضنا الجديدة، فهو يشكل مقدرات إنتاجية تلبي حاجيات مشاريع مستقبلية ستنظم بطرق عصرية. ومن الأكيد أن شركة الصيد الكنارية – الإفريقية ستقوم بتسويق هذا المنتوج مما سيقودنا إلى الإعلان عن مشاريع جديدة، وإعادة هيكلة الصيد التقليدي"(دحمان محمد، 2014، ص45).

لقد انبهر بونللي بوفرة الأحياء البحرية بالمنطقة من جهة، وضعف أسطول الصيد البحري من جهة أخرى(دحمان محمد، 2014، ص46):"إن مقادير الأسماك العائمة ما بين رأس بوجدور والرأس الأبيض يستحيل قياسها...، وكانت مشكلة الماضي هي أن المحرك الوحيد للسفن هو الشراع (el vela). ثم إن الملحوظ هو عدم وجود مرافئ للرسو بالقرب من الشواطئ، لكن سرعان ما تراجع هذا النوع من المراكب لصالح السفن العاملة بقوة البخار التي تعبر مسافات طويلة، وتحمل جهاز تبريد يتم تحسين أدائه مع الزمن، وهذا ما سيساعدنا على تطوير تجارة المواد السمكية"(دحمان محمد، 2014، ص46). إذاً تتوفر المنطقة على ثروة هائلة ومتنوعة من الأسماك تعتبر من أجود المنتوجات السمكية الموجودة في العالم.

ولقد اعتمدت السلطات الاسبانية على إمكانيات ضخمة، ووسائل عصرية لاستغلال الثروة السمكية الهائلة في المنطقة، إذ استعملت هذه الوسائل على طول 500 كلم لاستخراج كل أنواع السمك الموجود بالمنطقة الصحراوية، وفي إطار عملية النهب التي تنتهجها إسبانيا، كونت أسطولا بحريا عام 1960 يتكون من 500 قارب بحري، وتضاعف العدد خلال الستينيات من القرن نفسه، فمثلا في سنة 1959 استخرج من السمك: 5917 طن قدرت قيمته ب: 7521000 بسيطة، وفي عام 1960 استخرج ما قدره: 15227 طن(الجودة فوزي، 1975، ص41) يعتبر الشريط البحري الذي يفصل الصحراء عن جزر الكناري من أغنى الشواطئ البحرية في العالم التي تتوفر على ثروة سمكية مهمة(Assidon Elsa, 1978, P35).

وتبعا لمعطى الثروة البحرية، نشر في صحيفة **"أريبا ARRIBA"** الإسبانية أن الثروة السمكية في الصحراء ذات أهمية بالغة وقصوى للاقتصاد الإسباني، والذي يهدف إلى الاستغلال المجمل والسريع للثروة السمكية. ولا تتوانى إسبانيا في التعامل مع حليفاتها الغربيات لاستنزاف هذه الثروة السمكية حيث سمحت للبواخر اليابانية والفرنسية، والكورية الجنوبية، والهولندية، والدانماركية بحرية الصيد على الشواطئ الصحراوية، وأصبحت هذه الثروة السمكية مهددة بالانقراض(الجودة فوزي، 1975، ص41).

وهناك سلسلة من البواخر تحمل جنسيات مختلفة تجرف أسراب السمك بسفن معامل مجهزة بأحدث الأجهزة لتوضيب الكمية المصطادة من الرخويات والقشريات في عين المكان(الدحمي محمد، 2006، ص132). وبحسب الإحصاء الإسباني المنشور سنة 1969، والذي بين أن نسبة الكمية المصطادة في المياه الإقليمية للساقية الحمراء ووادي الذهب بلغت ما يزيد عن 1281500 طن، أما فيما يتعلق بمساحة الصيد فبلغت 150 ألف كيلومتر مربع، وتحتوي على حوالي 120 صنفا أغلبها تتحصل عليه السفن الإسبانية، ولقد قسم إحصاء 1969 عملية الصيد البحري في منطقة الصحراء حسب الجنسيات وحسب حصص كل دولة على حدة وكميات الصيد المصطادة:

-سفن اليابان: 300.000 طن؛

-سفن الكناري: 250.000 طن؛

-سفن الاتحاد السوفياتي: 200.000 طن؛

-سفن إسبانيا: 200.000 طن؛

-سفن جنوب إفريقيا: 100.000 طن؛

-سفن كوريا: 50.000 طن؛

-سفن إيطالية: 45.000 طن؛

-سفن البرتغال: 22.000 طن؛

-سفن بولونيا: 19.000 طن؛

-سفن برمودا: 10000؛

-سفن كوبا: 8000 طن؛

-سفن مصر: 2500 طن؛

-مجموع السفن الأخرى : 75000 طن (Gaudio Attilio, . 1978, PP.336-346) .

يبين الإحصاء أعلاه أن خيرات المنطقة البحرية كانت تستغلها مجموعة من الدول المتعاقدة مع الاستعمار الإسباني، والذي سوف يشكل بداية لنقص هذا المخزون السمكي في المنطقة.

ونظرا لتشابك موضوع استغلال الثروة السمكية، ولوجود الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والإدارة الإسبانية حول الصيد في المياه الجنوبية، فلا يمكن تقدير مردود الإنتاج الصحراوي بدقة. ولا نملك إلا الإحصاء التالي فيما يتعلق بمداخيل الثروة السمكية:

-1969 مدخول النشاط البحري للصحراء 43.5 مليون بسيطة؛

-1970 مدخول النشاط البحري للصحراء 47.2 مليون بسيطة؛

-1971 مدخول النشاط البحري للصحراء 46 مليون بسيطة؛

-1973 مدخول النشاط البحري للصحراء52.5 مليون بسيطة(الغربي محمد، دس، ص92).

والزيادة الملحوظة في العامين مردها إلى إجراءات سبق للمغرب أن اتخذها كما أنها متصلة بتمديد المياه الإقليمية المغربية (الغربي محمد، دس، ص92)، وهكذا شكل المنتوج البحري ثروة هائلة في المنطقة الصحراوية، والتي كانت السبب المباشر في جلب العديد من الشركات العالمية إلى سواحل المنطقة؛ وهذا يعني أن منطقة الساقية الحمراء تزخر بثروة بحرية هائلة وذلك بفضل

امتدادها على شريط ساحلي يبلغ طوله 600 كيلومتر مربع من جهة، وكذا موررور تيار الكناري البارد في الساحل البحري الصحرواي عامل مهم لكثرة الأسماك بالمنطقة من جهة ثانية.

خامسا. السياحة الصحراوية:

قامت السياحة الصحراوية بدور هام في دفع عجلة الاقتصاد الصحراوي، حيث شكلت المنطقة جاذبية للسياح الأجانب من مرتادي البوادي، وهواة الصيد، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالمنطقة الممتدة على المحيط الأطلنتي، وما تتوفر عليه من ثروات بحرية، وما تزخر به من حامات رملية مهمة. كما تتوفر المنطقة على تضاريس صحراوية تتمثل في الحمادات، والكثبان الرملية، والجبال والسبخات، والكراير، والخلجان، والأودية والشواطئ فمن المناطق السياحية المشهورة في المنطقة نجد وادي الساقية الحمراء، و واحد لمسيد، وبحيرة النعيلة، وخليج اخنيفيس، وشواطئ الداخلة، وبادية تيرس واسمارة.

إن لهذه الأشكال التضاريسية وقع كبير على السائح الأجنبي الذي يبحث عن طبيعة متميزة وفريدة داخل الأجندة السياحية العالمية المقدمة له، والتي لا تتوفر في طبيعة بلاده، وهي تدخل ضمن سياحة المغامرات، والسياحة الرياضية، وسياحة الترحال، وكذا السياحة الإيكولوجية، وسياحة الحامات الرملية، وسياحة الاستجمام البحري، نظرا لتواجد شواطئ ممتدة وكثبان رملية ساحلية وداخلية، وامتداد حراري وإشعاعي طوال السنة(مجموعة باحثين، 2007، ص284). .

أما بالنسبة للسياحة الثقافية فتوجد في المنطقة مجموعة من الزوايا والمحاضر، كزاوية الشيخ سيدي أحمد لعروسي، وزاوية الشيخ سيدي أحمد الرقيبي، وزاوية الشيخ ماء العينين، وزاوية سيدي أحمد بوغنبور أهل الزريبة بضواحي بوجدور، وزاوية الحكونية، والقصبة بالدورة، وهذه المعالم التاريخية العظيمة شكلت حضارة المنطقة في تراثها المادي حيث كانت مدرسة للعلم، وأصبحت قبلة للسياح، بل وتشكل مركزا سياحيا مهما للسياحة الثقافية والروحية، وهذه الزوايا مجتمعة شكلت الحاضنة الدينية والاجتماعية للأهالي بمنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب على مر السنين، وأضحت قطبا سياحيا مهما حيث أصبحت قطبا مركزيا لما أصطلح عليه بالسياحة الروحية.

كما تزخر المنطقة بنقوش صخرية مهمة ظلت شاهدة على حقب الزمن الماضية التي كانت تعرف به المنطقة بالساقية الخضراء، وأهم هذه النقوش ما يوجد بضواحي مدينة اسمارة وتيرس. وتتميز الساقية الحمراء ووادي الذهب ببادیتها الغنية بمناظر طبيعية خلابة حيث أضحت تعرف في السنوات الأخيرة توافد العديد من الأوربيين على سواحلها، والمواطنين الخليجيين وخاصة الأمراء السعوديين بهدف الصيد البري، وفي هذا الصدد عرفت بادية مدينة السمارة نشاطا مهما متمثلا في سباق الهجن الذي نظمه المرحوم الحاج الصالح ولد ديحان بالسمارة بتاريخ 21 يونيو 2012، حيث حضره مجموعة من الشخصيات الخليجية وخاصة العمانية، الأمر الذي أسهم في دفع عجلة التنمية السياحية للمنطقة والتعريف بها دوليا.

إضافة إلى ذلك، فإن لهذه المنطقة من المؤهلات ما يمكنها من أن تصبح قطبا سياحيا كبيرا، سواء على الصعيد المحلي الصحراوي أم على الصعيد الوطني، فهي تزخر بمؤهلات طبيعية متنوعة ومآثر تاريخية بعضها يرجع إلى زمن النيوليت، بالإضافة إلى ثقافتها وفلكلورها المحلي

ومنتجاتها الصناعية التقليدية التي تمثل ما أبدعه الصانع التقليدي، مما أثرى التنوع التراثي المحلي وأغناه(مجموعة باحثين،2007، ص285).

للمنطقة إذاً مؤهلات سياحية أثرية مهمة حيث ارتبطت أساسا بالطبيعة الساحلية الشاطئية التي توفر للزائر وللسائح مؤهلات ومناظر بحرية ذات خصوصيات كفيلة بتطوير السياحة الشاطئية خاصة فم الواد بالعيون، بالإضافة إلى وجود إمكانيات سياحية إيكولوجية يمكن أن تستغل كبحر النعيلة وخنيفيس مثلا، حيث يشكل هذا الموقع البيو- حيوي أهمية كبرى جعلته يأخذ تصنيف حسب اتفاقية "رمسار" سنة 1980، كمحمية بيولوجية وطنية، وأصدر مرسوم وزاري في شأنه سنة 1983. بالإضافة إلى مواقع أخرى بحرية كالخلجان والشواطئ الشيء الذي جعل المنطقة تزخر بمواقع طبيعية أخرى كالسبخات، أهمها: سبخة الطاح، وتازغة وأريدال، وأم الضبيعات، فضلا على أنواع الصحاري التي تسود المنطقة من رق وعرق، تغطي جزئا هاما من تراب هذه الجهة، يمكن أن يسخر في ما يسمى بالحامات الرملية، وتوفر المناطق الداخلية مناظر طبيعية، ومورفولوجيا ككتلة زمور، وواد الساقية الحمراء، ورافده واد الخط، وتافودارت، وواد إتقي مثلا، وبعض الكراير واللواحات الصغيرة كالمسيد. كما أن للمنطقة إرث تاريخي يعود إلى بدايات الأطماع الاستعمارية، كقلعة كاسمار Cas Mar، والنصب التذكاري لطائرة سانت إيكزبري بالطرفاية، والمنارة الإسبانية ببوجدور، والكنيسة الإسبانية الكاثوليكية بالعيون(مجموعة باحثين،2007، ص288-287). وكذا مسجد الأهالي بالسمارة الذي يعرف حاليا في الأوساط الشعبية بجامع الحجرة، والمنارة ببوجدور، والفورتين بالداخلة.

شكلت بوادي الساقية الحمراء ووادي الذهب قطبا سياحيا مهما، وخصوصا فيما يتعلق باللهف والشوق الدائم للسياح في زيارتها، غير أن الملاحظ في هذا الصدد هو كون القطاع السياحي في المنطقة لا يزال يعاني من نقص على مستوى التأهيل السياحي الهادف، وذلك راجع لمجموعة من الأسباب التقنية؛ علما بأن للمنطقة ما يؤهلها لكي تصبح مركزا سياحيا عالميا إذا مع عمل القيمنين من منتخبين وأعيان على تدبير الشأن العام فيها على ذلك بمسؤولية وتحمل الأمانة الملقاة على عاتقهم.

استنتاج:

تحتل منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب من حيث اقتصادياتها أهمية كبرى على الصعيد العالمي بحيث تتوفر على عدة ثروات اقتصادية وموارد طبيعية تتجلى في الثروة السمكية الهائلة التي تتوفر عليها المنطقة، إضافة إلى مخزون الفوسفات الغني، كما أن المنطقة تتوفر على ثروات معدنية مهمة كالحديد، والغاز الطبيعي، والنفط، والنحاس، والحديد، والرخام، والرمال والسبخات. فقد وصفت من قبل الاقتصاديين أنها من أغنى مناطق العالم من حيث الفوسفات والثروات البحرية الهائلة الأمر الذي جعل كل العيون تحذق وتتربص بها.

يقوم اقتصاديات الساقية الحمراء على مرتكزات أساسية وهي الثروة المعدنية وعلى رأسها الفوسفات الذي تم اكتشافه سنة 1947، والغاز، والنفط، والنحاس، والحديد، والرخام، والثروة البحرية، وتجارة الصمغ العربي والكمأ، والأعشاب الطبية، وكذا يقوم على السياحة الإستجمامية، وممارسة هواية الصيد البحري، التي تدفع الأوربيون إلى زيارتها، وكذا الجانب الفلاحي وإن

بصورة جد متواضعة، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا الصدد هو: هل الساكنة المحلية الأصلية للمنطقة استفادت من تلك الخيرات على مستوى تنمية الإنسان والمجال؟

قائمة المراجع:

1.بن محمذن محمدو(2001)، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر، ط1، قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية، سلسلة بحوث ودراسات، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، المغرب.
2.حيدارة بشر أحمد (1998)، الصليب المقدس في البحر الصغير، ط1.
3.الجودة فوزي(1975)، الصحراء المغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب)، دمشق.
4.الدحمي محمد(2007-2006)، مقاربة سوسيو أنثربولوجية لمجتمعات البدو- سكان الصحراء نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق، الدار البيضاء.
5.دحمان محمد(2014)، الساقية الحمراء ووادي الذهب في الكتابات الإسبانية (1933-1885)، ط1، طوب بريس، الرباط.
6.دحمان محمد(2006)، الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، مطبعة كوثر برانت، الرباط.
7.الشامي علي(1980)، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، ط1، دار الكلمة، بيروت- لبنان.
8.محمد الغربي (دس)، الساقية الحمراء ووادي الذهب، الجزء الثاني، دار الكتاب، الدار البيضاء.
9.مجموعة باحثين(2007)، الصحراء الأطلنتية المجال والإنسان، خديجة الراجي، تنسيق رحال بوبريك، منشورات وكالة الجنوب، الرباط.
10ولد الحسين الناني(2007)، صحراء الملثمين، دراسة لتاريخ موريتانيا وتفاعلها مع محيطها الإقليمي خلال العصر الوسيط- من منتصف القرن 2هج/8م إلى نهاية القرن 5هج/11م، الدار الإسلامي، بيروت، ط1.
11.مونوغرافية إقليم العيون، 2011.
12.مونوغرافية إقليم السمارة، 2013.
13.Alejandro Murillo(1960), Desarollo de la provincia del Sahara africa, vol XVII, no 277, November.
14.Assidon Elsa(1978), Sahara occidental, un Enjeu pour le nord–ouest africain (cahiers libres), Francois Maspero, Paris.
15.Fosfatos De Bucraa(1962), sa Instituo Nacionol de Indudtria, madrid.
16.Jamil Moulahid(1976), Les Sahraouis et phosphate, Editions Esprit, Nouvelle série, No 456 (4) Avril.
17.Mighel Abitbol(1979), Tombouctou et les arma, de la conquête marocain du Soudan Nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'empire Peulh du macina en 1833, Maisonneuve et Larose, Paris.
18.Monographie de la région de Dakhla, 2015.
19.Gaudio Attil (1978), Le dossier du Sahara occidental, nouvelles éditions latines, Paris.

إنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول

د.حنان ازعيرك، جامعة محمد الخامس- المغرب

" Elite party production between stability and mobility "

Hanane ZAIRIG, Mohammed V University, Morocco

ملخص: شهد المغرب دينامية اجتماعية واقتصادية منذ الاستقلال إلى اليوم، والتي كان لها تأثير واضح على النسق السياسي إجمالا، وخاصة على بنية النخبة السياسية من حيث ملامحها ومواصفاتها، وأيضا نمط إنتاجها ودورانها. كما يؤكد المسار الذي قطعته النخبة الحزبية بالمغرب على وجود سيرورة لإنتاج نخب رغم بطء وثيرتها يمكن اختزالها في مجموعة من المحطات البارزة التي كان لها تأثير واضح ليس فقط على ظروف نشأة بعض الأحزاب، وتقلب مواقفها السياسية وفقا للظرفية التي تمر منها البلاد، وإنما أثر كذلك على خصائص هذه النخبة وقنوات الولوج إليها، وذلك ما يعبر عن حركية همت النخب الحزبية.

الكلمات المفتاحية: إنتاج النخب، المغرب، الأحزاب السياسية، التحولات السياسية، الظاهرة الحزبية، التعددية الحزبية

Abstract: Morocco has already been witnessing social and economic dynamism since the declaration of Independence. Which has had a clear impact on both the overall political system, and the structure of the political elite in terms of their features and characteristics, as well as the pattern of their production and rotation.In addition, despite its slow pace, the path taken by the party elite in Morocco confirms the existence of a process to produce elites and therefore could be summed up in a number of prominent situations. The latter have a clear impact not only on the circumstances of the emergence of some parties and the fluctuation of their political attitudes in accordance with the circumstances in which the country passes, but also the characteristics of these elite and the channels of its access, which reflects the dynamism of the elite party.

Keywords: Elite production, morocco, political parties, political transformations, the party phenomenon, Pluralism

مقدمة:

حظي موضوع النخبة السياسية والنسق السوسيو سياسي باهتمام عدد كبير من الباحثين، في محاولة لتحليله وفهم بنية السلطة وتحولها داخل المجتمع، وذلك انطلاقا من النظريات التي تمت بلورتها في إطار علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة.

كما تراكمت العديد من الإنتاجات العلمية التي انصبت على دراسة وتحليل مختلف البنيات والمؤسسات والوقائع الاجتماعية المغربية، كالمخزن والقبائل والزوايا والأحزاب والنخب... نذكر في هذا الإطار السوسيولوجيا الكولونيالية التي اهتمت بالدولة المركزية (المخزن)، وبالتنظيم القبلي على اعتبار أن القبيلة كانت تضطلع بالعديد من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب التراتبية التي كان يمتاز بها هذا النظام، والتي جعلت من الظاهرة القائدية أحد أبرز تجلياته، ومن ثم شكل كل من "القواد" و"الأعيان" أهم مكونات النخبة.

إلى جانب ذلك يأتي في مقدمة الدراسات السوسيو سياسية التي تناولت الحقل السياسي المغربي بمختلف مكوناته، كتابات كل من ريمي لوفو (R.Leveau)، جون واتربوري(J.Waterbury)، كلود بلازولي (C.Palazzoli)، وروبير ريزيت (R.Rezette) لما قدمته من معطيات هامة لقيت انتشارا واسعا أكسبها سلطة علمية قوية جعلتها تهمين على البحث العلمي في مرحلة الستينات والسبعينات، كما أنها لا زالت إلى حدود اليوم تشكل مراجع هامة بالنسبة للباحثين لرصد تلك المرحلة رغم التحولات الكبرى التي عرفها مجتمعنا.

إلا أن الخاصية التي طبعت مجمل هذه الدراسات كونها تعطي صورة حول الواقع السياسي المغربي على أنه يعيش حالة من الجمود، وذلك كون أن البعض منها – كما هو الشأن بالنسبة لما قدمه واتربوري - انطلق من مقاربة انقسامية ترى من خلالهاأن النخبة منغلقة على ذاتها وتعيد إنتاج نفس الآليات التي يعتمدها النظام القبلي. في حين ساهمت العديد من الدراسات الحديثة المناقضة لأطروحة الجمود في رصد مسار تطور آليات إنتاج النخبة السياسية المغربية، وذلك من خلال إبراز التطورات التي شهدتها التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب، وكذا مظاهر التحول التي عرفهاالنسق السياسي، عبر الانتقال من التنظيمات التقليدية إلى نظام الدولة. ومن تم بدأ الاشتغال على التحولات التي عرفتها الثقافة السياسية، ووتيرة إعادة إنتاج النخب وتداولها، كما تعبر عن ذلك العديد من الدراسات التي قدمها كل من عبد الله ساعف و محمد بردوزي وغيرهم. إضافة إلى التركيز على دراسة إشكالية تداول النخب السياسية، و تحديد التطور الحاصل على مستوى سوسيولوجيا هذه النخبة عبر الوقوف عند أبرز خصائصها[1].

وبهذا بدأ الاشتغال مع الباحثين المغاربة على عناصر التحول الذي طرأ على النخبة، ففي الماضي لم تكن الحاجة قوية لبروز أدوار جديدة للنخبة، لكن بعد حصول المغرب على الاستقلال وبداية مرحلة بناء الدولة الحديثة بمقوماتها ومؤسساتها، وكذا بروز ظواهر اجتماعية مصاحبة

---

[1] كما توضح ذلك العديد من الدراسات نذكر من بينها: الهاشمي برادي وآخرون، سوسيولوجية النخبة السياسية المغربية (1955 – 1970) ، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 9 – 10 / 1989 ، وكذلك دراسة محمد كولفرني، إشكالية تداول النخبة السياسية المغربية، فكر ونقد (مجلة ثقافية شهرية)، السنة العاشرة العدد 93 سبتمبر 2007

كالهجرة والتحضر، و توسيع حجم الفئات المستفيدة من التعليم، وما نتج عن ذلك من تغيرات طالت البنية السوسيو – اقتصادية للمجتمع، إضافة إلى دور الدولة في إبراز نخب جديدة، كلها عوامل موضوعية ساهمت في بروز أنشطة جديدة، تستدعي فئات اجتماعية جديدة، إضافة إلى ظهور مواقع في دواليب الدولة تتطلب مؤهلات وموارد جديدة (حماني أقفلي، 1999، ص626-628).

إشكالية الدراسة:

لقد كان لمجمل التطورات التي عرفتها البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المغربي وقع على المجال السياسي خاصة فيما يتعلق بالجانب المؤسساتي والتنظيمي، حيث أدى سياق الانتقال من التنظيمات التقليدية (القبيلة والزوايا) إلى إطار الدولة الحديثة إلى ضرورة اعتماد مؤسسات أكثر مواكبة لهذا التحول، ونقصد هنا الأحزاب السياسية. فلطالما لعبت المؤسسات الدينية (الزوايا) التي كانت تشكل إطارا تنظيميا قوياً إلى جانب (القبيلة) كتنظيم اجتماعي العديد من الأدوار السياسية، سواء تلك المتعلقة بتأطير المواطنين وتمثيليهم باعتبارها كوحدة فاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية، أو من خلال المساهمة في تزويد النخبة السياسية بالزعامات التقليدية التي كانت لها مكانة هامة تستمدها من التنظيم القبلي القائم أو من النسب الشريف (الانتماء إلى إحدى الزوايا)، لكن بعد حصول المغرب على الاستقلال أضحى للحزب السياسي وجود قوي وملفت في مجال تأطير النخبة.

وبهذا أدت الدينامية الاجتماعية والسياسية التي شهدها المغرب منذ الاستقلال إلى تطور الفعل السياسي وبروز تنظيمات أكثر مواكبة للتطورات التي يعيشها المجتمع، بحيث أضحى للحزب السياسي دور هام في تأطير المواطنين وتنشئتهم سياسيا وتأهيلهم لممارسة العمل السياسي وتدبير الشأن العام.

واعتمادا على ذلك نحاول في هذه الدراسة التعريف بهذه الدينامية انطلاقا من الإشكالية التالية**:**

ما هي مظاهر الثبات والتحول داخل النخبة الحزبية؟

ولتحقيق هذا الغرض اعتمدت دراستنا لإشكالية إنتاج النخبة الحزبية على مدخلين اثنين: يتعلق الأمر **أولا** بالوقوف عند آليات تشكل النخبة السياسية المغربية منذ مرحلة الاستعمار إلى ما بعد الاستقلال، ثم **ثانياً** رصد أبرز محطات نشأة وتطور الظاهرة الحزبية بالمغرب.

أولا. اليات تشكل النخبة السياسية المغربية من مرحلة الإستعمار إلى ما بعد الإستقلال:

لطالما شكل عناصر النخبة السياسية "الأقلية الاستراتيجية" التي تحدث عنها ريمون آرون، ففي السياق المغربي نجد لهذا المفهوم حضورا واضحا إذا ما نظرنا إلى التركيبة التي تتكون منها هذه الأقلية، والتي تضم أفراداً يتحكمون في السلطة ليس فقط داخل مجالها الخاص، بل وكذلك في مجال الشؤون العامة، أو كما عبر عن ذلك والتربوري" فئة من المغاربة استطاعوا لأسباب مختلفة أن يؤثروا في سلطة القرار على المستوى الوطني، كما بمقدورهم التدخل في عملية توزيع منافع الدولة وفرض مطالبهم، وقد يرتبط نفوذهم هذا بشبكات الأتباع والأصدقاء ذوي المناصب العليا"(جون واتربوري، 2004، ص134)، بحيث تضم هذه الشبكات كل من الأحزاب السياسية،

النقابات، الجمعيات الطلابية، المصالح الخاصة، الأسر الكبرى, القبائل، الضباط، العلماء والشرفاء.

هي إذا شبكات تتداخل فيها التنظيمات التقليدية بالمعاصرة ما يجرنا إلى طرح سؤال يرتبط بعنصرين اثنين **أولا** بالتأثير المتبادل بين التقليدي والحديث فيما يتعلق بآليات تشكل النخبة السياسية المغربية؟ هل يجدر بنا الوقوف عند المقاربة الانقسامية القاضية بالدور المحوري للآليات التقليدية - كالمصاهرة وعلاقات القرابة - في إنتاج النخبة أم ينبغي استحضار أيضا آليات مغايرة ساهمت في الترقي الاجتماعي لأفراد ليس لهم نفس الأصول الاجتماعية والطبقية؟ ثم **ثانيا** بالتأثير المتبادل بين مظاهر الاستمرارية والتغير التي عرفتها قنوات إنتاج النخبة، حيث نعرض فيما يلي 3 آليات نرى أنها الأكثر مساهمة في تحديد تركيبة النخبة السياسية في المغرب، والتي تشمل: أولا، العلاقة الجيدة بالمستعمر، ثانياً، توارث المناصب وعلاقات القرابة ، ثم ثالثا، التكوين العلمي كعامل للترقي الاجتماعي.

1.بالعلاقة الجيدة مع المستعمر:

شكلت العلاقة الجيدة مع المستعمر أحد الآليات الأساسية التي ساهمت في تشكل النخبة السياسية المغربية، حيث تمكنت مجموعة من العائلات خلال المرحلة الاستعمارية من الحفاظ على مكانتها بعدما كانت تستمدها من (المخزن).

فقد عمِل الاستعمار على تقسيم النخبة إلى فئتين: تمكنت الفئة الأولى ممن كان لهم الحظ في الدراسة وتبني ثقافة أوروبية من الظفر بالوظائف الإدارية القليلة، وكان جلهم ينتمون إلى المدن، بينما الفئة الثانية تمثل من احتكوا بالمناهج الفرنسية من خلال المهنة العسكرية، وكان أغلبهم من أصول قروية، وبعد سنة 1956 ورثت هاتان الجماعتان كلا من السلطة الإدارية والسلطة العسكرية، وشكلتا بذلك النخبة السياسية المغربية(جون واتربوري، 2004، ص133).

إن المصالح المتبادلة التي كانت تجمع بين النخبة والمستعمر كان لها دور هام في حفاظ فئة الأعيان على مناصبها وثرواتها، فقد كان بعضهم من السباقين للترحيب بالمستعمر خلال بداية القرن العشرين، بحيث لم يقوموا بأي رد فعل مضاد للدخول الاستعماري، بل عملوا على توطيد العلاقة مع القوى الاستعمارية، وإثر تطبيق نظام الحماية على المغرب أصبحت العائلات المنتمية إلى الأعيان أو الخاصة تعمل لصالح فرنسا محافظة بذلك على مناصبها ونفوذها، حيث استفادت العائلات المقيمة بالحضر من تسجيل أبنائها في المدارس التي أقامها الفرنسيون، بل هناك من منحت لهم فرصة إرسال أبنائهم إلى فرنسا لاستكمال الدراسة في الجامعات الباريسية، وعيا منهم بضرورة التكوين العلمي الذي سيؤهلهم إلى الحفاظ على مكانتهم داخل النخبة، وبالفعل استطاع أبناء هذه العائلات ضمان استمراريتهم في تشكيلة النخبة بالمغرب إلى حدود اليوم، بينما كان أبناء البوادي يزج بهم في صفوف الجيش بالجبهات العسكرية بأوروبا. وقد تمكن بذلك النظام الاستعماري من إحكام قبضته على زعماء الأهالي من الوجهاء الذين أصبحوا تحت وصايته كل ذلك على حساب القبائل الرافضة تماما إلى الدخول الاستعماري، حيث تم تسمية كل المناطق الممتنعة عن الخضوع للسلطة المركزية بـ "بلاد السيبة"، والتي لا تعني الفوضى كما يعتقد الكثيرون، بل كانت تخلق لنفسها مجموعة من التنظيمات الديمقراطية المحكمة، حيث يوجد على

رأس كل تنظيم قائدا يمثل السلطة كما كانت تشتغل في شكل مؤسسات ذات طابع سياسي واقتصادي لم يتمكن أي تنظيم آخر من ابتلاعها (Robert Montagne, 1984)، بينما وصفت باقي المناطق - التي تقع معظمها بالمدن- الخاضعة إلى السلطة المركزية ببلاد المخزن.

2.توارث المناصب وعلاقات القرابة:

شكلت مسألة توارث المناصب وعلاقات القرابة بدورها إحدى أهم الآليات التي وُظفت خلال عملية تشكل النخبة السياسية المغربية، فقد عرف مغرب القرن التاسع عشر بروز ما يصطلح عليه بـ "العائلات المخزنية"، جمعتها بالمخزن صلات وطيدة، حيث كان يتم اختيارهم اختيارا دقيقاً، "وقلما يكون اختيارهم خارج فئات اجتماعية معينة تكون العائلات المعروفة بعلمها أو تجاربها أو نسبها الشريف أو قدم رجالها من المهارات العسكرية. ولقد كانت الخدمة المخزنية بابا من أبواب الثروة سيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر"(مصطفى الشابي 1995، ص81).

وقد استفادت هذه العائلات من الامتيازات السلطانية والمخزنية والأوروبية أيضاً، مقيمة بذلك عالما خاصا بها يسمح بولوجه والتعاقب على كنفه جيلا بعد جيل للهيمنة على الحكم ومنافذه وفق منطق لا يخرج عن دوائر الأحلاف العائلية والاقتصادية.

اعتمادا على ذلك تمكنت بعض العائلات من تحويل نفوذها من المجال الاقتصادي إلى مجال السياسة، وكمثال على ذلك نذكر النخبة الفاسية، والتي تتكون بدورها من خليط من العائلات تنقسم إلى 3 جماعات متداخلة فيما بينها بشكل ملحوظ، فهناك العائلات المخزنية، والعائلات الشريفة إضافة إلى العائلات التجارية، ولعل القاسم المشترك فيما بينها يتحدد انطلاقا من بعدين اثنين شكلا ضمانا لاستمراريتها كما جاء على لسان "نورمان سيكار" (N.Cigar) أولهما، الانتماء الجماعي لمدينة فاس والوعي المشترك بين مختلف الفاسيين بأنهم يشكلون جماعة خاصة ويخضعون لنفس التقاليد العريقة(محمد شقير، 1989، ص90)، وثانيهما، بنية النخبة الفاسية التي تخضع لتراتبية تحددها عدة معطيات (المعطى الطبقي، والمعطى السكني....) إلى جانب المعطى السياسي الذي يشكل هدفا أساسيا في تنافس النخب الفاسية واستخدام السلطة كوسيلة لإخضاع الخصوم والانتقام منهم(جون واتربوري 1984، ص91).

ويعد تاريخ المغرب حافلا بالنماذج والأمثلة – لا يسعنا المجال لذكرها - عن عائلات مارست السياسة بالوراثة اعتماداً على 3 عناصر مكنتها من الولوج لعالم النخبة، ويتعلق الأمر بكل من: المخزن، الثروة والشرف، ولتعزيز نفوذها وظفت علاقات **المصاهرة** كآلية تمكن الأفراد من تحقيق فرص الانضمام إلى النخبة.

وفي هذا الإطار نعتبر أن تأثير روابط القرابة على المجال السياسي والحزبي على وجه الخصوص يمكن أن يؤدي إلى تقييد وعرقلة دوران النخبة، لتتحول بذلكالأحزاب السياسية إلى بنية مغلقة غير منفتح على المجتمع، مما قد يعزز الهوة بين الحزب والمواطنين أكثر مما عليه الآن. في الوقت الذي من المنتظر فيه أن تبذل الأحزاب مزيدا من الجهد من أجل جلب المواطنين وتحفيزهم على المشاركة السياسية من داخلها.

ففي نظرنا أن دور النخبة الحزبية في تأطير المواطنين، وجعلهم قادرين على تدبير الشأن العام باعتبارها صلة وصل ما بين القاعدة وأعلى مناصب القرار يلزمها بأن تضم تمثيلية لمختلف فئات المجتمع ما يمكن من تنوع الآراء والتوجهات، ومن ثم تنوع البدائل والحلول، خاصة في ظل الإكراهات والتحديات التي تواجه مجال صياغة وتنفيذ السياسات العمومية. ولعل في مسألة حضور (العائلات الحزبية) منطق مناقض لهذا التوجه، ويكرس لممارسة حزبية مبنية على الشخصانية لا على منطق مؤسساتي.

3.بروز التكوين العلمي بعد الاستقلال كعامل للترقي الاجتماعي:

يشكل التكوين العلمي أهم العوامل المعتمدة في عملية إنتاج النخبة، على اعتبار أن "المستوى الدراسي لأعضاء النخبة ينبغي أن يكون أعلى من مثيله لدى باقي الشرائح المكونة للمجتمع"(ر.بودون/ ف.بوريكو، 2007، ص556-557). وبالنسبة لدول العالم الثالث تعد المؤهلات الدراسية من بين أهم المحددات التي ينظر إليها عند دراسة النخب(أسامة الغزالي حرب، 1987)، أما فيما يخص عملية اختيار النخبة يكتسي عامل التكوين العلمي دوراً ثانويا بالمقارنة مع عامل الانتماء لبعض العائلات التقليدية الميسورة، حيث لا يقتصر هذا الأمر على النخبة المغاربية فقط، وإنما النخبة الإنجليزية أيضاً(Robert Putnam, 1976).

لقد عزز التطور الذي شهدته المجتمعات الصناعية من ضرورة حضور هذا المعيار والتأكيد عليه بقوة كعامل أساسي يمكن الأفراد من احتلال مراكز المسؤولية، والتي أصبحت تحتاج إلى تأهيل متزايد نظرا إلى التعقيد الذي يعرفه هذا النوع من المجتمعات"(ر.بودون/ ف.بوريكو، 2007).

وينطبق الأمر ذاته على المجتمع المغربي فخلال المراحل التي أسلفنا ذكرها لم تكن الحاجة ملحة لبروز أدوار جديدة للنخبة، لكن بعد حصول المغرب على الاستقلال والتطورات التي عرفتها الحياة السياسية من تلاشي لنظام الأعيان الذي كان يوفر للسلطة السياسية بنيات التعبئة والمراقبة السياسية والاجتماعية للعالم القروي، وأيضا مختلف المظاهر التي ارتبطت بالهجرة القروية والتطور العمراني، كلها عناصر أدت إلى بروز نخبة متوسطة حضرية استفادت على نطاق واسع من سياسة التعليم والتكوين ما أهلها لكي تصبح عنصرا مركزيا للتركيبة الاجتماعية الجديدة (J.C Santacci,1975, P154)، كما اتسمت مرحلة بناء الدولة الحديثة بالتركيز على التعليم كأحد القطاعات الأساسية، التي حظيت باهتمام كبير، وأثارت نقاشات كثيرة بين الفاعلين. ويرجع ذلك إلى أن التعليم كان مجالا للحراك الاجتماعي مما أدى إلى تزايد الطلب الشعبي عليه، كما لعبت المدرسة دوراً محورياً في إعادة إنتاج الرأسمال الثقافي، ومن ثمة إعادة إنتاج البنى الاجتماعية، لتصبح بذلك رهانا مركزيا للصراع حول احتكار السلطة كما يرى Bourdieu (P.Bourdieu, J.C Parseron, 1970, p253-254).

لقد شكل بذلك كل من الكفاءة والتكوين عنصرين محوريين للانضمام إلى النخبة خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت الظواهر الاجتماعية أكثر تعقيدا من ذي قبل ما استوجب تواجد نخب مؤهلة، ما أدى إلى تغيير معايير التنخيب، حيث اعتبر أحد الباحثين(محمد بردوزي، 2002، ص23-31) أن المعايير التي وصفها بالطبيعية أو العادية (les critères

naturels)، والتي يلخصها في كل من (السن، الجنس، الجرأة، الحكمة وقيمة الاستحقاق)، على اعتبار أنها تشكل أهم العناصر الضامنة للانضمام إلى النخبة أصبحت متجاوزة، وذلك بالنظر إلى ما شهده المجتمع من تحديث فرض عليه ضرورة إنتاج نخب يشهد لها بالكفاءة والثقة والشعبية، معتبرا أن هذه المعايير الثلاث[2]، ستسمح ببروز نموذج مثالي (un idéal type) بالمعنى الفيبيري لنخب تبرز في إطار جو من المنافسة وتقييم للكفاءات، وبالتالي ستعمل على تجديد النخب، الأمر الذي لا بد للدولة من التدخل فيه لكي تخلق الفضاء المناسب لعملية تجديد النخب.

هذا التطور جعل أنماط اختيار وإنتاج النخب تعرف بدورها تغييراً كبيراً، حيث فقدت الأنماط التقليدية، والمتمثلة في الإرث والتأثير وشبكة المصالح... مكانتها لتحل محلها كل من الكفاءة والجدارة كمبدأين أساسين لبروز نخب جديدة، وذلك بالنظر إلى التعقيد الذي أصبحت تشهده المجتمعات الحديثة، الأمر الذي يمنح للنخب وظائف وأدوار جديدة تتطلب منها كفاءة عالية وحسن تدبير يمكنانها من البرمجة والتنظيم وتدبير المخاطر والأزمات (Ali Sedjari, 2002, P87-90).

كما أن الانقسامات والتناقضات السياسية التي شهدها الحقل السياسي المغربي في أواخر الخمسينيات وفي الستينيات من القرن الماضي أصبحت متجاوزة، بحيث أضحى من الضروري منح الأولوية إلى القدرة على التنظيم والضبط وإنجاز المشاريع ما يفرض إعادة النظر في أجهزة النخب، وإعادة تشكيل الحقل السياسي (Ali Sedjari, 2002, P110). لكي تتمكن النخب الحالية من تجاوز الأزمة التي تعيشها، وذلك ما يتطلب إعادة تفعيل أدوار النخب الوسيطة (les élites intermédiaires).

إلى جانب ذلك أدت حاجة المغرب المستقل لأطر ذات كفاءة علمية عالية لتدعيم مسار بناء الدولة الحديثة إلى صعود فئة التكنوقراط كاستجابة للتحولات التي تعرفها البلاد، وبهذا فإن الحديث عن دور التكوين العلمي في عملية إنتاج النخبة السياسية لن يكون مجديا دون الوقوف عند العلاقة التي جمعت التكنوقراط بالسياسة، وخاصة بالأحزاب السياسية.

لقد ارتبطت عملية ولوج التكنوقراط للحياة السياسية بالمغرب بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد والتحديات التي أصبحت تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والعولمة الزاحفة(محمد كولفرني، 2004، ص403) من جهة، ومن جهة ثانية، ارتبطت بسعي الدولة إلى صناعة نخب تدعم مشروعها السياسي والمجتمعي، وذلك ما يفسر الصراع الذي ميز تاريخ المغرب المعاصر بين الفاعل السياسي (المناضل) والتكنوقراط، ففي الوقت الذي يصر فيه السياسيون على ضرورة توفر تكوين إيديولوجي للنخبة الحزبية كأداة فعالة للنضال من أجل مشروع مجتمعي بديل، كما عبر عن ذلك "المهدي بنبركة" في مؤلفه "الاختيار الثوري"[3]، نجد أن الدولة تدعم هذه النخب التقنية وتمنحها أعلى المناصب السياسية.

---

[2]CCP : Compétence , Confiance et Popularité

[3] يقول المهدي بنبركة: يجب أن توجه عناية خاصة للتربية الإيديولوجية في الحزب، والتي بدونها سوف تبقى اختياراتنا في حيز الآمال من قبيل التمنيات العاطفية... إن هذا التكوين الإيديولوجي يجب أن يقوم على أساس دراسة القوانين العلمية لتطوير المجتمع، وقد أثرتها الثورات الاشتراكية والتحررية ضد

وعلى الرغم من فتح الباب أمام التكنوقراط من طرف الأحزاب من خلال استقطاب هذه الفئة وترشيحها لمناصب وزارية، فإن صعود التكنوقراط جاء على حساب تهميش الأحزاب السياسية، ومنافستها في عملية تدبير الشأن العام على المستوى الحكومي، بل حتى حكومة (التناوب) التي عززت المنفذ الحزبي والسياسي[4] لم يفضِ ذلك إلى تراجع الظاهرة في العمق، على اعتبار هذه الحكومة كانت (حكومة تكنوقراطية سياسية)، بحكم تواجد العديد من التكنوقراط في الأحزاب المكونة لها والذين تم استوزارهم، إضافة إلى أن نسبة التمثيل الحزبي لم تتجاوز 54.41 في المائة، هذه النسبة التي عرفت انخفاضا ملحوظا في حكومة "عباس الفاسي" بحيث لم تتجاوز 43.06 في المائة (أمينة مسعودي، 2001، ص13)، نفس الأمر نجده قد تكرر في حكومة " عبد الإله بنكيران" التي بالإضافة إلى تشكيلتها التي تميزت بتنوع الأطياف السياسية المكونة لها، قد ضمت أيضا وزراء تكنوقراط بالرغم من انتماءاتهم لأحزاب سياسية في الظاهر، إلا أنهم لم يمارسوا النضال السياسي من داخل أحزابهم أو تدرجوا داخل هياكلها التنظيمية أو مارسوا مهام حزبية.

واستنادا على ما سبق يمكن القول أن تحديد آليات تشكل النخبة السياسية المغربية لا ينبغي أن يقتصر على المعطيات التي تقدمها لنا المقاربة الانقسامية في فهم تاريخ الحياة السياسية بالمغرب، وتوظيفها كنظرية لتفسير مجموعة من الظواهر السياسية المرتبطة بمؤسسات سياسية حديثة كالأحزاب والنقابات، كما فعل واتربوري[5]. حيث اعتبرت هذه النظرية أن النخبة جاءت كامتداد لما رسخه التنظيم القبلي والزعامات التقليدية. كما أن تفسيرها لعملية إنتاج النخبة يجب ألا يعتمد فقط على آليات تقليدية تتعلق بعلاقات القرابة التي أطرت الحياة السياسية في فترة من تاريخ المغرب، وأيضا مسألة توارث المناصب التي وُظفت من قِبل بعض العائلات لاحتكار مجموعة من المناصب السياسية، كما لا ينبغي القول أيضاً بزوال ذلك وعدم صلاحية هذا التفسير.

إن ما ميز السياق الجديد لمغرب ما بعد الاستقلال لم يستطع اجتثاث تلك الآليات التقليدية، لكن مع ذلك قد أهل لبروز آلية جديدة تم توظيفها كقناة للترقي الاجتماعي، والمتمثلة في التكوين

الاستعمار، كما يجب أن تمتد جذوره إلى أعماق ثقافتنا العربية الإسلامية وأن تستمد قوتها من تراثنا القومي الزاخر بالقيم التقدمية والإنسانية. أنظر: المهدي بنبركة، الاختيار الثوري في المغرب، دفاتر وجهة نظر، العدد 22، الطبعة الأولى، 2006، ص87- 88.

[4] تشير أمينة المسعودي في دراسة لها حول الوزراء على أن حكومة اليوسفي عرف تغليب التمثيل السياسي والحزبي عن التمثيل الكفاءاتي ، حيث بلغت نسبة الوزاراء المتحزبين 54.41 في المائة، وقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا طفيفا في حكومة إدريس جطو بلغ 59.99 في المائة في حين سجلت حكومة عباس الفاسي انخفاضا ملحوظا حيث لم تتجاوز نسبة التمثيل السياسي والحزبي 43.06 في المائة، أنظر: أمينة المسعودي، هوامش التغيير السياسي في المغرب، مؤسسة كوانرادأديناور، الطبعة الأولى، 2011، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ص13.

[5] اعتبر جون واتربوري أن النخبة السياسية ما هي إلا مجال يعاد من خلاله تصريف نفس القيم وإعادة إنتاج نفس العلاقات المبنية على الولاء، والتي كانت سائدة داخل النظام القبلي، معتبراً أن التحالفات التي تنبني بداخلها والقنوات التي تسمح من خلالها للفرد بالانضمام إليها تجسد نفس الآليات التي يرتكز عليه الانتماء القبلي إلى جماعة معينة.

العلمي كعنصر مكن مجموعة من الأفراد من الانضمام لعالم النخبة دون أن يكون لديهم لا مال ولا جاه.

وبذلك تؤكد المعطيات السالفة الذكر أن دراسة النخبة لا ينبغي أن تقتصر على تجميع المعطيات حول الأصل الاجتماعي والمستوى التعليمي والثروة - كما كان يتم في السابق - بل لابد من أن تشمل أولا تشخيص معايير وآليات اختيار وتقييم وتجديد النخب، خاصة عندما يتعلق الأمر بمجتمعات في طور التحول كما هو الحال بالنسبة للمجتمع المغربي، ثم ثانياً، استحضار الدور الذي تلعبه الدولة في صناعة نخب جديدة بهدف تحقيق نوع من التوازن داخل النسق السياسي درءً لهيمنة توجه سياسي معين، لتحافظ بذلك – أي الدولة -على أدائها لوظيفة التحكيم بين القوى المتصارعة.

إن هذا المسار الانتقالي الذي خاضته النخبة السياسية المغربية لم يكن في منأى عن التطور الذي عرفته التنظيمات السياسية التي التفت حولها هذه النخبة وساهمت في تأطيرها، وجعلتها خاضعة لمنطق تنظيمي مؤسساتي يعمل وفق قوانين وقواعد مضبوطة، ونخص بالذكر هنا الأحزاب السياسية المغربية، والتي مرت بدورها عبر العديد من المحطات الكبرى التي عبرت عن انتقال المغرب من مجال سياسي تقليدي إلى مجال سياسي حديث. وفيما يلي نقدم أهم المحطات التي ساهمت في نشأة وتطور التنظيمات الحزبية بالمغرب.

ثانيا. سياق نشأة الأحزاب السياسية المغربية:

1.الأطر السوسيوثقافية للأحزاب السياسية المغربية: من الزاوية والقبيلة إلى الحزب:

إذا كان دوفيرجيه قد أطلعنا عن تاريخ نشأة الأحزاب بالدول الغربية اعتماداً على أجهزة خارجية كالجمعيات الثقافية، النقابات، النوادي الثقافية، الصحف والكنيسة، حيث نشأت أحزاب انطلاقامن مؤسسة قائمة من قبل، وذات نشاط خارج إطار الهيئة التشريعية. فإن الخصوصية المغربية تدعونا إلى النظر إلى مؤسسة مغايرةلطالما شكلت مجالاً للممارسة السياسية ألا وهي "الزاوية"، فقد اعتبر "عبد الله العروي" أنه لم يكن ممكنا لأية مؤسسة جديدة أن تتشكل خارج هذا السياق على اعتبار أن "الزاويا" اخترقت المجتمع المغربي عمودياً وأفقياً(Abdellah Laroui, 1977, P307).

فبالنظر إلى الوظائف المتعددة التي كانت تقوم بها الزاوية في وسطها الاجتماعي، والتي جمعت فيها بين الجانبين الديني والدنيوي في نفس الآن، يمكن اعتبار أن الزاوية مؤسسة ذات أبعاد دينية، اجتماعية وسياسية أيضاً، فمهما اختلفت مظاهر تدخل الزوايا في الحقل السياسي، وقوة تأثيرها فيه، بما تتيح لها إمكانياتها ومواردها، وكذا علاقتها مع المخزن الذي عمل خلال القرن 17 على إضعاف بعضها واندماجهم الكامل في النسق المخزني، فقد شهد القرن 19 حضوراً متميزاً للزوايا داخل المجتمع مكن من إعادة هيكلته، ومن ثم تحديد سمات مؤسساته المستقبلية وعلى رأسها الحزب السياسي(نور الدين الزاهي، 2003، ص8).

إن العلاقة التي ربطت بين أولى التنظيمات السياسية بالمغرب – ونقصد هنا الحركة الوطنية- و"الزوايا" اتسمت حينا بالتوتر[6]، وحينا آخر بالتماهي عبر اعتمادها كمرجع للعديد من الممارسات. تمثلت علاقة التوتر تلك في المنافسة التي ظهرت بين أعضاء النخبة الوطنية وعلماء الزوايا محاولين بذلك تحقيق حظوة رمزية تمكنهم من لعب دور القيادة السياسية في الوقت الذي كان فيه علماء الزوايا وعلماء المخزن يهيمنون على مؤسسة القرويين كفضاء لتكوين النخبة آنذاك.

فقد كان الصراع قائما بين رفض النخبة لمواقف وتوجهات وسيطرة علماء الزوايا، وليس رفضا للزوايا في حد ذاتها. وفي المقابل لجأت النخبة الوطنية خلال مرحلة تأسيسها لأول تنظيم سياسي إلى توظيف مصطلحات ذات بعد ديني، كاستعمال "الزاوية" للدلالة على نواة سياسية سرية تعبر عن القيادة العامة، ثم "الطائفة" التي تحيل إلى جمهرة محدودة من الأنصار، وقد برر محمد بلحسن الوزاني سبب استعمال النخبة الوطنية التي كانت ذات اتجاه سلفي تحديثي نهضوي لمصطلحي "الزاوية" و"الطائفة" مع أنهما مصطلحان خاصان بـ "الطرقية" التي كانت هذه الجماعة الوطنية نقيضا لها (محمد عابد الجابري، 2009، ص21)، بقوله ما مضمونه أن هذه الاستعمالات جاءت كمحاولة لمغالطة المستعمر حتى تتوارى عنه الحقائق، ولذلك تم استخدام كلمتين لا تثيران الشكوك والشبهات، وأيضا لأن عدد من أعضاء النخبة كانوا غير متحررين تماما من رواسب النفوذ الطرقي السائد حينها في الأوساط المغربية، خاصة الشيوخ والكهول وحتى بعض الشباب، كما أن نسبة الأمية المسجل لدى كثير من أعضاء النخبة، وكذا قلة الشباب الحامل لثقافة عصرية(محمد بلحسن الوزاني، 1984، ص301-302)، كلها عناصر تؤكد على التأثير الذي مارسه المجال الديني على المجال السياسي عند بداية تأسيسه للبناته الأولى.

2.الاستعمار كعامل وراء بروز الأحزاب السياسية بالمغرب:

اعتبر "مويسدوفرجيه" في كتابه المرجعي حول نشأة الأحزاب السياسية الحديثة، أن ميلاد مؤسسة الحزب في البلدان النامية لم يتم إلا بعد سنة 1950، أي حين حاولت النخب المحلية في هذه البلدان أن تشكل أحزاباً شبيهة بالأحزاب الأوروبية، دون أن يأخذ بعين الاعتبار كثيراً من المجتمعات التقليدية ومن ضمنها المجتمعات العربية – الإسلامية، التي عرفت على الأقل نشأة الظاهرة الحزبية قبل هذا التاريخ، وبشكل خاص ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية(فريد المريني، 2015، ص113).

وفي هذا الإطار جاءت نشأة الحركة الوطنية باعتبارها تنظيما سياسيا يكشف على أن التدخل الاستعمار وسيطرته كانا وراء نشأة الحزب السياسي في مجتمع لم يكن مؤهلا بعد لولادة الظاهرة الحزبية، وبهذا كان ظهور الأحزاب السياسية مفروضاً من فوق، وآتياً من خارج البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المغربي.

---

[6] يكشف نور الدين الزاهي في دراسته الحزب والزاوية عن علاقة التوتر التي جمعت بين أعضاء النخبة الوطنية بالزوايا في محاولة منهم تحطيم قداسة عالم الزاوية، وذلك من خلال تأسيس مدارس التي لم تكن ذات هدف تربوي تعليمي بقدر ما كانت المجال الأول الذي ستلج منه النخبة إلى المجال الإيديولوجي –

إلى جانب ذلك عمل المستعمر على إقحام عدة مؤسسات بما في ذلك الجيش والإدارة والأحزاب وغيرها... وهنا ندرج أمثلة حول أحزاب مغربية كان للمستعمر اليد في إنشائها، نذكر من بينها "حزب الوحدة الريفية"، "حزب الدفاع الوطني" سنة 1947، "حزب المغرب الحر" سنة 1952، والتي عمدت الإقامة الإسبانية في الشمال إلى خلقها، أما عن الحماية الفرنسية فقد ساهمت في إنشاء "الحزب الوطني المغربي للأحرار" سنة 1947، و"حزب الشعب المغربي" سنة 1948(محمد ضريف، 2001، ص63).

لقد شكل إذا كل من الزوايا إلى جانب القوى الاستعمارية أبرز العناصر التي ساهمت في بروز البوادر الأولى لنشأة الأحزاب السياسية المغربية لكنها لم تكن لوحدها بل برزت العديد من العناصر التي مكنت من تطور الظاهرة الحزبية بالمغرب، خاصة خلال المرحلة التي تلت حصول المغرب على الاستقلال، وفيما يلي عرض لمختلف المحطات التي عملت على تطوير المنظومة الحزبية.

ثالثا. تطور الظاهرة الحزبية بالمغرب:

لقد مرت الظاهرة الحزبية بالكثير من المحطات التي ساهمت في ترسيخ منظومة حزبية تنبني على التعددية، وذلك عبر الانتقال من سياق أولي ارتبطت خلاله الممارسة الحزبية بمواجهة سياسات الاستعمار، حيث شكلت بذلك الحركة الوطنية النواة الأولى للتنظيم الحزبي، إلى سياق مختلف برزت فيه الأحزاب كاستجابة للتحولات الكبرى التي عاشها المغرب بعد الاستقلال.

1. **بناء الدولة/الوطن: الانتقال من مجال سياسي تقليدي إلى مجال سياسي معاصر:**

وضعت الدولة المغربية المستقلة من ضمن أهدافها أولا خلق نوع من التجانس بين مختلف مكونات المجتمع، أي أمة مغربية متجانسة ومتضامنة، ثم ثانيا تزويد البلاد بمؤسسات إدارية فعالة وقادرة على إعطاء محتوى للمواطنة (Thierry Michallon,2002, P25)، ثم ثالثا توسيع وتنويع الأنشطة المنتجة مع خلق أجهزة للتخطيط الاقتصادي والحماية الاجتماعية(عمار بلحسن، 1992، ص232).

إن من بين أولويات بناء الدولة المغربية الحديثة تأسيس العناصر الأساسية التي ستمكنها من الانتقال من مجال سياسي تقليدي، حيث الزوايا والمخزن والقبيلة والأعراف والتقاليد هي المحرك للممارسة السياسية إلى مجال سياسي معاصر يهدف إلى إرساء دولة المؤسسات، حيث يسود القانون، وتتحدد العلاقات والممارسات وفق منطق عقلاني، ويتم الانتقال من القوانين العرفية إلى القوانين الوضعية كأداة لتنظيم الحياة الاجتماعية وضبطها.

لقد ارتكزت سمات المجال السياسي التقليدي[7] على مختلف البنيات والمؤسسات والهياكل التقليدية المؤثرة في النسيج السياسي، والتي لها القدرة على إعادة إنتاج الرموز المجتمعية وهيكلة

السياسي، عبر مساهمتها في تنوير العقول ومحاربة الجمود عبر نشر الإسلام السلفي، وقد حاولت النخبة الوطنية من خلال هذه العملية تحقيق حظوة رمزية تجعلها قادرة على لعب دور القيادة السياسية.

[7] اعتبر محمد عابد الجابري أن ما يميز المجال السياسي التقليدي كونه ارتكز على نظام البيعة التي اعتمدت في المغرب منذ عهد الأدارسة إلى أن فرضت الحماية الفرنسية عليه، وقد وصفه "تقليديا" انطلاقا من كونه أولا يشكل تقليدا يتبع حيث لا بد من البيعة سواء كانت السلطة قد انتزعها الأمير بالقوة أو

الفضاء التقليدي والمدني على حد سواء، والمساهمة أيضا في إمداد السلطة السياسية بعناصر الشرعية والاستمرارية، بينما يضم المجال السياسي المعاصر مختلف أشكال التعبير المدنية المعاصرة، بما فيها الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية والمجال البرلماني والحكومي، إلا أنه وبالرغم من توفر هذا المجال التحديثي على سنداته الشرعية فقد بقي متداخلا وتابعا للحقل الأول، تداخل يعبر عنه "محمد عابد الجابري" في كون أن المعطيات التي ميزت المجال السياسي التقليدي في مغرب ما قبل الحماية، والتي اختزلها في نظام البيعة وتبعاته هي نفسها التي أسست وتؤسس المجال السياسي في مغرب الحماية ومغرب الاستقلال، فمن اعتبرهم يمثلون "أهل الحل والعقد" بالاصطلاح القديم هم الذين اصطلح عليهم "الطبقة السياسية" بالاصطلاح الحديث، لتظل بذلك ظاهرة "الحداثة السياسية" في المغرب تتحرك داخل المجال السياسي التقليدي وليس بالقطيعة معه(محمد عابد الجابري، 2005، ص86-89).

وقد تميزت هذه المرحلة بتعايش آليتين سياسيتين يتمثلان في آلية إنتاج وإعادة إنتاج التقليد في النظام السياسي بل ومأسسته، ثم آلية توليد قيم وعلاقات سياسية حديثة في ذلك النظام، ففي الوقت الذي تم خلاله إحياء منظومة العلاقات المخزنية التقليدية في المجال السياسي تمكنت العلاقات السياسية الحديثة من اختراق هذا المجال، وأن تجد لنفسها موقعا فيه(عبد الإله بلقزيز، 2000، ص80).

2.نشأة التعددية الحزبية:

تبنى المغرب على خلاف أغلب الدول الحائزة على استقلالها نظاما ملكيا قائما على التعددية الحزبية، وهذا الاختيار أملته بالخصوص الظروف التاريخية التي تمت فيها مقاومة الاستعمار، لهذا لم يكن من الممكن أن يتحول النظام السياسي في المغرب المستقل إلى نظام الحزب الوحيد الحاكم، إذ أن ذلك كان سيعني أن هذا الحزب إما أن يكون "حزب الملك" في مواجهة الحركة الوطنية التي حظيت بالشرعية انطلاقا من دورها في تحقيق الاستقلال وانخراط أوسع للجماهير في صفوفها، وإما حزب الحركة الوطنية في مواجهة الملك الذي اكتسب من خلال انخراطه في العمل الوطني الشرعية النضالية. أدى هذا الوضع إلى إقرار منظومة تمنع استئثار الحزب الوحيد بالعمل السياسي دون الأحزاب الأخرى، ومن ثمة تحالفت الأحزاب السياسية الصغرى وبعض الشخصيات الوطنية للتأثير على السلطة الحاكمة من أجل شرعنة العمل السياسي وضمان التعددية الحزبية.

لقد مر إقرار مبدأ التعددية السياسية في النظام السياسي المغربي بمجموعة من المراحل بحيث لا تستقيم قراءة طبيعة تلك التعددية وخصائصها في السياق المغربي إلا إذا تم الوقوف عند هذه المراحل لاستخلاص عناصر الربط بين الماضي والحاضر من خلال مختلف الإشكالات التي اعترضتها وكذا الخصوصيات التي ميزتها. حيث سنبدأ بالمرحلة الاستعمارية معلنين عن العناصر التي أطرت تعددية الحركة الوطنية لننتقل بعد ذلك إلى التعددية التي عرفها المغرب في إطار الدولة الوطنية، وما ميزها من تقنين ومأسسة جعلاها تختلف عن سابقتها.

انتقلت إليه بالعهد والوراثة، وثانيا لكون هذا التقليد جامدا جمود التقاليد وأيضا جمود الأوضاع الاجتماعية التي كان يمارس فيها، حيث لم يعرف أي تجديد لا في الشكل ولا في المضمون.

أ.**تعددية الحركة الوطنية:** شكلت التعددية السياسية إحدى السمات البارزة التي أطرت المشهد الحزبي المغربي، حيث ارتبطت به منذ بداية تأسيس أولى التنظيمات السياسية، وذلك على اعتبار أن الحركة الوطنية دشنت أولى مظاهر هذه التعددية، حيث نذكر كل من "كتلة العمل الوطني" كأصل تأسس سنة 1934، وأيضا حزب "الإصلاح الوطني" بزعامة "عبد الخالق الطوريس" 1936، ثم حزب "الوحدة الوطنية" بزعامة "محمد المكي الناصري" 1937، و"الحزب الوطني لتحقيق المطالب" بزعامة "علال الفاسي" 1937، وحزب "الحركة القومية" بزعامة "محمد بلحسن الوزاني" 1937، و"حزب الأحرار المستقلين" بزعامة "محمد الرشيد ملين" 1938، بالإضافة إلى "الحزب الشيوعي المغربي" بزعامة "ليون سلطان" 1943، ثم حزب "الشورى والاستقلال" 1946.

فبالرغم من كون أن إشعاع بعض من هاته التنظيمات كان مقتصرا على الإطار المحلي لكنها بالفعل تفرعت عن الحركة الوطنية لتجعل من التعددية الحزبية واقعا لا غبار عليه، لكن السؤال الذي وجب طرحه هنا هو إلى أي حد يمكن اعتبار هذه التعددية الرقمية كانت تنطوي على تعددية سياسية، تنظيميا وإيديولوجيا وبرنامجيا؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقودنا إلى ضرورة مراعاة 3 عناصر ميزت تعددية الحركة الوطنية، أولا، فهي مغايرة تماما للمرجعية الغربية في التعدد التنظيمي والسياسي، ولعل هذا الطرح هو ما قاد "روبير ريزيت" إلى مماثلة الحزب المغربي بالزاوية، مماثلة تنفي معها السياق المجتمعي والتاريخي للحركة الوطنية.

ثانيا، لا يجب القول بالاستمرارية المطلقة للتنظيمات الاجتماعية التقليدية في تعددية الحركة الوطنية، لما يحمله ذلك أيضا من تغييب للسياق التاريخي المجتمعي كما ذهب إلى ذلك "عبد الله حمودي" معتبرا أن هناك الكثير من الأساليب والتنظيمات المتعلقة بممارسة الزعامة القديمة ومفاهيمها خلال الاستعمار تمت إعادة إنتاجها بشكل آخر في الستينيات(عبد الله حمودي، 2000، ص65-77).

ثم ثالثا، لا بد من التأكيد على أن تعددية الأمس لا ينبغي النظر إليها بعين تعددية اليوم كما نعيشها في ظل مظاهر التحديث التي عرفها المجال السياسي من مشاركة سياسية وتمثيل نيابي وفصل السلطة والسيادة الشعبية، وذلك راجع لسبب بسيط هو انتفاء مجمل عناصر الدولة الوطنية.

إن ما طبع هذه التعددية كونها نشأت في إطار دولة استعمارية وليس دولة وطنية، حيث الحركة الوطنية كانت حينها منفصلة عن هياكل تدبير الشأن العام، فقد كان هناك قطب وطني يصدر عرائض ومطالب ومذكرات وينظم احتجاجات ومظاهرات، مقابل قطب ثاني استعماري يواجه ذلك بالعنف والقمع والاعتقال، وفي ظل هذا الوضع الانفصالي لا سبيل إذاً للحديث عن تعددية سياسية في صف الحركة الوطنية إلا من داخل هذه الحركة وفيها وليس في علاقتها مع إدارة البلاد التي كانت في يد المستعمر، إذ انتفى واقع "المعارضة كضرورة لتوازن الحقل السياسي واشتغاله بشكل طبيعي"(عبد الالاه بلقزيز، 1998، ص10-18). وبذلك يمكن استخلاص أن التعددية السياسية الوطنية خلال المرحلة الاستعمارية كانت تعددية في مظهرها مختزلة إلى واحدية وطنية في جوهرها، ولعل ذلك ما جعل "ريزيت" يعتبر أن أهم عنصر للخلاف داخل

الحزب المغربي هو مع أو ضد فرنسا، وبناء على ذلك خلص إلى أنه لا يمكن تصنيف الأحزاب المغربية إلى أحزاب يمين وأحزاب يسار (Rezette Robert, 1955, P229-230).

ب.التعددية السياسية في إطار الدولة الوطنية: لقد بادرت الدولة المغربية الحديثة مباشرة بعد استقلالها إلى ترسيخ التعددية السياسية دستوريا وواقعيا كمنظومة تشكل أساس كل نظام سياسي ديمقراطي، حيث جاء ذلك عبر مراحل:

المرحلة الأولى،تأسيس المجلس الوطني الاستشاري 3 غشت 1956: فقد أعلن تأسيس المجلس الوطني الاستشاري عن تدشين المرحلة الأولى في مسار تكريس التعددية السياسية، فإذا كانت الدول الغربية قد شهدت خلال القرنين 17 و 18 إقامة مؤسسات انتخابية، فإن التجربة المغربية تتميز بحداثة هذه المؤسسات، حيث جاء تأسيس المجلس الوطني الاستشاري سنة 1956 كتعبير عن سعي الملك الراحل محمد الخامس إلى إقامة ملكية دستورية، فقد شكل هذا المجلس وسيلة لانتهاج سياسة برلمانية بدون برلمان، حيث كان لا يمارس الوظيفة التشريعية التي تظل من اختصاصات الملك (محمد ضريف، 2001)، كما أن أعضاءه ليسوا منتخبين بل يختارون من قبل الملك من قوائم تقدمها الهيئات المرغوب في مشاركتها.

لقد شكل تأسيس هذا المجلس بداية لإقرار الدولة بضرورة تحديث المجال السياسي، ويتبين ذلك من خلال التشكيلة التي تكون منها، والتي ضمت 76 عضوا يمثلون مختلف الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد بلغت التمثيلية السياسية 22 عضوا 10 من بينهم ينتمون لحزب "الاستقلال"، و6 يمثلون حزب "الشورى والاستقلال"، في حين 6 المتبقين يمثلون "المستقلين".

المرحلة الثانية،العهد الملكي 8 ماي 1958 : كما عرفت المرحلة الثانية تحديد المرجع والإطار العام للتعددية الحزبية، وذلك من خلال "العهد الملكي"، والذي جاء كخطاب وجهه الملك الراحل محمد الخامس في 8 ماي 1958، والذي اعتُبِر حينها بمثابة قانون يمنع منظومة الحزب الوحيد، ويضع اللبنات الأولى لمنظومة حزبية تعددية، حيث يقول في نصه: " لقد مضى على استقلالنا عامان، بذلنا خلالها أقصى الجهود لاستكمال وحدة ترابنا وتركيز استقلالنا وإحلال بلادنا المقام اللائق بها في حظيرة الأمم وتوسيع نطاق علائقها في الخارج، كما بذلنا أقصى الجهود في هذه الفترة من الزمن لإقرار الأمن والطمأنينة وإنجاز مشاريع في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وقد آن لنا أن ندخل في طور جديد من حياتنا الوطنية وذلك بإقامة مؤسسات سياسية ودستورية يستطيع بفضلهما أن يشارك شعبنا الوفي مشاركة مباشرة في تسيير الشؤون العامة ليكون للاستقلال الذي كافحنا وضحينا من أجله مدلوله الحق، ألا وهو تشييد نظام ديمقراطي طالما نشدناه وأشدنا به في عدة مناسبات...".

"وحرصا منا على أن يمارس رعايانا الحريات الأساسية ويتمتعون بحقوق الإنسان فإننا سنضمن لهم حرية التعبير والنشر والاجتماع وتكوين الجمعيات ضمانا لا يحده إلا ما يفرضه احترام النظام الملكي وحفظ كيان الدولة ومقتضيات الصالح العام".

المرحلة الثالثة،إصدار ظهير الحريات العامة 15 نونبر 1958: فقد جاءت هذه المرحلة مدعمة لما سبق، حيث تم إصدار ظهير الحريات العامة 15 نونبر 1958 ليبين الإجراءات القانونية

الواجب إتباعها لتأسيس الأحزاب السياسية، وقد خصص الجزء الرابع من الظهير للحديث عن الأحزاب السياسية والجمعيات ذات الصبغة السياسية، فقد نص الفصل 15 بأنه: " تخضع لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا الجمعيات التي تتألف منها أحزاب سياسية أو التي تتابع بأي وجه كان نشاطاً سياسياً..." .

ويعرض خلال باقي فصوله شروط تأسيس الأحزاب والإجراءات الواجب القيام بها، كما يورد الموانع والحالات التي تؤدي إلى حل الحزب وتوقيفه عن العمل، والتي في الغالب تتعلق بعدم استكماله للإجراءات الشكلية، أو بسعيه لتحقيق أهداف غير مشروعة تتنافى مع قوانين البلاد وتسعى إلى المس بالوحدة الترابية أو النظام الملكي.

المرحلة الرابعة، إصدار القانون الانتخابي في 1 شتنبر 1959: شكل هذا القانون الإطار المنظم للانتخابات، كما جاء بمرسوم تنظيمي متعلق بالتسجيلات في اللوائح الانتخابية، وكذا ظهير تنظيم انتخابات المجالس الجماعية، وقد نص هذا القانون على عدة ضمانات ابتداءً بالتسجيل في اللوائح الانتخابية لممارسة حق التصويت والترشيح.

وقد جاء هذا القانون من أجل تحصين العملية الانتخابية وتوفير الضمانات القانونية الكفيلة بتحقيق ذلك، حيث يعد تكملة لمسار التحديث وإذكاء الطابع المؤسساتي والتنظيمي بغية إعطاء قيمة للأجهزة المنتخبة ما من شأنه المساهمة في إرساء دعائم الممارسة الديمقراطية.

نتائج الدراسة: خلصت دراستنا لمظاهر الثبات والتحول داخل النخبة الحزبية للعديد من النتائج، ومن أهمها:

-أن تحديد آليات تشكل النخبة السياسية المغربية لا ينبغي أن يقتصر على المعطيات التي تقدمها لنا المقاربة الانقسامية في فهم تاريخ الحياة السياسية بالمغرب، وأن تفسيرنا لعملية إنتاج النخبة يجب ألا يعتمد فقط على آليات تقليدية تتعلق بعلاقات القرابة التي أطرت الحياة السياسية في فترة من تاريخ المغرب، وأيضا مسألة توارث المناصب التي وُظفت من قِبل بعض العائلات لاحتكار مجموعة من المناصب السياسية، كما لا ينبغي القول أيضاً بزوال ذلك وعدم صلاحية هذا التفسير.

-التأكيد على أن ما ميز السياق الجديد لمغرب ما بعد الاستقلال لم يستطع اجتثاث الآليات التقليدية لإنتاج النخبة، لكن مع ذلك قد أهل لبروز آلية جديدة تم توظيفها كقناة للترقي الاجتماعي، والمتمثلة في التكوين العلمي كعنصر مكن مجموعة من الأفراد من الانضمام لعالم النخبة دون أن يكون لديهم لا مال ولا جاه.

-إبراز أن دراسة النخبة لابد من أن ترتكز على عنصرين اثنين:**أولا**، تشخيص معايير وآليات اختيار وتقييم وتجديد النخب، خاصة عندما يتعلق الأمر بمجتمعات في طور التحول كما هو الحال بالنسبة للمجتمع المغربي، ثم **ثانياً**، استحضار الدور الذي تلعبه الدولة في صناعة نخب جديدة بهدف تحقيق نوع من التوازن داخل النسق السياسي درءً لهيمنة توجه سياسي معين.

-التأكيد على أن المسار الانتقالي الذي خاضته النخبة السياسية المغربية لم يكن في منأى عن التطور الذي عرفته التنظيمات السياسية التي التفت حولها هذه النخبة وساهمت في تأطيرها،

وجعلتها خاضعة لمنطق تنظيمي مؤسساتي يعمل وفق قوانين وقواعد مضبوطة، ونقصد هنا الحزب السياسي كمؤسسة تعمل وفق قوانين محددة.

-إبراز أن الزوايا والقوى الاستعمارية لم تكن لوحدها المحرك الأساسي لنشأة الأحزاب السياسية المغربية بل ساهمتفي ذلك العديد من العناصر التي مكنت من تطور الظاهرة الحزبية بالمغرب - خاصة خلال المرحلة التي تلت حصول المغرب على الاستقلال- وفي مقدمتها الرغبة السياسية في بناء الدولة الحديثة.

-رصد مختلف المحطات التي مرت عبرها الظاهرة الحزبية بالمغرب والتي مكنت من الانتقال من سياق أولي ارتبطت خلاله الممارسة الحزبية بمواجهة سياسات الاستعمار، حيث شكلت بذلك الحركة الوطنية النواة الأولى للتنظيم الحزبي، إلى سياق مختلف برزت فيه الأحزاب كاستجابة للتحولات الكبرى التي عاشها المغرب بعد الاستقلال.

خاتمة:

استنادا على ما سبق حاولنا خلال هذا المقال الوقوف عندأهم التطورات التي عرفها النسق السياسي المغربي، وذلك بالاعتماد على عنصرين أساسيين: يتعلق الأمر **أولا** بالوقوف عند آليات تشكل النخبة السياسية المغربية، والتي اتضح أن المرحلة الاستعمارية كان لها تأثير واضح في بروز البوادر الأولية لهذه النخبة دون أن ننسى باقي العوامل المؤثرة في عملية إنتاجها، والتي شملت إضافة إلى نسج علاقات جيدة مع المستعمر مسألة توارث المناصب السياسية، وكذا توظيف علاقات القرابة للظفر بامتيازات خاصة، ما مكن بعض الأفراد دون غيرهم من احتلال مكانة بارزة داخل المجتمع، إلا أن هذه القنوات التقليدية لم تظل لوحدها المهيمن الأساسي على منافذ الولوج إلى عالم النخبة بل دخل على الخط عنصر هام تمثل في التكوين العلمي كعامل للترقي الاجتماعي لأعضاء ليست لديهم نفس الأصول الاجتماعية والموارد الاقتصادية.

ثم **ثانيا** حرصنا على تحديد أبرز المحطات التي شهدتها الظاهرة الحزبية بالمغرب مبرزين خصوصياتها، وكذا المسار الانتقالي الذي مكن المغرب من الانتقال من مجال سياسي تقليدي، حيث كان للزوايا دور محوري في الحياة السياسية إلى مجال سياسي حديث أضحت فيه الأحزاب السياسية تضطلع بمهام ووظائف تعزز البناء الديمقراطي.

وبذلك تبين لنا أن نشأة الظاهرة الحزبية بالمغرب قد ارتبطت بسياقين مختلفين تماشيا مع ما قدمه "موريس دوفرجيه"، أحزاب ذات منشأ خارجي وأخرى ذات منشأ داخلي: تمثل الأول في سياق خارجي يشترك فيه المغرب مع الدول النامية، حيث كان للمستعمر دور في بروز بعض التنظيمات السياسية، بل حتى الحركة الوطنية التي شكلت النواة الأولى لمختلف التلوينات السياسية التي ستأتي فيما بعد، فهي جاءت كمبادرة لتجميع القوى الداخلية من أجل تحقيق الاستقلال.

أما السياق الثاني يندرج في إطار الدينامية التي شهدها المغرب، حيث كانت الغاية من تشكيل تنظيمات سياسية كالأحزاب هي التوجه نحو الديمقراطية، والاستقرار السياسي، والانتقال المشروع والسلمي للسلطة، وأيضاً الرغبة في عقلنة وترشيد الإنجاز على كل مستويات الأداء في النظام السياسي.

قائمة المراجع:

1.أقفلي حماني(1999)، النخب المحلية: مكانتها وأدوارها مدينة الخميسات ومنطقة والماس نموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس.

2.الجابري محمد عابد(2009)، في غمار السياسة فكرا وممارسة، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

3.الجابري محمد عابد(2005)، الديمقراطية في المغرب من التأجيل إلى التزوير: التنديد بالحكم الفردي والانتصار للديمقراطية، الكتاب الرابع، سلسلة مواقف.

4.الشابي مصطفى(1995)،النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ط1،منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل و أطروحات رقم 26 ، الرباط.

5.الزاهي نور الدين(2003)، الزاوية والحزب: الإسلام و السياسة في المجتمع المغربي، الطبعة الثانية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

6.المريني فريد(2015)،التحديث في التاريخ السياسي والاجتماعي المغربي: دراسات سوسيولوجية تاريخية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

7.المسعودي أمينة(2001)، الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955 – 1992): الأصول – المنافذ – المآل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء

8.الغزالي حرب أسامة(1987)، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجالس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

9.الوزاني محمد بلحسن(1984)، مذكرات حياة وجهاد:" التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية، مؤسسة بلحسن الوزاني.

10.بلحسن عمار(1992)، المشروعية والتوترات الثقافية: الدولة والمجتمع والثقافة في الجزائر ، قضايا المجتمع المني العربي في ضوء أطروحات غرامشي، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر مركز البحوث العربية.

11.بلقزيز عبد الإله(1998)، المعارضة الديمقراطية في المغرب، عدد 2، مجلة نوافذ.

12.بلقزيز عبد الإله(2000)، في تكون المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة للتحقيب، سلسلة ندوات ومناظرات، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

13.حمودي عبد الله(2000)، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنظيمات السياسية في المغرب، عدد 9/8 ، مجلة نوافذ.

14.ر.بودون/ ف.بوريكو(2007)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة د. سليم حداد،ط2، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

15.شقير محمد(1989)، مساهمة في رصد ظاهرة النخبة السياسية بالمغرب، عدد 9- 10، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.

16.ضريف محمد(2001)، الأحزاب السياسية المغربية: من سياق المواجهة إلى سياق التوافق (1999/1934)، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.

17.كولفرني محمد(2005)، التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس.

18.واتربوري جون(2004)، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية،ترجمة:عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي،عبد اللطيف الفلق، الطبعة الثانية، مؤسسة الغني للنشر، الرباط.

19.Bourdieu Pierre et PasseronJ.Claude(1970), la reproduction : Eléments pour une théorie du système d'enseignement, Paris, Edition de Minuit,.

20.Laroui Abdellah(1977), les origines sociales et culturelles du nationalisme (1830 – 1912), Edition François Maspero.

21.Michalon Thierry(2002), l'état – nation à l'épreuve des sociétés « périphériques », Etat, Espace et Pouvoir local réflexions sur le Maroc et les pays en développement sous la direction de Ali Sedjari.

22.Montagne Robert(1989), Les berbères et le Mekhzan dans le Sud du Maroc, collection archives, Afrique Orient.

23.Rezette Robert(1955), les partis politiques marocains, Edition Armand Colin, Paris.

24.Santucci Jean Claude(1975), Les élites politiques du Maghreb : Introduction à l'Afrique du Nord contemporaine, Edition CNRS Paris.

25.Sedjari Ali(2002), Figure moderne de l'Elite marocaine ou la conscience d'être utile, élites gouvernance et gestion du changement, Editionl'Harmattan-GRE.

العوامل المؤثرة علي التسوق الإلكتروني وخصائص سلوك المستهلك عبر الإنترنت

د. مي أسامه الهطيل، جامعة طنطا، طنطا- مصر

Factors affecting electronic shopping and characteristics of consumer behavior

Dr.May Osama Ibrahim Ahmed Elhatil; Faculty of Arts;Tanta University; Egypt

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي أثر كل من العوامل الديموجرافية والثقافية علي اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني، ويقصد بالعوامل الديموجرافية الخصائص أو الصفات المختلفة للمستهلك، كالسن والنوع، ومستوي الدخل، ومستوي التعليم، والوظيفة أو المهنة، والطبقة الاجتماعية، أما العوامل الثقافية فهي مجموعة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية والأعراف واللغة وأنماط التفكير التي يشترك فيها مجموعة أفراد في مجتمع ما وتنتقل من جيل لأخر وتؤثر علي سلوك الأفراد وتصرفاتهم وتعرف بالجماعة المرجعية، دوافع استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني، معوقات استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني، سلوك المستهلك عبر الإنترنت.

الكلمات المفتاحية: الإنترنت، التسوق الإلكتروني، سلوك المستهلك، العوامل الديموجرافية، العوامل الثقافية.

Abstract: This study aims to identify the impact of both demographic and cultural factors on the consumer orientation towards e-shopping. Demographic factors are the characteristics or different qualities of the consumer, such as age, gender, income level, and level of education, occupation or job, social class. The cultural factors are the set of values, customs, social traditions, customs, language and patterns of thinking that are shared by a group of individuals in a society and transmitted from one generation to the next and affect on the act and behavior of individuals and known as the reference group, this study also aims to identification of consumer motivations for e-shopping, constraints on consumer use of e-shopping, consumer behavior on the Internet.

Keywords: Internet, E-shopping, Consumer behaviour, Demographic factors, Cultural factors.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم ثورة هائلة متطورة في مجالات المعلومات والاتصالات، فأصبح أشبه بقرية صغيرة تنتقل عبرها ومنها المعارف بيسر وسهولة متعدية الحواجز الطبيعية والجغرافية وتحولت الأسواق إلي سوق واسعة النطاق يلتقي فيها المنتجون والمسوقون والمستهلكون علي شبكات الإنترنت(الشيمي، محمد نبيل، 2009، مجلة الكترونية). وأكد(Kotler, 2001) أن الاقتصاد الجديد يركز علي الاستخدام المتزامن للإنترنت والتجارة الإلكترونية (الخيال، حصة حسن، 2002، ص36) حيث أمست شبكة الشبكات تلعب دورا مهما جدا علي المستوي التجاري بين الأفراد والجماعات، والمنظمات، والمؤسسات الخاصة والعامة. وأصبح التعامل مع الإنترنت في كل لحظة وحين لا يخلو من الغرض تجاري، رسالة دعائية تجارية أو مقترح تسويقي، أو نشاط يتعلق بالبيع والشراء، أو تقرير ما يسهم في الكشف والعرض، والترويج، بشكل أو بآخر، لصنف أو بضاعة أو جهة معينة في أي شأن من شئون العملية التجارية الواسعة النطاق. ودخلت الإنترنت بذلك مسارها التجاري الذي لم يكن يحسب حسابه حين بدأ المؤسسون الأوائل لها في تصميمها وبنائها. ولا غرابة في ذلك مطلقاً، فلابد لأية تقنية تأخذ بعدها الاجتماعي انتشاراً وتوسعاً بين الناس، أن تتحرك في مسارها التجاري أيضاً، وأن يستغلها التجار بشكل ما، ويركب موجتها الراكبون فيبيعون ويشترون. وبذلك يغدو الأمر له ميزاته وعيوبه، ومحاسنه ومساوئه علي مختلف الأصعدة (رحومة، علي محمد، 2005، ص179)، كما تدعم الإنترنت التسوق والإعلان والمبيعات بعدة طرق، فقد تصل العملاء إلي مواقع الشركات لإيجاد معلومة عن المنتج أو لاستعراض أفضل الأسعار قبل الشراء، وكذلك قدمت مؤسسات التسوق والمبيعات معلومات عن منتجاتها وخدماتها علي الإنترنت موضحة خدماتها والتحسينات في منتجاتها الحالية وأيضاً ما توفره من تخفيضات في أسعارها فقد أصبح الإنترنت أداة قوية للتجارة (عبد المجيد، محمد سعيد، 2006، ص30)، وتعتبر ظاهرة التسوق الإلكتروني رغم حداثتها النسبية في توسع وانتشار مستمرين عالمياً وإقليمياً بسبب تزايد إقناع المستهلكين بفوائد هذا الأسلوب في التسوق فهو يوفر كثيراً من وقت وجهد المستهلك وماله (رضوان، رأفت، 2002، ص167) ووفقاً لذلك فقد عني هذا البحث بدراسة آثر كل من العوامل الديموجرافية والمتمثلة في (السن والنوع، ومستوي الدخل، ومستوي التعليم، والوظيفة أو المهنة، والطبقة الاجتماعية) والعوامل الثقافية والمتمثلة في (مجموعة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية والأعراف واللغة وأنماط التفكير التي يشترك فيها مجموعة أفراد في مجتمع ما وتنتقل من جيل لأخر وتؤثر علي سلوك الأفراد وتصرفاتهم وتعرف بالجماعة المرجعية) علي اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني، كما عني البحث بإلقاء الضوء علي المجالات الأخرى لاستخدام الإنترنت في غير عملية عملية التسوق، والتعرف علي دوافع ومعوقات استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني ،وخصائص وسلوك المستهلك عبر الإنترنت.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراسة التسوق الإلكتروني في عدة أسباب يأتي في مقدمتها:

-كونها من الدراسات الهامة والجديدة في هذا العصر الذي يمتاز بالتطور التكنولوجي السريع، لذا جاءت هذه الدراسة لتحلل أثر العوامل الديموجرافية والثقافية علي اتجاه المستهلك نحو التسوق

الإلكتروني، فالتجارة الإلكترونية من أهم التطورات العالمية الجديدة التي فرضت نفسها بقوة والتي أصبحت واقعاً ملموساً وأصبحت أحد دعائم الاقتصاد الجديد الذي يركز علي الاستخدام المتزامن للإنترنت والتجارة الإلكترونية.

-سوف تتعرض الدراسة إلي شبكة الإنترنت العالمية كأحد أدوات التجارة الإلكترونية وكأحد الإفرازات الرئيسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي أذابت الفوارق المكانية والزمنية بين الدول وأصبحت بمثابة سوق عالمي ينشر ثقافة عالمية.

-كما ترجع أهمية هذه الدراسة إلي ندرة الأبحاث السوسيولوجية التي لم تجد الاهتمام الكافي من قبل الباحثين في مجال التسوق عبر الإنترنت مما يجعله مختلفا ًعن الأبحاث الأخرى.

مشكلة الدراسة:

من المعروف أن مشكلة أي بحث تنبع من مجموعة من الظواهر التي تجذب انتباه الباحث وتثير لديه مجموعة من التساؤلات عن جذورها وطبيعتها وأسبابها والآثار المترتبة عليها، وعلاقتها بغيرها من الظواهر الأخرى في المجتمع، ومن خلال تصور الباحث هذه الظواهر يقوم باختيار المنهج والطرق العلمية والمصادر والأدوات التي تعينه علي التشخيص العلمي والوصول إلي التصور المناسب للتعامل مع هذه الظاهرة موضوع البحث، كما يقوم الباحث بصياغة المفاهيم الواردة بتلك الدراسة بشكل منطقي وذلك حتى تضح المشكلة موضوع الدراسة، وتعتبر ظاهرة التسوق الإلكتروني واتجاه المستهلك نحو ممارسة هذا النوع من الأسلوب المتطور في التسوق من الظواهر الجديرة بالدراسة من جانب الباحثين وخاصة في ظل عصر المعلومات وفي ضوء هذا يمكن تلخيص مشكلة البحث بشكل رئيسي في معرفة أثر كل من العوامل الديموجرافية والثقافية علي اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني، دوافع استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني، معوقات استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني، سلوك المستهلك عبر الإنترنت.

تساؤلات الدراسة: وانطلاقا من أهداف الدراسة تدور الدراسة حول التساؤلات التالية:

-ما العوامل المؤثرة علي التسوق الإلكتروني؟

-ما دوافع استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني؟

-ما معوقات استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني؟

-ما خصائص سلوك المستهلك عبر الإنترنت؟

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلي دراسة أثر كل من العوامل الديموجرافية والعوامل الثقافية المؤثرة علي التسوق الإلكتروني، ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، وذلك علي النحو التالي:

-التعرف علي العوامل المؤثرة علي التسوق الإلكتروني.

-دوافع استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني.

-معوقات استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني.

-خصائص و سلوك المستهلك عبر الإنترنت.

تحديد مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

الإنترنت: يعرف أنتوني جدنز الانترنت "Internet" بأنه شبكة اتصالات دولية تربط بين الحاسبات الإلكترونية(جدنز، أنتوني، 2006، ص213) كما يعرف حلمي خضر الإنترنت باعتباره دائرة معارف عملاقة تمكن المشتركين فيها من الحصول علي معارف والمعلومات حول أي موضوع من الموضوعات التي يحتاجونها، سواء أكان ذلك علي شكل نص مكتوب أم علي شكل خرائط، أو كان ذلك أيضاً عن طريق التراسل بواسطة البريد الإلكتروني، وتضم هذه الدائرة العملاقة الملايين من أجهزة الحاسوب التي تتبادل المعلومات فيما بينها(ساري، حلمي خضر، 2005، ص19) والإنترنت هو مجموعة هائلة من أجهزة الحاسوب المتصلة فيما بينها، بحيث يتمكن مستخدموها من المشاركة في تبادل المعلومات وكل شيء أخر تقريباً والإنترنت ليس مجرد مجموعة من المعلومات والحواسيب والأسلاك ، وإنما يحتوي الإنترنت علي مجموعة كبيرة من البرامج التي تجعله يعمل – مثل المعدات والحواسيب والأسلاك والمعلومات والبرامج والمستخدمين أيضاً(العلاق، بشير، 2006، ص5).

كما يعرف تود "Todd" الإنترنت علي أنه "مجموعة من الشبكات المترابطة التي تحتوي بحد ذاتها علي شبكات آخري والتي تربط أجهزة الكمبيوتر في جميع أنحاء العالم، ويتيح الإنترنت لأجهزة الكمبيوتر هذه أن تتصل به لتبادل المعلومات بسرعة عالية وبقدرة فائقة "(Hanekom, J. 2006, p1)، والإنترنت عبارة عن مجموعة من الملايين من أجهزه الكمبيوتر ونظم الشبكات من جميع الأحجام المتصلة ببعضها، والانترنت هو شبكة الشبكات وطريق المعلومات السريع(Bidgoli, H. 2002, p6).

التسوق الإلكتروني: هو تسوق يجري عبر الإنترنت ويري(Al-maghrabi & Dennis 2009) أنه جميع الأنشطة المتعلقة بالبحث وشراء السلع والخدمات من المنظمات إلي المستهلكين خلال شبكة الإنترنت , ويتم تسليم المنتج فعلياً وفي أسرع وقت(داود، سناء داود زكي، 2014، ص68).

سلوك المستهلك: يعرف سلوك المستهلك علي أنه مجموعة الأفعال والتصرفات التي يقوم بها شخص ما عندما يتعرض لمنبه داخلي أو خارجي للحصول على سلعة أو خدمة والتي تتوافق مع حاجة أو رغبة غير مشبعة متضمنة عملية اتخاذ قرار الشراء(مزعاشى، خلود، 2014-2015، ص6).

أدبيات الدراسة:

أولاً. الإطار النظري:

يعتبر السوق الإلكتروني واحداً من أنجح استخدامات الإنترنت وذلك لما يوفره هذا الأسلوب من الوقت والجهد للمستهلك حيث أصبح المستهلك اليوم يختار احتياجاته بأقل مجهود وبأقل تكلفة وتصل إليه في الوقت المناسب وبطريقة أسهل ويتصف التسوق الإلكتروني ببعض المزايا الواضحة والتي منها سهولة التنقل بين أماكن البيع من مكان لأخر وتوفير كم هائل من المعلومات عن المنتجات التي تتوافر في السوق التقليدي.

والتسوق الإلكتروني يوفر الوقت والجهد لأن الحاجة تنفي لذهاب المتسوق إلي المحل التجاري لشراء احتياجاته، كما يقتصد في المال لأنه يوفر تكاليف التنقل أو الحاجة إلي السفر فضلا عن أن المتسوق يقوم بالتسوق عبر الإنترنت من داخل البيت أو المكتب ليختار المنتج المناسب ويدفع قيمة مشترياته بوسائل الدفع الإلكترونية المناسبة(العربي، نبيل صلاح، 2006، ص335-338).

ومن العوامل التي أدت إلي انتشار الإنترنت في التسوق هي زيادة عدد الشركات التي توفر خدمة الإنترنت بسرعات عالية وتكلفة اقتصادية أقل، بالإضافة إلي زيادة عدد مواقع التسوق عبر الإنترنت التي تم إنشائها بشكل منفرد أو التي تتبع مؤسسات تقليدية وقد احتلت الولايات المتحدة مكانة متقدمة في درجة توافر البنية التكنولوجية اللازمة للتسوق عبر الإنترنت بالإضافة إلي وعي كلاً من المتسوق والمسوق بالمزايا المتحصلة منه، الأمر الذي نتج عنه ريادة الولايات المتحدة وتفوقها في عدد ونوعيات دراسات التسوق عبر الإنترنت، بالإضافة إلي ذلك فإن الإنترنت لفت إليه الانتباه كوسيط إعلاني مؤثر(أبو المجد، محمد جمال،2005، ص 274).

ولقد أظهرت الدراسات الاستطلاعية التي قام بها الباحثين ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالتسوق الإلكتروني أن إقبال المستهلك المصري نحو ممارسة هذا الأسلوب في التسوق لازال محدوداً علي الرغم من وضوح مزاياه وتوفر وسائل استخدامه لكثير من المستهلكين(عبد الحليم، عبد الموجود عبد الله ومنصور، شعبان، 2005، ص628)، وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلي بعض خصائص المستهلك عبر الإنترنت من أجل فهم سلوك المستهلك في الشراء عبر الإنترنت.

خصائص المستهلك عبر الانترنت:

الخصائص الثقافية عبر الانترنت: يرى كل من "سميز وروب (Smith & Rupp, 2003) أن اختلاف الطبقة الاجتماعية يؤدى إلى اختلاف سلوك الشراء عبر الانترنت، فعموماً يشترى المستهلكون من الطبقة الاجتماعية العليا بصورة أكثر ويكون لديهم نية أكبر للشراء عبر الانترنت لاحتمالية استخدامهم الكمبيوتر وبالتالي لديهم فرصة أكبر للدخول على الانترنت، بينما قد لا يمتلك المستهلكون من الطبقة الدنيا نفس الخواص، كما أشار الباحثون أيضاً أن المستهلكون من الطبقة الدنيا وبسبب عدم امتلاكهم بعض الخواص قد لا يكون لديهم المعلومات الضرورية عن الكمبيوتر ليتمكنوا من الاستفادة منها(Hasslinger, A., & et al, 2007, p24)

وتعتبر الطبقة الاجتماعية متغيراً هاماً يؤثر علي السلوك الشرائي، وهو يشير إلي مكانة الفرد أو الأسرة علي المقياس الاجتماعي، وتعرف الطبقة الاجتماعية بأنها "مجموعة من الأفراد الذين يتصفون بالتماثل والتشابه في بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك هم يشتركون في الاتجاهات والمعتقدات والقيم"، وتقوم فكرة الطبقات الاجتماعية علي مفهوم أساسي وهو أن الفرد حينما ينتمي إلي جماعة معينة فإن هذه الجماعة تؤثر علي اتجاهاته، وقيمه، ومبادئه، وعاداته الشرائية، ومن هنا يتولد التماثل بين الأفراد الذين ينتمون إلي طبقة اجتماعية معينه (العوادلي، سلوى، 2006، ص70-71).

ومن المنطقي أن يزداد إقبال المستهلك علي التسوق الإلكتروني كلما أرتفع مستوي الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها خاصةً أن فئات الطبقة الاجتماعية يتم تحديدها اعتماداً علي عوامل

ديموجرافية أهمها الدخل والمكانة الوظيفية ومستوي التعليم(عبد الحليم، عبد الموجود عبد الله و منصور، شعبان، 2005، ص631).

الخصائص الاجتماعية عبر الانترنت: إن التأثير الاجتماعي على المستهلك عبر الانترنت يأتي من عدة مجموعات مرجعية حديثة مقارنة بالطريقة التقليدية، ولقد تم تحديد المجموعات المرجعية الحديثة الخاصة بالمستهلك عبر الانترنت بمجتمعات واقعية مكونة من مجموعة نقاشات على أحد مواقع الانترنت ،ويستطيع المستهلك الاطلاع على خبرات وأراء الآخرين المعروضة لتتأثر بالمجموعات المرجعية الخاصة بـ(كريستوفر وهورنج (Christopher & Hurang, 2003). وترتبط بعض المجموعات المرجعية التي حددها كلاً من " كريستوفر وهورنج Christopher & Hurang, 2003) بالمنتج المتعلق بمواقع الانترنت والتى تشجع بدورها أيضاً على اختيار المنتج وتوصيل المعلومات (Hasslinger, A. ,& et al, 2007, p24).

والجماعة المرجعية هي الجماعة التي يرجع إليها الفرد في تقييم سلوكه الاجتماعي، وهي الجماعة التي يربط نفسه بها أو يأمل في أن يرتبط نفسياً، وقد توصل "جيروس Jaros" من خلال دراسته حول تأثير جماعة الأقران علي ما يكتسبه الفرد من قيم، إلي أن جماعة الأصدقاء تقوم بدور مزدوج في هذا المجال، حيث يكتسب قيماً جديدة من خلالها، ومن ناحية أخري تقوم هذه الجماعة بتدعيم ما لدي الفرد من قيم، وللجماعة المرجعية أهمية خاصة للفرد، حيث يتوحد مع معاييرها ومعتقداتها ويستخدمها كمعايير له، وقد يعجب الفرد بشخص واحد يستخدمه كنموذج يحتذي به لإعجابه بصفاته الشخصية وقد ينتمي الفرد إلي جماعات متعددة، وهذه الجماعات يسعي رجال التسويق والمعلنون إلي محاولة فهمها ودراستها، لأهميتها الشديدة في التأثير علي نظرة الشخص لنفسه واتجاهاته وسلوكه (العوادلى، سلوى، 2006، ص86).

وللجماعة المرجعية القدرة علي تغيير تصرفات الآخرين، فعند درجة معينة يكون لدي الفرد القدرة علي جعل الآخرين يقومون بسلوك ما، وسواء قاموا بهذا السلوك أم لا، فإن لهذا الفرد قوة في التأثير علي الآخرين، ويتم ترجمة هذه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر إلي سلوك، فمثلاً فإذا أعجبت الفرد صفات أو خصائص شخص آخر أو جماعة أخري فإنه سيحاول محاكاة هذه الصفات، من خلال القيام بنفس سلوكيات الأفراد المرجعيين: (اختيار الملابس، ركوب السيارات أنشطة قضاء وقت الفراغ) ويستخدمها كمرشد له عند اختيار تفضيلاته الاستهلاكية(العوادلي، سلوى، 2006، ص88-89).

ووفقاً لذلك ونظراً لأن سلوك المستهلك يتأثر إلي حد كبير بسلوك الأصدقاء والجيران والزملاء والأقارب فمن المنطقي أن يزيد احتمال إقبال المستهلك علي التسوق الإلكتروني كلما أقبل أعضاء جماعته المرجعية من الممارسين لهذا الأسلوب من التسوق(عبد الحليم، عبد الموجود عبد الله ومنصور، شعبان، 2005، ص631).

الخصائص الشخصية عبر الانترنت: اكتشف كل من "مونسوى وديليرت وررويتر Monsuwe & Dellaert & Ruyter, 2004" الخصائص الشخصية للمستهلك عبر الانترنت وتوصلوا إلى أن الدخل يلعب دور حيوي في سلوك الشراء عبر الانترنت، كما ناقش الباحثون "لوهز وآخرون "Lohse et al. 2000" ممن أشاروا إلى أن المستهلكين الحاصلين على دخل عالي

للأسرة يكون لديهم اتجاه أكثر ايجابية نحو التسوق عبر الانترنت، ويعد تفسير هذه النتيجة هو أن الأسر الحاصلة على دخل مرتفع لديها علاقة ارتباط ايجابية باستخدام الكمبيوتر والدخول على الانترنت والتعليم العالي.

كما حدد أيضاً "سميز وروب "Smith & Rupp, 2003" أن الأشخاص الأكبر سناً ممن ليس لديهم تفاعل متواصل مع الانترنت والكمبيوتر لم يستخدموا الانترنت كوسيلة للشراء بينما يستخدمه الشباب البالغين، وما توصلوا إليه هو أن الشباب البالغين يستخدمون الانترنت والكمبيوتر بصورة متواصلة كما تم تحديد الأشخاص الأصغر سناً بأن لديهم المزيد من المعلومات الفنية، وأكد "مونسوى وآخرون "Monsuwe et al. 2004 " هذا التقييم باستنتاجهم الذي ذكروا فيه أن البالغين الأصغر سناً عادة يكون لديهم اهتمام أكبر باستخدام التقنيات الحديثة لتصفح المعلومات وتقييم البدائل (Hasslinger, A. & et al. 2007, p25).

كما أن المستهلكين من الذكور أكثر إقبالاً علي التسوق الإلكتروني بالمقارنة بالنساء، حيث أن المتعارف عليه في البيئة العربية بصفة عامة أن الرجال هم عادةً الذين يقومون بالتسوق بغض النظر عن الأسلوب المتبع في ذلك ، فضلاً عن أن انشغال كثير من النساء بالأعمال المنزلية قد يقلل الوقت المتاح لديهم لزيارة المواقع الإلكترونية. كما أن العديد من الدراسات السابقة أظهرت زيادة إقبال الرجال علي استخدام الإنترنت بالمقارنة بالنساء(عبد الحليم، عبد الموجود عبد الله ومنصور، شعبان، 2005، ص630-631).

إن هذه الخصائص المحددة تعد خصائص أساسية متعلقة بالمستهلك والهدف من تحديدها هو التعرف على سلوك المستهلكين عبر الانترنت والقدرة على تحليل أفكارهم.

سلوك المستهلك عبر الإنترنت: يستخدم المستهلكون الانترنت للتفاعل مع بعض المؤسسات من خلال طريقتين، فقد يبحث المستهلك عن المعلومات فقط على أحد مواقع الإنترنت أو يبحث عن منتجات لشرائها **وفيما يلي نماذج من سلوك المستهلك عبر الإنترنت**

حدد كل من "لويس ولويس "Lewis & Lewis 1997" خمسة أنواع مختلفة من مستخدمي الانترنت:

باحثين عن المعلومات بصورة مباشرة: يبحث هؤلاء عن بعض المعلومات المتعلقة ببعض المنتجات المعينة وهدفهم يتمثل في البحث عن المعلومات وليس الشراء.

باحثين عن المعلومات بصورة غير مباشرة: يتصفح هؤلاء بانتظام ويقومون بتغيير المواقع باستخدام الروابط المدمجة ويطلق عليهم "متصفحين" لأن بحثهم على المواقع من أجل الحصول على شيء شيق.

مشترين مباشرين: ويتسم هؤلاء المستخدمين بزيارة أحد مواقع الإنترنت بهدف شراء بعض المنتجات عبر الإنترنت والبحث عن منتجات معينة وعقد بعض الصفقات.

باحثين بهدف التسلية: يزور هؤلاء المستخدمين المواقع التي تعرض بعض الصور المسلية كالمسابقات والألغاز والألعاب متعددة اللاعبين.

باحثين عن صفقات: يتميز هذا النوع من الباحثين بالبحث عن عروض خاصة مثل العينات المجانية أو المسابقات (Elia, M., 2008- 2009, p23-25). إن الاستجابات السريعة عبر مواقع الانترنت يمكن أن تؤثر بدورها على سلوك المستهلك عبر الإنترنت وتدفعه لزيارة الموقع مرة أخرى، وتوصلت الدراسات إلى أن العوامل المسببة لزيارة الموقع مرة أخرى هي الاستمتاع بمهارة التسويق بجانب الاستفادة من الموقع أيضاً،فعرض تصميم الموقع وسهولة التصفح والشكل العام من العوامل مؤثرة على سلوك المستهلك عبر الانترنت في اتخاذ قرارات الشراء (Elia, M, 2008-2009, p24).

أنظمة الدفع الإلكتروني (النقود الإلكترونية):

يقصد بالنقود الإلكترونية المدفوعات من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية كالإنترنت، وتتجه العديد من الدول للتوسع في استخدام النقود الإلكترونية وتسوية الحسابات فيما بين العملاء والبنوك من خلال شبكة الإنترنت، ومما لا شك فيه أن التوسع في استخدام النقود الإلكترونية يؤدي إلي سهولة وسرعة تسوية المدفوعات مما ينعكس بالتأكيد علي انتشار التجارة الإلكترونية(رأفت رضوان، 2002، ص167).

يقدم الانترنت طرق جديدة للدفع فيعد الدفع عبر الانترنت باستخدام بطاقات الائتمان غالباً وسيلة دفع مرنة ومناسبة وفعالة بالنسبة لكلٍ من الشركات والمستهلكين وفى الواقع يملأ المستهلكون البيانات المطلوبة كبياناتهم الشخصية والبيانات الخاصة ببطاقة الائتمان، وتساعد هذه الطرق الشركات في المحافظة على المال والوقت من خلال تقليل العمل الإداري، وعلاوة على ذلك يكون لدى المستهلكين إمكانية دفع فواتيرهم حينما شاؤا وأينما كانوا فقط بمجرد دخولهم على الانترنت. وعلى الرغم من ذلك فإن مشكلة السرية والضمان تقلل من ثقة المستهلك أثناء استخدامه تلك الطريق(Sanner, L., 2008, p15).

الثقة وسلوك المستهلك عبر الإنترنت: لم يتبنى المستهلكين بصورة كبيرة التسوق الإلكتروني، بسبب قضايا متعلقة بالثقة (هوفمان 1999، بالمر وبايلى وفرج 2000، بافلو 3/2002). لذلك، فإن تأثير الثقة على مستهلك نشاطات التجارة الإلكترونية تأثير أساسي لتوقع اختيار التجارة الالكترونية(جيفين 2002، بافلو 2001، 2002). لقد كانت الثقة دائما عنصر مهم في التأثير على سلوك المستهلك(شور وأوزان، 1985) ومن هنا، فإن تطوير ثقة المستهلك شيء ضروري من أجل النمو المستمر للتجارة الإلكترونية (بالمر2000، ستيوارت، بافلو ووارد 2002). لقد أكدت الطبيعة المفتوحة للإنترنت كبنية تحتية للتجارة الإلكترونية وطبيعتها العالمية على أهمية الثقة في التجارة الإلكترونية (جيفين2000، كيين1999). تؤكد اهتمامات الخصوصية والأمن على أهمية الثقة(Paul , A., & Chai, L. , 2002, p242).

العادات والتقاليد وسلوك المستهلك عبر الإنترنت: وأيضاً عندما تسود بعض العادات الاجتماعية مثل تعود المستهلكين علي معاينة السلعة قبل شرائها والرغبة في التعامل مع السلع بشكل مباشر أو وجهاً لوجه وعندما تسود قيم المجتمع النقدي (الكاش) فإننا نجد تبعاً لذلك أن ينخفض إقبال المستهلك نحو التسوق الإلكتروني بسبب غياب العلاقة المباشرة بين البائع والمشتري لوجود الوسيط الإلكتروني (الكمبيوتر) وهو ما يعرف بالطابع الغير ملموس للتعامل والحاجة إلي

استخدام الأدوات المالية كبطاقات الائتمان (النقود الإلكترونية) بدلاً من النقود التقليدية(عبد الحليم، عبد الموجود عبد الله و منصور، شعبان، 2005، ص631).

يتم تسمية المعتقدات التي تنبع من الضغط الاجتماعي بالمعتقدات المعيارية (اجزين 1991). فالمعيار الشخصي هو تأثير المعتقدات المعيارية للشخص التي يوافق أو لا يوافق عليها الآخرين كسلوك معين. إن نوايا الأشخاص لعمل فعل معين هى وظيفة المعيار الشخصي، أو فهمهم لأهمية تفكير الآخرين أنه يجب عليهم فعل ذلك. في السياق الحالي، المعيار الشخصي هو تأثير المعتقدات المعيارية للمستهلكين بأن ذلك السلوك مقبول ومشجع ومحفز عن طريق دائرة تأثيرهم. بعبارة أخرى، يمكن أن يعتقد المستهلكين أن عائلتهم وأصدقائهم وأقرانهم سوف يفضلون سلوكيات معينة على الانترنت، ويميل هذا الاعتقاد إلى تأثير نواياهم وسلوكياتهم (Paul, A., & Chai, L, 2002, p241).

الأمان والاختلاس: يري البعض أن المتاجر الإلكترونية أكثر أماناً من المتاجر الطبيعية المعرضة للحد من السلب أو التحطيم وحتى أن الشراء عبر الإنترنت أكثر أماناً من المشتريات الطبيعية بنقود الائتمان. ولقد قامت شركة مايكرو سوفت Microsoft بوضع بروتوكول أمان Internet Explorer في Sockets Layer وهو يؤمن الاتصالات بالــServer ويحمي المعلومات أثناء انتقالها علي الإنترنت وذلك بتأمين الموقع بالبروتوكول ، فيبدأ ظهور الموقع بالرمز URLو https بدلا ًمن http، ورغم كل ذلك فلم تصبح الحماية كاملة بعد، فلا زالت هناك احتمالات احتيال واسعة النطاق تتم في كروت الائتمان(عبد السلام، فاديه محمد، 2002، ص197-198).

ثانياً. الدراسات السابقة:

دراسة(حفصة الخيال، عام 2002)، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد درجة أهمية العوامل المؤثرة على عملية التبني للتسوق عبر الإنترنت من وجهة نظر المتبنين ودرجة توافرها. والتعرف على الخصائص الديموغرافية لكل من المتبنين وغير المتبنين للتسوق عبر الإنترنت وتحديد ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بينهما، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد فروق معنوية بين إدراك المتبنين لأهمية العوامل المؤثرة على التسوق عبر الإنترنت وتوفر تلك العوامل، كما أن هناك فروق معنوية بين المتبنين وغير المتبنين للتسوق عبر الإنترنت وذلك بالنسبة لبعض الخصائص الديمغرافية وهي(النوع، المستوى التعليمي، الوظيفة، متوسط دخل الأسرة)، في حين لا يوجد فروق معنوية بين المتبنين وغير المتبنين للتسوق عبر الإنترنت بالنسبة للخصائص الديموغرافية الأخرى وهي (السن، الجنسية، الإمارة).

دراسة (عبد العليم، شعبان أحمد، وعبد الله، عبد الموجود 2005)، هدفت هذه الدراسة إلي تحديد العوامل الديموغرافية والعوامل الثقافية التي تؤثر على اتجاه المستهلك المصري نحو التسوق الإلكتروني، وتحديد درجة تأثير كل عامل من العوامل الديموغرافية والثقافية على اتجاه المستهلك النهائي نحو التسوق الإلكتروني وترتيب هذه العوامل وفقا لدرجة تأثيرها، وتحديد مدى تأثير كل من مجموعة العوامل الديموغرافية ومجموعة العوامل الثقافية كل على حدة على اتجاه المستهلك النهائي نحو التسوق الإلكتروني، والوقوف على كيفية زيادة اتجاه المستهلك النهائي المصري نحو التسوق الإلكتروني، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العوامل

الديموغرافية كمتغيرات مستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في اتجاه المستهلك النهائي نحو التسوق الإلكتروني كمتغير تابع بدرجات مختلفة يأتي في مقدمتها دخل المستهلك ويليه المستوى العلمي ثم المستوى الوظيفي والطبقة الاجتماعية والحالة الاجتماعية ثم السن. كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين كل عامل من العوامل الثقافية للمستهلك النهائي المصري واتجاهه نحو التسوق الإلكتروني، كما أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين كل من مجموعة العوامل الديموغرافية ومجموعة العوامل الثقافية كل على حدة وبين الاتجاه نحو التسوق الإلكتروني، وأن مجموعة العوامل الديموغرافية لها تأثير أكبر على اتجاه المستهلك النهائي المصري نحو التسوق الإلكتروني مقارنة بمجموعة العوامل الثقافية.

دراسة(الشميمري وعبد الموجود، عام 2006)، هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على مدي إدراك كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي لمفهوم التسوق الإلكتروني ومدي استخدامهما له، بالإضافة إلى معرفة دوافع ومعوقات استخدامه ، ومن أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة أن بعض من المستهلكين المصريين والسعوديين يدركون المفهوم الصحيح للتسوق الإلكتروني، وبعضهم يخلطون بين مفهوم التسوق الإلكتروني والمفاهيم الإلكترونية الأخرى، استخدام التسوق الإلكتروني من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي يأتي في الترتيب الأخير مقارنة بالمجالات الأخرى لاستخدام الإنترنت والأساليب الأخرى للتسوق. كما أن هناك مجموعة من الدوافع وكذلك العديد من المعوقات عند استخدام المستهلك المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والتي قسمت إلى ثلاثة فروع أختص الفرع الأول منها بالتوصيات المتعلقة بتحسين إدراك المستهلك للمفاهيم الالكترونية المختلفة، والفرع الثاني تعلق بالتوصيات الخاصة بتشجيع المستهلك لاستخدام التسوق الإلكتروني، والفرع الثالث تعلق بالتوصيات المقترحة للحد من معوقات استخدام التسوق الإلكتروني.

دراسة (داود ، ثناء داود ذكي ،2007)، هذه الدراسة هدفت إلى التوصل لأبعاد الجودة المدركة للتسوق الإلكتروني ومراحل النية السلوكية لتبني التسوق الإلكتروني، وأجريت الدراسة علي عينة قوامها384 مفردة من مستخدمي الإنترنت بأحدي المحافظات المصرية، وتوصلت الدراسة إلي نتائج أهمها أولاً أن 63% من إجمالي العينة يقومون بالتسوق الإلكتروني ، ثانياً أتفاق مفردات العينة علي أبعاد الجودة المدركة فيما عدا بعد خصائص المستهلك بالإضافة إلي اتفاقهم علي مراحل النية السلوكية المستمرة ثالثاً وجود تأثير معنوي لأبعاد الجودة المدركة للتسوق الإلكتروني في مراحل النية السلوكية المستمرة والاتجاه لهذا التسوق ووجود تأثير معنوي للاتجاه للتسوق الإلكتروني في النية السلوكية المستمرة وأخيراً وجود دور وسيط للاتجاه للتسوق الإلكتروني في علاقة تأثير الجودة المدركة علي النية السلوكية للتسوق الإلكتروني.

اجتمعت معظم الدراسات السابقة علي الاهتمام والتعرف على درجة أهمية العوامل الديموجرافية المؤثرة علي عملية التسوق الإلكتروني عبر الإنترنت، بينما ركزت بعض منها علي أهمية العوامل الثقافية إلي جانب الديموجرافية أيضاً كعوامل مؤثرة علي عملية التسوق الإلكتروني كدراسة (عبد العليم، شعبان أحمد، وعبد الله، عبد الموجود 2005)، وأيضاً اجتمعت الدراسات السابقة جميعها علي التركيز علي ضرورة توافر عنصري الثقة والأمان في عملية

التسوق، بينما ركزت دراسة (الشميمري وعبد الموجود، عام 2006) علي معرفة دوافع ومعوقات استخدام التسوق الإلكتروني ومدي ادارك مفهوم التسوق الإلكتروني بالنسبة للعينة موضوع الدراسة، بينما جاءت دراسة (داود ، ثناء داود ذكي ،2007)، لتؤكد علي أبعاد الجودة المدركة للتسوق الإلكتروني ومراحل النية السلوكية لتبني التسوق الإلكتروني.

منهجية البحث وإجراءاتها:

أ.منهج البحث: وصف وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة وهي العوامل الديموجرافية والثقافية والمتغير التابع وهو التسوق الالكتروني، وكذلك وصف خصائص وسلوك المستهلك عبر الإنترنت، وأهم دوافع ومعوقات التسوق الإلكتروني، والاستخدامات الأخرى للإنترنت في غير عملية التسوق.

مجالات الدراسة: شمل المجال البشري عينة من الذين قاموا بتجربة الشراء عبر الإنترنت أما المجال الزماني فقد استغرقت عملية جمع البيانات الميدانية ومراجعتها وتفريغها وتحليلها وتطبيق الاستمارة (6) شهور من العمل الجاد، إبتدائاً من أول يناير 2013 وانتهت في أواخر يونيو 2013 وأما المجال المكاني يمثل النطاق الجغرافي للدراسة في محافظة الغربية باعتبارها أحد المحافظات التي تجمع بين المناطق الريفية والحضرية.

عينة الدراسة: اعتمدت الباحثة علي أسلوب العينة العمدية في اختيار مفردات العينة من المستهلكين الذين يقومون بالتسوق عبر الإنترنت وتم توزيع الاستمارات عليهم ، وقد بلغ حجم العينة (150) مفردة.

أداة الدراسة:

أداة كمية: تمثلت في استمارة استبيان Questionnaire يطبق علي من قاموا بتجربة التسوق عبر الإنترنت، اشتملت استمارة الاستبيان علي(14) سؤالاً، وقد طبقت علي 150 مبحوثاً من من قاموا بتجربة التسوق عبر الإنترنت، تشمل ثلاث محاور أساسية تتمثل في:

-البيانات الأساسية: وعددها(5)أسئلة، تشمل (السن، النوع، المهنة، المستوي التعليمي، الدخل).

-دوافع ومعوقات التسوق عبر الإنترنت: وتشمل(3) أسئلة منها سؤال يدور حول عدد المرات استخدام الإنترنت وسؤال يدور حول العوامل التي تدفع المستهلك لاستخدام التسوق الإلكتروني وسؤال يدور حول معوقات استخدام التسوق الإلكتروني.

-سلوك المستهلك عبر الإنترنت : وتشمل (6) أسئلة.

أداة كيفية: تمثلت في المقابلة غير المقننة Unstructured Interview، تطبق علي الخبراء والمختصين في مجال التجارة الإلكترونية وأصحاب المواقع الإلكترونية للتسوق عبر الإنترنت، وطبقت علي عدد(10 من الخبراء وأصحاب المواقع الإلكترونية).

الأساليب الإحصائية المستخدمة: للتحقق من أهداف البحث وتساؤلاته تم أجراء العمليات الإحصائية المناسبة للبحث الحالي والتي شملت التكرارات والنسب المئوية.

تحليل النتائج ومناقشتها:

أولا. متغير السن: يمثل متغير السن أهمية واضحة في الدراسات الاجتماعية ، وتشير نتائج الدراسة إلي أن الفئة العمرية من (25-18) قد جاءت في المرتبة الأولي إذ بلغت نسبتها (68%)

تليها الفئة العمرية من (35-25) بنسبة (22.6%) في المرتبة الثانية في حين بلغت الفئة العمرية (50-35) (5.33%) وأخيرا الفئة العمرية (50 فأكثر) كانت نسبتها (4%) فقط . ومن ثم يتضح أن الغالبية العظمي من العينة قد جاءت في الفئة العمرية (25-18) أي من فئة الشباب وهي أكثر الفئات التي يميل خلالها الشخص في البحث والتنقيب واستيعاب كل ما هو جديد والعمل وفقاً لذلك.

كما تكشف النتائج عن إقبال فئة المستهلكين من الشباب علي استخدام الإنترنت في عملية التسوق مقارنة بكبار السن، علي أساس أن فئة الشباب تعتبر الفئات العمرية الأكثر قدرة علي استيعاب أساليب التعامل مع الحاسب والبرمجيات فضلا علي أنها الفئة العمرية الأكثر ميلاً إلي تجربة الجديد خاصة في مجال التسوق. كما أن مرحلة الشباب هي المرحلة العمرية الأكثر ميلاً إلي الاستهلاك بسبب اتساع مساحة الحاجات التي لديها، وهي الحاجات التي ينبغي أن تشبع. وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه نتائج المقابلات مع الخبراء المختصين في التجارة الإلكترونية وأصحاب المتاجر الإلكترونية أن الشباب هم أكثر الفئات العمرية قياماً بالشراء من تلك المتاجر الإلكترونية وأن التسوق عبر الشبكة بالنسبة للشباب يمثل تجربة مهمة وممتعة في حياتهم، كما أن زيارة مواقع عرض وبيع المواد أو الاتصال بالشبكات خاصة (شبكة التواصل الاجتماعي الشهيرة الفيس بوك) وغيرها من مواقع التسوق لشباب في مقتبل العمر تحتاج غالباً إلي نوع من الجرأة في سن الشباب.

وهذا يوضح أن للسن تأثير علي اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني، وهذا ما أكدت عليه نتائج المقبلات مع خبراء التجارة الإلكترونية أن الفئة الشبابية تظل هي الأقرب للتسوق عبر الانترنت وذلك بسبب قربها إلي التطور وميلها إلي التحديث والتطوير.

ثانياً. متغير النوع:

يمثل متغير النوع أهمية كبيرة، نظراً لقدرته علي الارتباط مع العديد من المتغيرات الأخرى، مثل العلاقة بين النوع والتسوق عبر الإنترنت، ويعتبر النوع متغير مستقل والتسوق عبر الإنترنت متغير تابع، ويؤثر النوع علي طريقة تفكير الفرد وعلي سلوكه وعلي أنماطه الشرائية فباختلاف النوع تختلف ميول المستهلك وحاجاته وأنماطه الشرائية، وتشير نتائج الدراسة أن نسبة الذكور في عينة الدراسة قد بلغت (72.66%)، في مقابل (27.33%) كانوا من الإناث وقد يرجع ذلك إلي أن الذكور أكثر جرأة من الإناث في تجربة الجديد وخاصة فيما يتعلق بأساليب التسوق عبر الإنترنت وقد يرجع ذلك أيضاً إلي تخوف بعض الإناث من الإفصاح عن بياناتهم وأن الذكور هم أكثر استجابة واستعدادا لهذا النمط من التسوق.

كما تشير النتائج إلي زيادة إقبال الذكور علي استخدام الإنترنت في عملية التسوق مقارنةً بالإناث، ويمكن تفسير تلك النتيجة لعدة أسباب أولها منهجي حيث أن الذكور يمثلون النسبة الأعلى في العينة بالنسبة لفئة الإناث وأما السبب الأخر قد يرجع إلي أن هناك اختلافا بين الجنسين فيما يتعلق باستخدام وتبني الابتكارات الجديدة فالذكور مثلاً لديهم خبرة ومهارات أكثر من الإناث في مجال التقنيات، وقد يرجع السبب أيضاً إلي طبيعة فئة الذكور المتعارف عليها في مجتمعاتنا العربية بصفة عامةً أن الرجال هم عادةً الذين يقومون التسوق بغض النظر عن

الأسلوب المتبع في ذلك، فضلاً عن انشغال كثير من النساء بالأعمال المنزلية قد يقلل الوقت المتاح لديهن لزيارة المواقع التسوق الإلكترونية وهذه النتيجة عكس المتوقعة فالنساء هم الأكثر ميلاً للاستهلاك وهي الأكثر ارتباطا برموز ثقافة الاستهلاك، كما أشارت نتائج المقابلة مع الخبراء والمختصين في مجال التجارة الإلكترونية ومواقع التسوق عبر الإنترنت إلي نفس النتيجة حيث أشار الخبراء أن الذكور ينفقون ضعف الإناث علي الشراء عبر الإنترنت.

ثالثا. متغير المهنة: كذلك يلعب متغير المهنة دوراً مهماً في التعرف علي اتجاهات التسوق عبر الإنترنت، فالمهنة التي تقوم علي العمل الذهني والفكري أكثر من المهنة الحرفية والمهنية، ويتضح من نتائج الدراسة أن الطلاب الجامعيين أكثر الفئات تسوقاً عبر الإنترنت بنسبة تبلغ (57.33%)، ثم فئة الموظفين بنسبة تبلغ (29.33%) ثم يلي ذلك فئة رجال الأعمال ومن ليس لديهم عمل بنسبة متساوية وهي (3.33%) ثم أقل نسبة من فئة أساتذة الجامعة وبلغت (6.6%) بينما ينعدم وجود فئة الفلاحين والعمال في ممارسة هذا النوع من التسوق.

كما تكشف النتائج أن طلاب الجامعة هم أعلي نسبة من المتسوقين عبر الإنترنت وقد يرجع ذلك إلي أن علاقات الأصدقاء وزملاء الجامعة تعطي فرصة أكبر للحديث عن تجربة الجديد وخاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة والتسوق عبر الإنترنت فهم أكثر الفئات احتكاكا وتعاملاً مع تكنولوجيا الحاسب وتطبيقاته وكل ما يدور حوله ، ثم النسبة التي تليها هي فئة الموظفين وقد يرجع ذلك إلي أنه غالباً ما يكون لدي زملاء المهنة الواحدة ميل كبير للحوار مع بعضهم البعض حول مختلف أنواع السلع والخدمات وأماكن الشراء بالإضافة إلي إمكانية قيام بعضهم بتقليد النمط الشرائي لأعضاء آخرين في المهنة من قبيل الإعجاب بهم. فلا يمكن تجاهل تأثير المهنة الواحدة علي السلوك الاستهلاكي لأفرادها.

يعتبر متغير المهنة من المتغيرات ذات تأثير واضح علي تبني المنتج الجديد أو الابتكار، فقد أشار (Kune, 1997) في دراسته إلي أن من الخصائص الديموجرافية التي ترتبط بقيمة ملموسة بالشراء عبر الإنترنت المهنة. ويؤكد(روجرز، 1991) أن ثمة علاقة كبيرة بين التخصص في وظيفة والقدرة علي ابتكار الأفكار الجديدة وتبنيها، وأن المتبنين لوسط إلكتروني يتميزون بأنهم ذو مهنة عالية(الخيال، حفصة حسن سالم، 2002، ص89-90).

رابعا. متغير التعليم: يعد متغير التعليم من أكثر المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية أهمية في عملية التسوق عبر الإنترنت لأن التعليم ينمي لدي الفرد القدرة علي معرفة لغة أجنبية والتعامل مع أجهزة الحاسوب أكثر من الأميين الأقل تعليماً، وقد بينت النتائج تركز معظم حالات الدراسة في فئة التعليم العالي بنسبة (86%) في المرتبة الأولي ثم فئة الحاصلين علي مؤهل فوق العالي بنسبة (10.6%) احتلت المرتبة الثانية ، ثم فئة متوسطي التعليم بنسبة (3.33%) أما الأميين فينعدم وجودهم وهذا منطقي نظرا لغياب عنصر المعرفة وبالتالي الجهل بمثل هذا النوع من التسوق وكيفية التعامل معه ومع شبكة المعلومات، فالمستهلك يعتمد بشكل أساسي علي شبكة الإنترنت في القيام بجميع أنشطة التسوق كالاتصال وجمع المعلومات واختيار المنتج وسداد قيمة مشترياته. ويتضح من بيانات الجدول أيضاً أن فئة التعليم العالي يمثلون النسبة العظمي في العينة

ثم فئة الحاصلين علي مؤهل فوق العالي وهذا يرتبط بضرورة توافر المعرفة بالأجهزة والتكنولوجيا وأساليب التعامل معها والتكنولوجيا المستخدمة فيها.

كما بينت النتائج أن استخدام الإنترنت في عملية التسوق يتطلب أن يكون المستهلك ملماً بأساليب ووسائل التعامل مع أجهزة الحاسب والبرمجيات، وأنه تبعاً لذلك نجد أنه يزداد اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني مع ارتفاع مستواه التعليمي، فالأمية في شكلها التقليدي والأمية المعلوماتية تحد من الإقبال علي استخدام هذا الأسلوب المتطور في التسوق، وهي نتيجة منطقية متوقعة ، خاصةً أن بعض الدراسات السابقة أشارت إلي زيادة إقبال المستهلك علي استخدام الإنترنت بصفة عامة كلما أرتفع مستواه التعليمي.

وفي الواقع يمارس التعليم دوراً مزدوجاً في تشجيع انتشار التجارة الإلكترونية، فعلي جانب الطلب يلاحظ عموماً أن الأفراد ذوي المستوي التعليمي المرتفع والثقافة الواسعة هم الأكثر وعياً بأهمية تقنية المعلومات والأقدر علي التعامل مع تطبيقاتها بثقة وفاعلية، أما علي جانب العرض فتطوير النظام التعليمي يسمح بتزايد أعداد المؤهلين في تخصصات مرتبطة بالمعلوماتية والشبكات والاقتصاد الرقمي وبالتالي تزداد فرص إنشاء وتشغيل شركات الإنترنت بل وتتوفر ضمانات نجاحها ونموها، وهكذا فدعم النظام التعليمي لجانبي العرض والطلب مما يعني تزايد فرص نجاح الصفقات الإلكترونية.

ومن العوامل الأساسية في إطار التعليم كذلك مدي التمكن من اللغة الإنجليزية ، فقدرة الأفراد علي التعامل بحرية مع المواقع الأجنبية تعطيهم فرصة لتسويق منتجاتهم والحصول علي مشترياتهم بأفضل الشروط وتعفيهم من التقيد بالمواقع العربية المحدودة(العربي، نبيل صلاح محمود، 2006، ص453)، وتتطابق هذه النتيجة مع نتائج المقابلات مع الخبراء والمختصين في التجارة الإلكترونية.

وتتطلب التجارة الإلكترونية ما يسمي بالاستعداد الإلكتروني (E-Readiness) أي المجتمع القادر والذي لدية الرغبة في استخدام وممارسة التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت. ويرتفع معدل الاستعداد الإلكتروني لأي مجتمع من خلال تطوير نوعية الأنظمة التعليمية وتوسيع دائرة الفرص للمؤسسات والمعاهد التعليمية والمدارس لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات، وتكييف المناهج التعليمية مع المعارف التقنية(العابدلي، عابد، 2005، ص14).

خامساً. متغير الدخل: يعتبر الدخل من المتغيرات الأساسية ذات الأثر الفعال في استخدام الإنترنت في عملية التسوق، ولا شك أن عملية التسوق تتطلب الرغبة في الشراء أولا، والقدرة المادية علي الشراء ثانياً، وبالتالي فإن الرغبة في الشراء تتحدد بالدخل الذي يحصل عليه الفرد، لأنه في معظم الأحيان تكون العلاقة القائمة بين الدخل والقدرة علي الشراء علاقة طردية، حيث من المنطقي تزداد قدرة الأفراد علي الاستهلاك عندما تزداد دخولهم (زريقة، يسري، 2005 ، ص 25). وتشير النتائج أن فئة إجمالي الدخل من (1000: 3000جنيه)، (أقل من500) يمثلون أعلي نسبة وهي نسبة متساوية (28%) ثم يلي ذلك فئة الدخل (من500 : 1000 جنيه) بنسبة (18.7%)، ثم يلي ذلك فئة الدخل (أكثر من ثلاث آلاف هي أقل نسبة وكانت (16.7%).

تشير بيانات الجدول إلي زيادة إقبال المستهلكين من ذوي الدخل المرتفع (1000: 3000جنيه) علي التسوق الإلكتروني بالمقارنة بالمستهلكين ذوي الدخل المنخفض ويلاحظ من ذلك أن ذوي الدخل المرتفع هم أعلي نسبة في استخدام التسوق الإلكتروني فالتسوق عبر الإنترنت عملية اقتصادية تحتاج لتوافر المال والتمكن من دفعه للسلع التي يتم شراؤها وأيضا َنظراً لأن استخدام الإنترنت يرتبط بقدرة المستهلك علي سداد قيمة الاشتراك في شبكة الإنترنت وتحمل تكاليف الاتصال، كما يعتبر البعض أن القيام بتجربة التسوق عبر الإنترنت نوع من الإنفاق علي الترفيه يحتاج إلي المال.

فالدخل ينظر إليه علي انه المحدد للتبني أو عد التبني لمنتج، وتشير معظم الدراسات السابقة (روجرز، 1991) و(Kaunk & Schiffman, 2002) إلي أن المتبنين لابتكارات جديدة غالباً ما يكونوا من ذوي الدخول العالية بعكس الرافضين لهذه الابتكارات والذين يتميزون بأنهم ذوي الدخول المنخفضة، ويشير كلا من (locket, Littler,19989) في دراستهما إلي أن للدخل تأثيراً علي عملية تبني الابتكارات الجديدة(الخيال، حصة حسن سالم، 2002، ص454).

كما يلاحظ أيضاً علي الجانب الآخر أن فئة الدخل (أقل من 500) جاءت بنسبة متساوية مع فئة ذوي الدخل المرتفع في الاتجاه نحو التسوق الإلكتروني، وقد يرجع ذلك أن الغالبية العظمي من فئة المتسوقين كانوا من الشباب الجامعي ويشير ذلك بوضوح إلي تدني مستوي دخل الشباب كما أن منهم من ليس لديه دخل . وبالرغم من ذلك فأنهم يقبلون علي هذا النوع من التسوق نظراً لأن الشباب يميلون لتجربة الجديد وخاصةً في مجال التقنية الحديثة والإنترنت.

سادساً. الوضع الطبقي والاتجاه نحو التسوق الإلكتروني: يتم تحديد فئات الطبقة الاجتماعية اعتمادا علي عوامل ديموجرافية أهمها الدخل والمكانة الوظيفية ومستوي التعليم وكلما أرتفع مستوي الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد المستهلك يزداد اتجاهه نحو التسوق الإلكتروني وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات أن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد المستهلك لها تأثير قوي علي سلوكه الشرائي ونمط استهلاكه، إذ أن المستهلكين من ذوي الطبقة الاجتماعية العليا في المجتمع يختارون السلع ذات الجودة المرتفعة بغض النظر عن أسعارها مقارنة بالمستهلكين من ذوي الطبقات الوسطي والدنيا، كما يتم دفع قيمتها عن طريق الكارت الائتماني بينما يتم سداد قيمة معظم مشتريات المستهلكين من ذوي الطبقات الدنيا والوسطي نقداً. وهذا ما أشارت إلية نتائج المقابلات مع ذوي الخبرة والتخصص في مجال التجارة الإلكترونية.

يعتبر التسوق عبر الشبكة عملية اقتصادية فزيارة مواقع عرض وبيع المواد أو الاتصال بالشبكات تحتاج لتوفر المال والتمكن من دفعه للسلع التي يتم شراؤها، كما أنها ترتبط بأبعاد تتعلق بالمستوي الاجتماعي ونمط التربية وهذا وتوضح النتائج الميدانية أن نسبة (38.66%) من إجمالي أفراد العينة يستخدمون الإنترنت مرة كل شهر لزيارة مواقع التسوق والإعلان عبر الشبكة، ثم يلي ذلك نسبة (36%) يستخدمون الإنترنت في زيارة مواقع التسوق والإعلان عبر الشبكة مرة في الأسبوع أو أكثر، ثم يلي ذلك نسبة (25.33%) يستخدمون الإنترنت في زيارة مواقع التسوق والإعلان عبر الشبكة مرة كل يوم، ورغم أن الزيارة لا تعني دائما الشراء أو الاتفاق علي تعاقد مالي إلا أنها مؤشر لمدي قبول هذه الخدمة أو التعامل معها ويتضح من نتائج

أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تستخدم الإنترنت مرة كل شهر في زيارة مواقع التسوق ولإعلان عبر الإنترنت وقد تعطي هذه النتيجة دلالة علي ضعف الإقدام علي الزيارة وقد يرتبط ذلك بالدخل الشهري فعملية التسوق الفعلية تحتاج إلي توافر المال.

دوافع استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني: هناك اتفاقا بين أفراد العينة حول أهم العوامل التي تدفع المستهلك لاستخدام التسوق الإلكتروني وهي أنه (يحقق السرعة والسهولة في عملية التسوق من داخل المنزل علي مدار24ساعة، يسهل الوصول للأسواق المحلية والعالمية والمفاضلة بين المنتجات الموجودة فيها) من إجمالي أفراد العينة الكلية علي التوالي بنسبة (98%، 95.3%)مقابل أن نسبة (2%، 4.6%) يعارضون ذلك، ثم يلي ذلك أن مثل هذا النوع من التسوق (يقدم خدمات جديدة للتوزيع مثل خدمة التوصيل للمنازل، ويمكن المستهلك من معرفة قيمة مشترياته قبل القيام بعملية الشراء) بنسبة (94.66%، 94%) علي التوالي مقابل أن نسبة(5.3%، 6%) يعارضون ذلك، ثم يلي ذلك أنه (يوفر جهد ووقت المستهلك الذي كان يبذله هو وأسرته أثناء التسوق التقليدي، يقدم أساليب متنوعة وجديدة للشراء) وذلك بنسبة (92.66%، 92%) علي التوالي مقابل (7.3%، 8%) يعارضون ذلك، ثم يلي ذلك (خدمة واسعة تصل إلي أكبر عدد من المستهلكين في المناطق المختلفة والبعيدة) بنسبة (87.3%) وهو ما لا توفره طريقة التسوق التقليدية مقابل نسبة (12.6%) لم توافق علي ذلك، ثم يلي ذلك (يعرض أنواعاً كثيرة ومتنوعة من المنتجات حتى التي لم تتوافر في المتاجر التقليدية، يشبع رغبة المستهلك في التعامل الممتع مع الإنترنت وتجربة الجديد في مجال التسوق) بنسبة (86.66%، 84%) من إجمالي أفراد العينة علي التوالي ، مقابل أن نسبة (13.3%، 16%) لم توافق علي ذلك، ثم يلي ذلك (يسهل علي المستهلك الاتصال بالمنتج للاستفسار والتفاوض معه، يساهم في اشتراك كل أفراد الأسرة في قرار الشراء) بنسبة (73.3%، 72%) من إجمالي أفراد العينة الكلية علي التوالي، مقابل أن نسبة (26.66%،28%) يعارضون ذلك، وأخيراً (تتميز المنتجات المعروضة عبر الإنترنت بالجودة العالية والسعر المنخفض نتيجة المنافسة) بنسبة (66%) توافق علي ذلك مقابل نسبة (34%) تعارض ذلك.

وتوضح النتائج الميدانية أن ترتيب دوافع استخدام التسوق الإلكتروني من وجهة نظر المستهلك:

-يحقق السرعة والسهولة في عملية التسوق من داخل المنزل علي مدار24 ساعة. (وقد أشارت نتائج المقابلات مع خبراء التجارة الإلكترونية أن للإنترنت مزايا متعددة حيث يمكن من خلالها إنشاء مواقع للاتصال المباشر مع المستهلكين وتبادل المعلومات بدقة وسرعة وتوصيل المنتجات للمستهلكين بسرعة وكفاءة عالية).

-يسهل الوصول للأسواق المحلية والعالمية والمفاضلة بين المنتجات الموجودة فيها. (فهناك العديد من مواقع التسوق العالمية الشهيرة مثل الأمازون والإى باي، وأيضا سوق الدوت كوم وهو من أشهر مواقع التسوق في الوطن العربي ومصر والعديد من مواقع التسوق الأخرى والموجودة بشكل مستقل أو مرتبطة بمواقع الشبكات الاجتماعية مثل الفيس بوك وتويتر وغيرها، ووفقاً لتقرير لشبكة (www.dinet.com)حول دراسة قامت بها مجلة عالم الإنترنت علي عينة مكونة

من 100 من مستخدمي الإنترنت في التسوق في العالم العربي فإن مكتبة الأمازون (www.amazon.com) كانت أكثر مواقع التجارة الالكترونية استخداما كما كان موقع صخر من أكثر المواقع العربية شيوعاً للشراء بواسطة المستهلكين. وتنوعت المشتريات عبر الإنترنت بين 48% برامج وأجهزة حاسب آلي وملحقاتها ، 11% أقراص سماعية وأقراص مدمجة، و7% هدايا، و1% منتجات غذائية و5% منتجات آخري. كما أوضح التقرير أن 33% ممن قاموا بالتسوق الإلكتروني قاموا بعملية شراء واحدة و 26% قاموا بعملتي شراء، و23% قاموا بثلاث عمليات شراء ، و18% فقط كرروا الشراء عبر الإنترنت أكثر من ثلاث مرات (عبد الحليم، عبد الموجود عبد الله و منصور، شعبان، 2005، ص 623-624) ولكن بالرغم من توافر المواقع المهتمة بالتسوق إلا أن جانب الاستفادة المباشرة لازالت غير محدودة، ومرتبطة بمهتمين محدودتين قادرتين علي الاستفادة منها في المجتمع.

-يقدم خدمات جديدة للتوزيع مثل خدمة التوصيل للمنازل. وقد أوضحت نتائج المقابلات مع خبراء التجارة الإلكترونية أن الإنترنت سوق مفتوح تمكن المستهلكين من إتمام عمليات التسوق بفاعلية وسرعة وبأقل تكلفة بغض النظر عن أماكن وجودهم في جميع أنحاء الجمهورية ، فالأقاليم التي لم يتوافر فيها المنتج في المتاجر العادية يقوم العميل بعملية التسوق أون لاين بدون النزول إلي المدن الكبرى التي تتوافر فيها المنتج المراد شراءه.

-يمكن المستهلك من معرفة قيمة مشترياته قبل القيام بعملية الشراء (*).

-يوفر جهد ووقت المستهلك الذي كان يبذله هو وأسرته أثناء التسوق التقليدي.

-يقدم أساليب متنوعة وجديدة للشراء والدفع. فيمكن للمستهلك أن يقوم بتسديد قيمة مشترياته من خلال طريقة الدفع النقدي أو الفوري أو من خلال النقود الإلكترونية.

-خدمة واسعة تصل إلي أكبر عدد من المستهلكين في المناطق المختلفة والبعيدة.

-يعرض أنواعا كثيرة ومتنوعة من المنتجات حتى التي لم تتوافر في المتاجر التقليدية. وقد أوضحت نتائج المقابلات مع خبراء التجارة الإلكترونية وأصحاب المواقع الإلكترونية أن التجارة الإلكترونية تمكن لصحاب السوق الإلكتروني أن يعرض ألاف المنتجات عبر الموقع الإلكتروني علي عكس المحلات التجارية العادية لا تستطيع عرض هذا الكم من المنتجات، وتكون البضاعة والمنتجات جيدة فهي من الوكلاء مباشرة.

-يشبع رغبة المستهلك في التعامل الممتع مع الإنترنت وتجربة الجديد في مجال التسوق.

-يسهل علي المستهلك الاتصال بالمنتج للاستفسار والتفاوض معه. وقد أوضحت نتائج المقابلات أنه يمكن للشركات أن تتعامل مع عملائها بسهولة وبأقل تكلفة، وأن ظهور الإنترنت أدي إلي تفاعل هذه الشركات مع عملائها بشكل شخصي، وأن الشركة والعميل أصبحا يتفاعلان وجهاً

(*) وهناك ما يعرف بعربة التسوق وهي بديل عن السلة التي تضع فيها الأشياء التي تختارها من المحلات التجارية ، فعن طريق وضع الأشياء في عربة التسوق الإلكترونية يمكنك الانتقال من منتج معروض إلي منتج أخر بدون أن تضطر إلي شراء كل واحد علي حدة ، وعندما تقرر الخروج من موقع الويب ، فإنك تملأ فاتورة واحدة ، وتدفع مرة واحدة .

لوجه أثناء عملية التسوق ويتعاملان سويا من خلال تفاعل منظم عبر الإنترنت، ومن خلال هذا التفاعل تستطيع الشركات أن تحافظ علي عملائها الحاليين وكسب عملاء جدد).

-يساهم في اشتراك كل أفراد الأسرة في قرار الشراء.

-تتميز المنتجات المعروضة عبر الإنترنت بالجودة العالية والسعر المنخفض نتيجة المنافسة .(حيث أن المستهلك من خلال المواقع الإلكترونية يبحث عن منتجات ذات جودة عالية وأسعار مناسبة وخدمات أفضل).

معوقات استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني:

أشارت النتائج إلي أن هناك اتفاق بين أفراد العينة حول أهم العوامل التي تعوق المستهلك لاستخدام التسوق الإلكتروني وتأتي في المرتبة الأولي هي (وجود بعض العادات والتقاليد الشرائية الراسخة عند المستهلك النهائي، انخفاض عدد المواقع العربية الناجحة التي تستخدم التسويق الإلكتروني و معظم المواقع الناجحة هي مواقع أجنبية مما يصعب من البحث فيها نظراً لعامل اللغة) وذلك بنسبة (85.3%، 76.66%) من إجمالي أفراد العينة علي التوالي مقابل أن نسبة (14.6%، 23.3%) يعارضون ذلك، ثم يلي ذلك (عدم وجود أمان وانعدام الثقة في الإنترنت لغياب القوانين التي تحمي المستهلك من الخداع والغش في هذا المجال ، بطء شبكة الإنترنت في معظم الأوقات) بنسبة (70.66%، 69.3%) من إجمالي أفراد العينة علي التوالي، مقابل أن نسبة (29.3%، 30.6%) علي التوالي يعارضون ذلك، ثم يلي ذلك (عدم وجود كل احتياجات الأسرة عبر الإنترنت وخاصة السلع الضرورية ، سوء الخدمات التي تقدمها المواقع الخاصة بالتسوق الإلكتروني) بنسبة (52.6%، 46.66%) من إجمالي أفراد العينة علي التوالي، مقابل أن نسبة (47.3% ، 53.3%) يعارضون ذلك، ثم يلي ذلك (ضعف مهارة استخدام الإنترنت في مجال التسوق، إجراءات التسوق عبر الإنترنت معقدة) بنسبة (42%،36%) من إجمالي أفراد العينة علي التوالي، مقابل أن نسبة (58%، 64%) يعارضون ذلك ، ثم يلي ذلك (ارتفاع أسعار السلع المعروضة عبر الإنترنت وانخفاض جودتها ، ارتفاع أسعار أجهزة الكمبيوتر وتكلفة الإنترنت بالمقارنة بدخل المستهلك) بنسبة (34%،28%) من إجمالي أفراد العينة علي التوالي، مقابل أن نسبة (66%، 72%) يعارضون ذلك.

وتوضح النتائج الميدانية أن ترتيب معوقات استخدام التسوق الإلكتروني من وجهة نظر المستهلك هي:

-وجود بعض العادات والتقاليد الشرائية الراسخة عند المستهلك النهائي. والجدير بالذكر هنا أن العادات والتقاليد الشرائية الراسخة عند المستهلك من أهم المعوقات الثقافية التي تؤثر في اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني، فعندما تسود بعض العادات والتقاليد مثل تعود المستهلكين علي معاينة السلعة قبل شرائها والرغبة في التعامل مع البائع بشكل مباشر أو وجهاً لوجه ، وعندما تسود قيم المجتمع النقدي (الكاش) فأنه من المتوقع تبعاً لذلك أن ينخفض إقبال المستهلك نحو التسوق الإلكتروني بسبب غياب العلاقة المباشرة بين البائع والمشتري لوجود الوسيط الإلكتروني (الكمبيوتر) وهو ما يعرف بالطابع المعنوي أو غير الملموس للتعامل والحاجة إلي استخدام الأدوات المالية كبطاقات الائتمان بدلاً من النقود التقليدية (عبد الحليم، عبد الموجود عبد

الله ومنصور، شعبان، 2005، ص631)، كما أنه من المعروف أن درجة إتقان اللغة الإنجليزية يسمح للمستهلك التنقل بشكل أوسع بين عروض الشركات العالمية التي تعرض منتجاتها باللغة الإنجليزية.

-انخفاض عدد المواقع العربية الناجحة التي تستخدم التسويق الإلكتروني ومعظم المواقع الناجحة هي مواقع أجنبية مما يصعب من البحث فيها نظراً لعامل اللغة. والجدير بالذكر هنا أن درجة إجادة اللغة من أهم المعوقات الثقافية التي تؤثر علي اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني، ونظراً لأن معظم التعاملات التجارية الإلكترونية وكتابة محتوي معظم المواقع علي شبكة الإنترنت يتم باللغة الإنجليزية، فمن المنطقي أن نتوقع زيادة إقبال المستهلكين علي التسوق الإلكتروني مع زيادة إجادتهم للغة الإنجليزية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي أوضحت أن عامل اللغة عامل هام ومؤثر في اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني، وأن أغلب المواقع الإلكترونية الناجحة تعتمد علي اللغة الإنجليزية في كتابة المحتوي وأن هذا يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المستخدم العربي للإنترنت في مجال التسوق(عبد الحليم، عبد الموجود عبد الله ومنصور، شعبان، 2005، ص628)، وأن بعض الدراسات أهملت العوامل الثقافية الأخرى.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة الدراسة التي أجرتها وحدة الأبحاث في موقع عجيب عام 2002م أن شركات التجارة عبر الإنترنت ستواجه صعوبات متزايدة في الوطن العربي فيما يتعلق بانتشار وتوسع أعمالها وبالتالي تحقيق أهدافها، ما لم تسعي لاستخدام اللغة العربية في مواقعها، ولقد أوضحت الدراسة أن هناك عدداً كبيراً من مستخدمي الإنترنت الذين لا يستطيعون الاستفادة جيداً من الإنترنت بسبب اللغة، www.ajeeb.com(العربي، نبيل صلاح محمود، 2006، ص349-350).

-عدم وجود أمان وانعدام الثقة في الإنترنت لغياب القوانين التي تحمي المستهلك من الخداع والغش في هذا المجال. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات الأجنبية والعربية حول التجارة الإلكترونية أن الإنترنت لم ترق حتى الآن لتكون أداة تسويقية ناجحة وخاصةً في الدول النامية، وذلك بسبب عدم اهتمام الحكومات بهذا الأسلوب التسويقي الجديد ، وقلق المستهلك بشأن البيانات التي يدلي بها عند استخدام الإنترنت في عملية التسوق هذا بالإضافة إلي عدم توافر أساليب الدفع الآمنة من خلال الإنترنت، فعنصر الثقة من أهم معوقات استخدام الإنترنت في عملية التسوق.

-بطء شبكة الإنترنت في معظم الأوقات.

-عدم وجود كل احتياجات الأسرة عبر الإنترنت وخاصة السلع الضرورية.

-سوء الخدمات التي تقدمها المواقع الخاصة بالتسوق الإلكتروني.

-ضعف مهارة استخدام الإنترنت في مجال التسوق.

-إجراءات التسوق عبر الإنترنت معقدة.

-ارتفاع أسعار السلع المعروضة عبر الإنترنت وانخفاض جودتها.

-ارتفاع أسعار أجهزة الكمبيوتر وتكلفة الإنترنت بالمقارنة بدخل المستهلك.

وقد أوضحت نتائج المقابلات مع الخبراء المختصين في مجال التجارة الإلكترونية أن من أهم العقبات التي تواجه العاملين في هذا المجال وتقف في وجه أي تحديث هي" مشكلة الأمان فمشكلة الأمن المعلوماتي تزداد يوما بعد يوما وتمتلك علاقة طردية مع تطور التجارة الالكترونية، وما يترتب علي ذلك من مشاكل النصب المتنوعة(*)، إلا أنه من الملاحظ أنه لا يوجد بشكل كبير عكس المتوقع، وأيضاً: عدم انتشار التجارة الالكترونية بشكل كبير يسمح بجعلها المجال الرئيسي للتجارة، وتعتبر الثقافة من أحد المعوقات فثقافة الشراء عبر الإنترنت هي ثقافة جديدة يفهمها الناس ويتعلمونها ببطء فالعميل يفضل أن يري السلع بشكل مادي قبل الإقبال علي الشراء.

وهناك مشكلات آخري مرتبطة بالشخص المتسوق نفسه أنه يبذل وقت ومجهود أمام شاشة الحاسب لإتمام الصفقات التجارية، وفقدان العلاقات الاجتماعية لحد كبير والانطواء، وإدمان الإنترنت، فقدان التعامل وجهاً لوجه فالتعامل يكون مع الكمبيوتر ليس مع شخص ، والجدير بالذكر هنا أن من (درجة التمسك بالعادات والتقاليد وكذلك عامل اللغة والثقة) من أهم العوامل الثقافية التي تؤثر في اتجاه المستهلك نحو ممارسة التسوق الإلكتروني .فهي تحد من ممارسة هذا النوع من التسوق وهذا ما أكدت عليه النتائج الميدانية للدراسة ، وكذلك من العوامل الثقافية الهامة والمؤثرة في اتجاه المستهلك نحو التسوق عبر الإنترنت (الجماعة المرجعية وتتمثل العائلة والأصدقاء وجماعة المحادثة عبر الإنترنت والجيران وزملاء العمل) وهذا ما يتضح في الآتي:

أولاً. العائلة: تمثل العائلة أو الأسرة التي ينشأ فيها الفرد اللبنة الأولي التي يتشكل فيها وجدان الفرد وعقله وإطاره المرجعي الذي يرجع إليه في معظم أمور حياته كما أن العائلة توصف بأنها أولي المؤسسات التي ينشأ فيها، وقد أوضحت النتائج أن الغالبية العظمي بنسبة (46.66%) أحياناً ما يتأثرون بآراء وخبرات وتجارب عائلتهم، ثم يلي ذلك جاءت نسبة (38.66%) أجابوا بنعم علي أنهم يتأثرون بآراء وخبرات وتجارب عائلتهم عند الشراء عبر الإنترنت، ويرجع ذلك إلي أن الأسرة هي أكثر الجماعات تأثيراً في الأنماط الاستهلاكية للأفراد المنتمين إليها وتقدم لهم النصح والإرشادات المرتبطة بالسلع والخدمات وتأتي أهمية الأسرة هنا كنتيجة للاتصالات المستمرة بين أفراد الأسرة ونتيجة الاتجاهات والقيم والسلوك المشترك لأعضاء الأسرة ، وأن نسبة الإجابة بلا كانت (14.66%).

ثانياً. الأصدقاء: يمثل الأصدقاء الإطار المرجعي الذي يلجأ إليه الفرد وترجع أهميتهم أنهم يمثلون فئة متمائله في الميول والرغبات والاتجاهات ولذلك فهم يتأثرون ببعضهم البعض، وقد أوضحت النتائج الميدانية أن آراء وخبرات وتجارب الأصدقاء تؤثر علي قرارات الشراء عبر الإنترنت حيث أن الغالبية العظمي بنسبة (44.7%) أحيانا ًما يتأثرون بآراء وخبرات وتجارب

(*) من هذه المشكلات أن هناك أفراد تدعي القدرة علي الاستيراد والتصدير وتعطي عروض وساعة العمل الجاد لا يكون هناك مصداقية، أو قد يطلب العميل المنتج وعند التوصيل لا يقوم بعملية الدفع قد يدعي أن المنتج سيئ أو ليس لديه المال الكافي للدفع، وهنا يتحمل صاحب الموقع مصاريف الشحن والتوصيل، وأيضاً من ناحية أخري قد يستلم العميل المنتج ويقوم باسترجاعه مرة آخري في هذه الفترة كان يمكن لعميل أخر أن يشتريها وكل هذا يتحمله موقع عرض المنتجات في حين أنه عند شرائه لهذا المنتج من محال البيع التجارية العادية قد لا يفكر في إرجاعه مرة أخري، فهناك عملاء ليست متفهمة لسياسات الاستبدال والاسترجاع. وهذا من آراء الخبراء المختصين في هذا المجال.

أصدقائهم عند الشراء عبر الإنترنت، بينما جاءت نسبة الإجابة بنعم علي أنهم يتأثرون بآراء وخبرات وتجارب أصدقائهم عند الشراء عبر الإنترنت (40%)، ويفسر ذلك أن الأصدقاء هم الجماعة الأكثر تأثيراً نمط علي سلوك الشراء عبر الإنترنت ويليها جماعة العائلة فكثيراً ما يلجأ المستهلكون لطلب المعلومات من الأصدقاء الذين يعتقدون بأن لديهم معرفة أفضل وأكثر حكمة في قراراتهم الشرائية من المستهلك نفسه وأن نسبة الإجابة بلا كانت أقل نسبة (15.3%).

ثالثا. جماعة المحادثة عبر الإنترنت: ينضم الأفراد إلي جماعات المحادثة عبر الإنترنت وقد تؤثر هذه الجماعات علي نمط الاستهلاك فقد يناقش الجماعات الحوارية عبر الإنترنت بعض أنواع السلع والخدمات والمحلات التجارية الافتراضية وهذا قد يتيح للأفراد زيادة معلوماتهم نتيجة تعدد الآراء والخبرات مما له الأثر علي الأفراد في اتخاذ قرار الشراء عبر الإنترنت، ويلاحظ من تحليل النتائج الميدانية أن الغالبية من أفراد العينة يتأثرون بجماعة الشات في عملية التسوق الإلكتروني وذلك بنسبة (30.66%) للذين قالوا نعم ونفس النسبة للذين قالوا أحياناً، في مقابل نسبة (38.66%) للذين قالوا لا وهذا ما يفسر أن الشباب يتأثرون بهذه الجماعة المرجعية التي ظهرت مع ظهور الإنترنت.

رابعاً. زملاء العمل: أشارت النتائج إلي أن الغالبية العظمي بنسبة (46.66%) أحياناً ما يتأثرون بآراء وخبرات وتجارب زملاء العمل عند الشراء عبر الإنترنت، ويلي ذلك مباشرةً نسبة الإجابة بنعم علي أنهم يتأثرون بآراء وخبرات وتجارب أصدقائهم عند الشراء عبر الإنترنت (35.33%) وقد يرجع ذلك إلي أن الفرد يقضي جزء كبير من يومه في العمل ونتيجة لقضاء هذا الوقت في مكان واحد من الطبيعي أن تنشأ بعض العلاقات بين هذا الفرد وزملائه في العمل، وبالتالي تنشأ علاقات التأثير المتبادل للأفراد علي السلوك الاستهلاكي لكل منهم ولا شك أن اللقاءات المستمرة بين زملاء العمل يؤثر علي سلوكهم الاستهلاكي والتسوق عبر الإنترنت، وأخيراً أن نسبة الإجابة بلا كانت أقل نسبة (18%)، وربما يرجع ذلك إلي أنهم لا يعملون في عمل معين حتى الآن.

خامساً. الجيران: أوضحت النتائج أن الغالبية تتأثر بالجيران كجماعة مرجعية أساسية في عملية الشراء عبر الإنترنت وذلك بنسبة (46%) أحياناً ونعم بنسبة (22.66%) في مقابل نسبة (31.33%) قالوا أنهم لا يتأثرون وهذا ما يوضح أنه ما يقرب من ثلث العينة لا يتأثرون بالجيران وهذا ما يفسر أهميه دور الجيران كمجموعة مرجعية بارزة. وهذا ما يفسر أهمية دور الجيران كمحور للتفاعل الاجتماعي ودورها الراسخ بجانب دور جماعة مكان العمل والأصدقاء والعائلة كموقع خصب للمقارنة الاستهلاكية، وبخاصة الأصدقاء وزملاء العمل فهي مجموعة مرجعية أكثر تنوعاً.

سلوك المستهلك عبر الإنترنت: بينت النتائج أوجه الاستفادة من مشاهدة مواقع التسوق عبر الإنترنت والتي يمكن أن نستخلص منها سلوك المستهلك عبر الإنترنت فهناك اتفاق بين أغلبية أفراد العينة حول أنهم يحصلون منها علي معلومات مختلفة عن السلع والخدمات وتحديد الاختيار الصحيح ثم القيام بالشراء عن طريق الإنترنت بنسبة (96.6%) من إجمالي أفراد العينة الكلية ، مقابل نسبة (3.3%) يعارضون ذلك ولكن ليس بالضرورة أنهم يستخدمون الإنترنت فقط كأسلوب دائم في عملية التسوق ، وقد أشار نسبة (92%) أنهم يحصلون منها علي معلومات من

أجل معرفة أفضل الأسعار والمقارنة بينها مقابل أن نسبة (8%) يعارضون ذلك، وهذا ما يؤكد علي أن الإنترنت نجحت بالفعل في أن تصبح أداة ووسيلة هامة لتوفير المعلومات عن السلع والخدمات المتاحة ثم يلي ذلك نسبة (88%) يتعرفون منها علي أشياء جديدة(الموضة، الأزياء، الماركات الجديدة) في مقابل نسبة (12%) يعارضون ذلك وهذا ما يدعمه منظومة الإعلان الإلكتروني عبر مواقع التسوق في الشبكة لذا للإعلان الإلكتروني دوراً هاماً في تدعيم قيم المجتمع الاستهلاكي ، في حين أن نسبة (84.66%) يجمعون منها معلومات مختلفة عن السلع والخدمات وتحديد الاختيار الصحيح ، ثم القيام بعملية الشراء من الأماكن الأخرى للتسوق التقليدي، مقابل نسبة (15.3%) يعارضون ذلك وقد يرجع ذلك لعدة عوامل منها عدم توافر الثقة في أساليب الدفع الإلكتروني أو قلق المستهلك بشأن البيانات التي يدلي بها عند استخدام الإنترنت في عملية لتسوق، أو قد يرجع هذا لوجود بعض العادات والتقاليد الشرائية الراسخة في المجتمع، ثم يلي ذلك نسبة (58.6%، 53.3%) من إجمالي أفراد العينة الكلية علي التوالي يتفقون علي أنها مجرد مشاهدة للتسلية وقضاء وقتاً ممتعا، والبحث عن الصفقات والعروض الخاصة واستقبال الإيميلات، مقابل نسبة (41.3%، 46.66%) من إجمالي أفراد العينة علي التوالي يعارضون ذلك. مثل سوق (com.) وهو أكبر مواقع التسوق في مصر والوطن العربي التي تدعم العروض والتنزيلات وإرسالها عبر البريد الإلكتروني بمجرد عمل حساب شخصي لهذا الموقع وهذا ما أكدت عليه نتائج المقابلة مع خبراء وأصحاب المواقع الإلكترونية، مما يدعم الشراء ودفع المستهلك نحو الاستهلاك بفعل تأثير العروض الخاصة والتنزيلات، كما أشارت نتائج المقابلة أيضاً أن التجارة الإلكترونية تمكن المستهلك من تصفح الأسعار بالسوق الإلكتروني ثم مقارنتها بأسعار السوق العادي ويقوم بالشراء أون لاين عندما تكون أرخص أو بجودة عالية ويقدم له فاتورة ضريبية تحفظ له حقوقه ومن أجل أن يثق أنه لديه منتج أصلي.

أهم نتائج الدراسة:

أولاً: في ضوء البحث الحالي، يتضح أن لكل من العوامل الديموجرافية والثقافية أثر علي اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني وقد كشف هذا البحث عن ما يلي:

العوامل الديموجرافية والتي تتمثل في الآتي: والمتمثلة في (السن، النوع، الدخل، المستوي التعليمي، المستوي الوظيفي، والمستوي الطبقي من أهم العوامل الديموجرافية المؤثرة في اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني).

العوامل الثقافية والتي تتمثل في الآتي: والمتمثلة في (القيم والعادات والتقاليد الموروثة، درجة إجادة اللغة الإنجليزية من أهم العوامل الثقافية المؤثرة في اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني)، كما أن (للجماعات المرجعية والمتمثلة في الأسرة والأقارب والجيران الأصدقاء أثر في اتجاه المستهلك نحو التسوق الإلكتروني) وأخيراً يعد(عامل الثقة من أهم العوامل الثقافية التي تؤثر في اتجاه المستهلك نحو ممارسة التسوق الإلكتروني، فهو من أهم معوقات الإقبال تجاه التسوق الإلكتروني).

ثانياً: كشف هذا البحث عن أهم دوافع ومعوقات استخدام الإنترنت في عملية التسوق.

ثالثاً: كشف هذا البحث عن نماذج من سلوك المستهلك عبر الإنترنت والمتمثلة في الآتي:

-الحصول منها علي معلومات مختلفة عن السلع والخدمات وتحديد الاختيار الصحيح ثم القيام بالشراء عن طريق الإنترنت.
-الحصول منها علي معلومات من أجل معرفة أفضل الأسعار والمقارنة بينها.
-التعرف علي أشياء جديدة (الموضة، الأزياء، الماركات الجديدة).
-جمع معلومات مختلفة عن السلع والخدمات وتحديد الاختيار الصحيح، ثم القيام بعملية الشراء من الأماكن الأخرى للتسوق التقليدي.
-مجرد مشاهدة للتسلية وقضاء وقتاً ممتعا.
-البحث عن الصفقات والعروض الخاصة واستقبال الإيملات.

التوصيات:

-من المفيد للمستهلك المصري أن يحاول زيادة مهاراته في استخدام الكمبيوتر والانترنت وذلك عن طريق الممارسة والتدريب للاستفادة من الخدمات والمزايا التي يقدمها له في المجالات المختلفة وخاصة التسوق.
-لابد من أن توفر الحكومة المصرية بيئة قانونية سليمة لاستخدام الإنترنت في مجال التسوق وذلك بوضع القواعد والقوانين التي تهدف إلي تبسيط التعاملات الإلكترونية ولتوفير الأمن والأمان عند استخدام التسوق الإلكتروني ولحماية المستهلك من الغش وقراصنة الإنترنت والمواقع المزيفة.

المقترحات:

-ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث في مصر حول التسوق الإلكتروني، وذلك لدراسة آراء ومقترحات المستهلكين والمنشآت والمتخصصين في هذا المجال.

قائمة المراجع:

1. أبو المجد، محمد جمال(2005)، محددات الشراء عبر الإنترنت، دراسة تطبيقية مقارنة حول دوافع واتجاهات وادراكات وخصائص المشترين وغير المشترين من مواقع التسوق عبر الإنترنت، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع1، القاهرة، جامعة عين شمس.
2. الخيال، حفصة حسن سالم(2002)، العوامل المؤثرة في تبني المستهلكين للتسوق عبر شبكة المعلومات الدولية الإنترنت دراسة ميدانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة، جامعة عين شمس، قسم إدارة الأعمال، الإمارات العربية المتحدة.
3. الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن، عبد الموجود عبد الله(2006)، استخدام التسوق الإلكتروني من وجهة نظر المستهلك النهائي في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد2، المجلد43 جامعة الإسكندرية.
4. العابدلي، عابد(2005)، التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية: الواقع – التحديات – الآمال، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
5. العربي، نبيل صلاح محمود(2006)، العوامل المفسرة للتجارة الإلكترونية في الدول العربية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع2، المجلد 43، جامعة الإسكندرية.
6. العلاق، بشير(2006)، التسويق في عصر الإنترنت والاقتصاد الرقمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان.

7. جدنز، أنتوني(2006)، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة زايد، أحمد وآخرون، ط1، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
8. داود، سناء زكي(2014)، الجودة المدركة للتسوق الإلكتروني وتأثيرها في النية السلوكية المستمرة: دراسة ميدانية بإحدى المحافظات المصرية، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك)، مج5، ع 14– الولايات المتحدة الأمريكية، دار المنظومة.
9. رحومة، علي محمد(2005)، الإنترنت والمنظومة التكنو- اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للإنترنت، ونمذجة منظومتها الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
10. رضوان، رأفت، (2002)، مؤتمر التجارة الإلكترونية، الأفاق والتحديات، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج1، الإسكندرية.
11.زريقة، يسري(2005)، أثر التليفزيون في نمو الثقافة الاستهلاكية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
12.ساري، حلمي خضر(2005)، ثقافة الإنترنت، دراسة في التواصل الاجتماعي، ط1، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، عمان.
13.سلوي العوادلي، (2006)، الإعلان وسلوك المستهلك، دار النهضة العربية، القاهرة.
14.عبد الحليم، شعبان، ومنصور، عبد الموجود عبد الله(2005)، آثر العوامل الديموجرافية والثقافية علي اتجاه المستهلك النهائي المصري نحو التسوق الإلكتروني، مجلة الدراسات المالية والتجارية، ع1، كلية التجارة جامعة بني سويف، مودوعة بكلية التجارة جامعة طنطا.
15.عبد السلام، فاديه محمد احمد(2002)، الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية، نحو إستراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم153، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية.
16.عبد المجيد، محمد سعيد، وشفيق، وجدي(2006)، الآثار الاجتماعية للإنترنت علي الشباب، دراسة ميدانية علي عينة من مقاهي الإنترنت، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر، طنطا.
17.مزعاشى، خلود(2015-2014)، دور العلامات التجارية في التأثير علي إتخاذ قرارات الشراء، دراسة ميدانية علي عينة من مستهلكي منتجاتAdidas، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
18.الشيمي، محمد نبيل(2007). www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=175906
19.Bidgoli, H(2002), Electronic commerce, Principles and Practice, Academic press, united state of America.
20.Elia ,M(2008_2009), Internet Marketing, Website Design And Consumer Behaviour, Faculty of Engineering and Physical Sciences ,University of Manchester.
21.Hanekom , J (2006), Atheoretical framework for the online consumer response process, submitted in fulfillment of the requirements for the degree of master of arts in the subject communication , University of South Africa.
22.Hasslinger , A. , & et al(2007), Consumer Behaviour in Online Shopping, Kristianstad University, Department of Business Studies.

23.Paul , A. Pavlou & Chai,L(2002), what drives electronic commerce across cultures? a cross-cultural empirical investigation of the theory of planned behavior " , journal of electronic commerce research , vol. 3, no. 4.
24.Sanner, L(2008), Traditional marketing vs. Internet marketing: A comparison study, Bachelor Thesis in Business Administration, Mälardalen University.

الدراسات السوسيولوجية وموضوع المؤسسة قراءة في أهم عوامل التأخر وتأسيس سوسيولوجيا المؤسسة

د.سلمى حميدان، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس- الجزائر
أ. أمال موق، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس- الجزائر

Sociological studies and institutiontopic Reading inThe most important reasons delay and the establishment of the sociology of the institution

Dr. Salma Hamidane - Lecturer, Faculty of humanities and social sciences, Mohamed El cherif Messaadia University, Souk Ahras, Algeria.
Researcher: Amel Moug - Faculty of humanities and social sciences, Mohamed El cherif Messaadia University, Souk Ahras, Algeria

ملخص: يتناول هذا المقال الدراسات السوسيولوجية وموضوع المؤسسة حيث تأخر الاهتمام بسوسيولوجيا المؤسسة نتيجة عوامل منها وجود تخصصات: سوسيولوجيا العمل، سوسيولوجيا المنظمة. وقد تم تأسيس سوسيولوجيا المؤسسة نتيجة الدراسات النقدية للحقلين السابقين، فهي تتميز بالتأثير على المجتمع وكذا انفتاحها على المحيط وإنتاج قيم اجتماعية وهذا ما يثبت أن الاختلاف بين سوسيولوجيا العمل، سوسيولوجيا المنظمات وسوسيولوجيا المؤسسة ليس اختلافا في التسمية بل هو اختلاف في المقاربات وطبيعة المشكلات.

الكلمات المفتاحية:سوسيولوجيا المؤسسة، البيروقراطية، التحليل الاستراتيجي، القيم الاجتماعية، الهوية المهنية.

Abstract: This article treat the sociological studies andinstitution topic, where attention to the Sociology of the Institution is delayed as a result of reasons and of these reasons is the exist of specialities: Work sociology, Organization Sociology.

The Sociology of the Institution has been established as a result of the critical studies of the former two fields, it’s characterized by it has an impact on society as well as its openness to the ocean and the production of social values, that which proves the difference between the Sociology of Work, Sociology of the Organization and Sociology of the Institutionis not just difference of names but it’s difference in approaches and the nature of problemes.

Keywords: Sociology of the Institution, Bureaucratic, Strategic Analysis, Social Values, Professional Identity.

مقدمة:

تلعب المؤسسات دورا بارزا في حياة الأفراد، وخصوصا أنها كانت ميدانا للعديد من التحقيقات والدراسات الميدانية، إلا أنه تأخر اهتمام الباحثين وعلماء الاجتماع بها، وبقيت فاصلة وكما تشير "AnniBorzeix" فإن المؤسسة بقيت كإطار أو ديكور تلاحظ فيه التحولات والتطورات التكنولوجية واستراتيجيات أرباب العمل والنقابيين وتطورات تنظيم العمل، وعلاقات السلطة..فلم تشكل موضوع دراسة مستقل.

والمؤسسة بالأساس لم تكنسوسيولوجية، بل هي اقتصادية ولها بعد اقتصادي وبقاؤها مرتبط بمدى نجاعتها، ولكن محددات النجاح ومحددات المردودية ليست فقط عوامل مادية وإنما-خاصة إذا أخذناها كمؤسسة علاقات اجتماعية- هي عوامل مرتبطة بمنظومة العلاقات الاجتماعية. كما يرتبط أداء المؤسسة بالفاعلين وبطبيعة العلاقات أو طبيعة النسق الاجتماعي إذ أن تحقيق الفاعلية ليس مرهونا فقط بعوامل مادية بل مرتبط بعوامل اجتماعية، وبالتالي فهذا التشخيص يعطي إمكانية لتفعيل العلاقات الاجتماعية واعتماد إمكانيات تدعم فاعلية العلاقات الاجتماعية وعلاقة المؤسسة بالمحيط.

وفي هذا الإطار يمكن طرح إشكالية بحثنا في السؤال الجوهري التالي: **ما هو موقع المؤسسة في الدراسات السوسيولوجية؟**

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

-معرفة موقع المؤسسة في الدراسات السوسيولوجية.

-التعرف على عوامل تأخر سوسيولوجيا المؤسسة كتخصص مستقل.

-التعرف على بدايات تأسيس سوسويولوجيا المؤسسة لدى كل من سانسوليو، ومارك موريس.

أولا. عوامل تأخر سوسيولوجيا المؤسسة كتخصص مستقل: تتمثل أهم عوامل هذا التأخر فيما يلي:

1.عوامل متعلقة بطبيعة الاهتمام (السياق): قبل الثمانينات لم تكن المؤسسة في المجتمع الفرنسي لها سمعة جيدة ولم تكن مركز اهتمام حتى السياسيين، ذلك لما شهدته تلك الفترة من استغلال الأفراد والسجن. فقد عرفت أوروبا عامة تجربة سياسية تمثلت في الأحزاب والنقابات والمؤسسات، مما زاد من الاهتمام بالحركات الاجتماعية وفي خضمها الحركات العمالية(مروان لمدبر، 2017، ص72).

فبالنسبة لـ **"جورج فريدمان" و"بيارنافيل" و"ألان توران"** لم تكن المؤسسة في حد ذاتها مركز الاهتمام السوسيولوجي،وإنماكان الاهتمام مُركزا على مصير المجتمع الصناعي الكبير بعد الحرب العالمية الثانية وتحت التأثيرات البنيوية العميقة التي أحدثها العمل الصناعي(مروان لمدبر، 2017، ص73).

ولقد انصب اهتمام علماء الاجتماع في البداية على تقسيم العمل، الاغتراب، تطور صراعات عمل جديدة، الآثار الاجتماعية للتغيرات التقنية...واتجهت اهتمامات الباحثين إلى محاولة فهم العلاقات الاجتماعية الجديدة الناشئة، داخل مجتمع متحول وكانت هذه الإسهامات متأثرة **بالتيار الماركسي** المهيمن، حيث ينظر للمؤسسة كجهاز أو أداة لإنتاج الهيمنة والاغتراب.

وإلى حدود السبعينيات، تم القيام بدراسات إمبريقية من طرف مجموعات بحث متعددة ولكن دون وحدة فيما بينها.

2.عوامل متعلقة بطبيعة الموضوعات (الانقسام): تشير "**AnniBorzeix**" في هذا الإطار وفي محاولتها لتفسير الاهتمام الضئيل بالمؤسسة وإلى غاية سنوات الثمانينات، إلى الانقسامات الداخلية الخاصة بالحقل السوسيولوجي، فسوسيولوجيا العمل وسوسيولوجيا المنظمات كتخصصين أو كحقلين اشتغلا واهتما بالمؤسسة (كميدان للدراسة) قد تطور بطريقة مستقلة حول مرجعيات وإشكالات دراسية مختلفة، إضافة إلى ذلك فقد تضاعف الانكسار الحاصل بين هذين الحقلين بفعل التعارض الإيديولوجي، أي بين سوسيولوجيا العمل المستلهمة من التحليل الماركسي والمهتمة بدراسة الحركات العمالية وصراعات العمل، وسوسيولوجياالمنظمة التي تتبعها الأعمال الأنجلوسكسونية والتي تركز على علاقات السلطة والهيئات المسيرة، وعلى الرغم من ثراء الإنتاجات العلمية الخاصة بالحقلين إلاَ أنهما لم يضعا المؤسسة في مركز اهتماماتهم،وفيما يلي سيتم عرض كلا التخصصين:

1.2 سوسيولوجيا العمل: (المقاربة الماركسية): تعد سوسيولوجيا العمل حسب "**جورج فريدمان**" و"**بيار نافيل**" دراسة كل التجمعات الإنسانية التي تتشكل في إطار العمل في مختلف أبعادها، وفيما يلي تقسيم سوسيولوجيا العمل (ماكرو-مايكروسوسيولوجي)[1]:

ماكروسوسيولوجي: (تيار تنظير) كارل ماركس: ترجع أولى ملامح النظر للعمل ولمسائله المختلفة التي عرفها عصر بزوغ الرأسمالية الصناعية، إلى أطروحات "**آدم سميث A. Smith**"(1723-1790) الذي احتلت مسألة تقسيم العمل عنده مكانة رئيسية، فاعتبرها سر التطور الذي طرأ على القوة الإنتاجية للعمل، كما يمكن أن تندرج في الإطار نفسه مجمل إسهامات"**ألكسيسدي توك فيل A. Tocqueville**"(1805-1859)، و"**كارل ماركس K. Marx**"(1818-1883)، و"**إميل دوركهايمE.Durkheim**" (1858-1917)، وكذلك "**هربرت سبنسر H.Spencer**" (1820-1903).

في هذا التيار اهتم ماركس بمسألة العمل ببعدها الفلسفي، وحسبه فإن في المجتمع الشيوعي الاشتراكي فقط يستطيع الأفراد تحقيق وضعهم ومكانتهم الخاصة للابتكار، أما كل المجتمعات الطبقية القائمة على الطبقات فهي تقوم على اغتراب أعضائها وتجريدهم من آدميتهم وحرمانهم من فرصة تحقيق ذاتهم وكيانهم الخاص، وبالنسبة لماركس فإن الكائن البشري محروم من كونه كائن بشري في مجتمع الطبقات(فليب جونز، 2010، ص113)، ونلاحظ أنه على مستوى هذا التيار تبقى سوسيولوجيا العمل في شكل تنظير.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن هذا التيار يرى أن الأفراد ما هم إلا جزء من المجتمع و ليست لهم أي إرادة أمام قوته، وبهذا لا يمكن أن يكون الفرد منطلقا لدراسة المجتمع بأي شكل من الأشكال.

---

[1] تطلق هذه التسمية على علم الاجتماع المصغر وعلم الاجتماع الكلي.

مايكروسوسيولوجي: (تيار تطبيقي) إلتون مايو: إن النشأة الفعلية لعلم اجتماع أو سوسيولوجيا العمل تعود لثلاثينيات القرن العشرين، ففي عام 1944 استكمل **"إلتون مايو E.Mayo"**(1880- 1949) وزملاؤه دراساتهم التي قاموا بإجرائها في عدة تنظيمات صناعية، من بينها مصانع الهاوثورنHawthorneلإنتاج معدات التليفونات التابعة لشركة ويسترن إلكتريكWestern Electric Company(طلعت إبراهيم لطفي، 2007، ص17).

ونشرت نتائج هذه الدراسة التي أجريت في مصانع الهاوثورن سنة 1939، وكانت نتائجها أن هناك مجموعة أخرى من العوامل التي تفوق في التأثير ذلك الذي تحدثه الظروف المادية للعمل، وعند البحث المعمق برز الجانب الاجتماعي في التأثير على علاقات العمل والإنتاج،واعتبروا من خلال ذلك أن المصنع يؤلف نظاما اجتماعيا Social Systemتظهر من خلاله علاقات جديدة، تتمثل في علاقات غير رسمية تتسم بتأثيرها في أنماط التفاعل الاجتماعي في وسط العملية الإنتاجية، ولابد إذن أن ينظر إلى العامل باعتباره كائنا اجتماعيا له حاجاته ورغباته وميولاته واتجاهاته ومشاعره المؤثرة في مجمل أدائه الإنتاجي (خليل محمد حسن الشماع، خضير كاضم حمود، 2007، ص65)، وفي هذا المستوى أصبحت سوسيولوجيا العمل أكثر إجرائية وميدانية.

وعليه فإن الماكروسوسيولوجي يهتم بدراسة الأنساق الاجتماعية الكبرى للعمل بينما المايكروسوسيولوجييركز على الجانب التطبيقي له أي التحليل على مستوى الأفراد أو الجماعات الصغيرة، وهذا لا يعني أن هناك تمييزا بينهما، بل أن هذين المنهجين الدراسيين مترابطان كل الترابط ويكمل أحدهما الآخر(أنتوني غدنز، 2005، ص160).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التيار الماكروسوسيولوجي أهمل الاهتمام بالفرد كجزء لدراسة المجتمع، في حين نجد أن التيار المايكروسوسيولجي أراد رد الاعتبار للفرد واتخاذه كمبدأ لفهم الظواهر الاجتماعية، و مع ذلك فقد بقيت المؤسسة مجرد مكان فقط تجرى فيه هذه الدراسات والتحليلات، ولم تكن تشكل موضوعا مستقلا للدراسة.

2.2 **سوسيولوجيا المنظمة: (المقاربة الوظيفية):** تهتم سوسيولوجيا المنظمة بتطبيق نظريات علم الاجتماع ومناهجه وأدواته التصويرية في دراسة التنظيمات ذات الأنماط المختلفة والأهداف المتباينة، ويستمد هذا الميدان أهميته من ارتباطه الوثيق بالنظرية العامة في علم الاجتماع، ومن أهمية التنظيمات كمواقع إستراتيجية أو مجتمعات صغيرة، يمكن اختبار هذه النظريات في نطاقها.

تستند دراسات هذا الميدان أساسا على الأسس النظرية التي قدمها عالم الاجتماع الألماني **"ماكس فيبر M. Weber"**(1864- 1920) في دراسته للبيروقراطية، والتحليلات الاجتماعية للقوة والسلطة في المجتمع، وكافة التعديلات التي أدخلت على نموذجه المثالي للبيروقراطية (طلعت إبراهيم لطفي، 2007، ص19).

فقد مثلت أفكار ماكس فيبر حول الظاهرة البيروقراطية، إلى جانب "التنظيم العلمي للعمل" الذي صاغه المهندس **"فريدريك تيلورF. Taylor"**(1856- 1915) مرتكزات فعلية أسهمت

في التأسيس لفكر سوسيولوجي مختلف حول التنظيمات، طبعا إلى جانب تفاعلها مع غيرها من الرؤى.

ويمكن القول أن سوسيولوجيا التنظيمات هي نتيجة الدراسات النقدية للنموذج البيروقراطي، وهذه الدراسات النقدية اكتشفت عديد مظاهر الخلل الوظيفي[2]، مثل ما وجده **"روبرت مارتن R. Martin"**(1952) من مظاهر الخلل.

وأيضا نجد أن "ماكس فيبر"في دراسته للظاهرة البيروقراطية -وهي مفهوم السلطة الشرعية- قد شدد على أهمية العلاقات الرسمية المرتبطة بقواعد السير الداخلية للمؤسسة، ولكنه لم يتطرق إلى الروابط غير الرسمية والعلاقات الموازية التي تنشأبين عناصر التنظيم، وهو ما انتبه إليه فيما بعد علماء اجتماع التنظيم من أمثال عالم الاجتماع الفرنسي **"ميشال كروزيي M. Crozier"**(1922-2013)الذي أثار الانتباه إلى ما تفرزه الظاهرة البيروقراطية من علاقات موازية تتشكل على هامش البنى الرسمية المعلنة في تنظيم معين، وإلى أن التغيير الناجح هو نتاج سيرورة جماعية يتم من خلالها خلق وتحريك الموارد قصد بناء مناورات جديدة تتمتع بحرية التطبيق دون قيود، وتجعل النسق يضبط التوجه أو إعادة التوجيه كجماعة إنسانية وليس كآلة(عبد القادر خريبش، 2017، ص248).

كما أكد"**كروزيي**" أن كل علاقة تنظيمية داخل المنظمة هي علاقة سلطة، وهنا تغير مفهوم السلطة، فكل فرد داخل المنظمة يعتبر فاعلا اجتماعيا بمعنى كل فرد داخل المنظمة له إمكانية للتصرف ومن المستحيل السيطرة على الأفراد بصورة مطلقة، حيث يمكنه وجود مساحة لتنفيذ ما يريده حتى داخل القواعد الرسمية، فالتنظيم الرسمي لا يمكنه مراقبة الأشخاص أو العمال في كل الحالات، أي أن ما يحدد طبيعة السلطة مرتبط بمصادر السلطة فنجد "أ" يمارس السلطة على "ب" في حالة، وفي حالات أخرى يحدث العكس فيصبح "ب" من يمارس السلطة على "أ"(Dominique Martin, 2016, p11)، فالمثال الذي قدمه عن مهندس الصيانة يبرر ذلك، حيث يقول أنه إذا وقع عطب على مستوى الصيانة فلا يمكن للرئيس أو المدير أن يتصرف في مدة الإصلاح أو غيرها، فقط مهندس الصيانة له الحق في ذلك، أي أنه يمارس سلطة في عمله رغم أن مستواه في السلم التنظيمي متدني.

ويضيف **"كروزيي"**أن الواقع التنظيمي سيتجاوز كل ما تم التخطيط له، فالسلطة أو المنظمة لا يمكنها أن تتنبأ بالعمليات المستقبلية، حتى وإن تم وضع قواعد، فالفاعلين سوف يتجاوزون هذه القواعد ويسعون لتحقيق أهدافهم واستراتيجياتهم وهذا ما عبر عنه بمصطلح **"ألعاب فاعلين"** - نظرية بارزة لـ كروزيي وهي نظرية التحليل الاستراتيجي- أي أن السلطة حسبه هي محصلة علاقة اجتماعية تفاوضية ترتبط بالسياق وبموارد السلطة، ليخلص إلى اسم "سوسيولوجيا الفعل المنظم" بدل المنظمات، فهو مؤسس مركز سسيولوجيا المنظمات Centre De Sociologie Des Organisations.

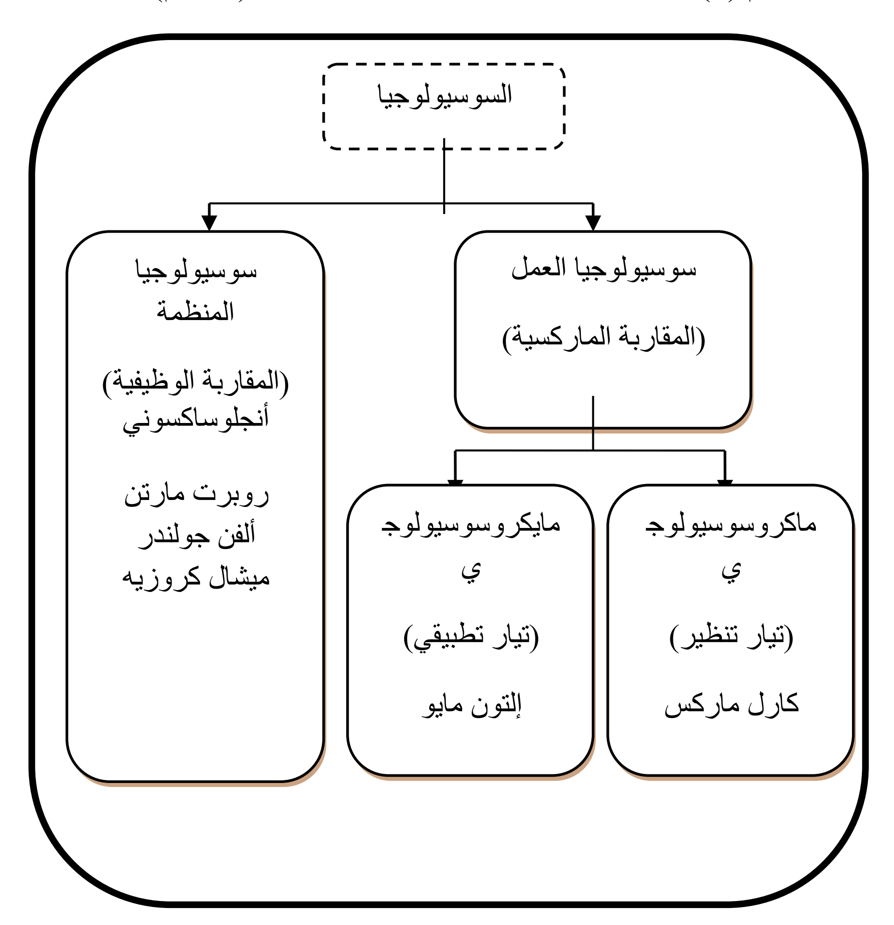
---

[2] الخلل الوظيفي: مفهوم جاء به روبرت مارتن R. Martin، ويقصد به (النموذج البيروقراطي لا يشتغل بالطريقة المثلى ليحقق أهداف المنظمة).

ومنه يمكن القول أن سوسيولوجيا المنظمات تركز على الجانب الداخلي، أي كل ما هو تنظيم، قواعد، أطر...بما يدل على كيفية اشتغال المنظمات بعلاقات السلطة، وهذا لا يوفر إمكانيةلإعطاء الطابع الخاص أو النوعي للمؤسسة.

ويمكن تلخيص ما سبق في المخطط التالي:

الشكل رقم (1): عوامل التأخر المتعلقة بطبيعة الموضوعات (الانقسام)



المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من الأدبيات الواردة في الصفحات السابقة.

إن الموضوعات الأولى لسوسيولوجيا العمل تختلف إلى حد ما عن موضوعات سوسيولوجيا المنظمات التي تهتم بالأساس بدراسة السلوكيات الفردية واشتغال الجماعات الإنسانية المشكلة في التنظيمات، غير أن التمييز بشكل واضح ودقيقبين التخصصين لم يبرز إلا في حدود الستينيات، وقد كانت عملية التمييز هذه على علاقة بما طوره وأنتجه "كروزيي" طوال نفس الفترة من كتابات ومقالات نظرية حول سوسيولوجيا المنظمات وبإنشاء مركز سوسيولوجيا المنظمات

Centre Des Sociologie Des Organisations(Rot, G. & Segrestin, D., 2016, p2).

وبما أن الواقع يثبت -طبعا مع اعتبار الأهمية الاقتصادية- أنه لا يمكن إبعاد إنتاج ألعاب الفاعلين، أيضا فهو يثبت أنه لا يمكن إبعاد نقل قواعد وقيم إلى المجتمع أي انفتاحها على المحيط الخارجي، وبهذا أصبحت المؤسسة كفاعل و تؤثر في المجتمع وتسهم في تشكيل القيم الاجتماعية، فهي مثل الأسرة، المدرسة، المسجد..ولذلك انضمت إلى المؤسسات المشكلة للقيم والتنشئة الاجتماعية.

والمؤسسة أصبحت تمثل قدرة على إنتاج قيم لا تقتصر فقط على المستوى الداخلي، بل لها إمكانية في التأثير في المجتمع وتشكيل نموذج ثقافي للمجتمع، وهذه القيم التي تنقل للمجتمع جاءت بها سوسيولوجيا المؤسسة، حيث أن المؤسسة الاقتصادية لا تلغي التنشئة الاجتماعية للفرد بل تعدلها وتضيف عليها الجديد فهي –أي التنشئة- مستمرة وليست مرتبطة بالطفولة.

إن المؤسسة بهذا المعنى وبأنها منتجة لمجتمع جديد، لم تكن تشكل موضوع دراسة مستقل في ظل سوسيولوجيا العمل أو حتى سوسيولوجيا التنظيمات، لكن ومع تغير التوجهات في سنوات الثمانينات، والتي بدت في فرنسا على أنها مرحلة إعادة التأهيل الاجتماعي والسياسي للمؤسسة، لم يكن بمقدور علماء الاجتماع البقاء بعيدا ومن دون اهتمام بهذه الظاهرة وكان عليهم إثبات مساهمتهم فيها، حيث لوحظ على الدراسات المركزة على المؤسسة، وبرزت حول باحثين مثل **"رونوسانسوليوR. Sainsaulieu"**و**"مارك موريسM. Mouris"**محاولة لتأسيس سوسيولوجيا مؤسسة تهتم بالظواهر الهوياتية والثقافية التي تشكل المؤسسة مكانا لها.

ثانيا. ظهور وتأسيس سوسيولوجيا المؤسسة:

قد يُنظر للمؤسسة كتجميع لآليات الإنتاج والتوليف بين عناصر العمل ورأس المال، وهي نظرة اختزالية، أو على أن لديها مكانة أساسية وباعتبارها قادرة على الانفتاح والتأثير في محيطها، وعلى إنتاج القواعد والثقافة والقيم والسلوكيات الخاصة بها، أي باعتبارها وحدة مستقلة تؤثر على النسق الاجتماعي، ولاشك أن هذه الرؤية أي الثانية تسمح بدراسة المؤسسة كموضوع مستقل كما هو الحال بالنسبة للأسرة أو المدرسة.

إن طموح سوسيولوجيا المؤسسة هو بناء أدوات مفاهيمية تسمح في نفس الوقت بالتفكير بوحدة المؤسسة (كبناء اجتماعي قائم حول مشروع) وبتنوعها (في كونها تجمع عقلانيات مختلفة وتضم تحالفات للمصالح وباعتبارها مكان للصراعات الاجتماعية) والتفكير في استقلاليتها وانفتاحها على المحيط أو العالم، وفي وظيفتها كتنظيم اقتصادي وفي طبيعتها كهيئة بالنسبة للعالم الاجتماعي، وفيما يلي سيتم تناول مثالين كتجسيد لسوسيولوجيا المؤسسة:

1.سانسوليو والهوية المهنية: يعتبر هذا التيار استلهاما **انثروبولوجيا**، فهو يركز على تحليل الهويات الجماعية، ويستند "سانسوليو"في تحديد مفهوم الهويةالمهنية على المقاربة الثقافية والتي لا تنظر للمؤسسة كمجال مختصر حول عملية الإنتاج، بل انطلاقا من كون المؤسسة مجالا للتنشئةالاجتماعية.

وتُشكل الهويات الفردية والاجتماعية، حسب القيم والمعايير التي تشكلت عليها بنية المؤسسة، فهو ينظر للعامل ليس كعون منفذ بل كفاعل منتج ومبدع يسهم في إنتاج وإعادة إنتاج ثقافة المؤسسة، لذلك فالهوية المهنية حسب "سانسوليو" لها سمات وبصمات البع دالثقافي (Robert Holcman, p21).

بمعنى أننا أمام مجتمع مؤسسة الفاعل فيه ملتزم بقواعد وضوابط إذ أن سلوكياته تعكس امتثاله للقيم والمعايير المنتجة جماعيا عبر التفاعل اليوم يبين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وبالتالي نحن أمام مؤسسة اجتماعية تسهم في التنشئة الاجتماعية لأفرادها والخروج عن قيمها يعد سلوكا غير مناسب للنسق العام، ولأن تحقيق الذات مرهون بإعتراف الآخر، فقد قدم "سانسوليو" أربعة شروط للاعتراف بالذات والآخر تتمثل في ما يلي:

-الانتماء للمؤسسة.
-تحقيق إنجاز فردي وجماعي.
-المسار الشخصي المهني.
-القدرة على مقاومة كل أشكال الهيمنة التي تفرض في مجال العمل(Robert Holcman, p21)

وتعتبر ثقافة المهنة حسب "سانسوليو"من المفاهيم الأساسية إذ تعد إسهاما اجتماعيا في تأسيس الهوية الجماعية، حيث أن المشكل الثقافي للتنمية الاجتماعية يؤدي إلى بروز المعايير و القيم و الرموز التي تجعل من الممكن التقاء الفاعلين في فعل جماعي، فالاعتراف بالهويات الجديدة يتحول إلى ضرورة ثقافية مركزية لهذه الحقيقة الاجتماعية المتعددة، لأن كل فاعل سيخاطر بقوة ووسائل هويته الشخصية في اللعب الخطير للاستراتيجيات التفاعلية(RenaudSainssaulieu, 1987, p350).

ويهتم "سانسوليو" بالتجارب العلائقية و الاجتماعية للسلطة داخل الوسط المهني لأن هوية البالغ تبقى أكثر ارتباطا بالوسائل الاجتماعية التي يملكها من أجل دعم تميزه في الصراع، وبهذا يتبين أن "سانسوليو" يركز على التجارب العلائقية للفرد داخل الفضاء المهني، فالوسائل الاجتماعية التي يزود بها الفرد تلعب دورا كبيرا في عمليات التفاعل داخل الوسط المهني حيث يتم استدعاؤها أثناء عمليات الصراع من أجل تحقيق الاعتراف للفاعلين بنوع من القوة الفعلية أو الرمزية.

فبواسطة السلطة التي يمتلكها الفاعل، أو من أجل السلطة التي يريد أن يمتلكها يدخل مع الفاعلين الآخرين في صراع أو في تحالفات أو تعاون، أ, استراتيجيات سلوكية من أجل تحقيق الاعتراف بالفاعل أو بمجموعة الفاعلين كمالكين لسلطة معينة تسمح لهم بالتأثير في آليات و ميكانيزمات عمل المنظمة التي ينشطون فيها، و بهذا تتحول هذه التجربة العلائقية إلى مصدر مليء بالسبل الموصلة إلى الهوية، فالوسط المهني يتحول انطلاقا من هذا المنظور إلى مجال واسع و مفضل للتنشئة المهنية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى بناء الهوية المهنية الجماعية و الفردية(طيبي غماري، بركات عمر، ص338-339).

كما يهتم "سانسوليو" أيضا بالصراع الذي يرى بأن الفاعل يجد نفسه في مواجهة حلقة مستمرة من الصراعات مع مسؤوليه وزملائه، وشركائه لدرجة أن التجارب العلائقية تختلط مع التجارب

التصارعية حتى التساوي أحيانا، ليصبح الصراع بذلك في قلب سيرورة الاعتراف بالأنا، فأثناء البحث عن اعتراف الآخر بحاجاتنا يكون الهدف الأساسي فرض القدرة المطلقة برغبتنا في الوجود(RenaudSainssaulieu, 1988, p350).

فالهوية انطلاقا من مصطلح التجارب العلائقية ومصطلحي القوة والصراع هي نتيجة تنشئة مهنية تتم داخل الفضاء المهني وتستخدم فيها كل المصادر والوسائل الاجتماعية سواء تلك المرتبطة بالتنظيم الرسمي، وغير الرسمي داخل المنظمة، أو تلك التي ترتبط بالمجتمع الكلي الذي ينتمي إليه كل من الفاعلين و المنظمة، لتصبح الهوية بذلك شاملة لكل ما يتم داخل الوسط المهني من عمليات اقتصادية، وتقنية وتنظيمية وعلائقية من جهة، و كل ما يتم في المجتمع من عمليات ثقافية وسياسية وإيديولوجية من جهة ثانية، ليتم الانتقال من هوية مهنية إلى هوية العمل(طيبي غماري، بركات عمر، ص341).

2.مارك موريس ودراسة أشكال العلاقة بين المؤسسة والمجتمع:

يعتبر السياق السوسيواقتصادي للمجتمع الفرنسي عاملا رئيسيا ساعد سوسيولوجية المؤسسة في أخذ مكانتها ضمن الميادين المهتمة بدراسة التنظيمات الاقتصادية، التي تجسدت في الشركات الكبرى المتضمنة لعدد كبير من مأجوري المجتمع الفرنسي، و قد شهد هذا السياق المجتمعي المتغير باستمرار خاصة خلال سنوات الثمانينات ارتفاعا متزايدا للبطالة نتيجة الأزمات المتتالية في هذا المجتمع، خاصة جراء نتائج الأزمة البترولية الثانية سنة 1979، فكل هذه الظروف دفعت بالعديد من المؤسسات إلى العمل بنظام البريكاريا لعقد العمل المأجور، و بتغيير مكان عمل وحدات الإنتاج الفرعية، وتوازيا مع تشكل الوعي لدى العمال الأجراء باعتبار المؤسسة هي السبيل الوحيد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذه الأزمة، ظهرت خطابات سياسية كونت نظرة مغايرة عن المؤسسة الاقتصادية، التي أصبحت تعتبر كوحدة مجتمعية لضمان التوازن الاجتماعي، وليس كأداة إنتاجية فقط، وهي السبيل للحفاظ على الوظائف التي تضمن العيش للعديد من العائلات والمواطنين(ميلودي عادل، 2015، ص36).

وقد أدت التحولات التي مست المجتمع في مستوى المؤسسات إلى التساؤل حول العديد من الإشكاليات المتعلقة بالعلاقة بين المجتمع و المؤسسة في ذاتها، كما فرضت ضرورة صياغة نظرية اجتماعية تحلل وضعية المؤسسة الحالية في سيرورة تحولها، حيث قامت المؤسسات بفتح المجال لمفكري علم الاجتماع للولوج إلى واقعها الداخلي، خاصة مع التدعيم القانوني المقدم من طرف الحكومة الفرنسية(Marc Maurice, p331).

وعلى هذا الأساس أصبحت المؤسسة قادرة على بناء قيمها الخاصة وإنتاج معايير للسلوكيات التي تؤثر على المجتمع، فالمؤسسة لديها تاريخ خاص بها مبني من طرف الفاعلين بلعبهم في المؤسسة للاستجابة للضغط المضاعف سواء من المحيط أو الثقافة الماضية الخاصة بهم، كما أنها أصبحت وحدة مستقلة وجب على عاتقها تحمل مسؤوليات مجتمعية(ميلودي عادل، 2015، ص37).

وبهذا المعنى فسوسيولوجيا المؤسسة هي ليست تسمية جديدة لسوسيولوجيا المنظمات أو هي تحيين لهذه الأخيرة،فسوسيولوجيا المنظمات وان كانت تسمح بفهم طريقة اشتغال المؤسسة، فهي

مع ذلك تزيل الطابع الخاص أو النوعي للمؤسسة، إذ لا يمكن استبدال فاعل اقتصادي حقيقي بمبادئ عامة (وقد أشار ألان توران إلى الخلط الحاصل ولمدة طويلة بين الحقلين)، فالمؤسسة ليست تنظيما كالتنظيمات الأخرى، وليست صنفا خاصا من المنظمات.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه سابقا فقد توصلنا إلى النتائج الآتية:

-تمثلت عوامل تأخر ظهور سوسويولوجيا المؤسسة في عوامل متعلقة بالسياق وطبيعة الاهتمام، وعوامل متعلقة بطبيعة الموضوعات والانقسام الحاصل بين التيارات المختلفة، خصوصا التيار الماكروسوسيولوجي، والتيار المايكروسوسيولوجي.

-تركز سوسيولوجيا المنظمات على الجانب الداخلي، أي كلما هو تنظيم، قواعد،أطر... وهذا لا يوفر إمكانية لإعطاء الطابع الخاص أو النوعي للمؤسسة.

-لم تشكل المؤسسة موضوع دراسة مستقل في ظل سوسيولوجيا العمل والتنظيمات، لكن ومع تغير التوجهات في سنوات الثمانينات، برزت محاولات تأسيس سوسويولوجيا مؤسسة تهتم بالظواهر الهوياتية والثقافية.

-اهتم سانسوليو بثقافة المهنة والتجارب العلائقية والاجتماعية للسلطة داخل الوسط المهني، بالإضافة إلى الصراع الذي يرى بأنه يختلط مع التجارب العلائقية إلى حد التساوي أحيانا.

-يرى مارك موريس أن المؤسسة قادرة على بناء قيمها الخاصة و إنتاج معايير للسلوكيات التي تؤثر على المجتمع، فهي حسبه وحدة مستقلة وجب على عاتقها تحمل مسؤوليات مجتمعية.

خاتمة:

شهد الاهتمام بالمؤسسة كموضوع سوسيولوجي تأخرا نسبيا، ولم تنضج فكرة تناول المؤسسة كبناء اجتماعي مستقل إلا حديثا، إذ ظلت جهود علماء الاجتماع لفترة طويلة مرتبطة بتناول ممارسة العمل في ذاتها دون ما يتصل بها من مجالات وظواهر أخرى، ونظر المختصون كثيرا للعمل كممارسة ذات غايات اقتصادية ينجزها الفرد لهدف الكسب المادي، ولم تكن المؤسسة الاقتصادية تمثل غير ذلك المكان الذي تتم فيه تلك الممارسة.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين برزت سوسيولوجيا المؤسسة كأحد فروع علم الاجتماع العام واختصاص استقل عن سوسيولوجيا العمل وسوسيولوجيا التنظيمات، نتيجة عوامل منها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مما حتم ضرورة إعادة التفكير في المؤسسة باعتبارها طرفا قادرا على الإسهام في حل تلك الأزمة،والإسهام في توفير الأمن والاستقرار الاجتماعيين.

وبناء على ذلك أسهم التناول العلمي الجديد للمؤسسة من قبل سوسيولوجيا المؤسسة، في تجديد النظرة للسلوك والفعل الإنساني، عبر محاولة فهم البنية الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، باعتماد مقاربة المؤسسة كنظام اجتماعي متكامل يرتبط مصيره بعلاقة جدلية وتفاعل بين البنية الداخلية للمؤسسة وبين بيئتها ومحيطها الذي تنتمي إليه، والذي يمكن أن يكون محليا أو إقليميا أو دوليا.

قائمة المراجع:

1.أنتوني غدنز(2005)،علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

2.خليل محمد حسن الشماع، خضير كاضم حمود(2007)، نظريةالمنظمة، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
3.طلعت ابراهيم لطفي(2007)،علم اجتماع التنظيم، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
4.طيبي غماري، بركات عمر(دس)، التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر من منظور العلوم الاجتماعية، فرقة بحث الممارسات الدينية في الجزائر، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، طباعة مكتبة الرشاد، الجزائر.
5.عبد القادر خريبش(2017)، التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيي النظرية والمفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، م8، ع16، الجزائر.
6.فليب جونز(2010)،النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية، ترجمة محمد ياسر الخواجة، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
7.مروان لمدبر(2017)،سوسولوجيا التنظيمات من ماكس فيبر إلى ميشيل كروزيي، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، ع34، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.
8.ميلودي عادل (2015)، المؤسسة و العمال الصناعيين-دراسة ميدانية بالمؤسسة الجزائرية للسباكة وهران-آلفون- رسالة ماجيستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2.
9.Dominique Martin(2016), « L’analyse stratégique en perspective », *Revue européenne des sciences sociales* [En ligne], 50-2 | 2012, consulté le 05 février 2019. URL : http://journals.openedition.org/ress/2255 ; DOI : 10.4000/ress.2255.
10.Mark Maurice(1992), les sociologue et l'entreprise, paris, press de la FNSP.
11.Renaud, Sainssaulieu(1987), sociologie de l'organisation et de l'entreprise, Paris.
12.Renaud, Sainssaulieu(1988), l'identité au travail, Paris.
13.Robert Holcman(2006), Elément structurant de l’organisation du travail , thèse de doctorat de science de gestion présente par, CNAM.
14.Rot, G. & Segrestin, D(2016), La sociologie des organisations : cheminements et situation présente. *Entreprises et histoire*, 84(3), 5-10. https://doi.org/10.3917/eh.084.0005.

تحليل السياسات العمومية: من العلوم السياسية إلى سوسيولوجيا الفعل العمومي

د.محمد رشدي الملهوف، باحث في سوسيولجيا التربية- المغرب

د.عواد إعبدون، جامعة ابن طفيل- المغرب

Analysis of public policies: frompolitical science to sociology of public action

Dr. Mohamed Rochdi EL MALHOUF, University IBN TOFAIL, MOROCCO

Dr. Aouad EABOUDOUN, University IBN TOFAIL, MOROCCO

ملخص: لقد عرف حقل تحليل السياسات العمومية، خلال الخمسين سنة الماضية، تحولات هامة ارتبطت أساسا بموضوع بحث هذا الحقل الدراسي، وكذا بالمنهجية والمقاربة المعتمدتين. فإذا كانت السياسة العمومية قد شكلت موضوع بحث هذا الحقل الأكاديمي بامتياز، على اعتبار أنها تمثل شكل تدخل الدولة في تدبير الشأن العمومي، فإن التطورات التي عرفها السياق السوسيو- سياسي العالمي، غيرت من خصوصيات وأشكال هذا التدخل، الأمر الذي فرض على الباحثين تأطير مفهوم بديل عن مفهوم السياسة العمومية، ومن ثم التأسيس لانتقال براديغمي يساهم في مقاربة هذا الشكل الجديد لتدبير الشأن العمومي، وفهم مضامينه وأدواته، بدل الاقتصار على الاهتمام بغايات ودوافع صاحب القرار في تبني اختياراته.

الكلمات المفتاحية: السياسة العمومية، الفاعل، سوسيولوجيا الفعل العمومي، التنظيمات، العقلانية.

Abstract: Over the last 50 years, the field of public policy analysis undergone significant transformations, principally related to the research of this field of study, as well as to the methodology and approach adopted .If public policy has been the subject of research on this academic field with excellence, as it represents the form of state intervention in the management of public affairs, developments in the international socio-political context changed the specifics and forms of this intervention, forcing researchers to frame an alternative concept of public policy, And then, the establishment of transitional paradigm to contribute in the approach of the new form of public policy to manage the public issue And understand ingits contents and tools, instead of focusing exclusively on the goals And the motives of the decision maker in adopting choices.
Keywords: public policy, actor, sociology of public action, organisations, rationality.

مقدمة:

إن المتتبع للساحة السياسية يجد نفسه أمام أسئلة عديدة حول السياسات العمومية وتدابير الفعل العمومي سواء انفردت بها الدولة أو كانت نتيجة مقاربة تشاركية. فالنشاط الحكومي متنوع جدا ويشمل قطاعات عديدة، كما أن جهاز الدولة يمتلك آليات كثيرة لتصريف أعمال وبرامج الحكومة، لذلك تختلف السياسات العمومية المتخذة وتختلف معها مجموعة من المتغيرات التي تؤثر حتما على نتائجها وفعاليتها. إن دراسة وتحليل سياسة عمومية يفترض أولا التحديد الدقيق لمفهوم السياسة العمومية، وهنا نتساءل ما إذا كان كل نشاط حكومي هو بالضرورة سياسة عمومية؟ أم أن درجة من الانسجام بين مجموعة من الأنشطة المختلفة ضرورية للحديث عن سياسة عمومية؟ وهل يصح الحديث عن سياسة عمومية في ظل مجموعة من العمليات غير المتجانسة؟

نورد هنا تعريفا كاريكاتوريا جاء على لسان أحد الموظفين السامين ببريطانيا: "السياسة العمومية، تشبه إلى حد ما الفيل، تتعرف عليه عندما تراه، ولكنك لا تتمكن من وصفه بسهولة " (Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p8). يحيل هذا التشبيه على صعوبة تحديد تعريف دقيق للسياسة العمومية وللفعل العمومي. ما يستدعي، بالضرورة تحديد تعريف إجرائي للسياسة العمومية أولا، قبل الخوض في عرض مقاربات تحليلها ودراستها، وأهم ميزات كل مقاربة.

إن تحليل سياسة عمومية يختلف باختلاف رؤى الدارسين وانتماءاتهم الفكرية، كما يختلف بسيادة مقاربة تحليلية على أخرى خلال فترة معينة لأسباب قد تكون بنيوية أو ظرفية. كما قد ينعكس التأطير المفاهيمي لمصطلح "السياسة العمومية" أو "الفعل العمومي" على موضوع هذه الدراسات. بتعبير آخر، هناك تأثير قوي لتصور الباحث عن السياسة العمومية وعن الفعل العمومي في مقاربته التحليلية لهاته السياسة. إن التنوع والغنى الذي يعرفه هذا الحقل الصاعد على مستوى تحليل السياسات العمومية، والذي يتقاطع في الاهتمام به مجموعة من الحقول المعرفية كالعلوم السياسية والسوسيولوجيا وعلم النفس المعرفي والاقتصاد...وغيرها من العلوم، يفرض علينا الإجابة على سؤال جوهري: إلى أي حد استطاع الدارسون تطوير نموذج شامل وناجع لتحليل السياسات العمومية؟

تروم هذه الورقة التقديمية الإجابة عن السؤال أعلاه، وذلك من خلال تأطير مفهومي السياسة العمومية والفعل العمومي، ثم الانتقال إلى عرض التطور الكرونولوجي لتحليل السياسات العمومية بالدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على أن نقدم في مرحلة موالية أهم المقاربات التحليلية السائدة في حقل السياسات العمومية (المقاربة التعاقبية، المقاربة المعرفية، المقاربة التنظيمية، والمقاربة السوسيو-تاريخية)، بغية بناء نموذج تركيبي لمقاربات تحليل السياسة العمومية.

أهداف الدراسة: بناء على ما سبق،واعتبارا لكونالمقاربة السوسيولوجية لمفهومي السياسة العمومية والفعل العمومي تظل شبه غائبة على مستوى الدراسات باللغة العربية، رغم ما يحيط بهما من تداخل، يظهر أن أهداف الدراسة تتفرع أساسا من بحثنا عن تطور النموذج التحليلي

للسياسة العمومية، باعتباره هدفا عاما، وتسليط الضوء على أهم الانعطافات الابستيمولوجية التي غيرت من موضوع تحليل السياسات ومنهجه، وعلى هذا الأساس يمكن إيجاز أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

-تأطير مفهومي السياسة العمومية والفعل العمومي، اللذان يستعملان أحيانا للدلالة على نفس المعنى، رغم الاختلافات التي تميزهما.

-الوقوف على أوجه التقاطع والاختلافبين منظور العلوم السياسية والمقاربةالسوسيولوجية فيما يخص تحليلها للسياسات العمومية.

-الاقتراب أكثر من موضوع ومنهج سوسيولوجيا السياسات العمومية من خلال فهم بعض مقارباتها التحليلية.

-تحصيل عدة مفاهيمية تمكننا من تحليل السياسات العمومية بشكل شمولي.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة ترتكز أساسا على تمفصلها المنهجي والمعرفي بين تخصصين علميين هما العلوم السياسية وعلم الاجتماع، من أجل الخروج بنموذج تحليلي شمولي لحقل السياسات العمومية، ويمنحنا ذلك فرصة هامة لفهم منطق تطور تحليل السياسات، وتحوله التدريجي ضمن انتقال ابستيمولوجي مزدوج(ضمن نفس التخصص وبين تخصصين مختلفين)، وهي على هذا الأساس تبحث في أصول القطائع المعرفية التي تخللت مسار تحليل السياسات العمومية بمنطق متعدد التخصصات poly disciplinaire، لكن بخلاصات تميل للمقاربة السوسويولوجية أكثر فأكثر، بشكل متدرج ناعم، وبالتالي فالتدرج الكرونومعرفيوالتمفصلالابيستيمولوجي في الدراسة يمنحانها أهمية نقدرها بالعالية، خصوصا لدى المتخصصين في مجال السياسات العمومية.غير أن ذلك، لا ينفي على الدراسة رغبتها في تبسيط المادة العلمية المتوصل إليها من طرف كبار الدارسين، كي تصبح في متناول الباحثين، خاصة مستعملي اللغة العربية، وتؤسس لبداية اهتمام أكبر بهذا الحقل الذي أضحى ذا أهمية كبيرة، بالنظر إلى تداخل استعمالات مفهومي السياسة العمومية والفعل العمومي.

أولا. من السياسات العمومية إلى الفعل العمومي: التأسيس والمفهمة:

تشكل السياسات العمومية موضوع اهتمام مجموعة من العلوم الاجتماعية، فتختلف بذلك التعاريف التي يعطيها كل توجه علمي للمفهوم، كما أن هذه التعاريف تنهل أيضا من التراكمات المعرفية لحقل تحليل السياسات العمومية، حيث أن هذا الأخير عرف تطورات هامة ابتداء من ثلاثينيات القرن الماضي، أغنت الرصيد المفاهيمي للحقل و فتحت أمام الباحثين مجموعة من مواضيع البحث الأكاديمي. لذلك ترى فان زانطين Agnès Van Zanten أنه لا يوجد تعريف متوافق عليه بشكل جيد بين المختصين فيما يخص الخصائص المميزة لسياسة عمومية (A.VanZanten, 2004, p22). هذا المعطى دفعنا في مرحلة أولى إلى التركيز على أهم التعاريف التي صيغت حول مفهوم السياسة العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع المدارس التي ينتمي إليها الباحثون.

1.السياسة العمومية: المفهوم والأبعاد: يتكون مصطلح "السياسة العمومية" من شقين: "سياسة" و"عمومية". فالسياسة بالرجوع إلى الأصل الانجليزي للمصطلح تحيل على ثلاث مفردات: Polity Politics, Policy،(Patrick.HASSENTEUFEL, 2011, p7)، فيحيل مصطلح Polity على السياسة بمعناها العام أي شكل من أشكال السلطة يتميز باحتكار الإكراه البدني الشرعي وبتنفيذها على جماعة، بغرض فرض قواعد مشتركة للحياة والحيلولة دون وقوع نزاعات. أما المصطلح الثاني Politics فيحيل على الصراع القائم بين الفاعلين حول امتلاك السلطة السياسية، فالفعل السياسي يفيد المشاركة في المنافسة القائمة على التحكم في سلطة الدولة من خلال تقلد مناصب داخل مؤسسات الدولة. بينما يشير مصطلح Policy إلى مجموع الأفعال المبنية على أساس عقلاني، أي برنامج للفعل مسطر بشكل منسجم من طرف فاعل جماعي أو فردي. من خلال هذه الدلالات التي أوردنا، يمكن القول إن مصطلح "السياسة" يفيد برنامج الفعل الذي يسطره الفاعل السياسي لفرضه على جماعة انطلاقا من احتكاره للإكراه المشروع وفي إطار تنافسه الدائم على امتلاك السلطة التي تخول له اتخاذ القرار.

أما الشق الثاني لمصطلح "السياسة العمومية"، فيشير إلى البعد المركزي للدولة، فما هو "عمومي" يرتبط بمجال الدولة، حيث أن وصف هيئة بعمومية يفيد امتلاكها لسلطة الدولة، في تراب معين، ويتيح لها فرض قراراتها على المواطنين. أي أن صفة العمومي ترتبط بكل ما يصدر عن المؤسسات والهيئات الحكومية والتابعة لأجهزة الدولة. وعلى هذا الأساس، تكون السياسة العمومية هي برنامج فعل الفاعل العمومي داخل تراب/ مجال معين، يستقي مشروعيته من سلطة الدولة التي تتيح له اتخاذ القرار وفرضه على المواطنين بناء على امتلاكه للإكراه البدني المشروع. غير أنه، وعلى الرغم من السهولة التي قد تظهر في إدراك مفهوم السياسة العمومية، فإن تعريفات الباحثين تختلف تبعا لانتماءاتهم الفكرية.

يقول Jean Claude Thoenig (J.Baudouin, 1990, p395): "تظهر السياسة العمومية على شكل برنامج عمل خاص بسلطة عمومية أو حكومية واحدة أو أكثر". فيحدد هذا التعريف عنصرين أساسين في السياسة العمومية. يتعلق الأمر أولا ببرنامج عمل أي مجموعة من الأفعال أو القرارات منسجمة الغايات ومحدودة في الزمان والمكان، وثانيا بسلطة عمومية أو أكثر وهو ما يحيل على امتلاك سلطة اتخاذ القرار المستمدة من امتلاك سلطة الدولة (الإكراه البدني المشروع) 1. السياسة العمومية هي اختصاص لسلطة عمومية لها القدرة على استعمال العنف المشروع2.لا وجود لسياسة عمومية دون برنامج للتدابير الملموسة والمنسجمة فيما بينها. وهكذا، يفرد هذا التعريف السلطة العمومية أو الحكومية بالسياسة العمومية، أي أن كل فعل ناتج عن هيئة غير حكومية لا يدخل في مجال السياسة العمومية ولا يمثل شكلا من أشكال الفعل العمومي. أما المحدد الأهم هو أن السياسة العمومية تفترض وجود برنامج عمل يتسم بالإجرائية والانسجام، ومن ثم فإن التدابير المنعزلة لا تمثل تجسيدا للسياسة العمومية.. في نفس الاتجاه، تشير Agnès Van-Zanten إلى أن السياسة العمومية تتكون من خمس ميزات أساسية:

1. محتوى، أي موارد معبأة لتحقيق نتائج 2. برنامج يحدد عمليات تهم محاور معينة 3. توجيه معياري، حيث أن العمليات تُشبع مصالح وتحمل قيما 4. الطابع القسري، لأن النشاط العمومي

ينتج عن طبيعة السلطة التي يتمتع بها الفاعل 5.دافع اجتماعي، حيث أن العمليات تستهدف فئات معينة من الساكنة(A.VanZanten, 2004, p22) .

من خلال تحليل التحديدين السابقين، نلاحظ أن مفهوم السياسة العمومية مفهوم غامض بالنظر إلى مجموعة من المتغيرات، فرغم أن السياسة العمومية هي نشاط عمومي يتمتع بالسيادة والقوة الإلزامية ويستهدف الفئات الاجتماعية، غير أنها تتميز بعدم الثبات والاستمرارية فهي نتاج لتنافس الفاعلين العموميين على احتكار السلطة وإشباع المصالح وتثبيت القيم، كما أنها غير محددة وغير دقيقة؛ فتداخل الاختصاصات الحكومية ووجود مشاكل اجتماعية تهم قطاعات مختلفة وتتطلب تدخلا أفقيا يجعل من السياسة العمومية غير واضحة المعالم وتتطلب مقاربات متعددة أثناء الدراسة والتحليل.

غير أن هذا التحديد عرف تطورات كبيرة خلال العقود الأخيرة بفعل التداخل الذي يعرفه مجال الدولة أو المجال العمومي مع المجال الخصوصي كنتيجة لتأثير الاتجاه الليبرالي وآثار العولمة، وكذا نظرا لصعود المقاربة التشاركية وطموح فاعلي المجتمع المدني في المشاركة في تدبير الشأن العام، فأصبح بذلك الحديث عن السياسة العمومية غير كاف للإحاطة بجميع أشكال السياسة العمومية، ما دفع الباحثين إلى الاهتمام بالفعل العمومي، لأنه يشمل بشكل أفضل مجموع التدابير العمومية سواء قامت بها الأجهزة الحكومية أو شركائها.

2.الفعل العمومي: بروز المفهوم وتحديات التأطير: لقد عرفت الدول المتقدمة خلال نهاية الثمانينات ارتفاعا كبيرا لعدد الفاعلين، ما غير من وضع الدولة وأجهزتها كفاعل أساس في بلورة السياسة العمومية، فأصبح بذلك "كل تنظيم يطمح أن يكون فاعلا، وأحيانا بدون أهداف محددة. فبقدر ما تتيح أنظمة الحكامة الحالية عددا كبيرا من أشكال المشاركة في اتخاذ القرار، بقدر ما يصعب تحديد مفهوم الفاعل وتصبح سيرورة السياسات العمومية بدورها غامضة". (Laurie BOUSSAGUET et al, 2010, p34). فديناميات نموالدولة خلال القرن 20 تمت مواكبتها بتنمية وتنويع أدوات الفعل العمومي وكذا بتراكم البرامج والسياسات في مختلف قطاعات تدخل الدولة. الأمر الذي دفع الباحثين إلى طرح العديد من الأسئلة: من يحكم؟ من يقود؟ من يوجه المجتمع؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت المحرك الأساس لفتح النقاش وتأطير مفهوم الفعل العمومي. يقول Jean Leca في هذا الصدد:" أن تحكم يعني اتخاذ قرارات، وحل نزاعات، وإنتاج ثروات عمومية، وتنسيق سلوكات خاصة، وضبط الأسواق، وتنظيم الانتخابات، استخلاص الموارد، ورصد المصاريف" (P. Lascoumes et al, 2004, p22). كل هذه الأنشطة التي تدخل في صلب مهام الدولة لتصريف الفعل العمومي، تجعل من هذا الأخير مفهوما متعددة الأشكال، يتجاوز بشكل كبير المفهوم الإستاتيكي للسياسات العمومية، المحدد في نقطتي بداية ونهاية.

هذا الوضع لم يكن فقط نتيجة طموح التنظيمات إلى المشاركة في اتخاذ القرار عن طريق الاحتجاج، ولكن أيضا نتيجة "إرادة الدولة في الانفتاح والتبادل"، وكذا لعوامل أخرى كنهج اللامركزية في تدبير القرار الإداري، وتأثير العولمة.(Laurie BOUSSAGUET et al, 2010, p36). الشيء الذي غير من موازين القوى، حيث أصبح للمحلي وللفوق-وطني*(Supranational)* وزن أكبر في تمثلات لم تكن تدرك سوى ما هو وطني. ومن ثم

برزت فكرة فعل عمومي تتعدد مستوياته وينخرط فيه فاعلون متعددون ولا تكون فيه الدولة سوى شريك في البناء الجماعي لهذا الفعل العمومي. وذلك خلافا للنظرة الأحادية والمتمركزة للدولة في انفرادها في تسطير السياسة العمومية واتخاذ القرار وتنفيذه بشكل مستقل وتنازلي.

لقد عرف مجال تدخل الدولة تراجعا كبيرا بالنظر إلى أشكال تدبير الفعل العمومي، حيث أصبحت المؤسسات العمومية تلجأ إلى خدمات القطاع الخاص لتدبير وتنفيذ المخططات الحكومية أو إلى فاعلي المجتمع المدني، الأمر الذي أدى إلى تداخل حدود تدخل كل منهما، ورفع من صعوبة التحديد الدقيق لمسؤوليات وتأثير كل منهما في تحديد خصوصيات الفعل العمومي. هذا التحول في وضع الدولة من محتكر لسلطة مركزية لبناء الفعل العمومي إلى شريك ضمن عدة متدخلين يجعل من الفعل العمومي نتاجا لمجوعة من التفاعلات الاجتماعية وليس اختصاصا تنفرد به أعلى سلطة في الدولة. لذلك ينبغي على " السوسيولوجيا المساهمة في الملاحظة والبحث عن المعنى لسيرورة هذه التعبئة وهذا الفعل الجماعي، حيث يكون تدبير العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني مبنيا أكثر على تبادلية وفق منظور أفقي، لا يمكن تحليله تبعا لمبدأ الثنائية أتراتبية أم هرمية"(Laurie BOUSSAGUET et al, 2010, p34).

وهكذا أخذ يظهر أن الدولة تفقد يوما عن يوم احتكارها، فبم تعد مركز السيرورات السياسية، وضبط النزاعات.

هذا الانتقال، من التدبير الأحادي للشأن العمومي إلى انفتاح السلطة العمومية على مؤسسات شريكة للتدبير والتنفيذ، فرض نمطا جديدا لتدبير الشأن العمومي في جل الدول، بما فيها الدول النامية، حيث أصبح تنفيذ التوجهات الرسمية للدولة وتدبير المرفق العمومي فعلا مشتركا بين المؤسسات العمومية والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني. " فمن جهة، يتعلق الأمر بمعرفة تعدد الفاعلين العاملين باسم الدولة ولأجل الدولة؛ ومن ثم بتشعب الحقل الاجتماعي والمؤسساتي للتدخل العمومي. فإذا كان من الصعب دحض فكرة أن الحكومات لازالت تحكم، فإنه من الضروري، بالمقابل، الاهتمام بجدية بحركة التفويض، والتعاقد،والتدبير المفوض للمهام التي تتحملها الدولة[...] ومن جهة أخرى، فالحديث عن الفعل العمومي ابستمولوجيا، يقتضي أيضا، وبكل بساطة، اعتماد مقاربة للسياسي تحول الاهتمام من المؤسسات التي تُهيكله، نحو الممارسات التي يُنتجها والتي تعدل ملامحه وحدوده" (F. Cantelli et al, 2007, p14-15). على هذا الأساس، لم تعد مضامين السياسة العمومية حكرا على الدولة، بل أصبحت حقلا مشتركا بين عدة متدخلين، الأمر الذي فرض على الباحثين تطوير نموذج تحليل السياسة/ الفعل العموميين وكذا البحث عن الأدوات الإجرائية لمقاربة آليات تدبير الشأن العمومي. فهل يمكن الحديث عن نموذج أحادي للتحليل، أم أن الأمر يتعلق بنماذج مرتبطة بالسياق وبمجموعة من المتغيرات (صاحب المشروع، السياق، الأهداف، الفئة، المقاربة المتعمدة في التنزيل...)؟

ثانيا. نحو براديغم جديد لتحليل الفعل العمومي:

1.التطور الكرونولوجي لتحليل السياسات العمومية: لقد ظهرت أولى الدراسات التحليلية للسياسات العمومية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال ثلاثينيات القرن الماضي (فترة الصفقة الجديدة للرئيس الأمريكي روزفلت New Deal). فكانت مشاريع التدخل العمومي الحكومة

الفيدرالية موضوع هذه الدراسات التحليلية لدارسين متعددين، وكان ذلك برؤية براغماتية : الفهم من أجل الفعل comprendre pour agir؛ فكان هدف المحللين مساعدة أصحاب القرار على التمكن من اختيار الحلول والاستراتيجيات الأنجع لمواجهة المشاكل الاجتماعية. غزارة الدراسات في هذا الحقل كان لها وقع كبير على مأسسة ما يسمى بالعلوم السياسية Policy sciences والتي كان من أهم مؤسسيها Harold LASSWELL.

لقد حاولت العلوم السياسية تجاوز ثنائية العالم والسياسي من خلال تقديم معرفة رصينة للمساهمة في إيجاد حلول للمشاكل المجتمعية. فخلال سنوات الستينيات من القرن الماضي، تمكنت هذه الدراسات من ولوج الحرم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية: مراكز البحث، أطارح الدكتوراه، مراجع، الكراسي العلمية للتدريس. كما ظهرت بجامعة Harvard مدرسة كينيدي للحكومة Kennedy School of Government، والتي كان هدفها الأساس محاولة فهم الفعل الحكومي. إلا أن هذه الموجة من الاهتمام بتحليل السياسة العمومية لم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل اجتاحت بريطانيا والدول الاسكندنافية، ثم ألمانيا ودول جنوب أوروبا في مرحلة قريبة.

أما في فرنسا، فلم يلج تحليل السياسات العمومية إلى الفضاء الجامعي إلا بين 1970و1980 بإشكاليات بعيدة عن إشكاليات العلوم السياسية كما ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية. فكانت الأعمال التي قادها Michel Crozier داخل مركز سوسيولوجيا التنظيمات بباريس، أو أعمال Lucien Nizard بمركز البحث حول السياسة والإدارة والمجالبغرونوبل، اللبنة الأساس في بناء حقل تحليل السياسات العمومية من زاوية سوسيولوجيا الدولة، حيث أن هذه الأعمال كانت تشترك في سعيها لإعطاء صورة واقعية لفعل الدولة، من خلال الكشف عن الطريقة التي ينجز بها هذا الفعل العمومي من طرف قوى متعارضة، خلافا للنظرة الماركسية السائدة في تلك الفترة و التي مفادها أن الدولة هي آلة تخدم فقط مصالح الطبقة الحاكمة.

إن التطور الذي عرف حقل تحليل السياسات العمومية تبعا لتطور تدخل الدولة خلال سنوات الستينيات ، أثار مجموعة من التساؤلات حول تأثير تدخلات الدولة وحول الظروف التي ترافق اتخاذ القرارات العمومية. فهذا التطور الذي عرفه تدخل الدولة يتجلى أولا على مستوى تضاعف ميزانيات دول OCDE عقب الحرب العالمية الثانية، ثم على مستوى نوعية التدخل العمومي، فقد أصبحت الدولة تعتمد بالإضافة إلى الأدوات التقليدية (التشريعية والميزانياتية) على وسائل تشجيعية (التعاقد، التوصيات) وسياسات تواصلية. وفي هذا الصدد، يقول Chevallier أصبح القطاع العمومي: "مجموعة غير متجانسة ومتلونة الأشكال protéiforme تتكون من طبقات متتالية، و تتعايش في إطارها أنشطة وأساليب تدبير أكثر تنوعا"(Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p11).

لقد استفاد حقل تحليل السياسات العمومية أيضا من التحولات التي عرفها المجال العلمي، وخاصة تزايد الأبحاث الامبريقية بعد الحرب العالمية الثانية في شقها السلوكي(دراسة سلوكات الفاعلين السياسيين)، استفاد أيضا من تطور مقاربات جديدة (نظريات التنظيمات، تحليل اتخاذ القرار...). حيث أحدث هذا التوجه الذي اتخذه حقل تحليل السياسات العمومية قطيعة مزدوجة

مع المقاربات التقليدية للدولة؛ أولا قطيعة مع التقليد القانوني الذي يقارب الدولة انطلاقا من المعايير القانونية التي تنظم أنشطة أجهزة الدولة، في حين أن تحليل السياسات العمومية حاول أن يفكك طريقة اشتغالها وأنشطة مختلف مكوناتها في تفاعلها مع الفاعلين الخارجيين عن دائرة الدولة. ثانيا، قطيعة مع التقليد الفلسفي، الذي كان يعتبر الدولة فكرة مجردة يجب تناولها والحكم عليها أخلاقيا، بينما يقوم تحليل السياسات العمومية على الكشف عن الظروف العملية لاشتغال الدولة.

خلال 50 سنة، استطاع حقل تحليل السياسات العمومية إثبات راهنيته والتواجد في الساحة الجامعية سواء كحقل مستقل أو في إطار شعب العلوم السياسية والاقتصادية والقانونية والسوسيولوجية. كما أن هذا الحقل عرف تحولا هاما عما جاء به Lasswell فقد انتقل من العلوم السياسية Policy sciences إلى تحليل السياسات Analysis Policy: فالدارس يظل بعيدا عن الفعل العمومي، ولا يشارك في وضع أهداف الإصلاح رفقة أصحاب القرار، كما يتبنى موقفا نقديا اتجاه مفعولات البرامج المختارة. (Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p12**)**.

لقد كان لهذا التحول وقع هام على تغير هدف العلوم السياسية كما اقترحه Lasswell، حيث انتقل الهدف من إيجاد حلول عملية لمساعدة أصحاب الحكومات على اتخاذ القرار إلى بناء نظريات تتأسس على الفصل بين تحليل الأحداث وأحكام القيم(من تحليل لأجل السياسات إلى تحليل للسياسات)؛ أي أنها تحولت إلى سوسيولوجيا سياسية للفعل العمومي، تنتبه لتحولات ظروف ممارسة السلطة السياسية وشروط شرعيتها.(Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p13).

هذه التطورات التي عرفها حقل تحليل السياسات العمومية تقودنا إلى التساؤل عن أهم المقاربات التي أطرت التحول البراديغمي من السياسات إلى الفعل؟ وكيف استطاعت تلك المقاربات الانتقال التدريجي بموضوع التحليل ومنهجه، ليصير أكثر شمولية وتفصيلا؟

2.من مقاربة للسياسة إلى مقاربات للفعل العمومي: يعود النموذج الأول لمقاربات تحليل السياسات العمومية إلى الأب المؤسس للعلوم السياسيةHarold Lasswell الذي "وضع سبعة مقاطع متعاقبة مكونة لسيرورة السياسة العمومية"(Patrick HASSENTEUFEL,2011,p50)، منطلقا من مرحلة الفهم أي انتقال المعلومات بين أصحاب القرار، مرورا بترويج الاختيارات، واختيار طرق الإنجاز، ورصد الإكراه مع تبني التدابير المقررة، وتطبيق التدابير، ثم إتمام السياسة، وأخيرا بلوغ مرحلة التقويم. هذا النموذج الذي يمثل الإطار العام للعلوم السياسية، والذي تم تصنيفه مؤسسا للمقاربة التعاقبية، تميز بتمركزه الكبير حول القرار، فهو يعتبر الدولة جهازا قادرا على حل جميع المشكلات، حيث يضع مرحلة تقويم السياسة العمومية بعد إتمام إنجازها، وذلك بشكل خطي وثابت، ولا يأخذ الحاجات والطلبات الاجتماعية بعين الاعتبار، فهي بالنسبة ل Lasswell لا تتعلق مباشرة بالدولة وتدابيرها. ورغم ما عرفت الشبكة التعاقبية من تطوير من طرف كل من Jones Charles(1970)، وJames Anderson(1975)، إلا أن ذلك لم يخفف من جمود مراحلها

المحددة، فحتى عندما أضاف Jones التقاط الحاجيات والطلبات الاجتماعية من طرف السلطات العمومية كمرحلة رابعة ضمن نموذجه، ولَفَتَ Andersson الانتباه لسيرورة الانتقال من الاجتماعي إلى السياسي في مقترحه، لم تخرج مقاربتهما عن تعاقب محصور بين بداية ونهاية قطعيتين، في حين يصعب حصرهما كما يؤكد الباحثان Edward WoodhouseCharles Lindbloun(1993):" مراحل مرتبة ومنسجمة لا تشكل صورة واقعية للاشتغال الملموس لسيرورة السياسات العمومية. فبدلا عن هذا، هي سيرورة معقدة ومتفاعلة بدون بداية ولا نهاية محددتين"(Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p93)، وهو ما دفع للتفكير في مقاربة تفاعلية تتجاوز المقاربة التعاقبية، فرغم ما تتيحه هذه الأخيرة للباحث من معلمة (baliser) لمراحل العمل، وترتيب أسئلته، وتحديد الفاعلين وأهم لحظات السياسة العمومية، إلا أنها "ليست محفزة للاستكشاف، ويجب تعويضها بخطاطة نظرية أفضل"(Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p93)كما يقول Sabatier.

من منطلق توسيع مجال الاستكشاف، ستظهر المقاربة التنظيمية التي تقارب القرار العمومي من منظور الفعل العمومي، وتخرج عن الطابع الحتمي للسياسة العمومية، فتعتبر هذه الأخيرة جزءا من مختلف التأثيرات داخل التنظيم، حيث لا تقل الجوانب المتعلقة بتنزيل الفاعلين أهمية عنها، مما يجعل المقاربة التنظيمية تتجاوز الطابع المحصور الجامد للمقاربة التعاقبية، نحو موقف يرصد التمفصلات بين الفعل اليومي والنص المؤسسي.

إن المقاربة التنظيمية بهذا المعنى ساهمت بشكل مؤثر في الانتقال من مقاربة السياسات إلى مقاربة الفعل العمومي، فهي "تدعو للاهتمام بالفعل العمومي في كليته، أو بصيغة أخرى تدعو لعدم اختزال هذا الأخير في البرامج ذات المحتوى، التوجيه المؤسس، والبعد الإجباري المختص بحل المشاكل الخاصة بقطاع معين" (Laurie Boussaguet et al, 2010, p76)، وهي بذلك تدرس التعارضات الاعتيادية بين التوجيهات الرسمية والتقاليد اليومية، بين التغيير والثبات، بين القرار والفعل.

يعتبر الفرنسي Michel Crozier (1964) أول من استعمل هذه المقاربة في تفكيك عمل التنظيمات العمومية الكبرى، وفضل تطوير اتجاه يبحث في الفعل العمومي الإداري من خلال فهمسيروراته الداخلية وعلاقاتها بمحيطه، من خلال منظور تنظيمي شمولي للنظام الاداري (السياسة العمومية لفرنسا نموذجا). كما تسمى المقاربة التنظيمية منهجية "التحليل الاستراتيجي" أو " سوسيولوجيا الفعل المنظم"، ويطلق في هذا السياق **مصطلح الفعل العمومي بدل السياسة العمومية**، ويؤكد منظرو مقاربة التحليل التنظيمية أن السلطة العمومية لا تعرف فقط من خلال القرارات، ولكن كذلك من خلال الفعل الممارس. إن لهذه المنهجية مفاهيم ومسلمات خاصة تم تطويرها من طرف مجموعة يعود تأسيسها ل Michel Crozier، وتم اعتمادها رسميا في كتاب "الفاعل والنظام"، المنشور سنة 1977 من طرف Michel Crozier و Erhard Friedberg، ثم في كتاب "le pouvoir et la règle" لErhard Friedberg، الصادر سنة 1993".

يتعلق الأمر تحديدا بأداة تحليلية للفعل العمومي تتميز على منهجية تحليل السياسات من خلال موضوع البحث أساسا: حيث تشتغل سوسيولوجيا التنظيمات على الفعل الممارس داخل التنظيم من خلال أبعاد، أي أننا لسنا أمام موضوع محدد بدقة، فالوظائف اليومية الملموسة الناتجة عن تفاعلات الفاعلين و المعاني التي يعطونها لأفعالهم، بالإضافة للبنيات التي يكونها الأفراد من خلال تراصهم، كلها امتدادات بين الخفي والظاهر، وتشكل موضوع دراسة المقاربة التنظيمية، بينما يهتم المتخصصون في السياسات بأصحاب ومصادر القرار في أعلى الهرم، وبتراتبية وإلزامية سياساتهم على بقية الممارسين في القطاع، كموضوع محدد قابل للملاحظة. إن الفعل العمومي من منظور تنظيمي، غير متوقع ولا يمكن الحسم في أشكاله، يتعلق بتفاعل الفاعلين فيما بينهم وأهدافهم الفردية والجماعية، بينما من منظور تحليلي سياسي هومحكوم بإلزام فوقي قراري، فهو شكل تفعيلي للقرارات المحسومة.

ويتضح من خلال الخصائص السابقة أن المقاربة التنظيمية كمنهجية تحتاج عملا ميدانيا بحثيا يتوافق مع منظورها التحليلي، ولتوجيه عملها ينطلق الباحثون من مسلمات التحليل الاستراتيجي، على رأسها المسلمة البديهية أن الفرد في حالة عمل داخل التنظيم لا يمكن التنبؤ بسلوكه ولا التحكم فيه، وهذا يحيلنا على مصطلح عقلانية الفاعلين المحدودة الذي استعمله "Crozier" في كتابه "الظاهرة البيروقراطية"-(Michel Crozier, 1963, p184-185)يحذف رقم واحد هنا ويتم فتح قوس والاشارة للمراجع اسم المؤلف + السنة + رقم الصفحة ليفسر طبيعة العلاقات الاجتماعية، ويبين أن كل فرد أو مجموعة داخل التنظيم يجتهد لحماية وتوسيع مجال قراره والحد من تبعيته، من خلال جعل سلوكه غير متوقع، منتقدا بذلك النظريات التي تعطي التنظيم أدوارا محددة و سلوكا عقلانيا متوقعا.

إن الاهتمام بمكانة الفاعلين وأفضلية معانيهم على البنيات هو أهم مبدأ للمقاربة التنظيمية. فالبنيات سواء كانت مؤسسية، اجتماعية أو معرفية تمارس فعلا تقييديا على الفاعلين، لكن هؤلاء بالمقابل يبحثون دوما عن تحويل مسار الفعل المجبِر للحفاظ على هامش المناورة. المحلِّل من خلال هذه المقاربة ينطلق من سلوكات الفاعلين العموميين لتحديد هوامش الفعل وفهم معانيهم، كل ذلك من أجل فهم الأسباب الفعلية التي تتحكم في سلوكاتهم.

أما التفصيل في مرجعية و خصائص تفاعلات الفاعلين فيبين من وجهة نظر تحليلية-تنظيمية مركزية الفاعلين في الفعل العمومي، بالإضافة لفهم العلاقات والتفاعلات التي تنتج سؤال السلطة والقوة، ثم تسليط الضوء على البنيات العلائقية، لاستجلاء ما يتفاوض حوله الفاعلون من خلال سلوكاتهم، بالإضافة لأشكال العمل الجماعي كنتيجة لذلك.

رغم ما حملته المقاربة التنظيمية من انتقال منهجي ومعرفي من السياسة إلى الفعل العمومي، إلا أن انكبابها المفرط على الفاعلين جعلها أحيانا تتناسى البعد السياسي وتعتبره منتهيا، وتهمل الجوانب غير قابلة للتفاوض من طرف الفاعلين، أي جوانب الهيمنة، مما جعل ذلك الانتقال جزئيا، وسؤال العلاقة بين السياسة والفعل غير تام الإجابة، محتاجا مقاربات أخرى لتدقيقه وتفصيله.

من زاوية البحث عن رؤية أشمل للسياسة العمومية، برزت المقاربة المعرفية كتصور يحاول الجمع بين أهم منظورات المقاربتين السابقتين(التعاقبية والتنظيمية) وتتجاوز تجزيئية نظرتهما، فهي لا تسلك منحى واحدا ووحيدا، بل تحاول الجمع بين التوجهات المتقاربة عند الدراسة، والتي تلح على مجموعة من العناصر كالمعرفة، والأفكار، والتمثلات أو المعتقدات الاجتماعية المتدخلة و المؤثرة عند بلورة السياسات العمومية. إننا إذن أمام مقاربة تحليلية غير متجانسة المنحى، بل تحاول تأطير توجهات الأبحاث التي تنطلق من البعد المعرفي لتحليل وفهم استراتيجيات الفاعلين.

عرفت هذه المقاربة ،في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، تطورا مهما خلال أواسط الثمانينات من القرن الماضي، فيعرفها Sabatier et schlager على أنها "المقاربات التي تلح على دور الأفكار و التعلم" (Patrick HASSENTEUFEL, 2011, p 176). غير أن توجها آخر ظهر بفرنسا بزعامة Peter Muller ينتقد الاتجاه الأول ويرى أن الحديث عن الأفكار يضعنا في حوار عقيم يقابل بين الأفكار و المصالح (les idées et les intérêts). ففي نظره لا يمكن أن تعتبر الأفكار متغيرا معزولا عن المصالح والمؤسسات، على العكس من ذلك يجب حسب Muller أن يتمفصل البحث حول الأفكار و المصالح و المؤسسات لأن " المقاربة المعرفية لا تتعارض مع مقاربة تتأسس حول المصالح والمؤسسات، طالما تعتبر أن المصالح التي تدخل في السياسات العمومية لا يمكن أن يعبر عنها إلا عبر إنتاج أطر تأويلية للعالم" (Patrick HASSENTEUFEL, 2011, p177)، إنها بذلك مقاربة تشمل منظوري التعاقبية والتنظيمية، فتنظر للسياسة العمومية من مدخل المؤسسة، وللفعل العمومي من منظور الفاعلين، وكل ذلك يتمفصل في المصالح والأفكار.

إن أهم ما يجب التركيز عليه في هذه المقاربة هو البحث عن التمفصل بين الأفكار والمصالح وليس تحديد المتغير الأكثر أهمية. فيصبح إذن الرهان هو كيف تتشارك هذه المتغيرات (الأفكار والمصالح والموارد) لفهم الاستراتيجيات التي يستخدمها الفاعلون في إطار السياسة العمومية. فالمقاربات المعرفية هي تلك المقاربات التي تدمج الأفكار كمتغير تفسيري بين المتغيرات التفسيرية الأخرى لتحليل الفعل العمومي، مع إيلائه الأهمية التي يستحق.

ولفهم أسس هذه المقاربات، يجب أولا توضيح بعض المفاهيم الأساسية التي تنبني عليها جل المقاربات المعرفية عند تحليل السياسات العمومية و التي يجملها الباحثون في أربعة مفاهيم أساسية: الإطار المرجعي للسياسة العمومية، منظومة المعتقدات، الإطار المعرفي للسياسة العمومية، براديغم السياسة العمومية.

أولا، يعود تطور مفهوم الإطار المرجعي للسياسة العمومية بفرنسا للباحثين Bruno Jobert et Pierre Muller (1987). ، ويقصد به النسق المشترك للتمثلات حول مجموع السياسات العمومية بفرنسا، أي رؤية متقاسمة حول العالم، تشكل مرجعا للفاعلين العموميين عند التقاطهم للمشاكل وكذا عند بلورة حلول لها. فيحيل مفهوم الإطار المرجعي إلى سيادة مجموعة من القيم والمعايير التي يبلورها ويحملها الفاعلون العموميون في مناصب قيادية على مستوى إنتاج السياسات العمومية القطاعية. هؤلاء الفاعلون يشيدون نموذج "العلاقة بالعالم" يشمل بعدا هوياتيا

قويا لأن الإطار المرجعي "يؤسس الرؤية التي تكونها مجموعة حول مكانتها ودورها في المجتمع... فسيرورة بناء الإطار المرجعي هي في الآن ذاته أخذ للكلمة (إنتاج المعنى) وتملك للسلطة (هيكلة لحقل القوى)"(Patrick HASSENTEUFEL, 2011, p178) . فبالنسبة ل Muller et Jobert يوجد إطار مرجعي شامل يهيكل مجموع السياسات العمومية خلال فترة معينة، وتدخل في إطاره إطارات مرجعية قطاعية. إن الإطار المرجعي يقوم بوظيفتين أساسيتين: فك تشفير الواقع من خلال تأويلات للظواهر المرصودة انطلاقا من أطر معرفية، ثم عملية إعادة تشفير، تسمح بإعادة بناء نماذج معيارية للفعل على أرض الواقع.

ثانيا، نجد مفهوم منظومة المعتقدات Système de croyances الذي اشتغل عليه Paul SABATIER يحيل على تصور تعددي للفعل العمومي ، ويقصد بذلك أن المفهوم يتمحور حول تحالف أو تظافر للأسباب (Coalition de causes). يعتبر Paul SABATIER أن اتخاذ القرار في مجال السياسة العمومية يمكن أن يفهم على شكل تنافس بين تحالفات للأسباب، كل تحالف يتشكل من فاعلين قادمين من مؤسسات متعددة(قياديو جماعات لها نفس المصالح، وكالات إدارية رسمية، مشرعون، باحثون وصحفيون)، والذين يتقاسمون منظومة معتقدات مرتبطة بالفعل العمومي وينخرطون بمجهود منسق بغية ترجمة عناصر معتقداتهم إلى سياسة عمومية. من هذا المنظور، يكون الفعل العمومي هو نتاج لصراعات بين منظومات معتقدات مختلفة تدافع عنها تحالفات فاعلين متعددين.

ثالثا، يقترح Martin REIN et Donald SCHON مفهوم الإطار المعرفي للسياسة العمومية (1991) و الذي يشير إلى" طريقة لتحديد و تنظيم و تأويل وإعطاء معنى لواقع معقد، بهدف توفير نقطة مرجعية تمكن من التحليل والإقناع والفعل" (Patrick HASSENTEUFEL, 2011, p 179). غير أن هذا المفهوم لا يحظى بمكانة كبيرة ضمن المفاهيم الأساسية المهيكلة للمقاربات المعرفية.

رابعا، يتعلق الأمر بمفهوم براديغمالسياسة العمومية[1] الذي اقترحه Peter HALL (1993) والذي يقترب إلى حد ما من مفهوم الإطار المرجعي. يشير مفهوم براديغم السياسة العمومية إلى منظومة تمثلات سائدة خلال فترة معينة, فهو إطار شامل لتأويل العالم معترف به "صحيح" من طرف أغلبية الفاعلين في مجال السياسات العمومية. فنجد أن Peter HALL يعرف براديغم السياسة العمومية على أنه "إطار للأفكار والمعايير التي لا تميز فقط أهداف السياسة ونوع الأداة التي يمكن استعمالها، بل أيضا طبيعة المشاكل التي يمكن مواجهتها"(Patrick HASSENTEUFEL, 2011, p 179).

في ذات الصدد، يبدو أن الفرق بين مفهومي البراديغم والإطار المرجعي ضئيل نسبيا، حيث أن ما يميز البراديغم عن الإطار المرجعي بشروط بطلان صلاحيتهما: فإذا كان البراديغم يصبح لاغيا من خلال اختبار التحقق التجريبي، ليس الأمر كذلك بالنسبة للإطار المرجعي، فإلغاء صلاحيته تبنى على تحول معتقدات الفاعلين المعنيين.

[1] وفق نهج براديغمطوماس كوهن (1983)

يتضح جليا أن مفهومي البراديغم والإطار المرجعي يمثلان تصورا حول سيادة نسق معرفي، بينما ينحو مفهومي منظومة المعتقدات والإطار المعرفي إلى الصراع والتنافس القائم بين هاته الأطر والمدافع عنها من طرف الفاعلين

أهم النتائج المتوصل إليها: بالنظر إلى خصوصية هذه الدراسة النظرية، فإن عمليات البحث والتحليل، التي اعتمدناها أثناء دراستنا، أفضت إلى الوقوف على ثلاث نتائج أساسية:

أولا، الإسهام الكبير لتيار تحليل السياسات العمومية في التأسيس لعلم قائم الذات؛ فرغم صعوبة تأطير موضوعه وتعدد منهجيات البحث المعتمدة، إلا أن الدارسين استطاعوا بناء مقاربات تحليلية للسياسات العمومية، قد تبدو متباعدة إلا أنها في حقيقة الأمر متكاملة.

ثانيا، بروز مفهوم الفعل العمومي في مواكبة للتطورات التي عرفتها الساحة السوسيو-سياسية (انفتاح القطاع الحكومي على هيئات المجتمع المدني، تفويضه المهام إلى الفاعل الخاص...)، حيث أضحى الحديث عن السياسة العمومية، بشكل ثابت ومتصلب، أمرا متجاوزا. فمفهوم الفعل العمومي يتيح إمكانيات كبيرة للدارسين لتعقب سيرورة النشاط العمومي، وآليات تصريفه، والفاعلين المشاركين فيه، والفئات المستهدفة.

ثالثا، انفتاح المقاربات الجديدة لدراسة الفعل العمومي على الفاعل، كعنصر أساس في بناء وتنزيل الفعل العمومي، بدل الاقتصار على أصحاب المراكز العليا. ذلك أن منظور المقاربتين التنظيمية والمعرفية يسعى إلى تسليط الضوء على أهمية الفاعل وصراع الأفكار والمصالح في التحكم في سيرورة الفعل العمومي وفي المسارات التي يمكن أن يتبعها هذا النشاط العمومي.

خاتمة:

رغم ما تعرضت له المقاربة المعرفية من انتقادات ابستيمولوجية ومنهجية، باعتبارها غير قادرة على تعريف دقيق لمتغيراتها التحليلية وتحديد صارم لها، إلا أنها ساهمت في توسيع أفق التحليل والتأسيس لأرضية مشتركة للمقاربات بين السياسة والفعل العمومين، فحتى عندما تعجز المقاربة عن منح إشارة دقيقة حول ما تقصد ب"الأفكار Idées"، وحول كيفية معلمتها في الواقع الاجتماعي، وكذا حول العلاقة السببية أو التأثيرات المحتملة على السياسات العمومية، فإنها رغم ذلك تثير الانتباه للمرجعيات المشتركة بين أصحاب القرار ومختلف الفاعلين، فحين نجد أن مجموعة من الأعمال أهملت العوامل المعرفية والمعيارية خلال الدراسة، واتجهت لدراسة متغيرات أكثر وضوحا من حيث القياس والعلاقة السببية مع السياسات العمومية، كمصالح الفاعلين والمنطق المؤسساتي الخاص بكل سياسة عمومية، لا ينتقص هذا من أهمية هذه المقاربة التي سمحت حسب Yves SURELبالمساهمة في إعطاء قيمة لعوامل وديناميات غالبا ما تم إهمالها في الأعمال حول السياسات العمومية...وخاصة، توفير أعمال ودراسات متعمقة إمبيريقيا ومحفزة نظريا، والتي ساهمت بشكل كبير، في النفس الجديد الذي عرفه تحليل السياسات العمومية خلال السنوات الأخيرة، ذلك النفس الذي ساهم بدون شك في تغيير موضوع تحليل السياسات العمومية من القرار ومراحله نحو الفعل وسياقاته.

قائمة المراجع:

1.Baudouin Jean,Meny.Y etThoening.J-C(1990),Politiques publiques, Revue française de science politique, n°3.

2.Boussaguet Laurie, Jacquot Sophie et RavinetPauline(2010), Dictionnaire des politiques publiques, Presses de Sciences Po, Paris, 3ème édition.
3.Cantelli Fabrizio et GenardJean-Louis(coordonnépar)(2007), Action publique et subjectivité, Librairie générale de droit et de jurisprudence.
4.Crozier Michel(1963), le phénomène bureaucratique, éd. Seuil.
5.HASSENTEUFEL Patrick(2011), Sociologie politique: l'actionpublique, Armond Colin, 2ème édition.
6.KublerDaniel et de Maillard Jacques(2009), Analyser les politiques publiques, Presses universitaires de Grenoble.
7.LascoumesPierre et Le GalèsPatrick(sous la direction de)(2004), Gouverner par les instruments, Presses de sciences Po.
8.Van-ZantenAgnès(2004), Les politiques d'éducation, PUF, Paris.

دور أسلوب التكلفة على أساس النشاط والتكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية جامعة سرت نموذجا

د.الهادي آدم محمد إبراهيم، أستاذ المحاسبة، جامعة النيلين– السودان

أ. إبراهيم علي حمد أمشهر، جامعة النيلين– السودان

The role of cost-based method of activity and target cost in improving the efficiency of financial performance of service organizations University of Sirte as a model

Professor.Alhadi Adam Mohammed Ibrahim, Sudan.Elneelian University Faculty of commerce Department of Accounting

Ibraheem Ali Hemad Imshaher Libya. Sert University

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أسلوبي(التكلفة على أساس النشاط والتكلفة المستهدفة) كمدخل حديث لإدارة التكلفة في زيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية، توصلت الدراسة إلى أن التدريب العملي على (ABC) والاطلاع على المستجدات العلمية ساعد على رفع كفاءة الأداء، اعتماد أسلوب التكلفة المستهدفة بالقياس الموضوعي للتكاليف غير المباشرة ساهم في رفع كفاءة الأداء المالي، أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها: توجيه إدارة جامعة سرت بإنشاء قسم خاص بمحاسبة التكاليف وتقديم التسهيلات اللازمة للتدريب على الأساليب الحديثة.

الكلمات المفتاحية: التكلفة على أساس النشاط (ABC)، التكلفة المستهدفة(TC)، كفاءة الأداء المالي.

Abstract: The study aimed to identify the effect of two methods (cost based on activity and target cost) as a modern approach to cost management in increasing the efficiency of the financial performance of the service organizations. The study concluded that the practical training on ABC and the scientific developments helped to raise the efficiency of performance. The target cost of objective measurement of indirect costs contributed to raising the efficiency of financial performance. The study recommended several recommendations, including: directing the management of the University of Sirte to establish a special section to account for costs and provide the necessary facilities for training in modern methods.

Keywords: Cost-Based Activity (ABC) Target Cost (TC), Efficiency of Financial Performance

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

أدت التطورات التكنولوجية المتلاحقة إلى تغيير نسبي ملحوظ في هيكل تكاليف الوحدات الاقتصادية وكان لهذه المتغيرات آثارها التي ساعدت على تطوير نظام محاسبة إدارة التكلفة واستحداث أساليب جديدة وأكثر ملائمة مثل أسلوب المحاسبة على أساس النشاط (ABC)وأسلوب التكلفة المستهدفة(TC) وغيرها من الأدوات التي تساعد المنظمات في خلق أو تدعيم ميزة تنافسية عن طريق تقديم قيمة اكبر للعميل بتكلفة اقل من المنافسين، حيث أنه لكي تحتفظ المنظمة بالميزة التنافسية فإن على المديرين أن يسعوا نحو تحسين الأداء على أساس الوقت، الجودة ،الكفاءة، وعلى نظام المعلومات المحاسبية أن ينتج المعلومات التي تدعم جهود المنظمة في هذه المجالات الأساسية.

تجدر الإشارة إلى أن إستراتيجيات المنشآت في الماضي كانت تركز على الاهتمام بقيمة المنشاة في سوق المال، والاهتمام بالعائد على الاستثمار وربحية السهم، يضاف إلى ذلك أن النظم المحاسبية ونظم تقييم الأداء قد صممت على أساس افتراضات تقليدية تقوم على أساس طول دورة حياة المنتج، مع عدم تغير مواصفات أو خصائص المنتجات، الآمر الذي انعكس بدوره على نوعية مقاييس الأداء المستخدمة والتركيز على مقاييس الأداء المالية قصيرة الأجل مما جعل النظم التقليدية لقياس وتقييم الأداء تتعرض للعديد من الانتقادات تتركز معظمها حول عدم قدرة تلك النظم عل مواجهة متطلبات التقييم في ظل بيئة العمل الحديثة وتلبية احتياجات المنشاة المتعمدة على التكنولوجيا المتقدمة والتي تواجه بمنافسة شديدة ومستمرة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم مقدرة أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية في زيادة كفاءة الأداء المالي بالمؤسسات الخدمية في ظل المنافسة التي يشهدها عالم اليوم بين منشآت الأعمال عالمياً ومحلياً وبما أن المؤسسات الخدمية الليبية جزء من منشآت الأعمال التي تتأثر بهذه المنافسة وتسعى لزيادة كفاءة أدائها والتحكم في تكاليفها فلا بد لها من استخدام أساليب حديثة لتحسين جودة منتجاتها لإرضاء العملاء وذلك لضمان الاستمرارية والاستقرار والبقاء، ولتوضيح مشكلة الدراسة أثار الباحث السؤال الرئيس التالي: ما هي أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وما أثرها على زيادة كفاءة الأداء المالي في الوحدات الخدمية؟ وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1.ما أثر التكلفة المستهدفة كمدخل حديث لإدارة التكلفة على زيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية؟

2.ما أثر التكلفة على أساس النشاط كمدخل حديث لإدارة التكلفة على زيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تكمن أهمية الدراسة في مدى تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الوحدات الخدمية بعكس الوحدات الصناعية وذلك لوجود صعوبة في قياس تكلفة الخدمات وبالتالي صعوبة تقويم كفاءة أدائها.

الأهمية العملية: المساهمة في تطوير أو استحداث طرق وأساليب جديدة في المحاسبة الإدارية لمواجهة تحديات المؤسسات الخدمية يعتبر من أهم الموضوعات التي تحظى باهتمام إدارة الوحدات الخدمية، والتي تسعى إلى ضمان الاستمرار والنمو وتحقيق مزايا تنافسية وتحسين أدائها المالي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية وأثرها على زيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية وتتفرع منه الأهداف التالية:

-التعرف على أثر التكلفة المستهدفة كمدخل حديث لإدارة التكلفة في زيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية.

-دراسة العلاقة بين التكلفة على أساس النشاط كمدخل حديث لإدارة التكلفة و زيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية.

-التعرف على إمكانية تطبيق الاتجاهات الحديثة لأساليب المحاسبة الإدارية في المؤسسات الخدمية.

فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة على أساس النشاط(ABC) وتحسين كفاءة الأداء المالي".

الفرضية الثانية: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة المستهدفة(T.C) وتحسين كفاءة الأداء المالي".

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي: بعرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع من خلال المعلومات الثانوية والأولية التي تم الحصول عليها من كتب ومجلات ودراسات ودوريات واستخدام شبكة الانترنت وكذلك المنهج التحليلي عبر برنامج(SPSS) للحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية من اجل تحليل نتائج الدراسة الميدانية للوقوف على الدور الذي تقوم به الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في تحسين كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية.

حدود الدراسة:

حدود زمانية: 2019.

حدود مكانية: ليبيا، سرت، جامعة سرت.

ثانيا : الدراسات السابقة:

دراسة (Adler et al ،2000): أجريت الدراسة على عينة من الشركات في نيوزيلندا وكان الهدف منها تقييم مدى تبني الشركات لأدوات المحاسبة المتقدمة ومقارنتها بالأساليب التقليدية، وتوصلت الدراسة إلى إن غالبية الشركات تستخدم العديد من الأساليب الحديثة(التكلفة على أساس

النشاط، المحاسبة الإدارية الإستراتجية). ولكنها في نفس الوقت لم تستغني عن الأساليب التقليدية وتستخدمها بشكل واسع مثل (التكلفة الكلية، التكاليف المعيارية)، وان أهم المعوقات التي تقف إمام تبني الأساليب الحديثة هو محدودية الموارد البشرية، وعدم توفر المهارات اللازمة لتطبيقها، فضلا عن ضيق الوقت، وتكلفة استخدام الموظفين الأكفاء لتطبيق هذه الأساليب عالية.

دراسة (Xiao, 2006): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات الصينية ومدى التطور في استخدام هذه الأساليب، حيث قارن الباحث نتائج دراسته مع دراسات سابقة عن الشركات الصينية. وقد تبنت هذه الدراسة 25 من أساليب وأدوات المحاسبة الإدارية التقليدية والحديثة، حيث تم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانة وقد بلغ حجم العينة 129 شركة تعمل في أنشطة مختلفة منها 57% شركة صناعية، وقد توصلت الدراسة إن الشركات الصينية تطبق أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية منها والحديثة، وأن أكثر الأساليب استخداما هي الموازنات التشغيلية وتحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح، وقد كان اقل الأساليب استخداما هو: أسلوب التكاليف على أساس النشاط، وأسلوب تقييم الأداء المتوازن والقيمة الاقتصادية المضافة. كما إن توصلت الدراسة إلى إن الشركات الصناعية والشركات كبيرة الحجم أكثر استخداما لأساليب المحاسبة الإدارية مقارنة بالشركات الخدمية أو الشركات صغيرة الحجم.

دراسة الزيدي(2010): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب الحديثة في المحاسبة الإدارية والوقوف على التحديات التي تواجه تطبيقها في الشركات العراقية. حيث تم تصميم استبانه وتوزيعها على عينة من المحاسبين في مدينة الموصل ، وتم إجراء التحليل الإحصائي على إجابات عينة البحث باستخدام برنامج (Excel)، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها : إن الأساليب الحديثة هي السمة المميزة لتطور المحاسبة الإدارية وان التعامل مع التحديات التي تواجه الأساليب الحديثة في المحاسبة الإدارية تقدم فرصة حقيقية لتطوير وتعزيز دور المحاسب الإداري والانتقال به إلى مرحلة الشراكة مع المدراء في صناعة القرار. كما إن عدم توفر الصلاحيات للتوسع في إجراء التحديثات على نظم المحاسبة الإدارية والتقيد بالتعليمات أدى إلى التأخر في تطبيق الأساليب الحديثة لدى الشركات العراقية.

دراسة الحاج (2016): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى انعكاس تطبيق أساليب المحاسبة الادارية على تحسين الأداء المالي للوحدات الصناعية ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال أهداف الفرعية وهي بيان نواحي القصور في الطرق والأساليب الحالية للمحاسبة الإدارية وعدم ملاءمتها للبيئة الصناعية الحديثة، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن استخدام تقنيات الإدارة المالية في المفاضلة بين الخيارات المطروحة يؤدي إلى ترشيد القرارات الإدارية، إن اعتماد إدارة المنشأة على بيانات وتحليل التكلفة يساعد على رفع مستوى الأداء المالي، أوصت الدراسة بضرورة ربط التكلفة بالأداء كمدخل للقياس والتقييم حتى يسمح بتوفير المعلومات اللازمة للتقييم السليم، وضرورة الإهتمام بالتطورات التكنولوجية في نظم الإنتاج والمعلومات لرفع كفاءة أداء المنشآت الصناعية.

دراسة عجاج (2018): هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: التعرف على كيفية قياس وتحديد تكلفة المنتجات الصناعية. التعرف على أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة. اختبار وتطبيق ومعرفة أثر تطبيق نظاميّ التكلفة المستهدفة ونظام الإنتاج في الوقت المحدد في قياس وتحديد تكلفة المنتجات الصناعية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نظام الإنتاج في الوقت المحدد يوفر معلومات عن مختلف البدائل التي تسهم في تحديد وقياس تكلفة المنتجات الصناعية. نظام الإنتاج في الوقت المحدد قادر على تلافي أوجه قصور الأنظمة التقليدية في قياس وتحديد تكلفة المنتجات الصناعية. وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بي يجب علي المنشات العراقية بشتى أنواعها(صناعية، تجارية، خدمية) خاصة أو عامة مراجعة أنظمة التكاليف التقليدية المطبقة حالياً بعد أن ثبت إن بها العديد أوجهه القصور.

المحور الثاني: الإطار النظري لأسلوبي التكلفة على أساس النشاط والتكلفة المستهدفة

أولاً. مفهوم وأهمية وأهداف التكلفة على أساس النشاط:

1.مفهوم التكلفة المستهدفة(Target Costing (TC: تعتبر التكلفة المستهدفة أحد أهم أدوات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية التي تتلاءم طبيعة وظروف العمل في بيئة الأعمال المعاصرة حيث تزداد حدة المنافسة ، ومن ثم تستهدف إدارة الشركات تحقيق ميزة تنافسية من خلال التأكيد على جودة المنتجات والخدمات وتدنية وترشيد التكاليف لضمان استمرار ونجاح الشركة في تحقيق أرباح المنشودة في ظل متغيرات تلك البيئة التنافسية(عبد اللطيف، 2015، ص223)، تعد التكلفة المستهدفة أداة إدارية لتخفيض تكلفة المنتج خلال دورة حياة المنتج و يعتمد على مدخل التكلفة المستهدفة على البدء بتحديد سعر البيع الذي يطرح منة الربح المستهدف للوصول إلى التكلفة المسموح بها(محرم، وعبد اللطيف، 2012، ص37).

عرف Yataka Kato التكلفة المستهدفة بأنها نشاط يهدف إلى تخفيض تكاليف المنتجات الجديدة وفي نفس الوقت يضمن جودة المنتج ويفي بمتطلبات المستهلك، وذلك عن طريق فحص كل الأفكار المحتملة من أجل تخفيض التكلفة مسبقاً في مرحلة التخطيط وتطوير المنتج(kato y, 1993, p34).

كذلك عرف نظام التكلفة المستهدفة بأنه "ذلك النظام الذي يهدف إلى إدارة التكاليف والأرباح المخططة عن طريق دراسة السوق وتحديد السعر وفق رغبات العميل "(الفضل وآخرون، 2007، ص37). كما عرفت التكلفة المستهدفة بانها التكلفة المسموح بحدوثها لإنتاج المنتج بها، بحيث معها تحقق معدل العائد المطلوب(scarbrough, 1991, p33).

عرفت بأنها تكلفة تعد بغرض تحقيق التوازن بين المدخلين، المدخل الخارجي المتمثل في السوق، والمدخل الداخلي والذي تمثله المنشأة. ذلك ببذل الجهد لتخفيض التكاليف الممكن تحقيقها بحذر وتدريجياً في اتجاه التكاليف المسموح بها حتى يتم ملء الفجوة بينهما(الفيومي وآخرون، 2011، ص34).

من خلال التعريفات السابقة للتكلفة المستهدفة يرى الباحثان أنها:

- أداة من أدوات إدارة التكاليف التي تساهم في تخطيط الإنتاج بالتركيز على العلاقة بين التكلفة وسعر البيع والربحية.

ـ أداة إدارية فعالة لتخفيض تكلفة المنتج.

ـ أداة تقدم لتحليل الأسعار والتعرف على الطلب والبيئة التنافسية.

ـ أداة تضمن جودة المنتج وتفيء بمتطلبات المستهلك.

2-أهمية مدخل التكلفة المستهدفة: لمدخل التكلفة المستهدفة أهمية في إمكانية تحقيق النقاط التالية(مفتي، وشيخ، 2005، ص440):

-يهتم هذا الأسلوب بخفض التكلفة وبالأخص في مرحلتي التخطيط والتصميم باعتبارهما من المراحل الأكثر تكاليف من مراحل المنتج، بحيث أن خفض التكلفة يمثل الهدف الاستراتيجي والذي من خلاله تتحقق القدرة التنافسية للمنشأه.

-يساعد هذا الأسلوب في التعرف على المنتجات التي تحقق الأرباح المخططة لها، وبالتالي فهو يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية حول الاستثمار في أحد المنتجات أو التوقف عن إنتاج ذلك المنتج.

-يقوم هذا الأسلوب بتقسيم تكلفة المنتج إلى عدة عناصر حسب وظائف المنتج، فقد يتطلب الأمر حذف بعض الوظائف التي لا يرغبها العميل، حيث يهتم هذا الأسلوب بدرجة كبيرة وأساسية بتأثير رغبات و متطلبات العملاء والتي تشمل الجودة والتكلفة والزمن.

3-أهداف التكلفة المستهدفة: تسعى التكلفة المستهدفة إلى تحقيق خفض في التكاليف التي يتكبدها المستهلك إلى أدنى قدر ممكن، فمثلاً عن تخفيض التكاليف التي يتكبدها المنتج إلى أدنى قدر ممكن بالإضافة إلى تحقيق أهداف الإدارة العليا في الشركة من الأرباح والمنافسة على المدى الطويل رغم التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية رغم احتياجات السوق المتجددة والضغوط الداخلية والخارجية(هاشم، 2003، ص210-129).

لمدخل التكلفة المستهدفة عدة أهداف يتفق فيها بعض الكتاب والباحثين(المطارنة، 2008، ص277-305)، يمكن إيجازها في الآتي(Beatrice, 2001, p196):

-إشباع رغبات العميل من ناحية جودة المنتوجات وسعرها.

-التحكم في التكاليف في المراحل الأولية للإنتاج والتوزيع.

-تحديد سعر البيع الذي يحقق للمؤسسة الحصة السوقية المستهدفة.

-تحقيق هامش الربح الذي تسعى المؤسسة له.

-تحقيق أهداف المؤسسة في المدى الطويل من خلال المنافسة والأرباح والمشاركة في صنع القرارات المناسبة.

4-خصائص مدخل التكلفة المستهدفة: هناك عدة خصائص لأسلوب التكلفة المستهدفة من همها ما يلي(مفتي، وشيخ، 2005):

-يتم تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في مرحلة تصميم وتطوير المنتج وذلك بخلاف التكاليف المعيارية والذي يتم تطبيقه واستخدامه في مرحلة الإنتاج.

-يعتبر أسلوب التكلفة المستهدفة أداء لتخطيط وتخفيض التكلفة وليس هدفه الرقابة على التكاليف.

-تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة يحتاج الى تضافر جهود الجميع العاملين بالإدارات داخل المنشأة.

-يتلاءم إستخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في المنشات الصناعية التي تقوم بإنتاج منتجات متنوعة ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة والتي تتسم بقصر دورة حياة منتجاتها.

5- مزايا مدخل التكلفة المستهدفة TC: يوفر مدخل التكلفة المستهدفة عدة مزايا للمؤسسات اوالمنشأتاهمها ما يلي(الفضل وآخرون، 2007، ص37-38):

-نظام التكلفة المستهدفة له دور فعال في التخطيط الاستراتيجي للأرباح.

-تحقيق متطلبات العملاء مما يسهل كسبهم.

-تحسين الميزة التنافسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها.

-يعمل مدخل التكلفة المستهدفة على تخفيض التكاليف قبل حدوثها.

7- خطوات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة: عرض أحد الكتاب خطوات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة T.C. في شركة لصناعة السيارات علي النحو الآتي(Monden, 1995, p16-22):

-تحديد دورة حياة المنتج الجديد المزمع إنتاجه.

-وضع الخطط طويلة ومتوسطة الأجر للأرباح والخطة العامة للمنتج الجديد.

-عمل الدراسات التسويقية اللازمة حول المنتج الجديد:

-وضع التصور المفاهيمي للمنتج و عمل تطوير لمشروع المنتج.

-وضع خطة التطوير التفصيلية و تحديد اتجاهات التطوير.

-تحديد سعر البيع المستهدف (و يتوقف علي نظم التسعير ما إذا كان السعر يفرض من جانب السوق اوان الشركة تحدده).

-تحديد التكلفة المستهدفة للمنتج باستخدام إحدى الصيغتين الآتيتين:

-وضع الخطة الاستثمارية المقترحة لتنفيذ المنتج.

-تقسيم التكاليف المستهدفة إلى تكاليف وعناصر وظيفية، فمثلا في شركة تصنيع السيارات يمكن تقسيم التكاليف المستخدمة على العناصر الآتية:

-تقسيم التكلفة المستهدفة إلى أجزاء لكل عنصر.

-تصميم المنتج وتحديد البناء المكون من الأنشطة وتكلفتها.

-تقدير التكلفة في مرحلة التصميم.

-وضع خطة التجول إلى الإنتاج.

-تقويم الأداء خاصة فيما يتعمق بتخطيط التكلفة. خاصة بعد بدء التنفيذ والدخول في مرحلة الإنتاج.

يرى الباحثان أن خطوات تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة تختلف باختلاف الصناعة التي تنتمي إليها المنظمة في التوقيت وفى الترتيب ولكن بصفة عامة يمكن تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة فى سلسلة من الخطوات مع عدم الالتزام بالترتيب. يقوم هذا المنهج الإجرائي على تحقيق التكلفة المستهدفة للمنتج بالاتجاه نحو بداية السلسلة. نحو البحوث والتطوير والتصميم.

ثانياً. مدخل التكلفة على أساس النشاط ABC Activity- Based Costing

1.مفهوم أسلوب التكلفة على أساس النشاط: هناك عدة مفاهيم للتكلفة على أساس النشاط سوف نوردها حسب ما تناولها بعض الكتاب:

كما عرفها آخر إدارة التكلفة على أساس الأنشطة: وهو استخدام مخرجات التكلفة على أساس النشاط في إدارة التكلفة لإكتشاف فرص خفض التكلفة وتحسين الإنتاجية(عرابي، 2004، ص46).

وعرف أيضا بأنه النظام الذي يهتم بدقة تحديد تكلفة السلع والخدمات عن طريق البحث في الأنشطة التي تستهلك موارد المنظمة"(Athar, 2000, p354).

كما عرفً أنه: "أسلوب يهتم العلاقات بين المنتج النهائي والتكاليف التي إستنفذها حيث يركز على مصادر وجود التكاليف والذي يطلق عليها مسببات التكلفة ولذلك يتم تخفيض التكاليف على المنتجات بناءاً على مدى إستفادة كل منتج من أنشطة الخدمات الإنتاجية في المنشأة"(الجندي، 2010، ص566).

كما يقوم أسلوب إدارة التكلفة على أساس الأنشطة على مبدأ رئيسي يربط بين الموارد المستخدمة والأنشطة التي تستخدم أو تستهلك تلك الموارد وثم الربط بين التكاليف الأنشطة والمنتج النهائي سواء كان وحدات منتجة أو خدمات أو عملاء أو مشروعات(عبد المعز، 2010، ص91).

2.أهمية التكلفة على أساس النشاط: تنبع أهمية التكلفة على أساس النشاط من خلال الآتي(مبارك، 2013، ص237-238):

-يقيس تكلفة وأداء الأنشطة والموارد وعناصر التكلفة المختلفة مع الأخذ في الإعتبار العلاقة السببية بين كل من عناصر التكلفة ومسببات التكلفة(Privers Cost).

-يقوم بتخفيض التكاليف بشكل أكثر دقة عن طريق تقسيم الأنشطة المختلفة إلى مستويات متعددة (مستوى الوحدة – الدفعة والمنتج والمنشأة) ثم يتم تخصيص تكلفة هذه الأنشطة على عناصر التكلفة المختلفة باستخدام مسببات التكلفة التي ترتبط بعلاقة سببية مناسبة مع عناصر التكلفة.

-يساعد على تحديد ربحية عناصر التكلفة شكل أكثر دقة (ليس فقط ربحية المنتجات لكن أيضاً ربحية مجموعة من العملاء أو قنوات التوزيع).

-يعتبر نظام التكاليف على أساس الأنشطة مدخلاً فعالاً لتقييم الأداء على أساس القيمة المضافة أو المساهمة التي تحقق الأنشطة للإدارة.

-تحديد الأنشطة الأكثر إرتباطاً التكاليف ومن ثم إلغاء الأنشطة عديمة المنفعة مما يتيح للإدارة فرصة إعادة توزع الموارد بصورة أفضل.

-يركز على التكاليف التي تؤدي وليس على التكاليف التي تحدث بإعتبار أنها تمثل النتيجة وأن الأنشطة تمثل السبب(عرابي، 213، ص62).

بناءاً على ما سبق يرى الباحث أن أهمية أسلوب التكلفة على أساس النشاط تتمثل في الآتي:

-يؤدي إلى تحسين الرقابة على التكاليف الغير المباشرة.

-اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة كالتسعير.

-يقيم مسؤوليات الأفراد من خلال علاقتهم بالتكاليف.

-زيادة الدقة في حساب التكلفة لكل منتج وتحديد طلب الأنشطة المختلفة على موارد المنشأة.

3.مزايا نظام تحديد التكاليف على أساس الأنشطة: يتسم نظام تحديد التكاليف على أساس الأنشطة بعدة مزايا من أهمها، انه يعتبر نظام محاسبي وإداري في أن واحد، حيث انه يقدم نوعين من المعلومات، وتتجه العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى تطبيق هذا النظام لفوائده العديدة منها(نزال، 2005، ص58-63):

-تحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية من خلال التحديد الدقيق للمعلومات الخاصة بالتكاليف مما يجعلها أكثر شفافية ووضوح وبسيطة للفهم.

-يساهم في قياس أداء الأنشطة الموجودة بالإضافة إلى مساهمته في تحديد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للعملية الإنتاجية تمهيداً للاستغناء عنها.

-تحديد الفرص والتحديات لتحسين كفاءة وفعالية العملية الإنتاجية.

-التقييم العادل والموضوعي للتكاليف غير المباشرة عن طريق اختيار مسببات التكلفة والنشاط الموافق لها.

-إعداد الموازنات بطريقة صحيحة نتيجة الإهتمام بمسببات التكلفة وكميات التكلفة التي من خلالها.

يمكن تصحيح ومعالجة إنحرافات الأداء الكلي بالمنظمة عن طريق مقارنة تكلفة المسببات والمجمعات الفعلية بالمسبات والمجمعات المعيارية(العشماوي، 2011، ص287-289).

4.خطوات تطبيق مدخل محاسبة الأنشطة: يسير نظام محاسبة الأنشطة الفعال وفق منهج مبسط يتكون من الخطوات الآتية(عبد المعز، 2010، ص192):

-تحديد وتبويب وتحليل الأنشطة التي يقوم بها المشروع

-تحديد نوعية تكلفة كل نشاط ومستوى أدائه، حيث يقاس مستوى الأداء بتكلفة المخرجات والوقت والجودة التي يؤدى فيها وبها النشاط.

-تحديد مخرجات النشاط، حيث يعتبر مقياس النشاط (المخرجات) العامل الذي يسبب اختلاف تكلفة العمليات عن بعضها البعض بشكل مباشر.

-تتبع تكلفة الأنشطة وإلصاقها بموضوعات التكلفة حيث أن تكلفة النشاط يتم تتبعها وإلصاقها بموضوعات التكلفة التي تستخدم هذه الأنشطة مثل المنتجات، العمليات، وأوامر العملاء بناءاً على استخدامها للأنشطة.

-تحديد أهداف المنظمة قصيرة وطويلة الأجل(عوامل النجاح الحرجة). وهذا يتطلب فهم الهيكل الحالي للتكاليف، والتي تحدد كيفية تقديم هذه الأنشطة القيمة للعميل بشكل كفء

-تحديد مستوى الكفاءة والأفضلية الخاصة بكل نشاط.

المحور الثالث. الإطار النظري لكفاءة الأداء المالي:

أولا.مفهوم كفاءة الأداء المالي:

1.مفهوم الأداء: الأداء هو التنفيذ الفعلي لمراحل العمل ومستوى الكفاءة والجهد المبذول في ذلك التنفيذ ومنهم من قال مفهوم الأداء يقصد به المخرجات والأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها(عبد المحسن، 1999، ص51).

الأداء هو نظام مصمم من أجل قياس وتقييم سلوك الأفراد أثناء العمل عن طريق الملاحظة المستمرة لهذا الأداء ونتائجه(إسماعيل، 2009، ص185).

وعرف أيضا الأداء هو تنفيذ العامل لأعماله ومسؤولياته التي تكلفه بها المؤسسية أو الجهة التي ترتبط وظيفته بها. ويعنى النتائج التي يحققها الفرد بالمنظمة. كما أن القيام بتنفيذ جزء من العمل أو كله وتحقيق النجاح فيه(الحسيني، الدوري، 2000، ص221).

2.مفهوم الكفاءة (Efficiency): الكفاءة هي فعل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة وبالتالي تنخفض التكاليف، فيتم استخدام أقل كم ممكن من المدخلات والموارد كالوقت والجهد والمال للحصول على أكبر منفعة(مزهودة، 2001، ص82).

كما يقصد بها قياس مدى كفاءة استخدام الوحدة للموارد المتاحة فى تحقيق الأهداف أو الحصول على قدر من المخرجات باستخدام أقل قدر من المدخلات(الملطٍ، 2008، ص1). كما تعنى الكفاءة نسبة كمية المنتج الى عناصر إنتاجية(الشقاوى، 2002، ص51).

من التعريفات السابقة للكفاءة يتضح للباحثان أن الكفاءة باختصار هياستخدام الوحدة الاقتصادية اقل الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف أو الحصول على قدر من المخرجات وبالتالي فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة.

3.مفهوم تقويم الأداء: يعتبر أسلوب تقويم الأداء من المواضيع حديثة النشأة من حيث الإستخدام وتناول العديد من الكتاب مفهوم تقويم الأداء بطرق مختلفة، ولتوضيح مفهوم تقويم الأداء في الاصطلاح يجب التعرض على مكونات هذا المفهوم(مخير، 1999، ص87).

المكون الأول: التقويم يعرف بأنه" قياس كفاءة وجودة المنظمة في مجال تحقيق أهدافها العامة والقانونية، والاستفادة من هذه البيانات من خلال التحليل والدراسة لأغراض تحسين ورفع أداء المنظمة.

المكون الثاني: الأداء المؤسسي، يعرف بأنه "المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية.

كما عرف تقويم الأداء المالي للمؤسسة بأنه تقديم حكم" JUDGE ذو قيمة" VALUE حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة "إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة"(عبد الغني، 2006، ص41).

يرى الباحثان أن تقويم الأداء عملية إدارية دورية هدفها قياس نقاط الضعف والقوة في الجهود التي يبذلها الفرد والسلوكيات التي يمارسها في موقف معين وفي تحقيق هدف معين خططت له المنظمة له مسبقاً.

ثانياً. طرق قياس كفاءة الأداء المالي:

لكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها لابد لها من تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلا، وعليه فعملية تقييم الأداء المالي ما هي إلا: "قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف

مختلفة لها علاقة بالمؤسسة(جمعة، 2000، ص38)، يمكن تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي في النقاط الثلاثة التالية:

1.تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية: إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ويعرف بأنه "التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها" فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضاف لها رأس المال المعياري.

2.إستخدام النسب لتقييم الأداء المالي:تعتمد المؤسسة في تحليلها لمركزها المالي على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ثم تفسير ومقارنة تلك العلاقات مع النسب المعيارية المستمدة من القطاع التي تنشط فيه هذه المؤسسة أو من تلك الموضوعة من قبل المؤسسة نفسها، والمتعارف عليها بين المحللين الماليين، حيث تعرف تلك العلاقات بإصطلاح النسب المالية التي تم الحديث عنها في الفصل الأول(آل شيب، 2007، ص83).

يرى الباحثان أن عملية تقويم الأداء ترتكز على مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يمكن عن طريقها الحكم على مدى نجاح المنشاة في تحقيق أهدافها المرسومة وفقاً لما ينبغي، وتجدر الإشارة إلى أن لابد أن تكون المعايير المستخدمة في تقييم الأداء أن تكون واضحة و تمتع بالبساطة حتى يسهل فهمها لكافة القائمين على عملية تقويم الأداء.

المحور الرابع. الدراسة الميدانية:

أولا. إجراءات الدراسة الميدانية: تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)للقيام بتحليل البيانات والتوصل الى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدارسة و اعتمد على مستوى الدلالةُ (5%)الذي يقابله ثقة(95%) لتفسير نتائج الاختبارات التي تم إجراءها. وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية أهمها، اختبار الثبات (ألفا كرونباخ) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، والنسب المئوية و إختبار(test-t)

1.مجتمع وعينة الدراسة الميدانية: يتكون مجتمع وعينة الدراسة من وتشتمل العينة على مختلف الدرجات الوظيفية من الموظفين، محاسبين، اقتصاديون، مساعدي المدراء، مدراء مكاتب، ومدراء عامين، إداريون وآخرين البالغ عددهم(500) أكاديمي من جامعة التحدي سرت، قام الباحثان بتوزيع (200) استمارة إستبانة عن طريق العينة العشوائية، وتم استرداد (186) استمارة إستبانة صالحة للتحليل.

2.خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	اقل من 30 عاماً	52	28.3
	30 واقل من 35 عاماً	55	29.9
	35 واقل من 40 عاماً	22	12.0
	40 سنة فاكثر	55	29.9

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
	الاجمالي	184	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	37	20.1
	دبلوم عالي	20	10.9
	ماجستير	73	39.7
	دكتوراه	42	22.8
	أخرى	12	6.5
	الاجمالي	184	100.0
التخصص العلمي	محاسبة	97	52.7
	ادارة أعمال	26	14.1
	دراسات مالية ومصرفية	13	7.1
	نظم معلومات محاسبية	28	15.2
	أقتصاد	20	10.9
	الإجمالي	184	100.0
	محاسبة	97	52.7
	موظف	32	17.4
المسمى الوظيفي	رئيس قسم	11	6.0
	مدير	22	12.0
	أستاذ محاضر	24	13.0
	محاضر	64	834.
	أستاذ مساعد	22	12.0
	أستاذ مشارك	9	4.9
	الاجمالي	184	100.0
سنوات الخبرة	اقل من 5 سموات	73	39.7
	من 5 وأقل من 10 سنوات	33	17.9
	من 10 وأقل من 15 سنوات	55	29.9
	من 15 وأقل من 20 سنوات	10	5.4
	20 سنة فأكثر	13	7.1
	الاجمالي	184	100.0

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2018.

3.أداة الدراسة الميدانية:استخدم الباحثان استمارة الإستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

أ.وصف الإستبانة: أرفق الباحثان مع الإستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الإستبانة (الملحق رقم 1)، وتكونت الإستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (40) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس " ليكرت" الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات كما يلي:

الفرضية الأولى تتضمن (10) عبارات، الفرضية الثانية تتضمن (10) عبارات، والفرضية الثالثة تتضمن (10) عبارات، والفرضية الرابعة تتضمن (10) عبارات.

ب.الثبات والصدق الإحصائي: لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الإستبانة تم أخذ عينة استطلاعية وتم حساب ثبات وصدق الإستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة التجزئة النصفية يوضح الجدول رقم (2) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

جدول رقم (2)معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الفرضية الأولى	%92	%97
الفرضية الثانية	%92	%98
الاستبانة كاملة	%92	%98

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2018.

يتضح للباحثان أن من الجدول رقم(2) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي باستخدام معادلة كرنباخ الفا للعبارات لكامل استمارة الإستبانة جميعها عالية جداً مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الإستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

ثانياً.التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدانية: لتطبيق أداة الدراسة لجأ الباحث بعد تحكيم الاستبانة إلى توزيعها على عينة الدراسة المقررة. بعد استلام استمارات الاستبانة من أفراد عينة الدراسة وقد تم تفريغ البيانات في الجداول توطئة إدخالها في البرامج الإحصائي (spss)، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1،2،3،4،5) على الترتيب. وفيما يلي الجداول و التكرارات البيانية والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضيات.

1.التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات الفرضية الأولى:(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة على أساس النشاط (ABC وتحسين كفاءة الأداء المالي بجامعة سرت)

جدول (3) التوزيع التكراري والنسب لعبارات الفرضية الأولى

العبـــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار

	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
تقدم الإدارة المعرفة بأسلوب التكلفة على أساس النشاط من خلال إعداد المطبوعات في شكل كتيبات.	22	97	42	23	0
	%12.0	%52.2	%22.6	%12.4	%0
التدريب العملي على (ABC) والاطلاع على المستجدات العلمية يساعد على رفع كفاءة الأداء.	85	86	13	0	0
	%45.7	%46.2	%7.0	%0	0%
تدرك الإدارة الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن يؤديه (ABC) في رفع كفاءة الأداء.	33	64	64	12	11
	%17.7	%34.4	%34.4	%6.5	%5.9
إمكانية تخفيض التكاليف دون المساس بالنوعية والشروط القانونية لمنح الدرجات العلمية للبرامج الدراسية.	64	97	23	0	0
	%34.4	%52.2	%12.4	%0	%0
يعمل(ABC) على عرض البرامج الدراسية المقدمة بشكل تحليلي شامل وفق منهج الأنشطة المؤداة لكشف التباين في التكاليف من برنامج دراسي لآخر ومن تخصص علمي لآخر.	42	108	34	0	0
	%22.6	%58.1	%18.3	%0	%0
يمتلك(ABC) هيكلية تمكن المدراء من إعداد خطط تطوير البرامج الدراسية وفق إطار شامل مبني على أساس التكاليف الملائمة.	97	64	23	0	0
	%52.2	%34.4	%12.4	%0	%0
تقدم مخرجات (ABC)إمكانية تحديد تقديرات الموازنات وفق تحليل الأنشطة مما يساعد المدراء في تقييم أداء الوحدات الأكاديمية تشغيلياً ومالياً.	*79*	86	10	9	0
	%42.5	%42.2	%5.4	%4.8	%0
يمكن (ABC)من قياس تكاليف الخدمات العلمية بناءعلى أسس موضوعية دقيقة تساعد في ترشيد ورقابة التكاليف العلمية.	74	97	13	0	0
	%39.8	%52.2	%7.0	%0	%0
يعتبر (ABC) أسلوباً مناسباً لقياس تكلفة الخدمات العلمية، لما يحققه من نتائج دقيقة على صعيد التكلفة.	53	108	13	0	10
	%28.5	%58.1	%7.0	%0	%5.4
يوفر(ABC) معلومات تفصيلية عن التكلفة تساعد متخذ القرار على اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة.	42	108	13	21	0
	%22.6	%58.1	%7.0	%11.3	%0

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية 2019.

يتضح للباحثان أن من الجدول (3) ما يلى:

-العبارة الأولى من الفرضية الأولى أن 22 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 12.0% موافقون بشدة علي تقدم الإدارة المعرفة بأسلوب التكلفة على أساس النشاط من خلال إعداد المطبوعات في شكل كتيبات، كما وافق عدد 97 فرداً ونسبة 52.2% على ذلك كما أن هنالك عدد 42 أفراد ونسبة 22.6% محايدين بخصوص ذلك وأن عدد23 أفراد وبنسبة 12.4% لا يوافقون على ذلك.

-العبارة الثانية أن عدد 85 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 12.0% موافقون وبشدة على الإلمام التدريب العملي على (ABC)والاطلاع على المستجدات العلمية يساعد على رفع كفاءة الأداء. كما وافق عدد 86 فرداً ونسبة 46.2% على ذلك كما ان هنالك عدد 13 أفراد ونسبة 7.0% محايدين بخصوص ذلك.

-العبارة الثالثة أن عدد 33 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 17.7% موافقون وبشدة على تدرك الإدارة الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن يؤديه (ABC)في رفع كفاءة الأداء. كما وافق عدد 64 فرداً ونسبة 34.4% على ذلك كما أن هنالك عدد 64 أفراد ونسبة 34.4% محايدين بخصوص ذلك وأن عدد12 أفراد وبنسبة 6.5%لا يوافقون على ذلك وأن عدد 11 أفراد وبنسبة 5.6% لا يوافقون بشدة على ذلك.

-العبارة الرابعة أن عدد 64 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 34.4% موافقون وبشدة على إمكانية تخفيض التكاليف دون المساس بالنوعية والشروط القانونية لمنح الدرجات العلمية للبرامج الدراسية. كما وافق عدد 97 فرداً ونسبة 52.2% على ذلك كما أن هنالك عدد 23 أفراد ونسبة 12.4% محايدين بخصوص ذلك.

-العبارة الخامسة أن عدد 42 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 22.6% موافقون وبشدة على انيعمل(ABC) على عرض البرامج الدراسية المقدمة بشكل تحليلي شامل وفق منهج الأنشطة المؤداة لكشف التباين في التكاليف من برنامج دراسي لآخر ومن تخصص علمي لآخر، كما وافق عدد 108 فرداً ونسبة 58.1% على ذلك كما أن هنالك عدد 34 أفراد ونسبة 18.3% محايدين بخصوص ذلك.

-العبارة السادسة أن 97 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 52.2% موافقون بشدة علي يمتلك(ABC) هيكلية تمكن المدراء من إعداد خطط تطوير البرامج الدراسية وفق إطار شامل مبني على أساس التكاليف الملائمة. كما وافق عدد 64 فرداً ونسبة 34.4% على ذلك كما أن هنالك عدد 23 أفراد ونسبة 12.4% محايدين بخصوص ذلك.

-العبارة السابعة أن عدد 79 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 42.5% موافقون وبشدة على تقدم مخرجات (ABC)إمكانية تحديد تقديرات الموازنات وفق تحليل الأنشطة مما يساعد المدراء في تقييم أداء الوحدات الأكاديمية تشغيلياً ومالياً، كما وافق عدد 86 فرداً ونسبة 46.2% على ذلك كما أن هنالك عدد 10 أفراد ونسبة 5.4% محايدين بخصوص ذلك كما أن هنالك عدد 9 أفراد ونسبة 4.8% محايدين بخصوص ذلك.

-العبارة الثامنة أن عدد 74 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 39.8% موافقون وبشدة على يمكن (ABC) من قياس تكاليف الخدمات العلمية بناء على أسس موضوعية دقيقة تساعد في ترشيد

ورقابة التكاليف العلمية، كما وافق عدد 97 فرداً ونسبة 52.2% على ذلك كما ان هنالك عدد 13 أفراد ونسبة 7.0% محايدين بخصوص ذلك.

-العبارة التاسعة أن عدد 53 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 28.5% موافقون وبشدة على يعتبر (ABC) أسلوباً مناسباً لقياس تكلفة الخدمات، كما وافق عدد 108 فرداً ونسبة 58.1% على ذلك كما ان هنالك عدد 13 أفراد ونسبة 7.0% محايدين بخصوص ذلك.

-العبارة العاشرة أن عدد 42 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 22.6% موافقون وبشدة على يوفر(ABC) معلومات تفصيلية عن التكلفة تساعد متخذ القرار على اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة. كما وافق عدد 108 فرداً ونسبة 58.1% على ذلك كما أن هنالك عدد 13 أفراد ونسبة 7.0% محايدين بخصوص ذلك كما ان هنالك عدد 21 أفراد ونسبة 11.3% أوافق بخصوص ذلك.

2.التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات الفرضية الثانية:(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة المستهدفة(T.C) وتحسين كفاءة الأداء المالي بجامعة سرت).

جدول (4) التوزيع التكراري والنسب لعبارات الفرضية الثانية

العبـــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
تقدم الإدارة المعرفة العلمية والعملية بـــ(T.C) لجميع العاملين بالجامعة.	21	82	51	21	9
	%11.3	%44.1	%27.4	%11.3	%4.8
تقوم الإدارة بالتدريب العملي لموظفي الجامعة على أسلوب (T.C)واطلاعهم على المستجدات العلمية .	82	51	51	0	0
	%44.1	%27.4	%27.4	%0	%0
تقوم الإدارة بالإجراءات اللازمة لتحديد التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة.	13	81	51	31	8
	%7.0	%43.5	%27.4	%16.7	%4.3
تقوم الإدارة باتباع خطوات منهجية ومنظمة لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة.	31	72	41	40	0
	%16.7	38.7%	%22.0	%21.5	%0
تقوم الإدارة بتوفير الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً للاستفادة منها في تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة.	40	82	22	31	9
	%21.5	%44.1	%11.8	%16.7	%4.8
تستخدم إدارة الجامعة (T.C) لتخفيض تكاليف تطوير الخدمات العلمية.	9	63	61	51	0
	%4.8	%33.9	%32.8	%27.4	%0
يقوم أسلوب التكلفة المستهدفة بالقياس الموضوعي للتكاليف غير المباشرة.	*40*	91	31	22	0
	%21.5	%48.9	%16.7	%11.8	%0

يعمل (T.C)على تحديد سعر البرنامج التعليمي المستهدف والذي يكون مقبول لدى أفراد المجتمع وفي حدود دخلهم.	22	101	51	10	0
	%11.8	%54.3	%27.4	%5.4	%0
يعمل (T.C)على وضع تصميم مبدئي للبرنامج يتضمن المواصفات المرغوبة وتحديد تكلفة هذا البرنامج ومقارنتها بالتكلفة المسموح بها	40	101	22	21	0
	%21.5	%54.3	%11.8	%11.3	%0
تقوم الإدارة بتسعير الخدمات العلمية بحرية تامة .	11	103	51	10	9
	%5.9	%55.4	%27.4	%5.4	%4.8

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية 2019.

يتضح للباحثان من الجدول (4) ما يلي:

-العبارة الأولى أن 21 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 11.3% موافقون بشدة علي تقدم الإدارة المعرفة العلمية والعملية بـــ(T.C) لجميع العاملين بالجامعة. كما وافق عدد 82 فرداً ونسبة 44.1% على ذلك كما أن هنالك عدد 51 أفراد ونسبة 27.4% محايدين بخصوص ذلك وأن عدد 21 أفراد وبنسبة 11.3% لا يوافقون على ذلك وأن عدد 9 أفراد وبنسبة 4.8% لا يوافقون بشدة على ذلك.

-العبارة الثانية أن عدد 82 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 44.1% موافقون وبشدة تقوم الإدارة بالتدريب العملي لموظفي الجامعة على أسلوب (T.C)واطلاعهم على المستجدات العلمية، كما وافق عدد 51 فرداً ونسبة 27.4% على ذلك كما أن هنالك عدد 51 أفراد ونسبة 27.4% محايدين بخصوص ذلك.

-العبارة الثالثة أن عدد 13 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 7.0% موافقون وبشدة على تقوم الإدارة بالإجراءات اللازمة لتحديد التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة، كما وافق عدد 81 فرداً ونسبة 43.5% على ذلك كما أن هنالك عدد 51 أفراد ونسبة 27.4% محايدين بخصوص ذلك وأن عدد 31 أفراد وبنسبة 16.7 %لا يوافقون على ذلك وأن عدد 8 أفراد وبنسبة 4.3% لا يوافقون بشدة على ذلك.

-العبارة الرابعة أن عدد 31 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 16.7% موافقون وبشدة على تقوم الإدارة بإتباع خطوات منهجية ومنظمة لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة، كما وافق عدد 72 فرداً ونسبة 38.7% على ذلك كما أن هنالك عدد 41 أفراد ونسبة 22.0% محايدين بخصوص ذلك كما أن هنالك عدد 40 أفراد ونسبة 21.5% محايدين بخصوص ذلك.

-العبارة الخامسة أن عدد 40 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 21.5% موافقون وبشدة على تقوم الإدارة بتوفير الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً للاستفادة منها في تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة، كما وافق عدد 82 فرداً ونسبة 44.1% على ذلك كما أن هنالك عدد 22 أفراد ونسبة 11.8% محايدين بخصوص ذلك كما أن هنالك عدد 31أفراد ونسبة 16.7% لا يوافقون بخصوص ذلك كما أن هنالك عدد 9أفراد ونسبة 4.8% لا يوافقون بشدة بخصوص ذلك.

-العبارة الأولى السادسة أن 6 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 4.8% موافقون بشدة علي تستخدم إدارة الجامعة (T.C) لتخفيض تكاليف تطوير الخدمات العلمية. كما وافق عدد 63 فرداً ونسبة 33.9% على ذلك كما ان هنالك عدد 61 أفراد ونسبة 32.8% محايدين بخصوص ذلك كما ان هنالك عدد 51 أفراد ونسبة 27.4% لا يوافقون بخصوص ذلك.

-العبارة السابعة ان عدد 40 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 21.5% موافقون وبشدة على يقوم أسلوب التكلفة المستهدفة بالقياس الموضوعي للتكاليف غير المباشرة. كما وافق عدد 91 فرداً ونسبة 48.9% على ذلك كما ان هنالك عدد 31 أفراد ونسبة 16.7% محايدين بخصوص ذلك كما ان هنالك عدد 22 أفراد ونسبة 11.8% لا أوافق بخصوص ذلك.

-العبارة الثامنة أن عدد 22 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 11.8% موافقون وبشدة على يعمل (T.C)على تحديد سعر البرنامج التعليمي المستهدف والذي يكون مقبول لدى أفراد المجتمع وفي حدود دخلهم، كما وافق عدد 101 فرداً ونسبة 54.3% على ذلك كما ان هنالك عدد 51 أفراد ونسبة 27.4% محايدين بخصوص ذلك كما أن هنالك عدد 10 أفراد ونسبة 5.4% لا أوافق بخصوص ذلك.

-العبارة التاسعة أن عدد 40 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 21.5% موافقون وبشدة يعمل (T.C)على وضع تصميم مبدئي للبرنامج يتضمن المواصفات المرغوبة وتحديد تكلفة هذا البرنامج ومقارنتها بالتكلفة المسموح بها، كما وافق عدد 101 فرداً ونسبة 54.3% على ذلك كما ان هنالك عدد 22 أفراد ونسبة 11.8% محايدين بخصوص ذلك. كما أن هنالك عدد 21 أفراد ونسبة 11.3% لا يوافقون بخصوص ذلك.

-العبارة العاشرة أن عدد 11 فرداً من عينة الدراسة وبنسبة 5.9% موافقون وبشدة تقوم الإدارة بتسعير الخدمات العلمية بحرية تامة، كما وافق عدد 103 فرداً ونسبة 55.4% على ذلك كما أن هنالك عدد 51 أفراد ونسبة 27.4% محايدين بخصوص ذلك كما أن هنالك عدد 10 أفراد ونسبة 5.4% لا أوافق بخصوص ذلك كما أن هنالك عدد 9 أفراد ونسبة 4.8% لا أوافق بشدة بخصوص ذلك.

ثالثاً.اختبار الفرضيات: سيتم إستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وإختبار مربع كاي و اختبار(t) لاختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة على أساس النشاط(ABC) وتحسين كفاءة الأداء المالي بجامعة سرت.

جدول(5) معاملات الانحدار للفرضية الأولى

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائية الاختبار (ت)	*P . Value*
*B*0	-1.593-	-11.905-	.000
*B*1	.808	8.936	.000
*B*2	.104	.579	.563

*B*3	-.577-	-4.590-	.000
4B	-.357-	-2.345-	.020
5*B*	.215	.847	.398
6*B*	1.682	11.363	.000
7*B*	.285	1.759	.080
8*B*	.125	.659	.511
9*B*	-.259-	-2.137-	30.0
10*B*	.228	.928	.355

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن(**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة على أساس النشاط(ABC) وتحسين كفاءة الأداء المالي)**، قد تحققت.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة المستهدفة(T.C) وتحسين كفاءة الأداء المالي) بجامعة سرت

جدول (6) معاملات الانحدار للفرضية الثانية

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائية الاختبار (ت)	***P . Value***
*B*0	-2.033-	-12.065-	.000
*B*1	-.081-	-.662-	.509
*B*2	1.087	9.533	.000
*B*3	.105	.924	.357
4B	.157	1.448	.149
5*B*	.286	2.206	.029
6*B*	-.502-	-4.821-	.000
7*B*	.250	1.529	.128
8*B*	-.016-	-.122-	.903
9*B*	-.188-	-1.210-	.228
10*B*	.524	5.335	.000

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن(**هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة المستهدفة(T.C)وتحسين كفاءة الأداء المالي بجامعة سرت**، قد تحققت.

الخاتمة:

أولاً.النتائج: بعد عرض الإطار النظري وإجراء الدراسة الميدانية توصلت الباحث إلي النتائج الآتية:

-التدريب العملي على (ABC) والاطلاع على المستجدات العلمية ساعد على رفع كفاءة الأداء.

-ساهم أسلوب التكلفة على أساس النشاط في تخفيض التكاليف دون المساس بالنوعية والشروط القانونية لمنح الدرجات العلمية للبرامج الدراسية.

-ساعد نظام (ABC)في تمكن المدراء من إعداد خطط تطوير البرامج الدراسية وفق إطار شامل مبني على أساس التكاليف الملائمة.

-توفير نظام (ABC)إمكانية تحديد تقديرات الموازنات وفق تحليل الأنشطة ساعد المدراء في تقييم أداء الوحدات الأكاديمية تشغيلياً ومالياً.

-قيام الإدارة بالتدريب العملي لموظفي الجامعة على أسلوب (T.C) واطلاعهم على المستجدات العلمية ساهم في رفع كفاءة الأداء المالي.

-قيام الإدارة بتوفير الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً للاستفادة منها في تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة ساهم في رفع كفاءة الأداء المالي.

-اعتماد أسلوب التكلفة المستهدفة بالقياس الموضوعي للتكاليف غير المباشرة ساهم في رفع كفاءة الأداء المالي.

ثانياً.التوصيات: على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي:

-توجيه إدارة جامعة سرت بإنشاء قسم خاص بمحاسبة التكاليف وتقديم التسهيلات اللازمة للتدريب على الأساليب الحديثة.

-التدريب العملي لموظفي الجامعة على أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة واطلاعهم على المستجدات العلمية في هذا المجال.

-إعداد خطط تطوير البرامج الدراسية وفق إطار شامل مبني على أساس التكاليف الملائمة.

-ضرورة قياس تكاليف الخدمات العلمية بناء على أسس موضوعية وفق أسلوب التكلفة على أساس النشاط

-ضرورة أتباع خطوات منهجية ومنظمة لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة.

-توفير الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً للاستفادة منها في تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة.

قائمة المراجع:

1. إسماعيل، زكى مكي(2009)، إدارة الموارد البشرية، ط2، مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
2. آل شيب، دريد كامل(2007)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان
3. بربر، كامل(2000)، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المنظمة، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
4. جمعة، السعيد فرحات(2000)، الأداء المالي المنظمات الأعمال، دار المريخ النشر، الرياض
5. الجندي، نشوى أحمد(2010)، استخدام مدخل ترشيد الفاقد في تطور أسلوب التكلفة على أساس النشا الموجهة الوقت، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، ع27، القاهرة.

6. الحاج، إنعام أحمد محمد(2016)، الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية ودورها في تقويم كفاءة الأداء المالي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم.

7. الحسيني، فلاح حسن، والدوري مؤيد(2000)، إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان.

8. الزيدي، مثنى فالح بدر(2010)، التحديات التي تواجه تطبيق الأساليب الحديثة في المحاسبة الإدارية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، م32، ع97، العراق.

9. الشقاوى، عبد الرحمن بن عبد الله(2002)، محور الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ، نحو أداء أفضل من القطاع الحكومي من المملكة العربية السعودية، الرياض

10. طعامنة، محمد، ويونس أحمد(2002)، تقويم أداء المؤسسات السياحية العامة في الأردن، جامعة اليرموك، مجلة أبحاث اليرموك، م18، ع14، عمان.

11. عبد الغني، دادن،(2006)، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الإقتصادية، مجلة الباحث، ع4، الجزائر.

12. عبد المعز، طارق محمد(2010)، الخصائص المميزة لمجالات اتخاذ القرارات ودور أساليب المحاسبة الإدارية في توفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، ع1، بوسعيد.

13. عبد اللطيف، ناصر نور الدين(2015)، دراسات حديثة في المحاسبة الإدارية المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

14. عبد المحسن، توفيق محمد(1999)، تقويم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار النهضة العربية، القاهرة.

15. عجاج، فلاح هادي صالح(2018)، دور أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في قياس وتحديد تكلفة المنتجات الصناعية في العراق، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، م30، ع3، الخرطوم.

16. عرابي، صلاح أحمد(2004)، استخدام مدخل التكاليف علي أساس النشاط في تطوير نظام معلومات التكاليف في البنوك التجارية، جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.

17. عرابي ،صلاح أحمد(2013)، دارسة مقارنة لأنظمة محاسبة التكاليف لقياس تكلفة المنتجات والطاقة غير المشتغلة في البنوك التجارة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة المصرية، ع5، القاهرة.

18. العشماوي، محمد عبد الفتاح(2011)، محاسبة التكاليف، دار اليازوري، عمان.

الفضل، مؤيد محمد وآخرون(2007)، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة، عمان.

الفيومي، محمد محمد، وآخرون(2011)، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

19. مبارك، صلاح الدين عبد العظيم(2013)، محاسبة التكاليف للأغراض الإدارية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية.

20. محرم، زينات محمد وعبد اللطيف ناصر نور الدين(2012)، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

21. مخير، عبد العزيز(1999)، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

22. مزهودة، عبد المليك(2001)، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم ،جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، ع1، الجزائر.

23. المطارنة، غسان فلاح(2008)، متطلبات ومعوقات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م24، ع2، دمشق.

24. مفتي، محمد حسن على، وشيخ، فريد عمر(2005)، مدى فاعلية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة بالمنشات الصناعية، دراسة استكشافية على عينة من المنشات الصناعية بمدينة جده، جامعة عين شمس، مجلة كلية التجارة للبحوث، م42، ع2، القاهرة.

25. الملطٍ، جودت(2008)، رقابة الأداء على المشروعات القومية فى جمهورية مصر العربية، مجلة الرقابة المالية، ع52، القاهرة.

26. نزال، رمزي نعيم(2005)، مدى استخدام نظم التكاليف المحاسبية متكاملة لتعزيز الأداء والربحية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، جامعة اليرموك، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة عمان، الأردن.

27. هاشم، محمد صالح(2003)، تقييم دور التكلفة المستهدفة في دعم ونجاح تطبيق إستراتيجية زيادة التكلفة ببيئة الأعمال المتقدمة، أكاديمية السادات، مجلة البحوث الإدارية والمعلومات، ع1، مصر.

28. Sharma .R(2000), From relevance lost to relevance regained management practice in the new Millennium, IFAC, Articles & speeches Library.

29. Adler R. Everett .A. Waldron .M(2000), Advanced Management Accounting Techniques in Manufacturing Utilization. Benefits. and to Implementation "_Accounting Forum.

30. Xiao. Jason Zezhong(2006), Management accounting in China, Financial Management.

31. Kato(1993), target Costing Support System;Lessons from Leading Japanese Companies ،management Accounting Research.

32. Scarbroug, Paul(1991), JapanesManagement Accounting Practices and the Effects of Assembly and Process Automation, Journal of Management Accounting Researchp.

33. Beatrice،Francis Grand guillot(2001), ComptabiliteAnalytique, 4eme edition،Gualino،france.

34. Monden.Yasuhiro(1995), Cost Reduction Systems, Translated from Japanese to English Language by Bruce Talbot to Productivity Press, Inc.

35. Athar Murtuza(2000), Documentation improvement methods, second edition, John wiley and sons, canda.

أثر التمكين الإداري على السلوك الإبداعي للعاملين دراسة ميدانية على المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط- العراق

م.م. يمامة مظهر عزاوي السلامي، جامعة بابل، كلية الفنون الجميلة- العراق

The impact of administrative empowerment on the creative behavior of employees- A field survey study conducted at the general directorate of electric power generation/ alfurat central district-Iraq

Yamama Mudhher Azawi Al-salami, Department of Design - College of Fine Arts - University of Babylon – Iraq

ملخص: يشكل العنصر البشري مورداً أساسياً لمنظمات الأعمال التي تسعى دائماً لمواكبة النمو والتطور من خلال تطبيقها للأساليب الحديثة بالإدارة، ومن هذه الأساليب (التمكين الإداري)، هدف البحث إلى قياس أثر التمكين الإداري بأبعاده المختلفة على السلوك الإبداعي للعاملين في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية / الفرات الأوسط بالعراق من خلال استمارة استقصاء شملت (40) فقرة لجميع البيانات، تم تجميع (68) استمارة من أصل (70) وتحليلها من خلال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، وكانت نتائج البحث: أن التمكن الإداري بأبعاده المختلفة له الأثر الايجابي على السلوك الإبداعي لعينة البحث وأن بعدي (تفويض السلطة، التحفيز) كان لها الأثر الأكبر.

الكلمات المفتاحية: التمكين الإداري، السلوك الإبداعي، تفويض السلطة ،المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية، فرق العمل.

Abstract : The human resources is the fundamental and essential element and ingredient in developing organizations, That strive and seek utilizing creativity and administrative empowerment modern techniques in administration. The survey's goal and summary is to measure the impact of administrative empowerment and its versatile dimension on employees of alfurat/central district electric power general directorate-Iraq, The study executive summary based on a statistical analysis of (40) paragraphs of data conducted on (70) participants with (68) response to gather data for analysis on business organizations by utilizing the statistical package for social studies software program (SPSS) , The survey's results were as follows: Administrative empowerment in its versatile dimension has a positive impact and correlation between management and employees creative behavior of sample survey study, The dimensions of (authority delegation and motivation of employees) has the greatest impact in this statistical survey Study.

Key Words: administrative empowerment , creative behavior, authority delegation, general directorate of electric power generation ,working Teams.

مقدمة:

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطورات كبيرة انعكست بصورة ايجابية على إدارة الموارد البشرية بفروعها المختلفة، ويعتبر التمكين الإداري أحد أهم هذه المواضيع لما له الأثر الكبير على المنظمة التي أدركت أن المنافسة تحتاج إلى أفكار مبتكرة من كل فرد، وان دور المديرين كقادة يتوقف على نمو وازدهار هذه المنظمات والتي تحرص دائماً على تنمية وتطوير قدرات العاملين فيها والمساهمة في حل المشكلات باتخاذ القرار، والعمل بروح الفريق الواحد وتحفيز العاملين وزيادة معدلات الابتكار والإبداع فضلاً عن ارتفاع مستوى الحماس والمعنويات لدى العاملين، وأن الهدف الرئيسي لتمكين الأشخاص العاملين هو إيجاد قوى عاملة ذات قدرات لإنتاج سلع وتقديم خدمات تلبي التوقعات، أو أن يمارس الأشخاص العاملين نشاطات تفوق المعدلات المعيارية المحددة خدمة للمتعاملين مع المنظمة أو المستفيدين من نشاطاتها، لذلك أن ممارسة المنظمات للتمكين يساعدها على أن تكون بالمقدمة ورائدة في مجال عملها، وتساهم بشكل لا يقبل الشك بتعزيز قدراتهم الإبداعية ويتأتى عنه المزيد من تحمل المسؤولية.

مشكلة البحث:

تعاني الكثير من المنظمات ضعف في أداء العاملين فيها، ويشكل هذا عائق كبير لبناء قاعدة فكرية متميزة، لذلك عليها أن تضع في اعتباراتها أن التنافس يحتاج دائما إلى أفكار مبتكره من كل فرد من الأفراد العاملين فيها، وعليها أن تدعم هذه الأفكار، وأصبح لزاما على المديرين البحث عن الوسائل والطرق التي تساعد على رفع القدرة التنافسية للمنظمة من خلال تعزيز المواقف السلوكية الايجابية كالرضاء والولاء والالتزام ، إضافة إلى الثقة بالقدرات الذاتية التي يمتلكها العاملون والتي تساعد على زيادة قدراتهم الإبداعية ، وبعد الاطلاع على الإدارات التابعة إلى المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط تبين أن هناك فجوة بين العاملين وما يحملون من أفكار وسلوكيات إبداعية وبين قدرة مديريهم ومنظمتهم على تبني هذه الأفكار من خلال تفويض السلطة لهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار وتحفيزهم وتنميتهم، والتي تساهم إلى زيادة الإنتاجية وتحسين العمل الفرقي وزيادة معدلات الإبداع والابتكار ، ومن هنا برزت مشكلة البحث ، التي يمكن صياغتها بالتساؤل التالي: **ما مستوى التمكين الإداري للعاملين في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط وتأثيره على السلوك الإبداعي لهم؟.**

فروض البحث : ركز البحث حول الفرضيات الرئيسية التالية:

-لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين متغيرات التمكين الإداري (تفويض السلطة، التحفيز، المشاركة باتخاذ القرارات ، فرق العمل) وبين السلوك الإبداعي لدى العاملين بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول أثر متغيرات التمكين الإداري على السلوك الإبداعي للعاملين بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط محل البحث تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، سنوات الخبرة ، المؤهل العلمي).

أهداف البحث: هدف البحث إلى:

-التعرف على التمكين الإداري وأبعاده في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط.
-التعرف على السلوك الإبداعي في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط.
-تحليل أثر التمكين الإداري بإبعاده على السلوك الإبداعي للعاملين في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته في أنه يتناول أحد المواضيع الإدارية الحديثة المهمة والتي ركزت على العنصر البشري كونه مورد مهم وقادر على رفع القدرة التنافسية للمنظمة إذا مااعطيت الحرية للعاملين فيها بالمشاركة في اتخاذ القرار ورفع قدرته وتنميته والمشاركة بالعمل، لذلك دعت الضرورة إلى تمكين العاملين كأساس لتنمية سلوكهم الإبداعي.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على قياس أثر التمكين الإداري بابعادة(تفويض السلطة، تحفيز العاملين، المشاركة باتخاذ القرارات، فرق العمل) على السلوك الإبداعي للعاملين.

الحدود المكانية**:** تم تطبيق هذا البحث على المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط – العراق

الحدود الزمانية**:** تم أجراء البحث كدراسة ميدانية عام 2018- 2019.

الدراسات السابقة: نستعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التمكين الإداري، وأهم النتائج التي توصل إليها الباحثون والإضافة التي جاءت بها الدراسة الحالية بالاعتماد على ما توصلت إلية الدراسات السابقة.

جدول رقم (1) الدراسات السابقة

ت	عنوان الدراسة	اسم الباحث	النتائج	سنة إعداد الدراسة
1	أثر إستراتيجية التمكين في تعزيز الإبداع ألمنظمي- دراسة تحليلية في جامعة الموصل	جلال سعد الملوك عبد الرحمن	تباين مستويات التمكين بين أفراد عينة البحث،.وعدم وجود علاقات معنوية بين عوامل البيئة المنظمية والإبداع الفردي والمنظمي.	2002
2	تمكين العاملين وآثاره في الإبداع الإداري لدى العاملين في الجامعات الأردنية	أيمن المعاني، عبد الحكيم أخو أرشيدة	إن العاملين بعينة البحث يشعرون بمستوى متوسط من تمكين العاملين، ووجود أثر لمجالات تمكين العاملين موضع الدراسة في مستوى الإبداع الإداري للعاملين بالجامعات الأردنية.	2008
3	التمكين الإداري والسلوك الإبداعي في البنوك التجارية الأردنية	محمد ذيب المبيضين، محمد أحمد الطراونة	إن عينة البحث تمارس التمكين الإداري بمختلف مجالاته وبدرجه متوسطة، وان هناك سلوك وإبداعي وبدرجة متوسطة، وان هنالك اثر ذو دلاله إحصائية لأبعاد	2011

			التمكين الإداري	
4	متطلبات التمكين الإداري لمديري المدارس الثانوية الحكومية بغزة في ضوء إدارة التميز	بهاء الدين عمر مصباح	تباينت نتائج الدراسة حول متطلبات التمكين الإداري، حيث تناول الباحث سبعة متطلبات حصلت(تدقيق المعلومات أعلى نسبة، بينما جاء متطلب تحفيز العاملين بالمرتبة الأخيرة.	2016

من خلال الاستعراض السابق للدراسات السابقة يتضح الآتي:

- تناول عدد من الباحثين موضوع (التمكين الإداري) بأبعاده المختلفة ، ولكن منهم من ركز على متغيرين أو ثلاثة وتأثيره على السلوك الإبداعي للعاملين، لذلك تشابهت معظم الدراسات مع اختلافها بعينة الدراسة أو اختيار أبعاد التمكين الإداري.
- أن أبعاد التمكين الإداري كثيرة، ولم يتفق الباحثين على أي منها لها تأثير مباشر على السلوك الإبداعي للعاملين.
- لم يستطع الباحثون تناول جميع المتغيرات وقياس أثرها على السلوك الإبداعي في دراسة واحدة كون جميع الدراسات هي ميدانية وتحتاج من الباحث الجهد والوقت الكبيرين.
- تناولت الدراسة الحالية (التمكين الإداري) بأبعاده(تفويض السلطة، التحفيز، المشاركة باتخاذ القرار، فرق العمل) وقد استفادت الباحثة من خلال الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة، أنها أكثر المتغيرات تأثيراً على السلوك الإبداعي للعاملين.

-تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأن عينة البحث هم من العاملون بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط، وتنتمي لهذه العينة بعض من العاملين بالعقود السنوية التي يتم تجديدها سنوياً ، مما يجعلها ربما تبعد عن الإبداع في عملها كون عملها غير مستقر نسبياً.

أولا. التمكين الإداري:

تعريف التمكين الإداري:

تناول العديد من الباحثين تعريف التمكين الإداري، ولكن اتفق الجميع على أن مشاركة العاملين في الإدارة ومنحهم فرصة صنع القرار تعزز قدرتهم على تحسين أداءهم ويصبحوا قادرين على الإبداع بعملهم، فقد أشار الباحث (Hesselbeing, 1997, P. 174.) على أن التمكين هم منح الأشخاص فرصة صنع القرارات المؤثرة على الزبون وكذلك خدمته دون وجود حالة من الرقابة المباشرة والمصادقة المسبقة.

التمكين هو منح الأفراد العاملين القوة والحرية والمعلومات لصنع القرارات والمشاركة في اتخاذها(Daft, Richard L., 2001, P501).

والتمكين هو إعطاء الموظفين صلاحية، وحرية أكبر، في مجال الوظيفة المحددة التي يقوم بها الموظف حسب الوصف الخاص بتلك الوظيفة من ناحية، ومن ناحية أخرى منحه حرية المشاركة وإبداء الرأي في أمور تتعلق بسياق الوظيفة(D, Brown & .D ,Harvey, 2001)، فالتمكين مسؤولية جميع أعضاء المنظمة الإدارية، ومن خلال ذلك نستنتج إن المقصود من تمكين الموظف هو رفع قدرته على اتخاذ القرارات بنفسه وبدون إرشاد الإدارة .

أهداف التمكين الإداري

للتمكين أهداف عده، وان الهدف الرئيسي لتمكين الأشخاص العاملين هو إيجاد قوى عاملة ذات قدرات فاعلة لإنتاج سلع وتقديم خدمات تلبي توقعات الزبائن أو تزيد عليها، أو يمارس الأشخاص العاملين نشاطات تفوق المعدلات المعيارية المحددة خدمة للمتعاملين مع المنظمة أو المستفيدين من نشاطاتها (Ugboro & Obeng) (Ugboro I & Obeng K, 2000, P255)، كما يهدف إلى جعل المنظمة أكثر قدرة على الاستجابة لبيئة المتغيرات وأكثر تقديراً لدعم الابتكار، كذلك يتيح للعاملين ليصبحوا أكثر قدرة على تبني أفكاراً مبتكرة والتخلي عن الطرق التقليدية للاتصال بالمنظمة (عالية عارف ، 2004، ص22).

أما (Lawon K., 2001, P9) فقد وصف أهداف التمكين هو أن تبقى المنظمة في المقدمة دائماً ومحاولة جعلها رائدة في المجال الذي تعمل فيه، والفاعلية من إمكانيات الموارد البشرية المتوافرة، لذلك يعد التمكين إستراتيجية معاصرة تستخدم للوصول إلى الكفاءة العالية والفعالية المتزايدة، وهي أداة مهمة في تطوير الاستراتيجيات التي لا يمنع استخدامها لتعزيز روح التغيير بين أعضاء المنظمة(مؤيد الساعدي، 2010، ص168).

اتجاهات التمكين الإداري: حدد اتجاهان عامان للتمكين في بيئة العمل الاول هو: **الاتجاه الاتصالي** ويقصد به في أدبيات التمكين: العملية التي تتم من أعلى إلى أسفل ، ويعتقد أن التمكين يتم كإثراء الوظيفة، فرق الإدارة الذاتية واستقلالية فرق العمل. أي مشاركة المستويات العليا في الهيكل التنظيمي والمستويات الدنيا في السلطة، وتوضيح الرؤية، وتحديد خطوط الاتصال، وشرح الأهداف والخطط اللازمة، ومدهم بالمعلومات, ثم تترك لهم الفرصة لاتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بعمليات التغير والتطوير، أما **النموذج التحفيزي وهو الاتجاه الثاني** فيركز على اتجاه العاملين نحو التمكين، التي تظهر في الكفاية، الثقة في القدرة على أداء المهام، الشعور بالقدرة على التأثير في العمل، حرية الاختيار في كيفية أداء المهام، الشعور بمعنى للعمل(سعد بن مرزوق العتيبي، 2005 ، ص6).

ثانيا. أبعاد التمكين الإداري: أختلف الباحثون حول أبعاد التمكين الإداري في دراساتهم ، والتي شكلت قواسم مشتركة جمعت اغلب الأبعاد الحيوية للتمكين الإداري، وكما جاء في الجدول أدناه: (مؤيد الساعدي، 2010، ص171).

جدول رقم (2) أبعاد التمكين الإداري

ت	الباحث	السنة	الأبعاد
1	Eccles	1993	القوة، موارد، حرية
2	Simons	1995	الرقابة
3	Malek ,Larry & Harold	1996	الثقافة التنظيمية
4	Gregorey	1996	فريق العمل
5	Brown	1996	الجودة، الموارد التفويض
6	Ivancevich	1997	فريق العمل،المشاركة بالملومات ، الهيكل التنظيمي

7	Ersted	1997	المعرفة، المشاركة
8	Clasr ,Guyt	1997	بناء القناعات، تثبيت المسؤوليات، دعم المنظمة
9	Rafiq & Ahmed	1998	حرية التصرف، المشاركة، التحفيز، المعرفة.
10	Robbins	1998	الرقابة ، الهيكل التنظيمي
11	Appelbaum et al.,	1999	القوة، الثقافة ، القيادة ، الهيكل التنظيمي
12	Blanchard , et at.,	1999،1996، 2001	المشاركة في المعلومات، حرية الأقسام الحدودية، استبدال هيكل المنظمة بفرق العمل

ولكون أبعاد التمكين كثيرة وحسب رأي الكثير من الباحثين في الموضوع، ولا يمكن البحث فيها جميعاً ، ارتأت الباحثة أن تتناول أكثر أربعة أبعاد قد تم تناولها والتي توصلت الدراسات السابقة فيها أن لها تأثير على السلوك الإبداعي للعاملين وهي(**تفويض السلطة، التحفيز، المشاركة في اتخاذ القرارات، فرق العمل)**، وسيتم تناول هذه الأبعاد كل واحد منها على حده وعلاقتها بالسلوك الإبداعي للعاملين.

تفويض السلطة: يعني تفويض السلطة الحق القانوني في اتخاذ القرارات وإعطاء الأوامر للآخرين ووجوب من توجه لهم الأوامر بالطاعة تحت طائلة المسؤولية(محمد قاسم القريوتي، 2000، ص261)، وعرف (الشريف) تفويض السلطة بأنه العملية التي يقوم المدير من خلالها بإسناد جزء من عمله الأصلي إلى أحد مرؤوسيه ليقوم به نيابة عنه(علي شريف، 1980، ص268)، وقد ركز التعريف أعلاه على مسألة إسناد المسؤولية والسلطة من طرف المدير لأحد مرؤوسيه لينوب عنه في حالة غيابه عن العمل، وأيضا اعتبار التفويض عملية تتضمن خطوات معينة.

كما إن عملية تفويض السلطة تعتبر أداة رقابية على المستويات الدنيا للمنظمة لغرض تحقيق الأهداف التنظيمية العامة(علي السلمي، 1980، ص48) ، لذلك فالتفويض هو إسناد بعض المهام الرسمية إلى شخص آخر، ويعتبر أمر ضروري لقيام المنظمات بوظائفها بكفاءة، إذ لايستطيع أي رئيس أن ينجز شخصيا أو يشرف كلياً عن جميع مهام المنظمة(هناء محمود القيسي، 2010، ص135).

ومن خلال ما سبق يتضح أن إسناد بعض المهام للعاملين وتفويضهم جزء من السلطات يساعد العاملين على تحمل مسؤولية العمل الذي يقومون فيه ويمنحهم فرصة المشاركة في رسم السياسات والابتكار والإبداع و إظهار قدراتهم في منظماتهم ، لتحقيق أهداف التنظيم.

التحفيز: تسعى المنظمة إلى جذب العاملين الأكفاء والسعي بصورة مستمرة لحثهم على تحسين الأداء في وظائفهم وهذا عن طريق تحفيزهم ومكافأتهم بحسب المستوى الزائد على المستوى المتوقع من الأداء.

تعرف الحوافز على أنها المقابل المادي والمعنوي الذي يقدم للأفراد كتعويض عن أدائهم المتميز، وبالتالي فأن التعويض الذي يحصل عليه الفرد كمقابل لأدائه يسمى (حافز) أو مكافأة (أحمد ماهر، 2009، ص248)، أما (السلمي) فقد عرف الحوافز على أنها مثيرات تحرك السلوك الإنساني وتساعد على توجيه الأداء حينما يصبح الحصول عليها مهماً بالنسبة للفرد(علي السلمي، 1992، ص209).

ويمكن أن ينظر إلى الحوافز من الجانب السلوكي للفرد ، حيث إنها تدفع الفرد لاتخاذ سلوك معين أو إيقافه أو تغير مساره، فهو شعور داخلي لدى الفرد يولد فيه الرغبة لاتخاذ نشاط أو سلوك معين للوصول إلى تحقيق أهداف معينة(سليمان الفارس، 2011، ص73).

وتحقق الحوافز فوائد عديدة للفرد والمنظمة على حد سواء منها، إشباع حاجات ورغبات العاملين بمختلف أنواعها، شعور العاملين بالعدالة والمساواة داخل المنظمة والذي ينتج عنه زيادة رضاءهم وانتماءهم للمنظمة، جذب المهارات والكفاءات المتميزة للعمل بالمنظمة, وتشجيع الإبداع والابتكار الجديد، زيادة إنتاج العاملين كما وكيف وتخفيض معدلات الفاقد في العمل، تنمية روح التعاون بين العاملين داخل المنظمة، تحسين صورة المنظمة أمام المجتمع(عبد العزيز علي حسن، 2008، ص280).

من خلال ما تم عرضه أعلاه، نستنتج أن تحفيز العاملين له الأثر الأكبر في التأثير على السلوك الإبداعي للعاملين, إذا كلما شعر العاملين بوجود نظام للحوافز قادر على تثمين الجهد الذي يبذلونه خلال عملهم، كلما زاد ولائهم وانتمائهم للمنظمة.

المشاركة باتخاذ القرار: ظلت عملية مشاركة العاملين باتخاذ القرار في المنظمات ولسنوات عديدة ضعيفة للغاية، بسبب الفلسفة البيروقراطية التي تبناها العديد من المدراء في الإدارة، وساعدهم على ذلك ثبات بيئة المنظمات، ولكن أدى ظهور المدرسة السلوكية في الستينات وأفكارهم بأهمية العنصر البشري في زيادة الإنتاجية ، بالإضافة إلى التغيرات المتسارعة في بيئة المنظمات إلى ظهور أساليب أدارية جديدة للتوافق مع تلك التحديات والمتغيرات المتلاحقة ومن تلك الأساليب هو الإدارة بالمشاركة وعدم تركيز القرار في يد فرد واحد، وقد عرف الباحثون مفهوم المشاركة في صنع القرار من عدة نواحي فمن منظور سلوكي فقد عرفها(Newstrom`, J.W.& Davis, K, 1997) "بأنها اندماج عقلي وعاطفي للأفراد في ظروف الجماعة التي تشجعهم للإسهام في تحقيق أهدافها ومشاركتهم المسؤولية " إما (Poutsma, E. 2001.) فقد وجد المشاركة باتخاذ القرار من منظور تفويض السلطة " هي عملية يحصل بموجبها الفرد على حرية أكبر في صنع القرارات بمجال عمله".

والمشاركة باتخاذ القرار هي" اشتراك كل العاملين بالمنظمة في المساعدة باتخاذ القرارات الإدارية المختلفة عن طريق التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم بكل مايتعلق بنواحي العمل، والأمور الخاصة بمصالحهم ومصلحة المنظمة وتوفير جو من الثقة والاحترام في مناقشة مختلف

الموضوعات وتبادل البيانات والمعلومات بين إدارة المنظمة ومختلف العاملين بها بهدف زيادة الإنتاج بشكل مستمر"(عادل رمضان الزيادي، 2002، ص290-295).

من خلال ما ذكر أعلاه فإن عملية المشاركة باتخاذ القرار هي علاقة متبادلة بين طرفي المنظمة الإدارة والعاملون والتي تهدف إلى زيادة إنتاجية المنظمة بشكل مستمر عن طريق ضمان تأثير القوى العاملة على القرارات التي تتخذ فيها بما يؤدي إلى تحقيق التعاون بين العاملين من جهة والإدارة من جهة أخرى للتخفيف من حدة الصراع بينهما، فهي تساهم في زيادة دافعيتهم للعمل، وخلق السلوك الإبداعي لديهم أضافه إلى أنها تحسن العلاقات الإنسانية بين العاملين والقيادات بما يزيد من فاعلية الاتصالات الإدارية.

فرق العمل: يعرف اليوم العاملون بالمنظمات برأس المال الذكي أو المعرفي، وكما تخاطب الإدارة الحديثة عقول العاملين ومهاراتهم ، فأنها تخاطب أيضا قلوبهم وعواطفهم ومشاعرهم، وتستفيد من الجانب الاجتماعي والعاطفي لديهم، وتتعامل معهم في فرق متكاملة وليسوا كأفراد منفصلين.

تعتبر فرق العمل إحدى التوجهات الإدارية الحديثة التي تتبناها منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها من اجل تطوير تنظيماتها وتحسين أدائها، وبرزت أهميتها لما يتيح تبنيها من تحقيق مجالات أوسع من فرص مشاركة العاملين وتمكينهم في العمل والأداء، لذلك ارتبطت بسياسات وتوجهات أدارية لاقت قبولا واسعا في عالم الأعمال من إدارة الجودة الشاملة وإعادة ألهيكله ، فهي توفر المرونة التنظيمية التي تحتاجها منظمات الأعمال المتعددة.

الفريق هو "مجموعة من الأفراد يتميزون بوجود مهارات متكاملة فيما بينهم، وأفراد الفريق يجمعهم أهداف مشتركة وغرض واحد، بالإضافة إلى وجود مدخل مشترك للعمل فيما بينهم(hrdiscussion.com/hr32340.html).

وهي عبارة عن جماعة من الأفراد كل منهم لديه خبرة ومهارة معينة، ومهمة مشتركة لابد من انجازها يجتمعون معا لتبادل المعلومات التي تساعد على الاستجابة المناسبة المطلوبة من الفريق (عادل الرشيد، فريد حداد، 2001، ص229).

أما (جاد الرب) فأنه يعرف **فرق العمل** بأنها مجموعة من الأفراد يعملون عملا محدداً ويحاولون من خلال المشاركة والتعاون انجاز أهدافهم والأهداف التنظيمية ويحققون المكاسب المرغوبة(سيد محمد جاد الرب، 2005، ص132).

من خلال التعريفات السابقة نرى أن فرق العمل هي وحدة تتألف من مجموعة من الأفراد، من ذوي الاختصاصات المهنية المتنوعة، يشعر كل عضو منهم بأنتمائة للفريق من خلال المشاركة بتحقيق غاية وأهداف مشتركة ضمن بيئة تجمعهم.

وبعد التعرف على أهم أبعاد التمكين الإداري، نرى أن التمكين يحدث تغيراً في علاقات القوة داخل المنظمة التي تتبنى إستراتيجية التمكين، حيث نقل قوة القرارات واتخاذها من مواقعها التقليدية بقمة الهرم إلى مواقع أدنى تكون أكثر قرباً من مواقع العمل الفعلية،وهو ما يشكل تحولاً في البنى المنظمية الأساسية الداعمة فيها، والذي مايعرف بالمنظمة المتمكنة كبديل عن منظمة التحكم والأوامر، والتي لم تعد ملائمة لمتطلبات بيئة المنظمات المعاصرة.

ثانياً.السلوك الإبداعي:

عادة ما ينصب اهتمام المعنيين بالعلوم السلوكية على دراسة السلوك المحفز للفرد، بحكم كونه السلوك المرغوب فيه، والابتعاد عن السلوك المحبط لكونه سلوك غير مرغوب فيه، لذلك ركزت منظمات الأعمال في السنوات الأخيرة على الجوانب الإنسانية، فظهرت عدة نظريات تبدو في واقعها ثورة على النظريات التقليدية السابقة التي لم تتعرض للجانب الإنساني إلا لهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية ، وليس بهدف الإنسان وتلبية رغباته وتنميته أو حل مشاكله.

يعرف السلوك الإبداعي هو التصرف المميز الذي يمارسه الفرد أو الجماعة في مكان العمل وليس بالضرورة أن ينجم عنه نتائج أو خدمات وسلع جديدة، إلا انه سلوك يسبق الإبداع في صيغته النهائية، وقد يكون إبداعا في حد ذاته عندما يمارسه الفرد لأول مرة في المنظمة(مؤيد السالم، 1999، ص60).

هو عملية خلق الأفكار الجديدة والبعيدة عن السابق التقليدي في التفكير، واستحداث كافة الطرائق والأساليب التي من شأنها تحويل هذه الأفكار إلى واقع مطبق وذي قيمة نفعية(سليمان سالم الحجاب، 2012، ص10)، لذلك فهو جميع التصرفات والأفعال الفردية المتفردة التي تمارس في موقع العمل وتشمل اكتشاف الفرص , وتوليد الأفكار الجديدة , والتحقق منها علمياً، وبذل الجهود لتطبيقها في أي مستوى تنظيمي.

ويتأثر السلوك الإبداعي عادتاً بعدة عوامل منها **الخصائص الفردية** أي إن الشخص المبدع يتصف بقدراته على رؤية الأشياء بمنظور مختلف عن غيره، كما يتأثر بخصائص **المناخ التنظيمي** وقدرة التنظيم على التكيف والاستجابة مع المتغيرات الداخلية والخارجية ، كما تأخذ **جماعات العمل** وتماسكها دوراً مهماً في السلوك الإبداعي، حيث أن أفراد الجماعة المنسجمة والمتماسكة هي أكثر ميلا للإبداع من تلك الجماعات التي لايوجد لديها انسجام، فضلا إلى أن السلوك الإبداعي يتأثر بعامل أساسي ومهم هو **أنماط السلطة والقيادة** ، ففي حالة تمركز السلطة بين الرؤساء وهي تساعد على الحد من المرونة والإبداع، وهو عكس تفويض السلطة الذي يشجع على التفاعل وتقديم الأفكار الخلاقة ودعم السلوك الإبداعي للعاملين.

ومن كل ماتقدم نرى أن فكرة التمكين تقوم على توجيه الإدارة العليا بمنح الثقة والسلطة وحرية التصرف للعاملين في مجال أعمالهم، وباعتبار أن هذا التصرف يولد لديهم شعوراً بالأهمية والكفاءة وتحمل المسؤولية وبالتالي سوف يخلق لدى العاملين شعوراً ودافعاً وإدراكاً ذاتياً وايجابياً نحو العمل، فالمنظمات التي تسعى إلى تحقيق أداء متميز ينبغي عليها أن تنتهج سلوكاً إبداعيا يساعدها على إحراز الاستمرار والتطور من خلال الاهتمام بالعنصر البشري كونه الأساس بالعملية التنظيمية وتوفير بيئة تنظيمية قادرة على إبراز القدرات الابداعيه للعاملين وإمكانياتهم.

الإطار المنهجي

منهجية البحث: نتناول في هذا الإطار الإجراءات المنهجية للبحث من حيث المنهج الذي استخدمته الباحثة والأساليب الإحصائية التي تم معالجة البيانات بها وتحديد مجتمعه وعينته، وأدواته من حيث بنائها، والإجراءات المتبعة في التأكد من صدقها وثباته، حيث تم اعتماد المبدأ الوصفي من خلال المصادر الثانوية في معالجة الإطار النظري للبحث والتي تتمثل في الكتب

والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

أما الدراسة الميدانية فقد تم معالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على مفردات مجتمع البحث والتي تم تطويرها وتحليلها اعتماداً على عدد من الوسائل الإحصائية للوصول إلى النتائج التي تخدم البحث.

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من الموظفين العاملين في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط حيث تم توزيع (70) استبانه، وكانت المجمعة (68) وبذلك تشكلت النسبة المئوية ب 91,8%.

لغرض التعرف على عينة الدراسة فيما إذا كانت مؤهلة على استثمار متغيرات التمكين الإداري لتحسين مستوى أدائهم وصولاً إلى السلوك الإبداعي، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمعرفة درجة المتغيرات التنظيمية في مجتمع البحث، ،كما تم استخدام الإحصاء الاستدلالي : لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين كلا متغيرات التمكين الإداري للعاملين وتتمثل في استخدام Chi-Square ، وبين متغيرات الدراسة الجنس، الخبرة الوظيفية، المؤهل العلمي، كما تم استخدام معاملات الارتباط (Pearson) ، لمعرفة درجة العلاقة الارتباطية بين أبعاد متغيرات التمكين الإداري والسلوك الإبداعي في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	40	%58,8
أنثى	28	%41,17
المجموع	68	%100

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
اقل من 5 سنوات	16	%23,52
من5 سنوات إلى اقل من 10سنوات	17	%25
من 10سنوات إلى اقل من 15سنة	5	%7,35
من 15سنة فأكثر	30	%44,11
المجموع	68	%100

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
إعدادية فيما دون	16	%23.52
دبلوم	20	%29.42
بكالوريوس	30	%44.12

دراسات عليا	2	%2.94
المجموع	68	%100

من خلال البيانات الشخصية الموضحة في الجدول السابق يتضح أن عينة الدراسة مؤهلة وقادرة على استثمار متغيرات التمكين الإداري لتحسين مستوى أدائهم وصولاً إلى السلوك الإبداعي، كما نود الإشارة إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال استخراج قيمة (Z) والتي بلغت (** 0.425) عند مستوى 0.05.

متغيرات البحث: تم تحديد متغيرات الدراسة وذلك لضبط أكبر عدد ممكن من المتغيرات غير المدروسة وتقليل المتغيرات الدخيلة، والتي تتحدد بالاتي:

المتغير المستقل: وتتضمن تفويض السلطة، التحفيز ، المشاركة في اتخاذ القرارات، فرق العمل.

المتغير التابع: وتتضمن السلوك الإبداعي للعاملين في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط.

*قامت الباحثة بتقنين قائمة الاستقصاء وذلك باستخدام المعايير الرئيسية التي تستخدم في تقييم المقياس المستخدم في الدراسة، والتي تنحصر في معياري الصدق والثبات، والتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وكل محور من محاورها، ومدى ارتباط هذه الفقرات المكونة لها بعضها مع بعض، والتأكد من عدم التداخل بينها، وتحققت الباحثة من ذلك بإيجاد معاملات الارتباط باستخدام معامل الارتباط بيرسون، والجدول رقم (3) يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (4) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبانة والمعدل الكلي لها

1- تفويض السلطة:

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	توفر لي وظيفتي الفرصة لاتخاذ القرارات باستقلالية	0.37	0.012**
2	أشارك في القرارات التي تتعلق بتحسين عمل المديرية	0.438	0.000**
3	أتخذ القرارات في مجال عملي	0.482	0.001**
4	تفوضني الإدارة صلاحيات كافية لانجاز مهام وظيفتي	0.421	0.014**
5	لايمارس رؤسائي الصلاحيات المفوضة إلي خلال فترة التفويض	0.461	0.000**
6	تثق الإدارة في قدرتي على أداء المهام الموكلة لي	0.392	0.012**
7	تمنحني الإدارة المرونة المناسبة للتصرف في أداء مهام عملي	0.562	0.000**
8	يتم السماح لي بالمبادرة والابتكار في إنجاز المهام المفوضة إلي	0.485	0.001**

2- التحفيـــــز:

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
9	يشجع رؤسائي الأفكار المتعلقة بتحسين الأداء	0.461	0.000**
10	أتلقى مكافآت مادية ومعنوية عندما أقوم بأعمال إبداعية	0.317	0.021**
11	يقوم رؤسائي بتحفيزي على تحمل مسؤوليات أكبر.	0.512	0.001**

12	نظام الحوافز في المديرية يحقق العدالة لجميع العاملين	0.496	0.002**
13	تلقى مبادراتي واجتهاداتي الشخصية تشجيع ودعم رؤسائي	0.392	0.003**
14	يتوقع رؤسائي مني النتائج والأعمال الجيدة باستمرار	0.500	0.002**
15	يشعرني مديري بأهمية عملي كجزء حيوي بالنسبة للمديرية	0.565	0.000**
16	تعد كفاءة العاملين معياراً مهما في نظام الترقيات	0.621	0.001**

3- المشاركة في اتخاذ القرارات:

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
17	يسمح لي بإيجاد حلول مبتكرة لمشكلات عملي	0.394	** 0.012
18	أملك الفرصة لمشاركة الإدارة في القرارات المتعلقة بالأفكار المبدعة	0.510	** 0.000
19	أشعر أني عنصر فعال ومؤثر في عملي	0.598	** 0.000
20	لي الحرية باتخاذ الأسلوب المناسب لانجاز عملي	0.616	** 0.000
21	أمارس بعض الصلاحيات في المديرية لتحقيق اهدافها	0.402	** 0.011
22	أشارك في دور ايجابي بتحسين العمل داخل المديرية	0.404	** 0.011
23	اتخذ القرارات في مجال عملي	0.721	** 0.000
24	تتوفر لي فرصة في المديرية للمشاركة بصنع القرار	0.612	** 0.000

4- فرق العمل:

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
25	يعتمد أعضاء فريق العمل على بعضهم في حل المشكلات وتطوير الوسائل لبلوغ الأهداف	0.311	0.100**
26	يمتلك أعضاء الفريق رغبة على تحمل المسؤولية لتفعيل الأداء	0.396	0.011**
27	أفضل وزملائي العمل بشكل جماعي على	0.440	0.39**

	العمل بشكل فردي		
28	تقوم المديرية بتوفير كافة المواد الأولية التي يحتاجها فريق العمل	0.503	0.001**
29	التزم بشكل عال بالمهام المكلف بها عندما اعمل ضمن الفريق	0.499	0.002**
30	تشجع المديرية العمل الجماعي وما ينتج عنه من أعمال أبداعية	0.403	0.011**
31	يقوم أعضاء فريق العمل بمعالجة المشكلات في وقتها	0.489	0.002**
32	غالبا مايقدم الفريق حلولاً تقلل من الهدر وتحسن من مستوى الإنتاجية	0.349	0.39**

الصدق الداخلي لبنود محور (أبعاد السلوك الإبداعي) بالاستبانة :

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
33	أسعى إلى إيجاد طرق جديدة أكثر فاعلية لانجاز العمل	0.500	0.000**
34	أجرب الأفكار الجديدة البناءة ولا احكم عليها مسبقاً	0.411	0.001**
35	لدي القدرة على تطوير بدائل عديدة للتعامل مع المشكلات	0.412	0.011**
36	حينما تواجهني مشكله في أثناء عملي أحاول التوصل إلى حل ما	0.697	0.000**
37	الخوف من الفشل يجعلني أتردد أحيانا في اقتراح أفكار جديدة لتطوير العمل	0.401	0.002**
38	ارغب في العمل ضمن فريق تسوده روح المجازفة	0.419	0.012**
39	أتحمل الشجاعة للقيام بأعمال إبداعية	0.695	0.000**
40	ارغب بالعمل مع مدير يمنحني الحرية بعملي ويشجع الأعمال الإبداعية	0.601	0.000**

** توجد دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

يلاحظ من الجداول السابقة أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والمعدل الكلي لعباراته دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل عبارة اقل من(0.05) وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.322، وبذلك تعتبر عبارات محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5) معاملات الارتباط بين معدل كل عبارة من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الثاني	متغيرات التمكين الإداري	0.910	0.002**

الثالث	السلوك الإبداعي	0.879	0.001**
	الاتساق الكلي لأداة الدراسة	0.855	0.000**

الجدول السابق يوضح أن معامل الارتباط بين معدل كل عبارة من محاور الدراسة والمعدل الكلي لعبارات الاستبانة يتراوح ما بين (0.910) و(0.879) وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين معدل كل عبارة من محاور الدراسة والمعدل الكلي لعبارات الاستبانة.كما يلاحظ أيضا أن مستوى الدلالة لكل محور اقل من(0.05) وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.322)، وجميع المحاور دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك تعتبر هذه المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (6) معامل الثبات (طريقة وألفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
متغيرات التمكين الإداري	تفويض السلطة	8	0.829**
	التحفيز	8	0.861**
	المشاركة في اتخاذ القرارات	8	0.880**
	فرق العمل	8	0.952**
المتغير التابع	السلوك الإبداعي	8	
	جميع عبارات الاستبانة	40	0.992**

ويتضح من الجدول أن معاملات الثبات معقولة جدا حيث أن المقاييس المقننة يجب ألا تقل عن 0.70 وحيث أن معامل الثبات الكلي بلغ 0.992 فهو معامل لثبات مرتفع ومناسب لأغراض الدراسة كما هو الحال في جميع محاور الدراسة مرتفعة ومناسبة الفقرات.

جدول رقم (7) نتائج تحليل عبارات محور (متغيرات التمكين الإداري)

1- تفويض السلطة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	توفر لي وظيفتي الفرصة لاتخاذ القرارات باستقلالية	3.78	0.343	76.23	26.235	0.00 **
2	أشارك في القرارات التي تتعلق بتحسين عمل المديرية	4.32	0.435	78.54	27.865	0.00 **
3	أتخذ القرارات في مجال عملي	3.87	0.543	72.67	25.562	0.00 **
4	تفوضني الإدارة صلاحيات كافية لانجاز مهام وظيفتي	3.04	0.906	46.85	19.014	0.00 **
5	لا يمارس رؤسائي الصلاحيات	2.94	0.899	51.00	17.478	0.00 **

	المفوضة إلي خلال فترة التفويض					
6	تثق الإدارة في قدرتي على أداء المهام الموكلة لي	3.74	0.675	73.87	26.587	** 0.00
7	تمنحني الإدارة المرونة المناسبة للتصرف في أداء مهام عملي	3.45	0.978	46.20	18.011	** 0.00
8	يتم السماح لي بالمبادرة والابتكار في إنجاز المهام المفوضة إلي.	2.75	0.962	51.00	17.467	** 0.00
جميع عبارات تفويض السلطة		3.55	0.550	71.65	13.522	** 0.00

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية نحو العبارات التي تقيس مستوى تفويض السلطة عند مستوى أعلى من المتوسط العام للمقياس والتفاوت بينها محدود حيث ينحصر في الفرق ما بين (3.87) و (2.94) درجة وأن الانحرافات المعيارية للعبارات تتراوح بين (0.978) إلى (0.435) درجة مما يدل على مستوى منخفض من التشتت، وقد يرجع ذلك إلى نوع العلاقات الإنسانية الجيدة بين العاملين انفسهم، وبين العاملين ورؤسائهم وزيادة ثقة الرؤساء بموظفيهم.

2- التحفيـــــز

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
9	يشجع رؤسائي الأفكار المتعلقة بتحسين الأداء	2.15	1.257	51.68	2.687	** 0.000
10	أتلقى مكافآت مادية ومعنوية عندما أقوم بأعمال إبداعية	2.69	1.457	56.78	2.593	** 0.020
11	يقوم رؤسائي بتحفيزي على تحمل مسؤوليات أكبر	2.63	1.468	41.49	12.624	** 0.000
12	نظام الحوافز في المديرية يحقق العدالة لجميع العاملين	3.45	0.973	77.63	22.471	** 0.000
13	تلقى مبادراتي واجتهاداتي الشخصية تشجيع ودعم رؤسائي	3.54	0.567	78.92	36.693	** 0.000
14	يتوقع رؤسائي مني النتائج والأعمال الجيدة باستمرار	2.56	1.631	56.51	2.762	** 0.020
15	يشعرني مديري بأهمية عملي كجزء حيوي بالنسبة للمديرية	2.73	1.189	41.68	12.935	** 0.000
16	تعد كفاءة العاملين معياراً مهما في نظام الترقيات	3.30	0.765	76.73	22.873	** 0.000
جميع عبارات نظام التحفيز		3.88	0.779	66.60	5.600	**

					0.000

يوضح الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية نحو العبارات التي تقيس مستوى تحفيز العاملين عند مستوى أعلى من المتوسط العام للمقياس والتفاوت بينها محدود حيث ينحصر في الفرق ما بين (3.54) و (2.15) درجة، وأن الانحرافات المعيارية للعبارات تتراوح بين (1.631) إلى (0.567) درجة مما يدل على مستوى منخفض من التشتت، وقد يرجع ذلك الاختلاف في مستوى تحفيز العاملين بين مفردات عينة الدراسة إلى إن السلوك الإبداعي ينتج من السلوك الإنساني للفرد حيث يقوم على اختيارات واعية، وعلى دوافع يخضع لها اللاوعي، والدوافع حالات أو قوى لا نلاحظها مباشرة بل نستنتجها من الاتجاه العام للسلوك الصادر عنها.

3- المشاركة في اتخاذ القرارات

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
17	يسمح لي بإيجاد حلول مبتكرة لمشكلات عملي	2.56	1.345	53.65	2.145	** 0.001
18	أملك الفرصة لمشاركة الإدارة في القرارات المتعلقة بالأفكار المبدعة	2.56	1.467	61.17	1.623	** 0.362
19	أشعر أني عنصر فعال ومؤثر في عملي	2.46	1.167	55.34	1.753	** 0.000
20	لي الحرية باتخاذ الأسلوب المناسب لانجاز عملي	2.75	1.146	65.39	2.825	** 0.000
21	أمارس بعض الصلاحيات في المديرية لتحقيق اهدافها	2.00	0.999	41.69	2.992	** 0.000
22	أشارك في دور ايجابي بتحسين العمل داخل المديرية	2.30	1.034	56.76	1.893	** 0.000
23	اتخذ القرارات في مجال عملي	2.58	1.189	66.65	2.679	** 0.000
24	تتوفر لي فرصة في المديرية للمشاركة بصنع القرار	2.111	0.1000	40.11	2.895	** 0.000
جميع عبارات المشاركة في القرارات		2.85	0.999	57.89	3.211	** 0.400

يوضح الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية نحو العبارات التي تقيس مستوى مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات عند مستوى أعلى من المتوسط العام للمقياس والتفاوت بينها محدود حيث ينحصر في الفرق ما بين (2.75) و (2.11) درجة ،وأن الانحرافات المعيارية للعبارات تتراوح بين (1.034) إلى (0.999) درجة مما يدل على مستوى منخفض من التشتت، وقد يرجع ذلك

إلى ثقة العاملين برؤسائهم وشعورهم بأن مساهمتهم أحيانا بصنع القرار يدفعهم معنويا الى الإبداع.

4- فرق العمل

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
25	يعتمد أعضاء فريق العمل على بعضهم في حل المشكلات وتطوير الوسائل لبلوغ الأهداف	3.64	0.765	70.98	19.98	** 0.000
26	يمتلك أعضاء الفريق رغبة على تحمل المسؤولية لتفعيل الأداء	2.01	1.098	41.86	14.87	** 0.000
27	أفضل وزملائي العمل بشكل جماعي على العمل بشكل فردي	4.00	0.742	80.64	34.85	** 0.000
28	تقوم المديرية بتوفير كافة المواد الأولية التي يحتاجها فريق العمل	3.87	0.321	69.30	8.98	** 0.000
29	التزم بشكل عال بالمهام المكلف بها عندما اعمل ضمن الفريق	3.98	0.875	75.87	20.78	** 0.000
30	تشجع المديرية العمل الجماعي وما ينتج عنه من أعمال أبداعية	3.99	0.798	81.78	33.72	** 0.000
31	يقوم أعضاء فريق العمل بمعالجة المشكلات في وقتها	3.97	0.357	68.89	8.75	** 0.000
32	غالبا مايقدم الفريق حلولاً تقلل من الهدر وتحسن من مستوى الانتاجية	3.45	0.978	75.23	20.91	** 0.000
جميع عبارات فرق العمل		3.60	0.638	76.00	17.99	** 0.000

من الجدول السابق يتضح أن المتوسطات الحسابية نحو العبارات التي تقيس مستوى فرق العمل عند مستوى أعلى من المتوسط العام للمقياس والتفاوت بينها محدود حيث ينحصر في الفرق ما بين (4.00) و (2.01) درجة وأن الانحرافات المعيارية للعبارات تتراوح بين (1.098) إلى (0.321) درجة مما يدل على مستوى منخفض من التشتت، وقد يرجع ذلك الاختلاف في مستوى فرق العمل بين مفردات عينة الدراسة إلى أن العمليات الإدارية بالمديرية تقوم على تبادل البيانات والمعلومات.

محور السلوك الإبداعي

جدول رقم (8) نتائج تحليل عبارات محور (السلوك الإبداعي)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة

33	أسعى إلى إيجاد طرق جديدة أكثر فاعلية لانجاز العمل	2.04	1.162	48.48	6.765	0.000 **
34	أجرب الأفكار الجديدة البناءة ولا احكم عليها مسبقاً	3.66	1.013	61.40	2.143	0.020 **
35	لدي القدرة على تطوير بدائل عديدة للتعامل مع المشكلات	2.07	1.064	52.87	4.675	0.000 **
36	حينما تواجهني مشكله في أثناء عملي أحاول التوصل إلى حل ما	2.88	1.115	48.77	8.874	0.000 **
37	الخوف من الفشل يجعلني أتردد أحيانا في اقتراح أفكار جديدة لتطوير العمل	3.50	0.986	76.30	20.854	0.000 **
38	ارغب في العمل ضمن فريق تسوده روح المجازفة	3.87	0.321	69.30	8.98	0.000 **
39	أتحمل الشجاعة للقيام بأعمال إبداعية	3.98	0.875	75.87	20.78	0.000 **
40	ارغب بالعمل مع مدير يمنحني الحرية بعملي ويشجع الأعمال الإبداعية	3.99	0.798	81.78	33.72	0.000 **
جميع عبارات السلوك الابداعي		2.79	0.754	60.79	1.976	0.033 **

الجدول أعلاه يوضح أن المتوسطات الحسابية نحو العبارات التي تقيس مستوى السلوك الإبداعي عند مستوى أعلى من المتوسط العام للمقياس والتفاوت بينها محدود حيث ينحصر في الفرق ما بين (3.66) و(2.04) درجة ،وأن الانحرافات المعيارية للعبارات تتراوح بين (1.162) إلى (0.986) درجة مما يدل على مستوى منخفض من التشتت، وقد يرجع ذلك الاختلاف في مستوى السلوك الإبداعي إلى البيئة التنظيمية في المديرية من تقسيم العمل، او الاتصالات المرنة والقيادة الفاعلة، وتماسك جماعات العمل.

اختبار صحة فروض البحث:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات التمكين الإداري: (تفويض السلطة- التحفيز- المشاركة في اتخاذ القرارات- فرق العمل) وبين السلوك الإبداعي لدى العاملين بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط بالعراق محل البحث.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين متغيرات التمكين الإداري والسلوك الإبداعي لدى العاملين بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط بالعراق محل البحث عند مستوى دلالة (α =0.05) جدول رقم (9) كما يلي:

جدول رقم (9) معامل الارتباط بين متغيرات التمكين الإداري والسلوك الإبداعي

الإحصاءات	تفويض السلطة	التحفيـــــــز	المشاركة في القرارات	فرق العمل	جميع عبارات المتغيرات التنظيمية
معامل الارتباط	1.421	1.420	0.520	0.422	1.620

مستوى الدلالة	0.05 **	0.05 **	0.00 **	0.00 **	0.05 **
حجم العينة	68	68	68	68	68

الجدول السابق يوضح أن: قيمة معامل الارتباط r "لجميع متغيرات التمكين الإداري تساوي (620,1) كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي(0.05) مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات التمكين الإداري والسلوك الإبداعي للعاملين عند مستوى دلالة (0.05= α). وهذه النتيجة توضح أن (تفويض السلطة– التحفيز) لها اثر متوسط على السلوك الإبداعي على العاملين بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط بالعراق وان (المشاركة باتخاذ القرارات ، فرق العمل) ليس لها تأثير على السلوك الإبداعي.

جدول رقم (10) تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر إبعاد التمكين الإداري على السلوك الإبداعي

أبعاد التمكين الإداري	B	الخطأ المعياري	BETA	قيمة T المحسوبة	مستوي دلالة T
تفويض السلطة	0.231	0.132	0.245	2.432*	0.085
التحفيز	0.357	0.197	0.0765	2.654*	0.876
المشاركة باتخاذ القرارات	0.035-	0.185	0.054-	0.195	0.003
فرق العمل	0.421	0.146	0.436	0.399*	0.543

ويتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (10)، ومن متابعة قيم اختبار(t) أن المتغيرات (تفويض السلطة، التحفيز, المشاركة في اتخاذ القرارات، فرق العمل) من أبعاد التمكين الإداري لها تأثير في السلوك الإبداعي من وجهة نظر العاملين بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط بالعراق محل البحث ولكن بشكل متفاوت ، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (234و2 ، 456و2 ،591و0، 993و0) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة (055, 0) وبذلك يقتضي رفض الفرضية التي تنص: لا يوجد أثر لأبعاد التمكين الإداري والمتعلقة (تفويض السلطة، التحفيز, المشاركة في اتخاذ القرارات، فرق العمل) في السلوك الإبداعي لدى العاملين بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط بالعراق محل البح ، حيث أثبت تحليل الانحدار المتعدد أن أثر التمكين الإداري بأبعاده(تفويض السلطة، التحفيز) على السلوك الإبداعي يكون تأثيره متوسط وأكبر من البعدين (المشاركة باتخاذ القرارات، فرق العمل) عند مستوى معنوية (05, 0)، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أن العاملين يتطلعون إلى زيادة الثقة بينهم وبين رؤسائهم في عملكم (تفويض السلطة) بمنحهم جزء من السلطات والصلاحيات يشعرهم بأنهم محل ثقة دائما، أما (التحفيز) يمنح العاملين الشعور بالرضا الوظيفي مما ينتج عنه ارتفاع بمستويات الأداء .

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول أثر متغيرات التمكين الإداري والسلوك الإبداعي بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط بالعراق محل البحث تعزى للمتغيرات التالية: (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).

* تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين متغيرات التمكين الإداري والسلوك الإبداعي لدى العاملين بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط بالعراق محل البحث عند مستوى دلالة (α =0.05) جدول رقم (11) كما يلي:

الجنس:

جدول رقم (11) رؤية أفراد عينة الدراسة نحو محاورها باختلاف الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
متغيرات التمكين الإداري	ذكر	40	3.212	0.457	0.060	0.894 **
	أنثى	28	3.657	0.463		
السلوك الإبداعي	ذكر	40	3.689	0.398	0.055	0.746 **
	انثى	28	2.987	0.481		
جميع المحاور	ذكر	40	3.512	0.347	0.800	0.345 **
	أنثى	28	3.500	0.350		

الجدول السابق يوضح أن: القيمة المطلقة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي(0.800) كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي (0.345) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) بين إجابات المبحوثين تعزى لمتغير الجنس .

سنوات الخبرة:

جدول رقم (12) رؤية أفراد العينة نحو محاورها باختلاف سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F"	مستوى الدلالة
متغيرات التمكين الإداري	بين المجموعات	0.576	3	0.291	0.876	0.353**
	داخل المجموعات	91.587	68	0.299		
أبعاد السلوك الإبداعي	بين المجموعات	0.767	3	0.287	0.835	0.267**
	داخل المجموعات	90.653	68	0.333		
جميع المحاور	بين المجموعات	0.662	3	0.254	1.895	0.049**
	داخل المجموعات	39.357	68	0.311		

الجدول السابق يوضح أن: القيمة المطلقة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي(1,895) كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي (0.49) مما يدل على عدم وجود أثر عند مستوى (0.05) بين إجابات المبحوثين تعزى لمتغير سنوات الخبرة للعاملين بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط بالعراق.

المؤهل العلمي:

جدول رقم (13) رؤية أفراد العينة نحو محاورها باختلاف المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع	درجة	متوسط	قيمة	مستوى

		المربعات	الحرية	المربعات	" F"	الدلالة
متغيرات التمكين الإداري	بين المجموعات	0.654	3	0.311	0.798	0.301**
	داخل المجموعات	90.653	68	0.333		
أبعاد السلوك الإبداعي	بين المجموعات	0.732	3	0.224	0.876	0.291**
	داخل المجموعات	90.653	68	0.333		
جميع المحاور	بين المجموعات	0.681	3	0.232	1.931	1.041**
	داخل المجموعات	39.987	68	0.211		

الجدول السابق يوضح أن: قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (0.931)، وكذلك كانت قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور(0.041)، مما يعني عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين تعزى لمتغير المؤهل العلمي على السلوك الإبداعي للعاملين في بالمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط بالعراق.

نتائج البحث:

-أن أبعاد التمكين الإداري (تفويض السلطة، التحفيز، المشاركة باتخاذ القرارات، فرق العمل) لها الأثر على السلوك الإبداعي للعاملين في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط بالعراق، ولكن بنسب متفاوتة حيث كان تأثير البعدين (تفويض السلطة، التحفيز) معنوي أكثر من البعدين (المشاركة باتخاذ القرارات، فرق العمل) عند مستوى دلاله(0،05).

-لا توجد فرق ذات دلالة إحصائية حول أبعاد التمكين الإداري(تفويض السلطة، التحفيز، المشاركة في اتخاذ القرارات، فرق العمل) تعزى للمتغيرات (الجنس، الخبرة الوظيفية، المؤهل العلمي) وتطابقت النتيجة الحالية مع نتائج دراسة(محمد ذيب، محمد احمد الطراونة، 2011).

-من خلال النتائج التي توصل إليها البحث ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة، نجد تباين النتائج حول أبعاد التمكين الإداري وأثرة على السلوك الإبداعي للعاملين، فقد توصلت الدراسة الحالية إلى أن (تحفيز العاملين) له أثر كبير على السلوك الإبداعي وهذا يتناقض مع ماتوصلت إليه دراسة (بهاء الدين عمر، 2016) حيث جاء عنصر (تحفيز العاملين) بالمرتبة الأخيرة من بين سبعة أبعاد للتمكين الإداري، ويرجع ذلك إلى احتمال عينة الدراسة كانت من مديري المدارس الثانوية وعادتاً يكون اهتمامهم بنجاحهم بالمهام التربوية والعلمية أكثر من حاجتهم إلى التحفيز، أما البعد الثاني وهو (تفويض السلطة) الذي تصدر النتائج بأثره على السلوك الإبداعي بدراستنا الحالية وهو بذالك يتطابق بنتيجة دراستي (محمد ذيب، محمد احمد الطراونة، 2011) و(أيمن المعاني، 2008) ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أن التمكين يعطي لعملية التفويض حرية أكبر مثل الشعور الذاتي بالمسؤولية والثقة بالنفس وقيمة الواجب المناط بهم ومستوى تأثير العاملين وتأثير العمل في تحقيق النتائج للمنظمة وللآخرين، إضافة إلى الشعور بالاستقلالية وحرية التصرف وهذا مايتطلع إليه العاملين وهو زيادة الثقة بينهم وبين رؤسائهم مما يحفز لديهم الرغبة في الإبداع بعملهم ، أما البعدين(المشاركة باتخاذ القرار، وفرق العمل) فقد تطابقت تقريبا نتيجة الدراسة الحالية بنتائج دراسة (بهاء الدين عمر-2016) إذ كلاهما جاء تأثير هذين البعدين بدرجة متوسطة على السلوك الإبداعي ، ولربما تطابقت النتائج كون معظم المنظمات تكون عادتاً

السلطة العليا هي صاحبة القرار وتقوم بمشاركة العاملين باتخاذ القرار على نطاق ضيق أي في القرارات التي تخص العاملين وميولهم واتجاهاتهم وليس المشاركة في وضع أهداف وسياسات المنظمة.

-بعض الدراسات وجدت أن أساليب التمكين الإداري تختلف باختلاف البيئة التنظيمية التي تعمل بها عينة البحث، وبذلك نجد تختلف نتائج البحث باختلاف أبعاد التمكين الإداري والتي هي ليست بالقليل وأثرها على السلوك الإبداعي، وبإختلاف نوع وحجم العينة.

التوصيات: أوصى البحث التوصيات التالية:

-تشجيع التمكين الإداري ليكون أسلوبا يعتمد في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط بالعراق.

-يعتبر التحفيز عامل مهم لخلق السلوك الإبداعي على العاملين سواء كان التحفيز مادياً أو معنوياً كونه يساعد على أحساس العاملين بالرضا الوظيفي ويدفعهم إلى رفع مستويات أدائهم.

-يسعى الرؤساء دائما على زيادة القدرة التنافسية لمنظماتهم، وفي حالة منح العاملين جزء من صلاحياتهم وسلطاتهم سيؤدي ذلك إلى زرع الثقة فيما بين العاملين ورؤساءهم مما ينتج عنه الإبداع بالعمل.

قائمة المراجع:

1. أحمد ماهر(2009)، إدارة الموارد البشرية، الدار العربية، الإسكندرية، مصر.
2. إيمان الفارس(2011)، أثر التحفيز في الولاء التنظيمي بالمؤسسات العاملة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع4، جامعة دمشق، سوريا.
3. سعد بن مرزوق العتيبي(2005)، جوهر تمكين العاملين: أطار مفاهيمي، الملتقى السنوي العاشر لإدارة الجودة الشاملة من 17-18 ابريل، ،الخبر، السعودية.
4. سيد محمد جاد الرب(2005)، السلوك التنظيمي، مطبعة العشري، السويس، مصر.
5. سليمان سالم الحجاب(2012)، ضغوط العمل وعلاقتها بالسلوك الإبداعي لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية في إقليم جنوب الأردن، مجلة العلوم التربوية والنفسية، م13، الجامعة الأردنية، الأردن.
6. علي شريف(1980)، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
7. علي السلمي(1980)، تطور الفكر التنظيمي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
8. علي السلمي (1992)، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، مصر
9. عبد العزيز علي حسن(2008)، الإدارة المتميزة للموارد البشرية- تميز حدود، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
10. عادل رمضان الزيادي(2002)، إدارة الموارد البشرية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
11. عادل الرشيد، فريد حداد(2001)، في منظمات الأعمال الأردنية: دراسة ميدانية لاتجاهات المديرين المعينين، مجلة أبحاث اليرموك، م17، ع2، جامعة اليرموك، الأردن.
12. عالية عارف(2004)، تمكين العاملين ومتطلبات التطبيق في المنظمات العامة المصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اختصاص الإدارة العامة، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
13. مؤيد الساعدي(2010)، مستجدات فكرية معاصرة في السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

14.محمد قاسم القريوتي(2000)، نظرية المنظمة والتنظيم، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

15.مؤيد السالم(1999)، العلاقة بين أبعاد تصميم العمل والسلوك الإبداعي للعاملين، مجلة العلوم الإدارية، ع26، كلية إدارة الإعمال، جامعة الملك سعود، السعودية.

16. هناء محمود القيسي(2010)، الإدارة التربوية، ط1، دار المناهج للنشر، الأردن .

17. الموقع الالكتروني: https://hrdiscussion.com/hr97649.html

18.Daft, Richard L.(2001), Organization Theory and Design, South-Western College Publishing, Ohio.

19.Hesselbeing, Frances, Goldsmith, Marshall & Bechard, Richard(1997), The Organization of The Future, Drucker Founation Future Series, London.

20.Harvey ,D & .Brown ,D (2001) ,An Experiential Approach to Organization Development ,Sixth edition ,Prentice-Hall**.**

21.Lawon K(2001), Build your Business From The Inside Out: For Keys To Employee Empowerment That Will Help Your Business Grow, Business Credit Vol. 103.

22.Newstrom, J.W.& Davis, K(1997), Organizational Behavior, Human Behavior at work, Mcgraw- Hill, Inc U.S.A.

23.Poutsma, E. Recent Trends in employee financial participation in the European union(2001).Dublin: European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, Available from. http// WWW.eurofound.ie.

24.Ugboro I & Obeng K (2000), Top Management aaaleadership, Employee Empowerment, Job Satisfaction and Customer Satisfaction TQM. Organization: An Empirical Study , Journal of Quality Management Vol. 5No2.

السياحة بدير أطلس بني ملال: مؤهلات متنوعة ومساهمة ضعيفة في التنمية المحلية

د.فنيك عبد الواحد، جامعة القاضي عياش- المغرب، وجامعة أنجي-فرنسا

Tourism at the Atlas of Beni Mellal Dir (Pidment) :various qualifications and a weak contribution in local development.

ABDELOUAHEDFINIGUE, Universitys Cady ayyad Marrakech/Morocco and universty of Angers/ France.

ملخص: تبقى السياحة نشاطا إقتصاديا رئيسيا في الاقتصاد العالمي نظرا لما يحققه هذا القطاع من رقم تعاملات وأرباح مهمة مما جعل العديد من الدول المتقدمة والنامية تجعله من الأنشطة التي تراهن عليها لتحقيق التنمية والتوازن الاقتصادي والمغرب بدوره يبقى من الدول التي راهنت خاصة في العقود الأخيرة على هذا القطاع من خلال دعم مشاريع سياحية مهمة خاصة فيما يتعلق بالسياحة الشاطئية نظرا لما تتوفر عليه البلاد من شواطئ جميلة ومترامية الأطراف، ثم بعد ذلك بدأ الإهتمام بالسياحة الجبلية التي شكلت مدخلا قويا ورهانا حقيقي من أجل التنمية المحلية، وتعتبر جهة بني ملال خنيفرة من الجهات التي راهنت منذ سنوات على السياحة الجبلية خاصة في إقليم أزيلال وصرفت من أجل ذلك أموال طائلة، إلا أن هذا الإهتمام لم يشمل كل المناطق الجبلية داخل الجهة حيث بقيت مناطق الدير أقل حظا من المناطق الجبلية، خاصة دير أطلس بني ملال رغم المؤهلات السياحية بالمنطقة، فالفاعلين في هذا القطاع لم يستغلوها بطريقة مناسبة. نسعى من خلال هذه المقالة أن نسلط الضوء على الإمكانيات والمؤهلات السياحية بالمنطقة، وتشخيص مظاهر القوة والضعف في هذا القطاع ومدى مساهمته في التنمية المحلة بالدير، في النهاية نقترح مقاربة شمولية لتأهيل القطاع.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الدير، التنمية، التنمية المحلية، المنتوج السياحي.

Abstract: Tourism is a very important economic activity in the world economy because of the achievements of this sector a very important turnover and significant profits, which makes most developed countries and developing countries do activities that bet on it to achieve economic development. Morocco in turn remains countries that bet, especially in recent decades on this sector thanks to the support of important tourism projects, especially with regard to coastal tourism, given the country is available beautiful beaches . After he gives great interest to mountain tourism, which has formed a strong and genuine entry for local development. The region of Beni Mellal Khenifra is bet those who bet a few years ago, especially in the Azilal province of mountain tourism and disbursed for that large sums of money, but this interest does not include all areas of mountain in the body where the Piedmont areas (Dir) have remained less fortunate than the mountainous regions, especially the Dir of the Atlas of Beni Mellal, in spite of the tourist qualifications, and the actors in this sector did not exploit in a proper way.

Keywords: tourism, Dir (Piedmont), development, local development, tourism product.

تقديم:

تعتبر السياحة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، التي أصبحت تراهن عليها دول العالم من أجل خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمغرب ومنذ عقد الستينات وبالضبط سنة 1965 (HILLALI Mimoun, 1985, p76) بدأ بالاهتمام بالسياحة كقطاع اقتصادي موفر لفرص الشغل وقادر على المساهمة في تحقيق التنمية إلى جانب الفلاحة والصناعة، فقد اهتم المغرب الغني بمؤهلاته السياحية (جبال، صحاري، شواطئ..) بتأهيل المناطق السياحية الساحلية منذ السبعينات من القرن الماضي، وفي المقابل تم تهميش السياحة الجبلية والتي انتظرت لعقد الثمانينات والتسعينات ليتم اعتبارها كمدخل لخلق تنمية سوسيو اقتصادية بالمناطق الجبلية المعزولة والفقيرة، لكن هذا الاهتمام المتأخر لم يشمل مل المناطق الجبلية حيث أن منطقة الدير بقيت فيه السياحة مهمشة وأمر ثانوي خاصة في دير أطلس بني ملال الدير يعد الجزء الجنوبي لأطلس المتوسط إذا ما تمت مقارنته مع الدير الشمالي للأطلس المتوسط (فأس وهوامشها) وكذا الدير الغربي لأطلس الكبير الجنوبي (مراكش وأكادير وأحوازهما) والتي شهدت استثمارات سياحية مهمة.

فرغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية الهائلة بالمنطقة، والتي لا تقل عن نظيرتها بالأديار الأخرى فإن مساهمة السياحة في التنمية المحلية ب(الدير الملالي) تبقى غير كافية ودون المنتظر منها، إن لم نقل أنها معدومة في أغلب مجالات الدير خاصة السياحة الدولية، وذلك لعدة اعتبارات نسعى من خلال هذه الدراسة مناقشتها في سبيل غاية المساهمة في اقتراح مقاربة شمولية لتدبير القطاع السياحي وعملية التنمية المحلية بالدير.

أهداف الدراسة:

وهكذا فإن هذه الدراسة تتمحور حول إشكالية ما أوجه تنوع المؤهلات السياحية بمجال دير أطلس بني ملال؟ وما مدى مساهمة هذه المؤهلات في خلق نشاط سياحي قوي؟ وفي الأخير أين تتجلى مساهمة القطاع السياحي في التنمية المحلية؟

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف والغايات، من خلال العمل على رصد المؤهلات السياحية التي تتميز بها منطقة دير أطلس بني ملال، من خلال الوقوف على المشاهد الطبيعية المرتبطة أساسا بالماء، والذي يعد العنصر الرئيسي لمعظم المشاهد بالدير، وهي مشاهد متنوعة نسعى من خلال هذه الدراسة الوقوف عند هذه المشاهد الطبيعية خاصة، وكيفية مساهمتها في تنشيط القطاع السياحي بالمنطقة، مع الوصول إلى اية مقاربة يمكن أن نعتمدها لتدبير القطاع السياحي والرفع من مساهمته في التنمية المحلية والمستدامة بمجال الدير.

1-المكانة الجغرافية والإستراتيجية لدير أطلس بني ملال:

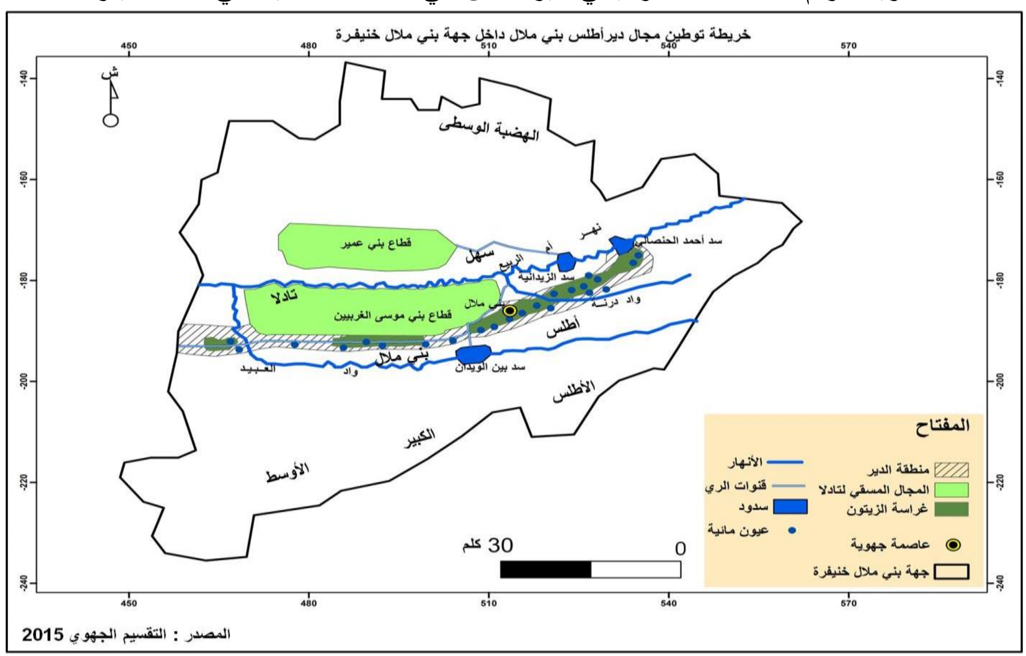
تعتبر هذه النقطة مهمة جدا، لكونها عبارة عن توطئة لتقديم منطقة دير أطلس بني ملال، داخل إطاره الطبيعي ككل، وذلك كمجال يكتسي أهمية طبيعية وجغرافية كبيرة، فهو من المجالات الطبيعية التي تتميز بغنى مكوناتها الطبيعية، وباعتدال الإرتفاعات الطبوغرافية، ذلك أن معظم مجلات الدير لا يتجاوز أعلى ارتفاع بها 1200 متر كحالة القصيبة، وقد تصل إلى ما دون 550 متر كحالة فم أودي، ويساهم هذا التنوع في الارتفاعات في توفير ظروف ملائمة لاستقرار

البشري، وتعد هذه الظروف صالحة جدا ومشجعة على قيام النشاط الزراعي بمختلف أنواعه، فالفلاح الديري وبفعل وفرة الماء له تنوع الاختيارات في نوعية النشاط الزراعي إما مسقي أو بوري (JOLY Fernand, 1960, p97-102).

علاوة على كون الإرتفاع ملائما ومناسب لجعل الدير مجالا جغرافيا متميزا، فإن قوة الدير لا تأتي من وضعه الطبوغرافي، وإنما تتجلى في الإمكانيات المائية المهمة، حيث تنبع منه العديد من العيون الكارستية التي تعد أساس استقرار الإنسان والأنشطة البشرية منذ فترات زمنية قديمة، فالموارد المائية والعيون التي تنبع من الدير شكلت عنصرا محوريا، في جعل الدير منطقة التمدين والتركز البشري بمنطقة تادلا منذ قرون خلت، حيث وفرت هذه العيون الماء للإنسان وللمغروسات والمواشي، إضافة إلى وجود تربة خصبة يغلب عليها الطابع الفتاتي والغنى بالمواد العضوية والمعدنية رغم تباينها في التوزيع(Mateo Gutiérrez,2005 , p347)

يعرف المناخ نوعا من الاعتدال مقارنة بالسهل الجاف، والجبل الشديد البرودة شتاء، حيث أن التساقطات بالدير ما بين 350 و600 ملم، وهي كمية كافية لانتشار الزراعة البورية خاصة في المناطق المتضرسة، التي لا تصلها مياه العيون، ونجد غطاءا نباتيا مهما ومتنوع الأصناف النباتية، رغم ما تعرض له من استنزاف واجتثاث، وتبقى الأهمية الإستراتيجية للدير، داخل المجال الجهوي لجهة بني ملال خنيفرة من بين المؤهلات التي تميزه، حيث من الممكن أن تسند إليه وظائف خاصة كمجالات للربط والتضامن الجهويين بين مكونات الجهة.


الخريطة رقم 1 : البعد الاستراتيجي لدير أطلس بني ملال داخل جهة بني ملال خنيفرة



يكتسي الدير أهمية إستراتيجية في المجال الجهوي لجهة بني ملال خنيفرة، حيث أن الدير يحتل موقع الروابط بين مكونات الجهة ككل، ويلعب دورا محوريا في الربط بين مكونات الجهة، بين

السهل حيث السقي العصري والإنتاج الفلاحي ذو قيمة إضافية عالية، الذي يهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي، والهضبة الوسطى من الجهة الشمالية الشرقية، حيث الإنتاج المعدني للفوسفاط وما يوفره من فرص للشغل وانتاج الثروة، والمناطق الجبلية التي تعد مصدرا للموارد الطبيعية (الماء والغابة) وكذلك لليد العاملة، ويمكن للدير الذي يتوفر على موارده المائية والإنتاج الفلاحي المتنوع وموقعه الإستراتيجي، أن يكون مجال الترابط والوصل المجالي بين مكونات الجهة كما كان سابقا، وذلك من خلال جعل الدير مجال للمشاريع التنموية المستدامة من خلال مشاريع مبدعة في الحفاظ على مكوناته الطبيعية والبشرية وضامنة لاستمرار هويته المتميزة، والتي تجعل من هذا الدير بمثابة الدير الحقيقي والمستمر بشكل متماسك من بزو جنوبا وصولا إلى أيت أم البخث في الشمال حسب ما أكده العديد من الباحثين، الذين أكدوا على الهوية والطبيعة المتميزة لدير أطلس بني ملال(JOLY F. 1960, p97-102)، (عبد الواحد فنيك 2007، ص36).

2-المؤهلات السياحية بدير أطلس بني ملال: التشخيص وواقع الحال:

2-1- يزخر الدير بمناطق سياحية مهمة :تنتشر بالدير مجموعة من المناطق السياحية المهمة على المستوى الجهوي والوطني، والتي ترتبط بشكل مباشر وعضوي بالموارد المائية خاصة العيون المائية، التي تعمل على خلق مشاهد طبيعية تمتاز ببعد جمالي مهم، تجلب إليها ساكنة المنطقة من الدير والسهل وبعضها معروفة على المستوى الوطني مثل منتزه عين أسردون السياحي، وتعرف هذه النقط السياحية رواجا مهما خاصة في فصل الصيف الذي يتميز بحرارة مرتفعة جدا بالمنطقة نظرا للمناخ الرطب الذي توفره هذه المنابع المائية، وتعد السياحة من الأنشطة الإقتصادية الأكثر توفيرا لفرص الشغل في المغرب (الكتمور حسن، 2014، ص12)، وكذلك على مستوى الدير تعتبر السياحة من الأنشطة الواعدة، وقد عرفت بعض هذه المناطق السياحية تهيئة مهمة في السنوات الأخيرة وسوف نركز في هذه النقطة على ثلاثة نماذج مهمة، واقتراح بعض المناطق الأخرى، التي تتوفر على مؤهلات مهمة يمكن تطويرها للمساهمة في خلق تنمية محلية حقيقية.

2-2- عين أسردون نموذج للتنمية السياحية بدير أطلس بني ملال: تنبع عين أسردون من دير أطلس بني ملال، وفي قدم جبل "تاصميت" 2248م، الذي يطل على مدينة بني ملال، وتتميز بأعلى صبيب من بين عيون أطلس بني ملال ككل، حيث يتراوح معدل الصبيب بها حوالي 1450ل/ث، ويستغل هذا الصبيب من الناحية الاقتصادية في سقي الأراضي الزراعية التي توجد بالدير والسهل، كما يستغل في توفير الماء الصالح للشرب لمدينة بني ملال، وفي تزويد المجالات الخضراء بالمدينة بحاجتها من الماء، وتعد هذه المنتزهات المتنفس الوحيد لساكنة بني ملال وزوارها وعلى رأسها منتزه عين أسردون السياحي، وقد شهد مدار عين أسردون العديد من أشكال التهيئة، تعود إلى ما قبل الحماية حيث تمت زراعة العديد من الأشجار الدائمة الخضرة والزهور الجميلة، وهو ما نلاحظه في بعض الكتابات التاريخية التي ذكرت المنطقة، وأول تهيئة عصرية للعين سوف تتم في عهد الحماية سنة 1935م، واتخذت الشكل الحالي وتم إضافة الشلالات الحالية للعين وغرس أشجار جديدة لا يزال بعضها حتى يومنا هذا، وتم تبليط سواقي

العين وفي السنوات الأخيرة شهد المدار السياحي لعين أسردون عملية تهيئة عصرية جعلت منه منتزها خلابا(فنيك وبنعلي، 2016، ص112)، وتم تزويد المنتزه بأصناف نباتية جديدة وغير معهودة بالمنطقة، وهمت عملية التهيئة كل المجال المحيط بالعين (المدار السياحي لعين أسردون) كشبكة الطرق وترميم قصر العين وحماية المجال الإيكولوجي للعين كتدعيم التشجير في السفوح الجبلية والحد من الرعي الجائر.

2-3- عين تامدا زاوية الشيخ متنفس للساكنة خلال الصيف :شهد المجال المحيط بعين تامدا بزاوية الشيخ عملية تهيئة مهمة، في إطار تهيئة وتأهيل المدار السياحي وخلق المناطق الخضراء بمدينة زاوية الشيخ، وقد تم تهيئة حدائق جميلة ومتنوعة الأشجار والمغروسات وتم تهيئ السواقي الرئيسية للعين وتبليطها، وبدأت الأشغال بالمنطقة منذ 2009 وانتهت في 2011، ويعد مدار تامدا السياحي المتنفس الوحيد لساكنة المدينة والمناطق المجاورة لها ولزوارها الذين يرتادون هذه المنطقة خاصة في فصل الصيف حيث تصبح المدينة، بفضل هذا المنتزه محطة أساسية في الطريق الرابطة بين مراكش وفاس، ويعرف ازدحاما كبيرا في فصل الصيف، وأن المنتزه يتحول إلى مزار ومكان للترويح عن النفس للساكنة المحلية وزوار المدينة، وقد عرف مسار العين العديد من التغيرات حيث تم بناء شلالات وبحيرات اصطناعية وتم إحداث حدائق جميلة، كل هذه التعديلات جعلت من مدار عين "تامدا" مجالا سياحيا مهما بالجهة ككل.

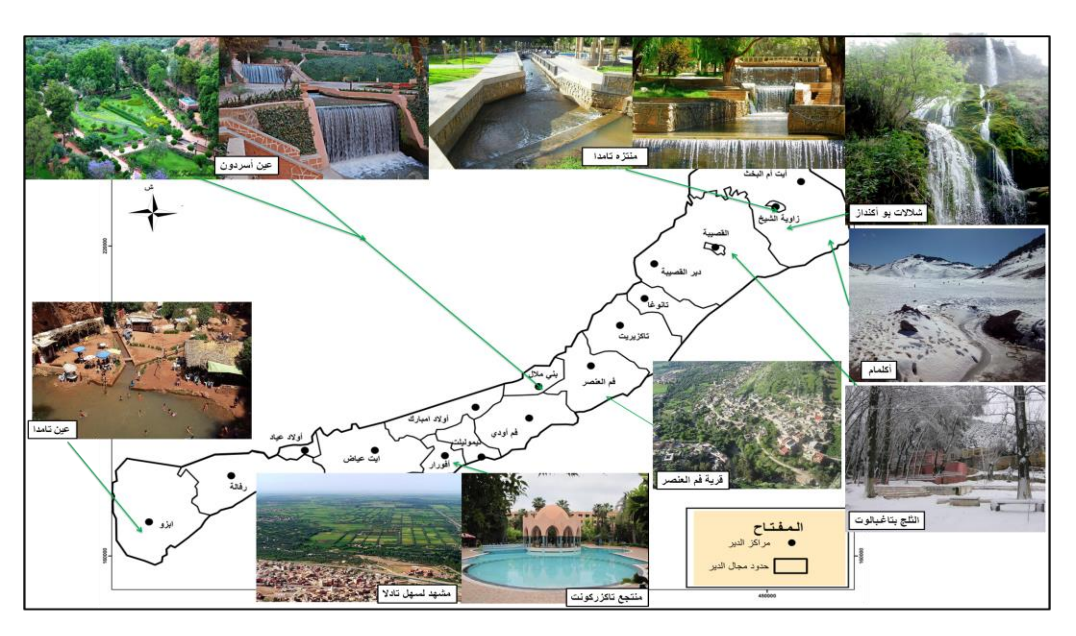
2-4- منتزه تاغبالوت نو أحليمة تأهيل سياحي غير مكتمل: تعتبر عين تاغبالوت نو أحليمة بالقصيبة من أقدم المناطق السياحية بالمنطق ة وعلى الصعيد الوطني لكون عملية الإعداد السياحي بهذه العين يعود إلى فترة الحماية الفرنسية، وقد توالت عملية التأهيل بعد فترة الإستقلال خاصة بعدما تحول الموقع إلى مصطاف جبلي، وفي السنوات الأخيرة بدأت أشغال التهيئة متأخرة في هذا مقارنة مع المواقع السياحية الأخرى، ذلك إن الأشغال الكبرى لتهيئة وتأهيل مدار تاغبلوت السياحي لم تبدأ إلا في ربيع 2013 بتكلفة تصل إلى 939370 درهم مقسمة بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ب 650000 درهم وبلدية القصيبة ب 350000 درهم (المجلس البلدي للقصيبة 2014)، وتهم تأهيل المدار السياحي لتاغبالوت نو أحليمة وتشجيع سياحة الإصطياف، التي كانت تعرف بها المنطقة على المستوى الوطني والجهوي، حيث أن منتجع "تاغبالوت" يضم مصطافا ومخيما (بئر الوطن) ومقاهي ومسبحا بلديا، كان مشهورا في الماضي وحتى يومنا هذا فمصطاف تاغبالوت معروف على امتداد الدير ومناطق سهل تادلا، وتشد إليه الرحلات من كل المناطق القريبة ومن مراكش والدار البيضاء، ويهدف مشروع التهيئة إلى حماية المنطقة من خطر الفيضانات، التي تغمر العين وتهدد الساكنة خلال موسم الصيف، بسبب التساقطات الرعدية التي تشتهر بها المنطقة الجبلية القريبة من المنتزه، وتقدر تكاليف مشروع حماية الموقع من الفيضانات حوالي 4,8 مليون درهم بدعم من وكالة الحوض المائي لأم الربيع.

3- يتوفر الدير على مناطق واعدة للسياحة الجبلية:

تبرز الخريطة التركيبية للمناطق السياحية المرتبطة بالماء بالدير، وجود مناطق جميلة وقادرة أن تكون منتوجا سياحيا رائدا وقادرا على جلب السياح على المستوى المحلي والجهوي وحتى الوطني، وخاصة مع تنامي الطبقة الوسطى بالمغرب، والتي تبحث عن الترفيه والسياحة الأسرية

خاصة في المناطق الجبلية كأوزود بأزيلال والثلوج بإفران، وعيون أم الربيع بخنيفرة... ودير أطلس بني ملال يتوفر على كل هذه المؤهلات الطبيعية الكافية لجلب أعداد كبيرة من السياح، ومن بين هذه المؤهلات نجد "أكلمام" بزاوية الشيخ، وهو موقع رطب غني بوفرة الماء والتساقطات الثلجية في فصل الشتاء وصالح للتزلج على الثلوج، كما نجد تيزي نأيت ويرة، التي تتميز بمشهد بانورامي لسهل تادلا والهضبة الوسطى، وتعرف تساقطات ثلجية مهمة جدا، وتجذب إليها الساكنة من القصيبية وقصبة تادلة والمناطق المجاورة للتمتع بالثلوج، ثم نجد جبل تاصميت ومنطقة "مودج" التابعة لجماعة فم العنصر، والتي تتوفر على مجموعة من العيون الجميلة، وتعرف تساقطات ثلجية مهمة تجلب ساكنة بني ملال، والسهل (الفقيه بن صالح وسوق السبت) للتمتع بمشاهد الثلوج، إضافة إلى التوفر على العديد من العيون الكارستية ذات الصبيب المهم، والتي ترتبط بها حدائق ومشارات غاية في التناسق، خاصة أحزمة أشجار الزيتون.

الخريطة رقم 2: أهم المواقع السياحية المرتبطة بالماء بدير أطلس بني ملال.



يمكن أن نستخلص من خلال هذه الفقرة أن الموارد المائية بدير بني ملال، تعتبر عاملا أساسيا في قيام النشاط السياحي بالمنطقة، وأن الماء ساهم وبشكل رئيسي في خلق مشاهد طبيعية (عيون وخوانق كارستية، أنهار، إكَلمامن...)، والتي تعد عنصر جذب للساكنة المحلية وبالتالي المساهمة في خلق فرص شغل والمساهمة في التنمية المحلية لساكنة الدير، ومن المتوقع أن تزيد أهمية النشاط السياحي بالدير في السنوات القليلة القادمة، وخاصة مع التقسيم الجهوي الذي جعل من بني ملال عاصمة جهوية لجهة بني ملال خنيفرة، وكذلك فإن المنطقة تعرف ربط الجهة بالجنوب الشرقي (تنغير وورزازات) عبر القصيبة وإملشيل، مما سوف يجعل من هذه المنطقة ممرا رئيسيا لساكنة المنطقة، وبالتي تعرف نسبة مهمة للجالية المغربية في الخارج، وبالتالي ارتفاع

الطلب على المنتوج السياحي لدير أطلس بني ملال، وهو ما يفرض ضرورة الاهتمام، وتأهيل الطرق وتوفير البنيات التحتية الضرورية لتسهيل الولوج والوصول إلى العديد من المناطق السياحية المهمة.

إلا أن طريقة تدبير هذا القطاع وتهيئة المجالات السياحية تبقى مكلفة جدا وتبقى هشة أمام الأخطار الطبيعية كالفيضانات، وكذلك البشرية كالتلوث والتخريب مما يساهم في ارتفاع تكاليف الصيانة.

4- تبقى السياحة بدير أطلس بني ملال ضعيفة وموسمية:

1-4- السياحة بالدير نشاط إقتصادي هش: يعد النشاط السياحي بالدير نشاطا اقتصاديا ثانويا، لكنه في تصاعد فهو يتوفر على 54% من التجهيزات السياحية بجهة تادلا-أزيلال (المخطط الجهوي لإعداد التراب الوطني لجهة تادلة- أزيلال، 2007، ص43)، حيث يعرف كمجال لسياحة المرور نحو السياحة الجبلية، بإقليم أزيلال وإقليم ميدلت (إملشيل) ثم لإقليم تنغير، حيث السياحة الجبلية تبقى جد مهمة، أو منطقة مرور السياحة الدولية بين المدن الكبرى للسياحة مراكش وفاس والمدن الساحلية، كما يعتبر في أفضل الحالات مجال التوقف والمبيت والاستراحة لمدة قصيرة، لا تتجاوز سويعات وحتى أياما قليلة، الأمر الذي يجعل الدير لا يستفيد من هذا القطاع بكيفية مناسبة، كما أن أرقام أعماله تبقى ضعيفة مقارنة مع أديار أخرى تعرف نشاطا سياحيا رائدا على المستوى الوطني.

يعاني دير أطلس بني ملال من ضعف النشاط السياحي، رغم توفر كل الإمكانيات الطبيعية اللوجستيكية الضرورية لإقامة نشاط سياحي رائد، إسوة بمناطق دير أخرى بالمغرب كدير الأطلس الكبير لمراكش وسوس، وكذا في الأطلس المتوسط كإفران والحاجب وإيموزار، حيث تنتشر على طول شريط الدير مواقع سياحية ترتبط بالعيون المائية (فنيك عبد الواحد، 2017، ص235)، فنجد مواقع ذات شهرة وطنية وجهوية ك"عين أسردون" ببني ملال، وعين "تاغبالوت نوحليمة" بالقصيبة، ثم عين "تامدا" بكل من زاوية الشيخ وبزو، مرورا بعيون فم العنصر وخوانق أوشراح على واد درنة، لكن رغم هذا الغنى فهذه المؤهلات لم تتمكن من مساهمة فعلية ونشيطة في تقوية النشاط السياحي بالمنطقة، ويبقى العرض السياحي من فنادق وعدد الأسرة متواضعا كذلك كما هو واضح من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 1 : توزيع الوحدات الفندقية المصنفة وعدد الأسرة بدير أطلس بني ملال

إسم الجماعة أو المركز	عدد الفنادق المصنفة	عدد الأسرة
زاوية الشيخ	2	26
القصيبة	1	10
تاكزيرت	0	-
فم العنصر	0	-
بني ملال	12	835
أفورار	1	26
أولاد عياد	0	-
بزو	0	-

المصدر: المندوبية الجهوية للسياحة 2015.

ورغم تواجد العديد من الوحدات الفندقية المصنفة كفندق "تازركونت" بأفورار، وفندق أوزود وفندق البساتين، وفندق الشمس ببني ملال، وفندق "إينوف" بدير القصيبة، وفندق إملشيل بزاوية الشيخ، فإن العرض السياحي يبقى دون التطلعات وغير كافي في المساهمة في خلق تنمية محلية مندمجة بالدير، وهذه الفنادق نادرا ما تقدم منتوج سياحي متكامل، يشمل ما هو طبيعي (المشاهد الطبيعية) وثقافي (التراث الغنائي المحلي واللباس الزوايا والأضرحة...).

كما أن الأنشطة السياحية بالديرK غالبا ما تتسم كما في باقي المناطق الداخلية بالمغرب بطابعها الموسمي، الذي يرتبط أساسا بفصل الصيف والعطل الموسمية وبعض الرحلات المدرسية حيث تعرف هذه المواقع السياحية نشاطا سياحيا ملحوظا، أما باقي الأوقات من السنة فهي تبقى شبه فارغة خاصة في تاغبالوت نواحليمة وتامدا بزاوية الشيخ.

2-4- مساهمة ضعيفة في خلق وتنويع فرص الشغل: تقاس مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق التنمية، من خلال مجموعة من المؤشرات كرقم المعاملات، ومدى المساهمة في توفير فرص شغل ودخل قار أو موسمي للساكنة (Hassan Ramou, 2005, p115) ، ولا يساهم القطاع السياحي على مستوى الدير في توفير فرص الشغل إلا بنسب وأعداد ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تدل الأرقام الخاصة بهذا القطاع أن عدد فرص الشغل، تبقى متواضعة جدا على مستوى الدير عموما، مع الاختلاف الواضح في التوزيع بين مناطقه، حيث تستحوذ مدينة بني ملال على أكبر فرص الشغل التي يوفرها القطاع، تليها زاوية الشيخ والقصيبة ثم أفورار.

وتشير الإحصائيات والأرقام التي زودتنا بها المصالح المعنية بهذا القطاع، أن العدد الإجمالي للعاملين بهذا القطاع يقدر 6238 عامل بشكل قار ومباشر، بينما يوفر القطاع فرص شغل لأزيد من ضعف هذا العدد بشكل موسمي، وهو ما يعني بشكل واضح أن القطاع السياحي يعد قطاعا إقتصاديا ثانويا على مستوى التنمية السوسيواقتصادية بالمنطقة ويرتكز أهم فرص الشغل في القطاع السياحي بالمنطقة بمدينة بني ملال، وذلك لكون المدينة تتوفر على العديد من الوحدات الفندقية وكذلك لكونها تعد عاصمة جهوية، وتتوفر على مؤهلات سياحية مهمة، رغم أن العديد من المؤسسات الفندقية بدأت في الإفلاس وطرد العمال نموذج فندق البساتين سنة 2018 بمدينة بني ملال.

3-4- العوامل المفسرة لضعف النشاط السياحي بمجال الدير: تقف العديد من الأسباب وراء ضعف النشاط السياحي بمنطقة دير أطلس بني ملال، وفي تواضع مساهمته في التنمية المحلية، وهي عوامل متداخلة بشكل كبير ولا يمكن الفصل بينها ومن أبرز هذه العوامل:

العوامل التنظيمية: تتجلى أساسا في كون السياحة بمجال الدير مهمشة ومقصية من المخططات التنموية للمخططين والفاعلين لصالح السياحة الجبلية، والتي لقيت دعما مهما على حساب المناطق الأخرى، وهذا يتضح من خلال حجم الاستثمارات العمومية في المجال السياحي بإقليم أزيلال، وكذا الدعم الهزيل المقدم للمستثمرين الخواص إن وجد في الأصل هذا الدعم، كما أن غياب مخطط استراتيجي وحكامة جيدة وشاملة لتأهيل القطاع السياحي بالمنطقة، يأخذ بشكل شمولي عملية النهوض بالسياحة بالمنطقة من لدن الإدارات الوصية، كما أن غياب السلوك والبعد

البيئي في المشاريع التنموية، وفي سلوكيات بعض السياح يجعل التنمية السياحية مجرد حلم مؤجل التنفيذ.

العوامل السوسيوثقافية : تتجلى أساسا في تراجع الهوية المجالية للدير كمجال انتقالي بين الجبل والسهل، حيث فقد هذا المجال البعد الجمالي وأكبر مؤهلاته وهما الماء والزيتون، ذلك أن التحولات الاجتماعية من هجرة قروية نحو الدير، وما نجم عنها من تمدين واستيطان "عنيف" وعشوائي نموذج الأحياء العشوائية بأدوز، أيت تيسليت، أفورار، فم أودي، وبني ملال نفسها. ساهم في تدهور الخصائص المشهدية للدير، كما أن تراجع الثقافة المحلية من لباس تقليدي وأشكال الغناء الجماعي كأحيدوس كتراث محلي قديم يميز الدير لصالح النماذج الحالية. كل هذا يجعل من المنتوج السياحي يتميز بالضعف والهزالة في غالب الأحيان، مما كرس ضعف النشاط السياحي بالمنطقة ككل.

العوامل اللوجيستيكية: نقصد بهذه العوامل كل ما يتعلق بالتجهيزات السياحية (طرق، منشآت سياحة،...)، فمعظم الجماعات بالدير إذا ما استثنينا مدينة بني ملال تفتقر للفنادق المصنفة وللمركبات السياحية، التي يمكن أن تغري السائح بالتوافد على المنطقة، كما أن شبكة الطرق تبقى ضعيفة على العموم وهذا من العوامل الضرورية لإنجاح أية تنمية سياحية كيفما كانت، كما أن حالة الضعف والهشاشة التي تعاني منها المنشآت المتواجدة حاليا، يزيد من عدم إقبال الساكنة على السياحة بالمنطقة .إذن فالسياحة بالدير تواجه العديد من العراقيل التي تحد من مدى مساهمة هذا القطاع المهم في التنمية المحلية والاقتصادية، وفي ظل هذه الوضعية يستوجب التدخل العاجل من اجل النهوض بالقطاع السياحي بالدير وفق مقاربة شمولية فأين تتجلى أهم عناصرها؟

5- نحو نشاط سياحي رائد بالدير

1-5- المقاربة الشمولية من أجل نشاط سياحي رائد: إن تطوير القطاع السياحي يستوجب مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار كل الفاعلين والمتدخلين في المجال، ففي البداية يجب إشراك الساكنة المحلية في الاندماج الإيجابي في عملية التدبير السياحي (HERBIN Jacky, 1995,p (18-20 للمناطق الطبيعية بالدير وهذه النقطة مهمة جدا في تشجيع السياحية الداخلية والدولية، حيث أن الساكنة التي يغلب عليها الفقر والأمية لا تعير اهتماما كبيرا للمناطق الخضراء والمدارات السياحية بالدير ذلك أن بعض السلوكات العنيفة كالتدمير الذي تعرض له منتزه تامدا بزاوية الشيخ سنة 2014، وتلويث ورمي الأزبال في السواقي بعين أسردون وتاغبالوت نوحليمة، كلها سلوكات غير مسؤولة تضر بالسياحة بالمنطقة.

كما أن وضع مخططات تنموية خاصة بالدير كمجال وحيز جغرافي متميز، يمكن أن يساهم في خلق دينامية سياحية بالمنطقة، وذلك من خلال الاستفادة من المؤهلات الطبيعية المتوفرة بالمنطقة (الماء، الزيتون العمارة، الخوانق...) كما أن المنطقة تتوفر على إمكانيات لوجيستيكية يمكن الاستفادة منها كالطريق السيار الرابط بين بني ملال والدار البيضاء، ثم المطار الدولي لمدينة بني ملال المشهور بممارسة رياضة القفز بالمظلات، كل هذه المرافق تعد مهمة للسياحة، كما أن الطريق الجهوية الرابطة بين بني ملال وتنغير عبر إملشيل، يمكن لها أن تساهم في خلق رواج سياحي مهم بالمنطقة، هذا ويبقى تشجيع القطاع السياحي من طرف الفاعلين الرسميين والخواص

من خلال التنسيق بين مكاتب الاستثمار والمندوبيات الجهوية لوزارة السياحة ولوزارة الثقافة من أجل المساهمة في دعم المشاريع السياحية وتنويع المنتوج السياحي من خلال تثمين المنتوجات المحلية (فلاحية، حرفية..) وتأهيل وإعادة الاعتبار للتراث المحلي الذي تعرض لتهميش كبير خاصة اللغة الأمازيغية وما يرتبط بها من أشكال تعبيرية تراثية من أحيدوس وتماوايت.

2-5- المقاربة التشاركية أساس تطوير القطاع السياحي بالدير: يبقى إشراك كل الفاعلين المحليين في مجال السياحي مدخلا حقيقيا لتطوير وتقدم هذا القطاع، ذلك أن مشاريع التهيئة التي عرفتها المناطق السياحية بالمنطقة نمطية ويغيب فيها البعد التشاركي خاصة مع الساكنة المحلية، مما ساهم في بروز العديد من المشاكل بين المتدخلين والساكنة المحلية نموذجي عين تاغبالوت نواحليمة، حول ملكية العقارية للمنتجع حيث يدعي حفدة أيت فرتاحي ملكيتهم لمساحة كبيرة من المنتجع، وفي حين يدعي المجلس البلدي ملكية المنتجع، ولا تزال القضية في رفوف المحاكم، ومدار عين تامدا بزاوية الشيخ حول ملكية مياه العين، بين فخذة أيت محا التي تقع العين في مجالها الترابي، والمجلس البلدي الذي يدعي وجود حقوق مائية للمجلس قبل جفاف 1981، التي تم التنازل عليها تضامنا مع القبيلة، ليتم التوصل إلى حل مناسب هو عقد شراكة بين المجلس البلدي وجمعية مستعملي مياه الزراعي لتامدا والتي بدأت توفر الماء لسقي الحدائق بمنتجع تامدا، إضافة إلى حراستها مقابل دخل سنوي للجمعية من طرف المجلس البلدي، هذا الواقع يجعل من النشاط السياحي يتميز بالهشاشة محليا، ويقل حالا على المستوى الوطني والدولي الذي يجعل هذا القطاع موضع تساؤل حول نجاعته وصلابته كلبنة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(HILALI Mimoun, 1995, p137).

ويعد إشراك الساكنة المحلية أمرا ضروريا وملحا لإنجاح كل التدخلات والاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، حيث أن الساكنة المحلية هي المستهلك الأول لهذا المنتوج السياحي، لذلك فلابد احترام الخصوصيات المحلية في كل المشاريع السياحية، ولأن السياحة تحتاج لساكنة نشيطة ومسئولة لتسهر على إنجاحها(Alain Laurent, 2003,p124)، ولأن البعد الثقافي والهوياتي أمر ضروري في ربط الساكنة والمواطن بالمشاريع التنموية، وجعله قابل لتقبلها والإنخراط الايجابي فيها وبالتالي يضمن لها الاستدامة والفعالية اللازمتين، لجعل القطاع السياحي قطاع فعال في التنمية المحلية بدير أطلس بني ملال.

6- أهم نتائج الدراسة:

يبدو من خلال هذه الدراسة الميدانية حول السياحة بدير أطلس بني ملال، أن هذا المجال يتميز بغناه مؤهلاته الطبيعية والثقافية والبشرية، نظرا لما يتوفر هذا المجال من موارد مائية مهمة جدا، والتي تتمحور حولها كل الأنشطة البشرية، خاصة قطاع السياحة التي ترتبط بشكل وثيق بالعيون والمجاري المائية، كما يتضح أن تفاعل الإنسان والماء والمجال نجمت عنه مشاهد متنوعة طبيعية وبشرية غاية في الروعة، وأن هذه المشاهد ارتبط بها نشاط سياحي متواضع، من حيث مساهمته في خلق فرص الشغل والمساهمة في العائدات الاقتصادية للساكنة المحلية، وبالتالي فهذا النشاط لا يساهم إلا بنسب متواضعة في الناتج المحلي للجماعات المحلية بالمنطقة، مقارنة مع

المجالات الديرية الأخرى التي تتميز بقوة نشاطها السياحي خاصة في دير أطلس مراكش، والأطلس المتوسط الهضبي تازة، إفران، أزرو، والحاجب.

كما أن هذه الدراسة خلصت إلى أن السياحة بالدير الملالي، لا تعاني من نقص على مستوى المواقع السياحية ولا من حيث البنيات التحتية (طرق، مطار، فنادق...)، لكن المشكل يتجلى بالأساس في الاختفاء الشبه الكلي للثقافة المحلية المتمثلة في التقاليد الأمازيغية من لباس تقليدي، وحرف تقليدية وأشكال التعبير الموسيقي كأحواش وأحيدوس، إضافة إلى تدهور التراث المعماري القديم بالمنطقة كمعالم مدينة بني ملال، فشتالة، بزو، والقصيبة...، نتيجة غزو الفكر الإسمنتي والبناء العشوائي، على حساب التراث والأراضي الخضراء، مما جعل الدير مجرد ممر ونقطة عبور في مختلف الاتجاهات للمهاجرين، دون أن يصل إلى نقطة وقوف واستجمام للسياح.

وفي النهاية فالدراسة تخلص إلى أن المقاربة الشمولية، والمتعددة الأطراف تبقى من أحد المدخلات والركائز الأساسية لإيجاد حلول للسياحة بدير الأطلس المتوسط الجنوبي، كما أن هذه المقاربة لن يكتب لها النجاح دون إعتماد المقاربة التشاركية، التي لا تقصي أي فاعل كيفما كان وزنه، وكذا تجعل تحمل المسؤوليات واحترام الأدوار والتخصصات إحدى دعائمها الرئيسية، وفي الأخير يكمن القول أن معضلة السياحة في هذه المنطقة ليست أزمة مؤهلات وإن أزمة تسيير وقرارات.

خاتمة:

يتضح من خلال البحث الميداني والزيارات الميدانية بالمجال، أن منطقة دير أطلس بني ملال، تتوفر على كل المؤهلات الطبيعية والبشرية الضرورية والكافية، من أجل قيام نشاط سياحي رائد بالجهة ككل، لكن الواقع المزري الذي يعيشه القطاع بالمنطقة يدل على أن العشوائية، وغياب الرؤية في استثمار وتثمين الإمكانيات المتوفرة، من طرف الفاعلين في هذا القطاع، يبقى هو المعضلة الكبرى أمام النهوض بالقطاع السياحي وجعله من الأنشطة الاقتصادية التي ينبني عليها الاقتصاد المحلي.

حيث أن المقارنة البسيطة بين مناطق من الدير، ربما لا تتوفر على نفس وحجم المؤهلات التي تتوفر في دير أطلس بين ملال، إلا أنها تتوفر على قطاع سياحي نشيط وقوي، ونموذج على ذلك الدير الشرقي لأطلس الكبير الأوسط من قلعة مكونة وصولا إلى تنغير، حيث تنتشر سياحة عالمية وقوية وتساهم بشكل مهم في التنمية المحلية، وهو الغاية التي لم يتم إدراكها على مستوى دير أطلس بني ملال، لمجموعة من العوامل التي سبقت الإشارة إليها في هذه الدراسة.

ولا يمكن تحقيق المساهمة الحقيقية لهذا القطاع في التنمية المحلية، إلا من خلال إشراك فعلي للساكنة المحلية في اقتراح وتسيير المشاريع سياحية رائدة ومشاريع تنموية مبدعة، وكذا الانخراط الإيجابي في هذه العملية من طرف كل الفاعلين المحليين، وذلك وفق حكامة جيدة وتوزيع عادل للإستثمارات في قطاع السياحة بين جماعات ومراكز الدير.

قائمة المراجع:

1.عبد الواحد فنيك(2017)، إشكالية تدبير الموارد المائية والتنمية المحلية بدير أطلس بني ملال. بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض/كلية الآداب والعلوم الانسانية/ مراكش نوقشت بتاريخ 22 فبراير 2017.

2.عبد الواحد فنيك وعبد الرحيم بنعلي(2016)، عيون دير أطلس بني ملال: السقي التقليدي وتنظيم المجال ببني موسى الشرقيين. سلسلة ندوات ومناظرات رقم 20 الطبعة الأولى، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر- الرباط.
3.حسن الكتمور(2014)، السياحة بين المفهوم وتعدد المصطلحات، ملتقى جماعة إغزران رقم 4 حول السياحة الجبلية . تثمين الموارد الترابية وتنويع مداخل التنمية.
3.المخطط الجهوي لإعداد التراب الوطني لجهة تادلة- أزيلال 2007.
4.Mimoun Hillali(1985), le tourisme sur la cote méditerranéenne du Maroc potntiel et action gouvernementales ; thèse 3 ime cycle/univer Aix-Marseille. Instiut d'Amenagement Régional.
5. Fernand Joly(1960), Place des pays de piémont dans la vie économique et humaine du Maroc, in « Notes Marocaines », société de Géographie du Maroc, Rabat, n13.
6.Mateo Gutiérrez,2005 , The arid region piedmonts: glacis and alluvial fans Source: http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0928202505800653.
7.Laurent Alain(2003), Caractériser le tourisme responsable facteur de développement durable, Etude réalisée par BEIRA, CFP groupe T2D2 Tourismes.
8.Hassan Ramou(2005), Le tourisme durable et les montagnes au Maroc, le cas du parc national de Toubkal et du S.I.B.E du Saghro, Thèse de Doctorat National en Géographie, Univ. Mohammed V, Agdal, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Rabat , Département de Géographie.
9.Jacky HERBIN(1995), Tourisme et développement local de la montagne marocaine: les conditions de la réussite, in Quel avenir pour le tourisme de montagne au Maroc? colloque international organisé par le Ministère du Tourisme marocain, Marrakech.
10.Mimoun HILALI(1995), tourisme et patrimoine: duo et duel socioculturel? in actes de colloque «Le tourisme en question», Faculté des lettres et Sciences Humaines de l'Université Moulay Ismail, Meknés

السياحة والتنمية المستدامة وإستراتيجيات النهوض بها في الجزائر

د.عبد الكريم بن خالد، جامعة احمد دراية أدرار- الجزائر
د.زهار جمال، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج- الجزائر

Tourism and sustainable development and strategies to promote them in Algeria

Dr .abdelkrimbenkhaled, University ofadrar, Algeria
Dr .Djamelzehar, University of Bordj BouArreridj, Algeria

ملخص: تعتبر التنمية عامة عملية راقية وواعية وعي القائمين على تجسيدها على أرض الواقع وذلك لما لها من اثر وعائد قيم على الأفراد ،المجتمعات والدول فهي تساهم في تحسين ظروف معيشة الإفراد والمجتمعات، التخفيض من حدة الفقر والقضاء على العزلة والتهميش وإعطاء الفرص لجميع أفراد المجتمع للمشاركة في اتخاذ القرار والتدبير، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات و التحديات الوطنية والدولية التي تعيق هذه العملية وتبعدها عن تحقيق رفاهية وسعادة المجتمعات وأفرادها, تتناول هذه الورقة البحثية الدور الهام الذي تلعبه التنمية المستدامة في القطاع السياحي على المستوى النظري والتطبيق وكذا أهم إستراتيجيات النهوض بالقطاع السياحي من منظور مؤسساتي على المستوى العالمي والوطني ومما تقدم ذكره، فإن هذه الورقة البحثية ستهتم بالتطرق إلى مختلف النقاط التالية: لتعريف بالقطاع السياحي والتنمية المستدامة إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر من منظور مؤسساتي.

الكلمات المفتاحية: التنمية، السياحة، التنمية المستدامة، مقومات التنمية المستدامة، إستراتيجيات النهوض بالقطاع السياحي الجزائري.

Abstract: General development and local development in particular,are considered upscale and conscious awareness of those at her portrayal on the ground process, That is because of their impact and return values on individuals, communities and nations are contributing to the improvement of the living conditions of individuals and communities, reduction of poverty and the elimination of isolation .marginalization and to give opportunities to all members of society to participate in decision-making and management. This paper discusses the important role of sustainable development of the tourism sector at the theoretical and practical level, as well as the most important strategies for the advancement of the tourism sector from an institutional perspective at global and national level From above mentioned, this article might be interested to address the following different points: Definition of the tourism sector and sustainable development, Promotion of the tourism sector in Algeria, based on an institutional strategy in perspective.

Keywords: Development, tourism, sustainable development, The components of sustainable development, Strategies to promote the tourism sector.

مقدمـــــة:

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا يكتسي أهميةً كبيرةً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات، وعدد السائحين مئات الملايين، بالإضافة إلى ذلك فهي تهم أطرافًا كثيرةً بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، واتساع نطاق القطاعات والخدمات المعنية بها، وكذا ضخامة البنية الأساسية المطلوبة لدعمها (النقل، المصريف، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والتشجيع و الترويج...الخ).

وتطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وترتكز من جهة أخرى على الترتيبات الوجيهة الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995 م، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جدُّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنةً بكبر مساحة الجزائر. كما أن المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد استمرارية، وأن ظاهرة اللاأمن التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الماضية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، وبالتالي القضاء على الآمال التي كانت قائمة لإعادة بناء قطاع السياحة.

أولا.الإطار المفاهيمي للسياحة والتنمية السياحية المستدامة:

1.مفاهيم أساسية حول السياحة: تجسد السياحة نموذجا للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم المتعددة وذلك لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب.، كما أنها تعتبر كبوابة تساعد على الإطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الإقتصادي، لهذا من الضروري إعتبارها كعنصر فعالا في التغيير الإجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة.

1-1 ماهية السياحة:

1-1-1 تعريف السياحة : تعرف السياحة بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتًا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أوفي بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد

وثقافته ودرجة تحضره، الموقع، البيئة، وتوافر المعالم السياحية(محمد إبراهيم عراقي ، فاروق عبد النبي عطا الله ،2015، ص04).

كما أنها تمثل جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وإنتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد العبور الدولة الأخرى(عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد، 2003، ص 22-23).

ومن جهة أخرى يمكن أن تكون السياحة عبارة عن إستخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الإستجمام، وأنها تشمل معظم أشكال السفر، وما هي إلا حركة مؤقتة للسكان أو للناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكناهم وإقامتهم الدائمة، بحيث تشمل جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد، 2003، ص23).

ويمكن أن تعرف السياحة على أنها تشمل أشكال السفر المرتبطة بالمهنة والعلاج والسياحة المهنية وسياحة النقاهة، وكذلك كل أشكال السفر الحر الذي يهدف إلى الإستجمام والترفيه بالمفهوم العام(مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، 2001، ص47).

وهي مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة(ماهر عبد العزيز توفيق، 1997، ص21-22).

ومن خلال العديد من التعاريف المقدمة للتعريف بالسياحة فإنه يمكن إعتبارها على أنها عبارة عن حركة ونشاط إجتماعي، ثقافي وإقتصادي يقوم به العديد من الأفراد بإختلاف جنسياتهم وأعمارهم ومستوياتم المادية، شرط أن تكون لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، ويكون الهدف من وراء ذلك مجرد الترفيه والإستجمام.

كما أن محاولات العديد من المتخصصين للوصول إلى تعريف دقيق للسياحة، تشير إلى أن جميعها تتفق على أن هناك عنصرين أساسيين يحددان السياحة هما " الإنتقال و الغاية ".

1- 2 **خصائص السياحة:** تأسيسيا على التعاريف السابقة التي توضح بأن السياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح، فإن هذه التعاريف تؤكد على خصائص السياحة التالية(سعيد محمد المصري، 2001، ص23):

-أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الإقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.

-نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.

-مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها

الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

إضافة إلى خصائص أخرى نذكر منها(أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف، 1999، ص14):

-السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والإنتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.

-كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

-أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.

-عدم إمكانية إحتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

3-1 أنواع السياحة: يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهناك عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تُؤخذ في تصنيف السياح وفيما يلي نذكر أهمها:

1-3-1 أنواع السياحة على أساس الموقع والحدود: هناك نوعان أساسيان هما: سياحة دولية (خارجية) وهناك سياحة داخلية (محلية) وهناك نوع آخر يُعرف بالسياحة الإقليمية: كإقليم أميركا اللاتينية وشرق آسيا.

1-3-2- أنواع السياحة على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنطقة السياحية: هناك سياحة دائمة: وهي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية) وهناك سياحة موسمية: تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

1-3-3- أنواع السياحة على أساس مناطق الجذب السياحي: توجد ثلاثة أنواع هي:

سياحة ثقافية: وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه

السياحة غالباً ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم.

سياحة طبيعية: وهي سياحة متعددة الوجوه (مناخية ، نباتية ، طبيعية ،عامة) ومتنوعة الأغراض (ترويحية ،علمية، إستشفائية) ولكن يُعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعّال.

سياحة اجتماعية: وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة ترويح وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

1-3-4-أنواع السياحة على أساس الهدف: هناك سياحة ترويحية، وسياحة ثقافية، وسياحة علاجية، ودينية، ورياضية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة رجال الأعمال.

1-3-5- أنواع السياحة على أساس التنظيم: هناك ثلاثة أنواع سياحة عائلية أو فردية وقد تكون جماعية (مجموعات سياحية).

1-3-6-أنواع السياحة على أساس أعمار السياح: هناك ثلاثة أنواع أيضاً هي: سياحة الشباب بين (16-30)سنة، وسياحة الناضجين بين (30-60) سنة، وسياحة كبار السن (المسنين) أي

سياحة من تجاوز 60 سنة وسياحة هؤلاء تزداد أهميتها كلما ازداد الوعي الصحي وطال عمر الإنسان.

1-3-7-أنواع السياحة حسب وسيلة النقل: هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت، وهناك نوع جديد من السياحة يُسمى سياحة الفضاء وهذه السياحة محصورة حتّى الآن ببعض الأشخاص القلائل جداً حيث تكلف الرحلة ملايين الدولارات. (رحيم حسين، 2014، ص26).

ثانيا. مفاهيم أساسية حول التنمية السياحية المستدامة:

1- الاستثمار في راس المال البشري:

منذ تحول الاقتصاد من صناعي يعتمد على الآلة إلى اقتصاد المعرفة المبني على المعرفة الكامنة في عقول الأفراد، اتجهت معظم الدول إلى الاهتمام أكثر بزيادة مهارات ومعارف أفرادها، في وقت أصبحت فيه المعرفة هي السلاح ومن امتلكها فهو صاحب القوة الاقتصادية، ومن هنا زادت قيمة الأفراد على اعتبار أنهم أكثر الاستثمارات أهمية، وتوجيه اهتمام الدول نحو ما تملكه من رأس مال بشري، لأنه مصدر أي إبداع أو ابتكار ونجاح السياسات والاستراتيجيات المتبعة.

لقد شاع استخدام مصطلح رأس المال البشري في الستينات على يد (scholtz)، حيث نظر لرأس المال البشري على أنه كل ما يزيد من إنتاجية العنصر البشري كالمهارات المعرفية والتقنية المكتسبة من خلال العلم والخبرة، وعلى الرغم من أهمية رأس المال البشري و دوره الفعال في المجال السياحي فهو يختلف كل الاختلاف عن رأس المال المادي بشكل أساسي كونه غير مادي بطبيعته، وخير مثال على ذلك أن المعرفة المتخصصة التي اكتسبها الطبيب أو المهندس تعتبر نوعا من أنواع رأس المال البشري الذي بدونه لا يمكن إنتاج تلك الخدمات المتخصصة، كما تعتبر المهارة التي اكتسبها الحداد أو النجار نوعا آخر لرأس المال البشري لأنها تمكنه وخلال نفس الفترة الزمنية من إنتاج كمية أكبر مقارنة مع شخص آخر أقل خبرة في المجال نفسه ويرى(Stewart) أن رأس المال البشري "هم الأفراد الذين يملكون المعرفة والمهارات والقدرات والخبرات والاعتقادات والمواقف (Teresa,2005,p18) . ويعبر رأس المال البشري عن المعرفة، المهارات، وغيرها من الصفات الموجودة في الأفراد ولها صلة بالنشاط الاقتصادي(Gallié, 2012,582)، كما يشير رأس المال البشري إلى قيمة المعرفة والموهبة التي تتجسد في الأفراد، ويمثل كذلك معرفة الكيف (المعرفة الإجرائية)، القدرات، المعرفة الموهبة، المهارة، الاتجاهات والإبداع(Sontos,2010,p18) . .

أما الاستثمار في رأس المال البشري فيندرج تحت مفهوم الاستثمار العام، وهذا حتم على الدول الاهتمام بجوانب التنمية البشرية كي يتفادوا بأن لا يكون الفرد مصدر عجز وعبئ على الدولة بل مصدر تمويل وإيراد وعنصرا منتجا فضلا عن مساهمته في بناء الواجهة الاجتماعية للسياحة للدولة، فاحتلت معايير ومؤشرات التنمية والاستثمار في رأس المال البشري مساحة واسعة من إستراتيجيات الدول التي لديها رغبة حقيقية للاستثمار في رأس المال البشري في المجال السياحي هذا الأخير الذي يعرف على أنه "الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب

الأفراد على نحو تمكنه من زيادة إنتاجيته، وبالتالي فإن الاستثمار في رأس المال البشري يتطلب وجود خطة مسبقة تحدد الهدف من الاستثمار في هذا المورد وما هي المقومات الأساسية اللازمة لنجاحه. ويمكن تعريفه بأنه "استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في مجتمعه. كما يعرف الاستثمار في رأس المال البشري على أنه "مجموعة المفاهيم والمعارف و المعلومات من جهة، والمهارات والخبرات من جهة ثانية، والاتجاهات والسلوكات والقيم من جهة ثالثة، التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحقيق الإنتاجية وبالتالي تزيد من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله (Gallié, 2012, p583).

2- العلاقة بين الثقافة والتنمية:

إذن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية، وإن دور الثقافة في التنمية الشاملة هو أساسي. فتحسين ظروف العيش الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخيل، بل يفرض تحسيناً مستمراً لنوعية الحياة نفسها، كما يفترض تطلّعاً إلى قيم جديدة. هذا البحث المستمر عن القيم هو بالنتيجة مسار ثقافي يعبّر الفرد من خلاله عن كرامته الأساسية وتساويه مع الآخرين عبر الاتصال والخلق وإعطاء معنى للحياة. فعند تناوله لنظم تقسيم العمل الدولية، يذكر Korny أن ‘‘كل المعايير المادية وغير المادية للشرائح الاجتماعية العالمية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى يتمّ احتواء كل وجوه التنوّع والتعددية الموجودة في العالم الثالث.

لعل أفضل تأكيد على حاجة التنمية إلى الثقافة ما نلاحظه في التعريفات التي أعطيت لكلا المفهومين. فالثقافة تعبير يتميّز بمرونته ونسبته، وقد أعطي للثقافة أكثر من مئة وخمسين تعريفا (Bennett , 1984,p78).

في البداية كانت الثقافة تعني فقط التراث ومجموعة العادات والتقاليد لدى جماعة معيّنة كما كانت تشمل الأعمال الفنية لهذه الجماعة. ثم توسّع المفهوم حتى أصبحت الثقافة تتعلّق بكل جوانب حياة الإنسان. ولكن لا يصح أن ننظر إلى الثقافة كمجرّد معلومات وتراكم للمعرفة، بل هي مجموعة من المواقف الحيّة والمتحرّكة. ويبدو أن أفضل تعريف أعطي لها ما جاء في إعلان مكسيكو أثناء انعقاد مؤتمر اليونيسكو للثقافة عام 1982وهو: ‘‘ان الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته،وهي التي تجعل منه كائناً يتميّز بالإنسانيّة المتمثّلة والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي. وعن طريق الثقافة نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرّف على ذاته والبحث من دون ملل عن مدلولات جديدة وحالات إبداع ، في الإطار عينه أعطيت عدة تعريفات للتنمية لعل أهمها ذلك الذي خرج به المؤتمر العالمي للتربية المنعقد في جنيف في أيلول سنة 1992. ‘‘التنمية تعني في آن معاً التطوّر،التغيّر في الحالة القائمة،التقدّم، الاغتناء والتفتّح. وتُقاس التنمية ليس فقط بازدياد الإنتاج كمّاً ونوعاً، بل أيضاً بالتحسُّن الذي تحمله إلى الإنسان وإلى طريقه حياته ،كذلك أعطى المؤتمر تحديدا للتنمية الثقافية إذ قال عنها أنها اغتناء بالثقافة، تقوية لأشكال التغيير الثقافي، وعملية لنشر الثقافة عن طريق

توفير الظروف المناسبة للإنتاج وللإبداع وتوفير الظروف لامتلاكها. وهكذا أضحت الثقافة إحدى المعطيات الرئيسة، إن لم نقل الأساس، لكل سياسة تنموية،اجتماعيةاقتصادية كانت أو تكنولوجية علمية بحت.

أخيرا إن الحديث عن العلاقة بين الثقافة والتنمية هو أيضاً حديث عن المستقبل،وتحديدا مستقبل الخطط التنموية ودور الأجيال الشابة في تحقيقها، ولا غلوّ في القول أن الثقافة تلعب دورا حيويا في حركة التغيير وتنمية المجتمع عن طريق بناء المواطن الصالح الواعي والحكيم.

وعليه لا يمكن لمجتمع اليوم أن يتطور وينتمي إلى الغد، أي أن يضع نفسه في خدمة الإنسان وشروطه ورغباته المادية والمعنوية، إلا إذا تمكن ذلك المجتمع من استيعاب كامل للعلوم والتقنيات، وكل ذلك يتطلّب التفكير في المناهج الدراسية وفي المسارات الهادفة إلى ترجمة أهداف التنمية في الدول المعنية إلى خيارات حقيقية، وهنا يأتي دور ما يسمى بالسياسة الثقافية الناتجة عن تفاعل ما بين المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية، المحلية والدولية، في بلورة آفاق جديدة تكون المشاركة الشعبية والشبابية الواسعة إحدى أهم قواعدها، وفي رأي (غسان تويني) فإنه ‘‘لا استقامة للديمقراطية خارج الإطار الثقافي والخلق الفكري الذي هو منظار المستقبل للذين ينظرون دائما إلى المستقبل.

3. التنمية المستدامة:

وعرفها قاموس ويبستر webster كما يلي: "هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أوكليا، وعرفها وليم رولكزهاوس w.ruckelshaus، مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها :"تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان و ليستا متناقضتان.

أما في ما يخص التنمية السياحية المستدامة فهي المحور الأساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في المجتمع، لهذا سنتطرق لمفهومها وأهدافها وأساليب تطبيقها:

4- مفهوم التنمية السياحية المستدامة: تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

وعرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع إحتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان إستفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارابة العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية(محمد إبراهيم عراقي ، فاروق عبد النبي عطا الله ،2015، ص4).

والجدول يوضح المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والسياحة التقليدية:

جدول رقم (1):مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة :

أوجه الإختلاف	التنمية السياحة التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
من حيث الخصائص:	تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
	قصيرة الأجل	طويلة الأجل
	ليس لها حدود	لها حدود وطاقة إستيعالية معينة
	سياحة الكم	سياحة الكيف
	إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين
من حيث الإستراتيجيات:	تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل ومتكامل
	التركيز على إنشاء البناءات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
	برامج خطط لمشروعات	برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الإستدامة.

المصدر: (محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله، دس،، ص5. بتصرف)

5- مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة: إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الإستدامة، وتتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات.

-تلبية الإحتياجات الأساسية للعنصر البشري والإرتقاء بالمستويات المعيشية.

-تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الإستفادة من الموارد البيئية والدخول.

-خلق فرص جديدة للإستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الإقتصاد.

- زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.

- تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.

- الإرتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء.

- الإرتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية.

- مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.

- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية.

- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة.

- الإستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

6- أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية المستدامة: تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع.

حيث تشير الدراسات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمات إذا لم تتوفر لها مقومات أساسية عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الإستدامة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية. (محمد إبراهيم عراقي ، فاروق عبد النبي عطا الله ، 2015، ص05).

كما أنه من الضروري لإنجاح التنمية السياحية المستدامة في المستقبل تكييف الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي مع التغيير للأسلوب الذي يحقق الإستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية بمثابة الأسلوب الأمثل للإستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية والإرتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية، ويهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة إلى(محمد إبراهيم عراقي ، فاروق عبد النبي عطا الله، 2015، ص6):

- الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض، التربة ، الطاقة والمياه وغيرها.
- العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة ، الصلبة والسائلة والغازية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الإيكولوجي.
- الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها.
- المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية مع العمل على تكامل الثقافات المحلية.
- إستخدام العمالة والمنتجات المحلية.
- التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة.
- وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية.
- الأخذ بعين الاعتبار شكاوي السائحين.

كما نشير في هذا الصدد أن هناك مداخل عديدة لمفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة مثل فرض مبالغ مالية وغرامات نقدية على المنشآت التي تلوث البيئة (المدخل القانوني)، إضافة إلى التشريعات والتعليمات المتعلقة بإستخدام الموارد السياحية فضلا عن توفير الهيكل الإداري الذي يحقق ذلك (المدخل الإداري)، وكذلك ضرورة إستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة في إدارة العمليات السياحية (المدخل التكنولوجي)، وأخيرا المدخل الثقافي من خلال قياس إتجاهات المجتمعات المضيفة تجاه السياحة.

ثالثا. استراتجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر:

من ضمن المشاريع الكبرى التي يتضمنها المخطط ومنه الإستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة، إنجاز سبعة أقطاب سياحية بحلول 2025، بالإضافة إلى إنجاز 20 قرية سياحية وحدائق ايكولوجية ذات بعد سياحي تتوزع على التراب الوطني، وهي نماذج سياحية تسمح بهيكلة الإقليم وتحسين الوجهة السياحية للجزائر، تشمل مجموعة من القرى السياحية بدرجة امتياز وعددا من التجهيزات ومرافق الإيواء ومختلف النشاطات، بشكل يتناغم مع ما يتضمنه مشروع تنمية الإقليم، وتستجيب هذه الأقطاب.

ويصل عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة بإنجاز القرى السياحية، 20 قرية موزعة على كل من الطارف وعنابة وبجاية بومرداس وتيبازة وسكيكدة ووهران والعاصمة وتلمسان وتميمون، تضاف لها ثلاث حدائق "دنيا بارك" وهي من نوع الحدائق الايكولوجية ذات البعد السياحي، بكل من العاصمة ووهران وعنابة، ويفوق إجمالي عدد الأسرة المزمع توفيرها بمختلف هذه القرى، 52 ألف سرير(رحيم حسين وآخرون، 2014، ص55).

وحسب المختصين فإن الجزائر التي كانت سنوات السبعينيات مقصدا سياحيا عالميا هاما ستسترجع مكانتها بشكل كبير ومتميز خاصة وأنها مدرجة حاليا حسب المنظور السياحي في خانة الوجهات السياحية غير المكتشفة، هذا المنظور الذي يأخذ بعين الاعتبار توجه السياح إلى اختيار الوجهات الجديدة غير المكتشفة وهوما من شأنه إعطاءالجزائر درجة امتياز في استقطاب السياح العالميين وربما تصدر قائمة الدول السياحية(رحيم حسين وآخرون، 2014، ص55).

الإستراتيجية السياحية كذلك بالأرقام والاحصائيات ، فقد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تطوير قطاع السياحة ، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013.

ومن أهداف هدا البرنامج (وزارة السياحة، 2013، ص12) تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية ، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزيد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلهــا سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008 ، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

و قد اهتم هدا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة مــا بين 2008 و 2013 كما يلي:

المرحلة ما بين 2004-2007: أنجز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير.

المرحلة ما بين 2008-2013: تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي(وزارة السياحة، 2013):

التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الانجازات التالي:

-استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003(الجريدة الرسمية رقم 11، 2013).

- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

-مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.

- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجـــائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.

- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

وفي المستقبل القريب، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب إستراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن إختيار هذه الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا .

خاتمة:

تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية لا بأس بها، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية في الظروف الراهنة، إلا أن عدم التركيز على هذا القطاع والاهتمام به، جعله قطاعًا هامشيًا، هذه الإمكانيات كان قد إعترف بها حتى المستعمر أنداك، وإهتم بها وشجع على الاستثمار فيها، وبالتالي الشيء الذي يقال عن القطاع السياحي في الجزائر، أنه يشكوا التهميش من القائمين عليه، خاصة وأن الظروف الراهنة ملائمة جدًا، وهذا ما نتمناه.

فعودة استدباب الأمن كفيلة بإعادة الاعتبار لهدا القطاع، والوصول به إلى مصاف القطاعات السياحية في البلدان الأخرى، وخاصةً البلدان الشقيقة التي لا نقل عنها شأنًا في الإمكانيات السياحية, التركيز على القطاعات المرافقة لقطاع السياحة مع ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية, كما يجب نشر الوعي السياحي بوساطة وسائل الاتصال الجماهيرية من تلفاز وإذاعة وصحافة بهدف تثقيف الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً وبيئياً وصحياً وسياسياً ... الخ. كذلك وجب تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق من خلال وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الأقاليم والمناطق, كما يجب تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، و تقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.

قائمة المراجع:

1.أحمد ماهر،عبد السلام أبو قحف(1999)، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي، ط 1 الإسكندرية، مصر.

2.الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.

3.وزارة السياحة(2013)، تطور قطاع السياحة للعشرية 2004-2013، ط1، الجزائر.

4.محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله(2015)، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية "دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية"، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، السيوف الإسكندرية، مصر.

5.مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ(2001) مبادئ السفر والسياحة، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6.ماهر عبد العزيز توفيق(1999)، صناعة السياحة، ط1, دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7.سعيد محمد المصري(2001)، إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والإستراتيجيات، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

8.عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد(2003)، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

9.رحيم حسان، مانع وآخرون(2014)، السياحة والتنمية السياحية، ط1، دار جيطلي، برج بوعريريج, الجزائر.

10.Bennett, Le Roy A(1984), International Organizations, New Jersey:Prentice-hall

11.Church.Dennis (1991),building sustainable communities: An opportunity and a vision for afuture that-works , http://www.ecoiq.com/dc-products/prod_futurethatworks.html

12.Gallié, E .P., Legros .D, Firms' human capital, R&D and innovation: a study on French firms, Journal Empir Econ, N: 43, 2012,.

13.Geis .d, and Kutzmark .T, devloping sustainable communities –the future is now, centre Of excellence for sustainable development, http://www.freshstart.ncat.org/articles/future.htm

14.Schly, s and laur, joe(1997), the sustainability challenge, Pegasus communications, inc, Cambridge.

15.Santos, H. et al, The Influence Of Human Capital On The Innovativeness Of Firms, International Business & Economics Research Journal ,Vol9, No9, September 2010

16.Teresa Torres cornas, Mario Aria –oliva(2005), E-human Resources management: managing knowledge people, Idea group Publishing , united states of America.

تنظيم المجال في الصحراء بين رهاني الضبط والتنمية

أ.المهدي الهامل، جامعة ابن زهر- المغرب

Spatial organization of Sahara between control and development

El mahdi El hamel, PhD student in Geography, Ibn Zohr university, .Morocco

ملخص: مر التنظيم الترابي في الصحراء بثلاثة مراحل أساسية، حيث كان المجال الصحراوي في الفترة التي سبقت الاستعمار متوزعا بين القبائل حسب قوة كل قبيلة واستنادا إلى مسارات التجارة الصحراوية، إلا أن هذه الوضعية اختلت بدخول المستعمر الذي عمل على تغيير نمط العيش القائم على الترحال أساسا وخاصة في المناطق التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني، فكان أن انتهج سياسات تستهدف تثبيت الرحل وتجميعهم في مراكز حضرية شكلت أنوية للمدن الحالية، كما قام بإحداث تغييرات همت التقطيع الترابي وانتهاج سياسية تنموية رهينة بمصالحه. بعد الاستقلال سيكون ضبط المجال الهدف الرئيسي للتنظيم الترابي الذي كان يتم تغييره بشكل متواصل بهدف إحداث تنمية اقتصادية وتوازن مجالي، فكانت الجهات الاقتصادية ثم التقسيم الجهوي لسنة 1996 والذي تم تعديله في 2014، وقد كان لمجال الصحراء نصيبه من كل التغييرات التي شهدها التنظيم الترابي للمغرب. في هذه المقال، سنبسط كل مرحلة من المراحل الثلاث مستحضرين الرهانات والمرجعيات التي أثرت في تنظيم المجال بالصحراء في ظل التطورات التي تعرفها المنطقة وكذلك تحديات التنمية.

الكلمات المفتاحية: الصحراء، المغرب، تنظيم المجال، القبيلة، التقطيع الترابي.

Abstract: Spatial organization in the Sahara has gone through three main periods. In the pre-colonial one, the Sahara was divided between the tribes according to the strength of each tribe and based on the tracks of Saharan trade routes. However, this situation was broken by the entry of the colonizer, who changed the way of life based on nomadism, especially in the areas colonized by Spain. This last has also changed the spatial organization and has adopted a development policy serving his interests. After independence, the control of the space will be the main objective of the territorial organization, which has been constantly changed in order to achieve economic development. In this article, we will talk about the three periods of the organization of the Sahara with invocation of challenges, references and approaches which affected this organization in the light of developments and economic challenges in the region.

Keywords: Sahara, Morocco, Spatial organization, tribe, territorial division.

مقدمة:

شهدت الصحراء في فترة لا تتجاوز القرن تحولات كبيرة تجسدت أساسا في الانتقال من مجال قبلي يهيمن عليه نمط عيش ترحالي وتُشكل القبيلةُ فيه الوحدةَ السياسية الناظمة للبناء الاجتماعي إلى مجال يغلب عليه الطابع الحضري وتتحدد فيه المجالات بناء على رهانات أخرى غير رهان المحافظة على مجال القبيلة أو توسيعه أو الاستفادة من خطوط التجارة الصحراوية التي كانت النشاط الاقتصادي الرئيسي قبل دخول الاستعمار، وقد مست هذه التحولات مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية، ومنها تنظيم المجال، فقد تنوعت الرهانات التي تحكمت في هذا التنظيم بتنوع البنيات الاجتماعية والسياسية السائدة كما تأثر بالدينامية المتواصلة التي عرفها التنظيم الترابي المغربي الذي كان يعكس مع كل تغيير المرجعيات والرهانات الثاوية خلفه.

مرت الصحراء بثلاثة مراحل أساسية تناسب فيها التنظيم الترابي مع المعطيات السياسية والسوسيو اقتصادية لكل مرحلة، فقد كان المجال الصحراوي قبليا بامتياز في الفترة التي سبقت الاستعمار حيث كان يتوزع على القبائل حسب قوة كل قبيلة واستنادا إلى مسارات التجارة الصحراوية عصب الاقتصاد في تلك المرحلة، إلا أن هذه الوضعية اختلت بدخول المستعمر الذي عمل على تغيير نمط العيش القائم على الترحال أساسا وخاصة في المناطق التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني من خلال محاولة ضبط المجال، فكان أن انتهج سياسات تستهدف تثبيت الرحل وتجميعهم في مراكز حضرية شكلت أنوية للمدن الحالية، كما قام بإحداث تغييرات همت التقطيع الترابي عن طريق اعتبار الصحراء إقليما إسبانيا وانتهاج سياسية تنموية رهينة بمصالح المستعمر، جعلت المجتمع الصحراوي يعيش تفاعلات اجتماعية واقتصادية وثقافية مست البنية التقليدية المؤسسة على القبيلة، كما لم يعد مجديا الارتهان إلى نمط العيش التقليدي المبني على الزراعة والرعي والتجارة مع مناطق جنوب الصحراء.

استمرت هذه التحولات بعد الاستقلال فتجلت واضحة في نسب التمدين المرتفعة وفي إعادة تشكيل متواصلة للمجال وفق المعطيات السوسيواقتصادية والثقافية والسياسية الناتجة عنها.

احتلت الصحراء مكانة مهمة في التاريخ السياسي المغربي منذ قرون، فقد كانت منطلق دولة المرابطين ومقصد السعديين، كما كانت موضوع تنافس كبير بين القوى الاستعمارية الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وإسبانيا ...) خصوصا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ولا زالت تحتفظ بهذه الأهمية في ظل النزاع القائم حاليا.

لم تتوقف محاولات التسرب الاجنبي إلى الصحراء بهدف السيطرة على التجارة الصحراوية قبل أن يستقر الامر لصالح فرنسا وإسبانيا اللتان اقتسمتا هذا المجال، وقد رافق هذا الصراع نقاش متواصل حول مسالة الحدود الجنوبية للمغرب التي كانت القوى الاستعمارية تصر على عدم تجاوزها لواد درعة جنوبا.

إن أهمية هذا المجال تبرز بشكل جلي سواء من خلال التنافس الاستعماري المذكور أو من خلال الإجراءات التي كان المغرب يتخذها تجاه محاولات التسرب إلى هذه المنطقة، كما تظهر

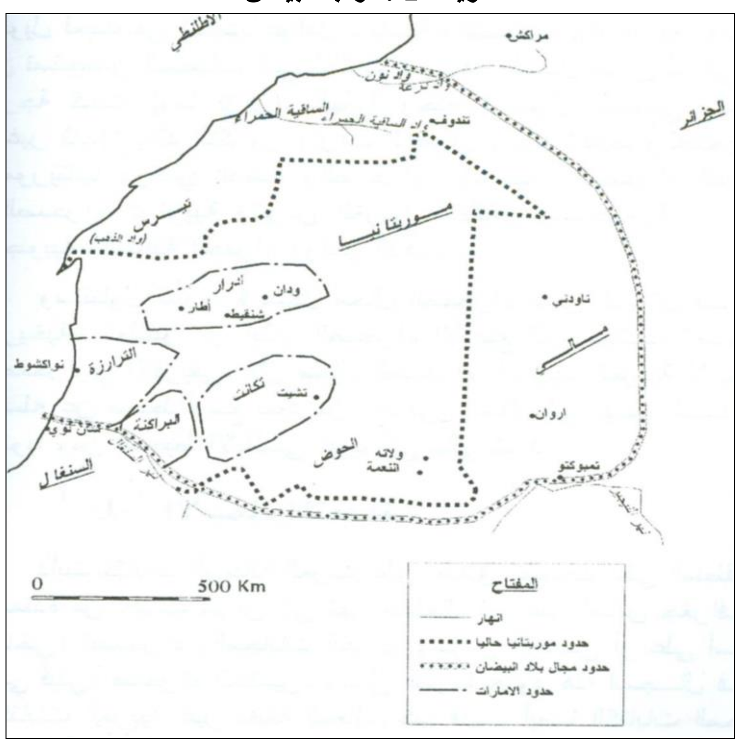
أيضا من التعديل المستمر للتقطيع الترابي بعد حصول المغرب على الاستقلال وخروج المستعمر الإسباني من الصحراء.

فكيف انتظم هذا المجال قبل الاستعمار؟ وما هي التغيرات التي شهدها خلال الفترة الاستعمارية ثم بعد الاستقلال؟ وما هي العوامل والرهانات الثاوية خلف ذلك في كل مرحلة من المراحل؟

1.فترة ما قبل الاستعمار: القبيلة ورهان التحكم في التجارة الصحراوية:

تندرج المنطقة الممتدة من واد نون شمالا إلى واد الذهب جنوبا ضمن المجال المعروف تاريخيا باسم "تراب البيظان"، وهي تسمية أُطلقت على الفضاء الممتد من جنوب سوس إلى نهر السينغال، وقد اتخذ مفهوم البيظان "بعدا ثقافيا أكثر مما ارتبط بالعرق أو بلون البشرة، فالبيظاني هو ذلك الشخص الذي يتكلم اللهجة الحسانية ويرتدي زيا مميزا وله هوية ثقافية تميزه عن الساكنة المجاورة"(رحال بوبريك، 2008، ص14).

خريطة 1 : تراب البيظان



المصدر: رحال بوبريك، 2008، ص12.

لقد توزع المجال ولفترة طويلة بين نمطي عيش مختلفين : نمط يغلب عليه الاستقرار في منطقة واد نون ونمط الترحال في المناطق جنوب واد درعة. بالنسبة لمنطقة واد نون فهي تضم عددا مهما من الدواوير خصوصا في الواحات، لعب بعضها دورا كبيرا في النشاط التجاري مثل أسرير ولقصابي وإفران وتغجيجت وكلميم، أما بالنسبة للمجالات التي ساد فيها الترحال فقد تميزت بضعف العمران إذ كانت كما وصفها صاحب المعسول "لا قرية فيها ولا ساقية ولا سوق

تساق إليها السلع.... وإنما ينزلها أهل المواشي فيسيمون أنعامهم بِواديها وبَواديها ثم يرتحلون فلا يبقى فيها أنيس..."(المختار السوسي، دس، ص40). إن قلة العمران بهذا المجال الشاسع لا تعني خلوه من الساكنة، فقد كان متوزعا بين عدة قبائل كما كان معبرا رئيسيا للتجارة بين ضفتي الصحراء.

إن مقاربة تنظيم المجال وتطوره خلال فترة ما قبل الاستعمار تقتضي معالجة نقطتين أساسيتين هما القبيلة والتجارة الصحراوية باعتبارهما مدخلين لفهم دينامية المجال وتحولاته.

1.1 القبيلة: وحدة اجتماعية وسياسية:

تعتبر دراسة البنيات الاجتماعية معبرا أساسيا لفهم العلاقة بين الإنسان والمجال الذي يعيش فيه، وبالنسبة للصحراء فقد لعبت القبيلة دورا محوريا في سيرورة التحولات الاجتماعية، ولم يكن ممكنا تجاوزها في فهم التغيرات التي شهدتها الصحراء بوصفها مجالا ينتمي إلى الأطراف التي تراجع أو غاب عنها الوجود المخزني فتم تعويضه بسلطة القبيلة(عبداتي الشمسدي، 2011، ص71).

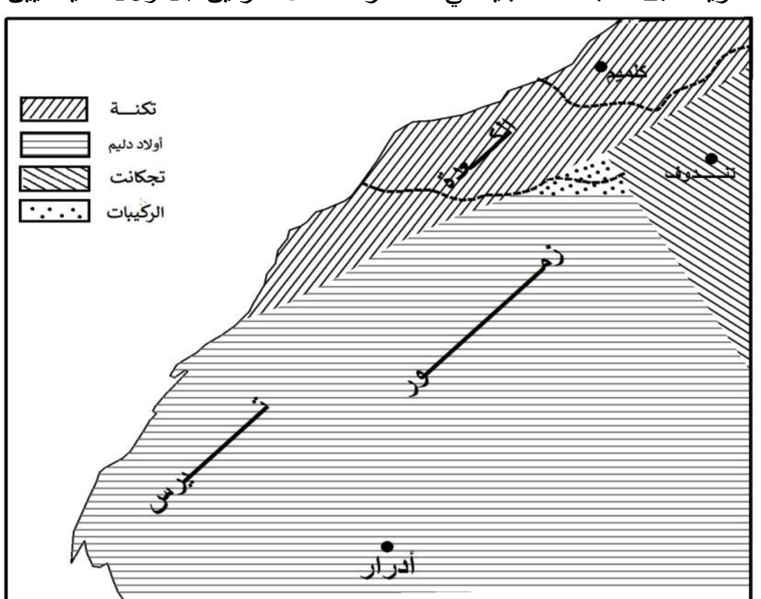
توزع مجال الصحراء ولمدة طويلة بين القبائل حيث كانت الحدود تتغير بشكل مستمر تبعا لقوة القبيلة ونفوذها، ويتميز مجال القبيلة في الصحراء بكونه مكتسبا ومغزيا كما أن جميع القبائل توظف الأساطير الخاصة بنشأتها لتبرير سيطرتها على مجال ترابي معين فلا تكفي القوة العسكرية والسياسية لتملك المجال(رحال بوبريك، 2008، ص109).

تقدم قبيلة الركيبات مثالا لتوظيف الرأسمال الرمزي والموروث الأسطوري في تبرير سيطرتها على مجال واسع في الصحراء الأطلنتية، فالتأكيد على النسب الشريف والانتماء الصوفي لسيدي أحمد الركيبي وفر الحماية للقبيلة وهي في طور التأسيس في مجال تهيمن عليه القبائل المحاربة من خلال الاندراج في سلك القبائل الزاوية التي تحظى بالاحترام داخل مجال البيظان، لكن يظهر أن جد الركيبات لم يحصل على ما يرتجيه لما استقر في بادئ الأمر بوادي درعة "فحين رجع من سياحته لوادي درعة أمعن النظر فيها فلم يقبل السكون فيها لما في أهلها من مخايل الرذالة وقلة الدين... رحل عنهم" ثم قصد بني حفيان "وهم سكان الارض فإذا بهم أهل قوة ونجدة وتقصدهم الناس من الآفاق...ونزل بأرض الخراويع وهن الأخنيكات واشتراها عندهم بستين قنطارا من الذهب من هناك إلى الشبيكة، واد بإزاء جبل زيني على شاطئ البحر إلى سبع موجات في البحر. وبعض العقود مكتوب فيه سبعة ملاوح، وأمرهم أن يأخذوا الميزان ويَزِنوا المال، فأخذ الحجارة وجعلها في كفة الميزان فصرن ذهبا على ما قيل..."(محمد سالم بن لحبيب، تحقيق مصطفي ناعمي، 1992، ص71).

لا يقتصر وجود مثل هذه القصص على الركيبات فقط، بل نجد قبائل أخرى مثل العروسيين يؤسسون لوجودهم بمنطقة الساقية الحمراء بأسطورة مفادها أن "جدهم سيدي أحمد لعروسي تم إنقاذه من انتقام السلطان فطار به الولي سيدي رحال البودالي حاملا إياه من حزامه ولما تمزق هذا الأخير سقط سيدي أحمد لعروسي سالما في موقع في الساقية الحمراء لتصبح بعد ذلك ذريته قاطنة بهذه المنطقة"(رحال بوبريك، 2008، ص110)، وتم تعزيز هذه الأسطورة بأدلة مادية مثل إنشاء ضريح للزيارة وادعاء بوجود أثر ليديه على حجر.

لا يكفي وجود أسطورة لتبرير السيطرة على مجال ما، فنمط العيش الترحالي السائد في معظم المجال إضافة إلى البنية الاجتماعية المتميزة بهيمنة القبائل المحاربة فرضت اللجوء إلى استراتيجيات أخرى للحفاظ على مجال القبيلة، وكذلك ضمان الولوج إلى مجالات القبائل الأخرى سواء من أجل الرعي أو التجارة. ومن هذه الاستراتيجيات عقد التحالفات أو الدخول في حماية بعض القبائل الكبرى مثل الاتفاق الذي كان بين الركيبات وتكنة في المرحلة التي كانوا يصنفون فيها ضمن القبائل الزاوية. وتبين الخريطة التالية توزع المجال بين الوحدات القبلية المهمة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

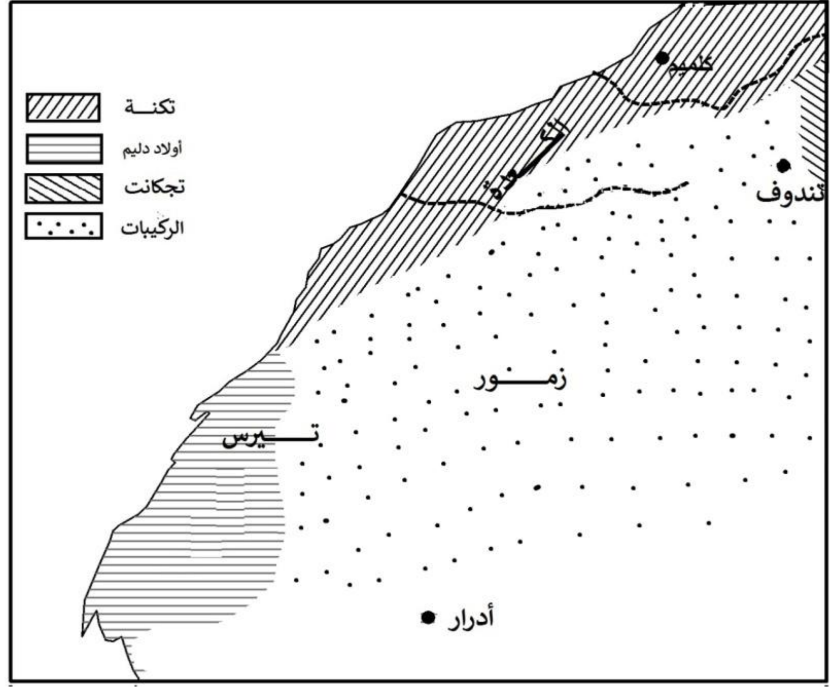
خريطة :2 المجالات القبلية في الصحراء خلال القرنين 17 و18 الميلاديين



المصدر: Sophie Caratini, 1989, p175

لم يقبل الركيبات بتصنيفهم ضمن القبائل الزاوية لمدة طويلة، فمع بداية القرن التاسع عشر رفعت القبيلة من عدد أفرادها وثروتها بما يكفي للانتقال من "نظام اجتماعي مرابطي زاوي إلى نظام سياسي لا يؤدي وظيفته إلا في إطار المقدرة على حمل السلاح" (محمد سالم بن لحبيب، تحقيق مصطفي ناعمي، 1992، ص26). وقد تم ذلك على مرحلتين، تم في الأولى من خلال مراقبة المراعي في منطقة زمور ثم في الثانية التوسع على حساب قبائل مجاورة مثل تجاكانت وأولاد دليم.

خريطة :3 المجالات القبلية في الصحراء خلال القرن 19 ميلادي



المصدر: Sophie Caratini, 1989, p176

2.1 التجارة الصحراوية:

لم تكن الصحراء مجرد معبر للقوافل التجارية فقد كان لحركة المحاور بين شرق الصحراء وغربها بالغ الأثر على البنيات الاجتماعية والسياسية القائمة، حيث أدى ازدهار محور سلجماسة-أوداغوست-غانا مثلا في الفترة بين القرنين العاشر والرابع عشر الميلاديين إلى تراجع الصراعات القبلية مما ساهم في فتح الباب أمام تشكيل تنظيمات اقتصادية واجتماعية كما أحيى النزعات التجارية لدى القبائل الصنهاجية، وقد كانت هذه المحاور تتغير بتغير القوى المهيمنة على بدايات ونهايات هذه المحاور(خديجة الراجي، 2010، ص91-117).

يقدم تحول مسارات التجارة الصحراوية نحو الموانئ البحرية الأطلسية مثالا واضحا على هذا التأثير، فقد استطاع الأوروبيون التحكم في حركية المسالك التجارية الرابطة بين ضفتي الصحراء وجذبها إلى نقط التبادل التي أنشئت على ضفاف الأطلسي، مما ساهم في إنهاء دور اتحادية تكنة كمراقبين عسكريين لهذه الشبكة من المسالك والاقتصار على شمال الساقية الحمراء. لقد كان هذا التراجع أحد الاسباب التي سهلت لاتحادية الركيبات تعزيز مراقبتها للمجال جنوب الساقية الحمراء(محمد سالم بن لحبيب، تحقيق مصطفي ناعمي، 1992، ص60)، حيث استطاعت بعد عقود من الحرب مع قبيلة تجاكانت أن تبسط سيطرتها في أواخر القرن التاسع عشر على تندوف التي كانت أحد أهم المراكز التجارية في تلك المرحلة.

1.الفترة الاستعمارية: استقرار وتمدن: توزع مجال الصحراء بين الاستعمارين الفرنسي والإسباني إثر سلسلة من الاتفاقيات التي حددت مجالات نفوذ كل قوة استعمارية، وقد انطلق

مسار تقسيم المجال منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي ابتداء من مؤتمر برلين سنة 1884-1885 حيث سارعت فرنسا إلى فصل جنوب مجال البيظان عن شماله وتسميته ب"موريتانيا الحديثة"، لكن غموض مقررات هذا المؤتمر سيدفعها إلى توقيع عدة اتفاقيات مع إسبانيا من أجل تحديد المناطق الخاضعة لسيطرة كل منهما(رحال بوبريك، 2008، ص16).

توالت الاتفاقيات بعد ذلك، فحصلت إسبانيا على منطقة وادي الذهب سنة 1900 ثم منطقة الساقية الحمراء سنة 1904 وأخيرا منطقة طرفاية الممتدة جنوب واد درعة سنة 1912 بينما اكتفت فرنسا بالمناطق الممتدة شمال واد درعة بعد أن تمكنت من إبعاد إسبانيا عن منطقة أدرار شمال موريتانيا.

سنقتصر في هذا المحور على الجزء الذي خضع للاستعمار الإسباني نظرا للتحولات العميقة والسريعة التي شهدها المجال في هذه الفترة عكس منطقة وادنون التي تم تطويعها من قبل فرنسا ابتداء من سنة 1934، حيث لم يكن للوجود الفرنسي تأثير بارز على المجال لعدة أسباب، منها اندراجه ضمن مناطق المراقبة العسكرية، فالمغرب كان مقسما خلال فترة الاستعمار الفرنسي إلى مناطق مراقبة مدنية وأخرى عسكرية، وكان التدخل الفرنسي الأهم يتم داخل المناطق المدنية بينما تم الاكتفاء في المناطق العسكرية بإنشاء بنيات تحتية هدفها الأساس تسهيل التحركات العسكرية ومراقبة المجال. لذلك، سنجد أن التمدين في المنطقة الموجودة شمال واد درعة تم بشكل تدريجي كما أن البنيات الاجتماعية التقليدية ستحافظ على وجودها لفترة أطول عكس ما حدث في المناطق جنوب درعة.

مرت المناطق الخاضعة للاستعمار الإسباني بمرحلتين مختلفتين، حيث كان الوجود الاسباني في الفترة التي سبقت 1934 محدودا في بعض المراكز الساحلية مثل فيا سيسنيروس (التي ستحمل اسم الداخلة لاحقا) وكاب جوبي وكاب بوخادور، وذلك لعدة أسباب منها طابع الترحال الذي كان يغلب على ساكنة هذا المجال وقلة أعداد الاسبان المتواجدين بالمنطقة الذين كانوا إما جنودا أو موظفين. لم تبسط إسبانيا كامل سيطرتها على الصحراء إلا ابتداء من سنة 1934 وذلك بسبب الاتفاقيات الأوروبية التي تفرض على الدول مراقبة المجالات الخاضعة لاستعمارها كدليل يثبت سيادتها على الأراضي المعنية (A. C. Serrano and V. Trasosmontes, 2015)، إضافة إلى الضغوط الفرنسية من أجل تأمين خطوط البريد وكذا التضييق على المقاومة مما دفع الإسبان إلى القيام ببعض الاستثمارات في البنية التحتية (J. A. R. Esteban and D. A. B. Timón, 2015).

لم تكن هذه الاستثمارات ذات أهمية باستثناء ما تعلق بمهبط الطائرات الذي أكسب ڤيا سيسنيروس أهمية بالنسبة للبريد الجوي بين أوروبا وأمريكا وإفريقيا، أو بعض البنايات العسكرية والمدنية بطرفاية وموانئ صغيرة بكل من الكويرة وبوجدور(محمد شرايمي، 2015، ص65-101-105).

ابتداء من سنة 1934، ستشهد السياسة الاسبانية في الصحراء تحولا كبيرا وعلى مستويات عديدة، حيث سيتم الانتقال من استعمار شكلي إلى استعمار فعلي (J.M. Milan, 1995, p324)، كما أن السلطات الاسبانية ستلجأ إلى الدراسة العلمية للصحراء خصوصا في ظل

الضعف والنقص في المعلومات الذي ميز الدراسات السابقة، كما سيتم أيضا الشروع في تطبيق سياسة تثبيت قبائل الركيبات، وإنجاز تصميمين لتهيئة مدينتي العيون وفيا سيسنيروس وإطلاق عمليات التنقيب عن الثروات المعدنية (J. A. R. Esteban and D. A. B. Timón, 2015).

على المستوى الاجتماعي، هدفت سياسة تثبيت الركيبات إلى الحد من الخطورة التي تشكلها هذه القبائل على القوى الاستعمارية حيث كان من الصعب مراقبتها وهي في ترحال دائم داخل مجال شاسع مثل الصحراء. وقد كان لهذه السياسة أثر وخيم على البنيات الاجتماعية القائمة حيث أدت إلى تفكيك مجموعات الرحل إضافة إلى خلخلة مفهوم القبيلة التي كانت تتشكل عبر الصراع المتواصل حول المجال وتتوسع بتوسعه (Nicole Jaouich, 2000, p51-66)، كما كان من نتائج هذه السياسة انتفاء الحاجة إلى الحماية التي كانت توفرها بعض القبائل خصوصا في ظل تأمين المراعي وتسهيل المواصلات مما أربك التراتبية الاجتماعية القائمة وفتح الباب أمام القبائل التابعة للتخلص من سطوة القبائل المحاربة (Vincent Monteil, 1959).

هذا التحول من نمط عيش ترحالي نحو آخر مستقر فرض على السلطات الاستعمارية الاستجابة لحاجيات السكان في مجالات عديدة خصوصا السكن. وهكذا، عملت على بناء مدينة العيون على الضفة اليسرى للساقية الحمراء ابتداء من سنة 1938 حيث شيدت بين 1940 و1946 ما يقارب 226 بناية، لكن تزايد الطلب على السكن سيدفع إلى اعتماد مشاريع أخرى منها مشروع بناء 1500 سكن خصص جزء منها للسكان المحليين. رغم ذلك، انتشر السكن غير اللائق وظهرت تجمعات الخيام قرب التجزئات الحديثة بسبب ارتفاع أعداد المهاجرين بحثا عن عمل.

بالنسبة للتنظيم الإداري فقد اعتبرت المنطقة ذات طابع عسكري حيث كانت الإدارة تتكون من ضباط وجنود، وهو ما توضحه جميع القرارت والمراسيم الصادرة بهذا الشان إذ كانت المنطقة تابعة نظريا لوزارة ما وراء البحار حتى سنة 1899 ثم تابعة لرئاسة مجلس الوزراء حتى سنة 1901 حيث تم تكليف "الشعبة الاستعمارية" بإدارة المنطقة، وفي سنة 1925 أسندت إدارتها للمديرية العامة للمغرب والمستعمرات قبل أن تخضع سنة 1934 للمفوضية السامية لإسبانيا بالمغرب والتي كانت لها صلاحيات كبيرة لإدارة شؤون إفني والصحراء. بعد ذلك، سيظهر إطار جديد يسمى "الحكومة السياسية العسكرية لإيفني والصحراء" سنة 1940 وقد قسمت إسبانيا الصحراء إلى منطقتين : منطقة الصحراء الإسبانية والمنطقة الجنوبية من المحمية المغربية. وسيستمر هذا التنظيم إلى غاية سنة 1946 حيث سيتم إحداث "إفريقيا الغربية الإسبانية"(محمد سبى، 2015، ص39-44).

أدت التحولات التي شهدتها المنطقة خصوصا بعد استقلال المغرب واستعادته لمنطقة طرفاية إلى إعادة النظر في وضعية الصحراء حيث صدر مرسوم جديد سنة 1958 يجعل من الصحراء إقليما إسبانيا، ثم تبعه قانون آخر سنة 1961 تشير مقدمته إلى مراعاته لخصوصيات المنطقة سواء على المستوى الاجتماعي أو التاريخي أو الجغرافي(محمد سبى، 2015، ص149).

تتكون البنية الإدارية الجديدة مما يلي(محمد سبى، 2015، ص155-156):

-الحاكم العام.

-السكرتير العام.
-مجلس الإقليم :يتكون من أربعة عشر عضوا.
-المجالس البلدية: بلدية العيون وبلدية الداخلة.
-المجالس المحلية الصغيرة: السمارة والكويرة.
-الفروع المتنقلة: تمثل الرحل.

على المستوى الاقتصادي، تم اكتشاف منجم بوكراع سنة 1963 بعد سلسلة من عمليات التنقيب المتواصلة، مما شكل نقطة انعطاف بالنسبة للإقليم حيث ازدادت أهميته بالنسبة لإسبانيا وارتفع حجم استثماراتها فيه من أجل الاستفادة من ثرواته، كما ستشهد الفترة الفاصلة بين 1964 و1975 تطورا لمختلف الأنشطة الاقتصادية كالفلاحة والصيد والتجارة وتوسعا في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، لكن هذه التنمية كانت موجهة أساسا لخدمة الغايات الاستعمارية ولم تكن مصممة لفائدة الساكنة المحلية حيث أن قطاع الفوسفاط لم يكن يشغل سوى حوالي 1000 صحراوي يتقاضون أجورا أقل من نظرائهم الإسبان (A.C. Serrano and V. Trasosmontes, 2015)، وإن كان البعض يرى أن ذلك ساهم في خلق طبقة عاملة تعكس الانتقال من مجتمع رحل نحو آخر حضري (Elsa Assidon, 1978, p38).

ساهمت هذه الإجراءات المتوالية خلال فترة زمنية قصيرة في إرباك المجتمع الصحراوي الذي أصبح يواجه تحديات جديدة مثل البطالة ومشكل السكن وولوج المرأة إلى المدرسة وسوق العمل، إضافة إلى تسرب قيم جديدة مختلفة عن تلك التي كانت سائدة قبل الاستقرار بالمدن، كما أصبح سؤال المستقبل السياسي أكثر إلحاحا وحضورا من ذي قبل في ظل الانحسار الذي كان يشهده المد الاستعماري.

2.فترة الاستقلال: هاجس ضبط مستمر وسؤال تنمية متجدد: لابد من التذكير أولا بأن المغرب رغم حصوله على الاستقلال سنة 1956، إلا أن استعادته لكامل ترابه تمت بشكل تدريجي خلال العقود الموالية خصوصا الصحراء، حيث تمت استعادة وادنون في نفس السنة بحكم خضوعها للاستعمار الفرنسي آنذاك ثم منطقة طرفاية سنة 1958 ثم منطقة الساقية الحمراء سنة 1975 وأخيرا منطقة وادي الذهب سنة 1979.

بعد الاستقلال تم اعتماد تراتبية إدارية من ثلاث مستويات : العمالة، الدائرة، الجماعة. وبناء عليه تم تقسيم المغرب إلى عدة عمالات تمثل المدن الكبرى آنذاك عواصم لها، وكانت منطقة وادنون في هذا الوقت تابعة لعمالة أكادير بينما تمت ترقية منطقة طرفاية إلى مستوى عمالة فور استعادتها.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التقطيع الإداري لم يكن يتلاءم مع التقسيمات الجغرافية الكبرى للمغرب آنذاك ولا مع مجالات تأثير المدن الكبرى (Daniel Noin, 1963)، كما أن الهاجس الأساسي لهذا التنظيم الترابي الجديد كان هو التحكم في المجال ومراقبته وحل سؤال التنمية (Saîd Boujrouf, 2005) بالنظر إلى أن مشكلة الإدارة المحلية كانت أحد المشاكل الرئيسية في الشهور الاولى للاستقلال، وفي ظل التحول الحاصل من تنظيم مجالي تقليدي يدبره الأعيان نحو آخر عصري(ريمي لوفو،1985، ص50).

تعكس الطوبونيميا المستعملة غداة الاستقلال خصوصا بعد التقسيم الجماعي لسنة 1959 انتظارات السلطة من خلال البحث عن مجالات اقتصادية قابلة للحياة، وهو ما سيظهر جليا في حمل هذه الجماعات لأسماء وظيفية مرتبطة بالمجال والموارد دون أية حمولة إثنية أو قبلية مثل أسماء الأسواق الأسبوعية المنظمة فيها أو أسماء مراكزها Saïd Boujrouf and Elmostafa Hassani, 2008). في هذا السياق، نجد أن الجماعات المكونة لدائرة كوليمين توزعت بين نوعين : جماعات تحمل أسماء مراكزها مثل أسرير ولقصابي وكوليمين وتغجيجت، وجماعات تحمل أسماء أسواقها الأسبوعية مثل سوق اثنين أداي وسوق ثلاثاء الأخصاص وسوق اثنين آيت الرخا.

سيتقوى رهان التنمية الاقتصادية خلال فترة بداية السبعينات من القرن الماضي في ظل الاختلالات المجالية الموروثة عن الفترة الاستعمارية، فظهر التقسيم الجهوي لسنة 1971، وقد استند هذا التقسيم الجديد إلى عدة مبادئ من بينها البحث عن وظيفية جهوية ترتفع فيها الوحدات الإدارية عن أن تكون مجرد إطار إداري إلى آخر يتولى مهام التنسيق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما هدف هذا التقسيم الجديد إلى البحث عن التوازن بين النمو الشامل والتنمية المحلية من خلال التقليص من الفوارق بين الجهات، إضافة إلى خلق أقطاب جهوية للتنمية وتقوية سياسة اللامركزية التي انطلقت في بداية الستينات (A. Bellaoui, 2009, p83). ولتفادي أي تأويل سياسي أو إثني لهذا التقسيم فقد اعتُمِدت تسميات مأخوذة من الاتجاهات الجغرافية مثل جهة المركز وجهة الشرق وجهة الجنوب وجهة الشمال الغربي (Saïd Boujrouf and Elmostafa Hassani, 2008).

خريطة 4 :التقطيع الجهوي لسنة 1971.



بعد استعادة إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب أُدرجا ضمن جهة الجنوب وتم تقسيم الصحراء إلى ستة أقاليم (كلميم، طانطان، السمارة، العيون، بوجدور، وادي الذهب)، وحذف إقليم طرفاية الذي تم توزيعه على الأقاليم المحيطة به قبل إضافة إقليم سابع هو أسا-الزاك سنة 1991.

ساهمت عدة عوامل في عدم بلوغ هذا التنظيم الجديد لأهدافه، منها أن الجهة لم تكن وحدة ترابية مستقلة بل كانت تسير من قبل مديرية التنمية الجهوية والهيئات الإقليمية والتي كانت ذات طابع استشاري إضافة إلى تركيزه على الجانب الاقتصادي، كما أن ضم الأقاليم الصحراوية المسترجعة إلى الجهة الجنوبية أحدث عدم توازن بين هذه الجهة وباقي الجهات (مليكة الصروخ، 1998)، لكن ذلك لم يمنع الجهة من تعزيز مكانتها داخل الخطاب السياسي والاقتصادي والتأكيد على لامركزية التنمية وأيضا عبر التعديلات الدستورية لسنة 1996 التي جعلت من الجهة جماعة ترابية ذات اختصاصات تنموية(محمد السوعلي، 1998). وبصدور القانون رقم 47.96 سيرتفع عدد الجهات إلى 16 جهة حيث ستتوزع الصحراء على ثلاث منها هي : كلميم-السمارة والعيون-بوجدور-الساقية الحمراء ووادي الذهب-لكويرة.

لم تتبع أسماء الجهات نمطا محددا لكنها كانت، خلافا لتلك المعتمدة سنة 1971، ناطقة عن المجالات التي تمثلها محيلة على معطيات جغرافية أو ترابية أو إثنية وحتى على المدن، كما أن العدد المرتفع يعكس الرغبة في خلق وحدات ترابية تسهل مراقبتها وتنميتها سياسيا واقتصاديا (A. Bellaoui, 2009, p89).

بالنسبة لجهات الصحراء، فقد مزجت بين تسميات تحيل على المدن الرئيسية (جهة كلميم-السمارة وجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء) إضافة إلى مجالات جغرافية ذات حمولة تاريخية وثقافية (جهة وادي الذهب-لكويرة وجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء) بما يعكس نظرة أخرى للمجال تستحضر ولو جزئيا بعض أبعاده الطبيعية والبشرية.

رغم هذا التحول في التعامل مع المجال، فإن التقطيع الجهوي لسنة 1997 جاء معيقا للتنمية حيث أفرز جهات غير متوازنة ولم يراع المكونات السياسية والاقتصادية والتاريخية والثقافية، كما أن السلطات كانت تستحضر هاجس الدولة الموحدة مما يفسر الحذر الذي طبع تنزيل هذه التجربة إضافة إلى التحكم فيها من خلال دور الوالي في تنفيذ قرارات المجالس الجهوية(محمد السوعلي، 1998).

بالنسبة للصحراء، فإن التقطيع الجهوي لم يكن فاعلا بما يكفي لتحقيق التنمية إذ ظلت الدولة المستثمر الأول والمشغل الأول فيها مما حال دون تحقيق إقلاع اقتصادي كما لازال النسيج الاقتصادي مرتكزا على الأنشطة الأولية إضافة إلى ارتفاع البطالة بين صفوف الشباب وتزايد صعوبات الاندماج المهني، مما ولد إحساسا بالحيف وتعبيرا عن الضرورة الملحة لإطلاق دينامية تنموية بهذا المجال الذي يمتد على أكثر من نصف المغرب(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، ص6).

في ظل هذه المعطيات كان لابد من مراجعة التنظيم الترابي للمملكة باعتباره أحد المداخل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكان أن تم تنصيب لجنة استشارية سنة 2010 لدراسة هذا الموضوع وصياغة تصور واضح له. أصدرت اللجنة تقريرها الذي خلص إلى تخفيض عدد الجهات من 16 إلى 12 جهة حازت منها الصحراء ثلاث جهات وذلك "اعتبارا للرهانات السياسية الاستراتيجية التي تميز هذه المجالات"(اللجنة الاستشارية حول الجهوية، 2010، ص61).

خريطة 8: التقطيع الجهوي لسنة 2015



اعتمد التقطيع الجهوي الذي تم تفعيله بصدور المرسوم 2.15.40 على سبعة معايير هي: الفعالية والتراكم والتجانس والوظيفية والقرب والتناسب والتوازن، مع المحافظة على الكيانات الإدارية الإقليمية بمبرر البناء على التراكم القائم والاستفادة من تقاليد اللامركزية الإدارية إضافة إلى الإقرار بوجود إكراهات تعود إلى طبيعة المجال المغربي المتوزع بين مجال أطلسي ومتوسطي يضم 87% من السكان ومجال صحراوي وشبه صحراوي يضم 13% من السكان(اللجنة الاستشارية حول الجهوية، 2010، ص56-61).

من الناحية الطوبونيمية، تتكون تسميات نصف الجهات من أسماء مدن (طنجة-تطوان، فاس-مكناس، الرباط-سلا-القنيطرة، بني ملال-خنيفرة، الدار البيضاء-سطات، مراكش-آسفي) أو من مجالات جغرافية دون استعمال اسم مدينة (درعة-تافيلالت)، بينما تتكون أسماء الجهات في الصحراء من اسم مدينة مع الامتداد الترابي الحاضن لها (كلميم-وادنون، العيون-الساقية الحمراء، الداخلة-واد الذهب)، ما يعكس أهمية الظاهرة الحضرية في الجهات الأولى، فالنشاط الاقتصادي يتولد أساسا عن "الخيرات والمبادلات التي تنتظم في المدن الكبرى وحولها وعلى ما لها من إشعاع" (اللجنة الاستشارية حول الجهوية، 2010، ص58)، وما يؤكد صعوبة القطع مع المنطق الذي حكم التقطيع الترابي بداية الاستقلال والقاضي بضرورة وجود قطب حضري يقوم بدور قاطرة التنمية في المجال الذي يتبعه. أما بالنسبة للجهات الأخرى، فهي، على العكس من ذلك، تعاني من "إكراهات التضاريس والمناخ القوية وتتصف ببيئات طبيعية هشة وبكثافة سكانية

ضعيفة وبمستويات من العيش متواضعة"(اللجنة الاستشارية حول الجهوية، 2010، ص58). وبالرغم مما توحي به الأسماء من وجود انسجام في المجالات إلا أنها تمثل أيضا تلك الهوامش التي ظلت ولعقود ضمن "المغرب غير النافع".

إذا كانت المعطيات السياسية المرتبطة بالصحراء خصوصا بعد تقديم المغرب لمشروع الحكم الذاتي إضافة إلى واقع التنمية غير المتوازنة التي تطبع مختلف مجالات المملكة من جملة الأسباب التي دفعت إلى السير في طريق الجهوية المتقدمة، فإن إشارة اللجنة الاستشارية حول الجهوية إلى عدم الحاجة إلى الاقتباس الحرفي من المعايير الاكاديمية المحددة للجهات في ظل البنية الترابية الموحدة للمملكة والدرجة العالية من الاندماج، تطرح العديد من التساؤلات عن الحضور القوي والواضح للسلطة المركزية من خلال التأكيد على وظيفية التقطيع وعن المدى الذي يمكن أن تصل إليه اختصاصات الجهات.

أهم النتائج: يتضح من خلال تتبع تطور تنظيم المجال في الصحراء خلال مختلف المراحل أنه رغم التعديلات المستمرة التي عرفها هذا التنظيم فإنه ظل متسما بعدة خصائص لعل أبرزها الحضور القوي للدولة خصوصا بعد الاستقلال، حيث تم الانتقال من مرحلة الحضور الشكلي للدولة المكتفي بتعيين قواد وخلفاء بالصحراء إلى مرحلة التواجد الفعلي القوي بعد الاستقلال. وقد كان هذا الحضور محكوما بهاجس الضبط والمراقبة وبفكرة الدولة المركزية رغم التعديلات والمراجعات المتتالية للتقطيع الترابي والتوسيع التدريجي والحذر لاختصاصات الجماعات الترابية الذي فرضته الانتظارات التنموية. ورغم هذا التطور الذي توج باعتماد الجهة كمستوى ترابي جديد إضافة إلى العمالة والدائرة والجماعة إضافة إلى الصلاحيات الجديدة الموكولة إليها، فإنها ما زالت عاجزة عن حل سؤال التنمية الذي يطرح نفسه بإلحاح خصوصا في ظل الإقرار بالحاجة إلى نموذج تنموي جديد.

خاتمــة:

ظل رهان التحكم في المجال حاضرا عبر مختلف المراحل، فقد كانت التجمعات القبلية الكبرى في الصحراء تراقب مجالاتها الواسعة وتعمل على الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية التي تمنحها هذه المجالات، وكان للتجارة عبر الصحراء دور فاعل في التحولات التي شهدتها المنطقة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. استمر هذا الوضع لقرون قبل قدوم المستعمر الذي عمل على خلخلة البنيات القائمة من خلال تقسيم المجال والتحكم في حركية السكان مما سرع من تحول أنماط العيش التقليدية والانتقال نحو التمدين.

حمل واقع التمدين معه أسئلة التنمية الاقتصادية، فكان أن اتخذت السلطات الاستعمارية الاسبانية في الصحراء قرارات تتعلق بالتنظيم الإداري وبالخدمات الصحية والتعليمية في محاولة لمعالجة الوضع الناتج عن استقرار ساكنة ألفت الترحال منذ قرون، لكن ذلك لم يحمل مشاركة حقيقية للسكان في تدبير الشأن المحلي كما ان النموذج التنموي كان موجها بالأساس لخدمة الأهداف الاستعمارية.

بعد الاستقلال سيتجدد رهانا الضبط والتنمية في سياق سياسي خاص حتّم على الدولة مراجعة "نموذجها التدبيري والتنموي" بشكل متتالي خصوصا في ظل المخرجات الضعيفة لسياسات التنمية رغم الإمكانات الكبيرة المرصودة لها.

قائمة المراجع:

1.اللجنة الاستشارية حول الجهوية(2010)، تقرير حول الجهوية الموسعة، الكتاب الأول: التصور العام، المغرب.

2.المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(2013)، النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية(ملخص)، المغرب.

3.المختار السوسي(دون سنة)، المعسول، الجزء السادس، مطبعة الجامعة، الدار البيضاء، المغرب.

4.خديجة الراجي(2010)، التجارة الصحراوية ثوابت ومتغيرات، ضمن رحال بوبريك (تنسيق) (2010)، مدخل إلى تاريخ الصحراء الأطلنتية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب.

5.رحال بوبريك(2008)، دراسات صحراوية المجتمع والسلطة والدين، ط2، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب.

6.ريمي لوفو(1985)، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ط1، ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر، الرباط، المغرب.

7.عبداتي الشمسدي(2011)، آليات بناء القبيلة في الصحراء الأطلنتية قراءة نظرية ومراجعة في الكتابات الاستعمارية، ضمن عبد الكريم مدون (تنسيق)(2011)، البنيات الاجتماعية والاقتصادية في الصحراء، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب.

8.محمد السوعلي(1998)، إشكالية التحكم في مجالات التنمية بجهة طنجة-تطوان، ضمن أعمال ندوة المسألة الجهوية ورهانات التنمية بالمغرب، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب.

9.محمد سالم بن لحبيب(1992)، جوامع المهمات في أمور الركيبات، تحقيق وتقديم مصطفي ناعمي، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب.

10.محمد سبى(2015)، إسبانيا والصحراء (1975-1934) دراسة تاريخية واجتماعية، مركز الصحراء للدراسات الصحراوية، الرباط، المغرب.

11.محمد شرايمي(2015)، المدن الصحراوية النشأة والتطور، طوب بريس، الرباط، المغرب.

12.مليكة الصروخ(1998)، الجهوية واللامركزية، ضمن أعمال ندوة: المسألة الجهوية ورهانات التنمية بالمغرب، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب.

13.Serrano, A. C. et Trasosmonte, V(2015), Ressources naturelles et seconde occupation coloniale du Sahara espagnol, 1959-1975, Les Cahiers d’EMAM [En ligne], N° 24-25, mis en ligne le 12 février 2015, consulté le 25 juin 2016. URL : http: //emam.revues.org/811.

14.Assidon, E(1978), Sahara occidental: un enjeu pour le nord ouest africain, Librairie François Maspero, Paris.

15.Bellaoui, A(2009), l’organisation régionale au Maroc, vers une plus grande artificialisation de l’espace géographique, publié dans Boujrouf et al, (2009), les territoires à l’épreuve des normes référents et innovations, impression ElWatanya, Marrakech.

16.Boujrouf, S(2005), Innovation et recomposition territoriale au Maroc, Une mise en perspective géohistorique, In: Le territoire est mort, vive les territoires ! Une (re)fabrication au nom du développement [en ligne], IRD Éditions, Marseille, (généré le 24 mars 2017). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/irdeditions/3392>.ISBN 9782709918046. DOI : 10.4000/books.irdeditions.3392.

17.Boujrouf, S. et Hassani, E(2008), Toponymie et recomposition territoriale au Maroc : Figures, sens et logiques, *L'Espace Politique* [En ligne], Volume 5, N° 2, mis en ligne le 17 décembre 2008, consulté le 22 avril 2017. URL : http://espacepolitique.revues.org/228.

18.Caratini, S(1989), Les Réguibat (1610-1934), Edition l'Harmattan, Paris.

19.Gobierno general de Sahara, CENSO 74, Editorial graficas sahariana, España.

20.Jaouich, N(2000), L'immobilité sédentaire et le nomadisme des mots, étude de deux romans de Malika Mokeddem, In Désert, nomadisme, altérité. Article d'un cahier Figura. En ligne sur le site de l'Observatoire de l'imaginaire contemporain. <http://oic.uqam.ca/fr/articles/limmobilite-sedentaire-et-le-nomadisme-des-mots-etude-de-deux-romans-de-malika-mokeddem>.
Consulté le 21 avril 2017.

21.Milan, J.M(1995), l'Espagne face à la décolonisation :Ifni et sahara occidental, deux exemples de colonialisme résiduel, In : Michel, M. et Ageron, C.R. (sous direction) (1995), L'ère des décolonisations, Actes du colloque d'Aix en Provence, Karthala.

22.Monteil, V(1959), L'évolution et la sédentarisation des nomades sahariens, Revue internationale des sciences sociales, volume11, N° 4.

23.Noin, D(1963), Organisation administrative, Atlas du Maroc, Section IX-Géographie humaine, Planche n°37, Publication du comité national de géographie du Maroc, Rabat. In Bellaoui, A(2009), l'organisation régionale au Maroc: vers une plus grande artificialisation de l'espace géographique, publié dans Boujrouf et al, (2009), les territoires à l'épreuve des normes: référents et innovations, impression ElWatanya, Marrakech.

24.Rodriguez Estéban, J.A et Barrado Timón, D.A(2015), Le processus d'urbanisation dans le Sahara espagnol (1884-1975). Une composante essentielle du projet colonial, *Les Cahiers d'EMAM* [En ligne], N° 24-25, mis en ligne le 17 mars 2015, consulté le 13 mars 2016. URL: http://emam.revues.org/743.

قراءة في العلاقات الأسريّة داخل الأسرة الجزائرية في ظل التدّين والهيمنة الذّكوريّة

د.علي عليوة، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس- الجزائر

A reading of family relations in the Algerian family in light of religiosity and male domination

Dr. Ali Allioua, Faculty of Humanities and Social Sciences, Mohammed Charif Messadia University, Souk Ahars Algeria

ملخّص: يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على شبكة العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري، تلك العلاقات التي لطالما شكّلت حقلا ثريا للدراسات السوسيولوجية، فكما يبدو أن شكل العلاقات طبيعي وصحي وسليم، لكن الكثير من الظواهر الخفية التي ترتبط بالأسرة الجزائرية والتي عكّرت صفوة هذه العلاقات خاصة فيما يتعلّق بالهيمنة الذكورية والعنف الرمزي والتدين، فأصبحت الأسرة الجزائرية تعيش بهذه المفاهيم التي غلّفت الكثير من النزاعات الضمنية داخل الحقل الأسري.

ركّزنا على التديّن في الأسرة وعلاقته بالعشرية السوداء، ثم مختلف العلاقات داخل النسق الأسري الجزائري، بين الرجل والمرأة سواء زوجة أو بنت أو أخت، وعلاقة المرأة بالمرأة سواءا بنت أو أم أو حماة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة الجزائرية، العلاقات، الهيمنة الذكورية، التدين، العنف الرمزي، المرأة.

Abstract: This article aims to shed light on the network of family relations in Algerian society, which has long been a rich field of sociological studies, as it seems that the form of relations is normal, healthy and healthy, but many hidden phenomena that are related to the Algerian family With regard to male domination and symbolic violence and religiosity, the Algerian family has become living with these concepts, which have covered many of the implicit conflicts within the family field.

We focused on religiosity in the family and its relation to black blackness, then the various relations within the Algerian family, between men and women, whether wife, daughter or sister, and the relation of women to women whether they are daughters, mothers or protectors.

Keywords: Algerian family, relationships, male domination, religiosity, symbolic violence, women.

تمهيد:

لقد مرّت الأسرة الجزائرية بمراحل ومحطّات تاريخيّة جعلت من شبكة العلاقات داخلها متشابكة وغير واضحة المعالم، تُوزّع فيها الأدوار في عقد اجتماعي ضمني يتمّ الاتفاق عليه وتجديده من مرحلة إلى أخرى، حسب ما تمليه المتغيّرات المحيطة بها وما تفرضه العولمة من نسق التفاعلات التي ترتطم بشخصية الفرد الجزائري سواءا رجل أو امرأة في محاولة منه للتكيّف مع صيرورة حياة الأسرة وعلاقتها بالأنساق الأخرى، والاستفادة من الوضع العام داخلها من هوامش حرية مادية ومعنوية.

وتختلف هذه الهوامش وفقا لمتغير الجنس، فالمجتمع يمتلك رأس مال ثقافي متوارث للاستثمار في جسد الفاعلين داخل نسق الأسرة وهذا ما أكده بيار بورديو، ومارسال موس أيضا في قوله "ما يميّز تقنيات الجسد هو أنّها لا تعتمد شيئا آخر غير الجسد لكنّ الحركات التي يقوم بها الجسد، تعتبر أفعالا تقليدية أي من صميم التجربة المكتسبة اجتماعيا. إنّ مجموع الهابتوسات الجسدية تلقن وتعلم وهي في تطوّر مستمر. ويمكن دراسة تقنيات الجسد حسب "السنّ والجنس"، فتوزيع الأدوار داخل الأسرة من منطق تقسيم العمل الاجتماعي في هذا النسق تُوزع الأدوار حسب متغيري الجنس والسن، وهو بالأساس عنف رمزي تمارسه الأسرة ومحيطها من مجتمع ووسائل إعلام وعادات وتقاليد ودين ... كلّها تساهم في تحديد مهام الأجساد داخل الأسرة وخارجها.

ومن خلال دراسة بيار بورديو للأسرة الجزائرية خاصة القبائلية منها وجد أنّ الجسد ليس معطى بيولوجي فيزيائي فقط، بل هو بناء ثقافي واجتماعي أفرزه التاريخ إلى ما هو عليه الآن يعكس بصدق الهيمنة الذكورية على الأجساد والتي رسمت هوامش حرية الأجساد خاصة المرأة وقيدته وبالتالي فإنّ الاستثمار في البناء الاجتماعي للأجساد ليس إلا ميثولوجيا سياسية في حالة حضور دائمة.

إنّ هذه الميثولوجيا السياسية فرضت سطوتها وحضورها على نسق العلاقات داخل الأسرة الجزائرية، وكانت الهيمنة الذكورية حاضرة وبقوة في كل المناسبات من خلال توزيع للأدوار التي وُزّعت عن طريق العنف الرمزي الذي خضع له الأفراد دون وعي واستسلموا له لأنه ليس عنف فيزيائي أو مرئي، بل يتشرّبه الفرد من خلال التنشئة الاجتماعيّة ويعيد إنتاجه داخل نسقه الخاص بطريقة لاواعية أيضا.

لذلك... أصبح من اللازم الاعتماد على المقاربات البورداوية في تحليل وتفكيك شبكة العلاقات الأسرية الجزائرية، لاسيما مدخل الهيمنة الذّكورية وكل المفاهيم المحيطة به من عنف رمزي واقتصادي وإعادة الإنتاج ورأس المال الثقافي والهابيتوس وغيرها من مفاهيم المدرسة الصراعية لبيار بورديو والتي نراها مقاربة جديرة بالاحترام خاصة وأنّها درست الواقع الجزائري لتستخرج كماً هائلا من النتائج المذهلة في حقل السوسيولوجيا الجزائرية، وتكون دراسة بورديو ومقارباته هي الأقرب لواقعنا وبُنانا الاجتماعية وتحليلا لشبكة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، لذلك اعتمدنا على منطلقات هذه الدراسة في قراءة لواقع العلاقات الأسريّة داخل المجتمع الجزائري بصفة عامة وداخل الأسرة بصفة خلال من خلال مفهوم الهيمنة الذّكورية الذي هيمن فعلا على الحياة الاجتماعية.

1-التغير الاجتماعي والأسرة الجزائرية: إنّ التغير الاجتماعي بكل تجلياته وإفرازاته فرض على الأسرة الجزائرية نسقا من العلاقات أفقدها تلك الوظائف التقليدية والقيم، هذه التغيرات مسّت حجم الأسرة ودورها وبالتالي تقسيم العمل فيها وهو ما أفرز نظاما حديثا للأسرة يحاول مواكبة الحداثة والحنين للتقاليد والعادات والقيم الاجتماعية وبدأت الروابط الأسريّة في أخذ أشكال جديدة مغايرة لما كانت عليه في الأسرة الممتدة.

إن انتقال الأسرة في المجتمع الجزائري من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية الصغيرة أدى حسب بيار بورديو إلى صراع قيمي بين الأبناء والآباء، وبين المرأة والرجل، وهذا ما أدى إلى ظهور الفردانية وانحلال الروابط الأسرية أو ضعفها بعد انفصال الأسرة النواة عن الأسرة الممتدة، "وساهمت عدة عوامل كالتمدن والتصنيع والتحضر وتغيّر أحوال المرأة وغيرها في تفكك العلاقات القرابية وضعفها بالإضافة إلى تعقد الحياة وزيادة مشكلاتها الاجتماعية"(علي عليوة، 2017، ص27)، فخروج المرأة من الدور التقليدي في تقسم العمل في الأسر الممتدة والذي فرضته مجموعة من المتغيرات أبرزها تعليمها وتحول المجتمع من مجتمع رعوي إلى مجتمع مصنّع، ووجود فرص عمل حقيقيّة للمرأة، إضافة إلى ظهور حركات التحرر النسويّة وحقوق المرأة والمجتمع المدني والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي كلها متغيرات ساهمت بالإسراع لإعطاء المرأة الدور الهام الذي يليق بها بعيدا طبخ الطعام وغسل الأواني والأرضيات وتربية الأطفال، إلى دور حقيقي وفعّال، دور تشاركي مع الرجل كشريك اجتماعي وليس جزء من حياة الرجل الذي كان يُمارس في الأسرة الممتدة.

إنّ انتقال الأسرة من حياة القرية أو الريف إلى حياة المدينة بشكلها البسيط والمعاصر أدخل قيما جديدة، قيم تتصادم في الكثير من الأحيان مع القيم السابقة وتتلاقى في القلة القليلة، هذا الانتقال خاصة إن كان سريعا يخلق تصادما ثقافيا يفرز مظاهر غريبة في هذه المجتمعات وداخل الأسر، فبعدما كان تقسيم العمل ستاتيكي يتميّز بالرتابة والتكرار والروتين في المجتمع القروي والريفي والبدوي، أصبح ديناميكي متغيّر ومتجدّد في المدينة، فتنوّعت تخصّصاته وتشعبت أعماله وأدوار الفاعلين فيه.

إنّ خروج المرأة للعمل كان عاملا قويا في زعزعة الأسرة الممتدة في مطالبة هذه الأخيرة بحقها في السكن لوحدها وبهذا بدأت الأسر الممتدة تنقسم إلى أسر نواة تتكوّن من الزوج والزوجة والأبناء لا غير، وأعطت نسقا من التفاعلات الحديثة غير تلك التقليدية، فأصبحت الأسرة تميل كثيرا في تعاملاتها مع الجيران وأصدقاء الأسرة أكثر من صلة القرابة والدم، "ويتجلى ذلك من خلال تبادل الزيارات في المناسبات المختلفة كالأعراس والأعياد والختان...، غير أنّها لم تعد إجبارية، بل أضحت تشبه إلى حِد ما علاقات الصداقة، بحيث أنّا أصبحت تقوم على الاختيار الواعي، والميل الوجداني، لم تعد مجرد انعكاس للرابط الدّموي وعلاقات المصاهرة"(شكري علياء، 2010، ص16).

2-الدّين بين الرّيف والمدينة: إن التغيّر الاجتماعي السريع الحاصل للأسرة الجزائرية أربك البُنى الاجتماعيّة والأدوار داخل المجتمع وداخل الأسرة، فالتغيّر لم يكن سلسا ولم يكن نتاج تطوّر وتحصيل حاصل للمتغيرات المحيطة بالمجتمعات والأسر التي تتغيّر تدريجيا وتفاعل مع

القيم الأخرى التي تفرضها العولمة ونسق التفاعلات الاجتماعية اليومية، بل في المجتمع الجزائري كانت التغيرات الاجتماعية قصرية وسريعة وغير مدروسة خاصة وأنها جاءت كإفرازات للعشرية السوداء، لعشرية الإرهاب الذي ضرب الجزائر وكانت الضريبة الأخطر هي الهروب القصري لسكان الأرياف والجبال والبدو من خيمهم ومنازلهم وأكواخهم إلى المدينة، هذا النزوح الجماعي الذي أوجد مواجهة قبل الموعد بين قيم المدينة وقيم الريف.

إن الحياة في الريف أو القرية بسيطة بساطة الأفراد والروابط الاجتماعية بينهم وطبيعة شبكة العلاقات الاجتماعية بينهم، فالرباط القرابي "العرش" يلعب دورا بارزا في تحديد طبيعة الجماعات الاجتماعية وتواجد الأفراد داخل القرية أو الريف، فساهم ذلك في "انهيار القرابة الاجتماعية، وارتفاع قيمة القرابة الّدموية المباشرة، وأصبحت الأسرة الموسعة بؤرة تتجمع فيها القيم الاجتماعية التقليدية، وصارت من جراء ذلك منقذ المكونات الأخلاقية والّدينية في المجتمع"(عّدي الهواري، 1983، ص126) فالكل يعرف الكل، والفرد لا يمثل نفسه بل يمثل والده وإخوته وعمومه فدائما ما نجد فلان بن فلان، ويمثل قبيلة كذا، لذلك لطالما كان الفرد خاضعا لقبيلته وأسرته الكبيرة الممتدة وأي خطأ منه سيكلف القبيلة كلها دفع ثمن ذلك، فكان الانتماء القبلي موجّه أخلاقي للأفراد وصمام أمان للفاعلين الآخرين، فالتجارة وبيع المواشي والمحاصيل الزراعية يكون فيها الرابط التجاري الأوّل بامتياز هو القبيلة والرابطة الوالدية ونسق تفاعل القبيلة مع القبائل الأخرى تاريخيا وتجاريا وفي حدود الأراضي الزراعية "الرِّسْم".

إنّ المُوجّه والضامن الحقيقي الأوّل للتبادل التجاري بل وكل التعاملات مع الأفراد هو القبيلة، بمجرد أن يرى أحدهم المشتري أو البائع فإنه يبادره بالكلام عن اسمه وعن قبيلته وعن العلاقة الموجودة بينهما ليكون ذلك هو "ضمان" البيع أو الشراء، فتجد استخدام المفاهيم التي ترتبط بالقبيلة وتاريخها المشرف وبطولاتها والأجداد تغزو الحديث في عملية البيع والشراء، فبمجرّد أن يعرف أحدهم أنّ فلان من قبيلة كذا وابن فلان فهو لا يهتم للتفاصيل الأخرى إلا التفاوض لأجل السعر، فالبائع والشاري يعلمان يقيناً أنّ العملية يجب أن تكون بكامل الأوصاف والثقة والضمان وإلا ضاع اسم القبيلة وضاع اسم الجد والولد وغيرهم... وبالتّالي يبقى الدّين جانبا بعيدا عن التجارة في حيزه الرّوحي المتعفّف عن المادة وتبعاته، لذلك تجد الدّين في الأرياف والقرى ديناً بسيطا يلامس روحانية الأفراد ويُلبي شغفهم الوُجودي ويزرع فيهم جو الألفة والمحبة والتماسك الاجتماعي، حيث تمارس كلّ الطقوس الدينية في جو روحاني احتفالي سواءا في الصلوات اليومية أو في الاحتفالات الدينية بالمولد والأعياد وشهر رمضان وغيرها، فهي تبقى مظاهر عبادية روحانية بعيدة كل البعد عن التطرّف واستعرض العضلات الإيمانيّة.

أما في المدينة "المستحدثة" أي تلك التجمعات السكنية التي رحلت قصرا من الأرياف والجبال وشكّلت مدّناً بزخم ثقافي متنوع وتراكم قيمي مختلف، جعلت الأفراد يبحثون عن الضّامن للعلاقات التجارية في البيع والشراء وكل التعاملات، أو قل حتى بناء شبكة العلاقات الاجتماعية التي يجب أن تُبنى على أسس "عقد اجتماعي" بعيدا عن المدنية ودولة القانون التي لا يفقهونها أصلا ولا يؤمنون بها، لأنها ليست مسالة إيمان بقيم القانون أو المدينة، بل هي رحلة تعايش حضارية بين الفرد والقانون، بين الأفراد والبحث عن عقد اجتماعي حقيقي يفك شفرات التفاعل

الاجتماعي وينسج شبكة علاقات اجتماعية تُبنى على أساس القانون وحرية الأفراد والمعتقدات، فالمدينة ليست بنايات وأسواق ومدارس ومستشفيات وغيرها من مؤسسات الدولة، بل هي رحلة حضارية تأخذ الأفراد من ثقافة إلى ثقافة أخرى، وربما يعيش الفرد حياته كاملة دون أن يتشبّع بقيم المدينة، فيبدأ أولاده في رحلة التعايش مع قيم المدينة التي ربما يخضعون لها يوما ما.

في هذا النوع من المدن يبدأ الأفراد بالبحث عن عقد اجتماعي يتبنّاه أغلبهم ويخضعون له، ويضمن صدق العلاقات الاجتماعية وصدق عمليات البيع والشراء، وهو دون منازع "الدّين"، فتجد المدن "الأنومية"* التي تجمع ملايين الأفراد من كل الأعراق والمناطق والألوان، لا يعرفون بعضهم ولا يثقون في بعضهم البعض وفي علاقاتهم الأخلاقية، "فانتشرت ببعض أحيائها مراكز لبيع الخمور لزبائن مجهولي الهوية، وشقق تملكها نساء غير معروفات في تلك الأحياء تستعملن مساكنهن لممارسة تجارة الجنس، حتى أصبحت ظاهرة جهل السكان لبعضهم البعض L'anonymat منتشرة بحّدة في المدن، وما زاد في تكريسها أكثر توافقها مع طبيعة النّظام الحضري" وبالتالي في ظل هذه المظاهر التي يرفضونها يبقى الدين رأس مال ثقافي اجتماعي وتجاري وأخلاقي وعلائقي، هو الذي يُغذي شبكة العلاقات الاجتماعية ويميّز بين الحدود والحريات، ويوجّه العلاقات الاجتماعية والأسرية، ويظهر كضامن رئيسي في عمليتي البيع والشراء، فتسمع الكلمات الدّينية في كل العمليات التجارية، تبدأ ببسم الله ويا فتّاح يارزّاق وهي كلمات لا يُردّدها التاجر بينه وبين نفسه، بل يُسمع غيره بأنّه متديّن ملتزم بالشريعة الإسلامية، وتبدأ المفاوضات بكلمات دينية مثل "عطو كذا الحلال"، الله يربّح، أقسم بالله، والله ... وتجد العبارات الدّينية في استغلال الوقت بالتسبيح والاستغفار عند الطبيب وأن الشافي إلا الله، وهل صليت اليوم على محمد في مداخل المقاهي والمحلات، والله أكبر في الحافلات في أوراق يكتبها التّجار وغيرها من أساليب الدعاية الدّينية التي تُعتبر العلاقة الأخلاقية الوحيدة التي يعتبرها سكان هذه المدن أنها فعّالة، وقد تجد من يطلق لحيته ويلبس القميص والمسواك في فمه ليوحي لغيره بأنه متميّز في هذه العلاقة ومتمرّس فيها، لذلك تجد أغلب التّجار في هذه المدن "الأنوميّة" وخاصة منهم الذين يدخلون في تفاعلات يومية مع الزبائن بالجملة والتجزئة تجدهم متديّنين متمرّسين في الدين باللحى والقمصان وغيرها من "مظاهر الإيمان".

في الحياة الأسريّة تحافظ الزوجة على زوجها من خلال الدّين، ويحافظ هو عليها من خلال الدّين أيضا وتبقى العلاقات داخل النسق الأسري وخارجه تأخذ طابعاً دينيا، فحتى الأعراس والأفراح رغم وجود الغطاء القانوني للعلاقة الزوجية بين العرسان الجدد عن طريق العقد المدني، لكنّ الزواج يحتاج ضمانات أخرى أكثر قوة من القانون وهي الدّين والعرف، الدّين في حضور شيخ يقوم بعقد القران بين الزوجين بحضور أهل العريس والعروس والضيوف وقد يكفي العقد الدّيني لإقامة كل طقوس الزفاف وبعد ذلك العقد المدني في البلدية ربما بعد أسبوع أو بعد سنة، فهو لا يمتلك الأهمية مثل العقد الدّيني، و"كانت القرارات الأساسيّة كالزّواج والعمل وتربية

---

* الأنوميا هي اللامعيارية وانقلاب سلم القيم والمعايير رأسا على عقب، فالمجتمع الجزائري أصبح مصابا بالأنوميا بعد العشرية السوداء التي أفرزت مظاهر اجتماعية ناتجة عن نزوح العائلات والأسر التي تقطن الأرياف والجبال قصرا إلى المدينة التي خلقت نوعا من الفوضى الاجتماعية.

الأطفال والطلاق والميراث ... شأنا أسريّا..."(Madher Slimane, 1990, p35.) أي شأنا داخليا لا يهتم كثيرا بالقوانين بل بالدين والعرف في تقسيم الميراث والزواج والطلاق وغيرها من شؤون الحالات الاجتماعية التي يقرّرها زعماء القبائل اجتماعيا، ورجال الدين الذين يكونون في أغلب الأحيان زعماء القبائل.

يبدو من الواضح جدا أنّ مظاهر التديّن التي تغزو المدن الجزائرية أنها فترة حماسيّة انتقالية ستدوم لعقود لكنها ستنتهي حتما بتكريس سنّة القانون، وحين يتعايش النّاس جيدا مع المدينة سيتشرّبون القانون ويكون هو العلاقة الوحيدة والأساسيّة، وستبقى الأديان في مكانها الطبيعي، في القلوب أولا والمعابد ولا تُستغل كرأس مال تجاري.

3- العلاقات والرابط الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية:

أ- علاقة الزوج بالزوجة: علاقة الزوج بالزوجة في الأسرة الجزائرية علاقة تحايل في حيز الحرية ومنطق اللعب، فالزوج يمارس عنفا رمزيا تجاه الزوجة التي تخضع لهذا العنف المتعارف عليه اجتماعيا وأخلاقيا، فالمجتمع اتفق وتمسّك بكل ما يُعطي للرجل الهيمنة داخل الأسرة من خلال التنشئة الاجتماعية ، والتي تفرض على "الجميع الخضوع لسلطة الأب وتنفيذ أوامره، والتزام الصمت في حضوره تعبيرا عن الاحترام، كما أن الخوف منه يخلق له المهابة، ويباعد المسافات الفاصلة بينه وبين أفراد أسرته، وباستعماله العنف اللّفظي والجسدي يحافظ الأب على سلطته، ويعّبر عن فحولته ورجولته (Zerdoumi Nafissa,1970, p118) فتبقى هيبة – على الأقل أمام الناس- مفروضة أمام الكل وخاصة أمام زوجته التي لا تناقش أوامره خاصة إذا كان الموقف أمام أهله أو أصدقاءه، فيمكن أن يطرأ مشكل كبير يعصف بالأسرة إذا حدث عدم قبول بسيط من الزوجة لتعليمات زوجها في أمور تافهة ودقيقة تُعتبر مسألة حياة أو موت بالنسبة للزوج خاصة وإن كان الاعتراض أمام المشاهدين من أفراد الأسرة ليكون أقل حدة، وأكثر حدّة حينما يكون المشهد أمام الغير.

"يقوم المجتمع الجزائري على النّظام القرابي الأبوي، إلاّ أن النظام الأمومي هو قاعدته الخفيّة" Fanon Franz, 1972, p19)) والكلام عن الهيمنة الذكورية في الأسرة الجزائريّة ليس بالسهولة الولوج في تجلياته وإفرازاته دون تفكيك العلاقات الأسرية وتجزئتها وفهمها فهما دقيقا بعيدا عن المفاهيم المغلوطة، فالظاهر أن الهيمنة الذكورية للزوج على زوجته هي تصريح بتمرير كل تعليمات وأراء الزوج دون نقاش، لكن الزوجة الجزائرية تكيّفت مع هذه الهيمنة، فهي "لا تتجرأ في الإدلاء برأيها أمام زوجها إلاّ أثناء الفترة المسائية وعلى انفراد به وفي غرفة النّوم فقط"(Boutefnouchet Mustapha, 1983, p274) حيث تناقشه وتأمره أصلا فيُنفّذ في الغالب ما تأمر به الزوجة.

نعم لقد تعايشت المرأة الجزائرية مع مفهوم الهيمنة الذكورية ولم تصطدم به، بل كيّفته بطريقة ذكيّة جدا لصالحها، فأصبحت هي المهيمنة باستغلال الظروف المحيطة، ونفسية الرجل الجزائري الذي يريد أن يتباهى برجولته أمام غيره من أسرته وأصدقاءه، فتحافظ على الأسرة حسب تعاليمها ورأس مالها الثقافي وتمرر ما تريد ""ما يعني أن المرأة هي التي تتكفل بنقل النّظام الاجتماعي التقليدي عبر الأجيال، وإنعاشه وهي مستترة خلف الجدران، وقد يتجاوز الأمر

مسألة الّزواج، فتمرر قرارات أسرية مهّمة، وتتحكم في توجيه رأي زوجها وفق رغباتها لامتلاكها طرقًا ملتويةً تخّول لها السيطرة على الّرجل، أهمّها الإغراء، والبراعة في إعداد الطعام، فيصبح الطعام الحسن طعًما لا يقاوم، ووسيلةً للتحكم في الّزوج ، وزحزحته من عرشه" (قرامي أمال، 2007، ص715) ، وهكذا يبدو من الظاهر أن النظام ذكوري بكل تمظهراته، لكن الحقيقة أنه أنثوي يُعطي حق الذكورية ويُظهرها ولا يهتم لطقوسها الحيوانية، لكنّه يستغل كل تلك الطاعة في تمرير ما يشاء، "ولا يلتقي بعد ذلك الّرجال إلاّ لتبني ما توصلت إليه النّساء، ولا يتفاوضون إلاّ في حدود ما سطرته النّسوة" (مظهر سليمان، 2010، ص119-120) وهم يفتخرون برجولتهم أمام بعضهم البعض.

إن وصول المرأة بتكيفها مع الهيمنة الذكورية وذكائها في إدارة أمور الأسرة وتطبيق ما تريده حرفيا فهي لا تسعى للوصول إلى سحب البساط من تحت أقدام الزوج، "وهو ما يعني أن المرأة حتى وإن تمكنت من زعزعة السلطة الأبوية، فإنّها تعمل جاهدًة على إخفاء ذلك، وتتظاهر بخضوعها للّرجل، لأن المخيال الجمعي المؤطر للبنية الجزائرية التقليدية يفرض عليها الانقياد والرضوخ لسلطته، فقوة هذا الأخير تكمن أساسا في فرض سلطته عليها وعلى كل أفراد أسرته، كما أن قيمتها ومكانتها تتحدد وفق ولائها لزوجها وأسرته، ودعمها للقيم التقليدية كالتماسك والشرف، والنسب، والإنجاب""(Boutefnouchet Mustapha, 1983, p77).

إن المرأة الجزائرية –في الغالب- تمثل عبئا ثقيلا للرجل، خاصة إن كانت صغيرة وجميلة وجذابة، فيبدأ في ممارسه طقوسه الذكورية في نفش ريشه أمام الجميع وكأنّه الرجل الوحيد، فتجده كثير الغضب أمام زوجته لكي يوحي لها بأنّ الأمر جدّي، فحين يركب معها السيارة فهو لا يبتسم ولا يتحدث معها في الغالب، بل تجده مكشّرا غاضبا يسوق سيارته بعصبية زائدة، هي أيضا لا تكلّمه فتجدها في أغلب الأحيان هادئة في مكانها دون حراك حتى ينتهي المشهد المأساوي أمام الجميع ويتنفّس الجميع الصّعداء حين يكون الزوج والزوجة في البيت بعيدا عن نظرات الجميع، فإن رأيت شابا مع امرأة وهما على الأقدام أو في السيارة ولا يكلمان بعضهما فأعلم أنها زوجته أو أخته، فهي العبء الثقيل الذي يبحث عن التخلّص منه في أقرب وقت من أمام النّاس، وإن رأيته يسوق سيارته بهدوء وبالموسيقى والضحك والكلام فأعلم أنه يغازل عشيقته.

يبدو أن الرجل قد قرر أن يأخذ كل الأدوار ويستعرض عضلاته ليشبع ذاته الذكورية، بالمقابل هو يُدرك جيدا أنه سيدفع ضريبة ذلك عاجلا أم آجلا، فهو لا يريد لزوجته أن تخرج من البيت لوحدها لكنه ملزم بإحضار أبناءه من المدرسة وهو يعمل، فتجده كثيرا التسلل من العمل لإحضار أبناءه ولشراء كذا وكذا، والمرأة تركت له هذا الخيار لعلمها أنّه هو الخاسر الوحيد، ولطالما لاحظت في فصل الصيف وجود طوابير طويلة عند بائع المثلجات في حيّنا، فالرجال هم الذين يقفون في الطوابير، يجنون عناء وضريبة كبريائهم وهيمنتهم الذكورية، أما النساء فيجلسن في السيارات يتبادلن الحديث، أو يتصفحن مواقع التواصل الاجتماعي في هواتفهن الذكيّة مقارنة بهواتف الرجال الذين يقفون في الطوابير، تلك الهواتف البدائية الحقيرة، صغيرة الحجم ... إنها

المرأة وذكائها في استغلال الوضع لصالحها، ويمكن أن يصل الرجل المثلجات لزوجته بعد عناء طويل، لتقول له في الأخير لا أريد هذا الذوق، اذهب وأحضر نكهة أخرى !!!!

هكذا هي أغلب العلاقات الأسريّة بين الزوج والزوجة، علاقات غير واضحة، بل علاقات مَرَضيّة لا تتوافق والحياة السليمة التي تُبنى على أسس واضحة المعالم، وعلى مشاعر حقيقيّة تسير في أطرها الطبيعيّة والحقيقية من حبّ ومودة بين الزوج والزوجة، بل يجب أن يتعدى الأمر بالتصريح بهذه المشاعر التي توزّع هنا وهناك إلا في أطرها الحقيقية فتبدو تافهة بل تقليل احترام، لذلك تكثر حالات الطلاق لأسباب تافهة ظاهرة، وأسباب حقيقية خفيّة كنّا قد ذكرنا بعضها.

ب- علاقة الأخ بأخته: التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية في الغالب تُحضّر الذكر لأخذ مكانة ريادية مقارنة بالأنثى "ومن شأن هذه التنشئة أن تطبع الأسرة والمجتمع بسمات النّظام الأبوي، وترسخ للسيطرة الذكورية، حتى تبدو للجميع أن هذا التقسيمات الاعتباطية لبنية الفضاء والّدور طبيعية وبديهية، والنّظام الاجتماعي برمته يشتغل بصورة آلية ورمزية للمصادقة على الهيمنة الذكورية" (بورديو بيار،2009، ص27)، فينخرط الجميع بما فيهم المرأة في التحضير لمكانة الذكر داخل الأسرة وتكريس الهيمنة الذكورية منذ الصغر "بحيث يحمل الذكر اسم أسرته ويلزم عليه السعي لحماية نظامها الاجتماعي وصون سمعتها وشرفها منذ نعومة أظفاره، ويتمتع الذكر الأكبر سنًا بالمركز السيادي في حالات غياب الجد أو الأب، فيخضع بذلك له الجميع ويمتثل لأوامره ورغباته"(Toualbia Radhia, 1984, P49) ، لذلك ينشأ الذكر في الأسرة الجزائريّة صعب المراس داخل النسق الأسري الذي أعطى له صلاحيات واسعة داخل نطاق الأسرة فهو دائما "الرجل" حتى وإن كان صغيرا لكن هذه التسمية تلازمه وتمارس عليه ضغطا رهيبا يتقمّصه يوما بعد يوما حتى يصبح رجلا وهو مازال طفل، هذا الطفل الذي يمر بمحطات كثيرة في رحلة التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة والتي تميّزه عن الأنثى "مثل حلق شعر الرأس ... وفي كل الاحتفالات التي تسجّل عبور عتبة العالم الذكوري والتي تلقى تتويجا بالختان" (بيار بورديو، 2009، ص57) ثمّ ما يسمى "الانفصال بالناير" حين يدخل الطفل لأوّل مرة للسوق (في منطقة لقبايل) ويبدأ بالتخلّص من التأنيث Déféminisation وعلى مدخل السوق يكسر الطفل البيضة ويفتح القفل وهي أفعال رجولية لفض البكارة وينظر إلى نفسه في المرآة"(بيار بورديو، 2009، ص57).

"ارتكازًا على مبدأ النقاء الأخلاقي والجسدي للأنثى تتشكل حواجز سميكة بين الجنسّين، فيتم الفصل بينهما حتى أثناء تناول الوجبات الغذائية، ويتحفظ الأخ في علاقته بأخته" (Boutefnouchet Mustapha, 1983, p273) ويبدأ في التعالي عليها ويعتبرها غرضا من أغراضه أو جزءا من حياته وُجد لخدمته، فتجده يدخل للبيت وهو قد كان يمضي بعض الأوقات مع أصدقاءه في النكت والضحك والحكايات الغرامية، فيدخل تاركا وراءه كل ذلك الهزل والمرح، ويبدأ رحلة نفش الريش أمام أخواته اللواتي ينتظرنه بالبسمة، فهذه قد غسلت له ثيابه، والأخرى تسأله هل تُحضّر له العشاء أم لا ، والأخرى تنظّف له غرفته، وهو لا يُبالي فتجده يتكلم من علياء وتكبّر، ولا يُعجبه شيئا، وتلك الأنثى التي تتودّد بعض العواطف منه أو حتى بعض

الاحترام، لكنّه لا يُبالي، فهو ينفّذ حرفيا ما قيل له في الصغر أثناء التنشئة الاجتماعية على أنّ الرجال أقوياء ولا يبكون ولا يتعاطفون وقلوبهم كالحجر و....

"الأخ الذي يمتلك الكثير من مبررات احترامه في الحياة الخاصة ويفرض مكانه ذكرا مزمجرا وقبضة قاسية" (بيار بورديو، 2009، ص17) إنّه الذّكَرُ الأخ، الذي يتحكم في كل أخواته الإناث حتى وإنْ كنّا يكبرنه سنّا، فتجد ذلك الطفل ذو السبع سنوات الذي يُراقب الإناث في غياب الذكور داخل البيت، فحين تتكلم الفتاة في الهاتف فإنه يجد الحق مسرعا في سؤلها مع من تتكلمين ؟ بينما تجيبه هي بكل احترام لقدره أنا أتكلم مع فلانة وربما تعطيه الهاتف ليتأكّد من ذلك، بينما يحمل الذكر ذو الأربعة عشر سنة، يحمل الهاتف ليتكلم مع عشيقته دون أن يسأله أحد مع من يتكلم، بل وهو يرفع صوته مفتخرا بأنه يتكلم مع صديقته.

لطالما ارتبط الشرف داخل الأسرة الجزائرية بالأنثى دون الذكر، "فالمرأة شُكلت كيانا سلبيا، وعرفت فقط بالشائبة وفضائلها لا يمكن أن تأكد إلا في نفي مزدوج كرذيلة منكرة أو مُذلّلة، أو كضرر قليل" (بيار بورديو، 2009، 51)، فالأنثى من تلوّث سمعة العائلة، بدخولها حتى قسم الشرطة لأجل استخراج وثيقة ضياع لغرض من أغراضها، لكن الذكر يمكن أن يفعل الأفاعيل ويدخل السجن لكن يبقى رجل "الحبس للرجّالة"، فالسجن للرجال الأشداء والأقوياء، والسجن لا يُنقص من قيمة الرجل بل يزيده قوة على قوته التي وهبتها له الأسرة.

ج-علاقة الأم والبنت: في الأسرة الجزائرية يُعتبر الأبناء ملكية خاصة، فهم ليسوا أبناء بيولوجيين فقط بل هم ملك لذويهم –حسب اعتقادهم- وليسوا أبنائهم فقط، لذلك يسعى الآباء لإسقاط كبتهم وانشغالاتهم على أبنائهم في محاولة منهم لخلق صور طبق الأصل لهم في نسخ أطفال، يشبّعونها بالقيم التي يحتاجونها هم وليس أبنائهم، وبالتالي يُصبح الطفل مفرغة للأمراض النفسية الوالدية وتطلّعاتهم واهتماماتهم، فالذي لم يستطع فعل شيء في حياته يصدره لابنه لإكمال المشروع وهكذا، مع تقسيم العمل للذكور والإناث حسب التقليد والعرف الاجتماعي، فيبدأ الاستثمار في الجسد مبكّرا "ويُستنجد بنوع من أسطورة الأصل* لشرعنة الأوضاع المنوطة بالجنسين، في تقسيم العمل الجنسي، وبواسطة التقسيم الجنسي لعمل الإنتاج وإعادة الإنتاج، في كل النظام الاجتماعي وما وراء ذلك في النظام الكوني" (بيار بورديو، 2009، ص39).

وعلاقة الأم بالبنت تبدو أيضا في هذا الاتجاه، بالاستثمار في جسدها منذ الصغر في تنظيف البيت وغسل الأواني وعدم الخروج كثيرا، وتحذيرها من الذكر، والتمييز بينهما، "والذي يتحقق جزء منه من خلال تأثيرات الإيحاء الإيماني، وفي جزء آخر من خلال الإيعازات الصريحة، وفي جزء أخير من خلال كل البناء الرمزي لرؤية الجسد البيولوجي" (بيار بورديو، 2009،

* هي مجموع الأساطير التي تتوارثها الأجيال وتحكيها لبعضها البعض دون أن يُعرف مصدرها، وهي تحكي أصل الرجل والمرأة "عند العين لاقى الرجل الأول المرأة الأولى، كانت المرأة تغترف الماء عندما اقترب منها الرجل المتعجرف وطلب الماء ليشرب، لكنها أول الواصلين وكانت عطشه هي أيضا، غضب منها فدفعها قامت بخطوة ناقصة فوقعت المرأة على الأرض، عندها رأى الرجل فخذي المرأة التي كانت مختلفة عن فخذيه، بقي الرجل قابعا في ذهوله، المرأة أكثر حيلة، علمته أشياء كثيرة "قالت له استلقي على الأرض فداعبت عضوه الذكري الذي أصبح أكبر مرتين واستلقت عليه، أحس الرجل بلذة كبيرة، تبع المرأة في كل مكان بعيد ليعيد عمل الشيء ذاته، لأنها كانت تعلم أشياء أكثر منه ، إشعال النار ... الخ

ص89)، فهي تتعرّض لعملية صقل و"تطهير" لشخصيتها بما يتوافق والمجتمع الذكوري، فيمارس عليها كل أنواع العنف الرمزي واللفظي الصريح لإرشادها إلى مكانها المخصص لها مسبقا.

تربي الأم ابنتها على الفصل بينها وبين الذكور في سن مبكرة، موحية لها بأنّ الذكر يمثل خطرا محدقا بها دون تبريرات، فهي على شكل ايعازات تمارسها الأم وتقبلها البنت دون نقاش، وفي الكثير من الأحيان تريد الأم أن تكون ابنتها قوية الشخصية تستطيع الدفاع عن نفسها في أحلك الظروف، لكن يسقط كل هذا الحلم في أول اختبار حين تدافع البنت عن نفسها لأوّل مرة، لتعتبر الأم ذلك قلة احترام لها أو قلة تربية !!!!

إن الأم الجزائرية مسكينة، خضعت لعنف رمزي خلال التنشئة الاجتماعية، حاول أن تتخلّص منه في تربية ابنتها بعيدا عن ذلك، لكنها تجد نفسها في صراع بين القيم التي تبحث عنها والمستجدة في حياتها، وبين الماضي والمجتمع الذي يؤرقها ويدفعها قدما نحو تربية تقليدية تحمي بها نفسها وأبنتها، فتعيش في حالة من التناقض في أنها تريد فتاة قوية حرّة من جهة، بالمقابل تريدها خاضعة خانعة للهيمنة الذكورية وللمجتمع والدين.

د-علاقة الأب وابنته: "إنّ نتيجة الهيمنة الذكورية التي تشكل من النساء موضوعات رمزية، الكائن منها كائن – مدرك، هي وضعهن في حالة دائمة من عدم الأمان الجسدي، أو بالأحرى في حال من التبعية الرمزية" (بيار بورديو، 2009، ص103) فجسد البنت يبقى هاجسا قويا يتمظهر أمام الوالد دائما، فرغم التنشئة الاجتماعية والدروس اليومية حول الحشمة واللباس والعفاف وغيرها، يبقى الاحتراس على جسد البنت داخل الأسرة مهمة الجميع وليس مهمتها هي فقط، وخاصة الذكور من الإخوة والأب، فالأب دائم التوجيه للزوجة لإعطاء النصائح للبنت، ودائم الكلام للأبناء حول حراسة البنت واحتكار العنف الرمزي.

كانت الفتاة في السابق ومازالت في بعض الأرياف حين تبلغ فيجمع عليها نساء الأسرة الممتدة وبعض الضيوف من العجائز لأجل "وشمها"، هذا الوشم الذي يختلف من منطقة لأخرى في رمزية لقدرة هذا الجسد على تحمل الوشم والألم، وتحمل العملية الجنسيّة أيضا، فالفتاة الواشمة هي فتاة ناضجة جنسيا يمكن تزويجها، لتجد المراقبة في الأعراس والمناسبات من طرف الأمهات اللواتي يترصّدن زوجات لأبنائهن بمقاييسهن.

أما الآن، فحين تكبر الفتاة ويظهر عليها النضوج الجنسي، تبدأ سلسة من الإجراءات الاحترازية مثل تحجيبها وعدم تركها تذهب لوحدها للدراسة على الأقل في الأيام الأولى، وإعطائها دروس في الدّين ونصحها بالتمسك بالقيم الدينية الفاضلة، ومراقبة هاتفها، وإن تطلّب الأمر تزوجها في أقرب فرصة للتخلّص من عبئها.

قد تنجح الفتاة في البكالوريا وتذهب للجامعة، وتبدأ رحلة معاناة الأب في رعاية ابنته، ومنهم من يحاول تقييدها وسلبها كل ما يمكن أن يخرجها عن الطريق الذي رسمه لها، فيتركها دون هاتف نقال وهو يعلم أنها ستشتري هاتفا ولن يعلم مكانه، وربما يُعطيها هاتفا ذكيا لتستعمله لكنه يراقبها يوميا، فتترك له ذلك الهاتف وتشتري غيره ولن يراه ... وهكذا تبدأ رحلة حوارات رمزية بينها وبينه، في إعادة محاكاة العقد الاجتماعي الضمني الذي وقّعه الأبناء والآباء سابقا.

كان الآباء في السّابق يسيطرون على زمام الأسرة، ماديا وروحيا واجتماعيا، وهم من يقسّمون العمل داخل الأسرة الممتدة بين الرجال والنساء، ويتحكمون في كل شيء، وكانت لهم السلطة على الأبناء والأحفاد، فكان الذكور في بعض الأحيان يحيدون على الموجّه الأخلاقي الذي رسمه الآباء، فتجد أحدهم يدخّن السجائر، وغيره يتناول الخمر، وغيره يتعاطى المخدرات، كل هذه الأفعال لن تصبح مذمومة إلا إذا فعلها أمام الأب، فالآباء يعلمون بأن أبنائهم يُدخنون مثلا، لكن الأهم هو أن لا يدخنون أمام أعينهم، وهكذا فكل تصرفات الأبناء تبقى مباحة ما لم يشاهدها الآباء... فهذا العقد الضمني بقي ساري المفعول متوارثا من جيل لآخر، حتى تمّ استغلاله من طرف الأنثى، أن تفعل ما تشاء دون أن يراها والدها فهذا مباح حتى من والدها، وأنّ مجرّد خطأ بسيط أمام الوالد يكلفها غاليا.

يمكن أن يتصل الزميل في الدراسة بالبنت عن طريق الهاتف ويسمع الأب بذلك فتقوم الدنيا ولا تقعد لأن البنت اخترقت قاعدة هامة، وهدمت الأخلاق والحياء والحشمة لأنّ والدها رآها وهي تتكلم عن الدراسة، لكن لو يواعدها زميلاها في لقاء جنسي ولا يراها والدها فهذا يبدو مباحا ولم تخترق الفتاة أي قاعدة لأن الوالد لم يرى ولم يسمع شيئا نظرا للعقد الضمني الذي بقي ساري المفعول.

صراحة أصبحت الحياة الأسرية الجزائرية تعيش انفصامات خطيرة، نظرا لتراكمات الحياة الحديثة عليها من جهة، محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحياة التقليدية والدّينية التي غذّت شخصية الرجل الجزائري الموهوم بالهيمنة الذكورية، فأصبح يتغاضى عن الكثير من الأمور التي تزعجه بل يدّعي أنّه لا يراها، فالحداثة جلبت معها كما هائلا من القيم المختلفة تماما مع قيم الأسرة الجزائرية في جانبها الرمزي، وتعدّت جانب الهيمنة الذكورية وأعطت متنفسا حقيقيا للمرأة بأن تشعر بوجودها، فلا يمكن بعد الآن مراقبتها أو الاحتراس منها والحرس على جسدها، فالحداثة وفّرت لها كل ما كان يخاف منه الرجل من انترنت وأصدقاء وصديقات، بل وفتحت لها العالم على مصرعيه لترى ما تريد هي رؤيته، فأعلن الرجل استقلالية المرأة حينما لا يراها، وحين تكون أمام ناظريه فهو يحاول عبثا الدفاع عن ذكوريته وذكرياته معها.

ه-علاقة الزوجة بالحماة: إن علاقة الزوجة بالحماة في الأسرة الجزائرية علاقة صراع لرؤوس أموال ثقافية توارثتها الأجيال عن بعضها البعض وتشرّبتها الفتاة داخل الأسرة من خلال العنف الرمزي الممارس عليها عن طريق التنشئة الاجتماعية، ومجموعة الأمثال الشعبية حول الزوجة والحماة، "الحما حما ولو كانت ملكة من السما"، "لو كان تتفاهم العجوز والكنه إبليس يدخل للجنة"، " الكي بالنار ولا قعدة الحما بالدار" ... والكثير من الأمثال الشعبية التي تصوّر الصراع بين الكنه والحماة، رأس المال الثقافي هذا الذي تمتلكه الفتاة من جهة في مواجهة أم زوجها التي تعلم أنّها تترصّدها من مكان إلى آخر فهي العدو المفترض الحرص منه، وتمتلكه ايضا أم الزوجة التي تسعى للحفاظ على ابنها من هذه "الغريبة" التي تسعى لامتلاك ابنها وفصله عنها، فتكون اللقاءات الأولى لقاءات وُديّة فوق اللازم لمحاولة إظهار الود والمحبة للطرف الآخر، وإشعاره أن الأمر في حالتهما مختلف تماما عن سابقيه، فتبدأ جملة من المجاملات بينهما، فهذه تعتبر الأخرى ابنة حقيقية وتشكرها أمام الكل، والأخرى أيضا تعتبر أم زوجها أُماً حقيقية لن تفرّط فيها، لكن

تبعات ذلك العنف الرمزي وإفرازاته لن تزول بسهولة فهي راكنة في اللاوعي تنتظر الفرصة المواتية لا غير، لذلك تكون المواجهة الأولى قاسية جدا لدفع كل الهابتوسات جملة واحدة في صراع يأتي على الأخضر واليابس ويُنهي اتفاق إطلاق النار المؤقت بين الزوجة وأم زوجها، ويبقى هذا الصراع قائما مدى الحياة حتى وإن كانت هناك هدنة، لكنها تبقى مؤقتة تنتظر الفرصة المواتية لا غير.

6-الأمثال الشعبية حول المرأة في المجتمع الجزائري: لطالما حضرت الأمثال الشعبية في أغلب الحوارات الجماعية أو الثنائية، وخاصة فيما يتعلّق بالمرأة، فلا يقدّم الوالد النصيحة مثلا لابنه إلا من خلال المثل الشعبي الذي يملك قداسة لا يمكن نقدها أو تغليطها، فالمرأة في الموروث الشعبي لا تُؤتمن ولو رأيتها تقوم بكل واجباتها الدينية "لا تامن في سمش الشتا لو صحات، ولا تامن في لمرا لو كان صلّاتْ"، فمثلما لا تُؤتمن شمس الشتاء ودفئها ، كذلك لا تُؤتمن المرأة ولو كانت متديّنة.

وتعنيف المرأة لفظا وقولا في الأمثال الشعبية جائز وتشبيهها بالزربية، "لمرا كي السجّادة ما تنظاف غير بالخبيط"، فالسجاد والزربية يتم ضربها بالعصا حتى يخرج منها الغبار والأتربة شأنها شأن المرأة التي تحتاج للضرب بالعصا حتى تطيع زوجها وتنظّف عقلها من القيل والقال والأفكار الحداثية.

أما عن خروج الزوجة من البيت فهو أمر غير محبّب لدى الرجل المتمسّك بالموروث الشعبي، "لمرا لي طّوف عمرها ما تغزل صوف" فالمرأة كثيرة الخروج والتي تطوف الشوارع لا يمكنها "غزل الصوف" هذا العمل الذي تُعرف به المرأة في المجتمع التقليدي، هذا العمل المضني الذي يتطلب جهدا كبيرا، فالمرأة التي تخرج لا يمكنها أن تؤدي واجباتها المنزلية.

وتُربط المرأة بالحيوانات في الأمثال الشعبية الجزائرية كالكلاب والدّجاج، "لي عينو لعذاب يخالط النسا ولكلاب" فمن أراد أن يتعذّب عليه مخالطة النساء والكلاب، فربط المرأة بالكلاب على أنها تُثرثر كثيرا وأنّ سبيلها سبيل تربية الكلاب، "لي يبغي لهراج يكثّر النسا والدجاج" فالمرأة في هرجها ومرها في الأمثال الشعبية مثل الدجاجة التي تصدر ضجيجا ومكلفة في معيشتها، ولطالما كانت هذه الأمثال الشعبية مفخرة للكثيرة وحتى الشباب رغم انسجامه مع قيم الحداثة لكنه مازال متشبثا بكل قديم وشعبي وبما يُرضي ذكوريته وتعاليه.

7-الدين كذريعة للهيمنة الذكورية: رغم التطور الحاصل في الحياة الاجتماعية خاصة من جهة وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ووصول المرأة إلى مراكز رائدة في كل المجالات فهي الوزيرة والقاضية والطبيبة والمعلمة لكن مازالت تعاني من الهيمنة الذكورية "لذلك لا يمكن اعتبار الجزائريات مواطنات لأن مشاركتهن في حياة البلاد لا تزال محرمة عمليًا" (فان فيلد هيلين، 1983، ص7-8) فالكثيرات يبحثن لإيجاد فرص تحرر حقيقية من قبضة الرجل الذي يبحث عن توفير كمٍ هائل من الذرائع لأجل بقاءه في مرتبته، وأخريات يدافعن عن بقائهن في هته المواقع الخلفية ولا يردن لا تحرر ولا مكانة.

ويتشبّث الرجل بالدفاع عن ذاته ووجوده من خلال مجموعة نصوص دينية يختارها عن قصد لأنها تُرضي ذاته فتجده يدافع عن الحجاب أكثر من دفاع المرأة عنه وكأنه مسألته الشخصية

وليست مسألة المرأة، فالمرأة تلبس الحجاب للرجل الذكوري لإرضائه أكثر من أي شيء آخر، وتجده يستند في كل لحظة سواءا نص قرآني أو حديث حتى يُقنع به زوجته أو ابنته التي ربما ترفض منطق الذكورة، فيقول لها هل تعترضين على كلام الله ؟؟؟ فتجد نفسها ليست في مواجهة رجل فقط، بل في مواجهة دين بأكمله، فيُحول الرجل المعركة الوجودية بينه وبين المرأة إلى معركة بين المرأة والدّين ويبقى مكانه متفرّجا في امرأة جاءت على عاتقها كل المواريث الشعبية والدينية تدفعها إلى أن تقبع في المؤخرة دائما.

إن القراءات الحديثة للنصوص القرآنية يمكن أن تصدم الرجل الذكوري ولا يقبلها لأنها لا تشبع رأس ماله الثقافي فيرفض كل ما هو حداثي في الدّين، لذلك تجده متطرفا في فهم النصوص باحثا عن كل التفاسير التي ترضيه هو ولا ترضي المرأة، لذلك في اعتقادي أن الدين يستخدمه الأغلبية في إشباع تطرفهم.

8-نتائج الدراسة: من خلال القراءة في تفاصيل العلاقات الأسريّة داخل الأسرة الجزائريّة في متغيّري الهيمنة الذّكوريّة والتديّن يمكن تلخيص ما يلي:

- الهيمنة الذّكورية داخل الأسرة الجزائريّة لها جذور في التّاريخ.
- الهيمنة الذّكوريّة تستخدم التديّن كذريعة لتبرير غير المُبرّر.
- التديّن الشكلي جاء نتاج التثاقف والتقاء ثقافة المدينة بثقافة الرّيف.
-العلاقات الأسريّة دخل أغلب الأسر الجزائريّة غير سليمة وبحاجة لقراءات عميقة لدراسة المتغيرات التي تتحكّم فيها وتسيّرها.
-غياب القانون سمح بطغيان العلاقات الاجتماعيّة التي يرسمها التديّن في شكل أخلاق تُنظّم العلاقات الاجتماعيّة بين النّاس وبين التجّار أيضا.
- إفرازات العشريّة السوداء مازال لها الأثر البالغ على المُكونات الاجتماعيّة داخل الأسرة الجزائريّة.
- النزوح الريفي الذي فرضه الإرهاب في العشريّة السوداء أحدث اختلالات اجتماعيّة وأسريّة رهيبة

9-خاتمة: من خلال ما تقدّم ذكره حول العلاقات الأسريّة داخل الأسرة الجزائريّة وشبكة التعاملات بين كل الفاعلين داخل الأسرة، وجدنا أنّ الهيمنة الذّكورية هي الغالبة خاصة في علاقة الذّكر بالأنثى التي تُعتبر بحق ضحيّة تنشئة اجتماعيّة قاهرة أجلست الذّكر دون وجه حق - أو اعتمادا على التديّن- في مرتبة عُليا على الأنثى التي كانت هي أيضا ضحيّة عُنف رمزي خضعت له من خلال التنشئة الاجتماعيّة وقبلته بل وأصبحت تُدافع عنه وعن تلك المرتبة الثانية بعد الذّكر، كما تمّ استغلال الدّين في إضفاء الشرعية على ذلك التقسيم الجنسي وتقسيم الأدوار داخل الأسرة الجزائرية، بل والاستثمار في الجسد على حد رأي بيار بورديو.

إنّ التديّن في شكله المتزايد اجتماعيا ما هو إلا نتاج لضعف الروابط الاجتماعيّة التي من المُفترض أن يتحكّم فيها القانون لا العلاقات الأخلاقيّة التي يرسمها التديّن والقراءات المُختلفة فيه، وهي شبكة علاقات ساهمت في بناءها الكثير من المُتغيرات منها الاستعمار الذي شوّه البُنى الاجتماعيّة ثمّ جاءت الأزمات السياسيّة والاجتماعيّة –العشرية السوداء- التي دفعت بالكثيرين

إلى مغادرة الأرياف والدخول للمدينة مع حالة الأنوميا والتثاقف أفرز حالة من عدم الاستقرار داخل الأسر الجزائرية والذي انعكس سلبا على البُنى الاجتماعيّة بصفة عامة.

ومن خلال تسليط الضوء في هذه الدراسة على شبكة العلاقات الاجتماعيّة داخل الأسرة الجزائرية نفتح نافذة حول قراءات أكثر تدقيقا في تلك الروابط والتي من شأنها أن تدفع لتحسين الوضع الأسري ومنه إلى إصلاح البُنى الاجتماعيّة والكفيل بإنقاذ المجتمع من حالات الاختلال الواضح.

قائمة المراجع:

1. بورديو بيار(2009)، الهيمنة الذكورية، قعفراني سلمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2. شكري علياء(2010)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة.
3. عّدي الهواري(1983)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي: 1830-1960، تر: عبد الله جوزيف، دار الحداثة، بيروت.
4. علي، عليوة(2017)، الأسرة الجزائرية بين التريّف والتمدّن، دار المحور للنشر، بيروت، لبنان.
5. فان فيلد هيلين(1983)، هل يجب مطاردة الأساطير؟ في: المرأة الجزائرية، تر: سليم قسطون، دار الحداثة، مصر.
6. قرامي أمال(2007)، الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية: دراسة جندرية، دار المدار الإسلامي، بيروت.
7. مظهر سليمان(2010)، نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية: مصدر المواجهة، دار ثًلة، الجزائر.

8. Boutefnouchet Mustapha(1983), La Famille Algérienne, Evolution et caractéristique récent, 2éme Ed, société nationale d'édition et de diffusion, Alger.
9. Fanon Franz(1972), Sociologie d'une révolution, Maspero, Paris.
10. Lahouari Addi (2004). Les enjeux théoriques de l'anthropologie du Maghreb. Lecture de Bourdieu, Geertz, Gellner et Berque.. Lahouari, Addi. L'anthropologie du Maghreb. Lecture de Bourdieu, Geertz, Gellner et Berque, Awal Ibis Press, Paris, pp.7-15.
11. Madher Slimane (1990**),** Tradition contre développement, édition ENAP, Alger.
12. Toualbi Radia (1984), Les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille fille Algérienne, édition ENAL, Alger.
13. Zerdoumi Nafissa (1970), Enfant d'hier: L'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien, Maspero, Paris.

أسباب العنف في الوسط الأسري ـ دراسة ميدانية ببعض أحياء مدينة المسيلةـ

د.ياسمينة كتفي، جامعة المسيلةـ الجزائر

Field study of some in -the factor of domestic violence in the family the city of M'sila

Dr. yasmina ketfi, University Mohamed Boudiaf of M’sila, Algerai

ملخص: العنف الأسري هو السلوك الذي يؤدي إلى إلحاق الأذى الشخصي بأفراد الأسرة، وقد يكون الأذى نفسيًا أو جسميًا أو غير ذلك، والعنف في الوسط الأسري كظاهرة اجتماعية بدأت تتسع دائرتها داخل الأسرة الحديثة، حتى أصبحنا نسمع ونشاهد يوميا ظاهرة العنف الأسري ضد الزوجة و الأبناء والزوج وحتى ضد الآباء والأمهات؛ وإن اختلفت الأسباب والعوامل فان الأمر يلفت الانتباه إلى ضرورة البحث فيها ومحاولة إيجاد بعض الحلول لها، وهذا ما دفعنا لإثارة الموضوع في هذا المقال، حيث سندقق البحث في أبرز أسباب العنف الأسري ومعالجتها من أجل تنشئة اجتماعية صالحة للفرد في الأسرة، ومحاولة الوقوف على بعض الاقتراحات للحد من انتشار هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: العنف، الأسرة، التنشئة الاجتماعية، أساليب التنشئة، الأمهات..

Abstract: Domestic violence is the behavior that leads to hurt family members in particular; either psychically or physically. Violence in the family, as a social phenomenon, began to increase within the modern family until it became daily observed. Violence against the wife, the husband, the children and even the parents is everywhere. Whatever the reason, it is necessary to study this phenomenon by seeking solutions; That is why we have proposed a subject, where we will highlight the factors of domestic violence, we will treat them so that individuals receive a good socialization and this phenomenon is annihilated.

Key words: violence, family, socialization, methods of education, mothers.

مقدمة:

الأسرة هي وحدة البناء الأولى في المجتمع ونواة الحياة الاجتماعية، والوسط الاجتماعي التربوي الأول، الذي يولد ويعيش فيه الفرد، قال تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ }(الروم: 21)، فالأسرة هي المكان الطبيعي الأول الذي يأوي إليه الفرد ويأنس به ويقضي فيه أهم لحظات حياته, أما إذا كان غير ذلك فستكون هذه الأسرة مكانا للبغض والشجار والعنف، والصراع، والمطالبة بالحقوق وهو وضع يؤدي إلى تصدعها وتفككها ونهايتها، كما نرى ذلك في الكثير من الأسر التي تعاني من عدم الاستقرار وتوتر العلاقات الاجتماعية أو ما يسمى بالعنف الأسري.

والعنف الأسري ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد وجود الأسر، حيث بدأت دائرتها تتسع باستمرار تعقد الحياة الاجتماعية على الصعيدين العالمي والمحلي، متجاوزة بذلك حد الفروق بين الثقافات المختلفة، والأوساط الاجتماعية المتباينة، غير مقتصرة على فئة عمرية دون أخرى، بل تمارسها كل الفئات العمرية داخل الأسرة بكل أشكالها وصورها، وأن اختلفت الأسباب والعوامل الداعية إلى ذلك، والأخطر من ذلك أن المجتمع ينظر للظاهرة نظرة سلبية فيها الكثير من اللامبالاة والإهمال دون التفكير بحلها.

وأن أسباب العنف في الوسط الأسري كثير ومتعددة وللأولياء الأسر وجهات نظر حول عوامله، هذا ما أردت الكشف عنه في هذه المقال خلال تناولي للعناصر التالية: مقدمة والإطار المفاهيمي والإشكالية منهجية البحث وعرض النتائج، ثم خاتمة وتوصيات.

وما يمكن تأكيده أن الأسر التي تعاني من تعاطي هذه الظاهرة المرضية أكيد الأمر سينتقل لأطفالها وأجيالها؛ فقد ثبت علميا أن القيم التربوية التي يكتسبها الفرد في طفولته المبكرة يصبح من الصعوبة تبديلها أو تغييرها، ومن ثم فالعنف يتم تلقيه من الأسر أولا في الغالب ثم من باقي المؤسسات الأخرى التي تشجع وتنشر ذلك.

أولا- الإطار المفاهيمي و الإشكالية:

1-الإطار المفاهيمي:

1-1- التنشئة الاجتماعية:

1-1-1- المفهوم اللغوي: ورد في لسان العرب لابن منظور في معنى "أنشأ الله الخلق" أي ابتدأ خلقهم، وفي معنى أنشأ ينشأ نشوءا ونشأة، ربى وشب وأنشأ أحداث الناس، والتنشئة في ضوء هذه المعاني تشير إلى مجموعة أعمال التكوين والنمو والحركة والتغير، والإحداث للشيء، أو الفعل في المرحلة الأولى حتى يكتمل تكوينه" (أحمد محمد صوالحة ومصطفى محمود حوامدة، 1991، ص199).

يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بأنها"العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد مند طفولتهم حتى يمكنهم المعيشية في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقنه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد وقيم ومعلومات ومهارات" (أحمد زكي بدوي ، 1993، ص400).

وعليه يمكن القول أن عملية التنشئة الاجتماعية تتم "من خلال تفاعل الفرد ضمن جميع مستويات العلاقة الاجتماعية، بهذا تحدث في إطار الجماعات الأولية والثانوية والمرجعية، علما أن أهمية كل جماعة من هذه الجماعات تختلف باختلاف مرحلة نمو الفرد، والواقع الاجتماعي والثقافي للجماعة أو المجتمع، فإذا كان الدور الأهم للجماعات الأولية، كالأسرة وجماعات اللعب والجيرة، في مرحلة العمر الأولى، فإن الأمر قد ينتقل من حيث الأهمية إلى الجماعات الثانوية"(إبراهيم عثمان، 1999، ص182).

1-1-2-المفهوم الاصطلاحي:"هي عملية تسمح باكتساب المعارف, النماذج ,القيم والرموز,وباختصار طرق العمل والتفكير والإحساس التي تتميز بها الجماعات, المجتمع والحضارة ,أين سيعيش الفرد وهي عملية تستمر مدى الحياة (Guy Rochez, 1968,p133).

وتعرف مارغريت ميد, التنشئة الاجتماعية, أنها العملية الثقافية والطريقة التي يتحول بها كل طفل حديث الولادة إلى عضو كامل في مجتمع بشري معين(سامية ساعاتي، 1983، ص127).

أو هي تلك العملية المعقدة والمستمرة والتي تبدأ مند لحظة الميلاد ولا تنتهي إلا بوفاة الشخص, ليتحول من خلالها الطفل إلى كائن اجتماعي قادر على العيش والتأقلم مع ظروف الحياة الاجتماعية, وليست الأسرة المؤسسة الوحيدة القائمة على العملية بل تشاركها في دلك مؤسسات أخرى (Megherbi (A),1986 ,p60).

1-1-3- المفهوم الإجرائي: التنشئة الاجتماعية هي عملية اجتماعية تربوية تقوم على تربية الفرد وتعليمه وتثقيفه، وتلقينه لغة وعادات وتقاليد وأعرف الجماعة التي ينتمي إليها، وذلك يتم في عدة جماعات أولية وثانوية ومرجعية أهمها الأسرة.

1-2- الأسرة:

1-2-1- المفهوم الاصطلاحي: تعرف الأسرة بأنها رابطة اجتماعية من زوج و زوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، أو من زوج بمفردة مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها, و أن الأسرة قد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفرادا كالأجداد والأحفاد، وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج الزوجة والأطفال (عبد الحميد لطفي، دس، ص20).

"يقول علماء النفس أن الرجل هو امتداد لطفولته، فالطفولة السوية تؤدي إلى رجل سوي، والأسرة هي التي تضع نواة وأسس شخصية الفرد في السنوات الخمس الأولى من حياته" (أسماء عبد العزيز حسين، 2002، ص93).

1-2-2- المفهوم الإجرائي: الأسرة هي مؤسسة تربوية اجتماعية والنواة الأولى للمجتمع، وجدت لحفظ النسل البشري الإنساني ولا يمكن للإنسان أن يعيش خارج نطاقها مهما كان طور حياته طفلا أو شابا أو راشدا أو مسنا فالإنسان يحتاج إلى أن يعيش في أسرة.

1-3- العنف:

1- 1-1- المفهوم اللغوي: "العنف كلمة مشتقة من الفعل عنف العنف وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو بالضم الشدة والمشقة, وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله, والتعنيف والتعبير واللوم"(ابن منظور، دس، ص103).

2-1-1-المفهوم الاصطلاحي: يعرفه "علماء النفس على أنه نمط من السلوك ينتج عن حالة إحباط ويكون مصحوبا بعلاقات التوتر ويحتوي على نية مبيتة لإلحاق الضرر المادي أو المعنوي بكائن حي أو بديل عن كائن حي"(خليل وديع شكور، 1996، ص30).

أو هو"كل فعل يتسم بالعداء تجاه الموضوع أو الذات ويهدف إلى التدمير, ويعرف بأنه السلوك الذي يؤدي إلى إلحاق الأذى الشخصي بالغير, وقد يكون الأذى نفسيًا على شكل إهانة أو خفض قيمة أو جسميًا"(أسماء عبد العزيز حسين، 2002، ص472). كما يعرف "بأنه لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع والآخرين و حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل عادية, وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته"(خليل وديع شكور، 1996، ص13).

3-1-1- المفهوم الإجرائي: العنف اضطراب في السلوك يؤدي بالفرد داخل الأسرة إلى التعبير عن رغبته بطريقة غير سليمة؛ مما يتمخض عنه مخاطر على مستوى الفرد والمحيطين به في الوسط الأسري.

2-الإشكالية:

لا يمكن فهم سلوك الإنسان إلا إذا عرفت العوامل والأسباب التي دفعته للقيام بذلك السلوك، والعنف الأسري كسلوك له عدة أسباب وجوانب تساهم في انتشاره داخل الأسرة، كالأسباب النفسية، والاجتماعية، أو العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، والجانب الاجتماعي قد يكون أكثر تأثيرًا على سلوك العنف بطريقة مباشرة.

ولقد تعددت الآراء حول تحديد أسباب العنف في الوسط الأسري، فالعديد من علماء الاجتماع يعتقدون أن الأسر التي ينتشر فيها العنف يعاني أفرادها من ظروف اجتماعية قاهرة، غير أن بعض الدراسات تشير إلى أن معظم الذين يعتدون ويسيئون معاملة الآخرين لا يمرون بظروف اجتماعية قاهرة، كما يطرح البعض اللوم على وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي لما لها من تأثير على أفراد الأسرة، هذا يعني ذلك أن أسباب العنف داخل الأسرة كثير ومتعددة ولأمهات وجهات نظر حول أسباب العنف في الوسط الأسري، هذا ما يدفعنا إلى طرح العديد من الأسئلة المتعلقة بواقع ظاهرة العنف في الأسرة بالمجتمع الجزائري، حيث سنقوم بإثارة الموضوع في هذه المقال من خلال البحث في الأسباب التي أدت لانتشار العنف في الأسرة، ومحاولة الوقوف على أبرز الأسباب التي أدت لظهوره، وإيجاد حلول واقتراحات للحد من انتشارها في المجتمع من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

-ما هي أسباب العنف في الوسط الأسري هل يعود العنف الأسري إلى الأسباب التالية: أساليب التنشئة الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية المتوترة داخل الأسرة وطبيعة البرامج التلفزيونية المشاهدة؟.

-هل توجد فروق تقديرية تقويمية حول أسباب العنف في الوسط الأسري حسب: متغير المستوى التعليمي وعدد الأولاد والعلاقة بين الزوجين؟.

3- فرضيات البحث: اعتمدت على الفرضيات التالية:

-يعود العنف في الوسط الأسري إلى عدة أسباب هي: أساليب التنشئة الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية المتوترة داخل الأسرة, وطبيعة البرامج التلفزيونية المشاهدة.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05) في تقدير وتقويم أسباب العنف في الوسط الأسري: حسب متغير المستوى التعليمي وعدد الأولاد والعلاقة بين الزوجين.

4- أهداف البحث: نسعى في البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تحديد أسباب العنف في الوسط الأسري.

-الكشف عن أساليب التنشئة الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وطبيعة البرامج التلفزيونية المشاهدة وعلاقتها بالعنف.

-التحقق من وجود فروق تقديرية تقويمية حول أسباب العنف في الوسط الأسري حسب: متغير المستوى التعليمي وعدد الأولاد والعلاقة بين الزوجين.

5- الدراسات السابقة: وهي بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع العنف، التي حاولت جمعها فيما يلي:

الدراسة الأولى: بعنوان السلوك العدواني لدى أطفال ما قبل المدرسة وعلاقته بأساليب التنشئة الوالدية والذكاء بمدينة الرياض، من أعداد منيرة صالح علي الغصون رسالة دكتوراه، قسم علم النفس التربوي, مقدمة لكلية التربية، الرياض، السعودية، 1992، غير منشورة، وهدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

-الكشف عن العلاقة بين السلوك العدواني لدى الأطفال وأساليب التنشئة الوالدية التي يتعرض لها الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة.

-التعرف على الفروق بين الجنسين في السلوك العدواني والذكاء والتنشئة الوالدية المتبعة، وذلك بقصد تقديم وسائل الإرشاد والتوجيه في تربية الأطفال، والتخفيف من حدة هذه الظاهرة،وضبط السلوك العدواني وتوجيهه نحو أنواع أخرى من النشاط والبناء

استخدمت الباحثة في الدراسة المنهج الوصفي في تحليل المشكلة،وتم جمع المعلومات بواسطة استبانه، تبين من نتائج الدراسة ما يلي:

-أن العلاقة غير دالة بين السلوك العدواني وكل من التسلط أو الإهمال كأسلوب من أساليب التنشئة الوالدية.

-أن العلاقة غير دالة بين السلوك العدواني وإثارة الألم النفسي كأسلوب من أساليب التنشئة الوالدية

-وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين السلوك العدواني لدى الأطفال والتفرقة كأسلوب من أساليب التنشئة الوالدية المتبعة

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) بين السلوك العدواني لدى الأطفال والقسوة كأسلوب من أساليب التنشئة الوالدية المتبعة.

-دلت نتائج الدراسة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في السلوك العدواني بين الجنسين لصالح الذكور، أي أن الذكور أكثر عدوانية من الإناث لدى أطفال عينة البحث.

دراسة الثانية: بعنوان العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري -دراسة ميدانية لعينة أفراد من أسر مقيمة ببلدية براقي- من إعداد الطالب: حسان عربادي وإشراف عبد الغاني مغربي، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الثقافي, قسم علم الاجتماع, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

تبين من نتائج الدراسة ما يلي:

-تزيد ممارسة العنف المنزلي لدى كل من الذكور و الإناث مع انخفاض مستوى رضاهم بالوضعية المهنية، فالأفراد الغير راضين بالوضعية المهنية أكثر ممارسة للعنف المنزلي من الأفراد الراضين بالوضعية المهنية .و يكون ارتباط مستوى الرضا بالوضعية المهنية بممارسة الإناث للعنف المنزلي أكبر من ارتباطه بممارسة الذكور للعنف المنزلي.

-تزيد ممارسة الذكور للعنف المنزلي مع انخفاض مستوى رضاهم بالدخل، فالذكور الغير راضين بالدخل أكثر ممارسة للعنف المنزلي من الذكور الراضين بالدخل .في حين لا ترتبط ممارسة الإناث للعنف المنزلي بمستوى رضاهن بالدخل.

-تزيد ممارسة الذكور للعنف المنزلي مع انخفاض مستوى تقييمهم للوضعية السكنية للأسرة، فالذكور ذوي التقييم السيئ للوضعية السكنية للأسرة أكثر ممارسة للعنف المنزلي من الذكور ذوي التقييم الحسن للوضعية السكنية للأسرة، في حين لا يوجد ارتباط بين ممارسة الإناث للعنف المنزلي و مستوى تقييمهن للوضعية السكنية للأسرة.

-ترتبط ممارسة الذكور للعنف بمؤشر الشعور بالراحة في المنزل، فالذكور الأقل شعورا بالراحة في المنزلي هم أكثر ممارسة للعنف المنزلي من الذكور الذين يشعرون بالراحة في المنزل .بينما لا ترتبط ممارسة الإناث للعنف المنزلي بمؤشر شعورهن بالراحة في المنزل.

-ترتبط ممارسة الأفراد للعنف المنزلي بتصورهم للضرب كأسلوب للتعامل مع الأطفال، فالأفراد الذين يتصورون الضرب أسلوبا ناجحا للتعامل مع الأطفال أكثر ممارسة للعنف المنزلي من الأفراد الذين يتصورون الضرب أسلوبا غير ناجح للتعامل مع الأطفال.

-ترتبط ممارسة الأفراد للعنف المنزلي بمستوى معرفتهم بالأساليب التربوية للتعامل مع الطفل، فالأفراد الذين لا يعرفون الأساليب التربوية الصحيحة للتعامل مع أطفالهم,الأقل استخداما للتعزيز الإيجابي، و الأكثر تصورا للتوبيخ، و التهديد، و الضرب، و العقاب، و الإكراه كأساليب تربوية للتعامل مع أطفالهم, أكثر ممارسة للعنف المنزلي من الأفراد الذين يعرفون الأساليب التربوية الصحيحة للتعامل مع أطفالهم، و يظهر ارتباط مؤشر مستوى المعرفة بالأساليب التربوية بممارسة الإناث للعنف المنزلي أكثر من ارتباطه بممارسة الذكور للعنف المنزلي.

تبين من خلال عرض الدراسات السابقة أن كلا الدراستين له علاقة بموضوع البحث حيث تناولت الدراسة الأولى السلوك العدواني لدى أطفال ما قبل المدرسة وعلاقته بأساليب التنشئة الوالدية والذكاء بمدينة الرياض، حيث أكدت الدراسة أن لأساليب التنشئة الاجتماعية علاقة بانتشار العنف فإذا كانت الأساليب عنيفة تولد طفل عنيف والعكس صحيح، كما أكدت الدراسة الثانية التي كانت حول العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري أن العنف ضد الطفل يولد طفل عنيف.

ثانيا- الإجراءات المنهجية للبحث:

1- منهج البحث: استخدمت المنهج الوصفي هو المنهج الذي "يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها, أما التعبير الكمي فيعطيها رسما رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى"(عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات، دس، ص139).

2- أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد على الأدوات التالية:

2-1- الملاحظـــــــــة: اعتمدت على الملاحظة في تفسير وتعليل وتبرير كيفية وجود ظاهرة أو عناصر معينة على هذا النحو المركب دون أخر، من خلال تفسير نتائج البحث.

2-2- الاستبيـــان: لقد استخدمت الاستبيان الموجه الأولياء، حيث راعيت في بناء الاستبيان المعايير العلمية المتبعة في البحث العلمي، من خلال تعلقه بموضوع البحث وعدم خروجه عن إطاره وتسلسله المنطقي مع تساؤلات البحث، ولقد اعتمدت استبيان واحدة، حيث ضم 35 سؤالا، وقسمت الاستبيان إلى محورين محور البيانات العامة، ومحور أسباب العنف، وتم توزيع الاستبيان وجمعه، في مدة زمنية دامت 20 يوما.

3- العينة وخصائصها: أني بصدد دراسة أسباب العنف في الوسط الأسري حسب أراء عينة من الأمهات، حيث استخدمت العينة العشوائية البسطة، فقابلت عدة أمهات في عدد من الأحياء، والمقدرات بـ 40 أما، وقد اتصفت عينة الدراسة بعدة خصائص أهمها:

3-1- المستوى التعليمي:

الجدول رقم (1) يبين المستوى التعليمي للأمهات:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	15	37.5
ثانوي	5	12.5
جامعي	4	10
أخرى	16	40
المجموع	40	100

اتضح من البيانات المجمعة أن المستوى التعليمي للأولياء متباين، حيث أن أغلبهم له مستوى تعليمي متدني جدا بين الابتدائي والأمية؛ وبعدها المستوى التعليمي متوسط (37.5%) فيما كانت أدني نسبة مسجلة للمستوى التعليمي الثانوي بـ:(12.5%) والجامعي (10%)؛ مما يعكس تدني المستوى التعليمي للأولياء.

3-2-عدد الأولاد:

الجدول رقم (2) يبين عدد الأولاد:

عدد الأولاد	التكرار	النسبة المئوية
3أولاد	9	22.5
4أولا	11	27.5
5أولاد	9	22.5
أخرى	11	27.5
المجموع	40	100

اتضح من البيانات المجمعة أن عدد الأولاد للأولياء متباين، حيث أن أكبر نسبة (27.5%) لهم أربع أولاد، وأخرى بنسبة(27.5%) أين قدر عدد الأولاد بطفلين أو طفل، والباقي كان لهم عدد الأولاد بين ثلاث(22.5%) أولاد وخمس أولاد (22.5%)، مما يعكس توجه الأسرة المعاصرة إلى أساليب تنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات.

3-3- الحالة الاجتماعية:

الجدول رقم(3) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
الزوج متزوج من الأم فقط	36	90
الزوج متزوج من أخرى	4	10
المجموع	40	100

اتضح من البيانات أن الحالة الاجتماعية للأسرة متقاربة، حيث أن أكبر نسبة لأفراد العينة (90%) الأب متزوج من الأم فقط، أما ادني النسب المسجلة فكانت (10%)، مما يعكس توجه الأسر إلى عدم تعدد الزوجات، والاكتفاء بزوجة واحدة، إلا في حالات قليلة جدا.

3-4- نوع العلاقة بين الزوجين:

الجدول رقم (4)يبين توزيع نوع العلاقة بين الزوجين

نوع العلاقة	التكرار	النسبة
الاحترام والتقدير المتبادل	19	47.5

وجود خلافات بسيطة	20	50
مشاجرات تصل إلى حد الضرب	1	2.5
المجموع	40	100

اتضح من البيانات المجمعة أن العلاقة بين الزوجين متباين بين الأمهات، حيث أن أكبر نسبة للأمهات (50%) لوجود خلافات بسيطة، تليها علاقة الاحترام وتقدير المتبادل بنسبة(47.5%)، أما ادني نسبة المسجلة فكانت لوجود مشاجرات تصل إلى حد الضرب (2.5%)، مما يعكس توتر العلاقة الاجتماعية بين الزوجين.

ثالثا- مناقشة نتائج البحث المتعلقة بالفرضيات والتساؤلات:

1-مناقشة نتائج البحث المتعلقة بالفرضيات: تناولت في هذا العنصر مناقشة نتائج البحث التي توصلت إليها من خلال التحليل الإحصائي لأسئلة الدراسة و فرضياتها, إضافة إلى التوصيات في ضوء نتائج الدراسة.

1-1- النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى: تعود أسباب العنف في الوسط الأسري حسب آراء الأولياء إلى عدة أسباب هي: أساليب التنشئة الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية المتوترة داخل الأسرة، وطبيعة البرامج التلفزيونية المشاهدة.

ومن أجل اختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات إجابات المبحوثين على الفقرات التي تقيس أسباب العنف الأسري.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات إجابات المبحوثين على الفقرات التي تقيس عوامل العنف الأسري

أسباب العنف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة	9.4242	1.85456
العلاقات الاجتماعية المتوترة	8.1818	1.66686
طبيعة البرامج التلفزيونية المشاهدة	9.5758	2.15102

أشارت نتائج الدراسة أن العنف في الوسط الأسرى يعود لعدة عوامل هي: حيث جاء مجال طبيعة البرامج التلفزيونية المشاهدة في الأسرة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 9.5758 ويمثل درجة تقدير مرتفعة، تلاه أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة في بمتوسط حسابي 9.4242 ويمثل درجة تقدير مرتفعة، وجاء في المرتبة الثالثة العلاقات الاجتماعية المتوترة بمتوسط حسابي 8.1818 ويمثل درجة تقدير مرتفعة.

يتضح مما سبق أن أراء -عينة الدراسة- حول أسباب العنف في الوسط الأسرى مختلفة مع وجود غالبية منهم تؤكد على دور وسائل الإعلام المتمثلة في مشاهدة التلفاز في انتشار العنف الأسري, فالتلفزيون يؤثر على الفرد بفعل ما يقدمه من برامج والأفلام الخارقة المبالغة في الخيال, والأفلام البوليسية التي"تبرز أن الانحراف الذي قام به المجرم بطل الفيلم ما هو إلا جزء من البيئة والواقع الاجتماعي الذي يعيش في وسطه الفرد؛ لهذا فالفعل يعكس شرعية الانحراف والعدوان؛ مما يدفع الفرد المتفرج بتقمص شخصية البطل دون مراعاة النتائج"(خليل وديع شكور ،1996، ص64)؛ مما يشكل تأثيرًا كبيرًا على سلوك الفرد ويجعله عنيفا.

كما أكدت درجة كبيرة منهم عن سبب أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة المتبعة في الأسرة في انتشار العنف والمتمثلة: أسلوب الحماية الزائدة وأسلوب الإهمال وأسلوب التسلط والقسوة وأسلوب التدليل وأسلوب التفرقة, فمثلا في أسلوب التفرقة الذي يتعبه الوالدان "من خلال الاهتمام الزائد بأحد الأبناء ومنحه الحب والمساعدة, ومنحه مصروفًا أكبر قدرًا من الأبناء الآخرين, وشراء مزيد من اللعب والهدايا والملابس أكثر من الأبناء الآخرين, وقد تتخذ التفرقة التفضيل الوالدى لجنس عن الجنس الأخر, فقد يفضل الأب أو الأم البنت عن الابن أو العكس, وقد يعطي الوالدين أهمية ودورًا تسلطيًا للابن الأكبر دون الأصغر, أو يدللان الطفل الأصغر ويعطفان عليه لأنه آخر العنقود ويهملان طفلهما الأكبر"(محمد النوبي محمد علي، 2010، ص56).

من خلال التفرقة بين الأطفال في الجنس والسن وترتيب الأولاد كتفضيل الكبير وتدليل الصغير وتحقير البنت، وعدم السعي لنشر الاحترام بين الأبناء ووعظهم بضرورة تجنب السلوك السيئ ضد بعضهم، كما أن بعض الأمهات في حالة شجار الأطفال تكون في صف طفل ضد الأخر، و تمنح أطفالها الذكور تحقيق كل رغباتهم وتمنع الإناث من تحقيق أدنى الرغبات، كل ذلك يولد في نفسية البنت الحقد والكراهية وفي نفسية الولد الأنانية وحب الذات والقسوة, مما يشجع على العنف، وبالتالي توتر العلاقات الأسرية واضطرابها.

وهذا يتفق مع نتائج الدراسة السلوك العدواني لدى أطفال ما قبل المدرسة وعلاقته بأساليب التنشئة الوالدية، التي أكدت على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين السلوك العدواني لدى الأطفال والتفرقة كأسلوب من أساليب التنشئة الوالدية المتبعة. ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) بين السلوك العدواني لدى الأطفال والقسوة كأسلوب من أساليب التنشئة الوالدية المتبعة. كما دلت نتائج الدراسة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في السلوك العدواني بين الجنسين لصالح الذكور، أي أن الذكور أكثر عدوانية من الإناث لدى أطفال عينة البحث(منيرة صالح علي الغصون، 1992).

كما أكدت نتائج دراسة العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري، على ارتباط ممارسة الأفراد للعنف المنزلي بمستوى معرفتهم بالأساليب التربوية للتعامل مع الطفل، فالأفراد الذين لا يعرفون الأساليب التربوية الصحيحة للتعامل مع أطفالهم,الأقل استخداما للتعزيز الإيجابي، و الأكثر تصورا للتوبيخ، و التهديد، و الضرب، و العقاب، و الإكراه كأساليب تربوية للتعامل مع أطفالهم، أكثر ممارسة للعنف المنزلي من الأفراد الذين يعرفون الأساليب التربوية الصحيحة للتعامل مع

أطفالهم، و يظهر ارتباط مؤشر مستوى المعرفة بالأساليب التربوية بممارسة الإناث للعنف المنزلي أكثر من ارتباطه بممارسة الذكور للعنف المنزلي(حسان عربادي، 2005).

2-1- النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05) في تقدير وتقويم أسباب العنف في الوسط الأسري: حسب متغير المستوى التعليمي وعدد الأولاد والعلاقة بين الزوجين. ومن أجل الإجابة اختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل التباين متعدد المتغيرات (manova) يبين النتائج للتعرف على الفروق في تقدير وتقويم الأمهات لعوامل العنف الأسري، حسب متغير المستوى التعليمي وعدد الأولاد والعلاقة بين الزوجين، بالنظر إلى النتائج يتضح ما يلي:

جدول (6): نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات (manova) للتعرف على الفروق في تقدير وتقويم الأمهات لأسباب العنف الأسري, حسب متغير المستوى التعليمي وعدد الأولاد والعلاقة بين الزوجين.

المصدر	أساليب التنشئة	Df	Mean Square	F	Sig.
التعليم	66.518	3	22.173	0.756	0.532
عدد الأولاد	20.855	3	6.952	0.237	0.869
العلاقة بين الزوجين	466.604	2	233.302	7.959	0.003

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05) في تقدير وتقويم أسباب العنف في الوسط الأسري، حسب متغير المستوى التعليمي. كون قيمة (ف) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05) في تقدير وتقويم الأمهات لعوامل العنف الأسري، حسب متغير عدد الأولاد. كون قيمة (ف) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05) في تقدير وتقويم الأمهات لعوامل العنف الأسري, حسب متغير العلاقة بين الزوجين. كون قيمة (ف) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح مما سبق أن العنف في الوسط الأسري له علاقة -حسب أراء عينة الدارسة- بالعلاقة بين الزوجين فإذا كان هناك سعادة زوجية فهذا بلا شك سوف يؤدي إلى تماسك الأسرة؛ مما يخلق جوا يساعد على نمو الطفل بطريقة متكاملة، وإذا كان غير ذلك فسوف تكون علاقات اجتماعية متوترة وشجار بين الزوجين مما يعني أسرة مفككة أيا كان سبب تفككها ينتج عنه اضطراب نفسي وعدم استقرار لدى أفرادها، مما يدفعهم إلى ارتكاب العنف.

وهذا يتفق مع نتائج الدراسة إيذاء الأطفال أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له,التي أبرزت صفات أسر هؤلاء الأطفال المتعرضين للإيذاء من الذين تعامل معهم الممارسون هي ذات دخل منخفض، كما أنها مفككة، وأن أسباب تعرض هؤلاء الأطفال للإيذاء تعود إلى وجود مشكلات زوجية بين والدي الطفل المتعرض للإيذاء بالإضافة إلى الأسباب والعوامل الأخرى(منيرة عبد الرحمن بن عبد الله آل سعود، 2000).

رغم أن هناك العديد من الدراسات التي أكدت على تأثير عدة عوامل أخرى مثل: المستوى التعليمي والثقافي للأسرة والوالدين على وجه الخصوص, حيث يؤثر ذلك من حيث مدى إدراك الأسرة لحاجات الطفل وكيفية إشباعها والأساليب التربوية المناسبة للتعامل مع الطفل, كما أن حجم الأسرة يؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية وخاصة في أساليب ممارستها؛ فعدد الأطفال في الأسرة وتناقص حجم الأسرة يعتبر عاملا من عوامل زيادة الرعاية المبذولة للطفل.

2- مناقشة نتائج البحث المتعلقة بالتساؤلات:

2-1- مناقشة نتائج البحث المتعلقة بالتساؤل الأول: ما هي أسباب العنف في الوسط الأسري هل يعود العنف الأسري حسب آراء عينة البحث إلى الأسباب التالية: أساليب التنشئة الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية المتوترة داخل الأسرة، وطبيعة البرامج التلفزيونية المشاهدة؟

تشير نتائج الدراسة أن العنف في الوسط الأسرى يعود لعدة أسباب هي: أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة والمتمثلة في أسلوب الحماية الزائدة وأسلوب الإهمال وأسلوب التسلط والقسوة وأسلوب التدليل وأسلوب التفرقة، والعلاقات الاجتماعية المتوترة داخل الأسرة، وطبيعة البرامج التلفزيونية المشاهدة في الأسرة, حيث جاء مجال طبيعة البرامج التلفزيونية المشاهدة في الأسرة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 9.5758 ويمثل درجة تقدير مرتفعة، تلاه أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة بمتوسط حسابي 9.4242 ويمثل درجة تقدير مرتفعة.

وبالتالي يمكن القول أن عوامل العنف الأسري حسب آراء عينة البحث, تعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة البرامج التلفزيونية المشاهدة داخل الأسرة و الأساليب التربوية الخاطئة المتبعة في التنشئة الاجتماعية ثم تأتي عامل توتر العلاقات الاجتماعية.

2-2- مناقشة نتائج البحث المتعلقة بالتساؤل الثاني: هل توجد فروق تقديرية تقويمية حول أسباب العنف في الوسط الأسري حسب: متغير المستوى التعليمي وعدد الأولاد والعلاقة بين الزوجين؟

تشير نتائج الدراسة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05) في تقدير وتقويم أسباب العنف في الوسط الأسري, حسب متغير المستوى التعليمي. كون قيمة (ف) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05) في تقدير وتقويم أسباب العنف في الوسط الأسري, حسب متغير عدد الأولاد. كون قيمة (ف) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05) في تقدير وتقويم أسباب العنف في الوسط الأسري, حسب متغير العلاقة بين الزوجين. كون قيمة (ف) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بين الزوجين تؤثر على انتشار العنف الأسري داخل الأسرة من عدمه حيث أن العلاقات الاجتماعية داخل الوسط الأسري لها دور فعال في بناء الشخصية الطفل الذي يقلد كل ما يصدر عن الوالدين لذا عليهما توفير مناخ أسري سليم للطفل من أجل تنشئة اجتماعية صالحة له، فجانب العلاقات الاجتماعية بين الزوجين يحدد طريقة الاتصال بين أفراد الأسرة ككل؛ مما يحدد أنماط التعامل بين أفرادها, فالوسط الاجتماعي الأسري والمسكن والظروف الاقتصادية من العوامل التي تؤثر على سلوك الفرد بالسلب أو الإيجاب.

خاتمة والتوصيات:

الأسرة هي المدرسة الأولى التي عن طريقها يكتسب الأفراد العادات والتقاليد والقيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها، فالأبناء يتلقون عنها مختلف المهارات والمعارف الأولية، كما أنها تعد بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الاجتماعية الأخرى, فتستعمل أساليب تربوية خاطئة قد ينجر عنها مشكلات أسرية تهدد كيان الأسرة؛ مثل ظاهرة العنف الأسري التي اتسعت دائرتها في الوسط الأسري حتى أصبح يمارسها كل أفراد الأسرة ضد بعضهم البعض منتقلة عن طريق التقليد، من جيل إلى أخر، وفي بعض الأسر تنقل بشكل عكسي فيضرب الابن أباه ووالدته، حيث تعود أسباب العنف في الوسط الأسري إلى عدة أسباب أسرية واجتماعية ونفسية، ولوسائل الإعلام خاصة التلفاز دورا كبيرا في نشرها.

وقد بينت نتائج الدراسة أن أسباب العنف في الوسط الأسري حسب آراء عينة البحث تعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة البرامج التلفزيونية المشاهدة داخل الأسرة والأساليب التربوية الخاطئة المتبعة في التنشئة الاجتماعية ثم توتر العلاقات الاجتماعية.

وأنه لا توجد فروق تقديرية تقويمية حول أسباب العنف في الوسط الأسري حسب: متغير المستوى التعليمي وعدد الأولاد، وتوجد فروق تقديرية تقويمية للأمهات حول عوامل العنف الأسري حسب: متغير العلاقة بين الزوجين.

يمكن تأكيده في الأخير خطورة ظاهرة العنف في الوسط الأسري وضرورة الحد منها من أجل ضمان استقرار الأسر، وننبه الوالدين بالابتعاد عن أسباب العنف، من أجل حماية الأسرة والمجتمع من هذا الخطر الذي يهددها بالزوال.

التوصيات: بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

-نوصي الآباء والأمهات بإتباع أساليب تربوية صالحة في تنشئة الأبناء والابتعاد عن الأساليب الخاطئة من القسوة والإهمال والمبالغة في عقوبة الطفل.

-تبني أساليب تربوية صالحة في التنشئة الاجتماعية تحد من انتشار العنف في الوسط الأسري.

-النظر في جملة الإجراءات التي يجب اتخاذها للحد من انتشار العنف الأسري وتفعيل دور المؤسسات التي تسهر على ذلك, من خلال عقد ندوات ودورات ومحاضرات ولقاءات تساهم في توضيح أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل داخل الأسرة وخارجها.

قائمة المراجع:

1.إبراهيم عثمان(1999)، مقدمة في علم الاجتماع. عمان، الأردن، دار الشرق.

2.ابن منظور(دس)، لسان العرب المحيط، ج2، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.

3.أحمد زكي بدوي(1993)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي- فرنسي- عربي، بيروت: مكتبة لبنان.

4.أحمد محمد صوالحة ومصطفى محمود حوامدة(1991)، أساسيات التنشئة الاجتماعية للطفولة. ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

5.أسماء عبد العزيز حسين(2002)، المدخل الميسر في الصحة النفسية،ط1، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية.

6.حسان عربادي(2005)، العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري -دراسة ميدانية لعينة أفراد من أسر مقيمة ببلدية براقي- وإشراف عبد الغاني مغربي, رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر.

7.خليل وديع شكور(1996)، العنف والجريمة، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

8.سامية ساعاتي(1983)، الثقافة والشخصية، ط2، بيروت: دار النهضة العربية.

9.عبد الحميد لطفي(دس)، علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

10.عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات(دس)، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11.محمد النوبي محمد علي(2010)، التنشئة ألأسرية، دار صفاء، عمان، الأردن.

12.منيرة صالح علي الغصون(1992)، السلوك العدواني لدى أطفال ما قبل المدرسة وعلاقته بأساليب التنشئة الوالدية والذكاء بمدينة الرياض، رسالة دكتوراه، قسم علم النفس التربوي، مقدمة لكلية التربية، الرياض، السعودية.

13.منيرة عبد الرحمن بن عبد الله آل سعود(2000)، إيذاء الأطفال أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له، تحديات لمهنة الخدمة الاجتماعية دراسة استطلاعية بمدينة الرياض، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

14.Guy Rochez (1968),Introduction à la sociologie générale,Laction sociale,Ed,h,h

15.Megherbi (A)(1986),Culture et personnaliste algérienne de Massinissa à nos jours, Alger, NAL,OPU.

الفروق في سمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين

د.عبدون مصطفى، جامعة الجزائر 2- الجزائر
أ.باحمد أنس، جامعة الجزائر 2، الجزائر

Variance between juvenil offenders personality traits and non ofenders

Mustapha ABDOUNE, University of Algiers 2, Algeria
Anas BAHMED, University of Algiers 2, Algeria

ملخص: تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن بعض سمات الشخصية لدى مجموعة بحث متكونة من اثنين وثلاثين حدث جانح مودوع في مركز إعادة التربية 2 ببئر خادم بولاية الجزائر وكذا لدى فرق حماية الأحداث لدى مصالح الأمن ومقارنتها بمجموعة ثانية (خصت غير الجانحين) لنبرز إلى أي مدى تختلف سمات الفئة الأولى عن الثانية، وقصد القيام بهذه الدراسة اعتمدنا على قائمة فرايبورج للشخصية وأساليب إحصائية مختلفة سمحت لنا باستخلاص النتائج التالية:
-كشفت الدراسة أن الأحداث الجانحين يتميزون بعصبية وعدوانية أكبر مقارنة بغير الجانحين،
-تتراجع سمة الإجتماعية لدى الأحداث الجانحين مقارنة بغير الجانحين،
-أثبتت الدراسة أن هناك اختلاف في ترتيب سمات شخصية الأحداث مرتكبي جنحة الضرب والجرح العمدي واستهلاك المخدرات مقارنة بباقي الجانحين،
-نفت الدراسة وجود اختلافات في سمتي الاجتماعية والكف بين الأحداث مرتكبي جنحة الفعل المخل بالحياء وباقي الجانحين،
-بينت الدراسة أن الأحداث الجانحين العائدين أكثر عدوانية من الجانحين الآخرين.
الكلمات المفتاحية: جنوح الأحداث، سمات الشخصية، قائمة فرايبورج للشخصية.

Abstract: The current research aims to identify some traits of personality that specify thirdy two juvenile offenders incarcerated in the specialized rehabilitation center of Birkahedm localised in Algiers and those who were arrested by the police juvenile squads, and to compare these traits with those of another group (non-delinquents) in order to check if there are differences between the two groups. The study was accomplished by using the Freiburg Inventory and statistical methods leading to the following results:
-Juvenile offenders are more aggressive and nervous than non-offenders,
-Juvenile delinquents are less sociable than non-delinquents,
-The study confirms that there are differences in the classification of the traits of personality between the juvenile delinquents arrested for voluntary blows and injuries and drugs use and other offenders,
-There is no difference in sociability trait and inhibition trait between sexual offenders and other delinquents,
-Recidivist offenders are more aggressive than other juvenile delinquent.
Keywords: Juvenil offender, personality traits, Freiburg inventory.

مقدمـــة:

تعرف المجتمعات عدة مشاكل خاصة تلك المتعلقة بالجريمة والانحراف التي أصبحت تمثل خطرا يمس الصعيدين الفردي والاجتماعي يهز كيان المجتمع وينعكس بالسلب على الفرد، خاصة فيما يتعلق بحياته النفسية وما يتبعها من آثار تعيق نظامه المعيشي.

تتجسد ظاهرة الانحراف لدى الفئات على غرار فئة الأحداث التي تحظى باهتمام كل البلدان، كونها تشكل تهديدا نظرا لانتشارها السريع في جميع الأقطار، لذا حاولت بعض الدول دراسة هذه الآفة من عدة وجهات نظر حتى يتسنى لها التصدي أو التخفيف منها، بينما اكتفت أخرى بإيجاد حلول اقتصرت على وضع الأحداث بمراكز خاصة أين يلاحظ فيها تراجع المتابعة النفسية والاجتماعية، مما يصعب معرفة الأسباب والدوافع التي لعبت دورا في اتجاههم نحو الجنوح الذي عرف ارتفاعا خصّ نسب انتشاره، ومن بين الدول التي زادت فيها ظاهرة الجنوح الجزائر، حيث كشفت الإحصائيات المقدمة من قبل مصالح الأمن الوطني عن تنامي هذه الأخيرة إذ بينت تورط 5906 قاصر سنة 2014 في مختلف القضايا من بينهم 1985 في قضايا السرقة، 1542 في قضايا العنف الجسدي المقصود، 282 في الجنح الخاصة بالفعل المخل بالحياء والإخلال بالنظام العام و16 قاصر توبعوا في جنايات متعلقة بالقتل العمدي مع سابق الإصرار والترصد (Direction Générale de la Sureté Nationale,2015).

يحتم خطر انتشار ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري بذل مجهودات من قبل الجميع وعلى كل المستويات خاصة العلمي منها حتى يتم فهمها والتصدي لهذه الآفة والوقاية من أخطارها، وهذه الدراسة ما هي إلا محاولة لفهم هذه الظاهرة والكشف ولو بقدر ضئيل عنها نظرا لتشعب الظاهرة من جهة، ومن جهة أخرى لقلة الدراسات والبحوث العلمية حولها خاصة فيما يتعلق بالجانب النفسي منها في بلدنا حيث تعد البحوث الأكاديمية على الأصابع، وإن وُجدت فهي لا تحاول تشخيص الأسباب النفسية التي تدفع بالقصر إلى الجنوح وإنما تتناول الأسباب الاجتماعية والديموغرافية نظرا لانتماء الباحثين الدارسين لهذه الظاهرة إلى فروع علم الإجتماع، وقد تنعدم بصفة شبه كلية محاولات البحث في الخصوصيات النفسية للأحداث الجانحين، لذلك تندرج الدراسة الحالية ضمن المساعي الوقائية الرامية إلى دراسة بعض سمات الشخصية لمجموعة من الأحداث الجانحين حتى يتم استغلال نتائجها للتمكن في الأخير من الخروج بتوجيهات عامة التي يمكن أن تساهم في معالجة هذه الآفة وفهمها.

الإشكالية:

لقد تم التطرق لمشكلة البحث في جنوح الأحداث وعلاقته ببعض سمات الشخصية في دراسات عديدة كتلك التي قام بها كل من اليوسفي مشيرة عبد الحميد أحمد(1988)، شحاتة محمد، جمعة يوسف ومعتز سيد عبد الله(1995)، الحمامي ممدوح بن عبد الفتاح بن شحادة(1998) والعجمي سعيد رفعان(2005) حيث توصلوا بأن هناك تأثيرات متباينة لسمات الشخصية في انحراف الأحداث، وتتوقف هذه التأثيرات على درجة ترسيخ سمات الشخصية في نفوس الأحداث خلال مرحلة طفولتهم وعبر مراحل نموهم التالية التي تتضمن عمليات الاتصال بالواقع الاجتماعي، المحيط واكتساب الخبرات والتجارب التي تؤثر في التنشئة الاجتماعية التي بدورها ترتبط ارتباطا مباشرا بسلوك الأحداث(الحربي بندر بن سعد ساعد، 2000، ص3).

تقر آراء العلماء أن سمات الشخصية تلعب دورا رئيسيا في كل من الانحراف والسواء، كما أن هذه الأخيرة تختلف بين الجانحين و الأسوياء (اليوسفي مشيرة عبد الحميد أحمد، 1988، ص342)، ويرجع تكوينها إلى المراحل الأولى من حياة الفرد وتتأثر بالعوامل البيئية والوراثية فضلا عن التنشئة الاجتماعية، وعليه يمكن القول بأن موضوع السمات تتدخل فيه مجموعة من العوامل التي يمكن التحكم فيها من خلال الحرص على تنشئة الأفراد تنشئة اجتماعية سليمة مما يترتب عليه تقليص معدلات الجنوح و الانحراف، مع عدم اهمال دور البيئة المحيطة لأن الشخصية تتأثر بما تكتسبه من عادات وقيم من البيئة المحيطة(جابر عبد الحميد جابر، 1990، ص12) والتي تؤثر على أهداف الفرد بالإيجاب أو بالسلب، هذا ما ينتج عنه سلوكيات مقبولة اجتماعيا وأخرى منبوذة تتصف بالانحراف، لذا يمكن القول بأن سمات الشخصية هي محصلة التفاعل بين تنشئة الفرد الإجتماعية، وبين الوراثة والبيئة، وعليه تمكننا عملية الكشف عن بعض سمات شخصية الأحداث المنحرفين من فهمهم أكثر والتعرف على جوانب تخص نفسيتهم التي تؤثر في سلوكهم الآني والمستقبلي.

لقد توصلت دراسة اليوسفي مشيرة عبد الحميد أحمد(1988) التي تناولت بعض محددات أنماط الشخصية لدى الأحداث الجانحات وأثرها على سلوكهن إلى أن لهؤلاء أنماطا شخصية تميزهن عن غير الجانحات حيث يبدين عدوانية مرتفعة ونسبة توتر عالية مقارنة بالفئة الثانية، كما استخلصت أيضا أن هناك سيادة للانحراف السيكوباتي وارتفاع العصبية والانزواء لديهن، في حين أكد الحمامي ممدوح بن عبد الفتاح بن شحادة(1998) أن هناك فروق بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين من خلال إظهارهم للعدوان ومعاناتهم من سوء التوافق الاجتماعي، وهذين العاملين يزيدان من حدة التوترات النفسية لديهم ويؤديان بهم إلى اقتراف سلوكات اندفاعية للحد من الانفعالات السلبية المصاحبة لهم.

في سياق آخر، تبين من خلال الدراسات التي قام بها كل من Eysenk Hans(1997)، Ahmad Hamoud & Hammoud Mstapha(2005) و Guesta Gordon et al(2008)أن هناك علاقة ترابطية بين سمات الشخصية والإقدام على السلوكيات المنحرفة خاصة ما تعلق منها بعادات الإدمان على المخدرات، حيث تجعل بعض السمات الشخصية (كالعدوانية المفرطة، سرعة الاستثارة، العصبية والأرق) الفرد المدمن يرى في المواد المخدرة سبيلا لتغيير وتعديل الحالة النفسية التي تثيرها لديه مختلف الضغوطات النفسية (جيمس ويليس، 1999، ص162)، وعلى هذا الأساس، بادرنا حاليا بدراسة الفروق في بعض سمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين للخروج بملمح يسمح لنا فيما بعد ببناء برامج علاجية مكيفة خصيصا لفئة الجانحين، وحتى تكون إشكالية الدراسة واضحة سنعمل على خصرها في التساؤلات التالية:

-ما هي السمات الشخصية التي يتميز بها الأحداث الجانحون وفقا لأبعاد قائمة فرايبورج للشخصية؟

-هل يتأثر ترتيب سمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين حسب نمط جنحة الضرب والجرح العمدي وجنحة استهلاك المخدرات؟

-هل يتسم الأحداث الجانحين مرتكبي الفعل المخل بالحياء بتراجع كل من سمتي الاجتماعية والكف مقارنة بباقي الجانحين؟

-هل يتسم الأحداث الجانحين العائدون بعدوانية عالية مقارنة بغيرهم من الجانحين؟

فروض الدراسة:

-هناك فروق ذات دلالة إحصائية تخص توزيع سمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين مقارنة بغيرهم من الأحداث في الأبعاد التالية: العصبية، العدوانية، الاكتئابية، القابلية للاستثارة، الاجتماعية، السيطرة، الضبط و الكف.

-يتأثر ترتيب سمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين بنمط الجنحة (الضرب والجرح العمدي، استهلاك المخدرات).

-يتسم الأحداث الجانحون مرتكبوا الفعل المخل بالحياء بتراجع كل من سمتي الاجتماعية والكف مقارنة بباقي الجانحين.

-يتسم الأحداث الجانحون العائدون بعدوانية عالية مقارنة بغيرهم من الجانحين.

أهداف الدراسة :تمكننا هذه الدراسة من:

-إبراز أهم سمات الشخصية التي يتميز بها الأحداث الجانحون.

-إبراز ترتيب سمات الشخصية تبعا لنمط الجنحة (الضرب والجرح العمدي، جنحة استهلاك المخدرات).

-الكشف عن مستوى سمتي الاجتماعية والكف (الضبط) لدى الأحداث مرتكبي الفعل المخل بالحياء.

-الكشف عن سمة العدوانية عند الأحداث الجانحين العائدين.

أهمية الدراسة :تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبها التطبيقي، فهي تمكننا من دفع استراتيجية الوقاية من ظاهرة جنوح الأحداث لأنها ستسمح بالإطلاع على خصوصيات هذه الفئة من الجانب النفسي آملين بذلك أن تخدم مصالح الأمن والجهات القضائية والاجتماعية لأن مبادئ الوقاية ترى أنه إذا أمكن التنبؤ وتحديد الأشخاص ذوي التوجهات العدوانية والإجرامية وهم في سن مبكرة والتكفل بهم من قبل جهات نفسية مؤهلة يسمح بمعالجة هؤلاء.

تحديد مصطلحات الدراسة:

سمات الشخصية: يعرف كاتل السمة بـأنها " مجموعة ردود الأفعال والاستجابات التي يربطها نوع من الوحدة التي تسمح لهذه الاستجابات أن توضع تحت اسم واحد ومعالجتها بنفس الطريقة في معظم الأحيان "(عبد الخالق أحمد محمد، 1983، ص42).

من الناحية الإجرائية فنقصد بها في دراستنا الحالية تلك السمات التي تقيسها قائمة فرايبورج للشخصية وهي العصبية، العدوانية، الاكتئابية، القابلية للاستثارة، الاجتماعية، السيطرة، الضبط والكف.

الجنح: هي مجموعة من الأفعال تخالف القانون والنظام العام وتخرج عن قواعد الضبط الاجتماعي مما يوقع مرتكبيها تحت طائلة قانون العقوبات الجزائري، مثل السرقة، الضرب والجرح العمدي.

الأحداث: هم الأفراد الذين لم يتجاوزوا السن الذي حدده القانون لتحمل المسؤولية الجزائية وهو الثامنة عشر، ويسمون أيضا بالقصر.

الأحداث الجانحون: هم أفراد تم تورطهم في جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات الجزائري والذين يقل سنهم عن ثمانية عشر سنة، ويشملون في الدراسة الحالية على الأحداث الذين تم التعامل معهم وسبق تورطهم في جرائم السرقة، الضرب والجرح العمدي بسلاح أبيض، حجز شخص والتهديد بالاعتداء، الفعل المخل بالحياء، حيازة المخدرات واستهلاكها، تحطيم أملاك الغير والسب والشتم، تحويل وإبعاد قصر، تكوين جماعة أشرار، الاعتداء على رجال القوة العمومية، محاولة القتل، ويتراوح سنهم بين السادسة عشر والثامنة عشر سنة.

أدبيات الدراسة:

يشير علماء القانون إلى أن مفهوم جنوح الأحداث يحمل نفس معنى السلوك الإجرامي لدى البالغ، والفرق بين السلوك الجانح والسلوك الاجرامي يتحدد حسب السن القانوني للمجتمع الذي يعيش فيه، ويتفق علماء الجريمة على أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يعاقب عليه القانون (الدوري عدنان، 1985، ص27)، في حين يركز المفهوم النفسي على السلوك غير الاجتماعي أو المضاد للمجتمع الذي يقوم على عدم التوافق والصراع بين الفرد ونفسه وبين الفرد والجماعة بشرط أن يكون الصراع والسلوك اللاجتماعي سمة واتجاها نفسيا واجتماعيا تقوم عليه شخصية الحدث المنحرف وتستند عليه في التفاعل مع أغلب مواقف حياته وإلَّا كان هذا السلوك حدثا سطحيا عارضا يزول بزوال أسبابه(المغربي سعد، 1960، ص3)، في هذا الإطار، برزت العديد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة انحراف الأحداث من خلال مقاربات مختلفة، منها من ركزت على تفسيرات بيولوجية وراثية، وأخرى نفسية اجتماعية، فمثلا أجريت دراسة مموّلة من قبل معهد البحوث في جنوح الأحداث الأمريكي على نحو (400) من القصر الجانحين الذين يتراوح عمرهم بين السادسة والسادسة عشر والذين يعيشون في منطقة من مناطق الجناح المعروفة بمدينة " شيكاغو " الأمريكية أين أظهرت أن معدل ما يتميز به الطفل الجانح من سمات الإنحطاطية يكاد يقل في نسبته عما يتميز به الطفل غير الجانح بوجه عام (Sutherland Edward , 1955, p54-55)، كما ظهرت دراسات أخرى تعزو السلوك الإجرامي إلى صفات وسمات تكوينية شاذة، أبرزها تلك التي قام بها ايزنستان (Eisenstan) حيث وجد من بين (1680) طفلا جانحا، (1400) منهم يتميزون بسمات شاذة ، كما تبين في عينة مكونة من (50) حالة من الأطفال المنحرفين أن (40) منهم يعاني آباؤهم من تشوهات تكوينية (Reckless Walter, 1995, p88)، في حين ظهرت اتجاهات جديدة ذهبت إلى أن الاستعداد نحو الجريمة لا يورث بالذات، إنما الذي ينتقل بالوراثة هو الاستعداد نحو الفشل في تحقيق التوافق والانسجام والذي يؤدي إلى سلوك لا اجتماعي كنتيجة لضغط ظروف الحياة بحيث تصبح الحياة صراعا عنيفا متواصلا بين الفرد وبيئته.

من جهة أخرى، برزت وجهة النظر **النفسية التحليلية** التي أكدت على دور العوامل النفسية الشعورية واللاشعورية، علاقة الطفل بأمه، الخبرة الذاتية المفعمة بالأحداث، العقد النفسية، التنظيم النفسي، تأثير عمليتي الكبت والصراع في تكوين السلوك الإجرامي من خلال عدم مقدرة

الأفراد على تسيير وتنظيم الصِّراع بين القوى الثَّلاثة (الأنا، الأنا الأعلى والهو)، وتداخل مختلف العوامل المذكورة سابقا فيظهر الاضطراب العصابي، والذهاني والسّلوك المنحرف والسّيكوباتي(عبدون مصطفى، 2011، ص69).

أما فيما يخص النظريات **النفسية الإجتماعية،** نجد تلك التي جاء بها سذرلاند Sutherland Edward(1955) الذي يرى أن السلوك الإجرامي المنحرف هو سلوك مكتسب متعلم فهو لا يورث، فالفرد الذي لم يُدرّب على الجريمة لا يمكنه ابتكار أو ممارسة السلوك الإجرامي، حيث يتم تعلم السلوك المنحرف من خلال عملية الاتصال والتفاعل مع أشخاص آخرين تقوم بينهم علاقات وثيقة، وينحرف الفرد ويكرر سلوكاته وأفعاله المنحرفة إذا وجدت ما يشجعها وإذا رجحت كافة الآراء المحبذة لانتهاك القوانين، وذلك هو جوهر نظرية المخالطة السوية والمخالطة المنحرفة، كما نجد أيضا نظرية كلاوارد وأوهلن (Cloward Richard & Ohlin Liyod(1960 التي اهتمت بتفسير الجماعات المنحرفة في الطبقة الدنيا والعوامل الكامنة وراء ظهور الثقافة الخاصة الجانحة من خلال الاعتماد على نظرية بناء الفرصة القائمة على فكرة مفادها أن شباب الطبقة الدنيا في المناطق الحضرية يعيشون في عالم يعاني ويسوده انفصال وهوة كبيرة بين الآمال والأهداف، وبين الفرص الشرعية المتاحة لتحقيقها، مع وجود فرص في المقابل متاحة منحرفة لشباب هذه الطبقة لتحقيق ذات الأهداف، مما ينتج عنه صراع في اختيار إحدى هذه الفرص أو الحلول (الحلول الفردية والحلول الجماعية)، وفشل الفرد في تحقيق الأهداف مرتبط بالبناء الإجتماعي أو يرجع إلى نقص الفرص، إذ أن الفرد قد يتجه إلى اختيار الحل الجماعي المتمثل في الثقافة الجانحة لدى بعض الجماعات، وعليه يستبعد أن يتجه إلى الحل الفردي(حل شخصي لمشكلته).

لقد تبلورت عبر الزمن وجهات نظر علمية جعلت مجموعة من الباحثين يدرجون ضمن مجال اهتماماتهم النظرة التكاملية في تفسير ظاهرة الجنوح حيث حاولوا من خلالها تدارك النقائص التفسيرية التي أتت بها النظريات السالفة من خلال تركيزها على جانب أحادي في تفسير الظاهرة، لذا تُرجع **النظريات التكاملية** الانحراف إلى تفاعل جملة من العوامل والمسببات وبدرجات متفاوتة منها البيولوجي، النفسي، الاجتماعي والايكولوجي وغيرها، فهي تجعل من الإنسان كلا متكاملا لا تستثني أي جزء منه، ولقد لقي هذا الاتجاه التفسيري للجريمة والانحراف في الحاضر انتشارا واسعا والذي ظهرت بوادره الأولى من خلال محاولة العالم فيرى (Ferri Enrico(1917 تجاوز مختلف العيوب التي شابت المذهب البيولوجي وذلك من خلال الأخذ بالعوامل البيئية الاجتماعية والشخصية إلى جانب العوامل الفردية في تشخيص المسببات الأساسية للانحراف والإجرام، ليتجلى ذلك في كتابه المعنون بـ " علم الاجتماع الجنائي " الذي أكد فيه أن الانحراف أو الجريمة محصلة تفاعل ثلاث عوامل : شخصية، اجتماعية وجغرافية وهي نفس الآراء التي أكد عليها كل من جلوك وجلوك (1950) الذين أكدا على نفس الأمر واستخلصا النتائج التالية في كتابيهما" الكشف عن جناح الأحداث":

-من الناحية الجسمية: يتسم الجانحون بالطابع الجبلي الذي يميل إلى الصلابة.

-من الناحية المزاحية: يتسم الجانحون بالاندفاع والانبساط والعدوانية والميل إلى الهدم.

- من الناحية الاتجاهات: ينصف الجانحون بالعداء، التحدي، الشك، العناد، المخاطرة وعدم الميل إلى احترام التقاليد والقانون (التمرد).

-من الناحية النفسية: الميل إلى ما هو مباشر ومحسوس وأنهم أقل منهجية في معالجتهم للمشكلات.

إجراءات الدراسة الميدانية

منهج الدراسة :استخدمنا المنهج الوصفي المقارن لإجراء هذه الدراسة نظرا لمناسبته لطبيعتها التي تستهدف مقارنة الفروق في بعض سمات الشخصية بين مجموعتين من الأحداث الجانحين وغير الجانحين، حيث يتميز هذا المنهج بوصف ما هو موجود وتفسيره، كما يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع والممارسات الشائعة والسائدة.

عينة الدراسة :استعنَّا بمديرية التضامن والنشاط الاجتماعي لولاية الجزائر باعتبارها تتعامل مع فئة الأحداث الجانحين التي قامت بمنحنا رخصة تسمح لنا بإجراء الدراسة الميدانية على القصر الجانحين المتواجدين بالمركز المختص لإعادة التربية رقم 2 التابع لمصالحها، وبعد موافقة مدير المؤسسة، شُرع في العمل الميداني مباشرة حيث تم إجراء مقابلات مع ثلاثين حدث جانح مدانين بمختلف التهم (السرقة، الضرب والجرح العمدي، الفعل المخل بالحياء، حيازة مخدرات...) تتراوح أعمارهم بين السادسة عشر والثامنة عشر سنة و فيها تم تطبيق قائمة فرايبورج للشخصية وجمع المعلومات عن طريق الاستبانة، كما قمنا بتدعيم مجموعة البحث من خلال العلاقات الشخصية وتم إضافة حالتين أخريين إلى العينة بفضل مساندة فرقة مكافحة جنوح الأحداث للدرك الوطني لولاية الجزائر.

أما فيما يخص المجموعة الثانية (غير الجانحين)، فقد أختيرت في أحد الثانويات وهي ثانوية السبالة الجديدة (ولاية الجزائر)، وعليه تشكلت من اثنين وثلاثين تلميذ تراوحت أعمارهم بين السادسة عشر والثامنة عشر سنة.

التاريخ	المصدر أو الجهة	عدد الحالات أو الأفراد
من من شهر ديسمبر 2013 إلى غاية شهر ماي 2014	المركز المختص في إعادة التربية رقم 2 بئر خادم	11 حالة سرقة
		03 حالات ضرب وجرح عمدي بسلاح أبيض
		01 حالة حجز شخص لمدة تقل عن 10 أيام + التهديد بالاعتداء+ حيازة أسلحة بيضاء
		03 حالات فعل المخل بالحياء
		01 حالة حيازة سلاح أبيض + حيازة المخدرات من أجل الاستهلاك الشخصي
		01 حالة تحطيم أملاك الغير و السب و الشتم

		01 حالة استهلاك الأقراص المهلوسة
		02 حالتين تحويل و إبعاد قاصر و تحريضها على فساد الأخلاق
		01 حالة تحويل و إبعاد قاصر + إهانة قاضية
		02 حالتين تكوين جماعة أشرار + السرقة
		02 حالتين حيازة المخدرات من أجل الاستهلاك الشخصي
		01 حالة فعل المخل بالحياء + ضرب و جرح عمدي بسلاح أبيض
		01 حالة سرقة بالكسر + السرقة بالتهديد + الفعل المخل بالحياء
	فرقة حماية الأحداث للدرك الوطني لولاية الجزائر	01 حالة ضرب وجرح عمدي + محاولة القتل
		01 حالة ضرب وجرح عمدي + الاعتداء على رجال القوة العمومية
	المجموع	**32 حالة**
	ثانوية السبالة الجديدة (ولاية الجزائر)	32 تلميذ متمدرس بذات الثانوية

جدول (1) إجراءات اختيار أفراد العينة.

أدوات الدراسة:

المقابلة: تعد المقابلة أداة ذات أهمية في جمع المعلومات من الميدان إذ مكنتنا من الحصول على جملة من المعطيات وذلك عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة على الأحداث المنحرفين المتواجدين بالمركز منها ما تعلق بالوسط الأسري كطبيعة العلاقة بينه وبين أفراد أسرته، وأخرى تتعلق بحياته المدرسية وطموحاته المستقبلية.

الاستبانة: استعملنا الاستبانة قصد التعرف على بعض المعطيات التي تخص الأحداث الجانحين المتمثلة في السن، المستوى الدراسي، طبيعة الجنحة، عادات الإدمان والسوابق العدلية.

قائمة فرايبورج للشخصية: اعتمدنا على قائمة فرايبورج للشخصية نظرا لمناسبتها مع متطلبات دراستنا حيث سمحت لنا بقياس الأبعاد التالية: العصبية، العدوانية، الإكتئابية، القابلية للاستثارة، الإجتماعية، السيطرة والكف، ولقد قمنا باستخدام معادلة سبيرمان براون (Spearman Brown) للتجزئة النصفية لحساب ثبات الاختبار من خلال حساب معامل الثبات للمقياس ككل وكذلك كل معامل الثبات للمقاييس الفرعية، وتراوحت نسبة ثبات القائمة بـ0.67 وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة مقبولة من الثبات.

أما فيما يخص صدق المقياس فقد استعملنا طريقة التناسق الداخلي للاختبار ككل لحسابه وذلك بحساب معامل ارتباط بارسون (Pearson) بين الدرجة الكلية لعينة الدراسة ودرجات أبعاد المقياس، وبلغت معاملات الارتباط نسبة تتراوح بين 0.59 و 0.37 وكلها دالة بمقدار ثقة 99 **%** ماعدا بعد الهدوء الذي بلغ معامل الارتباط بينه وبين الدرجة الكلية للشخصية 094.0 وهو غير دال، مما أدى بنا إلى حذف بنود هذا البعد لأنه لا يتمتع بصدق وثبات مقبولين.

جدول (2) معاملات الثبات باستخدام معادلة سبيرمان براون

قائمة فرايبورج للشخصية	بعد العصبية	بعد العدوانية	بعد الإكتئابية	بعد القابلية للاستثارة	بعد الإجتماعية	بعد الهدوء	بعد السيطرة	بعد الضبط أو الكف
	0,53	0,54	0,63	0,44	0,35	0,32	0,49	0,71
	دالة عند مستوى 0,01							

الأساليب الإحصائية: صد معالجة الفرضيات إحصائيا، اعتمدنا على الأساليب التالية:

-المتوسطات الحسابية لأبعاد سمات شخصية كل فئة من الفئتين (الجانحين وغير الجانحين).

-الانحراف المعياري لاستخراج انحراف كل بعد عن المتوسط الحسابي.

-اختبار " ت " لحساب الفروق بين متوسطين حسابيين لفئة الجانحين وغير الجانحين.

عرض نتائج الدراسة: سنقوم فيما يلي بعرض نتائج الدراسة من خلال جداول بيانية تبرز معطيات المعالجة الإحصائية لمختلف الفروض التي تناولناها في دراستنا.

جدول (3) الفروق بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين في سمات الشخصية باستخدام اختبار (ت).

السمة	النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت T	القيمة المجدولة To	مستوى الدلالة*
العدوانية	الجانحون	11.71	4.72	2.50	1.99	دالة إحصائيا
	غير الجانحون	10.28	2.66			
الاجتماعية	الجانحون	10.78	2.75	-2.57	1.99	دالة إحصائيا
	غير الجانحون	11.50	2.32			
العصبية	الجانحون	10.73	4.56	3.51	1.99	دالة إحصائيا
	غير الجانحون	9.21	2.62			
السيطرة	الجانحون	10.75	1.62	-0.95	1.99	غير دالة إحصائيا

	غير الجانحون	10.96	1.57			
الاستثارة	الجانحون	11.53	2.06	1.45	1.99	غير دالة إحصائيا
	غير الجانحون	11.18	2.02			
الاكتئابية	الجانحون	11.65	2.23	1.54	1.99	غير دالة إحصائيا
	غير الجانحون	11.29	2.20			
الضبط (الكف)	الجانحون	10.21	2.95	-0.57	1.99	غير دالة إحصائيا
	غير الجانحون	10.37	2.37			

(* مستوى الدلالة : α= 0.05، درجة الحرية dll = 63)

قصد استخراج الفروق لجأنا إلى استخدام اختبار ت (T. Test) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين في سمات العدوانية، الإجتماعية، العصبية، السيطرة، الاستثارة، الإكتئابية والضبط (الكف) وعليه تبين بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في سمة العدوانية والعصبية التي كانت أعلى عند الجانحين، في حين انخفضت سمة الاجتماعية لديهم ولم تبرز في باقي السمات فروق دالة إحصائيا مما يوحي بعدم وجود اختلاف بين الفئتين.

جدول (4) ترتيب سمات شخصية الأحداث مرتكبي جنحة الضرب والجرح العمدي واستهلاك المخدرات وسمات باقي الجانحين

السمة	المتوسط الحسابي لدى الأحداث مرتكبي جنحة الضرب والجرح العمدي واستهلاك المخدرات	الترتيب	المتوسط الحسابي لدى باقي الأحداث الجانحين	الترتيب
العدوانية	13.30	1	11.00	3
الاستثارة	11.90	2	11.36	2
الاكتئابية	11.60	3	11.68	1
السيطرة	10.90	4	10.68	5
الاجتماعية	10.60	5	10.86	4
الكف	10.40	6	10.13	7
العصبية	10.20	7	10.45	6

أظهرت نتائج المعالجة الإحصائية بأن ترتيب سمات شخصية الأحداث الجانحين مرتكبي جنحة الضرب والجرح العمدي واستهلاك المخدرات تختلف عن باقي الجانحين خاصة فيما يتعلق بسمة

العدوانية التي احتلت صدارة الترتيب لدى الفئة الأولى في حين بلغت المرتبة الثالثة لدى المجموعة الثانية.

جدول (5) الفروق بين الأحداث الجانحين مرتكبي الفعل المخل بالحياء وباقي الأحداث الجانحين في سمتي الاجتماعية والكف باستخدام اختبار (ت).

السمة	النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت T	القيمة المجدولة To	مستوى الدلالة
الاجتماعية	1 - الجانحون مرتكبي الفعل المخل بالحياء 2 - الأحداث الجانحون الآخرون	10.25 10.95	2.78 2.73	-1.04	1.69	غير دالة إحصائيا
الكف	1- الجانحون مرتكبي الفعل المخل بالحياء 2- الأحداث الجانحون الآخرون	10.12 10.25	2.12 3.32	0.03	1.69	غير دالة إحصائيا

انطلاقا من نتائج اختبار " ت " للفروق يمكن القول بأن الأحداث الجانحون مرتكبي جنحة الفعل المخل بالحياء لا يختلفون عن باقي الجانحين في سمتي الاجتماعية والكف.

جدول (6) الفروق بين الأحداث الجانحين العائدين و باقي الأحداث الجانحون في سمة العدوانية باستخدام اختبار ت.

بينت النتائج بأن هناك فروق في سمة العدوانية حيث جاءت الفروق دالة إحصائيا لصالح الأحداث

السمة	النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت T	القيمة المجدولة To	مستوى الدلالة
العدوانية	الأحداث الجانحون العائدون	12.57	3.62	1.79	1.69	دالة إحصائيا
	الأحداث الجانحون الآخرون	11.26	5.20			

الجانحون العائدون، بمعنى أنهم تحصلوا على أعلى درجة مقارنة بباقي الجانحين.

مناقشة نتائج الدراسة:

أظهرت معطيات المعالجة الإحصائية أن **الفرضية الأولى** المصاغة على النحو التالي: "هناك فروق ذات دلالة إحصائية تخص توزيع سمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين مقارنة بغيرهم من الأحداث في الأبعاد التالية: العصبية، العدوانية، الاكتئابية، القابلية للاستثارة، الاجتماعية، السيطرة، الضبط والكف" **قد تحققت نسبيا**، حيث ظهر جليا أن الأحداث الجانحين أكثر عدوانية

وعصبية مقارنة بأقرانهم، فهم يتميزون بالإندفاعية، عدم القدرة على السيطرة، الميل للسلوك العدواني ويستجيبون بصورة انفعالية للوقائع والأحداث، هذا ما يتوافق مع نتائج دراسة Gluek Sheldon & Gluek Eleanor(1950) اللذان استخلصا في كتابيــهما " الكشف عن جناح الأحداث " أن الأحداث الجانحين يتسمون من الناحية المزاجيـة بالإندفـاع، الإنبساط، العدوانية والميل إلى الهدم، كما تعتبر هذه السمات من أهم العوامل ذات الإسهام الأساسي في حدوث القلق، الغضب والانفعال المفرط الذي يؤدي إلى ظهور استجابات عدوانية والإقدام على فعل الجريمة لخفض التوتر، حيث أن فعل الجريمة إن لم يكن لنيل المكاسب الخارجية فإنه للتخلص من القلق الداخلي (العجمي سعيد رفعان،2005، ص68)، وفي هذا الصدد يقر هويدي أن " الجانح ينشا في اسرة متوترة وتكثر فيها النزاعات فتكون علاقته بأفراد الأسرة متوترة وسطحية فهو يقدم على الفعل للتخلص من التوتر " (هويدي محمد، 1985، ص300)، كما يعاني هؤلاء من اضطرابات جسمية ونفسجسمية، الأرق، التوتر، الارهاق والتعب، وهذا ما أكدته دراسة الملك شرف الدين(1991) التي كشفت عن بعض محددات انحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية وتم من خلالها التوصل إلى أن الأحداث الجانحين يعانون من مشكلات صحية أكثر من غير الجانحين.

كما تبين أيضا في دراستنا أن سمة الاجتماعية لدى الأحداث الجانحين منخفضة مقارنة بباقي الأحداث، فهم يتميزون بقلة الحاجة للتعامل مع الآخرين، الاكتفاء بالذات، تجنب اللقاءات بالآخرين، تفضيل الوحدة وبروز البرودة في التواصل مع قلة التحدث، ويرجع ذلك إلى معاناتهم من عقدة الدونية الاجتماعية التي لا تجعلهم يندمجون مع المجتمع بشكل مؤثر مما يجعل سمة الاجتماعية لديهم متراجعة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل قد تزيد من احتمالية إقدام الجانحين على ارتكاب الجنح كونهم يكنون مشاعر الحقد والكره اتجاه أفراد المجتمع خاصة نحو الذين يحققون النجاح الاجتماعي، ففي الدراسة التي قام بها لبلان Leblanc Marc(1983)، ظهر أن هناك تطور نسبي بين السلوكات الجانحة ومدى تزايد الانحراف الاجتماعي الذي يتميز بضعف الروابط وقلة العلاقات التفاعلية مع الجماعة (صعوبات في عقد الصداقات مع الآخرين، الانعزال، الشعور باللاأمن، عدم القدرة على استدخال القيم الاجتماعية السائدة...).

أما فيما يتعلق بباقي السمات، فلا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين، ويمكن أن نفسر هذا الاشتراك إلى عامل السن حيث تعيش الفئتين مرحلة صعبة تحوي على العديد من التطورات والضغوطات، فمثلا تمثل الاستثارة الميزة الأساسية لمرحلة المراهقة حيث توصف الانفعالات فيها بالعنيفة ولا تتناسب مع مثيراتها، فالمراهق يعاني من التذبذب الانفعالي وقد يستجيب بطريقة عدوانية عند الإحباط وعدم القدرة على السيطرة على نفسه فيميل إلى السلطة واستخدام العنف وفرض رأيه.

أما فيما يخص سمة الاكتئابية، فإن المراهقين يعانون من نوبات اكتئابية مختلفة تتمثل في التعاسة، التشاؤم وعدم الرضا، وتعود هذه الأزمات إلى التغيرات الهرمونية التي تطرأ على مستوى جسمهم، غير أن استطالة مدتها قد تؤدي بهم إلى الدخول في اكتئاب حاد، لذا يجب

مساعدة المراهق على تخطي هذه الأزمة بسلام حتى لا يقدم على القيام بأفعال منحرفة (Mareau Colette & Dreyfus Anne, 2010, p126).

كما يعاني بعض المراهقين في هذه الفترة من صعوبة في التفاعل مع الآخرين وعدم القدرة على إقامة العلاقات والخجل في المواقف الجماعية وعدم الثقة في أنفسهم، في هذه الحالة يمتاز أصحاب هذه الخصائص بضبط مرتفع كما كان الحال مع مجموعة دراستنا.

بالنسبة **للفرضية الثانية** التي صيغت على الشكل التالي: " يتأثر ترتيب سمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين حسب نمط الجنحة " **فقد تحققت**، حيث بينت نتائج الدراسة أن سمات شخصية الأحداث المدانين بتهمة الضرب والجرح العمدي واستهلاك المخدرات تختلف في ترتيبها مقارنة بباقي الجانحين، وهنا يمكن التركيز على السمات الثلاثة الأولى لدى مرتكبي جنح الضرب والجرح العمدي واستهلاك المخدرات حيث تبين أن سمة العدوانية والاستثارة والاكتئاب احتلوا صدارة الترتيب، وهذا ما يجعل هؤلاء الأحداث يقترفون جنح يمكن وصفها بالخطيرة لأن ضررها قد يصل إلى حد القتل، حيث يجد هؤلاء صعوبة في السيطرة على أنفسهم ولا يتقبلون الإحباط ويتميزون بالاندفاع وعدم القدرة على ضبط أعصابهم فيتعدون على الآخرين عند لحظة الغضب ولا يبالوا بعاقبة نتائجهم.

كما بينت أيضا معطيات الدراسة أن **الفرضية الثالثة** التالية: " يتسم الأحداث الجانحون مرتكبي الفعل المخل بالحياء بتراجع كل من سمتي الاجتماعية و الكف مقارنة بباقي الجانحين " **غير مقبولة** وهذا عكس ما كان متوقع، حيث تبين للباحثين خلال دراستهما الاستطلاعية أن الجانحين مرتكبي الفعل المخل بالحياء لا يتمتعون باجتماعية عالية، إلا أن نتائج الاختبار أتت مفندة لهذه الفرضية.

تحققت الفرضية الرابعة المصاغة على النحو التالي " يتسم الأحداث الجانحون العائدون بعدوانية عالية مقارنة بغيرهم من الجانحين " حيث تبين أن للجانحين العائدين عدوانية مرتفعة مقارنة مع باقي الجانحين وهذا راجع إلى تأثير الأقران وشدة قابليتهم للإيحاء والاستهواء حيث بينت دراسة العيسوي عبد الرحمن(1990) أن جنوح الأحداث يعبر عن خبرة جماعية، كما وُجد أن ثلثي الأحداث المنحرفين ممن ارتكبوا جرائم كانوا في صحبة واحد أو اثنين من الجانحين ، وهذا ينطبق على دراستنا الحالية حيث تبين خلال المقابلة التي أجريت مع الجانحين العائدين أنهم ارتكبوا الجنح وهم مع أقرانهم وأن معظمهم أقروا بأنهم مارسوا سلوكات عدوانية وأعمال تخريبية بتحريض من أصدقائهم.

أهم نتائج الدراسة: يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

-تبرز سمتي العدوانية والعصبية في المقام الأول لدى الأحداث الجانحين مقارنة بغير الجانحين، وتتراجع سمة الاجتماعية عند نفس الفئة.

-يتميز الأحداث الجانحون المدانون بتهمة الضرب والجرح العمدي واستهلاك المخدرات بالعدوانية، الاستثارة والاكتئاب.

-لا توجد فروق بين سمتي الاجتماعية والكف لدى الأحداث الجانحين مرتكبي الفعل المخل بالحياء والجانحين الآخرين.

-يتمتع الأحداث الجانحون العائدون بعدوانية عالية.

خلاصة:

انطلقت إشكالية الدراسة من واقع مستجدات إحصائيات جنوح الأحداث في الجزائر المبلغ عنها لدى مصالح الأمن لوحدها، لتبرز بذلك أرقاما تدق ناقوس الخطر كونها في ارتفاع كمي ونوعي مستمر، حيث يلاحظ أن الجنح التي ترتكبها هذه الفئة تطورت من جرائم بسيطة كالسرقة إلى جنايات تصل إلى حد القتل في بعض القضايا، وهذا ما بعث في أنفسنا دافعا قويا أدى بنا إلى طرح تساؤلات مختلفة أهمها ما إذا كان هؤلاء الأحداث الجانحون يمتازون بسمات وخصائص نفسية معينة مقارنة بأقرانهم، ولقد أثبتت الدراسة الحالية صحة هذا الطرح حيث تتميز هذه الفئة بمجموعة من السمات خاصة ما تعلق منها بارتفاع نسبة العدوانية لديهم التي تترسخ بفعل الاحتكاك مع البيئة المنحرفة فتصبح سمة بارزة لديهم.

في الأخير يجدر أن نشير إلى أن نتائج الدراسة تبقى مرهونة بطبيعة العينة وحدودها المكانية والزمنية، لذا نرى أنه من المهم جدا أن تدعم بدراسات أخرى وبوسائل قياس مختلفة حتى يتم إبراز سمات شخصية الأحداث الجانحين بطريقة موضوعية ويتم الكشف عن الحقائق العلمية المتعلقة بظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر.

مقترحات الدراسة:

-محاولة تأطير الأحداث الجانحين المودوعين في مراكز إعادة التربية من خلال الاعتماد على برامج تربوية متخصصة تسمح بإعادة ادماجهم في المجتمع.

-العمل على تقديم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين من خلال الاعتماد على تقنيات الإرشاد والتوجيه ومحاولة تقديم السند المعنوي لهم.

-تنظيم جماعات كلام يتم فيها التطرق إلى مواضيع تحسيسية متعددة حيث تسمح هذه التقنية بمشاركة جل الأحداث المودوعين في مركز إعادة التربية للتعبير عن معاشاتهم النفسية بغية التنفيس عن معاناتهم الوجدانية.

-العمل على مشاركة عائلة الأحداث الجانحين في النشاطات التربوية الإصلاحية كونها تحتل مكانة جوهرية في عملية التنشئة الاجتماعية للمراهق.

-العمل على تكثيف الدراسات والأبحاث الميدانية من خلال الاعتماد على مقاربات مختلفة تسمح بتوضيح خصائص ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر.

قائمة المراجع

1.جابر عبد الحميد جابر(1990)، نظريات الشخصية: البناء، الديناميات، النمو، طرق البحث و التقويم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

2.جيمس ويليس(1999)، الطب النفسي المبسط، ترجمة طارق بن علي الحبيب، النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية.

3.الحربي بندر بن سعد ساعد(2000)، علاقة بعض سمات شخصية الأبناء من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

4.الحمامي ممدوح بن عبد الفتاح بن شحادة(1998)، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض سمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين في كل من جدة و الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
5,الدوري عدنان(1985)، جناح الأحداث، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الكويت.
6.شحاتة محمد، جمعة سيد يوسف، ومعتز سيد عبد الله(1995)، علم النفس الجنائي، دار الغريب، القاهرة، مصر.
7.عبد الخالق أحمد محمد(1983)، الأبعاد السياسية للشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
8.عبدون مصطفى(2011)، دراسة جرائم العنف في المجتمع الجزائري على ضوء بعض المتغيرات النفسية والديموغرافية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2، الجزائر.
9.العجمي سعيد رفعان(2005)، علاقة بعض سمات الشخصية بانحراف الأحداث في مدينة الرياض،رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
10.العيسوي عبد الرحمان(1990)، شخصية المجرم و دوافع الجريمة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية.
11.مانع علي(2002)، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر – نتائج دراسة ميدانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر.
12.المغربي سعد(1960)، انحراف الصغار: دراسة نفسية اجتماعية لظاهرة التشرد والإجرام بين الأحداث في الإقليم المصري، دار المعارف، القاهرة، مصر.
13.الملك شرف الدين(1991)، جنوح الأحداث ومحدداته في المملكة العربية السعودية، سلسلة بحوث مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
14.هويدي محمد(1985)، ظاهرة جنوح الأحداث في مجتمع الإمارات. مطابع البيان ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
15.اليوسفي مشيرة عبد الحميد أحمد(1988)، بعض محددات أنماط الشخصية لدى الأحداث الجانحين وأثرها على سلوكهن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
16.Ahmed Hamoud, & Hammoud Mustapha(2005), Addiction behaviors amongst university students ; contributing factors, student's perception and addiction rates, *Journal of Social Sciences*, 1, New York, USA, 105-113.
17.Cloward Richard, & Ohlin Liyod(1960), Delinquency and opportunity: A theory of delinquent gangs , Free Press, New York, USA.
18.Eysenck Hans(1997), Addiction personality and motivation, *Human psychopharmacology*, 12, 79-87. DOI : 10.1002/(SICI)1099.
19.Ferri Enrico(1917), Criminal sociology, Andesite Press, New York, USA.
20.Gesta Gordon, Bertecca Sam, Zaimovic Arnold, Pirani Mike, & Branchi Brandon(2008), Relationship of personality traits and drug of choice by cocaine addicts and heroin addicts. *Substance use misuses*, 43, London, UK, 317-330.
21.Glueck Sheldon, & Glueck Eleanor(1950), *Unraveling juvenile delinquency*, Routledge et Kegan Paul, London, UK.
22.LeBlanc Marc(1983). Une théorie intégrative de la régulation de la conduite dél*inquante. Annales de Vaucresson, Paris, France, 20,* 30.

23.Mareau Colette, & Dreyfus Anne(2010), L’essentiel de la psychologie, Groupe Stydyrama- VOCATIS, Paris, France.
24.DGSN. (2015). Délinquance des mineurs: une régression de 13 % en 2014. Repéré à http://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20150317/33921.html
25.Reckless Walter(1955), The crime problem. Appleton Century Craft - INC, New York, USA.
26.Sutherland Edward(1955), Principales of Criminology, Philadelphia Lippincot Company, Philadelphia, USA.

واقع التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية

د. لدرم أحمد، جامعة الشلف- الجزائر

The reality of education in Algerian Prisons

Dr. Ladram Ahmed; Hassiba Benbouali University of Chlef; Algeria

ملخص: باعتبار التعليم أولى المتطلبات الحقيقية لنجاح السياسة التهذيبية والتأهيلية بالسجون لارتباطه ارتباطا مباشرا بالجانب التهذيبي والتثقيفي والوقائي، فهو يعمل على تنمية القدرات الذهنية والعقلية والاجتماعية التي تمكن المساجين من الإصلاح والاندماج في المجتمع، والابتعاد قدر الإمكان عن بؤر الإجرام وأنشطته، كما يعمل على التخفيف من حدة السلوكات العنيفة والإجرامية عندهم، وتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم من خلال حصولهم على شهادات علمية ومهنية تمكنهم من الحصول على عمل شريف يسد احتياجاتهم ويمنعهم من الحصول عليها بالطرق غير المشروعة.

يأتي هذا المقال ليبين مدى فعالية البرامج التعليمية بالسجون الجزائرية واتجاهاتها التعليمية من خلال تبيان مفهومها و آلياتها و مدى استفادة المساجين منها.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية، المحبوسين، التعليم، المناهج التعليمية، الهياكل التعليمية.

Abstract: As éducation is the first real requirement for the success of the policy of rehabilitation and rehabilitation in prisons because it is directly related to the disciplinary, educational and preventive aspects. It works to develop the intellectual, mental and social capabilities that enable prisoners to reform and integrate into society, and to avoid as far as possible the foci of crime and its activities, And enable them to rely on themselves by obtaining scientific and professional degrees that enable them to obtain a decent job that meets their needs and prevents them from obtaining them by illegal means.

This article shows the effectiveness of educational programs in Algerian prisons and their educational trends by showing the concept and mechanisms and the extent of the use of prisoners.

Keywords: tin houses, economic status, social adjustment, social adjustment, juvenile delinquency.

مقدمة:

يعد التعليم احدى أهم مطالب الحياة الاجتماعية لاسيما وأنه يكسب الفرد القيم الأخلاقية والاجتماعية، بل هو وسيلة فعالة لمواجهة التطورات الحاصلة في المجتمعات، حيث يوسع التعليم المدارك وينمي القدرات ويساعد على التفكير الهادئ السليم في الحكم على الأشياء وتقدير الأمور، مما يحمل المحبوسين على تغيير نظرتهم إلى السلوك الإجرامي فيدفعهم إلى العدول عنه في المستقبل، كما يساعد على ملئ أوقات الفراغ داخل المؤسسة العقابية، مما يصرف المحبوس عن التفكير في الإجرام مرة أخرى، كما يساعد التعليم على إمكانية الحصول على العمل بعد الإفراج نظير الشهادات المتحصل عليها من جراء العملية التعليمية.

لذلك فإن المشرع الجزائري اهتم بالسياسة التعليمية داخل المؤسسات العقابية، حيث نص في قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين على الدور الإلزامي للمؤسسة العقابية بإقامة دورات تعليمية سواء تعلق الأمر بمحو الأمية أو التعليم العام وحتى الدارسات العليا، فتكون المؤسسة العقابية ملزمة بإقامة دورات تعليمية في محو الأمية لصالح المحكوم عليهم الذين لا يحسنون القراءة ولا الكتابة، أما بالنسبة لمن لهم مستوى دراسي كافي فلهم الحق في مزاولة تعليم عام في مؤسسات إعادة التربية وكذا إعادة التأهيل حيث تنص المادة 94 على أنه تنظم لفائدة المحبوسين دروس في التعليم العام وذلك وفقا للبرامج المعتمدة رسميا مع توفير الوسائل اللازمة لذلك بتسخير الإمكانيات المادية من قاعات مخصصة للدراسة وكتب ومستلزمات التعليم، وكذلك الإمكانيات البشرية المتمثلة في تعيين أساتذة التعليم الأساسي والثانوي والتقني حيث يلتحقون بهذه المؤسسات، كما قد يستعان بالمتطوعين من المحكوم عليم ذو المستوى العالي، حيث تقيم الدراسة في نهاية كل سنة وتتوج بمنح شهادات حسب المستوى شهادة الدراسة الابتدائية أو شهادة التعليم المتوسط أو شهادة البكالوريا.

وبناءا عليه سوف نتطرق من خلال هذا المقال إلى واقع التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية من خلال معالجة **الإشكالية** التالية:

-ما مفهوم التعليم داخل المؤسسات العقابية الجزائرية؟

-ما هي الآليات الخاصة بالتعليم المعتمدة في المؤسسات العقابية الجزائرية؟

-إلى أي مدى تم التكفل بالمحبوس تعليميا في المؤسسات العقابية الجزائرية؟

1.في مفهوم التعليم بالمؤسسات العقابية الجزائرية:

من المسلم به في كل التشريعات العالمية أن التعليم هو القاعدة الأساسية والأولية لبناء المجتمع ونموه وتطوره وفق إستراتيجية محددة المعالم والأطر، قائمة على عملية تحيين وتجديد المناهج التعليمية ومواكبتها للتغيرات والتطورات الحاصلة عبر العالم من جهة، وتكوين العنصر البشري لتنفيذ هذه المناهج من جهة أخرى، ومن هنا وجب تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالتعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية والتي نحصرها فيما يلي:

1.1 السياسة التعليمية: وهي مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات من خلال تحديد إطاره العام ونظمه المختلفة التي تخدم أغراضا مستوحاة من قيم المجتمع(محمد السيد علي، 2011، ص20).

كما أنها التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم فيها بأجهزته الفنية والإدارية، وفق منظور تحدد أسسه وقواعده ولوائحه لإتمام انجازه وفق إستراتيجية محدده(عبد الرحمن عبد السلام، 2002، ص13).

ونعني نحن بالسياسة التعليمية في المؤسسات العقابية الجزائرية جملة التنظيمات والمبادئ والهياكل التي تسطرها المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لغرض تعليم المحبوس وتثقيفه وفق برامج ومناهج تعليمية نظامية معمول بها في الوسط الاجتماعي للمجتمع العام، تكلل هذه العملية في آخر المطاف بحصول المحبوس على شهادة معتمدة تحدد مستواه الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي، وتمكنه من الاندماج مهنيا في المجتمع.

2.1 التعليم: التعليم هو إحدى حالات التدريس التي يعتمد فيها على إيصال المعلومات على التفاعل بين المعلم والمتعلم، وهو يتضمن تفاعلا حقيقيا حيا وواقعيا(نواف أحمد سمارة و عبد السلام موسى العديلي، 2008، ص67).

كما يعرف على أنه التصميم المنظم للخبرة التي تساعد المتعلم على إنجاز التغير المطلوب في السلوك أو الأداء، و يقسم التعليم إلى تعليم غير مقصود وهو ما يحدث في المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمسجد والمجتمع ووسائل الإعلام المختلفة، وتعليم مقصود وهو ما يحدث داخل المؤسسات التربوية كالمدارس والمعاهد والجامعات، وهو تنظيم مقصود ومخطط له في شكل مناهج دراسية تشمل مقررات دراسية متنوعة ضمن نظام تربوي معين تخططه هيئات مسؤولة وينفذه المعلمون والمديرون والموجهون وذلك خلال فترة دراسية معينة(حسن جعفر الخليفة، 2005، ص 298).

وهو أيضا التصميم المنظم المقصود للخبرة التي تساعد المتعلم على إنجاز التغيير المرغوب فيه في الأداء، ويُعنى بإدارة التعلم التي يقودها عضو هيئة التدريس، وهو عملية مقصودة و مخططة يقوم بها ويشرف عليها عضو هيئة التدريس داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها بقصد مساعدة المتعلم على تحقيق أهداف التعلم المستهدفة(فاطمة العبودي، 2013، ص13).

ومن هذا المنطلق فان التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية يقصد به ذلك التخطيط المنظم الذي يعمل على تغيير سلوك المحبوس بالاعتماد على المناهج والمقررات الدراسية المعتمدة لدى وزارة التربية الوطنية والمنظمة في شكل مواد تدرس بأساليب ممنهجة تكلل بامتحانات لقياس مستوى المحبوس في كل طور من الأطوار سواء ابتدائي أو متوسط أو ثانوي، ويتلقى المحبوس شهادة في حالة نجاحه في الامتحانات من وزارة التربية مثله مثل باقي أفراد المجتمع في المؤسسات التربوية.

3.1 مستلزمات التعليم: ويقصد بمستلزمات التعليم في شكلها العام جل الضروريات التي تعتمد عليها السياسة التعليمية، وتتمثل في المعلم والمتعلم والبيئة التعليمية وكذا المناهج المعدة للتعليم(مها بنت محمد العجمي، 2001، ص326).

كما يقصد بها من وجهة نظر أخرى الوسائل التي تعدها المؤسسة التعليمية لخلق بيئة تعليم ذات جودة شاملة، بما في ذلك المعلم المكون والأدوات النوعية والمتطورة المسطرة للتعليم الممنهج(عبد الحميد حسن شاهين، 2010، ص20).

ونقصد نحن بمستلزمات التعليم كل الضروريات من عناصر مادية وبشرية تحتاج إليها العملية التعليمية في المؤسسات العقابية الجزائرية والمتمثلة في المعلمين والأساتذة والقاعات المخصصة للتعليم وكذا المناهج التعليمية المتبعة داخل هذه المؤسسات، والتي من شئنها توفير بيئة تعليمية فعالة لمحاربة العود إلى الجريمة.

2.آليات التعليم بالمؤسسات العقابية الجزائرية: التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية مثله مثل باقي التعليم في المؤسسات العقابية عبر دول العالم وخاصة تلك التي تتخذ من سياسة الدفاع الاجتماعي مقوما لسياستها الإصلاحية، فهو يخضع لمجموعة من الآليات التي بموجبها يتم تنظيمه وبلورته وفق إستراتيجية محددة وممنهجة المعالم، وتتمثل هذه الآليات في:

1.2 الهياكل التعليمية: وتتمثل الهياكل التعليمية بالمؤسسات العقابية الجزائرية في القاعات المخصصة للدراسة في مختلف الأطوار الدراسية سواء أقسام محو الأمية أو التعليم الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي، بالإضافة إلى المكتبات المخصصة للمطالعة والقيام بالواجبات الدراسية.

ويمكن القول أن هذه الهياكل التعليمية محدودة جدا داخل المؤسسات العقابية الجزائرية، نظرا للمساحات المتعلقة ببناء القاعات والتي تكاد تكون منعدمة، هاته المساحات التي عرقلت من استحداث قاعات للدراسة بالمواصفات الشكلية والفنية المعتمدة للتعليم بمختلف أطواره، ويرجع ذلك لطبيعة المؤسسات العقابية الجزائرية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي الذي كان يستعملها للتعذيب والعقاب بمختلف أشكاله خاصة تلك المؤسسات التي تفتقر لأدنى مقومات حقوق الإنسان، فحاولت ادارة المؤسسات العقابية الجزائرية استحداث قاعات للدراسة في كل المؤسسات لقيام التعليم فيها حسب المواصفات الفنية والإجرائية، حيث وفي سنة 2006 ومع بداية تنفيذ إستراتيجية الدفاع الاجتماعي في ظل قانون 05/04 الذي يلزم كل المؤسسات بضرورة تنفيذ قراراته بإلزامية التعليم، والسهر على تهيئة الجو الناسب لذلك وخاصة ما تعلق بأماكن تلقي المحبوسين للتعليم بمختلف أطواره، وقامت ادارة السجون الجزائرية ببناء ما يقارب 93 قاعة للتعليم بمختلف أطواره(وزارة العدل الجزائرية).

ويضاف إليها القاعات العتيقة والتي كانت مخصصة للتعليم قبل صدور القانون الجديد، والتي كانت تمارس فيها كل النشاطات المتعلقة بالإصلاح والتأهيل والتهذيب والمطالعة والترفيه، التي تم ترميمها وإعادة هيكلتها بما يتماشى والمنظومة الإصلاحية القائمة على سياسة الدفاع الاجتماعي الحديثة من منظور الخدمة الاجتماعية.

2.2 العنصر البشري المُكَوِن: يعتبر المعلم في العملية التعليمية من بين أهم مقومات التعليم، نظرا للدور المنوط به من حيث التلقين والتفاعل بينه وبين المتعلم، وذلك لتيسير مرور رسالة التعلم، خاصة إذا تعلق الأمر بنمطية تفاعل مع فئة خاصة وهي المحبوسين في المؤسسات العقابية.

ومن أجل ذلك سخرت المديرية العامة لإدارة السجون والإدماج مجموعة من المعلمين والأساتذة تابعين لوزارة التربية في مختلف الأطوار الدراسية لتمكين المحبوسين من مزاولة دراستهم بشكل نظامي يتلاءم والبيئة المدرسية في المجتمع العام، وذلك بناءا على الاتفاقية التي

أبرمت بين المديرية العامة لإدارة السجون ووزارة التربية الوطنية بتاريخ 2006/12/24(المديرية العامة لإدارة السجون).

كما تم إشراك مجموعة من خريجي الجامعات في عملية تأطير أقسام محو الأمية وتعليم الكبار في المؤسسات العقابية في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات بالتنسيق مع الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار نظير الاتفاقية المبرمة بتاريخ 2007/07/29.

وينتقى المعلمين والأساتذة من وزارة التربية الوطنية بالاعتماد على أقدمية هؤلاء ومدى مشاركاتهم في الدورات التكوينية الخاصة بالمعلمين والأساتذة التي تنظمها الوزارة الوصية دوريا، باعتبار أن معاملة المحبوسين يتطلب نوعا من السلاسة في العامل والتكفل الممنهج القائم على كل الوسائل البيداغوجية الموجهة للفئات الخاصة والأقليات عبر العالم، فدور المعلم في المؤسسات العقابية هو دور تعليمي بالإضافة الى دوره كأخصائي اجتماعي لا يتقيد بالجدول الدراسي الرسمي فقط، بل يعالج القضايا والمشكلات الاجتماعية والنفسية وغيرها للمحبوسين داخل المؤسسة العقابية ومتابعتها باستمرار طول مدة العام الدراسي، والعام الذي يليه(وزارة التربية الوطنية الجزائرية).

ومفهوم الخدمة الاجتماعية هو تقديم خدمات معينة لمساعدة المحبوسين إما بمفردهم أو داخل جماعات ليتكيفوا على المشاكل والصعوبات الاجتماعية والنفسية الخاصة والتي تقف أمامهم و تؤثر في قيامهم بالمساهمة بمجهود فعال في الحياة وفي المجتمع(أحمد مصطفى خاطر، 1999، ص65).

ولذلك فالخدمة الاجتماعية المقدمة من طرف المعلمين في المؤسسات العقابية والموجهة لفئة المحبوسين لها منهجية تعامل خاصة، وذلك بما يتماشى وهذه الفئة الذين يعانون من مشاكل نفسية وتعاملية بفعل سلب حريتهم، فالمعلم يعمل على أن يكون عضوا فعالا لدعم عملية الإدماج الاجتماعية التي تسطرها وزارة العدل من جانبها التعليمي.

3.2 المناهج التعليمية: تتعدد المناهج التعليمية عبر دول العالم تبعا لتعدد أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، فلذلك تعتبر هذه المناهج التي يقوم عليها التعليم بمثابة المقوم الرئيسي لعملية التنشئة الاجتماعية، فبواسطتها يتم نقل التراث والقيم والعادات والأسس الدينية في إطار منظم وممنهج من جيل إلى جيل، كما تساهم أيضا في تحديد هوية المجتمع وتفعيل آليات تطوره ونموه لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل القائمين على العملية التطورية والمرجعية.

ومن هنا اعتمدت المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الجزائرية على المناهج التعليمية النظامية لوزارة التربية الوطنية، خاصة فيما يتعلق بمحتوى ومضمون المواد الدراسية في الأقسام التعليمية للمؤسسات العقابية والتي لا تختلف في مضمون مناهجها وطرق تدريسها عن الأقسام النظامية في المجتمع العام، لكن تختلف في شكلها باعتبار أنها موجهة من طرف مديرية التكوين والتعليم عن بعد إلى فئة خاصة تستدعي التكفل وخدمة اجتماعية خاصة.

ولذلك يعمل القائمون على التعليم بالمؤسسات العقابية الجزائرية على السهر على تطبيق التوجيهات والتوصيات التي ترسلها وزارة التربية فيما يتعلق بمضمون المناهج التعليمية وكذا تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في مجال التعليمي من خلال تكييف هذه المناهج والمنظومة العقابية

والإصلاحية بواسطة توظيف الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وإشراكهم في العملية التعليمية(أحمد مصطفى خاطر، 1999، ص45).

بقصد تحقيق النجاعة وتحقق العملية الإدماجية للمحبوس واكتسابه معارف تقيه من العود إلى الإجرام، باعتبار أن التعليم أولى المتطلبات الإجرائية لعملية الاندماج الاجتماعي للمحبوس خاصة بعد الإفراج عنه بما يكفل له الحصول على مصدر رزق له ولعائلته وعدم الانغماس مرة أخرى في مهاوي الانحراف والجريمة، ناهيك عن المعلومات العلمية والأدبية والمناهج الحياتية التي يتلقاها في أقسام التعليم والتي تمكنه من الاتصال والتواصل مع أفراد المجتمع بكل سلاسة، كما يعمل التعليم أيضا على التخفيف من آثار الوصمة الإجرامية للمحبوسين وتمكنه من الاندماج في المجتمع العام مرة أخرى بعد ما غاب عنه فترة قضائه الجزاء الجنائي.

3. واقع التعليم بالمؤسسات العقابية الجزائرية:

1.3 تطور عدد المحبوسين الدارسين والناجحين للموسمين: (2003/2002) و (2017/2016)

	الموسم الدراسي					
	2003_2002			2017_2016		
	عدد المسجلين	عدد الناجحين	النسبة	عدد المسجلين	عدد الناجحين	النسبة
البكالوريا	233	86	%36.91	3710	2251	%60.67
التعليم المتوسط	121	62	%51.24	7680	4917	%64.02
عن طريق المراسلة	1383	985	%71.22	34037	28548	%83.87
محو الأمية	784	362	%46.17	7246	4165	%57.48
التعليم الجامعي	88	69	%78.40	1150	1003	%87.21

المصدر: المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

من خلال هذا الجدول يتبين بأن تطور النجاح في التعليم كان بارزا عند المحبوسين خاصة في التعليم الجامعي والتعليم عن طرق المراسلة، حيث أن نسبة النجاح كانت 78.40% للتعليم الجامعي و 71.22% للتعليم عن طرق المراسلة للسنة الدراسية 2003/2002 مقارنة بالسنة الدراسية 2017/2016 والتي كانت نسبة النجاح في التعليم الجامعي 87.21% و83.87% بالنسبة للتعليم عن طرق المراسلة.

كما تطورت نسبة التعليم عند المحبوسين فيما يتعلق بالنجاح في شهادة البكالوريا، بحيث بلغت نسبة 36.91% للموسم الدراسي 2003/2002 و60.67% بالنسبة للموسم الدراسي 2017/2016.

وتطورت كذلك نسبة النجاح عند المحبوسين فيما يتعلق بأقسام محو الأمية وتعليم الكبار حيث كانت نسبة النجاح في الموسم الدراسي2003/2002 46.17% ونسبة 57.48% بالنسبة للمسوم الدراسي 2017/2016.

وانتشر التعليم في أوساط المحبوسين إبتداءا من الموسم الدراسي 2002_2003 بصفة فعلية، بحيث سجل ارتفاع في عدد المتمدرسين في التعليم العام وبمختلف الأطوار.

ويرجع هذا الارتفاع في عدد المسجلين والناجحين في مختلف الامتحانات المتعلقة بالتعليم إلى إبرام المديريـة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج عدة اتفاقيات مع مختلف القطاعات، كالاتفاقية المبرمة مع الجمعية الجزائرية لمحو الأمية اقرأ، بتاريخ 2001/02/19، والتي مكنت من فتح أقسام لمحو الأمية بالمؤسسات العقابية، يشرف عليها معلمين تم تعيينهم من طرف الجمعية، كما أبرمت اتفاقية أخرى مع الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار المؤرخة بتاريخ 2007/07/29، والتي ساعدت مساعدة كبيرة على فتح العديد من الفروع لمحو الأمية في المؤسسات العقابية.

وللأمية آثار جد ضارة على الفرد والمجتمع، حيث يعاني الأشخاص الأميون من ضعف الثقة بأنفسهم، هذا بالإضافة إلى عدم الإيمان بإمكانياتهم وقدراتهم، مما يقلل من تمتعهم بالاستقلاليّة ومن فرص الحصول على حقوقهم الشخصيّة التي تنص عليها قوانين الدولة، ممّا يؤدي إلى ازدياد احتمال تعرضهم للخداع بسبب عدم وعيهم واطلاعهم، كما تؤثر على دخل الفرد، حيث يحصل الأفراد ذوي التعليم المتدني على فرص عمل أقل وأدنى جودة من ذوي التعليم الجيد، مما يجعلهم أكثر عرضة للفقر والحرمان ومن الحصول على المعاش (Lochner Lance , 2004, p10)

أما بالنسبة للتعليم الخاص بمرحلتي المتوسط والثانوي فقد أبرمت المديرية العامة لإدارة السجون اتفاقية مع الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد بتاريخ 2007/07/29، لغرض مساعدة المحبوسين على مواصلة دراستهم عن بعد فـي مختلف الأطـوار الدراسية وذلك تماشيا مع الاتفاقيـة المبرمـة مـع وزارة التربيـة الوطنيـة بتاريخ 2006/12/24 والتي من خلال يتم توفير البرامج، الكتب والدروس للمحبوسين(المديرية العامة لإدارة السجون).

وللتعليم في هذين المرحلتين أهمية بالغة فيما يتعلق بتحديد الاتجاهات والميولات التعليمية والفكرية والسياسية والنفسية، فالمحبوس في المؤسسات العقابية يتلقى من خلالها جملة من المعارف والأفكار التي لها علاقة مباشرة مع المنظومة القيمية والتكوينية للمجتمع، خاصة في تحديد الطموحات المستقبلية سواءا ما تعلق منها بتحديد المسالك الفكرية التي يعول على التكوين فيها أو من خلال تفجير الإمكانات الشخصية الكامنة، فقد بينت دراسة لـــسالي أن مرحلة التعليم المتوسط تعتبر من أقوى المراحل التي يختار فيها الفرد اتجاهاته الفكرية ويحدد طموحاته الشخصية تمهيدا لتحقيقها مستقبلا (Sally Coates,2016, p45.).

وفيما يخص الإجراءات التنظيمية لسير الامتحانات الرسمية كشهادة البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط وغيرها، تم البدء في اعتماد المؤسسات العقابية الجزائرية كمراكز رسمية للامتحان، بحيث بلغت هذه المراكز 42 مركزا سنة 2017 بعدما كانت 5 مراكز فقط سنة 2003.

أما الامتحانات المتعلقة بإثبات المستوى فهي تجرى بغالبية المؤسسات العقابية ولكن تحت إشراف ممثلي الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، وتحت تأطير أساتذة تعينهم المديرية

العامة لإدارة السجون والأساتذة المنتدبين من طرف وزارة التربية الوطنية وكذا الأساتذة المعينين في إطار التعاون مع المجتمع المدني.(وزارة التربية الوطنية الجزائرية).

وتشجيعا منها لنجاح السياسة التعليمية بالمؤسسات العقابية، عمدت المديرية العامة لإدارة السجون إلى التكفل بدفع المستحقات المالية للأساتذة والمعلمين المنتدبين من وزارة التربية الوطنية لغرض تقديم الدروس التعليمية للمحبوسين، بناء على المرسوم 84-296 المؤرخ في 13 أكتوبر 1984 المتعلق بمهام التدريس و التكوين باعتبارهما عملا ثانويا والذي عدل بموجب المرسومين رقم 88-172 المؤرخ في 20 سبتمبر 1988 والمرسوم التنفيذي رقم 98-46 المؤرخ في 08 فبراير 1998. ويضاف إلى ذلك تكفل المديرية أيضا بنفقات التعليم كالتعليم العالي، التعليم عن طريق المراسلة، التسجيل في امتحاني البكالوريا والتعليم المتوسط، وشراء الكتب واقتناء اللوازم المدرسية(المديرية العامة لإدارة السجون، 2018).

ويرجع التحسن في ارتفاع عدد للمحبوسين المزاولين للتعليم العالي نتيجة لإبرام اتفاقية مع جامعة التكوين المتواصل في 2001/01/08 وتجدد بشكل سنوي تتضمن تكوين المحبوسين الحاصلين على شهادة البكالوريا في تخصصي قانون الأعمال وقانون العلاقات الاقتصادية الدولية تحت إشراف أساتذة من الجامعة الجزائرية.

وتدعيما من الباحث لواقع التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية عمد إلى عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت التعليم عند فئة المحبوسين أهمها:

الدراسة الأولى: لمداني مداني بعنوان "أثر البرامج التأهيل للحد من ظاهرة العود إلى الجريمة"، والتي أكد من خلالها أن التعليم يواجه عدة مشكلات سواءا ما تعلق منها بالجانب التنظيمي أو الإجرائي، حيث ومن خلال إجابات المحبوسين تبين أنهم يعانون من مشاكل متنوعة خاصة وأن البرامج التعليمية حسبهم لا تتلاءم وطبيعة المنظومة التعليمية، كما أن النظام العقابي لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة العقوبات ومدتها فيما يتعلق بتصنيف المحبوسين للدراسة (مداني مداني، 2008/2007).

الدراسة الثانية: للباحث نفسه لدرم أحمد بعنوان دور منظمات المجتمع المدني في إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم"، ومن خلال هذه الدراسة تبين أن معظم المحبوسين المفرج بهم المخصوصين بالدراسة كان لهم تعليم في المؤسسات العقابية وبمختلف الأطوار، كما أن المحبوسين خضعوا أيضا لبرامج والتمهين، إلا أن المحبوسين أكدوا على أن البرامج التعليمية المعمول بها في المؤسسات العقابية لا تخضع لمستوى التعليم في المجتمع العام باعتبار أن كل المحبوسين ينجحون في امتحانات التعليم المختلفة في المؤسسات العقابية مما يجعل هؤلاء حاملين لشهادات دون مستوى علمي يؤهلهم للشغل (لدرم أحمد، 2016/2015).

الدراسة الثالثة: بورمانة عبد المومن بعنوان "التربية في المؤسسات العقابية وعلاقتها بالاندماج في المجتمع" والتي من خلالها أكد الباحث على أن التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية قفز قفزة نوعية من خلال الكم، حيث أن غالبية المحبوسين يخضعون للبرامج التعليمية وفي مختلف الأطوار الدراسية، إلا أن مستوى التعليم في المؤسسات العقابية يعاني من عدة مشكلات منها عزوف المحبوسين عن هذه البرامج نظرا لإرغامهم في بعض الأحيان على التعليم، والتحاقهم بها

في أحيان أخرى من أجل تحسين المستوى الدراسي والاستفادة من بتخفيف العقوبة فقط (بورمانة عبد المومن، 2006/2005).

والتعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية بناءا على ما تم جرده من إحصائيات رسمية وتحليلات لدراسات سابقة، يمكن القول أنه بالرغم من التشريعات القانونية والمناشير والإجراءات الادارية التي تكفلت بها الجهة القائمة على تبني سياسة التعليم في المؤسسات العقابية والتي عملت وتعمل بكل قوة على إنجاحها ونجاعتها من خلال تنفيذ سياسة الدفاع الاجتماعي العالمية عن طريق الرعاية القائمة على كل الوسائل الكفيلة بتربية وتعليم وإدماج المحبوس، إلا أن الضغوطات التي يتعرض لها المحبوسين في المؤسسات العقابية الجزائرية وخاصة تلك التي تحول دون إقناعهم على مواصلة الدراسة وتحسين مستواهم التعليمي من خلال إلزامية التحاقهم بالمقاعد الدراسية وورشات التكوين والتمهين، تجعل منهم في وضعية سلب الحرية بحق، وفي وضعية البحث عن سبل واقعية لتخفيف مدة العقوبة والتي تقرنها القوانين ببلوغ المحبوس لمستوى تعليمي معين لتخفف عقوبته.

خاتمة:

بالرغم المجهودات المبذولة من طرف المديرية العامة لإدارة السجون الجزائرية، وبناء على الإحصائيات الرسمية المتعلقة بمسألة التعليم في المؤسسات العقابية بكل أطواره ومستوياته، بواسطة الإستراتيجية القائمة على الدفاع الاجتماعي ومحاربة العود إلى الجريمة، بفعل العناية بالعملية التعليمية والدفع بها نحو تأهيل المحبوس من خلال المناهج التعليمية التي بنيت على قواعد وأسس تؤصل للاندماج الاجتماعي من جهة وتعمل على أن تكون حصنا منيعا للمحبوس تمنعه من معاودة الجريمة مرة أخرى، إلا أن الإحصائيات الرسمية للدولة الجزائرية بالمقابل تؤكد أن حجم العود إلى الجريمة في منحى متصاعد من سنة إلى أخرى، نظرا لعدم التكفل بالمحبوس بعد خروجه من المؤسسات العقابية لانعدام مؤسسات الرعاية اللاحقة التي تمكن هذه الفئة من عملية الاندماج بيسر في المجتمع مرة أخرى بعدما غابت عنه فترة قضاء الجزاء الجنائي ومن ذلك نقترح الآتي:

-إنشاء مؤسسات رسمية سواء كانت عامة أو خاصة للرعاية اللاحقة منظمة وممنهجة تعمل على احتواء المحبوسين المفرج عنهم وتعمل على إدماجهم في المجتمع من خلال آليات فعالة وإجرائية.

-إشراك المجتمع المدني الجزائري في عملية الرعاية اللاحقة إشراكا فعالا وليس صوريا من خلال تبني سياسة الخدمة الاجتماعية الموجهة للفئات الخاصة، والعمل على التكفل بأسر المحبوسين.

-تكوين إطارات خاصة تابعة للمديرية العامة لإدارة السجون مهامها متابعة وتفعيل الآليات السليمة للرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عنهم بدء بلحظة ما قبل الإفراج.

-إعادة النظر في المنظومة العقابية، من خلال تبني إستراتيجية العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية، والعمل على تفعيل الجانب الوقائي للجريمة والانحراف بالبحث عن الأسباب والعوامل الحقيقية لبروز هذه السلوكات الإجرامية بالاعتماد على الدراسات الأكاديمية الامبريقية.

-إشراك الخبراء في علم الاجتماع الجنائي وعلم النفس والقانون في تفعيل المنظومة العقابية والقضائية بما يتماشى والمتطلبات المحلية والعالمية خاصة تلك التي تتعلق بالمحبوسين بالمؤسسات العقابية.

قائمة المراجع:

1.أحمد مصطفى خاطر(1999)، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

2.بورمانة عبد المومن(2006)، التربية في المؤسسات العقابية وعلاقتها بالاندماج في المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر.

3..حسن شاهين عبد الحميد(2010)، تطوير المنهج، القاهرة، مصر.

4.لدرم أحمد(2016)، دور منظمات المجتمع المدني في إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر.

5.الخليفة حسن جعفر(2005)، المنهج المدرسي المعاصر، ط2، دار الشروق، عمان، الأردن.

6.مداني مداني(2008)، أثر البرامج التأهيل للحد من ظاهرة العود، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر.

7.سمارة نواف أحمد وعبد السلام موسى العديلي(2008)، مفاهيم ومصطلحات في العلوم التربوية، دار المسيرة، عمان، الأردن.

8.عبد السلام عبد الرحمن(2002)، أساسيات المناهج التعليمية وأساليب تطويرها، ط2، دار المناهج، الأردن.

9.العبودي فاطمة بنت محمد(1435 ه)، استراتيجيات التعلم والتعليم والتقويم، وكالة بحر المداد للدعاية والإعلان، الرياض، السعودية.

10.العجمي مها بنت محمد(2001)، المناهج الدراسية: أسسها، مكوناتها، وتطبيقاتها التربوية، ط1، مكتبة الملك فهد، الرياض، السعودية.

11.علي محمد السيد(2011)، اتجاهات وتطبيقات حديثة في المناهج وطرق التدريس، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

12. موقع المديرية العامة لإدارة السجون الجزائرية: http://dgapr.mjustice.dz/?q=frontpage

13.وزارة العدل الجزائرية: https://www.mjustice.dz

14.Lochner Lance(2004),"The Effect of Education on Crime: Evidence from Prison Inmates, Arrests, and Self-Reports." American Economic Review, 94 (1): 155-189.

15.Sally Coates(2016). Unlocking Potential A review of education in prison: www.gov.uk/moj; 07/05/2019.

المؤسسات العلاجية ودورها في إعادة إدماج متعاطي المخدرات اجتماعيا

د. خالدي مسعودة، جامعة الجلفة- الجزائر

Therapeutic institutions and their role in the social reintegration of drug abusers

Dr. KHALDI Messaouda, Ziane Achour University of Djelfa, Algeria

ملخص: المخدرات آفة خطيرة تهدد كل شرائح المجتمع الجزائري وبشكل خاص الشباب الذي يمر باضطرابات جراء الصراع الداخلي مع نفسه ومع المحيط الأسري والاجتماعي الذي يعيش فيه، وحتى تؤمن لهذه الفئة الاتزان والسلامة الجسدية والنفسية قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مؤسسات علاجية هدفها إعادة التأهيل من التعاطي والإدمان ووضع الخطط الإستراتيجية اللازمة لتنفيذها وتوفير وتطوير برامج متخصصة في هذا المجال وذلك وفق أفضل الممارسات العالمية المطبقة.

سنتناول في بحثنا هذا أهمية هذه المؤسسات في العلاج والوقاية من الإدمان ودورها في إعادة إدماج المتعاطين اجتماعيا.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات العلاجية، المخدرات، إعادة الإدماج، الإدمان، متعاطي المخدرات.

Abstract: Drugs are a serious scourge that threatens all segments of Algerian society, especially the youth, who suffer from internal conflict with themselves and with the family and social environment in which they live. In order to provide this group with balance and physical and psychological integrity, Dealing with addiction and developing the strategic plans necessary to implement them and provide and develop specialized programs in this field according to the best international practices applied. We will focus on these institutions and on their role in the reintegration of social users.

Keywords: therapeutic institutions, drugs, reintegration, addiction, drug abusers**.**

مقدمة:

إن التطورات التي يشهدها العالم اليوم في مختلف جوانب الحياة والتي تعد نتاجا طبيعيا للتقدم الذي توصل إليه العقل البشري وللتقنيات الحديثة التي رافقت الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية فرضت سلسلة من الضغوطات ونمطا من العيش الذي ضاعف أعباء الناس وقلل من فرصة اكتسابهم الراحة النفسية وسط دوامة من المتطلبات الحياتية التي لا تنتهي. وتتباين مواقف الأفراد وسلوكاتهم تجاه هذه الضغوطات بتباين درجة تأثير هذه الأخيرة على حياتهم، تتراوح في معظمها بين الصلابة في المواجهة أو التكيف على مضض أو الانكسار والإحباط والاستسلام القدري وإعلان الهزيمة لتبدأ حالة من الانطواء والانعزال والاكتئاب الذي ينمو على نار هادئة ليصبح مع الوقت مزمنا. وهنا يبدأ الفرد في البحث عن الحلول السريعة وإن كانت مكلفة للخروج من هذه الحالة المرضية والقضاء على الأحاسيس السلبية وتحقيق التوازن.

لقد أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات في اعتقاد الكثيرين إحدى الحلول السحرية السريعة التي تنقل الفرد وفي ظرف قياسي من عالمه المرهق والمقلق إلى عالم أكثر راحة وبهجة وسعادة لا تنتهي، فإلى جانب ظهورها بين صفوف الشباب الذي يمثل القوة العاملة والمنتجة ظهرت بين صغار النشئ كما ظهرت أيضا بين الطبقات الفقيرة والغنية على حد سواء.

في ضوء اتساع دائرة التعاطي والاتجار بالمخدرات وتهريبها وانتشار جرائم العنف والسرقة والشذوذ الجنسي ومشاكل أخرى من هذا النوع أكثر خطورة تعيق كل الجهود الخاصة بالتقدم الاجتماعي والتنمية الشاملة في أي مجتمع.

وإيمانا منا بالدور الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات العلاجية في إعادة ادماج المتعاطين اجتماعيا ارتأيت أن أقدم هذا البحث للتنويه بأهمية هذه المؤسسات في العلاج والوقاية من الادمان على المخدرات، أو حتى التقليص منها وتشجيع الفرد على معرفة نفسه وفهمها وقدراته الكامنة فيحدد مشكلاته وحاجاته ويتمكن بذلك من اتخاذ القرار بنفسه دون الحاجة إلى أي تبعية نفسية أو جسدية.

مشكلة الدراسة:

يعاني من الادمان على المخدرات اليوم ملايين الأشخاص في العالم حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حيث بلغ عدد الأفراد المتعاطين للمخدرات عالميا سنة 2015 إلى 183 مليون نسمة للقنب و37 مليونا للأمفيتامينات والمنشطات الموصوفة طبيا و35 مليون للمؤثرات العقلية، وتعد فئة المتعاطين بالحقن الأكثر عرضة للإصابة بمرض نقص المناعة البشرية والذي قدر ب 1.6 مليون والتهاب الكبد من نوع C ب 6.1 مليون، لذا فإنه على الصعيد العالمي تسبب المخدرات مالا يقل عن 190.000 حالة وفاة مبكرة وخاصة بسبب المؤثرات الأفيونية، هذه الأخيرة التي تضاعف انتاجها سنة 2016 بمقدار الثلث مقارنة بسنة 2015 (يوري فيداتوف، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2017.)

وكباقي الدول العربية التي أصيبت بهذه الآفة خاصة مع تنامي موجات العولمة وما رافقها من تطورات هائلة في مجال المعلوماتية وما أحدثه ذلك من تأثير في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع بشكل عام والنسق القيمي بشكل خاص، تعد الجزائر وبحكم موقعها الاستراتيجي – منطقة عبور بين الشرق والغرب ، بين الشمال والجنوب - واحدة من الدول التي انتقلت إليها

عدوى المخدرات وانتشرت فيها بشكل ملحوظ خاصة في أوساط شبابها هذه الفئة المهمة التي تعتبر القلب النابض والعمود الفقري لهذا المجتمع فأصبحت تنخر في جسدها بصورة تدعوا إلى القلق والخوف من آثارها المدمرة ، كما أنها أصبحت تهدد أمنها الفردي والمجتمعي.

من أجل هذا أقر المجتمع الجزائري حق علاج هذه الفئة والتكفل بها بهدف ادماجها اجتماعيا فما هو الدور الذي تقوم به المؤسسات العلاجية حيال الشخص المدمن وما طبيعة العلاج الذي يتلقاه وكيف يتم تأهيله وادماجه اجتماعي.

1. **نبذة عن المخدرات في الجزائر مع بعض المؤشرات عن تنامي هذه الظاهرة:**

كتب لويس ليفن سنة 1927 " أن العرب في شرق بسكرة يقومون باستهلاك معتبر للقنب الهندي والذي انتقل نحو الشرق الجزائري، وأن استهلاك هذه المادة أكثر في الأرياف منها في المدن. فالاستهلاك التقليدي لمادة القنب الهندي ليس بالشيء الجديد، فقد وجد دائما في أوساط مجموعات الصيادين والفنانين وعمال التعبئة بالميناء، أين الشعائر والتقاليد الخاصة بالمجتمع تمنع كل إفراط في الاستهلاك (عفاف عبد المنعم، 2003، ص71**)**.

كانت هذه بداية رحلة المخدرات في الجزائر، لكن استهلاك هذه المادة لم يشكل ظاهرة مرضية في بلادنا إلا بانتشارها المهول الذي لم تفلت منه أي دولة في العالم، فلا يخلو تجمع بشري اليوم من هذه الظاهرة ومن عصابات ترويج السموم وتجار الموت، ما عدا مناطق معدودة قد لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، ولأن الجزائر لا تدخل ضمن الاستثناء فقد شهدت بين سنوات السبعينات ونهاية القرن انتشارا تدريجيا لها، واليوم يتكلم المختصون عن أرقام الحجز بالأطنان وعن زراعة القنب الهندي والأفيون محليا في بعض ولايات الوطن، كما أن الظاهرة لم تعد مقتصرة على فئة الكبار بل مست أيضا المراهقين وفئات السن الصغرى كأطفال المدارس.

ففي حديث مع السيد صالح **عبد النوري** مدير دراسات التحليل والتقييم بالمركز الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها الكائن مقره بالعاصمة والذي أنشئ بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 97.212. أكد أن واقع المخدرات في الجزائر أخذ منزلقا خطيرا وأن هذه الآفة تتقدم بسرعة مذهلة حتى أنها انتشرت بين الذكور والإناث من مختلف الأعمار والمستويات والكارثة أنها تمس فئة الشباب، الفئة الأكثر حيوية في المجتمع حيث أن متوسط أعمار المتورطين يتراوح بين 19 و53 سنة بنسبة 81 % من المتورطين إجمالا وأضاف الأستاذ عبد النوري قائلا: " في الجزائر لدينا رواج كبير للقنب الهندي أو ما يسمى بالحشيش أو الكيف وهو يضبط بالأطنان ففي سنة 2002 تم ضبط 6 أطنان ليرتفع إلى ما يفوق 8 أطنان من القنب سنة 2003 بنسبة زيادة وصلت إلى 32 % مع الإشارة إلى أنه يصعب تحديد ما يروج فعلا في الواقع لأن هناك طرق ملتوية عديدة يسلكها المروجون والتجار لا تطالها مصالح المكافحة أما الأنواع الأخرى مثل الكوكايين والهيروين فهي تضبط بكميات محدودة لا تتجاوز بعض الكيلوغرامات لخطورتها وغلائها ولا يمكن أن تجد لها سوقا في الجزائر علما أن نسبة مضبوطات بين 2001 و2003 فاقت 65 % وحدد عدد الأشخاص المتورطين بين سنتي 1994 و2001 بـ 59804 شخص دون تجاهل المؤثرات العقلية (المهلوسات) والتي يتعاطاها الآلاف بطريقة غير مشروعة وقد تم ضبط 452086 قرص لعام 2002 ووصل عدد الأقراص في عام 2003 إلى 571138 قرص أي

بنسبة زيادة وصلت 62 % في حين سجلت وزارة العدل على المستوى الوطني عام 2002 (4227 قضية) معالجة مرتبطة بجرائم المخدرات وفي عام 2003 سجلت 5161 قضية ونسبة الزيادة هنا 22.1 % وكل هذه الأرقام تشير إلى أن الوضع خطير جدا وسيزداد خطورة إذا لم نعط الظاهرة حقها من الاهتمام، لذلك لابد من بحث بواعث التوجه نحو الاتجار أو التعاطي بين الشباب ومحاولة الاحتواء الجدي لهذا الوباء الخطير وتقديم العلاج الفعال، ولن يتم هذا إلا بتعاون الأسرة والمدرسة والمجتمع وكذا الهيئات المعنية فلا حل في المخدرات ما يتوهم المتورطون بل إنها طريق سريع نحو الانحراف والجريمة والموت وهذه مسؤولية الجميع فعلى كل معني أن يأخذ دوره". والحديث بلغة الأرقام لا يتوقف عند الحد الذي تكلم عنه الديون الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها فالظاهرة مستمرة وفي كل يوم تسجل قضايا تضاف إلى القائمة وقد كشف تقرير ميداني للمؤسسة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث العلمي في الجزائر أن الظاهرة لم تعد تختص بفئة الذكور فقط بل تعدتهم إلى الإناث خاصة في الأوساط الجامعية حيث نجد 13% من الطالبات يتعاطين المخدرات وفي دراسة ميدانية أجرتها المؤسسة وتناولت 1110 من الطالبات المقيمات في الأحياء الجامعية بالعاصمة تأكد أن 22 % ممن شملتهن الدراسة يتناولن المخدرات يوميا وبصورة منتظمة وأن 39 % منهن يفعلن ذلك داخل الإقامة فيما ذكرت أن 56 % يتناولن المخدرات بصفة فردية وضبطت الدراسة نسبة الطالبات اللائى لا يعرفن الكثير عن المخدرات في الوسط الجامعي وكذا الإدمان بـ 20 % ويأتي القنب الهندي على رأس أنواع المخدرات المنتشرة بين الطالبات بنسبة 68 % وتليه الأقراص أو المؤثرات العقلية مثل الفاليوم وأرتان بنسبة 17 % وتشكل المخدرات المصنفة قوية بنسبة 5 %.

وفي تقرير مماثل لذات المؤسسة تبين أن 34 % من تلاميذ الثانويات بالعاصمة يستهلكون المخدرات وأن 28 % منهم إناث وهذه سابقة خطيرة تنبهت إليها المؤسسة الوطنية لترقية الصحة وحذرت من أن تتحول الظاهرة إلى وباء حقيقي بين الطلبة في الجامعات وتلاميذ المدارس إذا لم تلتفت السلطات العمومية إلى الأمر بجدية وحزم وإذا لم تتخذ في مواجهته أسباب المكافحة بالطرق العلمية والتوعية المطلوبة كما جاء في التقرير.

كما أكدت أيضا الدكتورة أمينة أمالو، الأخصائية النفسانية بمستشفى فرانس فانون، بأن نسبة النساء اللواتي يدمنّ على المخدرات في ارتفاع مستمر سنة بعد أخرى، وهو ما تشير إليه الأرقام التي تكشف أنه في سنة 2012 قدر عدد النساء المدمنات بـ 400 وقفز الرقم سنة 2015 إلى 1882 مستهلكة، مشيرة إلى أن النسوة المدمنات عادة تتراوح أعمارهن بين 26 و35 سنة، أغلبهنّ غير عاملات ويتعاطين مختلف أنواع المخدرات وعلى رأسها القنب الهندي، وأن أغلب أسباب التعاطي عند 80 من المائة من الحالات راجعة إلى مختلف أشكال العنف التي تسلّط عليهن.(www.networkdz.com).

وبالإضافة إلى إستهلاك المخدرات بأنواعها يشير المختصون في مركز الوقاية والعلاج من الإدمان على المخدرات بمستشفى البليدة بالجزائر أن هناك انتشار واسع لاستهلاك الأدوية والكحول والمذيبات العضوية أو كما يسمى بالاستهلاك المتعدد، أي استهلاك أكثر من مادة مخدرة، كالجمع بين الكحول والحشيش أو الحشيش وأغراض الأدوية، وهو أخطر أنواع

التعاطي، وفي هذا الشأن يقول " إن المخدرات لم تعد مشكلة المغتربين الذين يعودون إلى الوطن ويجلبون معهم الهيروين، وإنما هناك الكثير من الجزائريين لا يسافرون إلى الخارج لكنهم مدمنين على المخدرات ومن ثمة فإن وجود هذا المركز في فترة كهذه هو أكثر من ضروري، لاسيما وأننا أمام خطر ظاهرة الادمان الثلاثي، الكحول، الأقراص المهلوسة والشيرة (القنب) وأشير إلى أن معظم الشباب الذين يلجئون إلى المراكز هم متعددو التعاطي Poly-toxicomanes.

إن آفة المخدرات اليوم تعتبر من أكبر التحديات التي تواجهها بلادنا تهدد بسمومها القاتلة كل الشرائح الاجتماعية فبعدما كانت الجزائر منطقة عبور لأنواع شتى من المخدرات أصبحنا اليوم سوقا للاستهلاك، زبائنها هم مختلف الفئات في المجتمع ومن مختلف الأعمار، والكميات المحجوزة خلال العشر سنوات الماضية تبرز بوضوح التطور المذهل لكميات المخدرات المحجوزة سنويا والتي لا تبين إلا جزءا من الكمية الإجمالية المسوقة(سمير الزاوي، 2009، ص5).

إن هذا بمثابة دق ناقوس الخطر ودعوة لتكثيف الجهود من أجل التقليص من حجم الظاهرة والحد من انتشارها ودعوة للرفع من كفاءة الأجهزة العاملة في مجال مكافحة المخدرات وتطوير مهارتها بالإضافة إلى انشاء ادارات متخصصة لمراقبة المخدرات وتحديد جميع أوجه الوقاية المحلية من خلال تنمية الشعور الديني والوطني والاجتماعي بين أفراد المجتمع.

2.أسباب انتشار ظاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري:

تعتبر ظاهرة تعاطي المخدرات من الظواهر الاجتماعية المرضية التي تدفع إليها عوامل عديدة بعضها يتعلق بالفرد والبعض الآخر بالأسرة والثالث بالبناء الاجتماعي ككل. وعلى أية حال فلقد قمنا بتصنيف أسباب انتشارها في المجتمع الجزائري إلى:

أولا. العوامل الداخلية:

-أزمة السكن وما يترتب عليها من مضاعفات وصعوبات، أمام تقهقر دور الأسرة وعدم قدرتها على أداء مهامها وتحمل مسؤولياتها.

-الرسوب المدرسي وما ينجر عنه من أشكال الانحراف.

-فقدان المعايير الأخلاقية إضافة إلى الكم الهائل من الصور المؤثرة والمغرية التي تبثها وسائل الإعلام الغربية وانعكاساتها المدمرة على شبابنا.

-الركود الاقتصادي والبطالة التي يعاني منها شبابنا.

-الشعور بالإحباط واليأس الذي ينتاب فئات واسعة من فقراء هذا الشعب.

-عوامل جغرافية متمثلة في اتساع رقعة التراب الوطني ونقص وسائل الحراسة والرقابة عبر الحدود الوطنية التي يبلغ طولها أكثر من 7000 كلم، منها 1200 كلم ساحل، بالإضافة إلى قرب الجزائر من مناطق الإنتاج بالمغرب من جهة ومن أسواق الاستهلاك في الشمال من جهة ثانية.

-عوامل تشريعية وتتمثل في عدم تكيف التشريع الوطني مع المستجدات في ميدان المخدرات، وغياب تنظيم ملائم فيما يخص مراقبة تنقل رؤوس الأموال.

-توفر كميات هائلة ومتعددة من المواد السامة على مستوى السوق المحلية، بالإضافة إلى ضعف الإجراءات الخاصة برقابة المخدرات المشروعة المتداولة في الصيدليات والمستشفيات.
-العشرية السوداء وما نجم عنها من نزوح ريفي وجروح ورواسب أخرى. وعليه فلا شك أن لظاهرة المخدرات وزيادة انتشارها علاقة قوية بظاهرة العنف الإرهابي الذي شهدته الجزائر خلال فترة التسعينات وهو ما تؤكده العمليات التي تشنها قوات الأمن ضد معاقل الجماعات الإرهابية والتي مكنت من اكتشاف كميات هامة من المواد **المخدرة**، بما فيها المخدرات الصلبة(كريم جاوت، 2005، ص115).

ثانيا. العوامل الخارجية: تتمثل العوامل الخارجية أساسا في الموقع الجغرافي للجزائر، من ناحية باعتبارها من دول القارة الإفريقية تتأثر لا محالة بما يميز هذه القارة من منطقة إنتاج مهمة (المغرب). من جهة ثانية القرب من منطقة استهلاك مهمة أيضا (أروبا)، وهو الشيء الذي جعل الجزائر بمثابة منطقة عبور لهذه المواد بين الدول المنتجة والمستهلكة، ومما ساعد على ذلك فتح الحدود الجزائرية المغربية سنة 1986 الأمر الذي صعب من مهام الجمارك الجزائرية في مراقبة الحدود(نورالدين.ب، 1999، ص06).

من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول أن لعوامل البيئة والوسط الجغرافي والوسط الاجتماعي الذي يتحرك فيه الفرد أثر على تشكيل ونمو شخصية الفرد وتحديد حيل دفاعه النفسي عن طريق التربية والضغوط والمطالب التي تسود خاصة في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها فإذا زاد ما بينها من تناقضات ساء توافقه الاجتماعي والنفسي وأدى به إلى الانحراف والميل إلى التعاطي والادمان.

وتمثل كذلك العوامل الحضرية والاتجاهات الثقافية عوامل هامة في انتاج الانحراف وتدل بعض الشواهد على أن بعض الأمراض النفسية تميل إلى الانتشار في المجتمعات المتحضرة أكثر منها في المجتمعات البدائية.

3. المؤسسات العلاجية ودورها في اعادة ادماج المتعاطين اجتماعيا:

تعد المصحات الخاصة بالمدمنين من أهم المؤسسات الواجب على الدولة إنشاءها والاهتمام بها خصوصا مع تفاقم مشكلة الإدمان وانتشار ظاهرة المخدرات بجميع أوجهها بحيث نجد أن معظم هذه المصحات العلاجية تابعة لمستشفيات الأمراض العقلية كما أن العلاج فيها لم يعد يعهد لشخص واحد وإنما يشترك ويساهم فيه عدد من المختصين منهم الطبيب البشري والطبيب النفسي والأخصائي الاجتماعي الطبي وسنتناول في هذا الجزء من البحث أهداف هذه المؤسسات ودور الفريق العلاجي داخل هذه المؤسسات العلاجية في إدماج المتعاطين للمخدرات اجتماعيا.

1.3 أهداف المؤسسات العلاجية للمدمنين: تهدف جل المؤسسات العلاجية إلى التوصل إلى نتيجة واحدة وهي مساعدة المريض على الإقلاع التام عن المخدرات بتصفية دمه منها ثم توجيهه نفسيا بمساعدة أخصائيين نفسانيين ودعمه على الاندماج الاجتماعي خصوصا بعد العلاج، وتركز الجلسات العلاجية **على أربعة أهداف منها**:

الهدف الأول: الاستمرار نظيفا من المخدرات وذلك من خلال:

1- التوقف عن الإدمان ومواجهة الإلحاح والرغبة في العودة إليه

2- تفهم مواقف ومواطن الخطر التي قد تدفع إلى الإدمان مرة أخرى

3- الاستبصار بخطورة العودة إلى ما يعتبره البعض بسيطا (بمعنى أن أتناول قرص أو سيجارة فهذا لن يؤثر علي)

4- كيف يتعامل الناقهون مع الآلام والأعراض التي قد تظهر في الفترة الأولى؟

5- كيفية التعامل مع ضغوط من يتعاطون المخدرات من الأهل والأصدقاء في الفترة الأولى للنقاهة

6- كيفية التغلب على الإلحاح للعودة الى المخدرات

الهدف الثاني:كيف تتعامل مع الأحداث الحزينة والمفرحة:

إن التدريب على مواجهة هذه المواقف هام جدا فهناك من يعود للمخدرات فورا بعد أول مشكلة أو طارئ وآخرون قد يعودون إلى المخدرات نتيجة لأحداث سعيدة، كالأفراح وذلك من خلال تدريبهم على:

1- كيفية الحصول على السعادة والاطمئنان بدون مخدرات

2- كيف تواجه أوقات ومواقف الشدة بدون مخدرات

3-كيف تواجه الألم

الهدف الثالث: العلاقات الاجتماعية: والهدف من التدريب هنا هو مواجهة المشاكل الاجتماعية التي تواجه الناقهين من المخدرات خاصة في الأيام الأولى بعد التوقف وذلك من خلال تدريبهم على:

1- تدعيم علاقاتهم الاجتماعية الناضجة

2- تكوين صداقات جديدة

3- مراجعة علاقاتهم المختلفة وانتقاء الصالح منها

4- الأسرة وأهميتها للنقاهة وأهمية النقاهة للأسرة

5- كيف تكون أفضل الجماعات

6- مواجهة الأصدقاء أو الأهل المتعاطين للمخدرات

7- الناقه وتطوعه لخدمة مجتمعه في فترة النقاهة

8- كيف نغرس أهداف وسلوكيات مجموعة الإدمان

الهدف الرابع: العودة والعمل والنضوج:

والهدف من هذا التدريب هو إظهار أن العمل والنضوج هو الوسيلة الصحية للسعادة والاطمئنان وأن العكس يؤدي إلى الإدمان وذلك من خلال مناقشة المجموعة في:

1- مناقشة النقاهة من المخدرات كخطوة أولى في العودة للعمل والانتباه والنضوج.

2- حسن اختيار مجالات العمل من واقع الخبرات العملية القديمة وخبرات الآخرين

3- كيفية التغلب على مشاكل العمل.

وقد كان من بين أهم أهداف المؤسسات ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بتطوير الخطط والبرامج العلاجية الحالية وذلك بـ:

1- فتح ما يلزم من الأقسام الطبية وإنشاء ما يلزم من المستشفيات لضمان علاج المتعاطين والمدمنين.
2- دراسة البرامج العلاجية السابقة وتقويمها وتطويرها
3- وضع برنامج تأهيلي علاجي نفسي موحد الأهداف متنوع الأساليب
4- وضع خطط وبرامج التأهيل الاجتماعي للمتعافين وتنفيذها
5-مشاركة القطاع الخاص والعام في تأهيل المدمنين والمتعاطين والمتعافين ودمجهم في المجتمع.

ثم أن هناك التخطيط للمستقبل وتحقيق الأهداف ضمن حلقات المناقشة للوقاية من الانتكاس من خلال:

- مراحل النقاهة.
- كيف نتخلص من أعراض التوقف عن إدمان وإلحاح الرغبة للعودة له.
- مواطن الخطر في فترة النقاهة.
- كيف نواجه التوتر وضغوط الحياة.
- كيف نسعد بدون مخدرات.
- مشاكل الأسرة أثناء النقاهة.
- أهمية العلاقات الاجتماعية أثناء العلاج.
- مخاطر التعاطي للمخدر البديل الذي يضن أنه أقل ضررا مثل الحشيش.
- الزلات البسيطة أثناء النقاهة وكيفية الاستفادة منها.
- لا تخجل وناقش مشاكلك بحرية.
- تعلم أن تقول لا لكل من يقدم لك المخدرات.
- كيف يتعامل الناقهون مع زملائهم المدمنين الذين لم يبدؤوا طريق العلاج.
-كيف تعيد تقييم حياتك الاجتماعية.
- كيف تكسب أصدقاء جدد.
- كيف تستفيد من ثقة الناس بعد النقاهة.
- كيف تختار وظيفة تناسبك.
- كيف تتخلص من مشاكل عملك.
- كيف تتخلص من الآلام بدون استعمال عقاقير.
- كيف تختار مجموعة مثالية تأنس بها.
- كيف تقوي رابطة الحب والانتماء مع الآخرين.
- النقاهة وأهمية الإنتماء إلى جماعات الناقهين.
- التطلع للمستقبل والأهداف والأحلام.
- قصص النجاح في النقاهة من المخدرات(https://ar.wikipedia.org/wiki).

من خلال الأهداف التي سبق ذكرها يمكننا القول أن المؤسسات العلاجية قد أخذت على عاتقها مسؤولية علاج المدمن وتعزيز سلوكه الايجابي وإعطائه الحق في التعبير عن آلامه وأحاسيسه

وكذلك التقليل من اضطراباته الجسمية، وهذا لن يتأتى إلا بإتباع خطط موجهة لعلاج فعال بداية بالمتابعة الطبية ثم العلاج النفسي والتأهيل الاجتماعي بالتوازي (principles of drug addiction treatment,2012,p 13).

بحيث يتعذر أن يتخلص المدمن من الادمان إذا اقتصر على علاج الجسم دون النفس أو النفس دون الجسم أو تغاضى عن الدور الذي يقوم به المجتمع في العلاج وهذا ما أكدته أيضا نتائج الأبحاث العلمية الصادرة عن المعهد العالمي للصحة بالولايات المتحدة الامريكية سنة 1970(https://www.drugabuse.gov).

وقد أعتبر علاج الادمان في هذه المؤسسات من أشق أنواع العلاجات حيث يقع الجانب الأعظم منه على عاتق المريض المدمن نفسه وأهله فهو لا يقتصر على مجرد علاج كيميائي أو نفسي بقدر ما يعتمد على ارادة المدمن وحالته النفسية ونظرته لنفسه وتفاعله مع دائرة معارفه ومجتمعه وكذلك تفاعلهم معه

2.3. أدوار الفريق العلاجي في المؤسسات العلاجية للمدمنين: أثبتت الدراسات أن العلاج الداخلي في المراكز الإدمانية، والمؤسسات العلاجية يعد مناسبا وملائما بشكل أفضل لمعالجة اللهفة والإدمان مقارنة بالعلاج الخارجي مثل العيادات الخارجية OPD، ففي روما بايطاليا توصل كاجوزى CAGOSSIM، مع آخرين 1982 إلى أن العلاج الداخلي أفضل في التعامل مع اللهفة من العلاج الخارجي حيث استفاد المرضى الداخليين أكثر وسجلوا معدلات اقل في اللهفة عن المخدر من المرضى الخارجيين.

وفي نيوهيقن (1984) توصل هيربرت كليبرKleber.H.D بالاشتراك مع توماس كوستين Kosten.T.R إلى أن العلاج الداخلي يعد أفضل من العلاج الخارجي في التعامل ولعل السبب في ذلك يرجع إلى:

-في العلاج الداخلي يكون المريض تحت رعاية صحية وإشراف نفسي على مدار الساعة.

-في العلاج الداخلي تمنح للمريض فرصة أطول وأفضل للتأمل وتدارك مشكلاته.

-في العلاج الداخلي يتم تجنيب المريض عوامل الإثارة والإغراءات المتوفرة خارج نطاق المؤسسة العلاجية حتى يشتد عوده ويمكنه أن يقوي عزيمته ومقاومته لكي يواجه الحياة الخارجية(مدحت عبد الحميد أبو زيد، 2003، ص125).

1.2.3.التوجيه وغير التوجيه في العلاج: هناك فروق فردية واسعة بين سيكولوجي وأخر من أصحاب نفس المدرسة الواحدة وهناك كثير من مظاهر كثيرة من مظاهر المرونة بحيث تتفق أساليب العلاج من حاجات المريض وظروفه. من أهم هذه الاتجاهات العلاج النفسي المتمركز حول المريض أو العلاج النفسي غير التوجيهي الذي يضع مسؤولية العلاج نحو التكيف والنمو والصحة، ذلك الدافع الذي هددته الصراعات والسدود الانفعالية ولذلك يستهدف العلاج إزالة هذه السدود الانفعالية وتحرير الفرد للوصول إلى نمو الشخصية الطبيعية، ولذلك فان هذا المنهج يستخدم مع المرضى المتزنين اتزانا معقولا والذين يتمتعون بقدر من الذكاء(عبد الرحمن العيسوي، 1993، ص221).

وتسير عملية العلاج في خمس خطوات يحددها روجرز على النحو التالي:

1. رغبة المريض في الشفاء وسعيه لحصول على المساعدة: ولذلك فهو يأتي طواعية واختيارا مستهدفا الحصول على حل لمشكلاته ، ولذلك فهذا النمط من العلاج أكثر نجاحا عندما يعاني المريض من الضيق والألم الذي يدفعه إلى اتخاذ موقف ايجابي في الحصول على المساعدة، وأثناء المقابلة الأولى يشرح المعالج للعميل أن دوره ينحصر في توفير الجو الذي يساعد المريض على حل مشاكله بمساعدة المعالج.

2.التعبير عن المشاعر: عن طريق توفير جو التسامح والقبول يشجع المعالج العميل لكي يعبر تعبيرا حرا عن مشاعره ومما تخرج المشاعر السلبية والعدوانية التي كانت حبيسة داخل المريض، تخرج في العلن وعندما تطفو على السطح مشاعر العميل العدوانية والسلبية على المعالج أن يتقبلها وان يتعرف عليها وان يوضحها، ويساعد المريض على تقبلها كجزء من طبيعته بدلا من قمعها أو إخفائها في داخله وبخروج هذه الانفعالات السلبية يحل محلها انفعالات ايجابية وبالتالي يصبح على المعالج أن يتعرف عليها وان يقبلها دون مدح أو ذم

3.نمو الاستبصار: يؤدي التعرف المتزايد والقبول للذات إلى نمو الاستبصار أو الفهم كما لو كان المريض قد خلع عن عينيه ذلك المنظار الملون الذي كان ينظر به إلى الأشياء، وهنا يستطيع العميل أن يرى نفسه ويرى البيئة بمنظار أكثر واقعية ومن عناصر الاستبصار التعرف والقبول الانفعالي لرغبات الذات والفهم الواضح لأسباب السلوك والمفاهيم الجديدة لمواقف الحياة حيث تفسر الحقائق القديمة في ضوء جديد مع توضيح للقرارات التي ينبغي اتخاذها وخطوات العمل التي ينبغي القيام بها**(**عبد الرحمن العيسوي، 1993، ص222**).**

الخطوات الايجابية: بعد نمو الاستبصار يأتي توضيح القرارات والأفعال المحتمل القيام بها وإن كان هذا الشعور مازال مختلطا بالشعور بعدم القدرة، وهنا على المعالج أن يتعرف على هذه القرارات ويوضحها ، ولكنه يحاول قيادة العميل نحوها.

4. إنهاء الاتصالات: عندما يصل المريض إلى الشعور بالثقة بالنفس ويتخذ قرارات ايجابية ومتكاملة ويصبح قادرا على توجيه ذاته هنا تقل الرغبة في الحاجة إلى المساعدة ويأتي انتهاء العلاقة العلاجية، ويجب أن يأتي قرار انتهاء العلاقة من العميل وباتخاذ هذا القرار يصل إلى آخر خطوات الاستقلال، وبذلك يكون قد تحمل كامل المسؤولية عن مواقف حياته.

يتضح من هذا العرض التكميلي لخطوات العلاج النفسي غير التوجيهي الخصائص الأساسية لهذا الأسلوب من العلاج والفروق الأساسية بينه وبين غيره من الأساليب ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يلي :

أ-إلقاء مسؤولية كبرى للعلاج وتوجيهه ونتائجه على عاتق المريض.

ب-تحديد دور المعالج تحديدا صارما في القبول والاعتراف وتوضيح مشاعر المريض.

ج-خفض التحويل إلى أقصى درجة بين المعالج والعميل وبذلك يخف عبء معالجة التحولات المعقدة.

د- التقليل من أهمية تطبيق الاختبارات النفسية التشخيصية حيث يعتقد روجرز آن الاختبارات النفسية غير ضرورية وتستغرق وقتا يمكن استغلاله مباشرة في حل مشاكل العميل.

ه- تجري وتتقدم عملية العلاج طبقا لحدود العميل وإمكاناته فالمريض هو الذي يتخذ موقف المبدأة وهذا أفضل من أن يتخذه المعالج(عبد الرحمان العيسوي، 1993، ص223).

ما سبق ذكره من خطوات علاجية ما هو إلا نموذج اقترحه روجرز لما ينبغي أن يقوم به الفريق الطبي داخل المؤسسات العلاجية حيال المدمن، الذي يدخل للمرة الأولى الى هذه المؤسسات، وبين امكانية دخول وتعاون أفراد أسرة الشخص المدمن كطرف في العملية العلاجية، فضلا عن إعداد الكثير من خطوات البرنامج العلاجي الخاص به، وأن يقوّم المدمن ويقيِم حياته قبل الادمان وبعد الادمان وما تصوره أو توقعاته لما سيجده من عقبات ومثيرات قد تدفعه مرة أخرى للإنتكاس، مما يؤكد حقيقة سبق وأن ذكرناها وهي "أن الاقتصار على التدخل الطبي فقط لا يفيد في علاج الإدمان وأن العديد من الدراسات قد وجدت أن الاكتفاء بالتدخل الدوائي أو الطبي يعجل حدوث الانتكاس وهذا يؤدي إلى:

-السمعة السيئة للمؤسسة في علاج الادمان.

-يأس الوالدين من شفاء أبنائهم وسيطرة الانتكاسة كواقع على الجميع.

-إصابة الفريق الطبي باليأس والاحباط.

إن هذا البرنامج العلاجي يشبه إلى حد ما برنامج التحكم (UNDCP) الذي تقدمت به الأمم المتحدة الدولية للمخدرات - united nations office on drugs and crime Vienna - كدليل عملي لبرنامج تخطيط وتنفيذ علاج تعاطي المخدرات وخدمات إعادة التأهيل وقد تم تصميمه كدليل للحكومات ومخططي السياسات ومفوضي الخدمة ومقدمي العلاج (Drug Abuse Treatment and Rehabilitation ,2003,p07)

2.2.3.الفريق العلاجي كل حسب اختصاصه: لعل أول مرحلة في العلاج هي:

أولا.مرحلة التقييم(محمد حسن غانم، 2005، ص86)**:**

1.دور الطبيب النفسي/ويتلخص دور الطبيب النفسي في:

-إجراء تطهير الجسم من السموم.

-إجراءات طبية لمواجهة بعض الحالات الإرجاع الذهنية الحادة المصاحبة لأنواع التسمم التخديري.

-إجراءات طبية لمواجهة حالات الإفراط في الجرعة.

-إجراءات طبية لمواجهة مضاعفات الإدمان بصفة عامة لأنه يشيع بين أغلبية المدمنين مثلا: سوء التغذية الأمراض المعدية، الإصابات البدنية، الاضطرابات النفسية والجسمية.

-إجراءات طبية لمواجهة مضاعفات الإدمان والمرتبطة بنوع المخدر الذي كان المدمن يتعاطاه.

والخلاصة هي أن النظرة التي يجب أن تسود تجاه العلاج الطبي في مجال علاج الإدمان انه لا يزيد عن أن يكون المرحلة الأولى للتدخل العلاجي المتكامل بهدف إيقاف مجموعة من العمليات البيولوجية التي استثيرت في المدمن بفعل الخصائص الكيميائية والفارماكولوجية للمخدر، بحيث بدأت تهدد مبدأ الحياة نفسه ومن ثم فقد وجب المبادرة إلى تعطيلها.

2.دور الأخصائي النفسي الاكلينيكي: ويتلخص دوره في:

-معرفة الدوافع التي دفعت الشخص إلى إدمان هذا العقار أو ذاك.

-معرفة ما إذا كان هذا الشخص يعاني من أي اضطرابات نفسية أو عقلية كانت المحرض للإدمان أو ترتبت عليه.
-معرفة مدى توافق الشخص مع ذاته.
-معرفة شكل علاقاته الاجتماعية وما إذا كانت لديه مهارات اجتماعية أم لا.
-التعرف على سمات شخصيته، وهل يعاني مثلا من أي اضطرابات وما شدة ذلك وتأثيره على السلوك.
-تطبيق بعض الاختبارات النفسية التي يستشعر من خلال حسه الإكلينيكي أنها تجيب عن عديد التساؤلات أو تؤكد بعض خطوط (التشخيص).
-العلاجات الفردية والجماعية للمدمن.

3. دور الأخصائي الاجتماعي: ويتلخص دوره في التعرف على طبيعة التكوين الأسري للمدمن (سواء أسرته أو أسرة الميلاد).
-التعرف على مقدار الأضرار التي لحقت به من جراء الإدمان، وانعكاس ذلك على شبكة علاقاته الاجتماعية داخل الأسرة أو العمل.
-التعرف على مقدار الدعم الأسري أو عدمه لدى المدمن.
-التعرف على شبكة العلاقات الضاغطة على الفرد المدمن والتي قد تكون محرضة له على استمرار التعاطي (حتى وان مر بتجربة علاج).
-التعرف على مقدار انعكاس فعل الإدمان على الأسرة وهل هذا المدمن كان المعبر وكبش الفداء عن جو أسري غير صحي سائد أم أن الشخص هنا بادمانه قد فجر العلاقات الهشة داخل الأسرة.
-الاشتراك مع الأخصائي النفسي في العلاج الأسري(محمد حسن غانم، 2005، ص88).

4.دور أخصائي أو مرشد التأهيل:
-التعرف على هوايات الشخص التي كان يمارسها قبل أن ينخرط في الإدمان.
-التعرف على كيفية قضاء هذا الشخص لوقت الفراغ.
-التعرف على الميول والاهتمامات.
-توجيه الشخص إلى نوع الهوايات التي تحقق له الإشباع بعيدا عن المخدرات
-إمكانية تدريب الشخص على هوايات جديدة حتى يشغل بها وقت فراغه أو تحقق له السعادة بعيدا عن السعادة الزائفة والمتوهمة الناتجة عن تعاطي المخدرات.
-هذه كانت أبرز واجبات كل عضو من أعضاء الفريق العلاجي.

ثانيا. مرحلة التشخيص:

بعد خطوة التقييم تأتي الخطوة الثانية وهي التشخيص حيث يتوصل الأخصائي النفسي الإكلينيكي إلى تحديد مشاكل المريض ، والتي نتجت أو رافقت أو كانت السبب في إدمان المدمن ، وإذا لم يتم التعامل من الأساس مع هذه المشاكل فسوف تستمر الانتكاسات ، بل إن الركيزة الأساسية لاختيار نوع المادة المخدرة هي العوامل الشخصية المرضية لدى المدمن(محمد حسن غانم، 2005، ص90).

ويقدم لنا مونرو 1992 بعض العناصر الأساسية ، التي يتم على ضوئها النظر إلى المشكلة وكيفية التعامل معها خاصة تلك المشاكل المترابطة مع الإدمان وهي:

-إن تقدم برامج علاجية وتأهيلية مناسبة للمدمنين الذين يعانون من اضطرابات نفسية مصاحبة لإدمانهم.

-أن تفسر الاضطرابات النفسية كنتيجة للإدمان.

-حدوث بعض الاضطرابات النفسية أثناء التعامل مع الأعراض الإنسحابية.

-تواجد كل من الاضطرابات النفسية والإدمان في وقت واحد وأن يستمر ذلك لفترة طويلة.

-تواجد كل من الاضطرابات النفسية والإدمان معا لدى الأشخاص ، ودون وجود أي علاقة بينهم.

وعموما فان عدد من المدمنين قد يعاني من المشكلات الآتية: القلق الشديد، الاكتئاب، نقص المهارات الاجتماعية، عدم القدرة على حل المشكلات، نقص في توكيد الذات، الاعتمادية والسلبية، المخاوف الاجتماعية، العجز عن اتخاذ القرارات، عدم القدرة على تحمل المسؤولية، عدم القدرة على التعبير عن الغضب، الإحساس بالدونية.

وغيرها من المشاكل، والتي قد نجد واحدة من هذه المشاكل أو غيرها أو أكثر من مشكلة يعاني منها المريض المدمن، وبما أن دوافع الإدمان تكون متعددة ومختلفة، إذا لابد من الأخذ في الاعتبار تعدد الأسباب النفسية والاجتماعية الدافعة إلى التعاطي.

ثالثا.وضع خطة للعلاج:

بعد تحدي مشاكل المريض نبدأ بوضع مجموعة من الأهداف والخطط لكيفية التعامل مع المشاكل عن طريق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: اختيار المشكلة: حيث يتناول الإكلينيكي من خلال التقويم أهم المشاكل الأساسية والمشاكل الثانوية التي يعاني منها المريض المدمن، ولكي تكون الخطة فعالة لابد من تناول المشاكل الأساسية وبصورة مركزة(محمد حسن غانم، 2005، ص91**).**

الخطوة الثانية: تعريف المشكلة: حيث يتباين المدمنون في عرض مشاكلهم لذا تحتاج كل مشكلة نختارها إلى تعريف مفصل، وكذا إمكانية الربط بين نمو الأعراض وتشخيصية وأرقام كودية مثل تلك الموجودة في الدليل التشخيصي الرابع، أو التصنيف الدولي للأمراض.

الخطوة الثالثة: تطوير الأهداف: حيث نحدد في هذه الخطوة عريضة لحل مشاكل محددة، ولا يحتاج الأمر هنا إلى صياغة قابلة للقياس، بل كل ما نحتاجه هو وصف عام للأهداف البعيدة، مع توضيح إمكانية تحديد المآل الايجابي المتوقع من آليات العلاج.

الخطوة الرابعة: الأهداف المرحلية: على عكس الأهداف البعيدة تستخدم صياغات سلوكية قابلة للقياس إذ ينبغي توضيح ما إذا كان المريض قد تمكن من تحقيقها، ولذا تصر منظمات الإدارة الصحية والرعاية الموجهة على أن يكون مآل العلاج النفسي قابلا للقياس، كما يراعى عند تصميم كل هدف مرحلي أن يشكل خطوة باتجاه تحقيق الهدف العام.

الخطوة الخامسة: اختيار التدخل: التدخلات هي الأفعال التي يأتي بها الإكلينيكي لمساعدة مريضه على استكمال تحقيق الأهداف المرحلية، فيجب أن يكون لكل هدف مرحلي تدخل واحد

على الأقل، وفي حالة عدم تحقيق المريض الهدف بعد أول تدخل، تضاف تدخلات أخرى جديدة إلى الخطة، كما يتم اختيار التدخلات وفق احتياجات المريض وإمكانات العلاج.

الخطوة السادسة: تحديد التشخيص: يعتمد تحديد التشخيص المناسب على التقويم الإكلينيكي الكامل لحالة المريض إضافة إلى مقارنة ما يظهر على المدمن من أعراض سلوكية أو معرفية أو انفعالية أو في علاقته بالغير بمحكات تشخيص الأمراض النفسية الموصوفة في الدليل الرابع، إضافة إلى إمكانية اللجوء إلى التشخيص الفارق، على الرغم من صعوبته المعروفة في مجال التشخيص(محمد حسن غانم، 2005، ص92).

كما أن الأهداف التي يسعى المختصون إلى تحقيقها من العلاج تنقسم بدورها إلى:

أولا. أهداف بعيدة المدى: وتكون كالآتي:

-الاعتراف بأنه مدمن وشروعه في المشاركة في برنامج خاص بالتعافي.

-التوصل إلى تعاف مستمر والبعد عن استعمال كافة انواع المواد المخدرة التي تؤثر على الانفعال.

-التوصل إلى الامتناع التام والاستمرار فيه، مع زيادة معلوماته عن طبيعة المرض وطبيعة حياة المدمن بالمحافظة على التعافي.

ثانيا. الأهداف متوسطة المدى:

-اكتب له خطة للتعامل مع المشكلة.

-حدد وجهة نظر المدمن المريض في المشكلة.

-حدد العوامل التي تساعد على الانتكاسة.

-اشرح للمريض التغيرات الأساسية التي يحتاج إلى إدخالها على حياته.

-حدد نوع ومصادر دعم الامتناع المتوفرة في الوقت الحاضر.

ولذا فان التدخلات العلاجية في الادمان وفق خطوات محددة تكون كالآتي(عفاف محمد عبد المنعم، 2003، ص95):

-جمع بيانات كاملة عن تعاطي الخمر أو المخدرات تشمل: الكمية وطريقة الاستعمال والأعراض والعلامات، والنتائج... الخ.

-قوم وظائفه الذهنية المعرفية وشخصيته ودور كل منها في إصابته بالإدمان.

-إبحث عن وجود مدمنين آخرين في الأسرة، وبين علاقة نمط تعاطيهم بتعاطي المريض (المدمن الحالي الذي تتعامل معه).

-أدرس المواقف الضاغطة التي قد تشجع على الإدمان(أو الاستمرار فيه).

-بين للمدمن آثار الإقلاع أو التعافي الايجابية (بعيدا عن الخطب والمواعظ).

-حدد العوامل التي من الممكن أن تدفع المدمن إلى الانتكاس.

-اشرح للمدمن التغيرات الأساسية التي يحتاج إلى إدخالها على حياته، حتى يحافظ على وعيه وامتناعه عن التعاطي.

-اكتب خطة للرعاية اللاحقة حتى يستمر(المدمن المتعافي) محافظا على التوقف عن التعاطي.

-اشرح له كيف تساهم ظروفه البيئية في استمراره في الإدمان، والطريقة أو الطرق التي تعوق بها التعاطي.
-وضح له حاجته إلى ظروف معيشية أكثر استقرارا وسلامة، حتى يتم تعزيز تعافيه.
-قم بعمل الترتيبات اللازمة لإنهاء الظروف المعيشية الحالية، والانتقال إلى مكان يدعم التعافي بشكل أفضل.
-ساعد المريض(المدمن) على اكتساب الاستبصار بالتغيرات التي عليه إجراؤها في حياته حتى يحافظ على تعافيه على المدى البعيد.
-كلف المريض بكتابة خطة خاصة بما سيقوم به بعد الخروج من المستشفى وراجعها معه، للتأكد من أنها تفي بالغرض المطلوب.
-انصح المريض بحضور اجتماعات المدمن المجهول، ثم القيام بشرح هذه الاجتماعات على شخصه.
-كلف المريض بمقابلة عضو من أعضاء جمعية المدمن المجهول، قام بتنفيذ برنامج الإثنتي عشرة خطوة لعدة سنوات، حتى يكتشف المريض الطريقة التي استفاد بها ذلك العضو من البرنامج في المحافظة على تعافيه، ثم ابحث نتائج المقابلة مع المريض.
-حرر عقدا مع المريض حول عدم استخدام مادته المخدرة (المفضلة)، ثم ناقش انعكاس العقد على حالته الانفعالية.
-استكشف مع المريض مصادر الدعم الشخصي الايجابية المتوافرة أثناء الامتناع وناقش معه وسائل تنمية وتعزيز نسق تدعيمي ايجابي.
-قدم دور ظروف معيشية في تشجيع نمط إدمانه المواد المخدرة والمسكرة.
-كلف المريض بتحرير قائمة تحتوي على الآثار السلبية للإدمان على ظروف حياته الحالية.
-أطلب من المريض عمل قائمة بآثار التعافي الايجابية على حياته، واستعرض القائمة وادرسها معه.

من خلال العناصر التي سبق ذكرها يتلخص دور الفريق العلاجي في:
-معرفة الدوافع التي دفعت الشخص إلى إدمان هذا العقار أو ذاك.
-معرفة ما إذا كان هذا الشخص يعاني من أي اضطرابات نفسية أو عقلية كانت المحرض للإدمان أو ترتبت عليه.
-معرفة مدى توافق الشخص مع ذاته.
-معرفة شكل علاقاته الاجتماعية وما إذا كانت لديه مهارات اجتماعية آم لا.
-التعرف على سمات شخصيته، وهل يعاني مثلا من أي اضطرابات وما شدة ذلك وتأثيره على السلو.

أهم نتائج الدراسة: بما أن محور هذه الدراسة هو علاج المدمن وإدماجه من طرف المؤسسات العلاجية للإدمان إدماجا يتيح له فرصة العودة لاستئناف أدواره التي فقدها أثناء التعاطي للمخدرات توصلنا إلى النتائج التالية:

-للمخدرات تأثيرات سلبية على الصحة الجسمية للمتعاطي وهو ما جعل الفريق العلاجي يبدأ بالعلاج طبي أولا ثم تأتي العلاجات الأخرى كعلاجات مكملة لاحقا.
-للمخدرات تأثيرات سلبية على الصحة النفسية للمتعاطي وهو ما يؤثر سلبا على آدائه الاجتماعي ما يؤدي إلى تهميشه وانعزاله لذلك حرص الفريق العلاجي على المتابعة النفسية من طرف الأخصائي النفسي بالتعاون مع أسرة الشخص المدمن لمساعدته على حل بعض مشاكله وتشجيعه على التوقف عن التعاطي هذا أولا ثم معاودة استرجاع حياته بالقضاء على العقد التي خلفها تعاطي المخدرات ثانيا.
-من أصعب الأمور على متعاطي المخدرات الحفاظ على حياته الاجتماعية لذلك من أولويات العلاج داخل المؤسسات العلاجية هو التأهيل الاجتماعي لهذه الفئة بغرض تمكينها من تحديد مكانتها من جديد واتقان أدوارها وممارساتها لتصبح فاعلة في المجتمع وكذلك ضمان حقوقها التي فقدتها أثناء تعاطي المخدرات حين أدرجت في خانة الخارجة عن القانون.

خاتمة:

لقد تناولنا المؤسسات العلاجية ودورها في إعادة تأهيل المتعاطين للمخدرات ويعد تأهيل مدمني المخدرات من أهم مراحل علاج الإدمان على المخدرات، فهو بمثابة ترتيب الأفكار والسلوكيات وتجديد النشاط والحيوية وتحديد أهداف جديدة في الحياة، ويكون لبرامج مثل العلاج المعرفي السلوكي، والدعم الذاتي أولوية في إدارة تلك المرحلة وتتم هذه العملية تحت إشراف طبي متخصص، وتكمن هنا قوة هذه المرحلة في خلق بيئة جديدة للمريض أو ما يسمى **"المجتمع العلاجي"** للابتعاد عن البيئة التي تسببت له أو كانت أحد العوامل الرئيسية في وقوعه في الإدمان على المخدرات.

لكن برغم كل الجهود التي تبذلها الدولة للأخذ بيد هؤلاء المدمنين داخل المراكز العلاجية إلا أننا نجدها قليلة بالنظر للإقبال الواسع لهذه الفئة على تعاطي المخدرات وإدمانها بحكم موقع الدولة الجغرافي الذي يربط بين القارة الإفريقية والقارة الأوربية -الدول المنتجة والدول المستهلكة.

قائمة المراجع:

1.عبد الرحمن العيسوي(1993)، سيكولوجية الإدمان وعلاجه، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان
2.مدحت عبد الحميد أبو زيد(2003)، لهفة الإدمان تشخيصها وعلاجها، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
3.عفاف عبد المنعم(2003)، الإدمان دراسة نفسية أسبابه ونتائجه، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
4.محمد حسن غانم(2005)، العلاج والتأهيل النفسي والاجتماعي للمدمنين، الطبعة الأولى، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، مصر.
5.سمير الزاوي(2009)، واقع آفة المخدرات في الجزائر، مجلة الدركي، العدد 20، نوفمبر، الدرك الوطني الجزائري، الجزائر.
6.كريم جاوت(2005)، تعاطي المخدرات عند الشباب الجزائري دراسة ميدانية في الجزائر العاصمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر. الجزائر.

7.نور الدين.ب (1999)، الخطر القادم من الغرب، جريدة الخبر، العدد 2876، مجمع الخبرللصحافة، مكان النشر غ.م، الجزائر.
8.Marsden J., Makanjuola B.A(2003), Drug Abuse Treatment and Rehabilitation, National Institutes of Health U.S., Department of Health and Human services, United Nations Publication. New York, United States.
9.Volkow N.D(2012), principles of drug addiction treatment, third edition, National Institutes of Health U.S. Department of Health and Human Services ,united nations publication. New York, United States.
10.(www.networkdz.com).
11.https://ar.wikipedia.org/wiki).
12.https://www.drugabuse.gov).

اتجاهات المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية وعلاقتها بالدافعية للإنجاز دراسة ميدانية ببعض متوسطات ولاية ورقلة

د.عبد الحليم مزوز، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2- الجزائر

Trends of learners in the stage of intermediate education towards the practice of plastic art education and its relation to motivation to achieve a field study in some of the averages of the state of Ouargla

Dr.Mazuoz Abdelhalim, Mohamed Lamine Debaghine setif 2 University, Algeria

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين اتجاهات المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية ودافعية الإنجاز. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وللحصول على البيانات المتعلقة بهذه الدراسة قمنا ببناء استبيان حول اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية، مع تطبيق مقياس الدافعية للإنجاز، على عينة من التلاميذ بلغ عدد أفرادها (271) تلميذ وتلميذة من مستوى السنة الثانية والرابعة متوسط. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية ودافعية الإنجاز.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الثانية والسنة الرابعة متوسط (من حيث الجنس والمستوى) في اتجاهاتهم نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تلاميذ السنة الثانية والسنة الرابعة متوسط في الدافعية للإنجاز.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الثانية متوسط في الدافعية للإنجاز.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الرابعة متوسط في الدافعية للإنجاز.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات، المتعلم، التربية الفنية التشكيلية، دافعية الانجاز، التعليم المتوسط.

ABSTRACT: The aim of this study was to investigate the relationship between the trends of learners in the intermediate stage towards the practice of plastic art education and motivation of achievement. The descriptive descriptive approach was used to obtain data on this study. We constructed a questionnaire on the trends of learners towards the

practice of plastic art education, with the implementation of the motivation scale for achievement, on a sample of students (271) students from the second and fourth year . The study found the following results:
There is a statistically significant relationship between the trends of learners in the intermediate stage towards the practice of plastic art education and motivation achievement.
There were no statistically significant differences between the average grade of males and females of the second year and the fourth year average (gender and level) in their attitudes towards the practice of plastic art education.
There were no statistically significant differences between the average grade of students in the second year and the fourth year average in motivation for achievement.
There were statistically significant differences between the mean scores of males and females in the second year average in motivation for achievement.
There were no statistically significant differences between average males and females in the fourth year average in motivation for achievement.
Keywords: trends, learner, plastic art education, achievement motivation, intermediate education.

مقدمـــــة:

إن المنظومة التربوية في الجزائر تحاول دائما إلى أن ترقى إلى المستوى المطلوب من التعليم والتكوين، وأن القائمين على التربية لمختلف المراحل التعليمية في بلادنا يسعون إلى تحقيق التفوق والنجاح في ممارسة أي نشاط دراسي، فنجد كثيرا من المتعلمين يفشلون في دراستهم لأنهم لا يملكون الرغبة أو الميل في متابعة الدراسة أو غير ذلك من الأسباب، فكما بينت ذلك دراسات عديدة حيث أثبتت أنه كلما زاد الاتجاه الإيجابي نحو المادة الدراسية تزيد من دافعية المتعلم وإنجازه الأكاديمي وقدرته على التحصيل الدراسي فيها.

وبناء على مدى أهمية الاتجاه الايجابي نحو المادة الدراسية في زيادة الدافعية لدى المتعلمين، فإنه تبرز أهمية تدريس مادة التربية الفنية التشكيلية في العملية التعليمية لما لها من علاقة مباشرة في تكوين شخصية المتعلمين بالإضافة إلى التأكيد على الجوانب الحسية والوجدانية كما أنها في الوقت نفسه تساعد على تنمية قدرات المتعلمين على التخيل والإبداع والإدراك من خلال التعبير الفني، والكشف عن رغبات وميول المتعلمين.

ومن أجل البحث في العلاقة بين اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية وعلاقتها بالدافعية للإنجاز حاولنا في دراستنا التطرق إلى طرح إشكالية البحث ومن ثم وضع

الفرضيات للوصول إلى نتائج الدراسة والتحقق من الفروض مع تحليل وتفسير النتائج وفي الأخير بعض الاقتراحات والتوصيات.

إشكالية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة المتمثلة في" اتجاهات المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية وعلاقته بالدافعية للإنجاز"، لمعرفة الخصائص العامة للدوافع والعوامل المؤثرة في الدافعية للإنجاز لدى المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط من خلال عمليات النشاط والعمل الفني الذي يمارس في مادة التربية الفنية التشكيلية، حيث هدفت هذه الدراسة للبحث عن هذه العلاقة لدى المتعلمين في بعض المتوسطات بولاية ورقلة، وقد شملت الدراسة على تساؤل عام والممثل في:" هل توجد علاقة بين اتجاهات المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية ودافعية الإنجاز؟ وتساؤلات جزئية تضمنت ما يلي:

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المتعلمين لمرحلة التعليم المتوسط نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية باختلاف الجنس؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المتعلمين لمرحلة التعليم المتوسط نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية باختلاف المستوى الدراسي؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الدافعية للإنجاز لدى المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط باختلاف الجنس؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الدافعية للإنجاز لدى المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط باختلاف المستوى الدراسي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية ودافعية الإنجاز.

الفرضيات الجزئية:

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات متعلمين السنة الثانية والسنة الرابعة متوسط في اتجاهاتهم نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الثانية متوسط في اتجاهاتهم نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الرابعة متوسط في اتجاهاتهم نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات متعلمين السنة الثانية والسنة الرابعة متوسط في الدافعية للإنجاز.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الثانية متوسط في الدافعية للإنجاز.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الرابعة متوسط في الدافعية للإنجاز.

أهمية الدراسة: تنحصر أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- تسليط الضوء على مدى أهمية مادة التربية الفنية بالنسبة لمتعلمي مرحلة التعليم المتوسط في كل من المستويين (السنة الثانية متوسط، حيث يكون المتعلمين في بداية مرحلة المراهقة بالإضافة إلى تكيفهم مع البيئة المدرسية واندماجهم مع المستويات الأخرى بمشاركتهم في النشاطات المدرسية المختلفة. أما بالنسبة لمستوى السنة الرابعة متوسط والتي تعتبر المرحلة الحاسمة التي يحاول فيها المتعلم إظهار قدراته المعرفية والوجدانية وحرصا منه على تحقيق نتيجة ايجابية ومرضية تؤهله إلى الانتقال للمرحلة الثانوية خاصة عند إدراج امتحان مادة التربية الفنية التشكيلية في شهادة التعليم المتوسط بشكل اختياري للمتعلمين).

-التعرف على مدى مساهمة مادة التربية الفنية التشكيلية في عملية التنفيس والتعبير عن مشاعر المتعلم وأحاسيسه من خلال الخطوط والألوان المتجانسة والمتضادة التي تمزج بصورة تكشف عن الحقيقة بكل سلبياتها وايجابياتها.

أهداف الدراسة:

-تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ما إذا كان بالفعل أن هناك علاقة بين اتجاهات المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية ودافعية الانجاز.

-تهدف الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت توجد فروق في اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية في مرحلة التعليم المتوسط باختلاف عامل الجنس.

-تهدف الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت توجد فروق في اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية في مرحلة التعليم المتوسط باختلاف المستوى الدراسي.

-تهدف الدراسة إلى ما إذا كانت توجد فروق في الدافعية للإنجاز لدى المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط باختلاف الجنس.

-تهدف الدراسة إلى ما إذا كانت توجد فروق في الدافعية للإنجاز لدى المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط باختلاف المستوى الدراسي.

تحديد المفاهيم الإجرائية:

الاتجاه: عرف "الأشول" الاتجاه بأنه نظام تقييمي ثابت بصورة نسبية، ويتمثل في ردود فعل عاطفية تعكس المفاهيم التقييمية ومعتقدات الفرد التي تعلمت عن صفات موضوع أو فئة من الموضوعات الاجتماعية(الأشول، 1999، ص178).

التعريف الإجرائي للاتجاه نحو ممارسة مادة التربية التشكيلية: نقصد بالاتجاه في هذه الدراسة بأنه الحالة الشعورية التي تتكون نتيجة للخبرات التي يمر بها المتعلمين خلال دراستهم وممارستهم للعمل الفني التشكيلي داخل القسم، وهو وجهة نظرهم وآرائهم وتصوراتهم حول ممارسة ودراسة مادة التربية الفنية التشكيلية، ويقاس هذا المتغير من خلال استجابة المتعلمين عن عبارات الاستبيان.

مفهوم مادة التربية الفنية التشكيلية: عرف "أكرم مصطفى" التربية الفنية التشكيلية بأنها مادة تعليمية تهتم بالنواحي التعبيرية والإبداعية عند الأطفال ولها أسسها وأدوارها وأهدافها وغاياتها"(أكرم مصطفى قانصو 1999، ص19).

وعرفها "إبراهيم مردوخ":" بأنها تدريس المادة قبل كل شيء، وهي العمل القاعدي الذي يتمثل في غرس أصول التذوق الفني والجمالي عند النشء وتعريفهم بمختلف التقنيات وإفساح المجال لاكتشاف المواهب(إبراهيم مردوخ، 1999، ص9).

التعريف الإجرائي لمادة التربية الفنية التشكيلية: مادة التربية الفنية التشكيلية هي مادة تعليمية يدرسها المتعلم في مرحلة التعليم المتوسط حيث تسهم في بناء شخصيته من الجانب المعرفي الفني وإكسابه المهارة اليدوية، كما أنها تهتم بضمان ممارسة التلميذ لفن الرسم من النواحي التشكيلية والخطية واللونية، لإكسابه القدرة على الإبداع وتنمية الذوق الفني والجمالي، لإحداث الإثارة الوجدانية وتحريك مشاعر المتعلم نحو تحقيق الإنجاز الدراسي لديه.

مفهوم الدافعية للإنجاز: ورد في تعريف رجاء محمود أبوعلام: أن الدافعية للإنجاز هي: حالة داخلية مرتبطة بمشاعر الفرد وتوجه نشاطه نحو التخطيط بما يحقق مستوى محدد من التفوق يؤمن ويعتقد به(رجاء محمود أبو علام، 2009، ص59).

التعريف الإجرائي للدافعية للإنجاز: الدافعية للإنجاز هي استعداد أو ميل أو نزعة المتعلم (في مستوى السنة الثانية والرابعة متوسط) التي تثير سلوكه وتوجه نشاطه نحو النجاح الدراسي من خلال النشاط الذي يعتمد على المهارة الفنية والذوق السليم والملاحظة الموضوعية، التي تركز على عمليات الإبداع الفني والابتكار والانجاز، ويقاس هذا المتغير من خلال استجابة المتعلمين عن العبارات المصاغة في المقياس المقنن لدافع الانجاز الدراسي الذي طوره كل من "باسم السامرائي ونزهت الهيازعي".

مجالات الدراسة:

المجال الزمني: قمنا بإجراء الدراسة الحالية خلال السنة الدراسية 2017 -2018 (الفصل الأول)

المجال المكاني: الدراسة الحالية تم إجراؤها في خمس متوسطات موزعة في مناطق مختلفة بولاية ورقلة.

المجال البشري: ويتمثل في الأفراد (متعلمين وتلميذات السنة الثانية والرابعة متوسط ببعض متوسطات ولاية ورقلة).

المنهج المتبع: الدراسة الحالية تسعى إلى وصف الظاهرة المتمثلة في ممارسة مادة التربية الفنية لدى متعلمي مرحلة التعليم المتوسط بهدف تحليلها وتفسيرها لاستخلاص نتائجها من خلال الكشف عن العلاقة بين المتغيرات، لذلك فإن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي نعتمد فيه على وصف وتحليل نتائج الدراسة بدقة وكذلك باعتباره الأكثر استخداما في دراسة الظواهر النفسية والاجتماعية.

إجراءات المعاينة: تم تحديد حجم العينة بنسبة تمثيل قدرها (20 %) من حجم مجتمع الدراسة البالغ (1353) تلميذا وتلميذة بما يعادل (271) مفردة من الجنسين.

ولسحب عينة الدراسة تم تطبيق إجراءات سحب العينة العشوائية الطبقية النسبية على مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع أفراد العينة بالنسبة لمستوى السنة الثانية متوسط يوجد (158) فرد منهم (80) ذكور بنسبة (50.63%) و (78) إناث بنسبة (49.36 %) أما بالنسبة لمستوى السنة الرابعة متوسط التعليمي فكان مجموع أفرادها (113) منهم (52) ذكور بنسبة (46.01 %) و(61) إناث بنسبة (53.98%).

أدوات البحث:

استمارة الاستبيان: (لقياس اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية)، وللحصول على البيانات المتعلقة بهذه الدراسة قمنا ببناء استبيان حول اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية، نظرا لعدم الحصول على أداة للقياس ـــ على حسب علمناـــ استنادا للإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت موضوع التربية الفنية، حيث اعتمدنا في إعداده إلى ثلاثة أبعاد تبرز من خلالها أهمية ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية ويعبر البعد الأول عن: "التربية الفنية كنشاط للمنافسة والإبداع" أما البعد الثاني فتعبر بنوده عن: "التربية الفنية كنشاط للتفريغ النفسي" وفيما يخص البعد الثالث فجاءت عباراته من منطلق أن: "التربية الفنية كنشاط للشعور بالذات".

من خلال هذه الأبعاد الثلاث تمكنا من صياغة مجموع (45) بند في البداية، وبعد عرض الاستبيان الخاص باتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية على الأساتذة المحكمين، قمنا وفقا لما سجله جل المحكمون بتعديل صياغة الأسئلة وإعادة ترتيبها حيث تم حذف (09) عبارات أشار أغلب المحكمين على حذفها، والتعديل في البعض الآخر من حيث الصياغة والتفكيك من العبارات المركبة إلى البسيطة التي تكون في متناول فهم جميع أفراد العينة، وأستقر عدد بنود الاستبيان على (36) بند.

وعند تجريب الاستبيان على العينة الاستطلاعية الممثلة للمجتمع الأصلي، وبعد تسجيل استجاباتهم، أبدى بعض أفراد العينة استفسارات حول بعض فقراته وعدم فهمها، الأمر الذي دعى بنا إلى إدخال التعديلات الضرورية واللازمة عليه حيث تم استبعاد(5) فقرات، كما تم استبدال ثلاثة(3) عبارات أخرى أقل بساطة وأكثر وضوحا في حدود عدم انعكاس ذلك على معنى العبارات، وأستقر الاستبيان في (31) عبارة.

وقد صيغت أسئلة هذا الاستبيان على أساس معرفة آراء واتجاهات المتعلمين نحو دراستهم لمادة التربية الفنية التشكيلية من حيث ممارستهم لما هو مبرمج من خلال الوحدات والمجالات الدراسية للمادة، وانعكاسه ايجابيا على المتعلم من النواحي المعرفية والوجدانية، هذا ما وقفنا عنده في الدراسة الاستطلاعية للتعرف كذلك على مدى وجود الإشكالية المطروحة في أوساط مدرسية مختلفة على مستوى ولاية ورقلة.

مقياس الدافعية للإنجاز الدراسي: اعتمدت الدراسة الحالية لقياس الدافعية للإنجاز الدراسي لدى أفراد العينة على المقياس المقنن للدافع الإنجازي الدراسي الذي طوره كل من (د. باسم السامرائي و د. شوكت الهيازعي) مأخوذ من مقياس (الكناني 1979) الذي كان يستند على استجابات

(300) طالب وطالبة عن بعض الأسئلة حيث بلغ عدد فقرات مقياس الكناني (151) فقرة وتهدف كلها إلى قياس دافع الإنجاز الدراسي.

وبعد أن قام الباحثان بفحص مقياس الكناني فحصا دقيقا توصلا إلى مقياس مكون من (52) فقرة، وتتراوح الدرجة الكلية لهذا المقياس بعد جمع درجات فقراته بين (260-52) درجة وللتأكد من ثبات وصدق المقياس قام الباحثان باستخدام طريقة الاتساق الداخلي للتحقق من ثبات الأداة، وجاءت قيمة الثبات (0،84) ولقياس صدق الأداة اعتمد الباحثان على الصدق الترابطي الذي يتمثل في العلاقة بين استجابات المبحوثين على المقياس ومعدلات درجاتهم في الصف الثاني، وقد بلغ معامل الصدق الارتباطي (0،56).

وفي دراسة محمد فرج الزليتي قام بعرض مقياس الدافع للإنجاز الدراسي على مجموعة من المحكمين المختصين من أساتذة بقسمي علم النفس وعلم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة قاريونس، وفي ضوء ذلك قام الباحث بتعديل المقياس، وأستقر المقياس بعد ذلك في شكله النهائي على (46) فقرة الإيجابية والسلبية أجمع المحكمون أنها ذات صلة بما تقيسه، وبذلك صارت الدرجة الكلية بعد جمع درجات فقرات المقياس تتراوح بين (46 ــــ 230) درجة (محمد فتحي فرج الزليتي، 2008، ص202).

وفي الدراسة الحالية قمنا بتعديل من حيث الشكل لمقياس الدافعية للإنجاز حسب خصائص مجتمع البحث المتمثل في متعلمي مرحلة التعليم المتوسط، حيث تم تعديل بعض الفقرات من حيث الشكل فقط، دون إحداث أي تغيير في معنى العبارة مثل : استبدال كلمة (جامعة بـ مدرسة، الطلاب بـ المتعلمين، درجة بـ نقطة، المدرج أو القاعة بـ القسم ...)، مع عدم زيادة أو حذف أي عبارة من المقياس، وبعد ذلك تطرقنا إلى عرض أداتي جمع البيانات (الاستبيان الخاص باتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية، ومقياس الدافعية للإنجاز الدراسي) على مجموعة من المحكمين المختصين.

الخصائص السيكو مترية لأدوات البحث:

قياس ثبات أدوات جمع البيانات: قمنا بحساب معامل ثبات الفا كرونباخ فبالنسبة لمقياس الدافعية للإنجاز الدراسي، كانت النتيجة المحصل عليها تقدر بـ (0،75)، أما بالنسبة للاستبيان الخاص باتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية، فكانت النتيجة (0،84).

ثم قمنا بالطريقة الثانية المتمثلة في ايجاد معامل الارتباط بين درجات المتعلمين على نصفي الاختبار ثم الحصول على قيمة معامل الثبات النصفية (التجزئة النصفية)، وبلغ معامل الارتباط بين نصفي الاختبار:(0،72).

أما بالنسبة لمقياس الدافعية للإنجاز الدراسي فبلغ معامل الارتباط بين نصفي الاختبار (0،82)، فمن خلال الطريقتين لحساب الثبات يتضح لنا أن للأداتين معامل ثبات عالية.

قياس صدق أدوات جمع البيانات: اعتمدنا في دراستنا الحالية لقياس صدق أداتي جمع البيانات على نوعين من الصدق يتمثل الأول في الصدق الظاهري والثاني الصدق الذاتي.

الصدق الظاهري (صدق المحكمين): وفي هذا النوع من الصدق الذي يعتمد على أراء المحكمين من أساتذة مختصين وذوي الخبرة حول قدرة الأداة على قياس الجوانب التي وضعت من أجل قياسها.

وبعد تسجيل آراء وملاحظات المحكمين وجدنا أنه بالنسبة لمقياس الدافعية للإنجاز يرى فيه بعض المحكمين أنه يفضل الإبقاء عليه كما هو بمعنى عدم إضافة بنود أخرى، وبما أن المقياس تم تعديله من مقياس سابق يفترض أنه يتمتع بخصائص سيكومترية عالية فلا داعي لتحكيمه خاصة وأن التعديلات شكلية، في حين سجل البعض الآخر تعديلات من حيث ضبط الصياغة اللغوية لبعض العبارات دون المساس بالمعنى وبهذا بقي المقياس بنفس عدد العبارات (46) عبارة، أجمع المحكمون أنها ذات صلة بما تقيسه، وبذلك صارت الدرجة الكلية بعد جمع درجات فقرات المقياس تتراوح بين (230-46) درجة.

الصدق الذاتي: ويمكن حساب معامل الصدق الذاتي من خلال علاقته بمعامل الثبات وبالتعويض في كل من قيمة الثبات للأداتين نحصل على قيمة الصدق الذاتي كما يلي:

-بالنسبة لمقياس الدافعية للإنجاز الدراسي كانت النتيجة (0.86).

-بالنسبة لاستمارة الاستبيان الخاص باتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية فكانت النتيجة (0.91).

ومن خلال هذه القيم لمعامل الصدق الذاتي يمكن اعتبار أن المقياسين صادقين والاعتماد عليهما في دراستنا الحالية.

التقنيات الإحصائية المستخدمة: وفي دراستنا الحالية قمنا باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (spss)، وذلك من أجل الحصول على نتائج صحيحة ودقيقة وذلك بتطبيق التقنيات الإحصائية المتمثلة في: التكـــرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معاملات الارتباط، اختبـــــار "ت": (T test).

عرض وتحليل ومناقشة النتائج الخاصة بفرضيات الدراسة:

عرض وتحليل ومناقشة الفرضيات الجزئية:

تحليل ومناقشة الفرضية الجزئية الأولى:" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات متعلمين السنة الثانية والسنة الرابعة متوسط في اتجاهاتهم نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية".

جدول رقم(01) يوضح الدلالة الإحصائية للفروق في درجات اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية حسب المستوى الدراسي.

المستوى	الثانية متوسط		الرابعة متوسط		قيمة ت	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة عند 0.05	اتجاه الفروق
المتغيـر	ن=158		ن=113					
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				
الاتجاهات نحو المادة	75.93	7.97	75.84	7.43	0.100	0.920	غير دالـــة	لا توجد فروق

يتضح من الجدول رقم (01) الدلالة الإحصائية للفروق في درجات اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية حسب المستوى الدراسي (السنة الثانية والرابعة متوسط)، أن قيمة(ت = 0.100) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05) وهو ما يفيد عدم وجود فروق في اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية تعزى لمتغير المستوى الدراسي (السنة الثانية والسنة الرابعة متوسط)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية(H0) التي يعبر عنها بـ: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات متعلمين السنة الثانية والسنة الرابعة متوسط في اتجاهاتهم نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية ". ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي فرضناها.

مما يتبين لنا أن هناك توافق كبير في اتجاهات كلا المستويين نحو دراستهم لهذه المادة، وهو أمر يمكن تفسيره على أساس أن الوعي بأهمية مادة التربية الفنية وما تقدمه من ممارسات فنية وغيرها من المكتسبات التي تنمي في المتعلم ملكة التذوق والإبداع.

وبهذه الاتجاهات الايجابية المعبر عنها عند المتعلمين في كل من المستويين نحو النشاط الفني التشكيلي في مرحلة التعليم المتوسط، يتضح لنا أن الفرق في المستوى التعليمي لا يؤثر في مدى اهتمام المتعلمين بدراسة وممارسة التربية الفنية التشكيلية كون أن لكل مستوى برنامج ومنهاج خاص يتماشى والمرحلة العمرية والعقلية بالإضافة إلى الإمكانات والاستعدادات لدى المتعلمين، وهذا ما نجده في دراسة "صفاء محمود جمال" حيث استهدفت هذه الدراسة تحديد المفاهيم الأساسية للتربية الفنية لطلاب الصف السابع للتعليم الأساسي حيث قامت بإعداد دليل لمعلم التربية الفنية حيث قدمت قائمة مفاهيم التربية الفنية ودراسة خصائص التعبير الفني لمتعلمي تلك المرحلة وذلك للتعرف على المفاهيم التي تتناسب مع متعلمي تلك المرحلة المتمثلة في الصف السابع للتعليم الأساسي.

تحليل ومناقشة الفرضية الجزئية الثانية: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الثانية متوسط في اتجاهاتهم نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية".

جدول رقم(02) يوضح الدلالة الإحصائية للفروق في درجات اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية حسب الجنس لمستوى الثانية متوسط.

المستوى	الثانية متوسط				ت	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة عند 0.05	اتجاه الفروق
المتغير	الذكور: ن=80		الاناث: ن=78		2.783	0.06	غير دالة	لا توجد فروق
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				
الاتجاهات نحو ممارسة التربية الفنية	74.13	9.00	77.60	6.44				

يبين الجدول رقم (02)الدلالة الإحصائية للفروق في درجات اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية حسب الجنس لمستوى الثانية متوسط(الذكور والإناث)، فكانت قيمة(ت = 2.783) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05) وهو ما يفيد عدم وجود فروق ما بين متوسطات كل من الذكور والإناث لمستوى السنة الثانية متوسط في اتجاهاتهم نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية، ومنه نقبل الفرضية الصفرية(H0) ونرفض الفرضية البديلة(H1) التي فرضناها، حيث يتضح لنا من خلال هذه النتيجة أن كل من الذكور والإناث لهم نفس الاتجاهات نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية عند مستوى السنة الثانية متوسط، فالمتعلم في هذه المرحلة (بداية المراهقة) يحاول اثبات شخصيته بشتى الطرق والوسائل فإنجازه للأعمال الفنية يدفعه للاهتمام بالعمل خاصة التطبيقي والجماعي بممارسته لمختلف التقنيات الفنية.

ويتفق هذا مع دراسة "أمل بنت محمد علي عبد الله الشلتي"، (2010) حول:" أثر منظومة البيئة المدرسية في تنمية القيم الإبداعية التشكيلية لمادة التربية الفنية"، وكان الهدف من هذه الدراسة التعرف على منظومة البيئة المدرسية ومدى تأثيرها في تنمية القيم الإبداعية للفن التشكيلي المعاصر لدى طلبة المرحلة الثانوية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: دور المدرسة في تنمية القيم الإبداعية في مادة التربية الفنية كان بدرجة متوسطة بينما دور الأنشطة التعليمية في تنمية القيم الإبداعية في مادة التربية الفنية كان بدرجة متوسطة لكل من الذكور والإناث وأن لهم نفس الاتجاهات نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية.

تحليل ومناقشة الفرضية الجزئية الثالثة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الرابعة متوسط في اتجاهاتهم نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية".

جدول رقم(03) يوضح الدلالة الإحصائية للفروق في درجات اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية حسب الجنس لمستوى الرابعة متوسط.

المستوى	الرابعة متوسط				ت	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة عند 0.05	اتجاه الفروق
المتغير	الذكور: ن=52		الاناث: ن=61		0.645	0.520	غير دالة	لا توجد فروق
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				
اتجاهات نحو المادة	75.62	7.33	76.53	7.59				

يبين الجدول رقم (03)الدلالة الإحصائية للفروق في درجات اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية حسب الجنس لمستوى الرابعة متوسط(الذكور والإناث)، فكانت قيمة (ت = 0.645) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) وهو ما يفيد عدم وجود فروق ما بين متوسطات كل من الذكور والإناث لمستوى السنة الرابعة متوسط في اتجاهاتهم نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية، ومنه نقبل الفرضية الصفرية(H0) التي يعبر عنها بـ: "لا توجد فروق

ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الرابعة متوسط في اتجاهاتهم نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية". ونرفض الفرضية البديلة(H1) التي فرضناها، ومنه يتضح لنا أن كل من الذكور والإناث لهم نفس الاتجاهات نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية عند مستوى السنة الرابعة متوسط.

وهذا ما يفسر مدى إحساس المتعلمين بأهمية هذه المرحلة التي تمثل بالنسبة لهم السنة المصيرية في مرحلة التعليم المتوسط، حيث يسعى المتعلمون بالمشاركة في حصص الدعم خارج أوقات الدراسة، والعمل على تحقيق النجاح، في حين نجد أغلب متعلمين السنة الرابعة متوسط يقومون بتسجيل أسمائهم ضمن قائمة المشاركين في امتحان شهادة التعليم المتوسط لمادة التربية الفنية التشكيلية والاستعداد لذلك بالعمل الجاد في امتحانات فصول السنة.

تحليل ومناقشة الفرضية الجزئية الرابعة:" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات متعلمين السنة الثانية والسنة الرابعة متوسط في الدافعية للإنجاز".

جدول رقم(04) يوضح الدلالة الإحصائية للفروق في درجات الدافعية للإنجاز حسب المستوى الدراسي.

المستوى	الثانية متوسط				ت	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة عند 0.05	اتجاه الفروق
	الذكور: ن=158		الإناث: ن=113		1.138	0.256	غير دالة	لا توجد فروق
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				
الدافعية للإنجاز	168.4	20.10	171.22	19.28				

يبين الجدول رقم (04) الدلالة الإحصائية للفروق في درجات الدافعية للإنجاز الدراسي حسب المستوى الدراسي (السنة الثانية والرابعة متوسط)، فكانت قيمة (ت = 1.138) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05) وهو ما يفيد عدم وجود فروق ما بين متوسطات كل من مستوى السنة الثانية والرابعة متوسط في مقياس الدافعية للإنجاز الدراسي، ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H0) التي يعبر عنها بـ: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات متعلمين السنة الثانية والسنة الرابعة متوسط في الدافعية للإنجاز". ونرفض الفرضية البديلة (1 H)التي فرضناها، وهذا ما يفسر أن المستوى الدراسي لا يؤثر في الدافعية للإنجاز عند المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط، هذا لأن كل مستوى يختلف عن الأخر من حيث المناهج والبرامج المسطرة من طرف وزارة التربية الوطنية مراعية في ذلك العمر الزمني للمتعلم وقدراته الجسمية والعقلية، فالدافع الإنجازي نحو الدراسة لدى المتعلمين يظهر من خلال الحضور الدائم للقسم مع المشاركة في مختلف النشاطات التي تنظمها المدرسة بالإضافة إلى الحضور لدروس الدعم، وهذا ما يتفق مع الدراسة التي قام بها (محمد الحامد) فقد تناولت علاقة مستوى التحصيل

الدراسي بعدد من المتغيرات، كان من بينها الدافعية للإنجاز، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود ارتباط إيجابي ذو دلالة إحصائية بين مستوى التحصيل الدراسي والدافعية للإنجاز لدى هؤلاء المتعلمين، وعدم وجود فروق في الدافعية للإنجاز حسب المستوى الدراسي بين المتعلمين. عن (رشاد علي عبد العزيز موسى، 1994، ص439). كما كشفت نتائج الدراسة التي أجراها (محمود عبد القادر، 1978) عن وجود ارتباط إيجابي دال بين درجات النجاح في نهاية الفصل الدراسي، وكل من الطموح والمثابرة، فالنجاح الأكاديمي يتطلب بالإضافة إلى الطموح تحملا ومثابرة من قبل المتعلمين (ذكور، إناث).

تحليل ومناقشة الفرضية الجزئية الخامسة:" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الثانية متوسط في الدافعية للإنجاز".

جدول رقم(05) يوضح الدلالة الإحصائية للفروق في درجات الدافعية للإنجاز حسب الجنس لمستوى الثانية متوسط.

المستوى	الثانية متوسط				ت	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة عند 0.05	اتجاه الفروق
	الذكور: ن=80		الإناث: ن=178		3.860	0.00	غير دالة	توجد فروق
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				
الدافعية للإنجاز	162.5	22.221	174.36	15.78				

يبين الجدول رقم (05) الدلالة الإحصائية للفروق في درجات الدافعية للإنجاز الدراسي حسب متغير الجنس عند مستوى السنة الثانية متوسط، فكانت قيمة (ت = 3.860) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05) وهو ما يفيد وجود فروق ما بين الذكور والإناث في مقياس الدافعية للإنجاز الدراسي، وهذا لصالح الإناث لحصولهن على متوسط حسابي (174.36)، بينما حصل الذكور على متوسط حسابي (162.5)، ومنه نقبل الفرضية البديلة (H1) التي فرضناها. وهذا ما يفسر أن الإناث في هذا المستوى (السنة الثانية) من مرحلة التعليم المتوسط لهن مستوى عالي من الدافعية للإنجاز الدراسي بالمقارنة مع الذكور لأن الإناث بطبيعتهن يردن التفوق والنجاح ولا سبيل لذلك إلا الدراسة، فالأنثى في هذا السن لا يعتمد عليها كثيرا في شؤون البيت أو خارجه، وبالتالي فإن الأنثى المتمدرسة شغلها الشاغل هو الدراسة والمنافسة مع زميلاتها، وحسب خبرتنا في هذا الميدان التربوي فإننا دائما نجد أن نسبة حضور الإناث أكثر من الذكور حتى في المواد الترفيهية التي نجد بعض الذكور لا يعطون لها أهمية كبقية المواد الأخرى، في حين أن العوامل المؤثرة سلبا على دافع الإنجاز الدراسي لدى الذكور تؤدي إلى ضعف في التحصيل الدراسي كاللعب خارج البيت حتى أوقات متأخرة من الليل تأثير جماعة الأقران.

وعدم اهتمام الذكور خاصة في السنوات ما قبل الرابعة متوسط بدافع المنافسة في التحصيل الدراسي لإحراز نتائج عالية وممتازة، بل المهم عندهم هو أن يؤهل للانتقال إلى السنة الثالثة أو الرابعة متوسط بغض النظر عن المعدل على أنه مرتفع أو متوسط، فهي ليست بالسنوات الحاسمة التي تحدد مصير المتعلم الذي يعلق آماله كلها في الانتقال إلى مرحلة التعليم الثانوي. وهذا ما نجده عند إناث مستوى الثانية متوسط في المنظور التحليلي للدافعية. وفي دراسات أخرى يظهر فيها عكس ما وصلت إليه هذه النتيجة الحالية، حيث تؤكد تفوق الذكور على الإناث بسبب الدافع إلى تحاشي الفشل، حيث فسرت "هورنز" تفوق الذكور على الإناث في الدافعية للإنجاز في ضوء الدافع إلى تحاشي الفشل، واعتبرته أحد الخصال الكامنة في الشخصية لدى الإناث. فهن يتعلمن أن المنافسة لا تتسق مع أنوثتهن وأنها مناسبة فقط للرجال، ولذلك فان مواقف الانجاز التي تتضمن منافسة تثير الخوف لديهن من الرفض الاجتماعي(عبد اللطيف محمد خليفة، 2000، ص76).

كما أرجع البعض ارتفاع دافعية الذكور للإنجاز بالمقارنة بالإناث إلى ارتفاع التوتر لديهن بدرجة كبيرة من شأنها التأثير سلبيا على أدائهن. وذلك نظرا لاعتبارات الإحساس بالهامشية والضغوط الاجتماعية.

وبوجه عام تمثل قضية الفروق بين الجنسين واحدة من أكثر المشكلات المثيرة للجدل في العديد من البحوث النفسية، ويقوم جزء كبير من هذا الجدل على التمسك التقليدي بالأبعاد والتنميطات الجنسية الجامدة من ناحية، وعلى التحديات التي تواجهها هذه المعتقدات من ناحية أخرى(حسن بن حسين، 2008، ص98).

تحليل ومناقشة الجزئية السادسة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الرابعة متوسط في الدافعية للإنجاز".

جدول رقم(06) يوضح الدلالة الإحصائية للفرق في درجات الدافعية للإنجاز حسب الجنس لمستوى الرابعة متوسط.

المستوى	الرابعة متوسط				قيمة ت	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة عند 0.05	اتجاه الفروق
المتغيـر	الذكور: ن=52		الإناث: ن=61					
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				
الدافعية للإنجاز	170.9	18.39	171.45	20.27	0.130	0.897	غير دالـــة	لا توجد فروق

يبين الجدول رقم (06) الدلالة الإحصائية للفرق في درجات الدافعية للإنجاز الدراسي حسب متغير الجنس عند مستوى السنة الرابعة متوسط، فكانت قيمة (ت = 0.130) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05) وهو ما يفيد عدم وجود فروق ما بين الذكور والإناث في مقياس الدافعية للإنجاز الدراسي، ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H0) التي يعبر عنها بـ: "لا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات ذكور وإناث السنة الرابعة متوسط في الدافعية للإنجاز". ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي فرضناها.

فكشفت دراسات كل من (مصطفى تركي، 1988، دراسة نوال سيد، 2009، نائلة حسن فايد محمود، 1991) عن عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في الدافعية للإنجاز، وهذه النتائج تتفق مع نتائج الدراسة الحالية، وقد أرجع الباحثون عدم وجود فروق بين الجنسين في الدافعية للإنجاز إلى عدة عوامل من أهمها ما يأتي:

-دور الأسرة العربية الحديثة والتي أصبحت تشجع وتحث الأنثى على التفوق في الدراسة والعمل مثل الذكور تماما، وأن هذه النظرة أصبحت مقبولة اجتماعيا مما يسمح للمرأة العربية بالتفوق والامتياز في مجتمعها، ولذلك أصبحن يرغبن في التفوق والإنجاز مثل الذكور(نوال سيد، 2009، ص78).

-الفرص التعليمية والمهنية المتاحة لكل من الجنسين في المجتمعات العربية، حيث اقتحمت المرأة في السنوات الأخيرة كافة ميادين العمل والتعليم وزادت نسبة الإناث بالمدارس والجامعات بشكل واضح وملحوظ(كامليا عبد الفتاح، 1984: "ب").

وفي ضوء ذلك يتضح أن ما كشفت عنه الدراسة الحالية من عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في الدافعية للإنجاز لدى المتعلمين لمستوى الرابعة متوسط، إنما يرجع إلى عدة عوامل منها رغبة الإناث في النجاح والتفوق والتحصيل الدراسي، وتغيير النظرة السائدة نحوها، ورغبتها في إحساس المجتمع بها والاعتراف بكفاءتها، خاصة عند اللواتي يعشن في المناطق الريفية والتي تحكمها بعض العادات والتقاليد التي تحد من حرية المرأة، وإعطائها الحق في التعلم وممارسة بعض المهن والوظائف. وهذا ما تؤكده دراسة (رشاد موسى، 1988) في أنه يرجع إصرار الأنثى على التفوق والنجاح والتحمل والمثابرة إلى ميكانيزمات دفاعية عما لاقته من غبن المجتمع في مكانتها. لذلك فهي تحاول أن تتفوق في المجالات الحياتية المختلفة.

هذا بالإضافة إلى تغير المفاهيم الثقافية المرتبطة بالجنس حاليا بالمقارنة بالمفاهيم القديمة التي كانت تنظر إلى الأنثى باعتبارها كائن اجتماعي له دور اجتماعي محدود لا يتجاوزه ولا يتعداه.

كما أوضح البعض من الباحثين ضرورة أن نأخذ في الاعتبار الحقبة التاريخية أو الفترة الزمنية التي أجريت فيها دراسة الفروق بين الجنسين. فالدراسات التي تمت في الستينات تختلف نتائجها عن تلك التي أجريت في الثمانينيات أو التسعينات. فلكل فترة ظروفها ومتغيراتها الاجتماعية والتاريخية والثقافية والاقتصادية التي تميزها عن غيرها من الفترات(McCleeland، et al ، 1976).

تحليل ومناقشة الفرضية العامة:" توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اتجاهات المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية ودافعية الإنجاز".

جدول رقم (07) يوضح الدلالة الإحصائية لعلاقة اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية بالدافعية للإنجاز.

المتغيرات الإحصائية	العينة	ر المحسوب ة=r	مستوى الدلالة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة التربية الفنية والدافعية للإنجاز لدى أفراد العينة.	271	0.342	0.01

يبين الجدول رقم(07) أن العلاقة بين الدافعية للإنجاز واتجاهات المتعلمين نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية علاقة إيجابية طردية وذات دلالة إحصائية عند قيمة معامل الارتباط "بيرسون" (0.34 عند مستوى الدلالة(0،01)، فوجود العلاقة يرجع لكون مادة التربية الفنية التشكيلية هي مادة رسمية كبقية المواد التعليمية الأخرى، وبطبيعة الحال فإن المتعلمين الذين لديهم دافع للإنجاز الدراسي واستعداد لمواجهة كل الصعوبات وبذل الجهد للنجاح والتفوق يكون هذا في جميع المواد الدراسية وبنسب متفاوتة حسب درجة أهمية كل مادة عن الأخرى ومهما يكن فإن المتعلم يسعى للحصول على درجات عالية في كل المواد ولكنه يضع في الأولوية المواد العلمية كالرياضيات والعلوم أو اللغة العربية هذا يرجع لعدة عوامل منها:

-درجة معامل المادة الدراسية وخاصة مستوى السنة الرابعة متوسط حيث نجد معامل مادة التربية الفنية (1)، إن هذا الترتيب للمعاملات يجعل المتعلم يسعى دائما لبذل الجهد في المواد التي تحوز عن أكبر معامل دون غيرها، هذا التفضيل أصبح شيئا منطقيا عند المتعلمين من أجل الحصول على أكبر قدر من الدرجات في الامتحان، في حين نجد أن لديهم شعور ورغبة في ممارسة النشاط الفني.

-النظرة الدونية لبعض الأولياء نحو هذه المادة، فنجدهم يوجهون أبنائهم على مراجعة كل المواد عدا المواد الترفيهية غير الأساسية ــ حسبهم ـــ مثل مادة التربية الفنية التشكيلية.

هذه النظرة تنشأ عند المتعلم وتتأصل لديه فكرة التفضيل في المواد الدراسية بعضها عن الآخر، فيرى " قاسم حسين صالح": "أن هناك كم هائل من الدراسات تفيد بوجود علاقة بين أساليب التنشئة الأسرية وبين شخصية المتعلم واهتمامه ومستوى دافعيته، ففي سبيل المثال تشير الأدلة إلى أن الإسناد في الدافعية للمتعلم من قبل الأبوين، وتشجيعه على الممارسة المستقلة لها أهمية بالغة في تكوين دافع التحصيل لديه، وأن التحكم الوالدي المستبد والتدخل المجحف في أمور الأبناء يعمل على كف التفكير المنطلق لديهم. فلا تجد القدرات الابتكارية متنفسا طبيعيا لها للظهور والتطور"(قاسم حسين صالح، 2007، ص93).

-شخصية مدرس هذه المادة ومدى تطبيقه وتنفيذه للمنهاج الدراسي وكذلك فهمه له حتى يتمكن من تسيير حصته بأسلوب يجعل المتعلم ينتظرها بفارغ الصبر لكي يجد فيها متنفسه ويعبر عن أحاسيسه من خلال ممارسته للألوان والأشكال لإنجاز أعمال فنية رائعة وغرس دافعية الإنجاز الدراسي لديه وبشكل فني. وتظهر أهمية معلم مادة التربية الفنية في الدراسة التي أجراها"عبير صفوت عبد الفتاح، 2002" حول:" دراسة الأساليب السائدة في تقييم طلاب التربية الفنية الميدانية كمدخل لبناء معيار موضوعي لتقييمهم" وكان الهدف من الدراسة هو دراسة الأساليب

السائدة في تقييم الطالب / المعلم في مادة التربية الفنية الميدانية التحليلية ثم تحديد الكفايات التدريسية اللازمة للطالب / المعلم في مادة التربية الفنية الميدانية وتصنيفها.

-إن مقدار العلاقة بين اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة ودراسة مادة التربية الفنية التشكيلية ودافعية الإنجاز لديهم، يؤكد أن التربية تستعين بكافة المواد التعليمية بشكل متوازن، لأن فقدان إحداها أو تواجدها بشكل جزئي أو غير مؤثر ينعكس على تنشئة المتعلم انعكاسا واضحا.

ومن هذا المنطلق تأخذ التربية الفنية دورها كمادة من المواد التعليمية في حقل التربية فهي جزء من الكل يسعى لتكامل نمو المتعلم نموا طبيعيا يتفق وقدراته الجسمية والعقلية والوجدانية والنفسية والخلقية وهي النافذة التي يطل منها على عالمه الذاتي وطاقاته المبدعة في حرية وطمأنينة، كما أنها تشكل نسقا متكاملا مع المواد التعليمية الأخرى.

وبناء على ذلك فإن الدراسة الحالية رصدت بعض الملاحظات وهي كالآتي:

-رغبة المتعلمين الملحة على ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية، مع أن هناك فئة منهم موهوبة في هذا المجال الفني، حيث تمثل نخبة من الفنانين لو كان هناك جانب من الاهتمام من طرف الوصاية الممثلة في وزارة التربية، مثلما هو مطبق حاليا في بعض المتوسطات بالنسبة لمادة التربية البدنية (الرياضة)، وذلك باتفاق مع وزارة الشباب والرياضة في تكوين نخبة من الرياضيين بداية من السنة أولى متوسط وتكثيف حصص إضافية تصل إلى ستة ساعات في الأسبوع، ويتم التأطير بإشراف أساتذة مكونين تابعين لوزارة الشباب والرياضة.

-فما يلاحظ هنا هو الاحتكار الواضح لمادة دراسية دون الأخرى مما يؤدي إلى قتل هذه المواهب الفنية خاصة في بداية ظهورها وعدم إعطائها القدر الكافي من الاهتمام لزيادة مستوى الدافع الإنجازي لديهم.

اقتراحـــــــات: في ضوء نتائج البحث الحالي نقدم بعض التوصيات التي من شأنها تزيد من الاهتمام بممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية وما يترتب عنها من دوافع للإنجاز الدراسي لدى المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط، ومن هذه التوصيات ما يلي:

-الربط بين محتوى التربية الفنية التشكيلية والقضايا والمشكلات العامة في المجتمع مثل المشكلات البيئية والصحية ومحو الأمية وغيرها.

-الربط بين المعارف وحل المشكلات وتعميق الإحساس الفني وتنمية القيم للمتعلم لتحقيق الإنجاز الدراسي.

-العمل على ربط الإنتاج الفني للمتعلم بأنشطته للمواد الأخرى لأن التربية الفنية رباط يجمع بين المواد المختلفة.

-العمل على إكساب المتعلم الأسلوب الذي يجعله يندمج في كل ما يأتيه من أعمال أو يصادفه من مواقف اجتماعية ليحقق دافع الإنجاز لديه من خلال التأكيد على النشاطات اللاصفية وتفعيل النوادي الثقافية والفنية في المؤسسات التربوية.

-تكوين نخبة من الفنانين وذلك بالاهتمام بالمواهب الفنية منذ بداية اكتشافها مع تكثيف ساعات إضافية لهم وتدبير تأطير خاص بهم.

-توفير الوسائل اللازمة والكفيلة بتدريس مادة التربية الفنية التشكيلية.

-تفعيل النشاطات الفنية التشكيلية المدرسية ومشاركة المتعلمين في المسابقات الفنية بين المدارس (ولائية أو وطنية)، مما يحقق دافع الإنجاز لديهم.

خـــاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين اتجاهات المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط نحو ممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية ودافعية الانجاز، للكشف عما يمكن أن تقدمه هذه المادة للمتعلم من حيث التعبير الفني عن طريق الرسم والتلوين للإفصاح عن مكبوتاته النفسية، وفتح أفاق وتوسعات فنية جديدة للمتعلم، مما يكسبه دوافع لتحقيق الانجاز الدراسي ليكون فردا ناجحا ونافعا لمجتمعه.

وبعد تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات تبين أن المتعلمين في هذه المرحلة بحاجة لممارسة مادة التربية الفنية التشكيلية، فبالنسبة لمستوى السنة الرابعة متوسط وجدنا تزايد الاهتمام بدراسة هذه المادة عند الإناث والذكور، خاصة بعد إدراجها في امتحان شهادة التعليم المتوسط لاجتياز هذه المرحلة والنجاح في امتحان شهادة التعليم المتوسط، فهذا الدافع يزيد من ايجابية اتجاهات المتعلمين نحو ممارسة النشاط الفني.

أما بالنسبة لمستوى السنة الثانية متوسط فالمتعلم في هذه المرحلة التي تمثل بداية المراهقة يحاول فيها إثبات شخصيته بشتى الطرق والوسائل فإنجازه للأعمال الفنية يدفعه للاهتمام بالعمل خاصة التطبيقي والجماعي بممارسة الألوان الخشبية منها والمائية.

كما كشفت لنا الدراسة الحالية أن المستوى الدراسي لا يؤثر في الدافعية للإنجاز عند المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط، هذا لأن كل مستوى يختلف عن الأخر من حيث المناهج والبرامج المسطرة من طرف وزارة التربية الوطنية مراعية في ذلك العمر الزمني للمتعلم وقدراته الجسمية والعقلية، فكل من متعلمي السنة الثانية أو السنة الرابعة متوسط لديه الرغبة في النجاح والانتقال الدراسي.

قائمـــة المـــراجع

1.إبراهيم مردوخ(1999)، التربية عن طريق الفن، بدون دار نشر، القرارة الجزائر.

2.الأشول، عادل عز الدين(1999)، علم النفس الاجتماعي، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة.

3.أكرم قانصو(1996)، مبادئ التربية الفنية، ط2، مكتبة المعارف، بيروت.

4.رجاء محمود أبوعلام(1986)، علم النفس التربوي، دار القلم للنشر والتوزيع.

5.رشاد علي عبد العزيز موسى(1994)، علم النفس الدافعي، دراسات وبحوث، دار النهضة العربية، القاهرة.

6.عبد اللطيف محمد خليفة(2000)، الدافعية للإنجاز، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

7.قاسم حسين صالح(2007)، الإبداع وتذوق الجمال، دار دجلة، عمان الأردن.

8.كاميليا عبد الفتاح(1984)، مستوى الطموح والشخصية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

9.محمد فتحي فرج الزليتني(2008)، أساليب التنشئة الاجتماعية الأسرية ودوافع الإنجاز الدراسية، مجلس الثقافة العام، القاهرة.

10.محمود عبد القادر(1978)، دوافع الإنجاز وعلاقتها ببعض عوامل الشخصية والنجاح الأكاديمي عند طلاب جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

11.أمل بنت محمد علي عبد الله الشلتي(2010)، أثر منظومة البيئة المدرسية في تنمية القيم الإبداعية التشكيلية لمادة التربية الفنية بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

12.صفاء محمود جمال(1989)، دليل مقترح لتدريب بعض مفاهيم التربية الفنية لتلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، رسالة ماجستير غير منشورة : كلية التربية الفنية جامعة حلوان.

13.حسن بن حسين بن عطاس الخيري،(2008)، الرضا الوظيفي ودافعية الإنجاز لدى عينة من المرشدين المدرسين بمراحل التعليم العام بمحافظتي لليث والقنفذ، جامعة أم القرى كلية التربية ، المملكة العربية السعودية.

14.عبير صفوت عبد الفتاح(2002)، دراسة الأساليب السائدة في تقييم طلاب التربية الفنية الميدانية كمدخل لبناء معيار موضوعي لتقييمهم، جامعة حلوان، كلية التربية الفنية، القاهرة.

15.نائلة حسن فايد محمود، (1991)، دراسة تجريبية في تنمية دافعية الإنجاز.

16.نوال السيد(2009)، الضغط النفسي وتأثيره على الدافعية للإنجاز لدى المتعلمين المقبلين على امتحان البكالوريا، جامعة الجزائر.

17.McClelland, D.C, Atkinson, J.W.Clark, R.A. & Lowell, E.L(1976), the Achievement Motive, New York: Appleton _ Century_ Crofts.

مسألة "التربية" في اهتمامات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال جريدة البصائر الثانية 1947 -1954

أ.عبد الله موساوي، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري- الجزائر

The issue of "education" in the interests of the Algerian Muslim Scholars Association Through the second al-Bassaer newspaper 1947-1954

Abdallah Moussaoui, University of Constantine 2 Abdelhamid Mehri, Algeria

ملخص: يعد الميدان التربوي واحد من أبرز الموضوعات التي شغلت رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، خلا مرحلتيها الباديسية والإبراهيمية، وذلك ردا على الاستعمار الفرنسي الساعي للقضاء على كل ما يربط الجزائري بهويته العربية الإسلامية، تجلت البداية بالتركيز على الجانب الأخلاقي في بداية كل عمل تعليمي، وهو ما تجسد جليا في لسان حالها جريدة البصائر الثانية 1947-1956، هذه الأخيرة التي أولت لقضية "التربية" أهمية خاصة في العديد من صفحاتها، بدءا بالتعريف بها وتوضيح أسسها الدينية والوطنية والقومية، مع تبيان مدى أهميتها قبل التعليم حتى يكتمل بهما الجانب الروحي والمادي في الأمة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الاستعمار؛ جمعية العلماء المسلمين ؛ جريدة البصائر الثانية؛ مسألة التربية.

Abstract: The educational field is one of the most prominent topics that were occupied by the men of the Association of Algerian Muslim scholars, in the two stages of the badisé and Ibrahimia, in response to the French colonization seeking to eliminate everything that connects the Algerian to his Arab-Islamic identity, the beginning was manifested by focusing on the side Moral at the beginning of every educational work, which is clearly embodied in the language of the Al-Bassaer Second Newspaper 1947-1956, the latter, which has attached to the issue of "education" particular importance in many of its pages, starting with the definition of the religious, national and nationalist foundations, showing the extent of its relevance before education until completion Their spiritual and material aspect in the nation.

Keywords: Algeria; colonization; Muslim Scholars Association; Al-Bassaer Second Newspaper; the issue of education.

مقدمة:

تُعد قضية الهوية الإسلامية عامة واللغة العربية بصفة خاصة من أهم المسائل التي شغلت حيزاً كبيراً من نضال الحركة الإصلاحية بالجزائر، ضد استعمار ادماجي سعى بكل ما اوتي من وسائل إلى استهداف الإنسان الجزائري في كيانه الروحي، وكل بنيته الحضارية وذلك بالاعتداء على مؤسساته الدينية والثقافية خاصة التربوية منها، هدفه من ذلك القضاء على شخصية الجزائريين والعمل على إخراجهم من عروبتهم وإسلامهم(الجمالي محمد فاضل، 1976، ص59)، وقوبل هذا المسخ الاستعماري بعمل إصلاحي استهدف التصدي للمخططات الاستعمارية من جهة والنهوض بالأمة الجزائرية من جهة أخرى، وذلك انطلاقا من الفكرة الإصلاحية التي حددها الشيخ ابن باديس في العدد الأول من جريدة "المنتقد" بقوله "نحسن ما كان من أخلاق الأمم حسناً وموافقاً لحالنا وتقاليدنا ونقبله، ونفتح ما كان منها قبيحا أو مباينا لمجتمعنا وبيئتنا ونرفضه"(لونيسي رابح، 2012، ص20)، وهو ما ظهر جليا سنة 1931 بتأسيس جمعية العلماء المسلمين، فمن تكون هذه الأخيرة ؟ والى أي مدى كانت قضية التربية ضمن اهتمامات كُتَّاب جريدة البصائر الثانية 1947؟

أولا. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

لقد رأى ابن باديس بثاقب بصيرته، وبعد طول تقليب الأمور، وفحص الأحوال المجتمع انه لامناص من مواجهة المشروع الثقافي الفرنسي بالمحافظة على الهوية وإذكاء الروح الوطنية(عثمان مبارك حداد، 2005، ص275)، قائلا في هذا الشأن: "العروبة والإسلام والعلم والفضيلة هذه أركان نهضتنا وأركان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"(بن فليس خديجة، 2005، ص354).

وأما عن ماهية هذا الاتجاه الإصلاحي الجديد، فقد تولت الجمعية التعريف بنفسها في منشور صدر بجريدة "البصائر الاولى" سنة 1939 جاء فيه: " إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جمعية إسلامية في سيرها وإعمالها جزائرية في مدارها وأوضاعها علمية في مبدئها وغايتها أُسست لغرض شريف تستدعيه ضرورة هذا الوطن وطبيعة أهله"(جريدة البصائر، 1939، ص5).

الحق إن؛ المتتبع لمسار جمعية العلماء في المرحلة الباديسية يجد أن الجمعية بدأت رسالتها التربوية بالتركيز على الجانب الأخلاقي ثم التعليمي وذالك من باب الاهتمام "بالدين والعلم"،حتى يكتمل بهما الجانب الروحي والمادي في الأمة(عمامرة تركي رابح ، 2009، ص4)، ولتجسيد هذه الإستراتيجية الإصلاحية اعتمدت جمعية العلماء على وسيلتين مهمتين تتدرج كلها في بناء الفرد الجزائري وتشيد صرح الأمة وميدانا لتثقيف العقول، فالأولى بيداغوجية وما يليق بها من هياكل مادية، تمثلت حصرياً في:

-توظيف مؤسسة المسجد وإحياء رسالته الحقيقية

-تكوين النوادي وتشييد المدارس تأسيس الجمعيات الخيرية وتقديم الخدمات الاجتماعية(بن عمرة السعيد، 2005، ص370-371).

وأما الوسيلة الثانية فهي إعلامية وتمثلت في تأسيس الحركة الصحفية النشيطة وتوجيهها لخدمة الإصلاح والتثقيف(ناجي عبد النور، دس، ص36)، ويعتبر ابن باديس من ابرز روادها في الجزائر ومن الذين أرسو دعائمها على أسس متينة من الإيمان بالمبدأ والوطنية والتقاليد الصحفية العالية (بن عون بن عتو، 2010، ص215-216)، ونستشهد هنا برأي الأستاذ مبارك الميلي عن الصحافة وما لها من أهمية ومما جاء في قوله:" وان من أهم الخطط واهم الوسائل لتحقيق الغايات، ونشر الدعوات: إنشاء الصحف السيارة التي تحفظ جيدا الأقوال، وسديد النظريات، وتدخل بها على الطالب في مسكنه، وعلى التاجر في متجره، وعلى الصانع في مصنعه، وعلى الملا في ناديهم وعلى... وما وجدت فكرة الإصلاح الديني بأرض الجزائر حتى وجدت لها صحف تعبر عنها وتبشر بها وتدافع دونها ".(بن ذياب احمد، 2011، ص99).

ولا نبالغ إن قلنا؛ أن اعتماد الجمعية على هذه الوسيلة ألا وهي الصحافة جاء إذا في إطار التجديد الديناميكي الاجتماعي الثقافي، فالواقع المعاش آنذاك زاد من حتمية الاعتماد على هذا المنهج الإعلامي سواء لإيصال رسالة أو انتقاد وضع أو لإطلاع الجزائريين على الأوضاع الداخلية والخارجية، السياسية منها والاجتماعية، وهو ما سعت الجمعية لتطبيقه انطلاقا من الصحف التي سيتم إنشاؤها، أبرزها جريدة البصائر الثانية.

ثانيا. جريدة البصائر الثانية :1947-1956م:

النشأة وأسباب الصدور:

شهدت الساحة السياسية في الجزائر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عودة بارزة لأقطاب الحركة الوطنية الجزائرية إلى النشاط من جديد منها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي استعادت عافيتها بعد إطلاق سراح رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي، هذا الأخير الذي ساهم في إحياء جريدة البصائر الثانية بعد توقف دام قرابة التسع سنوات، فأصبح بذلك مدير التحرير، وصاحب الامتياز.

صدرت البصائر السلسلة الثانية أسبوعية باللغة العربية وبشعار جديد وهو " العروبة والإسلام"، فظهر أول عدد منها في 07 رمضان 1366ه الموافق 25جويلية 1947م، بحيث ظهرت أعدادها التسع الأولى كل يوم جمعة ليتحول بعدها الصدور إلى يوم الاثنين ابتداء من العدد العاشر إلى غاية العدد211 لتعود بعدها إلى يوم الجمعة مرة أخرى، ودام صدورها ما يقرب التسع سنوات ظهر منها خلالها 316 عدد وكان آخر عدد صدر بتاريخ 06 افريل 1956م(جريدة البصائر، 1947، ص1).

تجدر الإشارة إلى أن؛ إحياء البصائر الثانية جاء امتدادا للبصائر الأولى واستكمالاً لمشوارها الإصلاحي، وهو ما يؤكده الشيخ البشير الإبراهيمي في افتتاحية العدد الأول منها قائلا: "وهذه جريدة البصائر تعود من جديد بعد احتجاب طال أمده، وكما تعود الشمس إلى الإشراق بعد التغيب، وتعود الشجرة إلى الإيراق بعد التسلّب"(الإبراهيمي محمد البشير، 1947، ص1)، وعرف الإبراهيمي "البصائر" فقال عنها " جريدة البصائر هي إحدى الألسنة الأربعة الصامتة لجمعية العلماء، تلك الألسنة التي كانت تفيض بالحكمة الإلهية المستمدة من كلام الله وكلام رسوله (ص)، والتي كانت ترمي بالشرر على المبطلين والمعطلين، وكانت كلما اغمد الظلم لسانا، سلَّ

الحق لسانا لا يثلم ولا ينبو" ومن خلال ما تقدم به الإبراهيمي يتضح لنا أن جريدة البصائر الثانية هي:

-الناطق الرسمي لجمعية العلماء والمعبر عن أفكارها واتجاهها.

-اتجاهها ومرجعيتها الإسلامية المستمدة من كتاب الله وسنة نبيه.

-هدفها الرمي بالشر على المبطلين والمعطلين وهو كما يبدو هدف ذو وجهين دفاعي وهجومي(جمَّال غنية، 2004، ص120).

وفي هذا المعنى تقريبا ذهب إليه فرحات الدراجي عندما قال عنها "جريدة البصائر هي جريدة المبادئ الصحيحة والأفكار القويمة وهي إحدى الدعائم التي تقوم عليها رسالة جمعية العلماء، هذه الأخيرة هي الهيئة الوحيدة التي تكلا الإسلام والعربية في الجزائر وتحمل راية العروبة في ربوعها وتشرف على عشرات المدارس العربية في القطر وتسوس مئات المعلمين، فواجبها أن تذيع البلاغة العربية والبيان العربي، وتعمل على نشرها في كتاباتها وخطبها وصحفها ومنشوراتها ولا تثريب عليها إذا أصدرت جريدتها بلسان عربي مبين"(بن الدّراجي فرحات، 1947، ص25).

هذا وقد سر محبوها عند إحياءها بعد احتجاب طال أمده ومن هؤلاء نجد صالح بوغزال الذي قال بشأنها "فلقد كانت جريدة البصائر الغراء منذ أن ظهرت إلى يوم أن احتجبت الصحيفة الوحيدة التي تنافح عن الإسلام والعربية والجزائر بصدق وإخلاص وتطلع قراءها بالأفكار الحرة والآراء السديدة لذلك كان تألم المصلحين لاحتجابها عظيماً بقدر ما كان ابتهاجهم بظهورها عظيماً"(بوغزال صالح، 1947، ص7)، أما عبد الرحمن المسعدي فعبر عن إحياء البصائر الثانية بأبيات شعرية ومنها:

ظَلَلنا نُثاوي مُذْ رَأينا البصائـــرا *** وعَمَّ السُرورَ الأَهْلَ ثُمَ العشائـــــــــرا

وتَهْدِي إلى نَهْجِ الحقيقة كُل مَـــــن *** غَدا في ظَلَام الشَّكِ والوَهمِ حَائـــــرا

ِليكِ ومن يَحذُوكِ أَزْكَى تَحِيّـــــــــــة *** وأَخْلَصُها مِني ابْتِدَاءً وآخـــــِــرَا(المسعدي محمد بن عبد الرحمن، 1947، ص7).

الجدير بالذكر؛ هو أن الجمعية جعلت من الدين والعلم مطية للغاية الأسمى وهي خدمة الوطن والنهوض به، وهو ما لمسناه من تفانيها في الشق التعليمي التثقيفي يأتي في طليعتها قضية التربية.

ثالثا. جريدة البصائر ومسألــــــــــــــــــة التربيــة:

تحتل التربية مكانة جد هامة ومؤثرة لدى العلماء الإصلاحيين، وهو ما نستشفه من خلال دعواتهم وكتاباتهم إلى ضرورة الاهتمام بها، ومن هنا جاءت قضية التربية في طليعة ما ركزوا عليه، فحاولوا بكل ما أوتوا من جهد وعزيمة في إبرازها والنهوض بها لما لها من اثر عظيم في حياة الأمم، يقول الشيخ البشير الإبراهيمي في الصدد " كانت الطريقة التي اتفقنا عليها أنا وابن باديس في اجتماعاتنا بالمدينة المنورة في عام 1913 في تربية النشئ هي إلا نتوسع له في العلم وإنما نربيه على فكرة صحيحة، فتمت لنا التجربة في الجيش الذي أعددناه من تلامذتنا"،(فضيل

عبد القادر ورمضان محمد الصالح، 2010، ص189)، ونستخلص من خلال ما قاله الإبراهيمي فكرتين أساسيتين:

-إعطاء الأولوية في المجال التعليم للنوع والكيف وليس للكم في المعلومات.

-إعطاء الاهتمام الأكبر للعمل التربوي في العمل التعليمي.

إن المتتبع لجهود جمعية العلماء في مجال التعليم يرى مدى رسوخ فلسفة ابن باديس التربوية والتي هي منح الأولوية للتربية وجعلها الغاية الاسمي من كل عمل تعليمي، فالتربية عنده هي حجر الأساس في كل عمل بنائي، لذلك أعطاها كل جهده ووقته، ويرى بأن المعرفة التي تعطى للمتعلمين إن لم يكن هدفها تربية العقل وتهذيب السلوك وتزكية النفس فلا قيمة لها، والحقيقة فان هذا الفكر التربوي الذي نجده عند ابن باديس نابع من الروح الإسلامية التي تعيش في فكره وسلوكه ووجدانه والتي كان يستلهمها في كل عمل من أعماله(فضيل عبد القادر ورمضان محمد الصالح، 2010، ص 173، 174).

هذا وقد تمحورت جهود العلماء المصلحين للنهوض بالأمة، حول فكرة "التربية هي أساس كل شيء"، فعمد كُتَّاب البصائر وذلك عبر صفحاتها لإيصالها لجميع أفراد المجتمع لتنبيه الغافلين عن أهميتها وذلك اعتمادا على:

-التعريف بمسألة التربية بمنظور ومنهج جمعية العلماء.

-تبيان الأسس الصحيحة القائمة عليها.

-اعتماد منهج التربية أساس التعليم.

1.التعريف بمسالة التربية:

نظر جمعية العلماء المسلمين المصلحين نظرة خاصة إلى مسألة التربية، باعتبارها المرآة التي تعكس شخصية الأمة، فراحوا يولونها حيزا في صفحات جريدة البصائر الثانية(جريدة البصائر، 1947، ص1)، لإبرازها للوجود وجعلها حقيقة ملموسة، فبحثوا واجتهدوا من اجل الوصول إلى ماهيتها، ومن هؤلاء الذين أعطوها فسحة من كتاباتهم نجد علي شرفي قائلا "التربية انه من مصدر ربى يربي وهذه الكلمة - أي التربية - تستعمل في النبات والحيوان والإنسان"(شرفي علي، 1948، ص3).

إذا التربية تنشئة للملكات وتنمية للغرائز على خلق ما، وهي من اجل مظاهر الإنسان وأعظم مميزاته عن الحيوان، فلم يقم بها سواء ولم يعهد بها إلى غيره لما عنده من قوة التخيير وكمال الإدراك، حتى قال بعض المفسرين أن الأمانة التي عرضها الله على السموات والأرض فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنما هي "التربية"(العيد محمد، 1936، ص3).

وصفها الشيخ احمد ابن ذياب فقال عنها "هي تنمية وتقليم، وتقويم وتطعيم"(بن ذياب احمد، 1947، ص5)، ووضحها الشيخ أبو يعلى الزواوي بحيث كتب يقول " فالتربية أن ينشا الولد بأوامر الدين الإسلامي عند سن التمييز، كما يؤمر للصلاة لسبع ويضرب لعشر ويجانب كل ما من شأنه النهي عنه في الإسلام من قول أو فعل"(الزواوي أبو يعلى، 1947، ص5).

تجدر الإشارة ان الكثير ممن كتبوا حول التربية كثيرا ما كانو يربطونها بالنشء لما لذلك من الأثر في الحياة مستقبلا بدليل ما قاله الطيب اليحياوي " التربية هي تحريك قوى الطفل وما هو

كامن في نفسه من استعدادات وتربيتها وتهذيبها حتى تبلغ ما يمكن التحصيل عليه من الكمال"(اليحياوي الطيب بن عيَّاد، 1951، ص5)، وهو ما ذهب إليه إسماعيل العربي تحدث عن التربية من خلال جملة من أراء بعض المدارس حولها خاصة مدرسة علم الاجتماع، إضافة إلى تركيزه على العلوم المساعدة لها والتي يراها مناسبة ومهمة بالنسبة للمربي في العلوم ومما جاء فيه " وأخيرا تأتي فلسفة التربية التي هي بمثابة القيادة العامة التي توضع فيها خطط الهجوم والدفاع النظرية في ميدان التربية، فعلى المربي الاستعانة بالعلوم الأخرى التي توصله إلى تحقيقها"(العربي إسماعيل، 1947، ص3).

الجدير بالملاحظة ومن خلال هذه التعريفات يتضح لنا أن التربية نالت قسطا من اهتمام الإصلاحيين كيف لا وهم الذين ركزوا على النشئ وضرورة العناية به، ولكن لبناء أي قاعدة متينة لا بد لها من أساس، فما هي الأسس التي بنا عليها رجال الإصلاح في الجزائر رسالة التربية المنشودة ؟.

2.أسس التربية الصحيحة:

أ.التربية الدينية:

اجمع الباحثون بشؤون التربية – على اختلاف مراحلها – على أهمية التربية الدينية وأثرها الحسن في تنشئة الأطفال وتوجيههم منذ الطفولة إلى المثل العليا التي تنقشها على صفحات قلوبهم وتغرسها في نفوسهم، وهو ما سعى إليه أهل العلم والإصلاح، كتب باعزيز بن عمر في مقال له "بالبصائر" حول هذا الصدد تحت عنوان التربية الدينية وحظ شبابنا منها، ومما جاء فيه "ونحن نريد طبع الناشئة الإسلامية بطابع الدين في جميع مراحل الحياة، يقوم أخلاقهم صغارا، ويعدهم لعظائم الأمور كبارا، ويعصمهم من الزيغ، وهذه هي التربية الأساسية التي إذا صاحبت الطفل وسايرت نموه قام عليها سلوكه الاجتماعي بعد حين(بن عمر باعزيز، 1949، ص2)، فكانت له خير واق مما يعتريه شابا أو كهلا من داء الحيرة والتشاؤم(بن عمر باعزيز، 1949، ص2).

فالأصل كل الأصل في تربية الإنسان ومنشئه كما ما أشار الشيخ أبو يعلى الزواوي قائلا: "الأصل في تربية الإنسان، فابن آدم يولد أميا لا يعلم شيئا لقوله تعالى **"والله أخْرَجَكُم مِنْ بُطُونِ أُمهَاتِكُم لا تَعلَمُون شَيئاً وجَعَلَ لَكُمْ الأَبصَار والأفئِدَة لَعلّكُم تَشْكُرُون** (سورة النحل، الآية78)، وفي الحديث الشريف قوله ﷺ **"ما من مولود إلا ويولد على الفطرة فأبواه إما يهودانه أو ينصرانه"**(صحيح البخاري (341/1 و348 و308/3)، فيتضح للمسلم من هذين الأصلين وجه توجيه أولاده في التربية والتعليم، فالتربية هي أن ينشا الولد بأوامر الدين الإسلامي عند سن التمييز"(الزواوي أبو يعلى، 1947، ص5).

هذا وتساءل–أبو يعلى الزواوي- مستغرباً حول إذا ما كان هناك تربية خارج نطاق الدين الإسلامي الحنيف فقال "ولا نظن أن يوجد مسلم يقول أو يعمل بتربية ولده على غير تربية الإسلام، وعلى غير تعاليم الإسلام فإذا فعل ذلك فأمره واضح أي متعمد الانصراف عن الإسلام وتركه"، (الزواوي أبو يعلى، 1947، ص5)، فالتربية الحقّة المؤسسة على مكارم الأخلاق هي الكفيلة وحدها بأن تسمو بالأمة إلى الحياة السعيدة والعيش الهنيء ومن العبث أن تحاول أمة إدراك مجد وترجو مزيد تقدم إذا لم نسلك سبيل التربية والأخلاق الفاضلة(مرشد، 1936، ص7)،

ولهذا السبب نجد الآباء والأمهات في الجيل الماضي يحرصون كثيرا على تحبيب الدين إلى نفوس أبنائهم وبناتهم خشية تدنس فطرتهم السليمة أهواء الحياة وشرورها المتراكمة. (بن عمر باعزيز، 1949، ص2).

نفهم من هذا مدى تمسّك المصلحين بالدّين الصحيح، والنّهل من تعاليمه القويمة لإصلاح المجتمع وهو ما نلمسه من خلال ما كتبه باعزيز بن عمر في هذا الصدد "إن التربية الدينية إذا ازدهرت كما يريد الإسلام، قادرة على بناء مجتمع راق منسجم في حياته المادية والمعنوية"(بن عمر باعزيز، 1949، ص2).

تجدر الإشارة أن؛ ابرز مظاهر التربية الدينية ومحاسنها في المجتمع الجزائري ما تجلى خاصة في القرى والأرياف الذي كان سدا منيعا في وجه المبشرين يقول باعزيز بن عمر"ولعل هذا النوع من الشعور الديني الذي يسود سكان الأرياف والقرى هو الذي وقف سدا منيعا في وجوه المبشرين وجعل أعمالهم فيها هباءاً منثوراً فغادروها وهم يشعرن بالخيبة المريرة بعد أن بذلوا جهودا جبارة في والتبشير(بن عمر باعزيز، 1949، ص2).

والحق؛ فالغاية المنشودة من التربية الدينية مذاهب ومقاصد غير أن الأليق أن تكون مذهباً روحياً بان تجعل أداة موصلة للحياة المعنوية فليس أجمل من الحياة الروحية ويجعل بنا – معشر الإسلام - أن نسعد السعادتين، فمن اجل هذا يلزم شبابنا المحبوب المتوقد أن يتأثر بالفكرة الإسلامية ميالا إلى آداب الإسلام و فضائله كي لا يقع في مزالق الشرور والأهواء (بورروح احمد، 1947، ص8)، تلك هي الأخلاق التي ننشدها ونعمل علي نيلها والتي يجب أن نربي أنفسنا على دعائمها لنكون حقا متبعين لهدي من جاء ليتمم مكارم الأخلاق محمد صلى الله عليه وسلم(مرشد، 1936، ص7).

نعم هذا ما كانت تسعى إليه جمعية العلماء وهو إعداد جيل مستقبلي ذو تربية إسلامية صحيحة، جيل يعيش بفكره ويحيا بقلبه يشعر بإدراكه وانتمائه ويسخر الحياة وما فيها لخدمة الجموع.

ب.التربية القومية:

أولى المصلحون أهمية للتربية الدينية الصحيحة ولم يكتفوا بها فقط بل راحوا يؤكدون على البعد القومي لهذه التربية من باب الحرص على تنمية الشعور الوطني في نفوس الناس بصفة عامة والناشئة بصفة خاصة، للخروج من دائرة الانتماء القبلي والشعائري الضيق، وتحت عنوان منهـــاج التربية القوميـــــة دعى إسماعيل العربي إلى تربية يصل مداها وأثرها إلى الأمة فكتب في هذا الصدد يقول " والتربية القومية هي التي يرجع لها الفضل في تحويل تفكير الإنسان وجعل اهتمامه يتعدى حدود العائلة، إلى القبيلة، ثم إلى الأمة كلها، وهي خليقة بان توسع أفق التفكير، بحيث يتجه إلى خدمة مبادئ قومية في نطاق سياسي واقتصادي وثقافي واسع"(العربي إسماعيل، 1947، ص2)، ويستمد منهاج التربية القومية قوته من عناصر كثيرة أهمها:

الدين: فالشعور الديني يعتبر ضروريا ومؤثرا قويا في توجيه الجماهير.

اللُّغة: لأنها عامل من عوامل التفاهم وتؤدي إلى وحدة الشعور القومي.

وحدة الظروف السياسية والاقتصادية: التي لها الأثر الكبير على الظروف الاجتماعية(العربي إسماعيل، 1947، ص2).

فالتربية لها مسؤولية اجتماعية كبيرة الهدف منها خلق أفراد باستطاعتهم النهوض بوطنهم وجعل مجتمعهم مجتمعا مفتوحا، يستطيع أن يتصل بالمجتمعات الأخرى وان يتأثر و يؤثر فيها (النجيحي محمد لبيب، 1981، ص38)، والتربية التي لا ترمي إلى هدف شبهها احمد بن ذياب كالمسافر يمتطي وسائل النقل دون أن تكون له محطة معلومة يقف عندها أو حاجة محتومة يريد قضاءها(بن ذياب احمد، 1948، ص6).

3.التربية أساس التعليم:

بَنت جمعية العلماء المسلمين مشروعها التربوي على أساس اقتران التربية بالتعليم ومراعاة البعد الروحي والمادي فيها معا، وهو ما وضَّحه ابن باديس عند تحديد المهمة التي أُنشئت من اجلها جمعية التربية والتعليم الإسلامية:" بُني القانون الأساسي للجمعية من الوجهة التربوية على تربية أبناء المسلمين وبناتهم تربية إسلامية بالمحافظة على دينهم ولغتهم وشخصيتهم أي تحقيق كينونة الفرد وكينونة الجماعة، ومن الوجهة التعليمية على تثقيف أفكارهم بالعلم والمعرفة"(فضيل عبد القادر ورمضان محمد الصالح، 2010، ص182).

نفهم مما قاله ابن باديس؛ مدى تأكيد هذا الأخير على المبدأ الذي سعت الجمعية إلى تطبيقه وهو أسبقية التربية قبل كل عمل تعليمي، وهو ما سار عليه وبصورة جلِّية الشّيخ البشير الإبراهيمي الذي أعطى للموضوع حقّه، فها هو هنا يوجه خطابه لمعلمي الجمعية داعيا إياهم إلى العناية بالتربية قبل التعليم فهو يرى انه يجب الاهتمام بالجانب السلوكي الأخلاقي قبل كل شئ، لهذا كان يشدد في الحرص على أن ينال التلميذ حظه من الأخلاق قبل التعلم حيث نجده يقول "احرصوا كل الحرص على أن تكون التربية قبل التعليم واجعلوا الحقيقة الآنية نصب أعينكم واجعلوها حاديكم في تربية هذا الجيل الصغير وهاديكم في تكوينه وهي أن هذا الجيل الذين انتم منه لم يأت في خيبته في الحياة من نقص في العلم وإنما خاب أكثر من خاب من نقص في الأخلاق، فمنهما كانت الخيبة ومنهما كان الإخفاق"(الابراهيمي محمد البشير، 1950، ص1).

كما وراح البشير الإبراهيمي ينبه المعلّمين إلى أهمية هذا الجانب مهما اختلفت الأعمار والأمكنة "أخشى أن تغيب عن بصائركم حقيقة ثابتة وهي أنكم معلمون للصغار وأئمة للكبار، أولئك يأخذون من أخلاقكم وعلمكم وهؤلاء يأخذون من أخلاقكم؛ فإذا راعيتم الجانب الأول واعتقدتم إنكم معلمون للصغار، وأغفلتم الجانب الثاني فلم تبالوا بما يأخذه منكم استقامة واعوجاجا كان ضركم أكثر من نفعكم"(الإبراهيمي محمد البشير، 1950، ص1).

فالإبراهيمي هنا حاول أن يوجه القائمين على التعليم إلى الاعتماد على مسلك التربية قبل التعليم، لأنه يعلم أن الإنسان المتعلم المفتقر إلى التربية الصالحة لا ينفع وقد يكون وبالاً على صاحبه ووبالاً على الناس، كما انطلق محمد الشّبوكي من نفس الفكرة وهي أن فوائد التعليم و ثماره تجنى بفضل التربية والمسؤولية كلها على المعلم فكتب قائلاً " فوظيفة المعلم حينئذ ذات طرفين: تربية، وتعليم ولا يحصل الطرف الثاني إلا بحصول الطرف الأول كما لا تكون النتيجة إلا بمقدماتها ومن هنا نعلم سر تفاني علماء التربية والتعليم في بذل الثلثين من جهودهم تقريبا في استكشاف غوامض النّفس وسبر أغوارها حتى كونوا بذلك شعاعا يهتدي به المعلم في طريقه إلى كشف مجاهل الطفل والسير به إلى حيث الكمالات الممكنة"(الشّبوكي محمد، 1947، ص4).

هذا وقد اعتبر عيسى يحياوي أن مهنة التعليم الشاقة لها مقومات ومنها التربية ففي رسالته إلى المعلمين كتب في البصائر يقول " إخواني أن مهنة التعليم من أصعب المهن وأشقها لأنها تنهك الروح وتفني العقل ولا يعزب عنكم أنكم من بناة الأمم فاستسهلوا كل صعب يعترضكم في الطريق وأشعروا أنفسكم أن حياة الشعوب لا تأتي عفواً بل لا بد لها من مقومات ومكونات منها تربية البنين والبنات وان الأمة قد دفعت إليكم بأبنائها وأفلاذة كبدها وعدة مستقبلها ورجال غدها فكونوا عند ظنها بكم وذلك بأن تتعهدوا أبناءها بالعناية والرعاية والتربية والتهذيب حتى تخرجوا لأمتكم شبابا حيا يصارع شباب الأمم المتربصة"(يحياوي عيسى، 1948، ص3).

وسار الأستاذ العيد مطروح على منوال من سبقوه في هذا المضمار فكتب مقالا صريحا يناشد به المعلم بحمل الأمانة الثقيلة الملقاة على عاتقه عندما قال " لقد أخذت بعهدتك مسؤولية كبرى وأمانة عظمى وهي تربية الناشئة وإعدادها للحياة ... فانظر ما أنت صانع في نفوس هؤلاء الأبرياء الصغار وما أنت زارع في صحائفهم البيضاء التي هي القلوب الفضة الطاهرة، فالأمة قد ائتمنتك على أبنائها فلتكن أنت أمينا ومخلصا لمهنتك التي هي التربية والتنشئة(مطروح العيد، 1948، ص1)، وإذا ما أدرك المعلم أهمية التربية وقيمتها الاجتماعية بَانَ له خطر مركزه المجتمع، وعلم انه أمام واجب إنساني مقدس وانه يبني أنفساً وعقولاً، وبان له انّه إذا أقام بواجب الأمانة التربوية، أمكن له أن يهيئ جيلا صالحا لان يخوض غمار الحياة.."(ميتشيل دينكن، دس، ص235).

ومن الأمور التي تجعلنا نتيقن أن الجمعية لم تهمل هذا الجانب تلك المذكرة التوجيهية للمعلمين التي إسماعيل العربي وفيها نصائح حول العلاقة التربوية بين المعلم والمتعلم، تتمحور حول الرعاية وأساليب الردع إضافة إلى ترك المجال للطفل لإبراز شخصيته، لأن هاته الخطوات البسيطة سوف يكون الأثر العظيم في المجتمع الذي ينتمي إليه ومن ابرز ما أشار إليه في هذا الصدد " يحتاج الطفل إلى رعاية المعلم بقدر ما يحتاج إلى رعاية والديه فعلى المعلم أن يعرف كيف يكون أبا في المدرسة، شجع الصدق والأمانة والنظام في السلوك وأول العناية كلها لتربية الشخصية...ان الطفل عالم صغير فحاول أن تكتشف جداول ميوله من أسئلته(العربي إسماعيل، 1949، ص18)، وختم كلامه بحكمة مفادها " قال جان جاك روسو " اعرف الطفل لأني واثق من أنك لا تعرفه وأنا أقول أحبب الطفل فأني واثق من انك لا تحبه بالكفاية"(العربي إسماعيل، 1949، ص18).

ومن هنا ندرك حقيقة التربية المدرسية وقيمتها الأدبية في المجتمع"(العيد محمد، 1936، ص3)، هذا وقد دعا المسلمون إلى الاعتناء بها وما انحطاط العالم الإسلامي إلا بسبب إهمالها، "فعلى التربية فليقبل المسلمون وليعتنوا بالأخص بالتربية المدرسية وليضعوا لها المناهج المدّقِقة والبرامج الموفقة، فما أوتي المسلمون إلا من ناحية إهمالهم لهذا الجانب وما وفق غيرهم إلا بما تداولوا فيه من رأي سديد وقول مفيد وعمل رشيد"(العيد محمد، 1936، ص3).

خاتمة:

بناء على ما تقدم نقول: أن ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مع بداية الثلاثينات جاء كمحصلة لتطور فكري ونضج الوعي الديني، وقد سعت إلى تجسيد مبادئها وتحقيق أهدافها

معتمدة على مختلف الوسائل المتنوعة فبالإضافة إلى المؤسسة التربوية كالمدرسة والنوادي والمساجد الحرة نراها تعتمد على وسائل أخرى كالصحف لنشر أفكارها الإصلاحية وإيصالها لأغلب شرائح المجتمع خاصة إذا تعلق الأمر بالتثقيف والتكوين والتوعية، فكان لاحياءها البصائر الثانية سنة 1947 استكمالا للنضال الصحفي الإصلاحي الذي بدأته صحف الجمعية، وقد اعتبرت الجريدة الوحيدة آنذاك الناطقة والمعبر عن أفكارها، هذا وقد اتسمت بثراء مواضيعها ومادتها المعرفية، وهي بصفة عامة تهدف إلى تكوين رأي عام إصلاحي، فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ولسان حالها البصائر الثانية سعت إلى جعل التربية قبل التعليم، فهذا الأخير إن خلا من الأخلاق لا يستفاد منه، فقليل من العلم مع التربية أفضل من علم كثير بدون تربية، وانطلاقا من الأسس الدينية، الوطنية والقومية أيقنت أن التعليم بدون تهذيب وإرشاد لا يخدم المشروع الإصلاحي الساعي لتكوين جيل مستقبلي مصلح تكون مصدر تربيته الدين الإسلامي، جيل متخلق يعيش بفكره ويحيا بقلبه واعي بواجبه نحو أمته ووطنه.

قائمة المراجع:

1.الإبراهيمي محمد البشير(1950)، كلمات واعظة لأبنائنا المعلمين، جريدة البصائر، ع132.
2.الإبراهيمي محمد البشير(1947)، استهلال، جريدة البصائر، ع01.
3.بن الدّراجي فرحات(1947)، البيان العربي شعار البصائر، جريدة البصائر، ع03 .
4.بن ذياب احمد(1948)، نريد مثلا أعلى، جريدة البصائر، ع28.
5.بن ذياب احمد(2011)، الأستاذ مبارك الميلي والصحافة، مجلة الأصالة، ع67، م. و. ش. د ، تلمسان.
6.بن ذياب احمد(1947)، كـيف نـوجـه، جريدة البصائر، ع7.
7.بن عتو بن عون(2010)، الفعل الإصلاحي وإشكالية النهضة- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أنموذجا"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع02، مكتبة الرشاد للنشر، الجزائر، جوان.
8.بن عمر باعزيز(1949)، التربيـة الدينيـة وحظ شبابنا منها، جريدة البصائر، ع72.
9.بن عمرة السعيد(2005)، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التصدي للمشروع الثقافي الاستعماري، مجلة المعيار، ع10،،دار الفجر للنشر، قسنطينة.
10.بوروح احمد(1947)، وسائل التربيـة، جريدة البصائر، ع09 .
11.بوغزال صالح(1947)، عودة البصائر، جريدة البصائر، ع05.
12.بوكوشة حمزة(1951)، صديقي فرحات، جريدة البصائر، ع 158.
13.جريدة البصائر(1947)، ع9، الجمعة 03 أكتوبر م، ص 01.
14.جريدة البصائر(1948)، ع 26.
15.جريدة البصائر(1947)، ع9.
16.جمَّال غنية(2004-2003)، جريدة البصائر ودورها الإصلاحي السلسلة الثانية 1947-1956م، مذكرة ماجستير، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.
17.دوغان احمد(1989)، شخصيات من الأدب الجزائري، د ط، م. و. ك، الجزائر.
18.الزواوي أبو يعلى(1947)، الأصل في تربية الإنسان ومنشئه، جريدة البصائر، ع4.
19.الشّبوكي محمد(1947)، التربيـة أساس التعليم، جريدة البصائر، ع02.
20.شرفي علي(1948)، على هامش التربيـة والتعليم، جريدة البصائر، ع62.
21.العربي إسماعيل(1947)، منهـاج التربية القوميـة، جريدة البصائر، ع07.

22.العربي إسماعيل(1949)، مذكرة توجيهية في التربية، جريدة البصائر، ع93.
23.العربي إسماعيل(1947)، بحث في علم التربيـــــــة، جريدة البصائر،ع03.
24.عمامرة تركي رابح(2009)، جمعية العلماء المسلمين التاريخية ورؤساؤها الثلاثة 1931-1956، ط1، موفم للنشر، الجزائر.
25.العيد محمد(1936)، التربية المدرسية وأثرها في المجتمع، جريدة البصائر"،ع01.
26.فضيل عبد القادر و رمضان محمد الصالح(2010)، إمام الجزائر عبد الحميد ابن باديس، د ط، دار الأمة للنشر، الجزائر.
27.لونيسي رابح(2012)، العلاقة الجدلية بين الثقافتين الفرنسية والجزائرية في العهد الاستعماري وانعكاساتها، مجلة كان التاريخية، ع15، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت.
28.محمد فاضل الجمالي(1976)، الشيخ البشير الإبراهيمي ورسالته التربوية، المجلة التاريخية المغربية، ع5، منشورات الاتحاد العام التونسي للشّغل، تونس.
29.مرشد(1936)، علموا أنفسكم مكارم الأخلاق، جريدة البصائر، ع 04.
30.المسعدي محمد بن عبد الرحمن(1947)، تحية البصائر، جريدة البصائر، ع12.
31.مطروح العيد(1948)، إلى المعلـــــــــــــــم، جريدة البصائر، ع56.
32.ميتشيل دينكن(دس)، معجم علم الاجتماع ، تر إحسان محمد الحسن، ط2، دار الطليعة للنشر، بيروت.
33.ناجي عبد النور(دس)، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر.
34.النجيحي محمد لبيب(1981)، الأسس الاجتماعية للتربية، ط08، دار النهضة العربية، بيروت.
35.اليحياوي الطيب بن عيَّاد(1951)، التربية والتعليم، جريدة البصائر، ع165.
36.يحياوي عيسى(1948)، نصيحتــي إلى إخواني المعلميـن، جريدة البصائر، ع 61.

المصارف الإسلامية بين الريادة والتبعية.

أ.ناش رضوان، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر

Islamic Banks between leadership and dependence

Neche Redouane, Univercity Ben Yucef Ben Khedda algiers Algeria

ملخص: تعتبر المصارف والبنوك اليوم الوسيلة الأولى في تمويل المشاريع ودفع عجلة الاقتصاد في العالم، ولا شك أن تأسيس البنوك غاب عنه المسلمون أيام الاستعمار وهيمنة الغرب على العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وبعد استقلال الشعوب الإسلامية وجدت نفسها مجبرة على مسايرة العالم والتعامل معه وفق ما انتهج من اقتصاديات لا تتلاءم مع مقاصد الشريعة الإسلامية ونصوصها، وبعد الهزات العنيفة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، والتألق المتزايد للمصارف الإسلامية في كثير من البلدان، يمكن مناقشة تعديل طبيعة البنوك حسب المعايير الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: مصرف، ضرورة، مشروع، تعامل، اقتصاد.

Abstract: The Islamic banks are considered nowadays as an economic projects financing instrument and its role is very important in these days of materialism as they have a promising future in competing with banks working according to western system (usury banks)these latter still widely affect affairs and financial markets and in the arena of competition we may introduce the alternative for financing and partnerships in other forms that may be more useful for the society this form consist in (creating commercial projects and selling them).

Key word: Islamic banks, Necessity, projects, transaction, economies.

مقدمة:

تشكل البنوك عمود الاقتصاد، ويُحجم الكثير من المسلمين على التعامل معها خوفا من تجاوز حدود الشريعة الإسلامية في باب الربا والمعاملات المحرمة، لكن التطور الاقتصادي اليوم منوط بالتعامل المصرفي العادل، حيث يراعى فيه حال المستثمر وحال البلد الذي ينوي الاستثمار فيه من جهة، ومن جهة أخرى فإن المصرف بدوره يراعي مصلحته ومصلحة المستودعين فيه، وبما أن معيار البنوك الربوية هو تعديل مقدار الفائدة إلى الحد الذي لا يجحف بأحد طرفي التعامل،فكذلك المصارف الإسلامية يجب أن يكون لها معيار يحدد طبيعة تعاملها الذي يجب أن يكون هدفه الأسمى هو النهوض بالبلاد الإسلامية اقتصاديا و توطين ثروات شعوبها محليا.

يجب أن تكون الآمال المعلقة على المصارف واقعية بالقدر الذي تتحمله تلك المصارف من حيث منهجها وهدفها الذي أُوجدت له، فقد قامت المصارف الإسلامية بغرض رفع الظلم الواقع على المسلمين في أموالهم من طرف البنوك الربوية التي استولت على مقدرات الشعوب أيام الاستعمار الغربي للعالم الإسلامي وبقيت الهيمنة مستمرة لما بعد استقلال الشعوب الإسلامية من ربقة الاستعباد.

إشكالية الدراسة:

كان التمويل البنكي سببا جوهريا في تطور أوروبا الغربية مقارنة بالعالم الإسلامي، ورغم أن الدول الإسلامية تابعت الدول الغربية في نفس المنهج التمويلي إلا أنها أخفقت في بلوغ النتائج التي وصلت إليها مثيلاتها الغربية، إلا أن التبعية الاقتصادية مازالت مستمرة والتفوق في القطاع المالي والمصرفي ما زال حليف الضفة الغربية مقارنة بالضفة الشرقية،والسبب يعود إلى عدم انسجام القوانين الأوروبية مع طبيعة المجتمع الإسلامي الذي يرى أخذ الربا والفوائد استغلالا محرما من الناحية الشرعية والإنسانية،لذلك بقي الكثير من المستثمرين غير مستفيدين من مزايا التمويل البنكي التقليدي، ورغم ظهور البديل المتمثل في المصرف الإسلامي إلا أن البعض يراه شكلا جديدا من أشكال الاستغلال والثراء على حساب المسلمين وليس وسيلة من وسائل النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

هو محاولة تعديل طبيعة المصرف من الشكلية التي يتخذها إلى الطبيعة التي تحتاجها البيئة الإسلامية، لأن تسمية البنك الربوي بالمصرف الإسلامي لا يغني شيئا عن حقيقة التعامل، كذلك استبدال النسبة المئوية الربوية بنسبة الأرباح المضمونة ما هو إلا نوع من الالتفاف على الربا، فالحل يكمن في تغيير طبيعة المؤسسة المالية من بنك إلى مؤسسة مال.

الأهداف من الدراسة:تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

-استحداث مؤسسات مالية تجمع بين العمل المصرفي والنشاط الاقتصادي، حيث يكون عملها حقيقيا فوق الأرض على عكس البنوك الحالية التي يقتصر عملها على التمويل وتحصين رؤوس أموالها بالشروط والرهون وتحقيق الأرباح الربوية.

-خلق قناعة راسخة لدى المتعامل المسلم أن نشاطه المالي مع المصرف مطابق لتعاليم الشريعة الإسلامية وداعم للاقتصاد الوطني ونافع لعموم المسلمين ومنافس للأنموذج الغربي الربوي الذي يعاني من مشاكل كبيرة في استمراره.

الأسلوب المنهجي في الدراسة: الأسلوب المعتمد في الدراسة هو الأسلوب الوصفي، حيث لا يليق غيره من الأساليب بهذا البحث، لأنه مجرد محاولة لبعث الاقتصاد الاسلامي على دعائمه الحقيقية التي تقوم على قاعدة من له الغنم عليه الغرم(أحمد الزرقا، 1989، ص437)، المستنبطة من قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الخراج بالضمان) (الترمذي، 1975، ص527)،كما أن الأساليب المنهجية الأخرى ملائمة لو كانت الدراسة استبيانية،لكن انحصار المنافسة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية يمنع من وجود مقارنات مع غيرها من مؤسسات مالية تقدم الأفضل.

أولا: البنك والمصرف الإسلامي متشابهان

لا تكاد تجد فرقا كبيرا بين البنك الربوي والمصرف الإسلامي في تعريفات المشتغلين بالحقل المالي إلا في باب التعامل بالفائدة أي الربا، وهذا ما دفع الكثيرين إلى محاولة تسمية البنك الإسلامي بالمصرف الإسلامي، لكن هل التسمية هي جوهر الاختلاف أم هي مجرد سمة لمؤسسات متشابهة.

1. تعريف البنك. البنك كمؤسسة مالية رافقت تطور المجتمع البشري من بداية الحضارة الإنسانية في أرض الرافدين إلى اليوم، ولذلك يمكن ضبط تعريف هذه المؤسسة ضبطا جيدا في عصرنا حسب ما يلي:

أ. التعريف الوصفي: البنك هو منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال(شعبان فرج، 2013، ص12)، إن البنك هو مؤسّسة تحصل على موافقة السلطات الحكوميّة؛ وذلك من أجل قبول الودائع الماليّة، ودفع قيمة الشيكات، وتقديم القروض المتنوعة للأفراد والمنشآت، والمشاركة كوسيط في المعاملات والخدمات الماليّة.

3. البنك هو منظمة توفر للأشخاص والمؤسّسات إمكانية استثمار المال فيها، أو اقتراضه، أو التحويل بين العملات(investopedia.com.2019).

هذا التعريف جاء وصفا لأعمال هذه المؤسسة المالية وتخصصها في مجال النقود وكان هذا التعريف في بداية ظهور البنوك كمؤسسات إيداع للأموال أو الاستقراض بفوائد عند الحاجة ولم تكن قد دخلت في منظومة اقتصاد الدولة بعد،ولكن بعد أن تطورت الأعمال الاقتصادية وتضاعفت رؤوس الأموال وعظمت الأرباح، تخصصت العديد في البنوك في مجالات معينة وصارت حلقة مهمة في ذلك الميدان.

ب. التخصص النوعي: استحوذت الكثير من البنوك على قطاع واسع من القطاعات الاقتصادية الحيوية وركزت أعمالها في ذلك الميدان حتى تكون تبني لها اسما معروفا في ذلك التخصص، وبذلك نشأت التخصصات البنكية.

البنك التجاري: هو البنك الذي يمارس الأعمال المصرفية من قبوله للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات حسب المستندات، وقد يمارس هذا البنك

أعمالا أخرى غير مصرفية مثل المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات((Cambridge dictionnaire 2019-cambridge.org.

البنك الزراعي: هو البنك الذي يتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث يختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

البنك الصناعي: هو البنك الذي يختص في التعامل مع القطاع الصناعي ويساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية (البنكية والمصرفية).

البنك العقاري: هو البنك الذي يقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات-duhaim s Law dictionary) 2019).

من خلال تعريف البنك وتحديد مجالات عمله يظهر أنه تخلل كل القطاعات الاقتصادية واستحوذ على مجالات التمويل لتلك المشاريع بكل أنواعها وصار اسم البنك مقترنا بالتنمية والأرباح والتمويل، وتعدى هذه المجالات ليتدخل في السياسات التنموية للدول حيث أن الدول التي حظيت برضا أمريكا كان لها نصيب من تلك التمويلات والدول الأخرى بقيت محرومة.

2. **تعريف المصرف الإسلامي:** لا تظهر لنا ميزات كبيرة مختلفة بين المصرف الإسلامي والبنك إلا من حيث شرعية المعاملات، وحتى استبدال كلمة بنك بمصرف هناك من الخبراء من لا يرى لها أهمية أو جدوى ما دامت المؤسسات تعمل في حقل واحد وتتنافس حول نفس المشاريع.

أ. التعريف الوصفي:

-المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.

-هو مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية، ويهدف إلى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي.

-مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية.

-مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.

-البنوك الإسلامية مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام.

-هو مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل التعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر، بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد

الأكثر ربحا، البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية أي أنه غيرة على دين الله(محمد سحنون، 2003، ص96).

إن التعاريف المختلفة للمصارف الإسلامية ما هي في حقيقتها إلا وصف للبنوك التقليدية بصبغة إسلامية،لأن البنك بمفهومه المعاصر مؤسسة متجددة في ميدان الأعمال والمصرف هو منافس ناشئ في هذا الحقل، لذلك لا نرى تميزا حقيقيا للمصرف عن البنك إلا من حيث الربا وتعيين نسبة الفائدة.

ب.الاختصاص النوعي: حاولت بعض الدول الإسلامية محاكاة الدول الصناعية الكبرى في مسألة إنشاء مصارف إسلامية عملاقة تنافس البنوك العالمية وتكون مهمتها النهوض باقتصاديات الدول الإسلامية،لكن العراقيل السياسية واختلاف الاستراتيجيات الشاملة للدول الإسلامية حالت دون تحقيق هذا المشروع، وبقي المصرف الإسلامي خاضعا في اختصاصه النوعي إلى تقسيمات البنوك التقليدية.

بنوك التنمية الدولية: تكون هذه البنوك مملوكة لعدة دول، و تتجلى مهمتها الأساسية في تحقيق التنمية في تلك الدول عن طريق المشاركة في المشاريع التنموية وتمويل البرامج الإنتاجية في القطاعين العام والخاص عبر تقديم القروض الحسنة،، كما تقوم بإنشاء و إدارة صناديق مثل صندوق إعانة المجتمعات الإسلامية، وهذه مؤسسات مالية الغرض منها تنمية اقتصاديات الدول الإسلامية الفقيرة حسب مبدأ المشاركة، حيث أنها تختلف في جوهرها عن البنوك التقليدية التي تضع ميزان الربح والخسارة هو المعيار الوحيد في عملها، بينما تركز هذه المصارف عملها في دول معينة.

البنوك الاجتماعية: يركز هذا النوع من البنوك نشاطاته على الجانب الاجتماعي، مثل بنك ناصر الاجتماعي الذي يتمثل هدفه الرئيسي في تدعيم أواصر التعاون والتضامن الاجتماعي بين الأفراد عن طريق منح القروض الحسنة وتقديم المساعدات والإعانات، إضافة إلى جمع الزكاة وتوزيعها حسب ما هو متفق عليه، وهذه المؤسسات تخلط بين العمل الخيري الأهلي والعمل البنكي الربحي، لذلك تعتبر مؤسسات خيرية في قالب مالي، وبالتالي لا تعتبر بنكا بالمفهوم المالي البحت، وحتى تسميتها باسم بنوك اجتماعية أو أهلية يظهر أنها مؤسسات خيرية مختصة في مساعدة الفقراء والطبقات المحرومة.

البنوك التمويلية الاستثمارية: هي بنوك أُنشأت لتكون أصلا مؤسسات مالية مع قيامها ببعض الخدمات المصرفية المعتادة، والغرض من إنشاء هذه البنوك هو سياسي أكثر منه اقتصادي، حيث أنها تهتم بتمويل الاستثمارات في دول معينة دون أخرى، وذلك بغرض النهوض باقتصاد دولة بعينها دون أخرى على أساس تفاهمات مسبقة بين زعماء الدول الممولة والدول المستقبلة للاستثمارات، ولا يمكن اعتبار هذه البنوك منافسا حقيقيا البنوك التقليدية لأن نظرتهما مختلفة.

بنوك متعددة الأغراض: وهي بنوك إسلامية تقوم كما يشير إلى ذلك عنوانها بمختلف الأعمال المصرفية والتجارية والمالية والاستثمارية، مثل بنك دبي الإسلامي في الإمارات أو بنك فيصل الإسلامي في المملكة العربية السعودية، وهذا النوع من المصارف هو الذي يحاول منافسة البنوك

التقليدية في مجال تطوير الاقتصاد وإبراز محاسن الطريقة الإسلامية مقارنة بالطريقة الربوية(إسماعيل حسن، 1985، ص28-29)، وتبقى هذه المصارف حبيسة التفاهمات السياسية حيث تنشط بتوجيه الجهات السياسية وليس بغرض الربح أو إقامة مشاريع ناجحة،لذلك نراها نجحت حيث أراد الله الحكام أن تنجح مثل دول الخليج وفشلت حيث أرادوا لها أن تفشل في الكثير من البلدان العربية مثل السودان وغيرها.

3. **نقاط الاختلاف بين المؤسستين:** يظهر من خلال التعاريف المطولة للبنك والمصرف الإسلامي اتحاد حقل العمل بينهما وأقدمية البنك على المصرف الإسلامي من حيث النشأة، حيث أن المصرف الإسلامي لا ينافس البنك في الحقيقة، إنما يحاول تعديل عمل البنك من الطابع الربوي إلى طابع المشاركة، بينما يرى القائمون على البنك أن أخذ الفائدة أفضل للبنك وللمتعامل الاقتصادي، ويرى القائمون على المصارف الإسلامية أن المشاركة في الربح هي عين العدالة.

أ. الربا من البيوع: يقوم هذا المبدأ على أساس أن الشراكة بين صاحب رأس المال وصاحب المشروع تقوم على ضمان المال وتحديد مقدار الربح الذي يعود على الطرفين، لكن التجارب المتكررة تظهر أن البنك يزداد غنى، ويتحمل المتعامل كل مخاطر السوق بمختلف أنواعها، وهذه المجازفات تحاول الكثير من الدول تحملها أو تعديل أضرارها إلى الحد الذي لا يؤدي إلى افتقار أحد المتعاملين أو إفلاسه لكن دون جدوى، قال الله تعالى:(الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)(سورة البقرة، الآية 275).

-تحريم الربا كان آخر ما نزل به القرآن: يكاد يجمع علماء المسلمين على أن أحكام الربا من أواخر ما نزل من الشرائع رغم خطورتها على الاقتصاد واهتضام حقوق الضعفاء، حيث كانت نسبة الفائدة تتعلق بمقدار حاجة المحتاج لهذا القرض، وبالمدة التي يستغرقها القرض (الطبري، 2000، ص8).

-العرب لم تكن تعرف بيع الذهب بالذهب: يظهر هذا من خلال استقراء المعاملات الموجودة زمن نزول التشريع، حيث كانت القروض عبارة عن طعام أو حيوان، أو أثمان تلك الحاجيات الضرورية، لكن القياس عليها اتفق عليه السلف والخلف، قال عمر بن الخطاب:(إنَّ آيَةَ الرِّبَا مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ مِنْ الْقُرْآنِ وَإِنَّ النبي صلّى الله عليه وسلّم قُبِضَ قَبْلَ أَنْ يُبَيِّنَهُ لَنَا فَدَعُوا الرِّبَا وَالرِّيبَةَ)(الجصاص، 977، ص183).

ب. الربا دمار للاقتصاد: لقد عجزت المؤسسات المالية الإسلامية عن إظهار الوجه المشرق للاقتصاد الإسلامي، كما عجزت عن تفسير التألق الاقتصادي الغربي الذي تموله البنوك الربوية، وذلك لأنها تسير في نهجها مع محاولة تغيير نسبة الربح المقدرة إلى مشاركة.

-مبدأ المضاربة: وهو أن يرضى الطرفان باقتسام الربح حسب المقادير المتفق عليها، كما يرضيان بتحمل الخسارة غير المتوقعة في حوالة الأسواق، لكن أنظمة البنوك تفرض على المصرف فرض الضمانات التي تخرجه عن مبدأ تعامله الشرعي غالبا.

مبدأ رفض الفائدة: ويكون رفض الفائدة الربوية مرفوضا سواء بالأخذ أو العطاء، حيث يستقبل المصرف الودائع ويوظفها كقروض للزبائن دون تحديد نسبة فائدة الإيداع أو الإقراض.

مبدأ الربح: هو تعيين نسبة ربح المودع من الأرباح السنوية التي يجنيها المصرف من مشاركته للمستقرضين في مشاريعهم، وبذلك يتخلص المصرف من تحديد مقدار المال الذي يطالبه به المودع، أو الذي يطالب به هو الزبون.

مبدأ شرعية العمل: وهو العمل الشرعي الذي ينفع المجتمع دون ضرر كالمشاريع التي تمس الأخلاق والصحة والدين(حسن عبد الله الأمين، 1973، ص318-319).

إن هذه المبادئ التي فرضتها الشريعة الإسلامية على المصارف الإسلامية مستوحاة من المعاملات المالية التي كان السلف الصالح يقوم بها، ويبقى الاختلاف الفقهي دائرا حول ماهية هذه المصارف التي لم يعرف المسلمون لها وجودا قبل العصر الحديث، حيث كانت العمليات تدور بين الأشخاص الطبيعيين أو الجماعات كالقبائل والعشائر وفق الأعراف والقوانين السائدة آنذاك، وتبقى المشكلة في تقريب صورة التعامل القديمة مع الصورة التي فرضها العصر الحديث.

ثانيا. المصارف الإسلامية تتأرجح بين عمل البنك والبديل الإسلامي:

لا شك أن الغرض من إنشاء المصارف الإسلامية هو النهوض بحال المسلمين الاقتصادية، ورفع الغبن الربوي الواقع عليهم من طرف البنوك التي تبتزهم أموالهم بغير وجه حق وهذا ما يحتم عليها أخلاقيا ألا تكون ظالمة في معاملاتها مع زبائنها كما هو حال البنوك.

1. علاقة المصرف الإسلامي بالبنك المركزي:

أ. ماهية البنك المركزي:

-مُنظّمةٌ مُستقلّة تُلزمها حكومة الدولة بإدارة الوظائف الماليّة الرئيسيّة، مثل إصدار عملة الدولة، والمُحافظة على قيمتها النقديّة، والمساهمة في تنظيم كمية عرض النقد، ومُتابعة كافة العمليات الخاصّة بالمصارف التجاريّة.

-البنك المركزيّ بأنّه المصرف الوطنيّ للدول، ويُساهم بتقديم مجموعةٍ من الخدمات المصرفيّة والماليّة لحكومة الدولة التي يتبع لها، ويَهتمّ بمُتابعة نظام البنوك التجاريّة، وتنفيذ السياسات الماليّة والنقديّة الخاصّة بالحكومة.

-بنك يهتمُّ بوضع الخُطط الماليّة لحكومة الدولة، ويُساهم بتنفيذها، ويتحكّم بالأموال ضمن القطاع الاقتصاديّ.

فالبنك المركزي هو نواة المالية في كل دولة الذي تدور حوله الإلكترونات المالية وهي البنوك والمصارف وسائر المؤسسات المالية الأخرى(أحمد مختار، 2008، ص249).

ب. البنك المركزي مهيمن على عمل المصرف الإسلامي: تظهر هيمنة البنك المركزي على عمل البنوك والمصارف بأنواعها للأسباب التالية (ناجية عاشور، 2014، ص6-7 بتصرف):

البنك المركزي يمثل سيادة الدولة: البنك المركزي لكل دولة هو قلبها المالي النابض، ولا ينفك يسير على منهاجها الذي ترسمه سياستها الاقتصادية، وعلى المصرف الإسلامي الانصياع لتلك السياسة في تلك البلاد أو الرحيل عنها دون مفاوضات.

نشأة البنك المركزي أوروبية: تظهر الحقائق التاريخية أن البنك المركزي كان منشؤه الأول في أوروبا، وما زالت هيمنة العالم الأوروبي قائمة على أغلب دول العالم، لذلك من الصعب جدا التأثير فكريا على هذا الخط الفكري من طرف المصارف الإسلامية التي يراها الكثير مجرد رجعية فكرية لا أكثر.

عدم تحقق استقلالية المصرف الإسلامي عن البنك المركزي: لا يمكن للمصرف الإسلامي أن يحظى بمعاملة خاصة أو متميزة من طرف البنك المركزي لأن الأخير يتعامل معه على أساس أنه مؤسسة بنكية كباقي المؤسسات الأخرى التي تنشط في المعاملات المالية، والقبول بمبادئ المصرف الإسلامي السالفة، تتطلب قبوله أيضا بمبدأ الإقرار بصحة عمل البنك المركزي والإيمان بها واقعا.

نظرة البنك المركزي للبنوك واحدة: لا تختلف نظرة البنك المركزي لجميع أنواع البنوك على اختلاف حجمها أو جنسياتها أو تخصصاتها أو الإيديولوجيات التي قامت عليها ما دامت معتمدة عنده وتسير على مبادئ وخطط ومقررات الدولة القائمة(سامي حسن أحمد، 1991، ص288)، ومادامت البنوك المركزية تعامل المصارف الإسلامية مثلما تعامل البنوك التقليدية فلن تستطيع التحرر من الشروط البنك المركزي إذا احتاجت للاقتراض أو التعامل مع بنوك أخرى مما يجعلها دائما تحت طائلة القوانين المعمول بها.

2. علاقة المصرف الإسلامي بالبنوك الشاملة:

أ. ماهية البنك الشامل:

-البنوك الشاملة هي تلك المؤسسات التي تؤدي الوظائف التقليدية للبنوك وكذلك الوظائف غير التقليدية مثل تلك التي تتعلق بالاستثمار أي البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال

-البنوك التقليدية هي المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال الوساطة وإيجاد الائتمان والتي تلعب دور المنظم في تأسس المشروعات وإدارتها.

-البنك الشامل هو المصرف الذي يحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات إلى جانب اقتراضه بطريقة غير مباشرة أو من السندات التي يصدرها لمن يتقدم لشرائها ومن ناحية توظيف أمواله فإنه بعد الوفاء لمتطلبات الاحتياجات الأولية "القانونية والنظامية والاختيارية" فإنه يقدم القروض للمنشآت في كافة القطاعات "الزراعية والنظامية والعقارات والتجارة والمقاولات..." وذلك بالإضافة إلى منح القروض الشخصية الاستهلاكية للأفراد والعائلات...وكذلك فإنه في مجال الاستثمار يقوم المصرف الشامل بدراسة المشروعات الجديدة وشراء مديونية وشراء الأسهم فيها إلى جانب المساهمات في الشركات الأخرى....كما يلعب المصرف الشامل دورا مهما في السوق المالية وفي تمويل عمليات السوق بالإضافة إلى عمليات الصيرفة الاستثمارية(طلال النجار، 2002، ص59).

البنوك الشاملة هي تطور طبيعي للبنوك التقليدية التي لا تعرف الحدود في التوسع واكتساح الأسواق عملا بمبدأ من لا يتطور فهو يتقهقر، والمصارف الإسلامية تحاول منافسة تلك البنوك

التي تتمتع بحرية قانونية وعقدية كبيرة مقارنة بالمصارف الإسلامية المقيدة بتعاليم الشريعة ومراعاة المصلحة العامة، بل وتقديمها على المصلحة الخاصة للمصرف.

ب.البنك الشامل صورة متقدمة عن المصرف الإسلامي:

يعتبر البنك الشامل نموذجا متطورا للبنك التقليدي، وهو وليد الابتكار الفكري في مجال المال والأعمال حيث أن طموحات البنوك التقليدية في الاستحواذ على الأسواق ونهمها نحو الأرباح جعلها تنشئ الفروع العديدة في شتى المجالات حتى صارت هي المنتج والمستهلك للكثير من المنتجات.

البنك الشامل مؤسسة مالية متطورة: عندما زادت القدرات التمويلية لبعض البنوك عن حاجيات السوق المالية أنشأت لها فروعا استثمارية، أو بمعنى آخر قامت بخلق زبائن لها من تلقاء نفسها، واستثمروا تلك القروض التي هي عبارة عن ودائعهم في حلقة اقتصادية دائرية، ولولا بقاء نسبة الفائدة أي مقدار الربا بين فروع المؤسسة الواحدة واشتغال البنك الشامل بالتأمينات لكانت عبارة عن مؤسسة مالية نموذجية في مجال العمل الاقتصادي الإسلامي.

البنك الشامل عبارة عن تكتل مؤسسات: وتكتل هذه المؤسسات ليس بالتفاوض والتعاون، بل بالإنشاء والتولد، حيث أن البنك هو من ينشئ ما يحتاجه من مؤسسات حسب قدراته وحاجياته.

البنك الشامل يضم البنك والمتعامل الاقتصادي: حيث أن المتعامل الاقتصادي ينشئه البنك حسب حاجته، ولا ينتظر أن يأتيه من القطاع الذي يرغب أو يريد تخصيص استثماراته فيه.

البنك الشامل مؤسسة مالية متكاملة ربوية: حيث أن هذه المؤسسات تعمل على الطريقة الغربية في باب المعاملات الربوية وبأسعار فائدة خاضعة لميزان العرض والطلب(محمد محمود المكاوي، 2003، ص277).

إن الاجتهاد الفقهي المصاحب لتطور المصارف الإسلامية لم يتطرق بعد لمسألة البنك الإسلامي الشامل نظرا لأن هذا المجال لا زال تستحوذ عليه البنوك الكبرى من جهة ومن جهة أخرى يعتبر أكثر تعقيدا في تعاملاته مقارنة بالتمويل المالي الذي صار عملا تقليديا عند المؤسسات المالية.

3. علاقة المصرف الإسلامي بالبنوك الإلكترونية:

أ. ماهية البنك الإلكتروني:

البنك الإلكتروني: هو "Electronic Banking" أو هو "Remote Electronic" أو هو "Internet Banking"أو هو "Home Banking" أو هو "Online Banking" أو هو "Self Service Banking"أو هو "Web Banking" أو غيرها من المزايا التي تبتكرها التكنولوجيا الحديثة في باب الاتصالات.

الصيرفة الإلكترونية: هي إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتي تعد الأنترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الأنترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها (مفتاح صالح، 201، ص2).

البنك الإلكتروني: هو شكل من أشكال البنوك التي تقدم خدماتها للمستخدمين في أي مكان بدون القيود التقليدية، ونقطة الاختلاف الرئيسية هي قنوات نقل البيانات، حيث أنها إلكترونية(business-dictionary, 2019).

تعتبر البنوك الإلكترونية أهم روافد التعاملات المالية المعاصرة من حيث السهولة والتقرب من المتعامل،لذلك تطمح البنوك الكبرى لتطوير هذا النوع من المعاملات لأنه يتسم بالسهولة وعدم التنقل وقلة الكلفة مع اتساع هامش الأمن فيه.

ب.البنك الإلكتروني آلية مساعدة على تقدم المصرف الإسلامي:

عدم منافسة البنك الإلكتروني: لا يسعى البنك الإلكتروني إلى منافسة نوع معين من البنوك، بل هدفه هو موضع قدم وسط البنوك العالمية، وبما أن هذا هو هدف كل المؤسسات المالية فإن المصرف الإسلامي عليه التوجه إلى استغلال مزايا البنك الإلكتروني.

عدم معارضة مبادئ المصرف: إن المبادئ التي يقوم عليها المصرف الإسلامي لا تتعارض مع البنك الإلكتروني ولا تتقاطع مع أهدافه، بل يمكن امتزاجها ووضعها في قالب يتماشى مع روح الشريعة وأهدافها المثلى، والواقع إن البنك الإلكتروني ينسجم مع كل البنوك حسب التعاريف التي صاحبت ظهوره مثل تعريف (مدحت صادق، 2001، ص67)، أدوات وتقنيات مصرفية ومازالت تلك الدراسات تساير التطورات التكنولوجية التي انبثق عنها البنك الإلكتروني ومازال ينمو في أحضان اختراعاتها المستمرة.

4. **أهداف المصرف الإسلامي:**

أ. الأهداف المتحققة:

تكييف المعاملات المالية: وهو تكييف المعاملات المالية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية من تحريم الربا والفوائد المحددة وتطبيق المعاملات المشروعة التي لا تجحف بحق أي طرف.

توفير رؤوس الأموال: رؤوس الأموال التي تحتاجها المشاريع والتي يجب أن تكون مشروعة في مصدرها، ومستثمرة في مشاريع نافعة بالمنظار الشرعي.

ب. الأهداف المأمولة:

دفع الاكتناز وتشجيع الادخار: ورد الوعيد على كنز الأموال حيث قال تعالى:(**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**) (سورة التوبة، الآية 34)، أما الادخار فهو محمود، ومن عمل المسلمين قديما وحديثا.

قَالَ عُمَرُ: " مَنْ عَطَّلَ أَرْضًا ثَلَاثَ سِنِينَ لَمْ يُعُمِّرْهَا، فَجَاءَ غَيْرُهُ، فَعَمَّرَهَا , فَهِيَ لَهُ"(يحي بن آدم، 1956، ص86).

قال علي: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد"(أبو يوسف القاضي، دس، ص125).

تثبيت القيم العقائدية في مجال التعامل المالي: ومن أهم القيم الإسلامية التي يسعى العمل المصرفي لتثبيتها هي:

أ.نجاح المشروع الإسلامي المالي.

ب.دفع الظلم الربوي.

تحقيق التنمية في الوطن الإسلامي: إن مقارنة التطور الحاصل في العالم الغربي بنظيره في العالم الإسلامي يدفع إلى التساؤل عن سبب تقدمهم وتأخرنا، مع ما نملكه من موروث حضاري راقي وإنساني، ومع ما يطبقونه من قوانين جائرة وربوية في نظامهم المالي.

خدمة الإسلام والمسلمين: هؤلاء بالدرجة الأولى وخدمة كل المواطنين والمقيمين والزائرين للوطن الإسلامي، على اختلاف أديانهم وأعراقهم وأيديولوجياتهم، فالناس صنفان، أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق.

إن دور المصرف الإسلامي يتمثل في إظهار التفوق الإسلامي على القوانين الوضعية في باب المعاملات المالية بشرط الرجوع التام للشريعة الإسلامية والفهم العميق للمسائل الفقهية، ويتجلى ذلك التفوق من خلال تحسن الوضع الاقتصادي للمسلمين وازدهار التعامل الإسلامي المنافس للتعامل الربوي الظالم.

خاتمة:

إن الفترة الاستعمارية التي أظلمت فيها البلاد الإسلامية لازالت تلقي ظلالها القاتمة على مناحي حياتنا اليوم في الثقافة والاقتصاد وغيرهما والتعامل المصرفي مازال متأثرا أشد التأثير بالبنوك الغربية وللتحرر من هذه التبعية يجب اتخاذ خطوات شجاعة ودقيقة، منها تغيير نشاط المصرف من مؤسسة مالية إلى مؤسسة ربحية ولا بأس بتنويع نشاطاته بما لا يمس مصلحته كمؤسسة اقتصادية ولا يضر المجتمع أو يمس بالحدود الشرعية، فهذه البنوك الغربية رغم الأرصدة ورؤوس الأموال الخيالية التي تملكها إلا أنها في تطوير مستمر لآليات عملها، من تخصصات مدروسة إلى بنوك شاملة و إلكترونية وغيرها سيأتي المستقبل بها، ومازال المصرف الإسلامي حبيس الاجتهادات الفقهية حول مسألة الربا، فبدل التقوقع على الاجتهادات الفقهية، لما لا نغير طبيعة المصرف من مؤسسة مالية إلى مؤسسة شاملة ذات فروع متعددة تأخذ هي زمام المبادرة في بناء اقتصاد متكامل قائم على أساس العمل وليس على أساس القرض؛ سوف يعطينا هذا التحول فوائد كثيرة يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

-الابتعاد عن هاجس التعامل الربوي وصرف النظر عنه سواء بالنسبة للمصرف أو للزبون،فكلاهما شريكان في مشروع اقتصادي،ومتى انتقل الأمر من قرض إلى مشاركة،نكون قد ابتعدنا عن مجال المعاملات الربوية وانتقلنا إلى مجال الشراكة، وهي أقل خطرا من الناحية الشرعية مقارنة بالربا.

-استثمار الأموال بطريقة صحيحة تخضع لميزان السوق، أي أن الربح يقابله الخسارة،وهذا هو نقطة الخوف التي تتهرب منها البنوك الربوية، حيث تتحفظ على أموالها بوضع شروط وتكاليف تضع على الزبون مسؤولية الخسارة كاملة، وليت الأمر يتوقف عند هذا المقدار من الجور،بل يتعهد الأخير على تسديد فوائد البنك المستحقة حتى في حال الخسارة،لأن فلسفة البنك تصرح بأن الفوائد هي حقوق ثابتة لا يجب التفريط فيها بحال، والسوق يكذب هذه الفلسفة،فالأزمات المتتالية خير دليل على أن الربح يقابله الخسارة، وأكبر ظلم يكون في الصفقات هو الذي يحدث في

الاتفاقات البنكية والمصرفية،حيث يكبل البنك زبونه بمجموعة وثائق ضمانا لأمواله مع فوائدها تامة، ويترك الأخير تحت رحمة السوق.

قائمة المراجع:

1.القرآن الكريم.
2.أبو زكريا يحيى بن آدم(1956)، الخراج، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط2، مصر.
3.أحمد بن محمد الزرقا(1989)، شرح القواعد الفقهية، دار القلم، ط2، دمشق، سوريا.
4.أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي(1977)، أحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان.
5.أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل(2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، مصر.
6.فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري(2000)، إدارة البنوك، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
7.شعبان فرج (2014-2013)، البنوك والمصارف، دروس موجهة لطلبة الماستر، جامعة البويرة، الجزائر.
8.محمد بن جرير الطبري (2000)، جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان.
9.محمد بن عيسى الترمذي (1967)، سنن الترمذي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، مصر.
10.مناهج جامعة المدينة العالمية، السياسة الشرعية، جامعة المدينة العالمية، رسالة غير مطبوعة.
11.مفتاح صالح(2010-2009)، البنوك الإلكترونية، مقال منشور بمجلة فيلاديلفيا، جامعة بسكرة، الجزائر.
12.ناجية عاشور(2014-2013)، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، دروس موجهة لطلاب الماستر، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
13.محمد سحنون(2003)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر.
14.إسماعيل حسن(1985)، علاقة البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي ع46، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية.
15.حسن عبد الله الأمين(1973)، الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الإسلام، دار الشرق، ط1، السعودية.
16.طلال أحمد النجار(2002)، المضاربة المشتركة ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
17.سامي حسن أحمد(1991)، تطوير أعمال الصيرفة بما يتفق والشريعة الإسلامية، مكتبة دار التراث، ط1، القاهرة.
18.مدحت صادق، (2001)، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، ط1، القاهرة.
19.Investopedia.com.2019 business dictionary.
20.Cambridge dictionary 2019-cambridge.org.
21.duhaim s Law dictionary-2019.duhaim.org
22.Longman dictionary of contemporary.
23.english.idoceonline.com.2019.

24.Businessdictionary.com 2019.

تقييم جودة معطيات الولادات والخصوبة في الجزائر.

د.بعيط فاتح، جامعة الحاج لخضر باتنة 01- الجزائر
د.مطاطحة عز الدين، جامعة الحاج لخضر باتنة 01- الجزائر

Evaluation of the quality of birth and fertility data in Algeria

Dr Bait Fateh, Batna 1 university, Algeria
Dr Mitatha Azzeddine, Batna 1 university, Algeria

ملخص: شهدت الجزائر مع مطلع الألفية الجديدة ثورة في جمع المعطيات الديمغرافية والتي استخدمت نتائجها في تسيير شؤون الساكنة، إلا أن المأخذ على الهيئات الإحصائية الوطنية هو اعتمادها على القياس المباشر كأفضل أسلوب في تحليل معطياتها. من هذا المنظور فإن هذه الورقة سعت إلى استخدام بعض الطرق الديمغرافية للتقديرات غير المباشرة المندمجة في أوراق تحليل السكان لمكتب التعداد الأمريكي وفي برمجية مورتباك لشعبة السكان للأمم المتحدة وأخيرا أدوات التقدير الديمغرافي للاتحاد الدولي للدراسات السكانية، للتأكد من جودة المعطيات الوطنية والمحلية للولادات والخصوبة للمرحلة 2002-2008، وقد وصل التقييم إلى وجود تحسن في قياس المؤشر التركيبي للخصوبة وطنيا مقابل تباينات له حسب المناطق الجغرافية والولايات، وبالنظير سجلت الولايات الداخلية والجنوبية نقص في تقدير المعدل الخام للولادات وإفراط في تقدير العمر المتوسط للأمومة مقارنة بالولايات الشمالية للبلاد، كما تبين ضعف أداء السياسة السكانية في مواكبة عودة ارتفاع الولادات والذي لا يمكن تفسيره إلا كسلوك استدراكي لمرحلة ما بعد العنف والتحسن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر.
الكلمات المفتاحية: جودة المعطيات، التقنيات غير المباشرة، الولادات، الخصوبة، الجزائر.

ABSTRACT: At the beginning of the new millennium, Algeria witnessed a revolution in the collection of demographic data, the results of which were used to manage the affairs of the population. However, theoffice of national statistics bodies is their reliance on direct measurement as the method of analyzing their data. From this perspective, this paper sought to use some of the indirect methods for demographicestimates integrated into the population analysis spreadsheet of the US Census Bureau, the Mortpak of United Nations Population Division's and the demographic tools of the International Union for Population Studies, to evaluate the quality of births and fertility data in Algeria from 2002 to 2008.

The assessment showed an improvement in the measurement of the national total fertility rate compared to its geographical and state variations. In contrast, internal and southern states reported a decrease in the estimate of the crude birth rates and over in the average age of maternity compared to the northern states of the country, as well as the weak performance of population policy in keeping

with the return of the increase in births, which can only be explained as post-violence recovery and improvement in the economic and social conditions in Algeria.

Keywords :Data quality, indirect techniques, births, fertility, Algeria.

مقدمة

مع مطلع الألفية الجديدة شهد نظام المعلومات الديمغرافي والصحي في الجزائر نشاطا حثيثا في الملاحظة الديمغرافية، بإجراء التعداد الخامس للسكان والسكن لسنة 2008 وتحقيق صحة العائلة لعام 2002 وسلسلة من المسوح العنقودية متعددة المؤشرات. هذه العمليات من بين مبتغاها معرفة مستويات وإتجاهات الخصوبة بإعتبارها إحدى المركبات الحاسمة في دينامية السكان، ولأنها المرآة العاكسة للسلوك الإنجابي ومحدداته القريبة والبعيدة، بل والحجر الزاوي في اليقظة الإستراتيجية واستشراف احتياجات الساكنة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية والأمنية، وكما هو متفق عليه فإن معطيات الخصوبة تتأثر بالعديد من الأخطاء(MoultrieThomasAustin and al، 2013، ص25-27)، أولها ميل النساء إلى التقليل من عدد أبناءهن بداعي التحيز المبالغ في تقدير السن لدى الأمهات المراهقات وإغفال الأطفال المتوفين والأكبر سنا الذين غادروا بيت الوالدين، وثانيا التعمد في التصريح الخاطئ للولادات الحديثة نتيجة للأخطاء في الفترة المرجعية وأخطاء وفيات الرضع حديثي الولادة.

من جهة أخرى، إذا كان سعي الحكومات التناغم مع مطلب ساكنة اليوم في تنمية مبنية على نموذج الحكامة الرشيدة، فإن هذه الأخيرة لن تتأتى إلا بتدخلات دقيقة وبأخذ قرار صائب مبني على معطيات صحيحة وموثوق فيها، ومن بينها معطيات الخصوبة التي تختلف مصادرها وأساليب تقديرها ومكامن أخطاءها، ولذلك فإن هذا الورقة أتت لمقارنة تقديرات القياس المباشر وغير المباشر للولادات وللخصوبة في الجزائر ما يمهد لدراسة مستوياتها واتجاهاتها الحقيقية، بالإضافة إلى محدداتها التي عرفت انتقالا سريعا في السنوات الأخيرة، مع التركيز على الفوارق المكانية للمؤشر التركيبي للخصوبة ومعدل الولادات والعمر المتوسط عند الأمومة للمرحلة 2002-2008، ما سيفتح من دون شك أفق أبحاث جديدة وطرح أسئلة حول العوامل التي ساهمت في الرفع من الولادات مؤخرا، هل مرده إلى السلوك الاستدراكي لمرحلة ما بعد العنف والإرهاب؟ أو لتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية نتيجة ارتفاع الريع البترولي؟ أو نتيجة لتداعيات التحولات الجيو سياسية التي شهدتها المنطقة المغاربية والعربية؟، وأخيرا محاولة تقييم السياسة السكانية في الجزائر وفعاليتها في التنبؤ ومسايرة بداية عودة إرتفاع الخصوبة مع مطلع الألفية الجديدة، ما سيسمح من دون شك لصناع السياسات وأصحاب القرار وحتى الفاعلين من تقييم آني وخلفي لما أنجز وما بقي إنجازه استجابة لاحتياجات السكان.

المعطيات والطرق المتبعة في تهيئتها

أولا: لحساب المؤشر التركيبي للخصوبة انطلاقا من قاعدتي معطيات التحقيق الوطني لصحة العائلة لعام 2002(Ministère de la santé et de la population، 2002)والمسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2006(Ministère de la santé et de la population،

2006)المتوفرة في الحزمة الإحصائية SPSS، يجب أولا ترجيح العينةLa pondérationثم حساب المعدلات التفصيلية للخصوبة وفق المراحل الثلاثة الآتية:

1. خلق متغير جديد وهو عدد النساء حسب الأعمار الخماسية في تحقيق 2002: نظرا لأن قاعدة المعطياتFEMMES 15-49.savقد ضمت فقط متغير سن النساء حسب الأعمار الأحادية f103 والذي ملصقته Age de la femme en annéesورقمه 21، لذا يجب خلق متغير جديد واسمهAgefem5 وملصقته أعمار النساء الخماسية Ages quinquennaux des femmes وفق الخطوات التالية:

Transformer ⟶ Création de variables

ليتبعها نقل المتغير Age de la femme en annéesإلى خانة Variable d'entée،ثم كنايته بإسم جديد Agefem5الذيملصقته Ages quinquennaux des femmes، ليليها الضغط على الأمرAnciennes etnouvelles valeursليتم التشفير باختيار المدى العمري 15-19 سنة وإعطاءه رقم 1 و20-24 سنة الرقم 2 وهكذا دواليك إلى غاية 45-49 سنة بإعطائه الرقم 7،لنحصل في الأخير على متغير جديد يستخدم في التحليل لاحقا، والجدول رقم 1 يوضح عدد النساء حسب الوسط والأعمار الخماسية المشفرة حديثا.

جدول رقم 1: عدد النساء حسب الوسط والأعمار الخماسية في الجزائر فيتحقيق 2002.

		Strate		Total
		Urbain	Rural	
Ages quinquennaux des femmes	1,00	33	32	65
	2,00	277	242	519
	3,00	596	495	1091
	4,00	803	575	1378
	5,00	971	698	1669
	6,00	878	527	1405
	7,00	745	527	1272
Total		4303	3096	7399

المصدر: قاعدة معطيات التحقيق الوطني لصحة العائلة في الجزائر 2002.

2. حساب عدد الولادات للأمهات بين 15 و49 سنة الموجودة في قاعدة المعطياتwm.sav لمسح2006 في صيغة جدول متداخل:

Analyse ⟶ Statistiques descriptives ⟶ Tableaux croisés

ليليها اختيار متغير العمرwage الذي ملصقه Age ورقمه 279 ووضعه في خانة Ligne(s) ومتغير الولادات الحية للسنة nais_anالذي ملصقته naissances vivantes de l'année

ورقمه 289 ووضعه في خانة Colonne(s)، ثم إدخال كل مرة المتغيرات الأخرى محل الدراسة في خانة Strat كمتغير الوسط HH6 الذي ملصقته Strat ورقمه 214، ومتغير الجهةHH7 الذي ملصقته Région ورقمه 271 وهكذا دواليك لباقي المتغيرات، والجدول رقم 2 يعكس المخرجات المصاغة في عدد الولادات الحية حسب أعمار النساء والوسط.

جدول رقم 2: عدد الولادات الحية حسب أعمار النساء والوسط في مسح الجزائر لعام2006.

Strate			Naissance vivante de l'année ,00	Naissance vivante de l'année 1,00	Total
Urbain	Age	15-19	5	14	19
		20-24	287	204	491
		25-29	966	406	1372
		30-34	1603	417	2020
		35-39	1917	333	2250
		40-44	2193	149	2342
		45-49	1929	6	1935
	Total		8900	1529	10429
Rural	Age	15-19	7	10	17
		20-24	290	179	469
		25-29	890	359	1249
		30-34	1288	376	1664
		35-39	1447	257	1704
		40-44	1533	107	1640
		45-49	1318	6	1324
	Total		6773	1294	8067
Total	Age	15-19	12	24	36
		20-24	577	383	960
		25-29	1856	765	2621
		30-34	2891	793	3684
		35-39	3364	590	3954
		40-44	3726	256	3982
		45-49	3247	12	3259
	Total		15673	2823	18496

المصدر: قاعدة معطيات المسح العنقودي الرابع للجزائر2006.

3.حساب عدد النساء اللواتي أعمارهن بين 15 و49 سنة الموجودة في قاعدة المعطياتwm.sav لعام 2006 بنفس الصيغة وفي جدول متداخل:

Analyse → Statistiques descriptives → Tableaux croisés

ليتبعها وضع متغير العمرwage الذي ملصقهAge ورقمه279 في خانةLigne(s) ودوريا نفس المتغيرات المعنية بالتحليل (إجمالي الجزائر والوسط والجهة والمستوى التعليمي والوضعية الاقتصادية) في خانة Colonne(s) واحدة تلو الأخرى، والجدول رقم 3 مثالا عن عدد النساء حسب مستواهن التعليمي.

جدول رقم 3: عدد النساء حسب المستوى التعليمي في مسح الجزائر لعام2006.

		Education						Total
		Aucun	Primaire	Moyen	Secondaire	Superieur	Missing/DK	
Age	15-19	497	1041	3419	3110	297	0	8364
	20-24	1022	1460	2532	1979	1577	0	8570
	25-29	1237	1228	2016	1623	1042	1	7147
	30-34	1388	1078	1642	1592	431	0	6131
	35-39	1715	1204	1092	948	299	0	5258
	40-44	1981	1165	753	548	156	0	4603
	45-49	1935	869	383	291	90	0	3568
Total		9775	8045	11837	10091	3892	1	43641

المصدر: قاعدة معطيات المسح العنقودي الرابع للجزائر2006.

4.حساب متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء من أي وقت مضى الموجودة في قاعدة المعطياتwm.savلسنة2006وفق المراحل التالية:

Analyse → Comparer les moyennes → Moyennes

ليتبعها إدخال المتغير متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء من أي وقت مضى ceb الذي ملصقته Childrenever borne ورقمه 284 في خانة المتغيرات التابعة،ثم نقل متغير العمر wage الذي ملصقهAge ورقمه279في خانة المتغير المستقل، ليليها الإدخال الدوري لمختلف المتغيرات الأخرى كالوسط والجهة والمستوى التعليمي والوضعية الاقتصادية، والجدول رقم 4 مثال عن ذلك.

جدول رقم 4: متوسط عدد الولادات الحية حسب سن النساء في مسح الجزائر لعام 2006.

Age	Children ever born
15-19	,01
20-24	,15
25-29	,71
30-34	1,72
35-39	2,98
40-44	4,32
45-49	5,46
Total	1,65

المصدر: قاعدة معطيات المسح العنقودي الرابع للجزائر2006.

ثانيا: للتأكد من جودة معطيات الخصوبة والمهيأة سابقا، نستخدم التقنيات الديمغرافية للتقديرات غير المباشرة (United Nation، 1984)، والتي تهدف أساسا إلى محاولة أو تجربة قياس مؤشرات ديمغرافية مثل معدلات المواليد والوفيات و الخصوبة والهجرة المتواجدة أصلا في حالة غير مثالية، وبصيغة أخرى فهي تعمل على تأهيل بعض أساليب التقديرات الديمغرافية التي توفر تقديرات لبعض المؤشرات ابتداء من معلومات لا تناسب قيمها إلا بطريقة غير مباشرة، فعلى سبيل المثال استخدام عدد الأطفال المتوفون من بين كل الأطفال الأحياء للأمهات ذوات العمر 20-24 سنة، في تقدير احتمال الوفاة قبل سنتين من العمر.

تماشيا مع التطور التكنولوجي والبرمجية، ترجمت هذه الطرق إلى برامج إعلام آلي للتسهيل على الديمغرافيين استخدامها السريع، ولتفادي أخطاء التطبيقات ممكنة الوقوع في الحسابات اليدوية، كالحزمة الأولى من مورتباك لايت التي صيغت بلغة الدوس قبل تحويلها إلى نظام الويندوز من طرف شعبة السكان للأمم المتحدة، كما بقيت أوراق الايكسال الوسيلة المفضلة لدى مكتب التعداد الأمريكي والاتحاد الدولي للدراسات السكانية في برمجية طرق وعمليات التقويم،ومن بين هذه التقنيات نذكر:

ورقتي **ADJSFR** و **CBR-GFR**في أوراق تحليل السكان(Arriaga Eduardo and al، 1994): أين تضبط الورقة الأولى نمط معين من معدلات الخصوبة في الفئة العمرية المحددة، لإنتاج العدد المطلوب لمجموع الولادات بالنظر إلى عدد الإناث في سن الإنجاب حسب الفئات الخماسية ومجموع السكان،بالإضافة إلى تقديرها للمعدل الخام للوفيات والمؤشر التركيبي للخصوبة وعدد المواليد حسب الفئات العمرية للأمهات، أما الورقة الثانية فتضبط وبشكل متناسب المعدلات التفصيلية للخصوبة انطلاقا من عدد الإناث في سن الإنجاب حسب الفئات العمرية الخماسية ومجموع سكان الجنسين معا وعدد الولادات،كما تعمل على تقدير المعدل الخام للوفيات والمؤشر التركيبي للخصوبة، وأخيرا تقويم عدد المواليد حسب الفئات العمرية للأمهات.

ورقة **FE_RelationalGompertz** في أدوات التقدير الديمغرافي: تشتغل وفق النموذج العلائقي لغومبرتز(MoultrieThomas Austin and al، 2013، ص54-68)، وتقدر معدلات الخصوبة التفصيلية والمؤشر التركيبي للخصوبة والكسرP/F، ابتداء من المعطيات حول عدد المواليد في 12 أو 24 أو 36 شهرا السابقة حسب الفئات العمرية الخماسية للأم، ومعدلات الخصوبة التفصيلية لمدة 12 أو 24 أو 36 شهرا السابقة في تعداد أو مسح واحد (تمهد معدلات الخصوبة وتترك المستوى العام للخصوبة ثابت).

تقنية **FERTCB** في حزمة مورتباك: تعمل وفق طريقة أرياغا(United Nations، 2013)، أين تقدر معدلات الخصوبة في سن معينة انطلاقا من المعطيات حول متوسط الأطفال الذين ولدوا في أي وقت مضى وجدولتها حسب عمر الأم المسجلة في تاريخ واحد أو اختياريا في تاريخين معينين، كما تحسب متوسط عمر الأم عند الإنجاب.

النتائج:

إعادة بناء مستويات واتجاهات المؤشر التركيبي للخصوبة بين 2002 و2008: شهد مطلع الألفية الجديدة خروج الجزائر من حقبة دموية أثبتت الدراسات أنها كانت مكلفة ديمغرافيا إلى بر المصالحة الوطنية والتي ما فتئت أن دعمت بإرتفاع مداخيل البترول، وهما عاملين ساعدا على

خلق مناصب شغل ورفع الأجور وتوفير السكن،مما ساهم في تضاعف معدلات الزواجية بين 2000 و2010، وزيادة معدلات الخصوبة التي عكستها معطيات ذات المرحلة، هذه الزيادة يستشهد بها أصحاب القرار في تسيير ملف السياسة السكانية للبلاد ويبدون في كل مرة مخاوفهم منها ويعتبرونها عائقا أمام تنمية البلاد مستشهدين بتجربة الدول "النمور" الآسيوية، ويحثون على إتباعها بخفض مؤشر الخصوبة دون عتبة خلف الأجيال لبدء الإقلاع الاقتصادي. إن المؤشرات التي أنتجتها هذه التحقيقات والتعدادات والتي يعتمد عليها في تسيير شؤون الساكنة مصدرها القياس المباشر، لذا يجب التأكد من جودتها بالطرق غير المباشرة لتحسين أخذ القرار، من هذا المنطلق فإن تطبيق التقنيات غير المباشرة قد خلص إلى:

أولا. وجود تباعد كبير في تقدير المؤشر التركيبي للخصوبة وفق طريقتي غامبرتزوأرياغا، الأولى التي قدرته وطنيا ب 8,03 طفل لكل امرأة في عام 2002 والثانية5,10 في وسط الجزائر في سنة 2006، وهي قيما يدركها العام والخاص بأنها بعيدة عن الماضي القريب لديمغرافية البلاد، وهو ما يستدعي فتح نقاش ليس حول فاعلية هاتين الطريقتين بقدر ما هو متعلق بجودة المعطيات التي جمعت خاصة ما تعلق منها بعدد الأطفال المولودين أحياء، وثانيا ما شخصته ورقةADJASFR في 2002بوجود تباينات طفيفة بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة،2,1 مقابل 2,035 طفل/ امرأة في الحضر نظير 2,7 و2,595 طفل للمرأة الواحدة في الريف على التوالي، ثم تحسن وتقلص مستدام في هامش الفرق بينهما في مسح 2006، أين قدر مؤشر الخصوبة ب 2,19 نظير 2,197طفل/ امرأةو2,38 مقابل 2,381 طفل لكل امرأة بالطريقتين وفي الوسطين على الترتيب، وثالثا فإن التحليل حسب الجغرافية قد أظهر ديناميية محلية لم تبرز من قبل والمصاغة في نموذجين من الخصوبة، الأول الذي إرتفع فيه متوسط الأطفال من 2,20 إلى 2,332 طفل لكل امرأة في الشرق، ومن 2,02 إلى 2,271 طفل/ امرأة في الغرب، والثاني الذي تناقص فيه من 2,065 إلى 2,028 طفل في الوسط ومن 3,53 إلى 3,029 طفل لكل إمرأة في الجنوب، وهي حقيقة ديمغرافية تستدعي منا مستقبلا إستغلال النمذجة ومختلف المقاربات وأطر التحليل لتفسير كرونولوجية هذا الانتقال الذي مس مناطق وتوقف في مناطق أخرى، وعلى نفس الشاكلة سجلت النسوة في 2006 من ذوات المستوى التعليمي المتوسط أدنى قيمة للمؤشر التركيبي للخصوبة بنحو 2,063 طفل،نظير تقاربه لدى النساء بدون مستوى واللواتي بلغن الثانوي بقيمتي 2,623 و2,556 طفل لكل امرأة،وهي وضعية خرجت عن التدرج المعروف وتستوجب كذلك تحليل أعمق للسلوك الإنجابي للنساء في هذه المرحلة،وبمقابل كل هذه التباينات شهدت الخصوبة حسب الوضعية الاقتصادي في 2006 تدرجا يبدو منطقيا،2,8 طفل للمرأة شديدة الفقر مرورا ب 2,251 طفل لذوات الوضعية الاقتصادية المتوسطة، ووصولا إلى طفلين لدى النساء شديدات الغنى حسب الجدول رقم 5.

جدول رقم5: القياس المباشر وغير المباشر للمؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر في2002و2006.

القياس غير المباشر						القياس المباشر		
FERTCB		Gompertz		ADJASFR				
2006	2002	2006	2002	2006	2002	2006	200	

	2							
الوسط								
الحضري	2,1	2,19	2,035	2,197	7,36	3,72	5,61	4,28
الريفي	2,7	2,38	2,595	2,381	9,01	4,96	6,89	5,85
الجهة								
الوسط	-	-	2,065	2,028	7,75	4,65	5,83	5,10
الشرق	-	-	2,20	2,332	8,33	3,81	6,35	4,62
الغرب	-	-	2,02	2,271	7,36	4,05	5,66	4,69
الجنوب	-	-	3,53	3,029	8,60	5,18	6,78	5,84
المستوى التعليمي								
بدون مستوى	-	-	-	2,623	-	4,89	-	6,09
ابتدائي	2,2	-	-	2,222	-	4,02	-	4,42
متوسط	2,0	-	1,915	2,063	6,08	3,37	3,85	3,84
ثانوي	-	-	-	2,556	-	3,48	-	3,58
عالي	-	-	-	-	-	-	-	-
الوضعية الاقتصادية								
شديد الفقر	-	-	-	2,800	-	5,56	-	6,31
فقير	-	-	-	2,275	-	5,06	-	5,35
متوسط	-	-	-	2,251	-	4,30	-	4,89
غني	-	-	-	2,064	-	3,58	-	4,40
شديد الغنى	-	-	-	2,034	-	3,25	-	3,80
إجمالي الجزائر								
	2,4	2,27	2,26	2,276	8,03	4,23	5,97	4,91

(-)متغيرات غير موجودة أو تعذر قياسها لعدم تطابق المعطيات.

الولادات والخصوبة حسب الولايات في تعداد 2008: عادة ما يعكس حجم الولادات الظروف التي مرت بهاالساكنة ويستقرؤون مستقبلها المنظور، ولكن المتتبعين للديمغرافيا الجزائرية عن كثب لم يتوقعوا عودة ارتفاع الولادات خلال عشرية 2000، بعد أن قاربت الخصوبة عتبة خلف الأجيال مقارنة بالدول المغاربية المتاخمة التي استمرت في تسجيل التراجع المنتظم. هذه الوضعية الاستثنائية لا زالت إلى غاية اليوم محل تحليلات مستفيضة، فمنهم من وقف على التشخيص(OuadahBedidiZahiaand al، 2012) وأرجعه إلى إنقضاء حالة غياب الأمن والشك من المستقبل والتشبيب في سن الزواج، هذا الأخير الذي يعطي قيمة للروابط العائلية إضافة إلى تراجع موانع الحمل، ناهيك عنتغير السلوك الإنجابي للنساء الأكثر تعلما، ومنهم من فسر ذلك في إطار جيو سياسي داخلي للبلاد(Chalard Laurent، 2017) وهو تأثر الجزائريين على غرار نظراءهم السنيين في المنطقة بأحداث 11 سبتمبر 2001، وهو في الحقيقة تفسير غير مؤسس ومشبوه لأن الجزائريين لم يكن لهم أي دخل لا من قريب ولا من بعيد في هذه الأحداث.

بمقابل كل هذا، من غير المجدي اليوم استقراء أسباب عودة هذا الارتفاع بالارتكاز فقط على المعطيات الوطنية دون مثيلتها المحلية، ولذلك فإن استخدام الطرق غير المباشرة سيكشف من دون شك الفروق في معدلات الولادات ومساهماتها في تحديد شكل الانتقال الديمغرافي في كل

ولاية، ولذلك فإن تطبيق ورقتي ADJSFRثمCBR-GFRعلى المعطيات المحلية لتعداد 2008 قد خلص إلى النتائج التالية:

-تحسن ملحوظ في قياس المؤشر التركيبي للخصوبة وهو ما عكسه انحسار الفروق بين نتائج القياس المباشر وغير المباشر والمبين في الجدول رقم6.

-نقص في تقدير المعدل الخام للمواليد بالطرق المباشرة مقارنة بما أعطته الطرق غير المباشرة، أين وصل الفرق إلى حد 5,74‰ في ولاية أدرار و 4,76‰ في ورقلة، كما سجلت 28 ولاية داخلية وجنوبية معدلات أكبر من المستوى الوطني والمقدر ب25,67‰، كولاية إليزي (38,23‰) وتمنراست (35,40‰) والواد (34,31‰)، وبالمقابل سجلت 20 ولاية شمالية معدلات أقل كولاية تيزي وزو (17,78‰) وعنابة (19,43‰) وبجاية (20‰) والجزائر العاصمة (23,78‰) حسب الجدول رقم7.

-قلة في حساب المعدل الشامل للخصوبة مقارنة بما أنتجته الطرق غير المباشرة، حيث وصل الفرق في بعض الولايات إلى قيم كبيرة كولاية أدرار (1,6 سنة) وتمنراست (1,91 سنة) والجلفة (1,68 سنة) وورقلة (1,49 سنة)، كما تبين أن نصف الولايات الجزائرية سجلت معدل شامل للخصوبة أكبر من المستوى الوطني والمقدر ب 90%، وكانت جلها داخلية وجنوبية كولاية إليزي (154,4%) وبسكرة (106,4%) وأدرار (123,7%) وتمنراست (141,2%)، والنصف الآخر الذي معظمه ولايات شمالية سجلت فيها معدلات أدنى من المتوسط الوطني كولاية تيزي وزو (59,1%) وبجاية (66,7%) وعنابة (68,7%) والطارف (74,2%) ووهران (83,1%) كما هو موضح في الجدول رقم7.

	المؤشر التركيبي للخصوبةISF		
	القياس غير المباشر	القياس المباشر	الفارق
ادرار	3,7077	3,75	0,0423 -
الشلف	2,7266	2,77	0,0434 -
الاغواط	3,3928	3,43	0,0372 -
أم البواقي	2,8651	2,91	0,0449 -
باتنة	2,8843	2,93	0,0457 -
بجاية	1,9288	1,95	0,0212 -
بسكرة	3,2405	3,29	0,0495 -
بشار	2,8983	2,94	0,0417 -
البليدة	2,7914	2,81	0,0186 -
البويرة	2,1624	2,40	0,2376 -
تمنراست	4,4000	4,35	0,0500-
تبسة	2,6462	2,68	0,0338 -
تلمسان	2,5358	2,55	0,0142 -
تيارت	2,9041	2,94	0,0359 -
تيزي وزو	1,6970	1,71	0,013 -
الجزائر العاصمة	2,5351	2,54	0,0049 -
الجلفة	3,9290	3,97	0,041 -

جيجل	2,4051	2,45	0,0449 -
سطيف	2,7733	2,82	0,0467 -
سعيدة	2,5555	2,58	0,0245 -
سكيكدة	2,3807	2,41	0,0293 -
سيدي بلعباس	2,4323	2,45	0,0177 -
عنابة	2,1227	2,13	0,0073 -
قالمة	2,3720	2,40	0,028-
قسنطينة	2,5427	2,56	0,0173 -
المدية	2,5942	2,63	0,0358 -
مستغانم	2,6298	2,66	0,0302 -
مسيلة	3,2753	3,33	0,0547 -
معسكر	2,8252	2,85	0,0248 -
ورقلة	3,6629	3,72	0,0571 -
وهران	2,5761	2,59	0,0139 -
البيض	3,2038	3,24	0,0362 -
اليزي	4,6005	4,65	0,0495 -
برج بوعريريج	2,8222	2,87	0,0478 -
بومرداس	2,7340	2,76	0,026 -
الطارف	2,2253	2,24	0,0147 -
تندوف	3,6595	3,69	0,0305 -
تيسمسيلت	2,6106	2,65	0,0394 -
الواد	4,0975	4,16	0,0625 -
خنشلة	2,6556	2,69	0,0344 -
سوق اهراس	2,4150	2,44	0,025 -
تيبازة	2,6170	2,64	0,023 -
ميلة	2,6897	2,74	0,0503 -
عين الدفلة	2,8082	2,85	0,0418 -
النعامة	3,0495	3,08	0,0305 -
عين تموشنت	2,5031	2,51	0,0069 -
غرداية	3,5537	3,59	0,0363 -
غليزان	2,6403	2,68	0,0397 -
المستوى الوطني	2,71	2,74	0,03

جدول رقم6: القياس غير المباشر والمباشر للمؤشر التركيبي للخصوبة في تعداد2008

جدول رقم 7: القياس غير المباشر والمباشر للمعدل الخام للولادات والخصوبة الإجمالية في تعداد2008

	المعدل الخام للولادات TBN‰			معدل الخصوبة الإجمالية TGFG%		
	القياس غ المباشر	القياس المباشر	الفارق	القياس غ المباشر	القياس المباشر	الفارق
ادرار	33,14	27,4	5,74	123,7	101,8	21,9
الشلف	28,13	23,5	4,63	93,1	80,0	13,1
الاغواط	30,45	26,8	3,65	111,9	98,7	13,2

أم البواقي	25,98	24,1	1,88	94,5	84,3	10,2
باتنة	27,65	23,7	3,95	95	83,6	11,4
بجاية	20,00	17,4	2,6	66,7	58,8	7,9
بسكرة	29,83	25,6	4,23	106,4	93,4	13
بشار	28,67	25,6	3,07	98,3	88,7	9,6
البليدة	25,73	24,3	1,43	90,7	85,5	5,2
البويرة	21,78	21,3	0,48	75,4	72,7	2,7
تمنراست	35,40	32,1	3,3	141,2	123,1	18,1
تبسة	25,55	21,6	3,95	88	74,9	13,1
تلمسان	23,51	21,7	1,81	82,5	78,8	3,7
تيارت	27,42	24,6	2,82	96,1	86,5	9,6
تيزي وزو	17,78	15,7	2,08	59,1	52,8	6,3
الجزائر العاصمة	23,78	22,3	1,48	79,9	77,8	2,1
الجلفة	32,32	29,3	3,02	131,1	112,2	18,9
جيجل	24,23	19,8	4,43	81,9	68,2	13,7
سطيف	25,21	23,9	1,31	92,6	83,3	9,3
سعيدة	25,69	23,1	2,59	87	79,7	7,3
سكيكدة	23,38	20,6	2,78	80,2	71,0	9,2
سيدي بلعباس	23,51	21,7	1,81	80,3	75,7	4,6
عنابة	19,43	19,0	0,43	68,7	64,5	4,2
قالمة	23,49	20,5	2,99	78,1	70,2	7,9
قسنطينة	24,02	21,3	2,72	81,4	74,1	7,3
المدية	25,80	22,7	3,1	87,9	78,3	9,6
مستغانم	25,59	23,1	2,49	88,9	79,4	9,5
مسيلة	31,49	26,8	4,69	110,3	96,3	14
معسكر	26,43	24,4	2,03	94	87,6	6,4
ورقلة	33,76	29,0	4,76	121,5	105,8	15,7
وهران	24,24	22,7	1,54	83,1	79,0	4,1
البيض	29,82	26,6	3,22	107,2	97,5	9,7
اليزي	38,23	35,5	2,73	154,4	143,5	10,9
برج بوعريريج	27,93	24,3	3,63	95,2	86,0	9,2
بومرداس	25,56	24,5	1,06	92,1	85,6	6,5
الطارف	22,56	20,4	2,16	74,2	67,8	6,4
تندوف	30,89	29,6	1,29	122,5	107,1	15,4
تيسمسيلت	26,32	22,0	4,32	88,8	75,4	13,4
الواد	34,31	30,8	3,51	134,9	117,7	17,2
خنشلة	26,36	21,7	4,66	88,7	76,9	11,8
سوق	23,57	21,2	2,37	81,6	72,3	9,3

اهراس						
تيبازة	24,32	23,0	1,32	85,5	79,5	6
ميلة	25,02	21,9	3,12	88,4	76,3	12,1
عين الدفلة	26,90	23,5	3,4	94,3	82,0	12,3
النعامة	28,89	26,4	2,49	103,8	95,1	8,7
عين تموشنت	23,27	21,9	1,37	80,3	77,6	2,7
غرداية	30,97	28,3	2,67	114,3	105,6	8,7
غليزان	26,16	23,0	3,16	89,9	78,9	11
المستوى الوطني	25,67	23,2	2,47	90	81,5	8,5

العمر المتوسط للأمومة بين 2002 و2008: وطنيا أثبت تطبيق تقنية FERTCB في مورتباكوجود تباينات تراوحت بين التقارب والتباعد في تقدير العمر المتوسط للأمومة مع نتائج التقدير المباشر، حيث انتقل هذا المؤشر من 30,73 سنة (31,15 سنة في الحضر و30,02 في الريف) في تحقيق 2002إلى31,02 سنة (30,93 سنة في الحضر و31,14 في الريف) في مسح 2006،وأخيرا 31,8 في تعداد 2008 بالطريقة غير المباشرة نظير 32 و31,02و31,8 سنة بالأسلوب المباشر وفي التواريخ الثلاثة على الترتيب، والمبين في الجدول رقم8.

جدول رقم8: القياس غير المباشر والمباشر لمتوسط عمر الأمومة في الجزائر بين2002و2006

	القياس غير المباشر			القياس المباشر		
	حضر	ريف	كليهما	حضر	ريف	كليهما
تعداد 2008	-	-	30,41	-	-	31,8
مسح2006	30,93	31,14	31,02	-	-	31.02
تحقيق2002	31,15	30,02	30,73	-	-	32

أما محليا فإن تطبيق نفس التقنية على معطيات الولايات في تعداد 2008 قد أظهر وجود تقدير بالإفراط في متوسط العمر عند الأمومة والذي تعدى السنة بالطرق المباشرة مقارنة بما أعطته طريقة أرياغا، وأنه على الأقل29 ولاية في مجملها داخلية وجنوبية فاق فيها هذا المؤشر المستوى الوطني والمقدر بحوالي 30,41 سنة كولاية تندوف (33,1 سنة) والجلفة (3,32 سنة) وتمنراست (32,3 سنة)، أما باقي الولايات الأخرى وإن عرفت معدلات أقل من المستوى الوطني، إلا أنها غير متباعدة عنه كثيرا، عدا ولاية تلمسان التي شهدت متوسطا قدره 30,6 سنة والموضح في جدول رقم9.

السياسة السكانية في الجزائر: أية فاعلية؟: في عالم السياسات والبرامج السكانية تبقى الحالة الجزائرية في بدايتها فريدة بتناقضاتها، خطاب رسمي تحركه الايديولوجيا ولا يخيفه النمو السكاني السريع، وممارسات داخلية فرضتها الواقعية والمجموعات الضاغطة التي نجحت في ترسيخ آليات التحكم في النمو الديمغرافي للبلاد، هذه الحالة يستشهد بها في جل الكتابات الدولية، إلا أن أزمة تراجع سعر البترول في منتصف سنوات الثمانينات قد أثرت في مستويات الخصوبة، فحسب جاك فالان(Vallin Jacques، 2012)فإن الوضعية الاقتصادية هي وحدها من غيرت السلوك الإنجابي في الجزائر، إضافة إلى الاستثمار في الطرق غير المباشرة في تقليص عدد

الولادات كتمدرس الإناث وولوجهن سوق العمل وتحسن وضعيتهن العائلية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

جدول رقم9: القياس غير المباشر والمباشر للعمر المتوسط للأمومة في تعداد2008

	العمر المتوسط للأمومةAMM		
	القياس غير المباشر	القياس المباشر	الفارق
ادرار	31,30	32,9	1,6 -
الشلف	30,85	32,3	1,45 -
الاغواط	30,89	32,4	1,51 -
أم البواقي	29,97	31,5	1,53 -
باتنة	30,50	31,9	1,4 -
بجاية	30,74	31,9	1,16 -
بسكرة	30,82	32,3	1,48 -
بشار	30,42	31,9	1,48 -
البليدة	29,90	31,3	1,4 -
البويرة	30,57	31,9	1,33 -
تمنراست	30,39	32,3	1,91 -
تبسة	31,31	32,6	1,29 -
تلمسان	29,16	30,6	1,44 -
تيارت	30,34	31,8	1,46 -
تيزي وزو	31,23	32,4	1,17 -
الجزائر العاصمة	30,39	31,7	1,31 -
الجلفة	30,62	32,3	1,68 -
جيجل	31,65	32,9	1,25 -
سطيف	30,04	31,5	1,46 -
سعيدة	30,22	31,7	1,48 -
سكيكدة	31,29	32,6	1,31 -
سيدي بلعباس	30,03	31,4	1,37 -
عنابة	31,05	32,3	1,25 -
قالمة	31,11	32,4	1,29 -
قسنطينة	30,94	32,2	1,26 -
المدية	30,57	32,0	1,43 -
مستغانم	30,28	31,7	1,42 -
مسيلة	30,42	31,9	1,48 -
معسكر	29,56	31,1	1,50 -
ورقلة	30,71	32,2	1,49 -
وهران	29,82	31,2	1,38 -
البيض	30,60	32,1	1,5 -
اليزي	29,92	31,6	1,68 -
برج بوعريريج	29,78	31,2	1,42 -
بومرداس	29,97	31,3	1,33 -

الطارف	31,30	32,6	1,3 -
تندوف	31,47	33,1	1,63 -
تيسمسيلت	31,38	32,8	1,42 -
الواد	30,24	31,8	1,56 -
خنشلة	31,13	32,5	1,37 -
سوق اهراس	30,05	32,4	2,35 -
تيبازة	30,33	31,7	1,37 -
ميلة	30,92	32,3	1,38 -
عين الدفلة	30,87	32,4	1,53 -
النعامة	30,16	31,7	1,54 -
عين تموشنت	29,57	31,0	1,43 -
غرداية	29,72	31,3	1,58 -
غليزان	30,41	31,9	1,49 -
المستوى الوطني	30,41	31,8	1,39 -

سنوات قليلة بعد ذلك، وبمجرد خروج البلاد من عشرية دموية مقيتة وانتعاش المداخيل الوطنية والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية، استدرك الجزائريون ولاداتهم التي كان من المفروض حدوثها في سنوات الإرهاب إلى الألفية الجديدة، والذي أخاف حقا أصحاب القرار الذين استعجلوا في إعادة هيكلة المخطط التنظيمي لوزارة الصحة(OuadahBedidiZahiaand Vallin Jacques، 2012) باعتبارها المسئولة عن تسيير ملف السياسة السكانية، وقدموا تقريرا حول الحالة والاتجاهات الديمغرافية آفاق 2010 إلى مجلس الحكومة، بغية تعديل أهداف هذه السياسة وتنفيذها في كل الولايات.

إحصائيا بالرغم من زيادة انتشار موانع الحمل من 57% إلى 61,4%بين 2002-2006، إلا أن حجم الولادات المسجلة وطنيا قد ارتفع من 616963 إلى 738701وصولا إلى816469 ولادة حية، وهو ما يفسر قفزة نوعية في معدل النمو الطبيعي من 1,53% إلى 1,78% ثم 1,98%بين 2002 و2006 و2008 على التوالي.

عودة ارتفاع معدلات الولادات والخصوبة أضحى حقيقة فرضت نفسها بالرغم من التأسيس القانوني والتنظيمي والتقني للسياسة الوطنية للسكان(Ministère de la santé et de la population، 2000)وإعادة هيكلة الإدارة الوصية والمحلية، وهو ما يستدعي تقييما جادا لمدخلات ونظام المتابعة ومخرجات هذه السياسة، هذه الأخيرة وفي جزء منها أصبحت غير مؤهلة لاستشراف ومتابعة كبرى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الساكنة، والدليل على ذلك حالة الاستنفار الذي أطلقته الحكومة ومطالبة مصالحها بتقديم تحليلات لهذه الوضعية.

هذا النقص نخاله راجع إلى مساهمة العديد من العوامل، كاستمرار المكلفين بملف السكان الارتكاز على نوعية معينة من المعطيات التي مصدرها التحقيقات والمسوح العنقودية التي تجريها المصالح ذات الصلة كل خمس سنوات، والتي بينت محدوديتها البيانات القائمة على الأدلة، ناهيك عن التوقف عند مستويات معينة في التحليل والاكتفاء ببعض النماذج كنموذج

العوامل الوسطية لبنغارتس ونموذج كول، دون الاستعانة بطرق ومقاربات أخرى قد أثبتت فعلا أداءها، ولعلى الملخص المطول والمستحب استكماله لبدروني محمد واستخدامه لطرق الفصل البسيط والمتقدم لتفسير تغيرات السلوك الإنجابي في بلدان المغرب العربي (Bedrouni Mohamed، 2011) أصلي يمكن الإقتداء به منهجيا في تقدير أثر التركيبة وأثر الأداء في عودة ارتفاع الخصوبة الجزائرية. كما ينصح بتجميع أقصى حد من المعطيات المتوفرة لدى بعض الهيئات والمراكز البحثية كالمركز الوطني لدراسات السكان والتنمية ومركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية والمعهد الوطني للصحة العمومية والمجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي ومخابر البحث الجامعية، لتفسير الجوانب الخفية لعدم مسايرة السياسة السكانية لحقبة استدراك الولادات وتأثيرات ارتفاع الريع البترولي ومشاريع التنمية،إضافة إلى بعض العوامل الثقافية والقناعات الدينية التي لم تتنامى مع ما سمي "بالربيع العربي"، هذا الأخير الذي لم يقنع المجتمع الجزائري بقدر وجود هامش تأثير للمد السلفي وإن كان ضعيفا جدا في عودة ارتفاع الخصوبة.

خاتمة:

يتضح لقارئ هذا العمل بأن توظيف الطرق الديمغرافية للتقديرات غير المباشرة للتأكد من جودة معطيات الولادات والخصوبة للمرحلة 2002-2008، والتي شهدت ارتفاعا في المعدلات العاكسة للسلوك الإنجابي في الجزائر، قد كشف حقائق ديمغرافية تراوحت بين القوة والضعف، تحسن في عملية جمع وتحليل معطيات الخصوبة وطنيا والتي مصدرها التحقيقات والمسوح العنقودية، أين تقلص الفارق في قيم المؤشر التركيبي للخصوبة ومتوسط عمر الأمومة بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة، وخلل محلي أظهر بأن نظام المعلومات الديمغرافي لا يزال يئن تحت وطأة الضعف والفوارق الجغرافية كما بينته نتائج تعداد 2008، وقياس بالنقصان في المعدل الخام للولادات والمؤشر الشامل للخصوبة العامة وبقيم مهمة في الولايات الجنوبية والداخلية نظير تلك الشمالية، وأخيرا قياس بالإفراط في حساب متوسط عمر الأمومة وبنفس المنحى الجغرافي السابق.

هذه الوضعية الديمغرافية التي عرفت عودة ارتفاع الولادات والخصوبة لم تكن متوقعة إطلاقا ولم تجدي فيها نفعا سياسة التحكم في النمو الديمغرافي الموجودة سابقا والمعدلة قوانينها وأطرها خلال نفس الفترة،فهي بذلك تستوجب التقييم والتحيين اليوم قبل الغد، وعلى العكس فقد دلت كل التحليلات على أنها مرحلة استدراكية لما بعد العنف والإرهاب المقيت زيادة على التحسن في الظروف الأمنية والاجتماعية والاقتصادية،و هو ما ترجم في تغير المستويات والاتجاهات الحديثة لمعدلات الإنجاب في الجزائر.

مطلوب من هذه السياسة السكانية أن تتجانس وأن تجسد فعلا أهدافها الوطنية مع تلك المحلية، بالارتكاز على الخصائص المكانية والتعليمية والاقتصادية والثقافية والقناعات الدينية للساكنة، وبأطر ونماذج تحليلية تتعدى الأطر والنماذج الكلاسيكية المعمول بها سابقا تمهيداالاتخاذ قرار صائب.

قائمة المراجع:

1.Arriaga, Eduardo and al(1994),Population Analysis with Microcomputers: Presentation of Techniques. Vol. 1, United States Bureau of the Census, Washington, D.C.

2. Bedrouni Mohamed(2011), Les changements des comportements procréateurs au Maghreb (Maroc, Algérie): effets de composition ou de comportement?, 6ème Conférence Africaine sur la Population de l'Union pour l'Etude de la Population Africaine, Burkina Faso.http://uaps2011.princeton.edu/papers/110110 (Consulté le 15 Mars 2018).

3. ChalardLaurent(2017), Natalité en Algérie: pourquoi la transition démographique ne s’est pas du tout passée comme on s’y attendait, Atlantico.http://www.atlantico.fr/decryptage/natalite-en-algerie-pourquoi-transition-demographique-ne-est-pas-tout-passee-comme-on-attendait-3232081.html (Consulté le 2 Avril 2018).

4. Moultrie Thomas Austin(2013), Introduction to fertility analysis, inTools for Demographic estimation, pp. 25-27, Paris: International Union for the Scientific Study of Population. http://demographicestimation.iussp.org/content/introduction-fertility-analysis(AccessedSeptember,7, 2018).

5. Moultrie Thomas Austin(2013), The relational Gompertz model, in Tools for Demographic estimation, pp. 54-68, Paris: International Union for the Scientific Study of Population. http://demographicestimation.iussp.org/content/synthetic-relational-gompertz-models(Accessed September, 22, 2018).

6. Ministère de la santé et de la population(2006),Enquête nationale à indicateurs multiples: suivi de la situation des enfants et des femmes MICS3 Algérie 2006, Algérie.http://www.sante.dz/mics3.pdf(Consulté le 9 Mars 2018).

7. Ministère de la santé et de la population(2002), Enquête Algérienne sur la santé de la Famille: Rapport principal, Algérie.

8. Ministère de la santé et de la population(2000), Fondements législatifs réglementaires et techniques de la politique nationale de population, 49 p, Algérie (Bilingue, arabe et français).

9. United Nations(1983), Manual X: indirect techniques for demographic estimation (United Nations publication, Sales No. E.83.XIII.2). https://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/mortality/Manual_X.pdf (AccessedOctober, 2, 2018).

10. Office National des Statistique(2011), Natalité, fécondité et reproduction en Algérie: a travers les résultats du RGPH 2008, collection statistique N°156, Algérie.
11. Office National des Statistiques(2008), Résultats de 5ème Recensement général de la population et de l'habitat, Algérie.
12. OuadahBedidiZahiaand al(2012),Unexpected developments in Maghreb an fertility,Population & Societies, number 486, INED, Paris.https://www.ined.fr/fichier/s_rubrique/19154/pesa486.en.pdf(Consulté le 15 Mars 2018).
13. OuadahBedidiZahia et Vallin Jacques(2012),Fécondité et politique de limitation des naissances en Algérie : une histoire paradoxale, p. 14, Document de travail n° 186, INED, Paris.https://www.ined.fr/fichier/s_rubrique/19576/doc.travail.186.fr.pdf(Consulté le 1 Juillet 2018).
14. Vallin Jacques(2012), Is a population policy really necessary?, Population & Societies, number 489, INED, Paris.https://www.ined.fr/fichier/s_rubrique/19157/pesa489.en.pdf(Consulté le 1 Juillet 2018).
15. United Nations(2013), Mortpak for Windows, the United Nations software package for demographic measurement in developing countries (United Nations publication, POP/SW/MORTPAKVersion 4.3/2013).www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/mortality/mortpak_manual.pdf (AccessedDecember, 19, 2018).

مفهوم الشورى في فكر محمد عابد الجابري

أ.نور الدين اليزيد، جامعة محمد الخامس، الرباط- المغرب

The Concept of Shura (Consultation) in the Thought of Muhammad Abed Al – Jabri

Nour Eddine EL YAZID, Mohammed V University– Rabat, Morocco

ملخص: في مقالنا هذا حاولنا جاهدين وبتواضع تتبّع بحث الكاتب والمفكر محمد عابد الجابري لمفهوم "الشورى" في التراث العربي والإسلامي؛ بحيث وقفنا على تأكيد الدارس بأن هذا المفهوم لا يكفي وصف أي نظام سياسي إسلامي بأنه يقوم عليه فقط لأنه يرفعه ويردده، ما لم يتخذ أبعاده الحقيقية تماما كما هو معمول به في الدول الديمقراطية الحديثة، أي عندما يصبح مفهوم الشورى ذا قيمة إنسانية لها وزنها في نظام الحكم.وفي سياق تقديمه لنوع الشورى المأمولة في تصوره، رأينا كيف أن الجابري دافع بشدة عن العودة إلى الأسس الأولى لتراثنا العربي والإسلامي (القرآن والأحاديث النبوية)، بعيدا عن تلك الصورة النمطية -ربما- التي قدمها من سماهم "الأصوليين" للشورى كمقابل لـ"الديمقراطية"، والتي كانت هناك دوافع وأسباب جعلتهم يَقْدمون على فعلهم ذاك، ومن تلك الدوافع إرضاء الحاكم أو التيار الرافض لكل ما هو مستورد من الغرب المعاصر.

وفي المقال تطرقنا أيضا إلى مكامن النقد الذي وجهه الجابري للداعين إلى الأخذ بالديمقراطية الغربية كما هي، بينما الأحرى كان عليهم الرجوع إلى إعادة قراءة تراثنا بطريقة عقلانية تحاكي الحداثة والمعاصرة لكن لا تقطع مع تقاليدنا.

الكلمات المفتاحية: الشورى في الإسلام، الديمقراطية، الدولة الحديثة، التراث، الديمقراطية.

Abstract: In this article, we tried to follow the research of the writer and thinker Muhammad Abed Al-Jabri for the concept of "Shura" in the Arab and Islamic heritage, so that we insisted on the student's assertion that this concept is not enough to describe any Islamic political system based on it only because it raises it and echo it, It is applied in modern democratic states, that is, when the concept of shura becomes a human value with its weight in the system of government.In the context of his presentation of the kind of shura that he hoped to see, we saw how al-Jabri strongly defended the return to the first foundations of our Arab and Islamic heritage (the Qur'an and the Prophet's Hadith) away from that stereotypical image of the "fundamentalists" , And that there were motives and reasons for making them do that, and those motives to satisfy the ruler or the current rejecting everything that is imported from the occident contemporary.

In the article, we also touched on Jabri's criticisms for advocates of occident democracy as they were, but rather had to re-read our heritage in a rational way that imitates modernity but does not break with our traditions.

Keywords: Shura in Islam, Democracy, Modern Country, Heritage, Democracy.

مقدمة:

رغم أن تراثنا العربي الفكري وخاصة منه الفقه الإسلامي خلا من باب خاص بـ"الشورى"، إلا أن مفهوم هذه المفردة احتل حيزا مُهما في المشروع الفكري الكبير للمفكر العربي محمد عابد الجابري، الذي بحث في التراث العربي الإسلامي بما في ذلك القرآن والسنة، من أجل التدقيق في مفهوم "الشورى" وتبيان مدى دوره في تأسيس الدولة الإسلامية، بدءا من عهد الصحابة إلى عصرنا الحالي.

وبرأي محمد عابد الجابري(محمد عابد الجابري، 2009، ص88) فإن القرآن الكريم جعل من الشورى خصلة من الخصال الحميدة، جنبا إلى جنب مع الإيمان بالله والتوكل عليه وتجنب الكبائر وإقامة الصلاة، فقال تعالى: "فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا، وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون. والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش، وإذا ما غضبوا هم يغفرون. والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون. والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون".

ويؤكد القرآن الكريم هذا المعنى نفسه متوجها بالخطاب إلى النبي ليجعل من الشورى صفة من الصفات الحميدة التي يجب أن تُبنى عليها علاقته بأصحابه، فقال تعالى: "فبِما رحمة من الله لِنْت لهم، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر"(محمد عابد الجابري، 1990، ص56). وعلى هذا النهج سارت السنة النبوية وسار عليه الصحابة والأتباع من بعد، حيث أكدوا أن الحكم والولاية العامة على المسلمين حق للأمة ولا يجوز الانفراد بها دون مشورة لهم كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "من بايع رجلاً من غير مشورة المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا " وجاء في زيادة: "إنه لا خلافة إلا عن مشورة"(عبدالرحيم بن صمايل السلمي، http://www.saaid.net).

إن المفاهيم الموظفة في الخطاب العربي الحديث والمعاصر، مستقاة كلها من الماضي العربي الإسلامي أو من الحاضر الأوروبي، حيث تدل تلك المفاهيم في كِلتي الحالتين على واقع، ليس هو الواقع العربي الراهن، بل على واقع معتم غير محدد، مستنسخ إما من صورة الماضي الممجد وإما من صورة "الغرب-المستقبل" المأمول(محمد عابد الجابري، 1990، ص56).

من هنا انقطاع العلاقة بين الفكر العربي وموضوعه: الواقع العربي، الأمر الذي يجعل من خطابه خطاب تضمين لا خطاب مضمون: إن مفاهيم النهضة والثورة والأصالة والمعاصرة والشورى والديمقراطية والعروبة والإسلام والحكومة الإسلامية والوحدة العربية والاشتراكية والبرجوازية والبروليتاريا والصراع الطبقي...إلخ، مفاهيم غير محددة في الخطاب العربي، بمعنى أنها لا تحيل إلى شيء واضح ومحدد في الواقع العربي. ولذلك فهي عندما يوظفها هذا الخطاب تكون قابلة لأن تدخل مع بعضها أو تتحول إلى "بدائل" خطابية كلامية بدل أن تكون دَوَالَّ على معطيات واقعية(محمد عابد الجابري، 1990، ص56).

ولعل انتفاء تلك العلاقة بين تراث الفكر العربي وواقع البلدان العربية مرده إلى عوامل مختلفة، أثرت بشكل أو بآخر على مساهمة هذا التراث في النهوض العربي. ولذلك فإننا نجد الباحث يصر على أن تمجيده للماضي هو رد فعل من "القرون الوسطى" بكل ما يترتب عليه (معاداة

للديمقراطية) من عواقب، أي استمرار تلك العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم، حيث يتم اختزالها في حالة القطيع الذي يتولى الحاكم قيادته إلى حيث يريد؛ إنه رد الفعل المنتشر -للأسف- على نطاق واسع في العالم العربي الإسلامي المعاصر، حيث نجد تراجعا إلى المواقف المتخلفة التي تصبح بمثابة أسوار تدافع عن ركود وهمي للهوية، وبدل هذا التراجع، يرى الجابري أن المرء منا يحتاج إلى تنظيم نهج تطلعي يحول هذا الوهم، دون إهمال للتقاليد، إلى روح من العقلانية والديمقراطية(Fred Dallmayr, 2011, https://www.resetdoc.org).

وفي هذا السياق يحذر الجابري(محمد عابد الجابري، 1990، ص34) من أن استمرارية التهديد الخارجي للعملية النهضوية العربية (إسرائيل والإمبريالية العالمية) قد جعل توظيف التراث كسلاح إيديولوجي ضد "الآخر" يطمس ويقمع المحاولات التي كانت ترمي إلى توظيفه في العملية النهضوية، كتلك التي قامت بها سلفية الأفغاني وعبده ومن سار على دربهما في المشرق والمغرب، والتي تتمثل في محاربة الشعوذة والصوفية الطرقية والفكر الخرافي باسم الدين من جهة، وفي تضمين بعض المفاهيم التراثية مضامين عصرية ليبرالية من جهة أخرى، كتضمين "الشورى الإسلامية" وبعض تطبيقاتها معنى الديمقراطية الحديثة ونظمها.. إلخ. وبالنسبة للجابري فإن ما يسميه "التيار السلفي النهضوي" إذا كان لم يعادِ الديمقراطية بصورة مطلقة فقد فضل ترجمتها إلى "الشورى"، وهو يعلم أن الشورى في الفقه السياسي الإسلامي تعتبر غير ملزمة، وإنها فضلا عن ذلك من اختصاص "أهل الحل والعقد"، اي رؤساء القوم وأكابرهم. ومع أن رجال السلفية النهضوية لم يتقيدوا صراحة بهذا المفهوم الفقهي للشورى فهم لم يتمكنوا مع ذلك من التعبير عنها بمضمون إيجابي معاصر(محمد عابد الجابري، التراث، 2006، ص7).

إن موقف "المُشكك" في جعل مفهوم "الشورى" توازي أو تعني "الديمقراطية" عند الآخرين غير العرب، الذي أبان عنه الجابري في بحثه عن مفهوم "الشورى" في التراث العربي، لا شك أنه موقف انتهى إليه الباحث بعد تمحيص دقيق في كتب التراث، جعله لا يقدم لنا فقط مفهوما موضوعيا لـ"الشورى" بل ويُقر بكون العرب طبقوا في وقت من الأوقات هذا المفهوم بشكل يضاهي ما تعنيه الكلمة في البلدان العصرية الليبيرالية، من هنا يمكننا استنتاج السؤال الرئيسي لهذه المقالة وهو:

إلى أي مدى استطاع الجابري تقديم مفهوم متوازن للشورى؟

مبدئيا يمكن القول إن المفكر العربي محمد عابد الجابري، الذي كرس مشروعه الفكري المهم لدراسة العقل العربي والإسلامي وعلاقته بالتراث وبالآخر الغربي، استطاع أن يقدم لنا تصورا موضوعيا ومتوازنا إلى حد كبير لمفهوم الشورى، كما تداولته نصوص التراث العربي الإسلامي، عدا عن كون الباحث واعتبارا لما قدمه من تفسيرات وحجج نظرية وعملية مؤسَّسة للشورى عبر مراحل تاريخية مختلفة، قدم لنا وصفة لإعادة دراسة الفكر السياسي الإسلامي أملا في التوصل إلى المعنى الحقيقي لعديد الأشياء والمفاهيم ومنها مفهوم "الشورى".

مسار المقالة:

للإجابة عن السؤال المركزي ارتأينا أن نقدم أولا التصور العام لمفهوم الشورى كما جاء في كتابات محمد عابد الجابري التي بحثت في القرآن الكريم والسُّنة وبعض تطبيقات الفقه السياسي العربي، وذلك من خلال تتبع ما جاء بالخصوص في كتاب محمد عابد الجابري وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر. ثم نبرز مكانة الشورى في الفقه العربي الإسلامي، وسنعرج في هذا المحور على بعض تطبيقات الشورى في تراثنا كما جاءت تحديدا في كتابي الجابري "قضايا الفكر العربي(4): الدين والدولة وتطبيق الشريعة"، و"إشكاليات الفكر العربي المعاصر". قبل أن نقوم مع المفكر بمقاربة لعلاقة الشورى بالديمقراطية، لنستنتج ما إذا كانت تعني ما تعنيه هذه الكلمة الغربية من خلال تصفحنا للمراجع المشار إليها بالإضافة إلى أخرى.

وعلى سبيل الختم سنحاول تقديم خلاصة مركزة لدراسة الجابري حول الشورى، مُبرزين إلى أي حد استطاع المفكر المساهمة في "سد" هذا الفراغ في الفقه الإسلامي -إن كان حقا- كما ذهب إلى ذلك الدارس في مختلف كتاباته.

1.مفهوم الشورى كما ورد في التراث:

يرى محمد عابد الجابري(محمد عابد الجابري، 2004، ص115) أن المفكر داخل المرجعية يستند في بحثه عن معنى "الشورى" إلى القرآن، من دون شك، وبالخصوص إلى قوله تعالى: "..وشاورهم في الأمر.."، وقوله "وأمرهم شورى بينهم..". غير أن المعنى اللغوي لكلمة "شورى" مثله مثل سياق الآيتين، لا يسمح بـ"استنباط" تصور دقيق ومفصل عن الحكم كما ينبغي أن يكون، من المنظور الإسلامي؛ ذلك أن "الشورى"، كما تتحدد في المرجعية اللغوية، هي من "شرى" بمعنى أخذ. والمثال الذي تورده المعاجم في شرح هذا المعنى ويعتمده المفسرون كذلك، هو قول العرب: "شرَت العسل: أخذته مِن مأخذه". ومنه "شاورتُ فُلانا.. أظهرتُ ما عندي وما عنده من الرأي". وإذن فالشورى هي أخذ الرأي من مأخذه، أي ممن هو أهل لأن يؤخذ منه. وأخذ الرأي لا يعني قط وجوب الالتزام به تماما كما أن "من يؤخذ منهم الرأي" غير معينين ولا محصورين. وإذن فالشورى ليست فقط غير ملزمة للحاكم بل إن أهلها غير مضبوطين أيضا وإنما يجمعهم تعبير "أهل الحل والعقد"، والمقصود بهم كل من له سلطة ما في المجتمع: علمية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية ولكن دون تحديد لا للكم ولا للكيف ولا للجهة ولا للزمن.

هذا عن معنى الشورى كما يتحدد في المرجعية اللغوية، أما سياق الآيتين المذكورتين فهو لا يفيد الأمر الوجوب، وهذا ما يتضح من كلام المفسرين. نقرأ عند بعضهم في معنى قوله تعالى: "..فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر.."، والخطاب موجه إلى النبي (ص) وضمير الجمع يعود على المسلمين وكانوا قد انهزموا في غزوة "أُحُد"، نقرأ ما يلي:

"فاعف عنهم: أي ما كان منهم يوم أُحُد مما يختص بك. واستغفر لهم: فيما يخص بحق الله إتماما للشفقة عليهم. وشاورهم في الأمر: أي في أمر الحرب ونحوه مما لم ينزل عليك فيه وحي تطيِيباً لنفوسهم وترويحا لقلوبهم ورفعا لأقدارهم..". أما الآية الثانية التي ورد فيها قوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم" فهي تتحدث عن خصائل الذين آمنوا أي جماعة المؤمنين عموما، وليس عن الحاكم تخصيصا، مما يعني أن الشورى فضيلة في كل مؤمن: المؤمن يستشير أخاه المؤمن

في كل ما ينوي القيام به، ولكن العمل برأي من نستشيره غير واجب(محمد عابد الجابري، 2004، ص118). وهكذا فكل ما ينبغي للحاكم فعلُه هو أن يستشير، أما القرار فيتحمل مسؤوليته وحده وأهل الشورى لا يتحملون مسؤولية خطأ الحاكم حتى ولو كان عمله هو نفس ما أشاروا به عليه، وفي المقابل فهو غير مسؤول أمامهم(محمد عابد الجابري، 2004، ص118).

ذلك هو المضمون الذي تقدمه لنا المرجعية التراثية عن مفهوم الشورى وهو مفهوم يندرج في دائرة "مكارم الأخلاق" و"محاسن العادات"، وليس في دائرة الفروض والواجبات.بهذا المعنى فإن "الشورى" إلى جانب كل من "المسؤولية" وما عبر عنه الرسول الكريم بقوله "أنتم أدرى بشؤون دنياكم" تصبح هي "الأسس الثلاث" التي تقوم عليها "الخُلقية الإسلامية" في شؤون الحكم والسياسة(..). ومن هنا يتجلى بوضوح أن إعادة بناء الفكر السياسي في الإسلام يجب أن تنطلق، لا من الرجوع إلى آراء الماوردي وغيره، فهي ليست آراء ملزمة لنا، بل إنما أملتها ظروف عصرهم، بل يجب أن تنطلق عملية بناء الفكر السياسي الإسلامي المعاصر من إعادة تأصيل المبادئ الثلاثة المنوه بها أعلاه، وذلك بالصورة التي تجعلها تستجيب لحاجات عصرنا ومتطلباته"(محمد عابد الجابري، 2009، ص89).

وفي مراجعته للتراث مُنقّبا عن مفهوم الشورى وما إذا تم الأخذ بها وإلى أي مستوى في ممارسة الحكم، نجد مفكرنا محمد الجابري غير مقتنع كثيرا بما وقف عليه، بحيث يؤكد أن الفقه الإسلامي ظل "خاليا" –على كثرة أبوابه- من باب بعنوان "باب الشورى"، وليس منهم من جعل "الشورى" شرطا في الخلافة. ذلك أن التصور الفقهي الإسلامي لمسألة الخلافة ينبني على أن الخليفة مسؤول أمام الله وحده وليس أمام من بايعوه طوعا أو كرها، والعقد الذي بينه وبينهم، وهو نظري، ينحصر كله في أن يحكم فيهم بما أنزل الله، وليس في ما أنزل الله ما يوجب عليه التزام العمل برأي الناس، لا عامتهم ولا خاصتهم(محمد عابد الجابري، 2004، ص114).

2.بعض ممارسات الشورى في الفقه الإسلامي:

في سياق تعمقه في البحث في مفهوم "الشورى"، ينفي الجابري(محمد عابد الجابري، 2009، ص74) أن يكون هناك نص تشريعي لا في القرآن ولا في السنة، ينظم مسألة الحكم، وبما أن النبي (ص) قد توفي من دون أن يعين من يخلفه ومن دون أن يبين طريقة تعيينه ومن دون أن يحدد اختصاصاته ولا مدة ولايته، فإن المسألة برمتها قد بقيت تنتمي إلى جنس المسائل التي يصدق عليها قوله عليه السلام: "أنتم أدرى بشؤون دنياكم"، فهي إذن متروكة لـ"الدراية" و"الاجتهاد".

ولقد تم تعيين أبي بكر في ظروف استعجالية استثنائية، فكان تعيينه "فلتة" كما قال عمر بن الخطاب، مشيرا بذلك إلى أن بيعة أبي بكر قد تمت من دون تدبير سابق، وأن مبادرة الأنصار إلى الاجتماع في سقيفة بني ساعدة لاختيار واحد منهم خليفة هو الذي جعل الأمور بالطريقة التي بها مرت، حيث احتدم النقاش وتباينت الآراء، وكاد أن يتطور النزاع إلى ما لا تحمد عقباه لولا أن بادر عمر إلى مبايعة أبي بكر فتبعه المهاجرون والأنصار...وقد تلافى أبو بكر تكرار مثل تلك "الفلتة" بتعيينه عمر بن الخطاب بعد استشارة الناس وحصول رضاهم، وتلافاها عمر بتعيين ستة يرشحون واحدا من بينهم، وقد وقع الاختيار على عثمان(محمد عابد الجابري، 2009، ص73).

وفي التراث العربي الإسلامي أيضا لمّا كلم معاوية عبد الله ابن عمر في أمر استخلاف ابنه يزيد قالله ابن عمر: "إنه قد كان قبلك خلفاء لهم ابناء ليس ابنك بخير من أبنائهم، فلم يروا في ابنائهم ما رأيت أنت في ابنك، ولكنهم اختاروا للمسلمين حيث علموا الخيار، وأنت تحذرني أن أشق عصا المسلمين، وان أسعى في فساد ذات بينهم، ولم أكن لأفعل، إنما أنا رجل من المسلمين فإذا اجتمعوا على أمر فإنما أنا رجل منهم"(عبدالرحيم بن صمايل السلمي،http://www.saaid.net).

إذن لم تكن هناك طريقة واحدة لتعيين "الخليفة" فبقي الباب مفتوحا لكل الاجتهادات وأيضا لكل الاحتمالات. وإذا كان من الممكن الرجوع بجذور الثورة على عثمان إلى الصراع الذي احتدم بين مؤيديه وبين أنصار علي بن أبي طالب أيام "الشورى"، أي خلال تلك المداولات والنقاشات التي أسفرت عن تعيين عثمان خليفة، فإن ما حدث من ميوعة سياسية ومن فتنة دموية انتهت بقتل عثمان ما كان ليحدث بالصورة التي بها حدث لو لم يكن هناك فراغ دستوري(محمد عابد الجابري، 2009، ص73). إن الفوضى التي لحقت بأركان الدولة الإسلامية في ذاك العهد، إلى حد حمل السلاح ضد الحاكم كانت بالأساس بسبب تخلي الاخير عن مبدء "الشورى"، ويروي ابن كثير في هذا الصدد إنه "لمّا أخذت البيعة لِيزيد في حياة أبيه، كان الحسين ممن امتنع من مبايعته هو وابن الزبير، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وابن عمر وابن عباس"، وقد كان امتناع هؤلاء الصحابة، وهم أعلم الناس في زمانهم لعلمهم الأكيد بآثار الاستبداد على الأمة، وخطره عليهم، بل وصل الأمر إلى الخروج المسلح بعد وفاة معاوية، ولم تستقر الدولة لِيَزيد، وقد استمر الخروج المسلح على الاستبداد زمنا طويلا(عبد الرحيم بن صمايل السلمي، http://www.saaid.net).

وإذا كان الجابري قد أرجع تنصيب أبي بكر لخلافة الرسول إلى ما أجمع عليه المهاجرون والأنصار وتدخُّل عمر بن الخطاب، الذي حسم الموقف في الأخير، أي أرجع المسألة للعامل الدنيوي على حساب غياب الديني، فإن محمود أمين العالم(محمود أمين العالم، 1990 ص45) يرد هنا على الجابري بكون "القبيلة" لم تكن لها "الكلمة الأولى والأخيرة" في اختيار أبي بكر للخلافة، بل كان للعقيدة كذلك، لما يعنيه أبو بكر من قيمة دينية بصلته الحميمة بالنبي.

ولم تكن الثغرات الدستورية التي برزت في أواخر عهد عثمان والتي كانت وراء "انقلاب الخلافة إلى المُلك" هي وحدها الدروس السياسية التي يمكن استخلاصها من التجربة التاريخية للأمة العربية الإسلامية. هناك جوانب أخرى لا بد من إبرازها، وبالخصوص منها الكيفية التي دأب الحكام في الإسلام على اعتمادها في إضفاء الشرعية على حكمهم ابتداء من معاوية أول "ملك" في الإسلام(محمد عابد الجابري، 2009، ص83).

لقد كان معاوية يعرف جيدا أنه اغتصب الحكم بالسيف، وأنه بالتالي يفتقد الشرعية التي تأسس عليها الحكم في الإسلام منذ أبي بكر، شرعية "الشورى"، فراح يلتمس الشرعية لحكمه من "القضاء والقدر" من جهة، ومن العمل، من جهة أخرى، على استرضاء الناس بالتلويح لهم بإشراكهم في ثمار الحكم، خصوصا المادية منها. بل إن معاوية مثَّل وجهاً من أوجه "الواقعية السياسية" التي تقوم على التسليم بالأمر الواقع، حين خطب في المدينة بعد تمام "البيعة" له عام الجماعة فقال: "أما بعد فإني ما وليتها بمحبة علمتها منكم ولا مسرة بولايتي، ولكني جالدتكم

بسيفي هذا مجالدة"، ثم قال إنه حاول أن يحمل نفسه على سيرة أبي بكر أو عمر أو عثمان، ولكنها أبت ذلك ولم تستطعه، ثم أضاف قائلا: " فسلكت بها طريقا لي ولكم فيه منفعة: مواكلة حسنة ومشاربة جميلة. فإن لم تجدوني خيركم فإني خير لكم ولاية.."(محمد عابد الجابري، 2009، ص83). إنه الاستيلاء والسيطرة على أمر الأمة دون رضى منها ما يفتح أبواب الظلم والفساد وضروب العدوان وهو ما يسمى "الاستبداد السياسي" (بمفهومنا المعاصر)؛ فالحكم والولاية العامة على المسلمين حق للأمة، ولا يجوز الانفراد بها دون مشورة لهم كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "من بايع رجلاً من غير مشورة المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا"، وجاء في زيادة: "إنه لا خلافة إلا عن مشورة"(عبد الرحيم بن صمايل السلمي، http://www.saaid.net). وسار "الخلفاء" الأمويون من بعده (معاوية) على هذا النهج فاعتمدوا القول بالجبر كإيديولوجيا والعطاء كممارسة سياسية، فكان هذا وذاك هو أساس الشرعية التي بنوا عليها حكمهم(محمد عابد الجابري، 2009، ص83).

وفي ما يمثل مفهوما أو تعريفا آخر مغايرا وبعيدا كل البعد عن تدخل الإنسان في صُنع طريقة الحُكم، نقف عند تجريد تام للمشيئة الإنسانية في هذا الصدد، حيث برأي الجابري فإن العباسيين "رفعوا شعار القدر"، أي القول بحرية الإنسان واختياره، وبالتالي مسؤوليته على أعماله. من أجل ذلك عمدوا إلى التماس الشرعية لحكمهم، لا من القضاء والقدر، كما فعل الأمويون، بل من "إرادة الله ومشيئته"، فقالوا إن الله هو الذي شاء أن يحكموا، وأنهم إنما يحكمون بإرادته ويتصرفون بمشيئته"(محمد عابد الجابري، 2009، ص84).

لكن محمد الجابري سيحمل سؤاله حول "الشورى" إلى "الفكر الخلدوني" محاولا الإجابة عن سؤال حول "السبب" الذي جعل الدولة العربية الإسلامية دولة "الهيمنة والمركزيةالشديدة". وعن ما إذا كانت مسألة الدولة التي رسم ابن خلدون صورتها في مقدمته تطابق فعلا الدولة العربية الإسلامية كما عرفها التاريخ فعلا(..)(محمد عابد الجابري، 2009، ص34). وهنا يتساءل الجابري عن سر طغيان مفاهيم "العنف" في الخطاب السياسي الخلدوني الذي يعد "قمة" الخطاب السياسي العربي. في ذات الوقت لا يتردد الباحث في التذكير بأن "القرآن والحديث يشتملان على ما يمكن أن يعتبر، على الأقل، أصولا لأخلاقية الحكم في الإسلام، مثل مدح الشورى والترغيب فيها، والدعوة إلى إقامة العدل، وإلى التكفل بالفقراء والمساكين ومن في معناهم.."(محمد عابد الجابري، التراث، 2006، ص228).

إن ما يلفت النظر في الخطاب السياسي الخلدوني هو أنه خطاب تهيمن فيه المفاهيم والعبارات الدالة على الاستبداد والعنف، وكأن الطابع الاستبدادي لـ"الدولة العصبية" كما حللها ابن خلدون قد انعكس عليه واحتواه احتواء. وهكذا، فبالإضافة إلى المفاهيم التي ابتكرها ابن خلدون كمفهوم "الدولة الشخصية" و"الدولة الكلية" والتي تعبر عن طبيعة هذه الدولة، طبيعتها الاستبدادية، نجد الخطاب الخلدوني حول ما يسميه "أطوار الدولة" يستعيد مفاهيم وعبارات الخطاب العربي القديم حول "أيام العرب" وحروبهم وغزواتهم ويوظفها للحديث عن تصرفات صاحب الدولة إزاء عشيرته ورعيته، من ذلك مثلا المفاهيم والعبارات التالية التي تتكرر بشكل لافت للنظر في الخطاب السياسي الخلدوني: غلبة المدافع والممانع، الافتراس، الإستطانة، الاستيلاء على الملك،

انتزاعه، استبداد صاحب الدولة على قومه، الانفراد بالمجد، كبحهم من التطاول، جدع أنوف العصبيات(...)"(محمد عابد الجابري، التراث، 2006، ص228).

ويظهر جليا من خلال تعريج الدارس على فكر ابن خلدون القائم على "عصبية الدولة" أنه يريد تقديم مفهوم فارق وحاسم لمعنى الشورى؛ أولا بالنظر لما توفر لدى ابن خلدون من قدرة هائلة على تسمية الأمور بمسمياتها حتى ولو أضر ذلك بفكره الشمولي المتنوع والغني، وثانيا لربما حتى يتسنى لقارئ فكر الجابري أن يخرج بتصور مكتمل لموقفه من مفردة "الشورى"، فما هي خلاصة أو خلاصات الجابري حول الشورى المستخلصة من دراسته للفكر الخلدوني؟.

برأي الدارس فإن الشورى في مضمونها التراثي العربي الإسلامي، لا تقوم بديلا عن الاستبداد مطلقا بل فقط عن نوع من الاستبداد هو ذلك الذي يمارسه الحاكم الظالم: الاستبداد الذي يترتب عنه ظلم. والحاكم يتفادى الظلم ويتجنبه –عندما تكون له رغبة في ذلك أي عندما يهديه الله سواء السبيل- باعتماد المشورة أو الشورى التي تعني رأي أهل الحل والعقد من الفقهاء والعلماء وأكابر القوم قبل الإقدام على أي عمل"(محمد عابد الجابري، 2004، ص116-117).ويجاري الجابري في هذا الرأي جانب معتبر من الفقهاء والباحثين في التراث، بحيث إن المواقف القوية التي تقوم ضد الاستبداد تدل على بطلان نسبة إقرار الاستبداد إلى الدين؛إن الدين لم يأمر بالتغلب والظلم، بل أمر بالشورى {وشاورهم في الأمر} [آل عمران/159]،{وأمرهم شورى بينهم}[الشورى/38]، وقد أجمع الصحابة على أن الولاية العامة لا تكون إلا بشورى ورضى من الأمة وهذا ما كانت به الولاية لأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم جميعا(عبد الرحيم بن صمايل السلمي، http://www.saaid.net).

وبرأي الجابري فإن الحضور المكثف والقوي لمفاهيم "العنف" وعباراته في الخطاب الخلدوني، تُغيب بصورة تامة المفاهيم التي تقابلها وتضادها، ويعني المفاهيم التي يتشكل منها عادة الخطاب السياسي "المدني" مثل مفاهيم: الحقوق والواجبات، الحرية، المسؤولية، العدل، قانون، الفرد، الشخص، الحكومة، الانتخاب...وغيرها من المفاهيم السائدة في الأدبيات السياسية اليونانية. أما مفهوم "الشورى" ومفهوم "أهل الحل والعقد" وهما مفهومان إسلاميان، فإن ابن خلدون لا يرى لهما معنى في الواقع إلا إذا تعلق الأمر بأصحاب العصبية الممثلين للقبائل والعشائر صاحبة الشأن. أما غيرهم مثل الفقهاء والقضاة والعلماء...إلخ فهم لا يمثلون قوة مادية (=عصبية) وبالتالي فلا مكان لهم في الشورى في نظر صاحب المقدمة"(محمد عابد الجابري، 2004، ص228-229).

ويرد ابن خلدون على الذين يؤاخذون الملوك على إخراجهم الفقهاء والقضاة من الشورى محتجين بالحديث النبوي القائل: "العلماء ورثة الأنبياء"، يرد عليهم قائلا: إن "حكم الملك والسلطان إنما يجري على ما تقتضيه طبيعة العمران، وإلا كان بعيدا عن السياسة(محمد عابد الجابري، التراث، 2006، ص229).

يواصل محمد عابد الجابري تسليط الضوء على الموقف الخلدوني المانِع على العلماء "حقهم" -الكلام لصاحب المقالة- في الشورى، وهو المنع الأقرب إلى الاتهام بعدم أهلية نخبة من الناس (العلماء والقضاة) بالشورى رغم أنهم الأولى –إن كان ولا بد من أولويات- بهذا، ما قد يحيل على

"حيف خلدوني" يصعب تبريره ! ولعل هذا ما جعل البعض ينوه إلى أن الجابري في دراساته البحثية في التراث فإنه كان يرى أن الوحي (القرآن) موجّه إلى البشر في وضعهم التاريخي المعاش، وبالتالي فلا يمكن فهم الوحي/القرآن بشكل صحيح إلا من خلال الأخذ بالاعتبار السياق التاريخي والاجتماعي، مع تأكيده على أن ذلك السياق لا يعني أنه محصن من النقد أو التحول، إنه التحول الذي يحدث لكن مع إدراك كامل للظروف السائدة(Fred Dallmayr, 2011, .(https://www.resetdoc.org

وفي سياق هذا التبرير يورد الجابري ما رآه صاحب "المقدمة" من أن طبيعة العمران في هؤلاء (=الفقهاء.. إلخ) لا تقتضي لهم شيئا من ذلك لأن الشورى والحل والعقد لا تكون إلا لصاحب عصبية يقتدر بها على حل أو عقد أو فعل أو ترك، وأما من لا عصبية له ولا يملك من أمر نفسه شيئا ولا من حمايتها وإنما هو عيال على غيره فأي مدخل له في الشورى أو أي معنى يدعو إلى اعتباره فيها، اللهم إلا شُوراه فيما يعلمه من الأحكام الشرعية فموجودة في الاستفتاء خاصة (=طلب الفتوى منه) وأما شوراه في السياسة فهو بعيد عنها لفقدانه العصبية والقيام على معرفة أحوالها وأحكامها، وإنما إكرامهم من تبرعات الملوك والأمراء"(محمد عابد الجابري، التراث، 2006، ص229).

ويصل الجابري إلى استنتاج أن السياسة الممكنة التي تقتضيها طبائع العمران، تتحدد في الخطاب الخلدوني، أول ما تتحدد، بالمفاهيم التالية: الحاكم، وجوب الانقياد، الثواب والعقاب، مصالح السلطان، وبالتالي فالسياسة هنا فعل يتجه من أعلى إلى أسفل (من السلطان إلى الرعية) ولا مجال فيها للعكس، أعني: اتجاه الفعل السياسي من أسفل (الرعية) إلى أعلى (السلطان). ولذلك يرفض ابن خلدون "الشورى" بالمعنى الذي يعطيها لها الفقهاء وهو المعنى الذي يريد قلب الفعل السياسي ليتجه من "أسفل" (=أهل الحل والعقد من الفقهاء والقضاة وغيرهم) إلى أعلى، وهذا ما يخالف "طبائع العمران" في نظر صاحب المقدمة. ولنفس السبب يرفض ابن خلدون "السياسة المدنية" كذلك، أعني يرفض اعتبارها قابلة للتطبيق(محمد عابد الجابري، التراث، 2006، ص230).

3.الشورى والديمقراطية أية علاقة؟:

في هذا المحور يسعى الجابري إلى جعل المتتبع لفكره يأخذ مسافة معتبرة ما بين مفهوم "الشورى" في التراث الفكري العربي والمفهوم الدال عليها –إنْ سلمنا بذلك- في عصرنا الحالي وهو "الديمقراطية"، بل نجد الرجل في موقف أشبه بالمُتهِم لمن سمّاهم "الأصوليين" بأنهم يبخسون "الديمقراطية" قدرها مقابل إعطائهم التفوق لـ"الشورى" !

وبرأي الدارس، عندما بدأ العرب في الاحتكاك مع الغرب وفكره الليبرالي، وكان ذلك في القرن الماضي، عمد فريق منهم، وبصورة خاصة أولائك الذين أطلق عليهم في ما بعد اسم "السلفيون"، إلى البحث لكل مفهوم من المفاهيم الليبرالية الأوروبية عما يوازنه أو يقاربه في الفكر العربي الإسلامي "القديم". فلم يترددوا، في المطابقة بين مفهوم "الديمقراطية" الأوروبي ومفهوم "الشورى" الإسلامي. ومنذ ذلك الوقت والديمقراطية تعني لدى المفكر الذي يفكر داخل المرجعية التراثية وبواسطة معطياتها وحدها شيئا واحدا هو: الشورى. وقد تطور الأمر بهذا

النوع من الموازنة والمقارنة إلى أن أصبح المفكر السلفي أو الأصولي –لا فرق- يستنكف من استعمال كلمة "ديمقراطية" معتبرا كلمة "الشورى" أكثر تعبيرا عن المعنى "المقصود"(محمد عابد الجابري، 2004، ص116). ويزيد الجابري إماطته اللثام عن خلفيات هذا النزوع الصارخ للسلفيين إلى رفع يافطة "الشورى" التي تمتح من تراثنا العربي الإسلامي بقوله "لقد تجنب السلفي شعار الديمقراطية وألح على شعار "الشورى" للسبب نفسه الذي جعل الليبيرالي العربي يوظف شعار العلمانية بدل الديمقراطية. لقد كان السلفي يرى هو الآخر أن تطبيق الديمقراطية بالمعنى الذي تعنيه في إطارها المرجعي الأصلي (أوروبا) معناه تسليم الحكم للنخبة العصرية، وهو ليس منها، تلك النخبة التي أخذت تضايقه على الحل والعقد في كل مجال"(محمد عبدالباقي الهرماسي، 2002، ص174).

ويذهب الجابري في سبيله إلى التشكيك في ما يزعم مَن سماهم "السلفيين" و"الأصوليين" مِن أن الشورى هي مرادف للديمقراطية، إلى حد محاسبة النوايا عند هؤلاء، والقول إن توجههم كان ينطوي على خلفيات إيديولوجية. لكن بالمقابل وإن كان الجابري يقر بضرورة الأخذ بالديمقراطية لخروج العرب والمسلمين من أجواء الحكم القمعي والاستبدادي، فإنه يدعو إلى تلك الديمقراطية الموجودة أسسها في القرآن نفسه وفي الأحاديث النبوية وتطبيقاتها، إذ أن الحل أو السبيل إلى الديمقراطية هو "داخلي" بالعالم الإسلامي المُفضّل لاستيراد أو فرض ديمقراطية ذات خصائص غربية، إنه يكمن في تقاليد المسلمين الدينية وفي تراثهم الثقافي من خلال ما يسمى "الشورى" الحقة كما جاءت في النصوص الإسلامية(Mohamed Abed Al-Jabri's new Averroism, 2011, https://www.resetdoc.org/).وبالنسبة للباحث محمد عابد الجابري فإن "تطلعاتنا" نحو الحداثة يجب أن تستند بالضرورة على مكوناتنا الإبداعية، بحيث يكون العقل حاضرا في ثقافتنا من أجل إطلاق دينامية التغيير الداخلية؛ وهكذا فإنه في سياق الثقافة العربية الإسلامية، لا يمكن للحداثة أن تعني دحض التقاليد أو الانفصال التام عن الماضي، بل هي محاولة لرفع مستوى الطريقة التي نفترض بها علاقتنا بالتقاليد على مستوى ما نسميه "المعاصرة"، وهو ما يعني اللحاق بالإنجازات الكبيرة التي يتم تحقيقها في جميع بقاع العالم(Fred Dallmayr, 2011, https://www.resetdoc.org).

في هذا الصدد يرى الجابري أن السلفيين عمدوا إلى الموازنة بين الديمقراطية والشورى لا لأنهم كانوا يطابقون بينهما أو يجهلون الفروق التي تباعد بينهما، بل لقد فعلوا ذلك في إطار ممارسة إيديولوجية تستهدف من جهة طمأنة المتشددين المتزمتين من "علماء الدين"، ولربما الحكام أيضا، بأن المناداة بالديمقراطية لا يعني إدخال بدعة أو بضاعة دخيلة إلى دار الإسلام، إذ الديمقراطية ما هي إلا الاسم الذي يطلقه الغربيون على ما نعبر عنه نحن **بالشورى**...(محمد عابد الجابري، 2009، ص73).إنه إذا كان التيار السلفي النهضوي لم يعادِ الديمقراطية بصورة مطلقة، فقد فضل ترجمتها إلى "الشورى" وهو يعلم أن الشورى في الفقه السياسي الإسلامي تعتبر غير ملزمة، وإنها فضلا عن ذلك، من اختصاص "أهل الحل والعقد"، أي رؤساء القوم وأكابرهم، ومع أن رجال السلفية النهضوية لم يتقيدوا صراحة بهذا المفهوم الفقهي للشورى فهم لم

يتمكنوا مع ذلك من التعبير عنها بمضمون إيجابي معاصر(محمد عابد الجابري، الديمقراطية، 2006، ص7).

وتستهدف هذه الممارسة الإيديولوجية من جهة أخرى الارتفاع بمعطيات تراثنا ومقومات حضارتنا إلى مستوى العصر، الشيء الذي يعني أن مشاكلنا تجد حلها في تراثنا الديني والفكري وأن المسألة كلها منحصرة في الكيفية التي ينبغي أن نفهم بها هذا التراث...وتلك آلية معروفة من آليات تأكيد الذات والدفاع عن النفس(محمد عابد الجابري، 2009، ص73).

وفي موقف يبدو أكثر جلاء من تموقعه إزاء مفهوم "الشورى" في مقابل "الديمقراطية" يذهب الجابري بعيدا في هذا النقاش ليؤكد أنه لا يكفي أن يقال إن الحكم في الإسلام مبني على "الشورى" وعلى "العدل" وعلى "الإخاء"...إلخ. فجميع الديانات وجميع المذاهب السياسية والاجتماعية ترفع شعارات من هذا النوع لسبب بسيط هو أنها شعارات تعبر عن قيم إنسانية خالدة ومُثل عليا يتطلع البشر جميعا في كل وقت إلى تحقيقها(محمد عابد الجابري، 2009، ص73). ولمعرفة أية "شورى" يريد الجابري لأمته فإن علينا اقتفاء دراسته وتتبعه لمفهوم "الشورى" عند واحد من أبرز شيوخ السلفية النهضوية، وهو محمد عبده، الذي يكتفي، بحسب الجابري، بالقول إنها تعني غياب ما يسميه بـ"الاستبداد المطلق"، أي "تصرف الواحد في الكل على وجه الإطلاق في الإرادة، إن شاء وافق الشرع والقانون وإن شاء خالفهما"، أما ما يسميه بـ"الاستبداد المقيد" ويعني به "استقلال الحاكم في تنفيذ القانون المرسوم والشرع المسنون"، فهو في نظره لا يتعارض مع "الشورى"، وفي جميع الأحوال فـ"الشورى" لا تعني عنده أكثر من "مناصحة الأمراء" (..)(محمد عابد الجابري، الديمقراطية، 2006، ص7)؛ ولعل هذه التبريرات الداعمة للاستبداد هي التي استنفرت بعض الدارسين لمزيد من الاجتهاد في التراث نفسه، حيث وفي رد فعل واضح على الاستبداد المنتصر، منذ سبعينيات القرن العشرين، لوحظ اهتمام متجدد بكل من المصادر الدينية المعيارية للإسلام (الكتاب والسنة بالخصوص) والأدب السياسي الكلاسيكي،بحيث أعيد ضخ روح جديدة في عدد معين من النصوص مثل "ميثاق المدينة" (الصحيفة/ دستور المدينة المنورة)، ومداولات "سقيفة بن ساعدة"، وما إلى ذلك، لإعطاء شرعية دينية بحتة لضرورة إنشاء المؤسسات الديمقراطية؛فهل هي إعادة تأسيس لمفهوم الديمقراطية انطلاقا من مصادر إسلامية دينية وعلمانية أم أنها ببساطة جزء من منطق الغضب السياسي الرافضللاستبداد السائد؟(Mohamed BEDDY EBNOU, 2015, p24).

إنها نفس التبريرات التي جعلت مفكرنا عابد الجابري يستنتج أن موقف السلفية المعاصرة والجماعات الإسلامية المتفرعة عنها لا يختلف عن موقف الشيخ محمد عبده وغيره من رواد السلفية الحديثة، بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك، إذ تنظر بعين الريبة إلى الديمقراطية بدعوى أنها لا يمكن أن تسفر إلا عن وضع مماثل للوضع القائم، الوضع الذي يستولي فيه على مقاليد الحكم أفراد من "الأقلية المقلدة للغرب"، الشيء الذي يعني في نظرها استبعاد الأغلبية الساحقة من الجماهير المسلمة(محمد عابد الجابري، الديمقراطية، 2006، ص7).بينما هناك من الدارسين من توصل إلى أن الجابري ميز في بحوثه في التراث بين "المجتمع السياسي" و"المجتمع المدني"، بينما بالنسبة لدولة الفتوحات، التي حكمها الخلفاء الراشدون، فكانت من النوع الثيوقراطي، التي

لم يكن هناك أي سبب لوجودها، وبالتالي تم استبدالها بالدولة السياسية (دولة الملك السياسي)(AbderrezakDourari, 2000, p.75-97).وبالنسبة للجابري أيضا لا بد من الإشارة إلى أنه يصر على التأكيد بأنه لا يوجد أي إحساس لديه بسؤال محدد يتعلق بعلاقة الإسلام بالديمقراطية، والسؤال المركزي الذي يشغله هو عن حقيقة وجود عجز ديمقراطي مرتبط بدول العالم الثالث، المصطلح الذي تم إنشاؤه خلال الحرب الباردة لتحديد الفضاء الذي كان يدور فيه صراع عنيف بين الغرب الرأسمالي والمعسكر الشيوعي، حيث كانت السياسة الرئيسية للمعسكر الغربي تقوم على تنظيم الانقلابات وتثبيت الأنظمة الدكتاتورية في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا (Mohamed BEDDY EBNOU, 2015, p23-24).

وفي الأخير نجد الدارس لا يتردد، بغض النظر عن التسمية، في القبول بمفهوم الشورى لكن بشرط تحديد الكيفية التي تُمارس أو تُطبق بها، بمعنى أن تكون فيها الكلمة الأولى والأخيرة للشعب أو لممثليهم (البرلمان).

فيخلص الجابري معتبرا أن تحديد طريقة ممارسة "الشورى" بالانتخاب الديمقراطي الحر، وإن تحديد مدة ولاية رئيس الدولة في حال النظام الجمهوري مع إسناد مهام السلطة التنفيذية لحكومة مسؤولة أمام البرلمان، في حال النظام الملكي والجمهوري معا، وإن تحديد اختصاصات كل من رئيس الدولة والحكومة والبرلمان بصورة تجعل هذا الأخير هو وحده مصدر السلطة، تلك مبادئ لا يمكن ممارسة "الشورى" في العصر الحاضر من دون إقرارها والعمل بها(محمد عابد الجابري، 2009، ص82).

خاتمة:

في سياق بحثه في مفهوم "الشورى" وجدنا المفكر محمد عابد الجابري يحشد كل المبررات والحجج، سواء من القرآن أو السنة ومن بعض التطبيقات السياسية اللاحقة وخاصة كما وردت في ممارسات الدولتين الأموية والعباسية، وفي "مقدمة" ابن خلدون، ثم في العصر الحديث، ليؤكد أن الاكتفاء بترديد "الشورى" كمفهوم عام لا يكفي لأن يبرر نظام الدولة على أنه إسلامي يطبق الشريعة ولاسيما مبدء الشورى، بل لابد أن يكون ذلك في إطار توزيع للسلط يجعل "الشورى" أكثر من مجرد "قيمة إنسانية"، أي أن تكون إحدى الأسس والمرتكزات لأي نظام سياسي؛ وهو في تفسيره لهذا المفهوم لا يجد أي حرج في القول بضرورة إعادة قراءة التراث واستعمال التفسير القمين بجعل القرآن والسُّنة يسايران السياقين التاريخي والاجتماعي للمسلمين، وهذا قطعا لن يمس بروحهما ومكانتهما، بعكس ما يريد بعض علماء الدين إقناع إما الحاكم أو المحكومين/الناس به.

ولعل الجابري هنا وإنْ كان يعطي قيمة اعتبارية مُثلى للشورى، كما جاءت في التراث العربي الإسلامي ويشي بإمكانية أن تكون مقابلا للديمقراطية كما هي معروفة في العصور الحديثة، لاسيما إذا ارتبطت "الشورى" بمجموعة من الشروط الموضوعية، إلا أن مفكرنا لا يجد غضاضة في توجيه الانتقاد –وإن كان مبطنا- لمن يسميهم الأصوليين الذي ينتصرون بشكل أعمى ومبالغ فيه للشورى على حساب "الديمقراطية"، ويبخسون الأخيرة امتيازاتها وتفوقها كقيمة إنسانية بوأت حضارات مختلفة مراتبَ التقدم والتنمية الإنسانيين.

إن المشكلة بالنسبة لباحثنا محمد الجابري تكمن في الكيفية التي ينبغي بها فهْم التراث، فالحداثة أو المعاصرة لا يجب أن تعني القطيعة مع ماضينا ودحض التقاليد العربية الإسلامية، بل ينبغي هنا في إطار ما سماه "دينامية" التغيير والبحث الداخلي، أن يُعطى للعقل مكانتُه بالكيفية التي تجعل من علاقتنا بالتقاليد في مستوى "الحداثة" و"المعاصرة".

قائمة المراجع:

1.عبد الرحيم بن صمايل السلمي، الاستبداد السياسي، منشورة على الرابط: http://www.saaid.net/arabic/471.htm?print_it=1

2.محمد عابد الجابري(1990)، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

3.محمد عابد الجابري(2004)، وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

4.محمد عابد الجابري(2006)، التراث والحداثة: دراسات..ومناقشات، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

5.محمد عابد الجابري(2006)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة، عدد 95، منظمة اليونسكو، بيروت، لبنان.

6.محمد عابد الجابري(2009)، قضايا الفكر العربي(4): الدين والدولة وتطبيق الشريعة، سلسلة الثقافة القومية (29). الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

7.محمد عبدالباقي الهرماسي(2002)، القومية والديمقراطية في الوطن العربي..أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.

8.محمود أمين العالم(1990)، العقل السياسي العربي، المستقبل العربي، ع140، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

9.Abderrezak Dourari, 2000, De la laïcité en Islam selon Mohammad Abid Al-Jâbirî, Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales (Insaniat إنسانيات).

10.Fred Dallmayr, Opening the Doors of Ijtihad, 2011, Look at: https://www.resetdoc.org/story/opening-the-doors-of-ijtihad.

11.Mohamed Abed Al-Jabri’s new Averroism, 2011, https://www.resetdoc.org/story/mohamed-abed-al-jabris-new-averroism.

12.Mohamed BEDDY EBNOU, 2015, ISLAM ET DEMOCRATIE: FACE A LA MODERNITE, FONDATION POUR L'INNOVATION POLITIQUE (fondapol.org), France.

الأصول الفكرية والفلسفية في النظرية النقدية عند هشام شرابي

أ.ثابت سلطان، جامعة قسنطينة2- الجزائر
د.عصام عبد الحفيظ، جامعة قسنطينة2- الجزائر

Intellectual and philosophical assets in the critical theory of Hisham Sharabi

Thebet Soultane, University of Constantine 2, Algeria
Abdel Hafid Assam , Doctor Professor Lecturer, University of Constantine 2 , Algeria

ملخص: يعتبر هشام شرابي نموذج المثقف العربي الملتزم بقضايا عصره وواقعه، وهو من المفكرين الذين دعوا إلى نقد الواقع العربي وتفكيكه سياسيا واجتماعيا ودينيا، وقد ساهم بكتاباته بالعربية والانجليزية في إنشاء وعي عربي جديد، وتوصّل بنقده الحضاري للمجتمع العربي إلى أنّ الأزمة العربية المتفاقمة في كل الميادين هي في جوهرها أزمة ثقافية وحضارية أكثر منها أزمات سياسيّة ضيّقة، ولا مناص من التغيير إلاّ عن طريق تجاوز الفكر المأزوم لدى الفرد أو المواطن العربي، خلاصةٌ توضحّت له بعد مخاض عميق أثناء تأسيسه لنظريته النقدية الحضارية، هذه الأخيرة كانت هي الأخرى نتاج قراءات عميقة لبعض المفكرين العرب والفلاسفة الغربيين ومنه يمكن أن تلقي بعض العناصر من سيرته الضوء على اقتران الفكر عنده بالممارسة والتصاق الحياة بالفكر وبالتالي ارتباط النقد عنده بالحياة.
الكلمات المفتاحية: هشام شرابي، النظرية النقدية، النقد الحضاري، النظام الأبوي، الأصول الفلسفية.

Abstract : Hisham Sharabi is a regarded as a symbol of Arab intellectual who adapted different issues of his area and he is among the thinkers who claimed for the critic of the real Arab and his analyze political, social, religious. He collaborated with his writing (in Arab and English)to build the new Arab awareness, He deduced from his critical civilization that the Arab crises in deferent fields is in reality an intellectuals and civil crises more than political crises. And no way for changes only thought the negative taught the negative thought of individual of Arab citizen. A result that appeased at him after a long experience during his building to his critical civilized theory, This theory of was a result to a deed reading to some Arab thinker and occidental philosophers. And his we can highly some characters from his cases that there is a link between taught and practice and vice versa .For this critics was linked with life
Keyeswords: Hisham Sharabi, Critical Theory, Civilization Criticism, Patriarchal, Philosophical assets.

مقدمة:

من المعروف أنه لم يعد بالإمكان على مفكر ما أن يكون حرا تمام الحرية في اختيار نوع الانتماء النظري الذي يسلكه أو المنهج الذي يتبعه دون أن يكون لمؤثرات أخرى فاعلة في محيطه أو ميدانه والتي يكون لها أثرها في طريقة اختياره ونوعية توجهه، وبهذا فإن "هشام شرابي(2005-1927)" لم يعكس رؤيته المجردة فقط المبنية على ذاتيته واختياراته الشخصية، في تأسيسه لنظريته النقدية أو نقده الحضاري-سواء منها المنهج أم في مجال الدراسة-، إنما كان عرضة لمؤثرات فاعلة تحكمت فيه ودفعته إلى اتجاهات محددة، فرضتها طبيعة ما كان سائدا وموجودا على الأصعدة السياسية والثقافية وحتى الاقتصادية إبان تخبط الأقطار العربية تحت نير الاستعمار وحتى بعد خروجها منه واصطدامها بواقع حضاري مغاير للحقبة التي سبقتها، فقد بدأ "شرابي" مساره الفكري ماركسيا بعد المرور بالحزب السوري القومي الاجتماعي، ثم انتقل في نهاية الستينات إلى نهج " النقد الحضاري" الذي شكل رؤيته النظرية النقدية والمنهجية لدراسة المجتمع العربي، ويعتبر هذا النهج من أبرز النماذج النظرية التي برزت في الدراسات الاجتماعية العربية الحديثة في تفسير بنية المجتمع العربي و أسباب تخلفه، مع العلم أن الأمر لا يتعلق بمجرد مقاربة أكاديمية أو بحثية محايدة، بل يحمل موقفا أيديولوجيا ملتزما وصريحا، وما يميز هذا النهج هو تجاوز المقاربة الاجتماعية السائدة في الدراسات العربية المتأثرة أساسا بالأطروحة الماركسية (والتي كان "شرابي" من دعاتها في مرحلة هامة من حياته الفكرية)، بتوظيف مجموعة غنية من المفاهيم الفلسفية والنقدية (من هيغل وماركس إلى فوكو و دريدا وبارت ...)، في دراسة المجتمع العربي بصفته مجتمعا أبويا مستحدثا (البنية البطركية أو الأبوية)"(السيد ولد أباه، 2010، ص193)، ولهدا اعتبر شرابي مفكرا عربيا صاحب توجهات فكرية وفلسفية غنية، وهدا ما يفسر ربما زخم وثراء إنتاجه الفكري، وهنا نتساءل عن طبيعة هذه النظرية النقدية التي اختص بهاو فيما تتمثل؟ و ما هي آلياتها وطبيعة منهجه فيها؟ وبالتالي ما هي أهم المقولات والمفاهيم الفلسفية التي تأثر بها واستمد منها فلسفته النقدية التي عرف بها ؟

يعتمد "هشام شرابي" في كتاباته وأفكاره، منهجا فكريا يتفاعل مع الإبداعات الفلسفية الحديثة دونما معوق أو مشكل مذهبي أو عقائدي، ومن أي جهة أتت، فهو ينتمي إلى فئة من المفكرين والمثقفين الذين رفضوا الانضواء أو التقيد بمدرسة فلسفية بعينها أو تيار فكري بعينه،فاستند إلى المثالية المتعالية والأفكار الصوفية في شعر ميخائيل نعيمة(1988-1889)، واستند إلى الوجودية المؤمنة ل"هايدغر" و"كاركيغارد"(1855-1813)، كما ارتبط فكره ونقده بالإنسان المتمرد والجدلية الاجتماعية لـ"ماركس"(1883-1818)، فامتزجت عنده مصطلحات المناهج الفلسفية المعاصرة ومقتضياتها كالنظرة المثالية المجردة للحقيقة المطلقة وما يقابلها من جهة مغايرة من نظرة تحليلية نقدية للوقائع التاريخية النسبية، فإذن من الصعب تصنيف مقاربات شرابي المنهجية،"كونه انتقل من الفلسفة إلى تاريخ الأفكار، ثم إلى التحليل الاجتماعي لقضايا المجتمع العربي، ومن الصعوبة بمكان تحديد فكره في حقل معرفي محدد، فأعماله لا تنتمي إلى الفلسفة التقليدية، تاريخها ومذاهبها، على رغم اهتمامه باتجاهاته المعاصرة وتخصصه فيها وحصوله على شهادة الماجستير في فلسفة القيم، ولا النقد الأدبي على رغم انشغاله بالخطاب النقدي الجديد

وتعامله مع أعلامه، ولا علم النفس والاجتماع مع استخدامه لمناهج وماركس وماركسيات القرن العشرين ومدرسة فرانكفورت، بل تتداخل العلوم في كتاباته وتمتزج المناهج إخلاصا لموضوع البحث ووحدته وهدفه"(أحمد عبد الحليم عطية، 2006، ص251)، فكان نتاج هدا التداخل في الأصول والمنابع تنوع وثراء الطرح الفكري له، حيث أن دراساته النقدية عن الواقع العربي مست معظم الظواهر والميادين التي أثرت وما تزال تؤثر على ديناميكية المجتمع العربي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

أولا. النقد الحضاري للمجتمع العربي كموضوع للنظرية النقدية لدى شرابي:

يعتبر مفهوم النقد الحضاري في فلسفة "هشام شرابي" مفهوم رئيس وجوهري في حقول التحليل السياسي والاجتماعي والتاريخي "وله على الصعيد النظري والأكاديمي أبعادا تاريخية وسياقات فكرية تمتد من عصر التنوير إلى عصر الفكر ما بعد الحداثي أي حسب الرموز الفكرية الكبرى من هيغل وماركس ونيتشه إلى فرويد وهايدغر وفوكو والى هابرماس ودولوز وريتشارد دورتي" (هشام شرابي، 2001، ص10) وهذا المفهوم نجده لا يرتبط فقط بالناحية الفكرية النظرية البحتة عند "شرابي"،و إنما يمثل منظومة أعمق وأوسع تتمثل في أن هذا النوع من النقد في حد ذاته يوفر الأرضية الصلبة والأدوات في نفس الوقت في سبيل تغيير الواقع نحو ما يتلاءم ومقتضيات الحاجات الإنسانية الراهنة من فكر واقتصاد وسياسة وغيرها. "لكن في السياق الحاضر لا أتناول هذا المفهوم من ناحيته الأكاديمية النظرية بل من حيث انه يوفر الأدوات الفكرية التي كانت في القرنين الماضيين الأكثر قوة وفاعلية في نقد الواقع القائم في الغرب وتجاوزها نحو بدائل وأنماط أخرى أكثر حرية وانفتاحا على مستقبل أنساني جديد" (هشام شرابي، 2001، ص10)، ولهذا فالأخذ بهذا التوجه أو النظر إلى هذا المفهوم من هذه الخاصية البراغماتية يعني أساسا اعتماد"شرابي" عليه في تحليل الواقع العربي المعاصر وفي تمكيننا نقد الخطاب العربي السائد وتفكيكه والخروج من حالة الفوضى والبلبلة التي حكمت ولا تزال تحكم حياتنا الفكرية وبالتالي إنتاج خطاب حديث بديل عن الخطاب السائد."فإذا أردنا لمجتمعنا العربي أن يتجاوز أزمته المتفاقمة وان يسترجع قواه ويدخل ثانية في مجرى التاريخ ،فلابد له من بعملية نقد حضاري تمكنه من خلق وعي ذاتي مستقل واستعادة العقلانية الهادفة، فالنقد الحضاري ضرورة فكرية ملحة للانتقال من الحال التي هي عليها مجتمعاتنا اليوم إلى الحالة المطلوبة لها في المستقبل لكي تكون في مستوى العصر وفي مستوى المكتسبات المادية والمجتمعية والسياسية التي تحققت لمجتمعات كثيرة في زماننا "(هشام شرابي، 2001، ص11).

كما يمكن تعريف النقد الحضاري الذي يقصده هشام شرابي، على أنه نقد شامل وعام، "لا يقف عند نقد العوامل المعيقة الخارجية، بل يبحث أيضا في العوامل والمظاهر الداخلية، وبعبارة أخرى فإنه لا يبحث في مظاهر السيطرة فحسب بل يبحث، في الشروط الذاتية للخضوع، لتلك السيطرة ذاتها كما أنه ينبغي خلع السيطرة الغربية وتحرير الفكر منها(...)، وبهذه الصفة يظهر النقد الحضاري بوصفه شاملا، إذ هو نقد للأخر وللذات وفي نفس الوقت نقد ظاهرة سيادة الحضارة الغربية داخل ثقافتنا، هو بمثابة الخطوة التي تحقق البين نقد الأخر ونقد الذات"(محمد وقيدي، 2003، ص95-96). النقد الحضاري الذي جاء به "شرابي" هو نقد للعوامل التي تحول

دون تحقيق النهضة العربية سواء كانت هذه، العوامل داخلية أو خارجية، فهو ينقد ويثور على كل أشكال وأنواع السيطرة، وتلك الأفكار المنزوية والخاضعة تحت هذه السيطرة، ويدعو أيضا إلى التخلص من الهيمنة الغربية علينا، إذن النقد الحضاري نقد عام وشامل لكل أنواع السيطرة والهيمنة، المفروضة على المجتمع العربي سواء من داخل هذا المجتمع أو خارجه، ومن جهة أخرى يمكن اعتبار النقد الحضاري على أنه " تفكير ذو مرام بعيدة وعلى المدى الطويل، بالنسبة لتطور المجتمع، وينبغي في الواقع إدراكه من حيث هو كذلك، حتى لا يبدو بمثابة التفكير السلبي الذي يقوم على مجرد رفض مسبق ومطلق للواقع القائم، إنه لا يرفض إلا لأنه يريد أن يزيح العوائق، ويمهد الطريق للعوامل الإيجابية التي يرى أنها كفيلة بتحقيق التطور المرغوب، فيه للمجتمع فالقصد العميق منه هو البناء، وهو لذلك مرحلة ضرورية للانتقال من حالة السلب إلى حالة الإيجاب "(محمد وقيدي، 2003، ص105)، فالنقد الحضاري يمثل مشروع نقدي وثوري او نظرية نقدية على الواقع وعلى الذات بهدف تجاوز القيود الفكرية المكبلة للوعي، فهو " مهمة ثقافية ذات بعد استراتيجي بالنسبة للمجتمع الذي تتجه إليه، وتقتضي شروطا موضوعية وأخرى ذاتية، النقد الحضاري أيضا عملية نقد شاملة للمجتمع في وضعيته الراهنة، إذ هي تشمل الجوانب المعرفية والمجتمعية والتاريخية، والحضارية التي تهم المجتمع الذي يكون موضوعا للنقد.

من هنا يعتبر هشام شرابي أن النقد الحضاري، ضروري من أجل تشكيل وعي جديد يسعى للوصول إلى الحقيقة لا تزييفها، ويرى أن هذا غير قابل للتحقيق إلا إذا كان هناك تبادل فكري، ونقاش مفتوح يستوعب الأخر ولا ينغلق على ذاته، فإذا " أردنا لمجتمعنا العربي أن يتجاوز أزمته المتفاقمة، وأن يسترجع قواه ويدخل ثانية في مجرى التاريخ، فلابد له من القيام بعملية نقد حضاري يمكنه من خلق وعي ذاتي مستقل، واستعادة العقلانية الهادفة، ولا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال التفاعل الفكري الحر والنقاش المستمر، لا بين المفكرين والمثقفين وحسب بل بين جميع الفئات والأحزاب والتجمعات، وعلى صعيد المجتمع ككل"(هشام شرابي، 2001، ص10)، يسعى النقد الحضاري إلى كشف كل الالتباس الموجود في الفكر الأبوي، ورفع الحجاب عن كل آليات السيطرة التي تفرضها الحضارة الأبوية، فالنقد الحضاري يثور على كل ما من شأنه أن يفرض تسلطه على المجتمع العربي ويجعله خاضعا، غير قاد على النهوض نحو بناء مستقبل يكون أفضل من ذي قبل.

ومنه فشرابي بدل مجهود كبير من أجل تحقيق نهضة حضارية، للمجتمع العربي هذه النهضة التي لم تعد مجرد إشكال فكري أو مقولة أدبية، بل تيار اجتماعي يصارع على عدة جهات سواء كانت داخلية أو خارجية، فمجابهة الصراع الخارجي متمثل في الصراع الحضاري مع الغرب، والثاني داخلي يكمن داخل المجتمع العربي نفسه أثناء الصراع بين الأنظمة الأبوية التقليدية ومحاولات التحديث، حول العلمانية والدين والصراع بين الحداثة والسلطة الأبوية، الأمر الذي أدى إلى فشل ثنائي للجهتين الداخلية والخارجية، فالجهة الداخلية بانهيار الإصلاح وتراجع العلمانية، وسيطرة الوعي السلفي والجهة الخارجية المتمثلة في الأمبيريالية والإنغراس الإسرائيلي والانكسارات المتكررة للأنظمة العربية، لذلك يعد النقد الحضاري البوابة التي بنا

عليها هشام شرابي انتقاده للمجتمع العربي، والآليات التي حدت من تشكيل تطور حضاري يضاهي التطور الحضاري الحاصل في الغرب.

إلا أنه ما يمكن ملاحظته أن ملاحظات "شرابي" ودراساته حول المجتمع العربي عموما قدمت جزءا من الحقيقة وليس الحقيقة كلها ، وسلطت الضوء على جزء من الأسباب وليس كلها ، كما أنه خرج بنتائج لحصر الظواهر المرضية والمشكلات السلوكية استنتاجا من أسباب افترضها ، أسباب وعوامل لاحظها بعيون "غربية" وليست "عربية" ، بمعنى أن دراسته للواقع العربي ومن ثمة نقده الحضاري له كان تحت تأثير المقارنة مع مجتمع ليبرالي أمريكي بالدرجة الأولى (بحكم عيشه ودراسته وعمله معظم حياته في الولايات المتحدة الأمريكية).

ثانيا. آليات النقد عند شرابي:

يحتوي المشروع النقدي عند "شرابي" في جانبه الفلسفي على خاصية جوهرية تجعل النقد يرتبط بمهمة تحرير الأفكار واختبار الآراء، وهذا ما يذهب إليه " ماركس "، حيث أنه من هذا الجانب" لا يهدف إلى تزويدنا بقناعات جديدة بقدر ما يهدف إلى مساءلتنا عن الطريقة التي كونّا بها قناعاتنا، وهو لايحمل إلينا حقيقة مغايرة، بل يسعى إلى جعلنا نفكر بطريقة مغايرة، وهو بهذا يفتح حقلا جديدا للتفلسف ليس هو حقل الكون، ولا حقل المعرفة، بل حقل ما يمكن أن يسمى "شروط الإمكان" ، أي كيف تكون المعرفة ممكنة، وهذا ما يجعل النقد مرادفا لنظرية المعرفة ".(الشريف طاوطاو، 2001، ص10). وما يمكن ملاحظته في البحث في آليات النقد عند "شرابي" هو أنه ينطلق من القراءة الجذرية لعقلانية التنوير بمقولاتها الملازمة لها من عقلانية تأملية وممارسة سلطوية، كما يذهب إليها "هابرماس(1941)"أثناء تطرقه للنقد في جانب الحداثة " ذلك أن نقد الحداثة قد تواصل في اتجاهين : فمن جهة الباحث المتشكك الذي يجتهد في الكشف عن انحراف إرادة القوة وثورة القوى الارتكاسية وتكون العقل المتمركز حول الذات، باستخدام مناهج الأنثروبولوجيا وعلم النفس والتاريخ (...) ومن جهة أخرى ، الناقد المتمرس بالميتافيزيقا، الذي يدعي معرفة خاصة ويتتبع مسار فلسفة الذات حتى أصولها قبل السقراطية "(يورغن هابرماس، 1999، ص159).

وهذا ما يجعل من المشروع النقدي عند "شرابي" برمته، مشروع نقد وخلق ينم عن وعي وإدراك للمفكر والناقد لضروريات محيطة وعصره، لذلك فإن معاينة الناقد لمحيطه وعصره لا تجعله مجرد شاهد عيان وإنما تترجم في شكل مواجهة نقدية، حتى يصبح قادرا على تجاوز الأفكار المتحجرة وإعادة بنائها داخل السياقات السوسيوثقافية لهذا المحيط، بصورة إبداعية لم يسبق لأحد خلقها، وبالتالي فإن منطق النقد بمفهومه الواسع المتصل بالشك والمذهب النقدي يكون من مستوى غير متعالي، وتكوّنه شروط بسيطة لإدراك الوقائع وضبط تصورات الظواهر بمختلف أنواعها الفكرية والاجتماعية وحتى السياسية، وكذلك يرتبط النقد بآلية العقلانية المرتبطة بالفكر دون سواه، فالتفكير بالنسبة لـ"شرابي"هو نمط من التقييم والتحليل، وهكذا يسعى الأخير إلى قلب العديد من المفاهيم وإعادة النظر فيها، وإعادة بناء قيم وأفكار مستقبلية جديدة بعيدة عن التصورات الدغمائية والبالية السائدة في الفكر العربي، كما نجده قد اعتمد شرابي على أسلوب الرواية في مساره النقدي فالرواية إذن عنده نقد، انتقل بها من الكتابة العامة إلى الكتابة الموجّهة

نحو فئة خاصة المثقفين والقارئين الذين يعون ويفهمون جيدا رسائل التمرد الفكري والثورة على الواقع المرير والشنيع للمجتمعات العربية، ممتزجة بين سرد الوقائع أو ما يسميه بـــ «روائية التاريخ» وتفسيرات نقدية مُعلنة أحيانا ومضمرة أحيانا أخرى.

لقد ظلت أفكار شرابي وتحليلاته على الدوام دافقة بروح الشباب، روح الثورة بمعناها البنّاء، فقوله: «إن أول ما علينا القيام به عربيا، هو توضيح الأزمة لأنفسنا بشكل عقلاني إنما يدل على جوهر نظريته التغييرية لأنه يعتبر أن حل مشكلات الماضي والحاضر والانطلاق الى المستقبل لا يتم إلا عبر فهم هذا الحاضر والوعي به وعيا علميا وتاريخيا.

ولتأكيد ذلك استخدم مفكرنا المنهج النقدي المقارن، فاستعرض أطروحات الحركة الفكرية العربية المعاصرة ونقدها من منظور العلوم الاجتماعية، وخاصة علم الاجتماع، منطلقا من فلسفة عملية نفعية تهتم أساسا بفاعلية الإنسان في التاريخ ، إن سياق "شرابي" الفكري هو الإنسان العربي وهو سياق متشبّع بروح عصره منفعل بكل زوايا الواقع اليومي من الفرد والأسرة إلى الدولة. ولهذا فقد نحت لنفسه، ولنا، مفاهيم خاصة هدف الإسهام في إثراء النهضة الفكرية الجديدة محاولا تجاوز أزمة قصور المفاهيم المستوردة والمقاربات المسقطة مع توظيف ذكي لمنتجات الآخر المعرفية وأدواته العلمية، كما كان هدفه من وراء كل ذلك كما قال «تثبيت العلاقة بين الواقع والفكر الذي نعيشه أفرادا وجماعاتاً"(هشام شرابي، 2001، ص37). وانطلاقا من اعتبار أن النقد ضرورة تحتاج إليها الحياة الاجتماعية خاصة مجال تجديد الفكر الذي يعني التغيير والإصلاح والتبديل، وهو بذلك يتطلب نقد القديم والفاسد، والعمل على تجاوزه، تتبلور النزعة النقدية عند شرابي الذي أدرك أهمية العملية النقدية حين نلمسها في جل كتاباته التي عالج فيها مسألة الفكر والمجتمع العربي، وبوجه أخص في كتابه " النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي المعاصر ومن هنا نفهم أن شرابي يؤكد على أن يكون النقد أو إستراتيجية النقد نابعة من خصائص الواقع العربية، وتابعة لها، غير مستوردة من الغرب أو مفروضة من الخارج . ولهدا فإنه يمكن اعتبار النقد في مفهوم "شرابي" تقويمي من الزاوية الانفعالية، وهو منبت الصلة بالواقع المتناقض المتعدد الأبعاد، وهو لا يغفل التطور الداخلي للعلم الاجتماعي وللبحث السوسيولوجي والتاريخي والاقتصادي وحتى السيكولوجي المنتظم في العمليات والروابط الاجتماعية المتنوعة في عصرنا، ولهدا كانت نظريته نقدية بالدرجة الأولى، فهي نظرية متسقة تضمنت تحليلا ميثودولوجيا منطقيا لرؤاه الاجتماعية والفلسفية.

ثالثا. مصادر وأصول فكره:

لقد انبثق الفكر النقدي عند شرابي بصفة واضحة من خلال احتكاكه بثلة من رجالات الفكر والسياسة أثناء ارتياده الجامعة الأمريكية ببيروت وجامعة جورج تاون بأمريكا وكذلك أثناء انتسابه وعضويته ونضاله في "الحزب القومي السوري" مابين عامي 1937 و1946، كما كان اطلاعه وقراءته لأعمال بعض الفلاسفة الغربيين بالغ الأثر في دلك، وسنذكر آتيا هؤلاء وتأثره بهم تحت الاعتبار الكرونولوجي في حياته الفكرية والأكاديمية.

ونستطيع أن تنبين في مرحلة شرابي الفلسفية ثلاث صور أو لحظات للفكر أو التوجه الفلسفي، أولاها مرحلة التفكير المطلق المجرد الذي يميز مرحلته المثالية في فترة دراسته بالجامعة

الأمريكية في بيروت، والذي تسرب إليه من اجتماعات أنطوان سعادة(1949-1904) وفلسفة ميخائيل نعيمة(1988-1889) الصوفية، والمرحلة أو اللحظة الثانية لفكره نجد التفكير الفردي الوجودي، هذا الأخير الذي يمثل لحظة أساسية في حياة "شرابي"، "لحظة إعداده للماجستير في الفلسفة حيث شغل بكايكيغارد أكثر من ذي قبل بتأثير من أستاذه جان فال وكذلك نيتشه، ونستطيع أن نلمح لديه ميلا إلى فلسفة الحياة والنهضة نتلمسه في حديثه عن فلسفة القيم في المدرحية*"[1] (أحمد عبد الحليم عطية وآخرون، 2002، ص515)، أما اللحظة الثالثة فهي تلك المرحلة التي ميزت فكره بالصبغة الاجتماعية التي ظهرت مع تحوله إلى فلسفة تاريخ الأفكار وبتأثير من الثورة الطلابية عام 1968 واليسار الجديد ومدرسة فرانكفورت المتمثلة في الهيغليين الشباب، وبخاصة كارل ماركس حيث اتجه ثانية إلى فكرة " النحن" والمجتمع والزمن الجماعي والتاريخ الحضاري العام، فالبحث إذن في المرجعية الفكرية "لشرابي" يضعنا أمام حتمية تبيان الشرط الذاتي المعرفي والعلمي لعملية النقد الحضاري وتشريح البني الأبوية انطلاقا من التجربة الخاصة لهذا المفكر، وتتبع الخلفية الفكرية والثقافية وحتى السياسية بغية فهم الشروط والسياقات التي وقفت وراء تفكيره ومبادئه.

فباعتبار "شرابي" مفكر التغيير الاجتماعي العربي كان شغله الشاغل نقد و قطع الصلة بالبنية البطركية التي لمسها في واقعه، لهذا لابد من التطرق للشخصيات الواقعية الفاعلة والتي نقلته من نمط الممارسة التلقائية التي نمط الممارسة العقلانية الواعية، والواقع أن الحديث عن مصادر وخلفيات فكره تنقسم إلى خاصيتين:

أ- خاصية المعايشة : نقصد بها الشخصيات المؤثرة عنده والتي عايشها وجها لوجه "واقعية فاعلة نقلته من نمط الممارسة التلقائية إلى نمط الممارسة العقلانية الواعية باختياراتها" (شرقي ميمونة، 2016، ص230)، وتتمثل في شخصيتين تدرج ضمن سياق الفكر العربي وهي: "ميخائيل نعيمة، وأنطوان سعادة"، موزعة في بوتقة التأثير الفكري والوجداني والسياسي، كل على حسب مجاله، إضافة إلى الخلفية الاجتماعية أو المحيط الاجتماعي وتمثل الصراعات، والمعطيات السياسية التي عاشها كنكسة 1948(Hisham Charabi,1965,p81) ونكسة 1972 وظروف الصراع العسكري العربي-الغربي والعربي الإسرائيلي، وهذه الشخصيات والخلفيات صنعت واقعا عاشه شرابي فتكونت لديه الأطر الفكرية التي أنتجت رؤى تحليلية للواقع ثبت لهذا أساليب نقده وتغييره.

ب -خاصية القراءة والاستلاب الخارجي: والقصد هنا مواجهته مع الثقافة الغربية –ابتداء من لحظة انتقاله للدراسة بالجامعات الغربية أو أثناء ممارسته للتدريس بعد ذلك، وهنا تعتبر هذه اللحظة علامة فارقة في عملية تحوله الفكري واتخاذه خلفيات ومنطلقات مغايرة للتي كان متأثرا بها حين كانداخل "المجال الجغرافي والفكري العربي" ،إما على مستوى مناهج التدريس أو على مستوى نوعية الخطابات الفكرية للنخب الثقافية والعلمية داخل "المجال الجغرافي والفكري العربي"، ونجد هذا جليا في قوله "كان الدرس دائما هادئا فلا صوتا عاطفيا، ولا خلافا في الرأي

---

[1] *المدرحية: أو المادية النفسية وهي مصطلح فلسفي مركب من كلمتين:المادة والروح، وهي تفسر الوجود الإنساني بأنه وجود مادي_روحي تتفاعل فيه النفس الإنسانية مع المادة الموجودة في الأرض والكون المحيط بنا.

يصبح معركة كلامية، لم تكن الاختلافات في وجهات النظر تؤدي إلى تناقض أو الصدام، بل تدفع المتناقشين إلى زيادة التفصيل والتوضيح لمواقفهم، وبالتالي إلى تفهم أفضل وأعمق للموضوع"(هشام شرابي، 1998، ص217)، وكذلك على مستوى الاحتكاك الفكري برواد هذا الفكر الغربي في قوله" من هنا فإن عملية النقد الفكري الجادة تتطلب إستراتيجية فكرية دقيقة تتناول أكثر من ترجمة الاصطلاحات الغربية وتحليلها الوصفي"(هشام شرابي، 2001، ص25).

1- ميخائيل نعيمة: في البداية يمكن الملاحظة أو الانتباه إلى أن "شرابي" في بدايات تفكيره الروحي والفلسفي كان متأثرا إلى حد كبير بالفلسفة الصوفية لميخائيل نعيمة، فنجده دائم الزيارة في شبابه إلى القرية التي يقطن بها ميخائيل رفقة ثلة من أصدقاء شباب من الذين كانوا فيما بعد سياسيين وأكاديميين بارزين منهم صديقه في الإعدادية: عبد الكريم الشو، وفؤاد نجار، وهذه القرية هي "بسكتنا" الواقعة في منطقة جبل لبنان، وأول احتكاك مباشر بين"نعيمة وشرابي" كان حين بلغ هذا الأخير سن السادس عشر عام 1943، كما كانت لهما لاحقا عدة لقاءات تحت شجرة السنديان القديمة التي وصفها "شرابي" كما يصفها معلمه ميخائيل نعيمة في المجلد الثالث من "سبعون" هذه اللقاءات كانت إلى حد بعيد منتظمة وتحت ظروف مختلفة " كالتحديد المسبق تارة والصدف تارة أخرى، فكان أول لقاء بينهما عام 1953 مصادفة في نادي الخريجين في بيروت على مائدة الإفطار، فعلى الرغم من قصر مدّة هذا اللقاء إلا أنه ترك أثرا عميقا على نفسية "شرابي" كما يقول في كتابه " جمر ورماد"، وهذا بسبب الجفاء الذي ميّز حديثهما القصير باعتبار أن "شرابي" كان حينذاك قد بدأ يطلّق أفكار ميخائيل نعيمة المثالية، وهذا نجده واضحا من خلال قول شرابي " سألني عن أحوالي وعن أمريكا وعن عملي في جامعة "جورج تاون" فأجبته على أسئلته بشيء من الاقتضاب، ثم قال: وكيف وضعك الروحي، هل لاقيت ما كنت تسعى إليه؟ وشعرت بخنق لم أدر سببه، وأجبت بشيء من الحدّة: هذه أمور ما عادت تهمني، ونظر إليّ باستغراب ولكنه لم يقل شيئا، وانتهينا من الإفطار وانصرف كلّ في طريقه" (هشام شرابي،1978، ص63)، أما عن الأثر النفسي السلبي لهذا الموقف فكان عبارة عن ندم واضح لدى "شرابي" حين يستدرك ويراجع الموقف فيقول" وشعرت بندم جارح لتصرفي هذا، لماذا نتصرف بفظاظة نحو الذين نحبهم؟"(هشام شرابي، 1978، ص64).

وأما ثاني لقاء جمع بين شرابي وميخائيل نعيمة فقد كان في صيف 1945، قبل موعد العام الدراسي بحوالي أسبوع، في ضواحي بيروت، وقد كان هذا اللقاء فرصة لشرابي لعرض دراسته الفلسفية على نعيمة بغية معرفة رأيه فيها وملاحظاته حولها، فكان الأمر أن أثارت هذه الدراسة إعجابا منقطع النظير من طرف ميخائيل، كما يصرح بذلك "شرابي" على لسان نعيمة قائلا:"أعجبني هذا المقطع بشكل خاص، أهنئك عليه"(هشام شرابي،1978، ص28)، بل يذهب شرابي لأكثر من هذا ويقول:"وبعد صمت قصير، قال أنه يتوقع لي مستقبلا باهرا للفلسفة"(هشام شرابي، 1978، ص29)، وهنا تعبير صريح بأنه كان لـ"شرابي" توق وشغف كبيرين لنيل رضا وإعجاب معلمه نعيمة .

أما آخر لقاء بينهما فكان في صيف 1960 حين كان "شرابي" مع عدد من أصدقائه بينهم "أدونيس ويوسف الخال" و"توفيق صايغ"، في منطقة "الشخروب"، وفي هذا اللقاء يمكن القول أن شرابي استغله لردم الشرخ الذي أحدثه اللقاء السابق، ويصف "شرابي" هذا اللقاء بأنه أعاد إلى ذهنه صور ماضية وحنين للمعتقدات والأفكار الصوفية التي تعلق بها وملأت قلبه دفئا خلال أيام شبابه الأولى"ورحنا نتبادل معه الحديث حوالي ساعة من الزمن، كانت نظرته إلى الأمور لم تتغير، يردد ما قاله منذ أربعين سنة بالجدية الصارمة نفسها الخالية من كل روح مرحة، أفتح الآن كتاب "المراحل" وأقرأ الكلمات السحرية التي امتلكتني في تلك السنوات"(هشام شرابي،1978، ص26).

أما فيما يتعلق بنقاط تأثير فكر ميخائيل نعيمة على شرابي نجده من خلال ما يسميه هو نفسه"قرار عكا" هذا القرار اتخذه صيف عام 1945 وهو كتابة دراسة فلسفية حول ما كان يعتقده ويؤمن به واختار لها عنوان "نظرتي إلى الوجود صيف 1945" فيعالج في هذه الدراسة تحت ضوء الفكر النعيمي مسائل تتعلق بفكرة الله وسبل معرفته والتي أفرد لها أربع صفحات، يجيب من خلالها أن معرفة الله غير ممكنة على مستوى العقل والعلم، وهذه الرؤية داعمة لأفكار نعيمة الصوفية، ثم يتناول فكرة "الإنسان" ليتوصل في خمس صفحات إلى أن هدف الإنسان في حياته هو تحقيق السعادة، وهذا ما يذهب إليه أرسطو كما يرى هو نفسه. وفي القسم الثاني ينتقل إلى تحليل معطياته الفكرية فيعترف بارتياح ظاهر " أني لا أتمتع بعقل مرتب بالرغم من أنني أشعر أحيانا بشيء من الغموض الفكري، الذي يحجب مني نور الحقيقة فتسري أفكاري ملبدة، كمياه نهر موحلة"(هشام شرابي،2001، ص78).

إن النزعة الوجودية التي طبعت كتابات ميخائيل نعيمة وخاصة في "النوم الأخير" أثارت إعجاب "شرابي"فكان بالنسبة إليه البديل الروحي للواقع، فالالتقاء بينهما تجسد في الإيمان بالوجود المطلق، والنظرة الوجودية للإنسان القاصر عن تجاوز الوضع البشري لكنه لم يستسلم لليأس، وإنما حاول تثبيت وجوده برفضه فكرة التقيد والاحتواء من طرف الآخر، سواء كانت قوة بشرية أو طبيعية أو غيبية، فلم يرض لنفسه أن يكون في موقف انفعال بقدر ما يسعى إلى أن يكون طرفا فاعلا ومشاركا في بناء الوجود،" هذه الدراسة(نظرتي إلى الوجود) هي في جوهرها كتابة أو انجاز أراد من خلاله شرابي لوعي أو من دون وعي تقديمها ونيل إعجاب معلمه الروحي نعيمة، وكان له ما أراد بأن سر بها كثيرا "(هشام شرابي،2001، ص79).

ولكن في لحظة تالية أخذ "شرابي" في التحرر من سلطة نعيمة السحرية والآسرة وأراد لكل مجتمعه أن يتغير ,مشابها لرؤية "هابرماس" حول مقولته عن علاقة التنوير بالتغيير والحداثة قائلا"هنا تبرز ما قاله "هابرماس" حول علاقة التنوير بالتغيير والحداثة,بأن التنوير ليس حالة فكرية فحسب بل نقطة انطلاق وتحرر، أي علاقة بين صعيدين: صعيد الرؤية الفكرية المتنورة التي تغير نظرتنا إلى الذات والعالم، وصعيد الممارسة الهادفة التي تنقلنا من نمط الممارسة التلقائية إلى نمط الممارسة العقلانية الواعية واختياراتها(منير بهادي، 2004، ص19)، وبالتالي يمكننا القول بأن تخلص شرابي من أفكار نعيمة وخروجه منها هي صورة لخروج فكر مجرد إلى

واقع المعاناة المعاشة، فلم يرضى شرابي في هده المرحلة ترك العالم والعيش في أعالي جبال "صنين" برفقة ميخائيل نعيمة.

2-أنطوان سعادة: من الجدير بالذكر أن تأثر "شرابي" في الحقل الفكري العربي تجاوز ليمتد إلى شخصية مارست فكرها ومبادئها داخل المجال السياسي متجاوزة أطارح وتجاذبات الفلسفة، هذه الشخصية والمتمثلة في زعيم الحزب القومي السوري" أنطوان سعادة(1949-1900)"، فشخصية هذا الرجل مثّلت لدى "شرابي" في مرحلة خوضه غمار السياسة أثناء شبابه الشخصية الثائرة والرافضة ضد مظاهر الاستبداد والظلم، وسعي هذا الرجل إلى هدم وإزالة الحدود السياسية والمعنوية بين الكيانات العربية، خصوصا منها اعتباره دائما بأن الفلسطينيين والسوريين على حد سواء، وكذلك سعيه إلى تأسيس علمانية بنّاءة تفصل الدين عن السياسة، كلها عوامل جذبته نحوه إلى درجة ساوى بينه وبين أباه البيولوجي وجعلته مواليا ومناصرا له حتى لحظة إعدامه عام 1949،"آمنت بسعادة بأفكاري كلها ومشاعري كلها، وكان بالنسبة إلى القائد والبطل والأب المثالي، أحببته واحترمته كما لم أحب أي إنسان آخر"(هشام شرابي، 1978، ص187).

حياة أنطوان سعادة كانت من أخصب الحيوات وأغناها نضالا وغطاءا فكريا مميزا والتزاما كاملا بالقضية القومية التي نذر نفسه لها، فأصبحت هذه الأخيرة المحور الذي يدور حوله إنتاجه الفكري في شتى المجالات، وهذا الالتزام الذي أدهش "شرابي" وجعله يتقرب ويعجب به، ومن بين المواقف التي تؤكد على هذا ما قرأه عن مذكرات سعادة "أيجب أن أنسى جراح نفسي النازفة لكي أساعد على ضمد جراح أمتي النازفة "(أنطوان سعادة، 1982، ص155)، فهذا القول لسعادة جعله يكتشف وجها آخرا لزعيم سياسي عربي، انطلق من مرجعية وإنتاج فكري وفلسفي ثري، وهذا الرجل أثّر عليه بشكل لا يوصف " طغت شخصية سعادة علي كليا، فأخذت موقفا مؤيدا له مئة بالمائة رافضا كل نقد أو معارضة"(هشام شرابي،1978، ص83)، هذا الأثر الطاغي لسعادة على نفسية "شرابي" جعلت هذا الأخير يقطع دراسته للدكتوراه في شيكاغو عام 1948 ويعود إلى سوريا بإلحاح من سعادة "إن وجودك بقربي سيعينني على تصريف أمور كثيرة، فحزبنا القومي الاجتماعي في أشد الحاجة إلى المتخصصين في عقيدته والذين ينصرفون إلى توطيد أسس النهضة وتقوية ثقته بنفسه ومصيره"(هشام شرابي، 1998، ص204)، إضافة إلى الكاريزما القوية التي ميزت شخصية سعادة والتي كان بفضلها -حسب شرابي- توطيد الانضباط لدى عناصر الحزب وساهمت في انتساب الآلاف من الأعضاء الجدد من مختلف بقاع لبنان وسوريا وفلسطين نظرا للسمعة الطيبة التي اكتسبها الحزب إبّان قيادته وتزعمه له حتى وفاته.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا جليا أن "أنطوان سعادة " كان القطب الجاذب لشرابي نحو الحزب القومي السوري خاصة والعمل السياسي عامة، إلا أن طغيان شخصية سعادة على مسارات الحزب كان لها بعض النّصيب من النقد الذي مارسه شرابي من الناحية السياسية من إنتاجه الفكري، فبالرغم من عدم إخفاء هذا الأخير وإعجابه بحنكته السياسية"كيف لا وهو الذي كان في كثير من الأحيان يصدر أوامره لا نقاش فيها ولا جدال داخل الحزب ولا يرجع لأخذ

موافقة المجلس الأعلى أو جدال، " ما أبد أية معارضة لأسلوب التفكير الذي كان يمارسه، بل خضعت له كما يخضع التلميذ لمعلمه أو الابن لسلطة أبيه"(هشام شرابي، ص79)، إلّا أن عدم المعارضة هذا والتسليم الفوري للقرارات تحّول إلى ندم لدى "شرابي" بعد أن نضج فكريا- حسبه وذلك بسببين:

أولا:النفور المعروف عند "شرابي ضد كل نظام هرمي يقوم على سلطة فوقية وكانت سعادة هنا يمثل نموذج السلطة الفوقية.

ثانيا: اختلاف الرؤية بين "شرابي وسعادة" في بعض الآراء والاعتقادات، مثل اعتبار سعادة المجتمع قيمة نهائية والفرد مجرد وسيلة لتحقيق منفعة وأهداف المجتمع على عكس رؤية شرابي المغايرة تماما لهذا الطرح الذي حاول سعادة ترجمته داخل منظومة الحزب وأهدافه.

هذا الرفض المتأخر"لأبويّة سعادة السياسية" كان حسب شرابي نتاجا "لصيرورة الفكر الناقد" هذا التحول محتوم، فهو نتيجة لعملية نضوج الفرد ونموه النفسي وتوصله إلى مستوى معّين من الوعي، عند ذلك لابد من أن تجابه القيم السلطوية نقيضها في قيم العقل الناقد وينهض الفكر حرّا رافضا مجرد الإيمان أساسا للحقيقة التي يضم حياته حولها"(هشام شرابي،2001، ص83)، فبالرغم من العلاقة العميقة بين الرجلين كان لابد في مرحلة معينة أن تتجاوز هذه المرحلة من التبعية العمياء إلى العلاقة الجدلية المتجاوزة لمجرد التسليم والانصياع وبالتالي زوال "الانصياع اللاشعوري للأب"، فشرابي إذن قدّم في البدء صورة إيجابية لزعيم سياسي ومفكر عربي تمثل في أنطوان سعادة ثم في مرحلة لاحقة رأى أنه لا يختلف عن أصحاب النفوذ والزعامة، فسلوكه "أبوي بطركي" في العمق وكل من يدور في بوتقته مجنّد لتنفيذ قراراته، "فسعادة وان مّثل في بعض أفكاره رجل السياسة العلماني، إلا أنّه سيطرت عليه عقلية السياسي العربي الذي يعطي لنفسه حرية أخذ القرارات الفردية والتمتع بالنفوذ السياسي الذي منحه لنفسه"(شرقي ميمونة، 2016، ص192). وما يمكن ملاحظته أثناء تقفي أثر الفلسفة المدرحية لسعادة في فكر شرابي هو غموض تأييده له وتبني أفكاره :هل هي نابعة عن دراسة واقتناع أو لمجرد ميل عاطفي أراد من وراءه تعويض الحنان الذي افتقده من والده البيولوجي ؟ فهنا لا نجد جوابا مقنعا أو سببا كافيا سوى افتراض دور التأثير الذي تركته الفلسفات المثالية في بناء ثقافته الأولى، والتي عززتها دراسته في الجامعة الأمريكية،وهدا يعني أن موقفه المؤيد لسعادة كان نتيجة طغيان شخصية سعادة عليه، وربما كان السبب أيضا هو مجرد مسايرة أساتذته لنيل رضاهم وبالتالي تأمين النجاح والحصول على الدرجة الجامعية دون معارضة أحد من الاساتدة وأعضاء اللجان المقيمة لرسائل تخرجهم وأعمالهم الأكاديمية.

3-هايدغر وفكرة الزمان عند شرابي: في انتقال "شرابي" من دراسة الفلسفة إلى دراسة التاريخ (وبالذات عند بداية دراسته الجامعية في الو.م.أ) كان يدرك إدراكا ملما بماهيّة التاريخ والزمان، وهذا الوعي بالزمان نجده دائم الحضور ضمن جهوده وأعماله الفلسفية ،حين كتب في الفصل الأول "من صور الماضي: بصحوة الوعي أتمسّك" ، فإن القارئ يكتشف حقيقة الوعي الذي يتمسك به، ألا وهو الوعي التاريخي الزماني،" إن هذا الكتاب عودة أخرى إلى استكشاف

الماضي والتعرف إلى تلك الخطوط والمعالم التي حددت حياته والتي مازالت تنبع من السنين التي عاشها فوق أرض وطنه"(أحمد عبد الحليم عطية وآخرون، 2002، ص514).

ليس الماضي مجرد ذكريات، بل إنه إعادة لقراءة التاريخ ، ذاتيا كان أم عاما، خطوات الذات ومعالم الأحداث تتغير كلما أعيد النظر فيها،الأنا التي نسكنها ليست وحدة الذات التي نتصورها في مخيلتنا، إنها تدفق لحظات الزمن المعاش" (Hisham Charabi,1988,p53)، لذا تجدنا حين يتكاثف الزمان أو يتوقف نعود إلى أنفسنا، تلك هي لحظة الوعي التي حدثنا عنها "هايدغر" التي يستشهد به "شرابي"، والذي يمثّل في وعيه ويحضر في كتاباته حضورا خاطفا فاعلا،" إلّا أنّ لحظة الوعي هذه لا تدوم، إذ سرعان ما يبلغنا الزمن ثانية ونغطس في دوامته التي لا تتوقف"(هشام شرابي، 1988، ص11)، فمصطلح الزمان والوجود كثيرا ما يعبر عنهما شرابي بصورة حالمة ومبهمة في الكثير من الأحيان، وهدا راجع لاستعماله تعابير ومفاهيم الفلسفة "الهايدوغرية" المعروفة بالتعبير الفلسفي الغامض حتى وإن كانت فلسفة واقعانية وجودية، فمفهوم الكتابة هنا لديه مثلا ل ايختلف عن مفهوم "هايدغر" للفكر:من حيث أن الكتابة لدى شرابي هي حصيلة للأنية القلقة كما هو الحال لإنبثاق الفكر لدى "هايدغر".

إن إحساس شرابي ألزماني بالزمن يحتاج إلى أن نتعامل معه في صيرورته أو زمانيته، فالإنسان بالنسبة إلى "شرابي" كما هو بالنّسبة إلى "هايدغر" هو زمانية الزمان، كما يسكننا نسكنه، يرتبط بنا ونرتبط به، ويختلف عند المواطن المقيم عنه عند المغترب، كما يختلف باختلاف مراحل العمر، وهذا ما تؤكده عبارات دالّة يكتبها "شرابي"الذي يقول: "كلّما اقتربنا من المرحلة الأخيرة من حياتنا ازداد تذكرنا للماضي وتقلص المستقبل بازدياد تجاهلنا له، لا لعدم اهتمامنا به، بل لخوفنا من نفاذه، فإننا بتجاهل المستقبل نرغب في تثبيته على الشكل الذي أردناه طيلة حياتنا امتدادا لا نهاية له " (هشام شرابي، 1988، ص24-25)، فالامتداد والنهاية لدى شرابي لا تعني بالضرورة دلك الحيز الزمكاني المرتبط بالوجود المادي المحسوس . وكذلك نجد بعض المفاهيم الهايدغرية المتعلقة أساسا بفكرة الزمان في حالات الهدوء والسكينة الذاتية لدى "شرابي" كقوله في رواية "الرحلة الأخيرة" شعر بهدوء غريب يغمره، كل شيء أصبح ساكنا إلا وقع المطر فوق أرض الشرفة، توقف الزمن وحضر العالم في هذه اللحظة من الصفاء، دائما الخطر والفراق يجلبان الحضور، أما الأمن والاستقرار فيأتيان بالنوم والغياب"(هشام شرابي، 1988، ص139).

وبما أن "شرابي" مفكر عاش في الغربة نجده دائم الحلم بالوطن البعيد جغرافيا عنه، والعودة إلى الوطن حلم راوده إلى مرحلة متقدمة من حياته الفكرية، ولذا فالزمان نجده عنده له معنيان: زمن الغربة، وهو زمن مؤقت وعابر، وزمن الوطن الحي الدائم المتدفق، "إنه كالمسافر الذي يملأ الحنين قلبه منذ اللحظة التي يغيب فيها ساحل بلاده عن ناظريه ويعيش محكوما بالآني والعابر، حقائبه دائما معدة ينتظر ساعة العودة" (Hisham Charabi,1969,p156).والقول بالوطن لديه يحمل شعورا مليئا بالحنين والمرارة، كيف لا ووطنه فلسطين تركه مضطرا وهو في حالة التشتت والخضوع للاحتلال والهيمنة الأجنبية .

والوطن أو المكان له دلالات متعددة عنده ترتبط بالعودة المكانية والفعلية إليه والتي لطالما حلم وعاش لحظة المتخيل في تحقيق هذه العودة لوطنه، ونجد دعوة صريحة من قبله في حق الحلم لجميع مغتربي الوطن العربي بالعودة، هذه العودة يرى بأنه لابد من أن تسبقه العودة العقلية والإرادية، وتتبعه العودة الفعلية، ونحن عقليا وإراديا نبصر ونعي حقيقة وضرورة العودة على الرغم من كل ما يحيط من ظواهر الانتكاسة والتبعية والتخلف والإحباط، إنها العودة بالخيال والوعي في الزمان، إلا أن حلكة هذا الظلام الزماني – الفعلي والمتخيل- لا تستند إلا عندما يقارب الفجر على البزوغ، فهناك كما يقول شرابي بوادر فجر جديد" النظام الأبوي محتم عليه الانهيار، والمرأة العربية تكسر قيودها، والجيل الصاعد يدخل ساحة الصراع، آخر مراحل الانحطاط تحمل في أحشائها بذرة العصر الجديد"(هشام شرابي،2001، ص12)، وهدا يكشف إشكالية فقدان المكان الصالح للوجود الفاعل في الوطن، أي مناهضة الإلغاء والتهميش وتوفر هدا المكان في ديار الهجرة وهده الثنائية :الإلغاء والتهميش/النبوغ تمثل ظاهرة من ظواهر الواقع، وهدا القول يناسب إلى حد بعيد إسقاط تناوله في بعض من أعماله ظاهرة اغتراب المثقف العربي، ومن هنا نفهم كثرة تردد اسم "هايدغر" الذي تناوله بالبحث في دراسة مستقلة بينه وبين "لوكاش"(1943-1887) ورافقه كتاب هايدغر "الشعر، اللغة والفكر" في أصعب لحظات مرضه، وفي انتظاره نتيجة التحاليل.

4-سورين كايركيغارد: كان اسم كايركيغارد (1855-1813) يتردد كثيرا في لسان وأعمال وكتابات ومقالات "هشام شرابي"، والملاحظ أن اتصاله وتعّرفه بفلسفة وأفكار هذا الفيلسوف الألماني كان بفضل أستاذه في مرحلة دراسته بالجامعة الأمريكية ببيروت "شارل مالك"،وهذا نجده بصورة جلية في قوله:"ومازلت كلما قرأت كايركيغارد أسمع صوت مالك يتحدث عنه(...) هو الذي عرفنا به" (هشام شرابي، 1998، ص33). وهو يتذكر كايركغارد في لحظات الزمن الشخصي العميق، مثل لحظات الحب الأول، حيث كان يقرأ حياة كايركيغارد وعلاقة الحب التي جمعته بـ" بريجينا أولسن"، بما يظهر في أفاق حياته في لحظة المرض والخوف من الآتي الذي يصحبه فيفكر في كاركغارد بسبب الخوف الذي تحكم في حياته كلها، كان خوفا دينيا، كان ينبغي الخلاص بواسطة إيمان رفض عقله، وتتعمق معرفته لفلسفة كاركغارد بتأثير دراسته على "جان فال" أعظم اختصاصي وجودية كايركيغارد"(أحمد عبد الحليم عطية وآخرون، 2002، ص516).

وما يمكن استنتاجه فإن وصول فكر الفيلسوف الدنمركي كايركيغارد كان بوساطة من أستاذه في الجامعة الأمريكية في بيروت شارل مالك، وهو ما ينطبق عليه بتسمية التأثر الفعال على نزعة "شرابي"الرومانطقية التي غذتها دراسته لـــــ كايركيغارد، وتبعا لهذا يظل هذا الأخير تجربة فلسفية مبكّرة نوعا ما وعميقة مقارنة بهايدغر، "فها هو وهو يكتب الجمر والرماد يعود إلى بحث مبكر قدّمه إلى "جان فال حول الجدلية الكايركغاردية، "الحقيقة والوجود": " إن الوجودية حاضرة دائما في وعي شرابي وها هو يقدمها مقابل براغماتية جيمس في بحثه إلى تشارلز موريس، الذي ساعده مع أستاذه آخرين على تجاوز وعيه اليقيني ومثاليته المطلقة وحقائقه المجردة وتحوله عن هذا النوع من الفلسفة الأكاديمية الباردة إلى فلسفة الحياة الاجتماعية

والإنسان التاريخي"(أحمد عبد الحليم عطية وآخرون، 2002، ص516) وهو ما تزامن في هذه الفترة وارتبط باعتناقه الفكر القومي الاجتماعي، ولعل من ابرز مظاهر هذا التحول نحو المفاهيم الكايركغاردية لدى "شرابي" هو تلك الحادثة أو "الصدمة" التي عرفها حين كان طالبا في جامعة "جورج تاون" حين كان مع أستاذه "شارل موريس" عند حديثهم عن الحقيقة وكيف نبهّه هذا الأخير لنقطة بالغة الأهمية وهي " أن الحقيقة هي على حقيقتها مقولة فكرية بين المقولات الفكرية الأخرى، "ومنذ ذلك الحين بدأت أتخلص من عبودية الحقيقة الغيبية التي زرعتها في نفسي أثناء دراستي الجامعية في بيروت وأخذت أرى الأمور في ضوء جديد يختلف كل الاختلاف عما تعودت عليه حتى ذلك الحين "(هشام شرابي، ص20)، وحتى أنه قد سبق هذا حادثة شبيهة حين قدم للأستاذ "كراك" بحثا في موضوع " نظرية الجمال"وجاء في مقدمته الجملة الآتية" إن الحقيقة ماهيتها مطلقة، فليس في ذلك أدنى شك، وكانت ملاحظة "كراك" : هذا خطأ، الحقيقة ليست مطلقة أو كلّية ، فهناك وجهات نظر مختلفة في ماهيتها " (هشام شرابي، ص53)، ومنذ ذلك الحين بدأ يعيد النظر بالحقيقة "المطلقة"، دون أن يتخلى عن السعي وراءها، مما أدى كما يقول "إلى ابتعاده رويدا رويدا عن الجو اللاهوتي الذي كان مسيطرا على دائرة الفلسفة"(أحمد عبد الحليم عطية وآخرون، 2002، ص516). فاعتبار شرابي نفسه وجوديا ومن أتباع المدرسة الكايكيغاردية كان يستلزم اعتبار نفسه مؤمنا بـ"الفلسفة الدينية المثالية" ي – وهدا نستشفه خاصة بعد تخرجه من الجامعة الأمريكية ببيروت عام 1947، لكنه سرعان ما تخلى عن هده العقيدة الفكرية بعد وصوله للولايات المتحدة بعد دلك.

5-كارل ماركس: في تحليلنا السابق حول تأثر شرابي بالفيلسوف الدنمركي كايركغارد لاحظنا أن "شرابي" وتحت هذا التأثير كان مركزا على أولوية التجربة الحية ورفض التجريدات الفكرية، التي أقامها هيغل أساسا لفلسفته، إلا أنه(شرابي)تحول عنه ، ذلك لأن كايركغارد حسبه تناول الفرد والحياة الفردية إطارا نهائيا لتفكيره بينما عالج ماركس الفرد والوجود الفردي ضمن حياة المجتمع ككل، وعند قراءته لماركس في ضوء ثورة الستينات وجده أقرب إليه من كايركغارد ، ومع هذا نجد أن شرابي لم يؤمن بالماركسية كعقيدة شاملة تفسر التاريخ والوجود أو على الأقل كإيديولوجية حزبية، لقد اكتشف فيها أسلوبا جديدا في منهجية المعرفة، الأسلوب النقدي التحليلي.

من المعروف أن الفكر الماركسي تبنى مذهبا فلسفيا شاملا، فقد صنف المحللون فلسفته في ثلاث نظريات محورية، الأولى هي المادية الديالكتيكية، التي عبرت عن نظرة فلسفية شاملة عن الوجود والعالم، والثانية هي المادية التاريخية، التي أرست نظرية علمية في تطور المجتمعات عبر التاريخ، فكانت نظرية مزجت بين علم الاجتماع وفلسفة التاريخ، والثالثة نظرية الاقتصاد السياسي، التي شيدت بشكل متكامل في مؤلف ماركس الأخير "رأس المال" وجاءت بمزيج آخر من علم السياسة والاقتصاد، ومن هذه الشمولية التي نطتها النظريات الثلاث، نجد أنها شكلت أصولا وأسسا في الكثير من النزعات الفلسفية المعاصرة ، أو أن ملامحها كانت حاضرة في مشاريع فلسفية أخرى ، وعلى هذا الأساس من التقسيم نحن بصدد بحث في فلسفة لدى شرابي ترسمت فيها ملامح وأصول ماركسية في نفس الوقت . لقد انشغل الاثنان في بناء نظرية تطور المجتمع، كان التاريخ باعتباره مفهوما ماركسيا جوهريا، هو المنطلق لدى شرابي لبناء نظرية

تطور المجتمع وأسسه الطبقية في كتابه "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي" خصوصا في بعض فصوله التي حلل فيها مظاهر هذا التخلف تحت نظرة ماركسية تتعلق بمفاهيم صراع الطبقات، والوعي النموذجي، والإقطاعية وثورات البرجوازية الصغيرة وغيرها.

ومع هذا فما يمكن ملاحظته هو أن " الماركسية لم تكن حصيلة الصراعات الاجتماعية الطبقية، ولا وليدة الحوار الداخلي للفكر، بل دخلت إلى الوطن العربي من الخارج، ولم تنشأ من التطور الذاتي للمجتمع العربي ومن حاجاته "(إلياس مرقص، 1966، ص30)، وما يمكن القول عن تجلي فكر ماركس لدى"شرابي" هو أنّ هذا الأخير جمع بين فرعي فكر التحول الثوري عند الماركسيين : الأيديولوجي الملتزم والنقدي الاجتماعي العام، بتحليل الواقع العربي، سعيا وراء أسباب تلك الإختلالات البنيوية التي يعانيها، بهدف تجاوزها من منطلق تقدّمي علمي، فيرى مثلا في كتابه"المثقفون العرب والغرب"أن غالبيّة المثقفين العرب، سواء كانوا داخل بنية السلطة أو خارجها، مسلمين كانوا أو مسيحيّين، أصبحوا بمنأى عن هموم المجتمع،وانّ الذين ظلوا متمسكين بوعيهم ومعارفهم العلمية ومبادئهم الوطنية والقومية والثورية قليلون، ولم يكن يعتقد أن " الّنضال الثقافي وحده يحقق التغيير المنشود، بل لابد من الانخراط في العمل السياسي الثوري المنظم، الذي هو أرقى مشاركة للمثقف في تحقيق التغيير"(هشام شرابي، 1987، ص51) ولهذا نجد في مرحلة مهمّة في حياته انّه شخصيّة فاعلة داخل الحزب القومي السوري الذي أسسه أنطوان سعادة عام1932. والواقع أن الماركسية في الأساس منهج علمي لدراسة وتحليل الظروف الموضوعية الملموسة لمجتمع محدد في لحظة معينة من تاريخه وبالتالي فإن نجاح ما يقدم من حلول يتوقف نهاية الأمر على قضيتين: الأولى مدى سيطرة الفكر المناضل على المنهج الماركسي، والثانية هي الجلية في فكر "شرابي" وهي حجم معرفته الواقعة بأمور المجتمع الذي يناضل بين صفوف أبنائه، وهو يقوم بنقد تجربته الشخصية، داخل أو خارج الوطن، التي "تميزت بالسرعة في محاولة اكتشاف الحلول شأنه شأن غيره من المثقفين والأكاديميين العرب، دون ادراك كامل لكل حقائق وتعقيدات المجتمعات العربية التي تعاملنا معها"(هشام شرابي، 1987، ص53). لقد حاول "شرابي" عبر النقد الاجتماعي (المقاربة الماركسية)، أن يؤسس لعملية الانتقال من مرحلة دمج الذات الهشة إلى مرحلة انعتاقها، والسبيل إلى ذلك هو الخروج من صورة التقوقع النفسي الذاتي إلى فتح أعيننا على قراءة حياتنا وإعادة بناء علاقتنا بالعالم من حولنا، فالرؤية والتحليل الذي يقدمه شرابي ويطرحه يروم أساسا إلى التغيير الاجتماعي للمجتمعات العربية، وحتى التغيير النفسي للفرد العربي عبر الدعوة الأخلاقية والتغيير في عالم الإنسان الداخلي ليندمج داخل الحضارة الإنسانية، ويكون عنصرا ايجابيا وخلاقا داخلها.

والواقع أن ماركسية هشام شرابي لم تحد قدرته على التمسك بمنهج نقدي مستقل في تحليله لقضايا التنمية السياسية والعلاقات الاجتماعية، وهو على غرار الكثير من المفكرين العرب المحسوبين على التيار الماركسي قدم مقاربات مهمة في تحليل البنى الاجتماعية العصبوية والأهلية،"وهي مقاربات كانت تحاول دوما أن تكشف عن هذه البنى الاجتماعية وصراعها باعتبارها جزءا أو عاملا من عوامل الصراع الطائفي، بل هي تصل في أقصى حدودها إلى المماهاة بين الصراع الطبقي والصراع الطائفي أو الصراع القبلي، وتتميز هذه التحليلات بتعدد

زوايا النظر إلى بعض المسائل، انطلاقا من الصراع الاجتماعي وطبيعة القوى الطبقية والسياسية المسيطرة" (عبد الإله بلقزيز، 2013، ص323)، ف"شرابي" يرجع تحوّله الفلسفي إلى المنهج الماركسي من خلال ما يورده هو بنفسه بتغيير منهجيته العلمية أثناء دراسته للماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحلو أو انتقل من النظرة المثالية المجردة للحقيقة المطلقة (نعيمة وكايركيغارد) إلى النظرية التحليلية النقدية للوقائع التاريخية النسبية المرتبطة في الوقت نفسه بحقبة انتمائه السياسي القومي الاجتماعي واعتقاده في حقيقة الأمة، مما يحيلنا لنؤكد على اللحظة الثانية أو الجوهرية في مسار فكر شرابي وهي لحظة الفكر القومي الاجتماعي الذي شغل به وشكل تفكيره في لحظة الانتقال من بيروت إلى شيكاغو،"وهو ليس انتقالا مكانيا فقط، بل انتقال فكري فلسفي من الفردية إلى الاجتماعية"(أحمد عبد الحليم عطية وآخرون، 2002، ص517)، هذا الفكر القومي الاجتماعي في نظره بما هو مذهب نهضة وثورة بناءة، "هو مذهب فلسفي من حيث هو فلسفة اجتماعية تتناول قضايا المجتمع والفرد في المجتمع، القضايا التي بدورها تثير من قضايا الفلسفة أعمقها وأبعدها أثرا"(هشام شرابي، 1998، ص24). لذا فهو يؤكد في العديد من كتاباته أن فلسفة الحركة القومية الاجتماعية هي فلسفة نهضة، هاته النهضة هي في جوهرها تحمل قيم حياتية التي تستمد من روح الأمة، وبالتالي فإن النظرة القومية الاجتماعية تحمل روحا نهضوية بالأساس حسبه، ومن هذا المنطلق نفهم كيف أن "شرابي" من خلال هذه الفكرة أصبح أكثر واقعية، وبدأ بالتخلي عن الأفكار الصوفية التي أصبح يعتريها من قبيل أحلام المراهقة "، ومن هذه الأفكار المرتبطة بهذه النقطة أن "الفلسفة الحقّة عنده هي التي تتبلور في الوجود، وترفض الالتجاء إلى التجرد العقلي، وأن الحياة هي مسرح الفلسفة، والفلسفة هدفها الحياة والحياة والفلسفة يلتقيان في كيان يشكل وجود إنساني واعي"(أحمد عبد الحليم عطية وآخرون، 2002، ص212).

إن التحليل الماركسي يسعى دائما إلى التحرر من تسلسل وسطحيات الواقع التاريخي الفعل، واضعا عنايته بالعلاقات الأصلية السائدة بين الإنسان والطبيعة من جهة والسياقات الاجتماعية العامة التي تكتنف هذا الواقع الفعلي للتاريخ من جهة أخرى، "وبهذا النحو تمكن ماركس من الإمساك بصيرورة التاريخ الحقيقية، عن طريق إعادة إنتاج الواقع المادي المجزأ على شكل أفكار عامة، بهذا المستوى من التاريخ المعاد إنتاجه في الفكر الذي يتوسط موقعه ما بين الواقع والفكر، تكون النظرية ممكنة وتستمد أصالتها من الواقع والفكر معا"(كريم موسى حسين، 2012، ص296)، وهو هذا المستوى من التاريخ الذي يبحث عنه "شرابي" أيضا ليشيد نظريته في تطور الأنظمة الأبوية المسيطرة على المستوى السياسي والتاريخي، فإذا أراد "شرابي" أن يضع تاريخ النظام الأبوي هو الحكم الوحيد الذي من خلاله نستطيع أن ننشأ صورة جديدة تفصح عن مسيرة المجتمع العربي وتطوره، فهو لا يشير إلى ذلك التاريخ التراكمي المتداول في المراجع الأكاديمية التعليمية، الذي هو عبارة عن سرد لأحداث فردية عبر تسلسلها الزمني والتي لا تجدي نفعا في بناء فهم صحيح لتطور مفهوم النظام الأبوي وصراع الطبقات ونتاجها داخل كيانات المجتمع العربي، أي أن "شرابي" يفعل كما فعل ماركس قبله: يضفي طابعا تجريديا للتاريخ التراكمي الفعلي لتاريخ مفهوم النظام الأبوي بعد أن يعيد إنشائه داخل الفكر الاجتماعي والنفسي،

واضعا هذه النظرية في سياقها العام النفسي والاجتماعي والسياسي وكافة العوامل والمؤثرات الحضارية الأخرى المرافقة لأحداث تاريخ المجتمعات العربية الفعلية والتي حدثت ضمن قطاع تاريخي محدد، ثم يعيد إنتاجها ثانية على شكل طرح جديد بمستو آخر من الرقي النظري، تستطيع هذه النظرية أن تتلمس فيه المادة الخصبة لإتمام غايتها وهي تغيير هدم هذا النظام من أساساته تدريجيا.

يبدو أنه من خلال إعادة قراءة فكر شرابي وماركس، نلحظ أن منهجهما في البحث واحد ومتشابه للوصول إلى نظرية نقدية واضحة، ولا يشبه المنهج العلمي الاستقرائي التقليدي، الذي ينطلق من جمع المعطيات والشواهد والملاحظات بصورة موضوعية ومحايدة، ومن ثمّ تبويبها وتصنيفها وجدولتها للوصول إلى تعميم استقرائي على شكل نظرية أو قانون، فالمعطيات والشواهد المتمثلة بالوقائع التاريخية الفعلية في منهج ماركس وشرابي ليست وقائع جامدة ومرتبة في تسلسلها الزمني، بل هي وقائع تخضع للتعديل والتصويب الكمي والكيفي وتبث فيها الحياة من جديد بعد وصفها في سياقها المادي والاجتماعي وإضفاء كل الملامح الإنسانية لها، عندئذ تكون جاهزة لاستخراج النظرية منها.

وحين كان شرابي منشغلا بإيجاد نظرية اجتماعية ومنهج لفهم وتفسير هذا الواقع الاجتماعي باعتبار أنه لا يمكننا بأي حال من الأحوال فهم معنى الأحداث والعلاقات الاجتماعية دون نظرية علمية متماسكة، فكانت هذه المقاربة الماركسية التي كانت ضمن منهاج شرابي نتاجا لهذا(Hisham Charabi,1962,p35)، فوجد ما يبحث عنه لدى فلسفة ماركس، " فكان سؤاله كيف يمكن لمجتمع تقليدي سابق للنظام الرأسمالي أن ينتقل من حالة الأبوية إلى حالة الحداثة، وأن يقيم نظاما عقلانيا، ويحقق العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحرية وحقوق الإنسان في المجتمع المدني، وما هي العلاقة في المجتمع الأبوي والأبوي المستحدث بين القاعدة الاجتماعية الاقتصادية والنظام السياسي الأيديولوجي الممثل بالقيم والعلاقات الأبوية المستحدثة في مختلف الأنظمة العربية وكيف نفسر تغيرهما"(احمد عبد الحليم عطية، 2001، ص522)، هذه التساؤلات وأخرى لم يجد شرابي بد من الإجابة عنها إلا عن طريق هذه المقاربة الفكرية التي أسقط فيها بعض من جوانب نظريات الجدل الماركسي على ظواهر المجتمع العربي ، ومن هنا وصل إلى نتيجة اكتشاف مقدرة الثقافة المسيطرة في إخضاع عقلية الفرد العربي لقيمها وتضليله على أعمق المستويات.

على أن هشام شرابي يعترف أنه وجد صعوبة كبيرة في تطبيق النقد الماركسي على واقع المجتمع العربي، ويرجع هذه الصعوبة إلى أوروبية فكر ماركس، فالماركسية في نظره تركز على بنى النظام الرأسمالي، كما نشأت في القرن التاسع عشر في أوربا، وهي بنى لا نظير لها في مجتمعا العربي الذي ما زال يعيش في مرحلة ما قبل الرأسمالية (محمد محمد مدين، 2002، ص158). وحين كان من المعروف أن البناء الفكري والاجتماعي في فكر شرابي هو في الأساس بناء فلسفي في أصوله ومقوماته وفي شكله ومحتواه، وان جميع نظرياته الاجتماعية(النظام الأبوي) والحداثية (ضرورة النقد الحضاري) كانت ولا تزال تصطبغ بطابع فلسفي أو هي فلسفات اجتماعية، ومن هنا نجد أن النظرية النقدية عنده ترتبط من جهة بالفلسفة الألمانية المثالية

التي تمثلت بـ"كانط" وبالفلسفة المثالية- الموضوعية التي وقف على رأسها "هيغل" وصولا إلى فلسفة التاريخ والديالكتيكية عند ماركس.

خاتمة :

تتنوع وتتداخل منابع وخيوط المناهج وتتقاطع الأفكار في الخطاب النقدي في فكر هشام شرابي المتميز والمختلف " يتداخل فيه الفكر والممارسة، الفلسفة والسياسة والتاريخ، وتتعدد فيه المناهج: الجدلية والتحليلية والنقدية، وبالتالي هو مفكر أخذ على عاتقه إتباع الطرق الوعرة على خلاف المفكرين العرب الذين آخذو على عاتقهم مناهج وطرقا واحدة دون التنويع فيها."انه المثقف المغاير، والمفكر المخالف والكاتب الفاعل، مثالي مادي، وجودي ماركسي حداثي، إنه مثقف يتجاوز الحدود ويعلو فوق التصنيفات المعروفة، أكاديمي يتجاوز الجدران الأكاديمية الآمنة، مناضل سياسي لا تقنعه الصيغ الأيديولوجية الجاهزة، وفي تشابك خيوط نسيج فلسفته نجد تداخل المثالية المتعالية في مرحلة مبكرة مع الوجودية المؤمنة، وارتبطت فيها الإنسانية المتمردة مع الجدلية الاجتماعية وبالتالي نجده يربط الفكر بالواقع، الفلسفة بالتاريخ، الذات بالموضوع ، الأنا بالنحن، الوجودية بالماركسية. وما يلاحظ هنا عن المنهج الذي اتبعه في نقده الحضاري للواقع العربي، من خلال ترسانة المفاهيم علم النفس الاجتماعي وآليات الإيديولوجية الماركسية أنه اعتمد على الوصف النظري الوفير للظواهر على حساب التحليل الممنهج، أي بمعنى آخر ما يسميه علي زيعور بـ" الانتقال من السوسيولوجيا إلى الفلسفة نظرا ومنهجا "، فوقع "شرابي" في التأملية الفكرية البحتة في دراسته النقدية للمجتمع العربي على الرغم من أنه لطالما انتقد هذه المهمة الفكرية التنظيرية البحتة لنظرائه من المفكرين والمثقفين العرب داخل ما يعرف في الأوساط الفكرية العربية بـ"أزمة النقاد العرب الجدد".

وبالعودة إلى نتاج كتاباته وفكره على مدى حياته الأكاديمية نجده يضيف إلى دراسته للفلسفة المثالية والوجودية يضيف الفكر القومي الاجتماعي الذي يؤمن بالحياة والمجتمع وينطلق من اليقظة والوعي والنهضة، كما أنه يمزج بين الفلسفة الإنسانية التي تخصص فيها في مرحلة الماجستير في الولايات المتحدة وبين دراسته القيم ودراسة التاريخ الحضاري وفلسفة التاريخ، وجمع في تحليلاته بين المنهج الجدلي الماركسي الاجتماعي التاريخي الذي وظفه لدراسة قضايا ومشكلات المجتمع والإنسان العربي . وباعتبار أن "شرابي" كاتب ومفكر وناقد "فإن من حق كل كاتب ومفكر أن يثير الأسئلة الخالصة ويبدي القلق المندلع من نفسه، ثم يجتهد في الإجابة عنها بطريقته الخالصة هو أيضا، وحتى إذا تساءل ولم يجب وقلق ولم ينته إلى اطمئنان، فإن تلك المسائلات تظل في حد ذاتها أضربا من الأجوبة" وبالتالي فإنه كمفكر وناقد ولفيلسوف يستشف كيانه داخل الفضاء النقدي، وتحديد الأطر العامة الخاصة لكيانه الفكري يرجع أساسا إلى طبيعة موقفه ومدى استجابة أطروحاته إلى ذلك الموقف المبني على ركائز ثابتة وواضحة ونقصد بها وجود نظرية فكرية وفلسفية تستند إلى أسس علمية و ممنهجة مرتكزة على الدلائل والبراهين وهذا كله لابد من توفره لكي يكون المفكر قادرا على إعطاء حكما صحيحا.

قائمة المراجع:

1-أحمد عبد الكريم أحمد(2015)، فلسفة النقد من الإجراء إلى النظرية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. إربد- الأردن.

2-بلقريز عبد الإله(2013)، الثقافة العربية في القرن العشرين حصيلة أولية، ط2. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
3-بهادي منير(2004)، الالتزام السياسي، ضمن كتاب: النقد الحضاري بين الاختلاف والحداثة، أعمال الندوة الفكرية حول شرابي،دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران،الجزائر.
4-سعادة أنطوان(1982)، الآثار الكاملة، ج1، ط2، منشورات عمدة الثقافة بيروت، لبنان.
5-شرابي هشام(1987)، المثقفون العرب والغرب. ط2،دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
6-شرابي هشام(1988)، الرحلة الأخيرة. ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء،المغرب.
7-شرابي هشام(1998)، صور الماضي: سيرة ذاتية. ط3، دار نلسن للطباعة والنشر، السويد.
8-شرابي هشام (2001)، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
9-شرابي هشام(1978)، جمر ورماد: ذكريات مثقف عربي، دار الطليعة، بيروت،لبنان.
10-شرقي ميمونة(2016). النقد الحضاري للمجتمع العربي عند هشام شرابي، مذكرة نيل درجة الماجستير فلسفة، جامعة وهران، الجزائر.
11-طاوطاو الشريف(2001)، المنهج النقدي عند الغزالي،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة،جامعة قسنطينة، الجزائر.
12-عطية أحمد عبد الحليم وآخرون(2002)، النقد الحضاري والإنسان العربي، قراءة في فكر هشام شرابي، ط1، ندوة الفلسفة العربية في مائة عام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان.
13-عطية أحمد عبد الحليم،(2006). النقد الحضاري والإنسان العربي، قراءة في فكر شرابي، الفلسفة في الوطن العربي في مائة عام، أعمال الندوة الفلسفية الثانية عشر التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية، جامعة القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
14-كريم موسى حسين(2012)، "الملامح الماركسية في فلسفة توماس كون".مجلة حديقة بابل، ع 23، بغداد، العراق.
15-مدين محمد محمد (2002)، "مشكلة القيم في فلسفة هارتمان ولويس"، مجلة أوراق فلسفية، ع 07، القاهرة، مصر.
16-مرقص إلياس(1966)، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي. ط1، دار الطليعة، بيروت،لبنان
17-وقيدي محمد(2003)، النقد الحضاري والنقد الذاتي، تأليف جماعي، نقد المجتمع الأبوي، قراءة في أعمال هشام شرابي. ط1، الاتحاد العربي للجمعيات الفلسفية، القاهرة، مصر.
18-ولد أباه السيد(2010)، أعلام الفكر العربي، مدخل إلى خارطة الفكر العربي الراهنة، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
19-يورغن هابرماس،(1999)، القول الفلسفي للحداثة،ترجمة: علي احمد السيد، الإسكندرية: دار الإسكندرية للنشر،الإسكندرية، مصر.
20.SHARABI Hisham(1988), Neopartriariachy: a theory of Distorted change in arab society,Chicago,ED Peterson.
21.SHARABI Hisham (1970),Arabe intellectuels and the balastimore,Stockholm ,ED Nelson.
22.SHARABI Hisham(1962), Governments and polities' of the east the 20 th contury, New York, ED Yellowstone.

23.SHARABI Hisham(1965),Nationalism and Révolution in the arab world,Washington,ED centre Polptical of Midle East .
24.SHARABI Hisham(1969), Palestine and Israel : the lethal Dilemma,Chicago,ED Peterson.

العدالة نقطة تمفصل السياسة والأخلاق عند أرسطو

أ.السنون عبد الفتاح، جامعة سيدي محمد عبد الله فأس- المغرب

The justice is an articulation point of the Politics and Ethics at Aristotle

Abdelfettah Es_sennoun, University Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fes, Morocco

ملخص: ظل الفكر السياسي الكلاسيكي، إلى حدود ق16، يربط بين السياسة والأخلاق، وذلك لأنه كان يقوم على اعتقاد مفاده أن السياسة والأخلاق يبغيان تحقيق نفس الغاية وهي العدالة. ولما كانت هذه الغاية ترتبط بالمدينة ككل، أي بالمجتمع وليس بالأفراد، فإن أمر تحقيقها يتطلب من الساسة أو الحكام أن يكونوا أناسا فضلاء، يتمتعون بقدر عال من الأخلاق؛ لأن صعود العامة والديماغوجيين للحكم يؤدي إلى فساد الدولة، بحيث يصبح هدف الحكام خدمة مصالحهم الشخصية لا خدمة الشأن العام. إن الأمر، كما يقول أرسطو، لَأشبه بوضع سلاح في يد طفل صغير. وعلى ذلك، يجب ربط السياسة بالأخلاق عكس التصور الحديث الذي انطلق مع السياسي الإيطالي نيكولا ميكيافيللي، هذا الأخير الذي يرى أن الغاية من علم السياسة هي الحفاظ على السلطة بكل الوسائل، المشروعة وغير المشروعة، والحفاظ على وحدة الدولة وولاء المواطنين وحتى ولو تطلب الامر اعتماد أساليب غير عادلة ولا مشروعة، وبذلك فقد قام بالفصل بين الجانب السياسي والجانب الأخلاقي. وبناء عليه، فإن مقالنا هذا سيتركز حول محورين أساسيين، الأول سنتناول فيه الإشكالية التالية: ما هي علاقة الأخلاق بالسياسة، أهي علاقة اتصال أم انفصال؟ وإذا ما كانت علاقة اتصال، فأين تتجلى نقطة اتصالهما؟ وكيف يتم هذا الاتصال ؟ لكننا سنتناول في المحور الثاني الإشكالية التالية: ما هي العدالة؟ وهل هي واحدة أم متعددة ؟ وإذا ما كانت متعددة فما هي أنواعها؟ وما هي علاقاتها بالمساواة والإنصاف؟

الكلمات المفتاحية: العدالة، الأخلاق، الإنصاف، المساواة، العدالة التوزيعية، العدالة الحسابية، العدالة التصحيحية.

Abstract: The Classical Political Thinking, up to the 16th century, was linked to politics and morality, because it was based on the belief that politics and ethics were needed to achieve the same goal which is justice. Since this goal is related to the city as a whole, that is to society, not to individuals, the order to achieve it requires politicians or rulers to be virtuous people with a high moral standard. The rise of public and demagoguery leads to corruption of the state. Thus, the leaders become more concerned with their private interests rather than the common good. As Aristotle says, it is like putting a weapon in the hands of a small child. Therefore, the policy must be linked to ethics, contrary to the modern conception that began with the Italian politician Nikola Machiavelli. The latter believes that the purpose of political science is to preserve power by all means, legitimate or illegal, and to preserve the unity of the state and the loyalty of citizens. He thus separated the political and moral aspects. Accordingly, this article will focus on two main axes, the first which we will address is the following problematic: What is the relationship of ethics to politics, are they connected or separated? If they are connected, where is their point of contact?

How is this contact? Also, in the second axis, we will address the following problematic: What is justice? Is it one or multiple? If they are multiple, what kinds are they? What are their relations with equality and equity?
Keywords: The justice, Ethics, Equity, Equality, Distributive justice, Arithmetical justice, Corrective justice.

مقدمة:

ظلت العدالة مطلبا أساسيا عبر تاريخ الفكر الإنساني، إلى الدرجة التي يمكن معها القول أن العدالة هي مبدأ وغاية الفلسفة السياسية، بل والفعل السياسي أيضا. الأمر الذي جعل الفلسفة اليونانية، منذ فجرها الأول، انطلاقا من عهد السوفسطائيين، توليها عناية خاصة. فهؤلاء يعدون من بين الأوائل الذين أثاروا مسألة العدالة والقانون للنقاش الفلسفي النظري من أجل بيان ما إذا كانت العدالة مسألة طبيعية أم ثقافية، ومنه إذا ما كانت واحدة أم متعددة. وتكمن أهمية فلسفة السفسطائيين في كونها بينت أن العدالة ترتبط بشكل حميمي بالقانون، وهذا الأخير ليس أمرا طبيعيا كما ذهب إلى ذلك عدد من الفلاسفة، أمثال أفلاطون وأرسطو وغيرهما؛ بيد أن الفلسفة الرسمية لأفلاطون وأرسطو التي سترتبط، فيما بعد، بالفلسفة المسيحية الكنسية ستقوم بشكل أو بآخر، بدفع التصور السوفسطائي الى دائرة الظل بل الى دائرة الظلام، بحيث أضحى مجرد الإنتساب إلى السوفسطائيين وتناول تصوراتهم أمرا أقرب الى الجريمة. لأن الفلسفة السفسطائية تجسد موقف المارقين عن الحقيقة الرسمية، حقيقة أفلاطون في المرحلة أولى، هذه الأخيرة التي هيمنت على التصور اللاهوتي الى حوالي القرن12 (بريهييه إميل،1988، الفصل الخامس)؛ ثم حقيقة أرسطو المشائي في المرحلة الثانية، والتي ستهيمن على التصور اللاهوتي إلى حدود بداية العصر الحديث، هذه الأخيرة التي أصبحت فلسفة رسمية في أواخر العصر الوسيط وبداية عصر النهضة، بل وأضحى الخروج عنها يشكل خروجا عن العقيدة الرسمية(كريم متى، 2001، ص11-12**)**. الأمر الذي جعل جل المفكرين والمنظرين، إلى حدود ق16، يعتبرون النظم السياسية وما يرتبط بها من قوانين وتنظيمات مسألة طبيعية، وأن غاياتها ذات طبيعة أخلاقية. غير أن ظروف التمزق السياسي لإيطاليا ستدفع الفلورنسي ميكيافيللي الى الثورة على التصور السياسي الكلاسيكي الذي كان يربط بين الأخلاق والسياسة كما يبين في مقدمة كتابه العمدة: "الأمير" وباقي فصوله (ميكيافيللي، دس، الفصول16-17-18). وبهذا التصور يكون ميكيافيللي قد فصل السياسة عن الأخلاق، بل ومهد لظهور علم السياسة أيضا. وقد شكلت مساهمته هذه الأساس الذي سيتم مواصلته في ق17و18 مع فلاسفة العقد الاجتماعي (ليو شتراوس، 2005، ص431-432-434). غير أن التصور السياسي اليوناني هو على النقيض من ذلك تماما، كما يتجلى في فلسفة أفلاطون وأرسطو، حيث ظلت الأخلاق والسياسة مرتبطتين بعضهما ببعض. وقد لا نجانب الصواب إذا ما زعمنا أن مفهوم العدالة هو العمود الفقري للفلسفة السياسية. إنه هو ما يخترق كل الكتابات السياسية الفلسفية، وهذا الأمر ما ينطبق على فلسفة أرسطو أيضا. وعلى مستوى هذا المفهوم تلتقي الأخلاق والسياسة. يتميز المشروع الفلسفي للـــ"القرّاء" إذن، كما كان يصفه أفلاطون (Caratini Roger, 2000, p141) ، على أن الأخلاق والسياسة يشكلان مبحثا واحدا متكاملا، يسمى : العلم المدني، لكن نقطة تمفصلهما هي العدالة. ألم يقل الشاعر ثيوغنيس

أن "في العدالة تجتمع كل الفضائل" (Aristote, 2014, (1129b-1130a, p107) . أي أن العدالة هي الجغرافية التي تتفاعل فيها العلاقات السياسية والأخلاقية معا. وإن كان الأمر كذلك، فما طبيعة العلاقات القائمة بين الأخلاق والسياسة؟ وهل الأخلاق هي التي تقوم على السياسة أم أن السياسة تقوم على الأخلاق؟ وكيف تتمفصل هذه العلاقات على جغرافية مفهوم العدالة؟ وما هي العدالة؟ وهل هي واحدة أم متعددة؟ وما هي علاقتها بالمفاهيم المشتقة منها: بالمساواة والإنصاف وغيرهما؟

1.**في العلاقة بين السياسة والأخلاق:**

إن العلاقة بين السياسة والأخلاق علاقة وطيدة ولا يمكن لباحث في الفكر الأرسطي، بل وفي الفكر الكلاسيكي عامة أن ينكرها. وقد أكد أرسطو أن السياسة المدنية هي أشرف العلوم، وما عداها من الفنون ما هي إلا أدوات لتحقيق الفضيلة المدنية (أرسطو، 1957، ص05)، غير أن الفضائل المدينة والأخلاقية معا يرومان تحقيق الخير الأسمى الذي هو سعادة الأفراد والمجتمع، وهذه الفضائل لا يمكنها أن تتحقق إلا في الدولة كما يدل على ذلك قول الفيلسوف:" وأما الدولة فقد نشأت عن ائتلاف قوى كثيرة، وهي التي تنطوي على عناصر الاكتفاء الذاتي كله، إن صح تعبيرنا، فقد تألفت إذن عن رغبة في العيش، وتلبث طمعا في طيبه" (أرسطو، 1957، ص08)؛ و منه فإن تحقيق ضروريات المعاش المادية وتأمينها تأمينا كاملا لجماعة من الجماعات هو هدف الاجتماع الإنساني الأولي، مع الطموح إلى تجاوز ذلك المستوى إلى المستوى الروحي والثقافي والأدبي، أي الى تحقيق السعادة التي هي الخير الأسمى. ويضيف أرسطو أيضا في أخلاقه مؤكدا : "إن كل فن وكل بحث وبالتوازي فإن كل فعل وكل اختيار يروم على ما يبدو إلى (تحقيق) خير ما. كما تم الإعلان بحق أن كل الأشياء تميل إلى (هذا) الخير، فإن هذا يعني أن كل الأفعال الإنسانية محكومة بغاية معينة. فليست هناك أفعال تفعل بدون أي هدف أو غاية بل إنما هي خاضعة لقانون الغائية(أرسطو، دس، ص38)، وهذه الغائية هي ما يجتمع فيها الفعل السياسي والأخلاقي معا، ذلك أن كل فن أو صناعة (art)، كما ترجمها إسحاق بن حنين (أرسطو، 1979، ص53) ، وكل بحث وكل اختيار إنما يتشوق إلى تحصيل خير ما. وعليه، فليس هناك اختلاف بين السياسة والأخلاق فيما يتعلق بالغاية ما دام أن جميع الأنشطة الإنسانية خاضعة لهذا المبدأ الغائي. لكن، ولما كانت الأنشطة البشرية موسومة بالتعدد والتنوع كان من الطبيعي أن تتعدد الغايات، غير أن الأنشطة الأساسية هي تلك التي تكون غاية نفسها، أي ليست وسيلة لتحقيق خير ما. وعلى ذلك، فإن تعدد الأعمال والصنائع ومنه تعدد الغايات، يؤول في نهاية المطاف إلى غاية واحدة هي الخير الأسمى(Le Souverain Bien) الذي يوجد في أعلى سلم الخيرات(Aristote, 2014, p20). فالخير الأسمى هو الخير الأعلى الذي لا يعلو عليه أي خير آخر، والفعل الذي يحقق خيرا أسمى هو الذي يكون غاية ذاته وليس وسيلة لخير آخر، لـ " أن كل ما يتم فعله لذاته يفوق دائما في قيمته ما يكون (في قيمته) وسيلة لشيء آخر، وكذلك يكون الحر أعلى قدرا من فير الحر" (أرسطو، دس، ص41)؛ فبينما أن غاية فن الطب هي الصحة وغاية فن الحرب هي الانتصار وغاية فن تدبير المنزل هي الغنى فإن هذه الفنون كلها تندرج تحت فن واحد هو الأساسي وهو الذي يتحقق فيه الخير الأسمى وهو الفن السياسي

(Aristote ,2014, p21). تكمن أهمية هذا الفن إذن، في كونه هو ما يسهر على حماية المدينة وعلى استمرار وجودها، وأقصى تجليات الفضيلة السياسية هي العدالة؛ ذلك أن وظيفة السياسة هي تحقيق العدالة المدنية وفي غياب العدالة لا يمكن استمرار وحدة المدينة ونظامها. غير أن هذه الفضيلة ليست فقط سياسية بل أيضا أخلاقية، لأن العدالة تُساوي بين الجميع وتحقق ما تقتضيه الطبيعة فليس من العدل ولا من الأخلاقي أن نعارض ما تأمرنا به الطبيعة، فهذه الاخيرة تمثل أيضا أسمى قانون أخلاقي، الذي يقتضي أن يقوم كل فرد بالمهمة التي حددتها له الطبيعة، فلما كان النظام يسود الطبيعة كلها، فإنها لا تفعل شيئا بالصدفة، وإنما توَجِه كل شيء نحو هدف محدد. وهي حين تستبعد الصدفة (أو الاتفاق) تحرص على تحقيق الهدف (أو الغاية) بقدر ما يفوق كل فن بشري، إذ إن الصنعة البشرية، كما نعلم محاكاة للطبيعة" (أرسطو، دعوة للفلسفة، ص39-40)، مما يعني أنه من العدل، بل ومن الأخلاقي أن نحقق غاية الطبيعة ونعمل على النأي بأنفسنا من الصدفة المعارضة للنظام والطبيعة، لأن " الإله والطبيعة لا يصنعان شيئا عبثا أو باطلا" (أرسطو، دس، ص79). وبذلك يتبين إذن أن أرسطو يجعل العدل يتجلى في قيام الفرد بالمهمة التي أعدته الطبيعة للقيام بها، وفي قبوله بذلك يكون قد حقق المطلب الأخلاقي الذي هو ضروري من أجل تحقيق المطلب السياسي

ومنه، فإن العدالة هي نقطة تمفصل الفضيلة الأخلاقية والسياسية. بيد أن هذا لا يعني أن العدل ينطبق على جميع الناس، المواطنين والعبيد على حد سواء، بل فقط على أولئك الذين يوجدون على رأس الهرم الاجتماعي (Arnaud Jocelyne, 1984, p165-Saint) ؛ أي على المواطنين فقط دون العبيد والبرابرة. ومن ثمة، فإن واجب العدل يقتضي أن يقوم كل فرد ، أكان عبدا أم حرا، بالوظيفة التي وهبتها الطبيعة إياه؛ و في هذا تحقيق للعدالة بمعناها السياسي والأخلاقي معا، لأن الخير الأسمى هو ما تبتغيه السياسة والأخلاق معا ويتحقق هذا الخير حينما يتم الحفاظ على هذه التراتبية الاجتماعية والسياسية التي هي تراتبية طبيعية حسب الفيلسوف، أي بالحفاظ على "النظام الذي يسود الطبيعة".

وعلى ذلك، فإن شتى الفنون والصنائع التي يتعاطاها الإنسان إنما هي خاضعة للتراتبية الطبيعية، فأشرفها هو الذي يوجد على رأس السلم وفيه يتحقق الخير الأسمى وأحطها هو الذي يوجد في أسفل السلم ولا يكون إلا وسيلة وأداة لتحقيق خير أعلى منه؛ وهكذا تستمر التراتبية إلى رأس السلّم. فالعلم السياسي إذن، هو العلم الأحق بهذا الاسم لأنه أشرف العلوم وأسماها، وبذلك تكون الأخلاق مجرد فرع من فروعه. ومنه، فعلى الرغم من كونهما يخضعان معا للمبدأ الغائي إلا أن العلم السياسي هو أسمى الغايات بإطلاق عكس العلم الأخلاقي الذي هو أخس مكانة منه. حيث إن العلم السياسي هو الذي يحدد ما هي ما هي العلوم الأخرى الأساسية بالنسبة للمدينة-الدولة (polis /Cité)، وأي نوع من العلوم يجب على كل طبقة أن تتعلمها وإلى أي درجة يمكن أن يبلغ المتعلم في طلبها. وإن كان الأمر كذلك، فهل يمكن القول أن فن تدبير المدن هو غاية الفن الأخلاقي أم أن غاياتها مختلفة؟.

سبق أن أشرنا إلى أن أرسطو يؤكد أن فن تدبير المدن، أي السياسة، هي غاية كل الفنون، وإن كان الأمر كذلك فإنها هي غاية الأخلاق أيضا(أرسطو، 1979، ص58). هكذا فإن كل الفنون

غايتها هو تحقيق الخير العام، أي خير المدينة- الدولة لا خير الأفراد. بيد أن هذا لا يمنع من تحقيق خير الأفراد أيضا، لأن خير الأفراد الفاضلين والطبقات الفاضلة هو خير المدينة ككل؛ علما أن البراديغم اليوناني هو براديغم الكل لا الأجزاء(مكاوري فوزي، 1980، ص85)، بل إن خير هؤلاء يتحقق فقط حينما يحققوا الخير العام، أي حينما ينغمسون في المجتمع وينصهرون فيه وينأون بأنفسهم عن النزعة الأنانية التي هي وليدة العصر الحديث، ف"الدولة – يقول أرسطو – مقدمة على الأسرة وعلى الفرد، لأنه من الضرورة أن يتقدم الكل على الجزء، فإن قضي على الجسم فلا رِجْل ولا يد إلا بالاسم، كأن نقول يد من حجر، فإذا شلت اليد أصبحت كأنها من حجر"(أرسطو،1957، ص09).

السياسة إذن، هي الفن الذي بموجبه يتحقق الخير العام للمدينة- الدولة أثينا. ومنه، فهي أشرف وأجل الصناعات لأنه فيها يتحقق الخير الأسمى ولعل المقولة أدناه هي ما يؤكد هذا الأمر: " وما دام أن السياسة- يقول أرسطو- تستخدم كل العلوم العملية الأخرى، إضافة إلى أنها تشرع (Légifère) ما يجب فعله وما يجب الامتناع عنه، فإن غاية هذا العلم تشمل كل الغايات الأخرى. ومن ثم، ينتج عن ذلك أنه يجب على السياسة خدمة الخير الإنساني" (Aristote ,2014, p21). وبالتالي فإن السياسة هي العلم الأعم والأشمل بينما أن الأخلاق هي أحد العلوم التي المنضوية تحتها والمساعدة لها. غير أن السياسة والأخلاق يلتقيان فيما يتعلق بالجانب " العملي" لأنهما معا علمان يهدفان إلى الفعل والسلوك، وليس إلى مجرد التفكير والتأمل، كما هو حال الميتافيزيقا التي تبحث في المبادئ الأولى للوجود. إن ما يميز الفلسفة العملية هو كونها لا تبحث فقط في مبادئ الفعل والتصرف من داخل الفضاء العام (كتوراه جورج، السياسة عند أرسطو،1987 ص23)، أي من داخل المدينة-الدولة بل في كيف تتحقق فعليا في الواقع المادي (أرسطو، دس، (ب 52)، ص53). بيد أن الإختلاف الجوهري بينهما، وإن كانا معا عمليين، يكمن في كون خير العلم السياسي كلي، أي يستهدف خير المدينة ككل في حين أن خير الأخلاق هو جزئي(أرسطو، دس، ص25)، أي يستهدف الأفراد فيما يتعلق بسلوكياتهم وتصرفاتهم في علاقاتهم الخاصة. ومن أجل غاية المدينة فإنه ينبغي تربية النشء على قتل النزعة الأنانية من أجل تذويب الأنا الفردية داخل الأنا الجمعية، ولهذا فإن الرجل يردف قائلا "وبالنتيجة، إذا ما كان هناك تطابق بين خير الفرد وخير المدينة، فإنه وفي كل الأحوال ومن الظاهر أن الأهم والأكمل الذي يجب طلبه وحفظه هو خير المدينة. ذلك أنه من المؤكد أن الخير شيئا محبوبا بالنسبة لفرد منعزل غير أنه جميل وشريف جدا بالنسبة للأمة أو للمدن" (Aristote ,2014 ,p21). بهذا، يتضح أن خير المدينة هو الغاية والهدف أما خير الأفراد فهو مجرد أداة لتحقيق ما هو أسمى منه؛ وذلك لأن السياسة والأخلاق معا يشكلان ما يسميه الفيلسوف ب" العلم المدني"، بحيث إن السياسة هي الجزء الثاني من العلم المدني أما الجزء الأول فهو الأخلاق، غير أن الأولى تتأسس على الثانية في حين ان الثانية، أي الأخلاق، تتأسس على علم النفس، لأن موضوع علم الأخلاق هو الملكات والأفعال الإرادية والعادات جملة، وهذه تُبحَث بحثا علميا في علم النفس وعلم النفس جزء أو فرع من العلم الطبيعي(عابد الجابري محمد،2002، ص46).

هكذا يؤكد أرسطو إذن، أن الخيرات خاضعة لتراتبية طبيعية، وهذه التراتبية هي التي ستنعكس على الأخلاق والسياسة، وستجعل مرتبة الأخلاق أحط من مرتبة السياسة؛ والسبب في ذلك هو أن غاية الأخلاق هي تحقيق خير الأفراد غير أن غاية السياسة هو خير أعظم وأشمل، أي خير المدينة. وهو ما يتحقق بواسطة فن تدبير المدن، وإذا ما كانت السعادة هي الخير الأعظم الذي تروم إليه كل الأفعال والفنون ، فإن السعادة الحقيقية هي التي تتحقق للمجتمع ككل وليس فقط للأفراد، لأن " الإنسان مدني بالطبع" ومنه فهو يروم تحقيق سعادته التي تتحقق بتحقق سعادة جميع الناس أو جميع المواطنين(أرسطو، 1957، ص57).

وإجمالا، يتبين أن هناك علاقة حميمية بين السياسة والأخلاق، لأن هذه الأخيرة تكمل الأولى، ولا يمكن للأولى أن توجد بدون هذه ولا هذه بدون الأولى لأن وجود الأخلاق، حسب النسق الأرسطي، بدون سياسة عديم الجدوى على اعتبار أن الغاية من الأخلاق هي إعداد المواطنين لِيشغلوا المكانة الطبيعية التي أعدتهم الطبيعة لشغلها، أي لإصلاح أخلاق الأفراد أو المواطنين والحكام حتى يتأتى لهم أن يشغلوا مكانتهم الطبيعية على أحسن وجه. ذلك أن المواطنون يؤدون مهامهم بحسب طبيعتهم، فإما أن يكونوا آمرين ومأمورين؛ وهذه هي الأخلاق المدنية المطلوبة في المجتمع المدني، أو أن يكونوا آمرين فقط وهذا هو المطلوب في التدبير المنزلي. لكن المشكلة تطرح حينما يكونون آمرين فقط في المدينة-الدولة بحيث يتخلوا عن الأخلاق السديدة التي تتجلى في ضرورة أن يكون المواطن آمرا ومأمورا وهنا تتدخل الأخلاق، وبذلك تكون وظيفة الأخلاق هي إعداد الأفراد للفضيلة من أجل تكوين المدينة الفاضلة التي تشتمل المواطنين الفضلاء فقط، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإن السياسة بدورها لا يمكنها أن توجد بدون أخلاق، لأنها إن وجدت فإنها لن تكون قويمة وإنما ستكون منحرفة، بل الأدهى من ذلك هي أنها ستكون أشبه بوضع سلاح أو خنجر في يد طفل. ألا يقول المثال:" لا تعط السكين للطفل"؟ يعني ألا تضع القوة في أيدي الرعاع" (أرسطو، دس، ص33)، لأن "التخمة – كما يقول المثل السائر- تلد الغطرسة، وإذا ما اقترن النقص في التربية بالقوة والسلطة تولد عن ذلك الجنون"(أرسطو، دس، ص33). الأمر الذي سيجعل الحكام إذا ما امتلكوا السلطة يتجبرون وسيحكمون لصالحهم وليس لصالح الشعب(1288أ32-ب2)، (جورج كتوراه، ص33).

ولما كانت الفضيلة المدنية خاصةُ جميع المواطنين والفضيلة الأخلاقية خاصة الرؤساء والحكام فقط، فأن هؤلاء وحدهم من تجتمع فيهم الفضيلتين معا. ومن اجتمعتا فيه يكون " إنسانا صالحا" و"مواطنا فاضلا"، لأن الفضيلة السياسية تستهدف الخير العام كما بينا، عن طريق مشاركة جميع المواطنين في تدبير شؤون المدينة، أما الفضيلة الأخلاقية فهي لا تقوم فقط على درجة المشاركة في الحياة السياسية وإنما أيضا على الكيف الأخلاقي (les qualités morales) الداخلي الذي يسمح بهذه المشاركة(Saint-Arnaud,1984, p166). ومنه، فإن حضور البعد الأخلاقي في السياسة هو ما يجعلها في خدمة المدينة ككل دون أن يتحول إلى مجرد تطبيق لقوانين وشرائع شكلية كما هو الحال في العديد من مجتمعات العالم الثالث اليوم، ولعل هذا هو السبب الذي جعل أرسطو يعتبر أن الأرستقراطية وحدها تتوفر على الفضيلة بتمامها بينما أن النظم السياسية

الأخرى لا تتوفر إلا على ما هو ضروري لشغل هذه الوظيفة. ومنه فالبعد الأخلاقي إذن ضروري للسياسة الفاضلة.

يشكل تفضيل المصلحة الخاصة انحرافا عن السياسة الرشيدة التي تقوم على مراعاة المصلحة العامة، لكن أنماط الأحكام الفاسدة الثلاثة هي كذلك لأنها تستبد بالحكم وتذهب إلى خدمة المصالح الخاصة للحاكم، سواء أكان فردا أو جماعة أو فئة. وبالتالي،فإننا نخلص إلى القول أن السياسة والأخلاق عند أرسطو وجهين لعملة واحدة، بحيث لا يمكن إلغاء إحداهما دون التأثير على الأخرى عكس التصور السياسي الحديث الذي دشنه ماكيافيللي وأتمه هوبز(ليو شتراوس- كروبسي جوزيف، 2005، ص431-434). وذلك لأن ميكيافيللي أكد على أن السياسة منفصلة عن الأخلاق، لأن غايتها هي الحكم والحفاظ على السلطة في يد الحاكم مهما كانت الوسائل(نيكولا ميكيافيللي، دس، ص73).

وإذا ما ثبت أن السياسة والأخلاق، عند أرسطو، لا يمكن الفصل بينهما فإن النقطة الأساسية التي يلتقيان عندها هي العدالة، ألم يردد أرسطو نقلا ما قاله ثيوغنيس (Theognis) : "في العدالة تجتمع كل الفضائل"؟(Aristote,2014, (p107 ، مما يعني أن العدالة هي أسمى الخيرات التي يطلبها الإنسان سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الأخلاقي، لأن كل الأفعال والأنشطة تهدف أن تكون عادلة سواء بالنسبة للأفراد في علاقة بعضهم ببعض، أو بالنسبة للجماعات والفئات والطبقات داخل المدينة. فضيلة العدالة إذن هي أم الفضائل، بل عندها تتطابق السياسة والأخلاق (Aristote,2014, p109).

أهمية الأخلاق إذن، بالنسبة للسياسة تكمن في كونها تُعِد المواطنين الفضلاء لممارسة السلطة السياسية بشكل صحيح حتى يتأتى تحصيل الخير الأسمى الذي هو سعادة المجتمع (أرسطو، دس، ب 82، ص63)، وهذه المهمة لا يمكن أن تتحقق في غياب الجانب الأخلاقي، لأنه في "الواقع أن من طبع الرجل العادي ان يسعى إلى الحياة لا إلى الحياة الخيرة(...) وأن يبحث عن المال ولا يكترث على الإطلاق بما هو نبيل"(أرسطو، دس، ص54). وإذا ما ثبت أن العلاقة بين السياسة والأخلاق علاقة حميمية ولا يمكن الفصل بينهما، وإذا ما تبين ان العدالة هي نقطة تمفصل هذه العلاقة؛ فما هي العدالة؟ وهل هي واحدة أم متعددة؟ وما هي علاقتها بالمساواة والإنصاف، أهي علاقة اتصال أم انفصال؟

2. العدالة وعلاقتها بالمساواة والإنصاف:

إن الأسئلة الآنفة الذكر، وأسئلة أخرى من نفس الطبيعة، هي التي سنعمل على معالجتها في هذا المستوى الثاني من المقال. قد لا يخفى على باحث في الفلسفة السياسية اليونانية أن الفلسفة الأرسطية هي فلسفة واقعية مقارنة مع فلسفة أستاذه أفلاطون، فبينما أن فلسفة هذا الأخير تعتبر أن العالم الحق هو عالم المثل، وبالتالي فهو لا يقر إلا بوجود عدالة واحدة وموحدة، فإن تلميذه أرسطو يبين، على العكس من ذلك، أن العدالة تفهم بمعاني متعددة لا بمعنى واحد (-Arnaud saint, 1984, p161-162). إنها تفهم بمعنى كلي وبمعنى جزئي. لكن ما الاختلاف بين هذين الضربين من العدالة؟.

يُقصد بالعدالة الكلية تلك العدالة التي لها بعد سياسي اجتماعي داخل المدينة-الدولة، إنها الغاية من كل عدالة. أما العدالة الجزئية فهي تلك التي تهم المعاملات الفردية داخل المدينة، أي تتعلق بالعدالة في علاقات الأفراد بعضهم ببعض حتى يتأتى تحقيق التماسك الاجتماعي، ومنه ضمان استمرارية المدينة-الدولة. إن السلوك العادل هو السلوك الذي يتماشى مع القوانين والشرائع في حدود معينة (Aristote, 2014, 1129b , p106). وعلى ذلك فإننا "لا نعتبر بصفة عامة كعادل ذلك الذي ينتهك القانون، ذلك الذي يحصل على ما يفوق حصته، وفي الأخير ذلك الذي لا توجد فيه مساواة. وبهذا المعنى من البديهي أن الانسان العادل سيكون ذلك الانسان الذي يراعي القانون ويحترم المساواة. العادل إذن هو ذلك الشخص الذي يوافق القانون ويحترم المساواة والظالم (L'injuste) هو الذي يعارض القانون وتنقصه (manque) المساواة (Aristote, 2014, 1129b, p106) . وبهذا، فإن العدالة حسب أرسطو هي التي تتحدد، في حدود معينة، بواسطة القانون والمساواة. ونقول في حدود معينة لأن القوانين تبقى نسبية لا مطلقة، ومنه فإن العدالة تختلف باختلاف أنظمة الحكم القائمة في بلد معين. فالعدالة داخل الحكم الديمقراطي ليست هي نفسها في الحكم الأرستقراطي لكن الإنسان العادل في كل الأحوال هو الذي يتبع الشرائع القائمة في بلده، مما يعني أن أرسطو هنا يجسد موقف الرجل المحافظ، إنه يخفي مسألة أساسية وهي أنه ينبغي اتباع هذه القوانين حتى وإن كانت ظالمة. فليس على المرء أن يقف ضد القانون وإنما يجب على سلوكاته أن تكون متسقة معها حتى تكون مشروعة وعادلة، في حين أن الإنسان الذي يغتصب هذه القوانين ولا يعمل على احترامها هو إنسان ظالم وشرير، لأن غاية العدالة حسب الرجل هي السهر على استمرار الاجتماع المدني، مما يعني أنه يجب على العدالة حتى وإن كانت جزئية أن تصب غايتها في اتجاه المدينة. العدالة الكلية إذن دائما هي الهدف والغاية، وكل انحراف عنها يؤدي إلى فساد السياسة، ومنه فساد المدينة. لكن هل العدالة والظلم دائما ما يكونان على نفس الحال، كأن يحصل الظالم على ما يقِل عن حصته ويحصل العادل على ما يفوق حصته؟.

يجيب أرسطو في هذا الصدد بالقول أن الأمر غير ذلك، بحيث يجوز للظالم أن يحصل أقل أو أكثر من حصته، وكذلك الحال بالنسبة للعادل. فالظالم يحصل أقل من حصته فيما يتعلق بالأتعاب أو الواجبات ويُحَصل أكثر من حصته فيما يتعلق بالحقوق؛ وبذلك فإن "الإنسان الظالم لا يختار دائما أكثر- يقول أرسطو- بل يختار أيضا أقل حينما يتعلق الأمر بالأشياء السيئة بالمعنى المطلق"(Aristote, 2014, 1129b, p106) ، وذلك لأن الشر الأقل سوءا يفهم بمعنى ما " خيرا"، كما أن في هذا السلوك تحضر اللامساواة التي تشمل الشيئين معا: الخير والشر على السواء.

وهكذا، نخلص إلى أن العدالة الكلية (la justice universelle) هي العدالة الشرعية (légale)، أي العدالة التي تقوم على اتباع القوانين القائمة في بلد معين فيكون الإنسان العادل هو ذلك الشخص الذي لا يغتصب قوانين المدينة بل يحترمها ويقدسها؛ إنه يقدس النظام ويحافظ على وحدة المدينة وينأى بها عن كل شر يمكنه أن يمزق وحدتها ويؤدي بها إلى الهلاك. الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن أرسطو ما هو إلا فيلسوف الشرعية لأنه يرفض أي تغيير أو تجديد فيما يتعلق

بالقوانين والشرائع، إذ ليس على الفرد إلا اتباع الشرائع الموجودة ولا يمكنه الإتيان بأخرى جديدة إلا حين يتعلق الأمر بنوازل جديدة لم ترد فيها شريعة ولا في شرائع المدن المجاورة كما بين ذلك في "سياسات"هــ. إنه يرى أنه "من البديهي أن تكون كل الأفعال المحددة بالقانون هي، بمعنى ما، أفعال عادلة"(Aristote,2014 ,1129b, p106)، مما يعني أن العدالة تتماهى مع القوانين والشرائع، لكن هذه المماهاة ليست مطلقة بل نسبية فقط، كما أشرنا قبل قليل إلى ذلك؛ ولعل هذا هو ما يوضحه بقوله: "وبالنتيجة، فإن الأفعال المحددة بواسطة القانون الوضعي هي شرعية وكل واحد منها هو عادل" (Aristote,2014 ,1129b, p106)، والسبب في كونها عادلة بشكل نسبي لا بإطلاق، هو أنه يجوز أن تكون هذه القوانين الوضعية لا تخدم "المنفعة العامة"، أي منفعة جميع المواطنين أو الفضلاء منهم، بل قد تخدم "المصلحة الخاصة" لبعض الرؤساء والساسة فقط، وبهذا لن تكون هذه العدالة كذلك في ذاتها حتى وإن كانت تتفق مع الشرائع القائمة في البلد لأنها انزاحت عن هدفها النبيل، على اعتبار أن العدالة الحقة كما يبين أرسطو" وبالنتيجة وبمعنى ما، فإننا نسمي الأفعال العادلة كل تلك الأفعال التي تميل إلى تحصيل أو المحافظة على السعادة مع العناصر التي تشكلها لفائدة المجتمع السياسي"(Aristote,2014 ,1129b,p106).

وعلى ذلك، فإن العدالة الكلية هي التي تبتغي تحقيق "الخير الأسمى" الذي هو السعادة، ليس سعادة البعض فقط دون البعض الآخر وإنما سعادة الكل، أو على الأقل سعادة أغلب المواطنين. أما العدالة التي تستهدف المصالح الخاصة فهي لا تعد عدالة بحق وإنما هي "عدالة شرعية"، لأنها عدالة لا بإطلاق وإنما عدالة تتناسب مع طبيعة الشرائع القائمة في المدينة، إنها لا تُحَصِل إلا جزءا من الفضيلة، في حين أن الفضيلة بإطلاق هي التي تتوسط فضيلتين مختلفتين(أرسطو،1979، ص94-95)، أي أنها ما يتموضع في الوسط لكن العدالة الشرعية هي العدالة التي تتحيز لصالح المُهَيمِن على القوانين. ومنه، فهي تتحيز لفائدة رهط الحكام وليس لفائدة جميع المواطنين ولا لفائدة الصالح العالم؛ إنها ببساطة تتحيز إلى المصلحة الخاصة.

العدالة الكلية إذن، هي تلك الفضيلة التي تسمح أو تُمَكِن الفرد من أن يكشف في تعامله مع أشباهه من المواطنين، كل الفضائل التي من شأنها أن تزيد من وحدة وتماسك المدينة؛ أي ما يمكنه من أن يكشف عن خير المدينة ككل والنأي عن الخير الفردي الأناني. وعلى ذلك فإنها (العدالة الكلية) تتخذ معنى عاما وفضفاضا، معنى قريب من "الشرعية" أو "الحق" أو "الصواب" كما يؤكد جونسون ديفيد(جونسون ديفيد، 2012، ص87). وهذا ما يتبين من خلال صفات الإنسان الشجاع الذي ليس عليه أن يكون جبانا ويترك المعركة أو يلقي سلاحه وليس عليه أن يكون متهورا وإنما أن يمتاز طبعه بالتوسط والاعتدال؛ وبذلك فإن صفات الإنسان المعتدل هو الذي لا يقدم على ارتكاب المعاصي ولا يمكنه أن يرتكب أفعالا آثمة (insolent) (Aristote, 2014, p106). ومنه، نخلص إلى أن "العدالة الكاملة [أي الكلية] هي من مزايا شخصية الإنسان، وهي الفضيلة التي يُظهرها البشر في علاقاتهم بعضهم مع البعض ما دام هذا التفاعل بين البشر يهدف إلى الارتقاء إلى مستوى الحياة الصالحة ويقود إلى تحقيق السعادة للأفراد الذين ينتمون إلى الوسط السياسي ككل"(ديفيد جونسون، 2014، ص86). إن العدالة هي أكمل الفضائل، وهي التي تضمن النظام والتناغم في قلب المدينة (Saint- Arnaud Jocelyne,

1984,p159). وبالتالي فإن، الغاية منها هي خدمة المدينة ككل، وهذا هو ما تبتغيه العدالة الكلية. وإذا ما أردنا أن نمدد هذا التصور قليلا سنقول أن العدالة لن تتحقق إلا حينما يشغل كل فرد المكانة الطبيعية التي منحته إياه الطبيعة، وهذا هو التحديد الذي كان سائدا في التقاليد اليونانية قبل أرسطو، مع أفلاطون وصولون (نفسه، نفس الصفحة) . وعلى ذلك يتحول أرسطو الى فيلسوف محافظ في ثوب عقلي، وتتحول الفلسفة الى مجرد أداة لتبرير الواقع السياسي الطبقي(لويس جون، 1978، ص36).

هكذا فإن أرسطو يضع العدالة في أعلى سلم الفضائل، لأنها الفضيلة التي تجتمع عندها كل الفضائل الأخرى. إنها الفضيلة التامة، وما يجعل هذه الفضيلة تترأس كل الفضائل الأخرى هو أنها تقوم على الغيرية، لأن الشخص العادل لا يستفيد ولا ينتفع ماديا من عدله وإنما الغير هو الذي يستفيد من ذلك. ولذلك فإن الرجل يقول "إن العدالة وحدها من بين كل الفضائل الأخرى، تعتبر خيرا غريبا" (Aristote, 2014 , P107)، والسبب في غربتها أو اغترابها هو أنها ذات علاقة بالأغيار والآخرين لا بالذات "إنها تكمل ما هو ممتاز للآخر، أكان رئيسا أو عضوا في جماعة. وهكذا فإن أسوأ الناس هو ذلك الذي يستعمل خبثه (méchanceté) نحو ذاته والآخرين في ذات الآن. والإنسان الفاضل (l'homme le plus parfait) ليس هو ذلك الذي يمارس الفضيلة نحو ذاته فقط، وإنما ذلك الذي يمارسها أيضا نحو الغير، وهذا عمل صعب"(Aristote, 2014 , P107). وعلى ذلك، فإن ما يجعل العدالة أسمى الفضائل هو أنها تتعلق بالآخرين والأغيار أكثر من تعلقها بالذات، لأن الشخص العادل هو الذي يوثر الغير على ذاته. ومن هنا تكون العدالة فضيلة أخلاقية من جهة وسياسية من جهة ثانية. إنها فضيلة أخلاقية في المعاملات الفردية وسياسية في معاملات الأفراد في علاقاتهم بمؤسسات الدولة؛ وعلى ذلك فإن "هذا النوع من العدالة إذن، ليس فقط جزءا من الفضيلة وإنما العدالة في كليتها؛ ونقيضها، الظلم، ليس فقط جزءا من الرذيلة وإنما الرذيلة بتمامها"(Aristote, 2014 , P107).

وإجمالا، فإنه في العدالة الكلية تتحقق الفضيلة بتمامها وكمالها، لأنه فيها يلتقي ما هو أخلاقي وما هو سياسي، ومن ثم نتبين سبب القيمة التي يعطيها أرسطو للعدالة الكلية لأنها الغاية والهدف. إنها هدف وغاية المدينة-الدولة، لأنها هي ما يسمح بالحفاظ على المدينة-الدولة وما يديم استمرارها وتماسك مكوناتها، بيد أن تطبيق العدالة دون مراعاة الجانب الأخلاقي من شأنه أن يؤدي إلى تراخي الروابط الاجتماعية، ومنه فساد أخلاق المجتمع كما يحدث في نظام الحكم الاستبدادي حيث تكون العدالة مبنية على أسس قانونية فاسدة تخدم مصلحة الحكام الخاصة لا المصلحة العامة. وإذا ما كانت العدالة تنقسم إلى عدالة كلية وعدالة جزئية – كما مرَّ معنا- فإن الأمر نفسه ينطبق على الظلم، فهو بدوره ينقسم إلى ظلم عام وظلم جزئي. وتجدر الإشارة إلى أن أرسطو غالبا ما يعتمد على الأضداد والمفاضلة بينها عملا بمبدأ "تُعرف الأشياء بأضدادها"، لأن الأضداد تسمح بالمقارنة والمفاضلة والتمييز بشكل أفضل. ولما كان الظلم العام يهم العلاقة مع الدولة أو المدينة –الدولة مثله مثل العدالة الكلية، فإن الظلم الخاص أو الجزئي يهم علاقات الأفراد فيما بينهم(Aristote, 2014, 1130b, p108). ومنه، فإن الظلم الجزئي، وكذلك العدالة الجزئية، جزء من الظلم الكلي. ويتعلق الظلم الجزئي، ومنه العدالة الجزئية، بالشرف والمال

والأمن، وكل الامتيازات التي يمكن لهذا المفهوم أن يشمله[نفسه، نفس الصفحة]. وعلى ذلك، يتبين أن العدالة الجزئية أضيق من العدالة الكلية، ذلك أنها "تتماشى تقريبا مع المعنى المألوف للعدالة أو الإنصاف في اللغة الإنجليزية"(جونسون ديفيد، 2012، ص87)، مما يعني أن العدالة الجزئية هي تلك العدالة التي تهم العلاقات الفردية داخل المدينة- الدولة، أي تهم المعاملات الخاصة بين الأفراد عكس العدالة الكلية التي تقترب من الصواب أو الشرعية وهي تهم علاقات الأفراد بالدولة، أي بالقانون أو العكس. ومن ثمة، فإن الظالم هو من يعارض في سلوكاته القانون والمساواة، في حين أن العادل هو من تتوافق سلوكاته مع القانون والمساواة. وبالتالي ترتبط العدالة الكلية بالقوانين والمساواة، لأن غاية القوانين هي سعادة المدينة ككل.

وعليه، فإن العدالة الكلية تتمظهر في التعاملات والسلوكات الشرعية (légal) التي يصفها القانون، وهذا ما يوضحه قائلا: "بالنتيجة، يمكننا القول أن أغلب الأفعال الشرعية هي تلك التي ترتبط بالفضيلة المأخوذة في كليتها، ما دام أن القانون يشرع لنا طريقة العيش في توافق مع مختلف الفضائل الجزئية ويمنعنا من الاستسلام لمختلف الرذائل الجزئية. والأسباب التي تسمح بإنتاج الفضيلة الكلية هي تلك الأفعال التي يشرعها القانون لتربية الإنسان في المجتمع. فبالنسبة لتربية الفرد كما هو، والذي سيصبح ببساطة، رجل فاضل فإن المسألة التي تطرح هنا هي معرفة ما إذا كان الأمر يتعلق بعلم السياسة أو بعلم آخر، وهنا توجد النقطة التي سنعمل على تحديدها فيما بعد، لأنه وبدون شك، ليس الأمر نفسه أن تكون رجلا فاضلا أو أن تكون مواطنا فاضلا لدولة ما"(Aristote,2014 ,1130b-1131a, p109). وبناء على النص المقتطف، يتبين أن أرسطو يركز كثيرا على العدالة الكلية لأنها الهدف والغاية، وهذه العدالة لا يمكن تحقيقها بدون احترام القانون الذي يشرع لنا ما ينبغي فعله ويحظر علينا ما ينبغي الامتناع عن فعله، ذلك أن الفعل والتصرف وفق الشرائع هو ما يسمح لنا باقتناء الفضيلة الكلية وليس فقط الفردية. ومنه فإنه يجب تربية الإنسان، بما هو فرد، على احترام الشرائع وتقديسها حتى يتأتى تحقيق الفضيلة الكلية التي "تتطابق مع العدالة"(Aristote, 2014,1129b-1130a, p107) . إن احترام الشرائع هو ما سيسمح بتحقيق العدالة، ومنه تحقيق السعادة التي هي غاية المدينة-الدولة. ومسألة تحقيق العدالة، ومنه السعادة، لن تتحقق قبل تربية الإنسان الفرد على احترام الجماعة والذوبان فيها، لأن السياسي الذي لم يكتسب أخلاقا لن يكون مواطنا فاضلا، لأنه سيبحث فقط عن تحقيق مصالحه الخاصة لا المصلحة العامة.

وبناء عليه، يتضح أن أرسطو يعطي قيمة كبيرة للعدالة الكلية على الرغم من تركيزه على العدالة الجزئية في كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس أكثر من تركيزه على العدالة الكلية التي لم يخصص لها إلا بعض الصفحات التي يمكن أخذها كمدخل مؤطر لتصوره العام للعلم المدني، لأن العدالة الكلية هي الغاية ففيها تتحقق الفضيلة الأخلاقية والسياسية التي هي فضيلة المدينة-الدولة أثينا. وإن صح ما أتينا على توضيحه، فهل العدالة الجزئية موحدة أو منقسمة؟ وإذا ما كانت منقسمة، فما هي أقسامها وأنواعها؟.

فبينما أن العدالة الكلية واحدة، كما جاء فيما سبق، فإن العدالة الجزئية منقسمة. ذلك أنها تنقسم إلى نوعين، وهما: العدالة التوزيعية (la justice distributive) والعدالة التصحيحية(la

justice corrective)، لكن ما المقصود بكل نوع من هذين النوعين؟ وما طبيعة الأساس الذي يقوم عليه كل ضرب من ضروب العدالة الجزئية؟.

سبق أن بينا أن العدالة الجزئية تتعلق بالمعاملات الفردية في علاقة بعضهم ببعض، مما يعني أنها لا تتعلق بالمجتمع أو المدينة ككل بل فقط بالمعاملات الفردية أو الخاصة، هذه المعاملات التي تتعرض لأشكال من الظلم واللامساواة تتطلب نوعا خاصا من المعالجة. ولما كانت طبيعة المعاملات تختلف وتتنوع كان من الطبيعي أن تكون العدالة الجزئية مختلفة ومتنوعة، الأمر الذي يجعل تنوع ضروب العدالة الجزئية يجد مبرره في تعدد الوقائع واختلاف طبيعتها. ومن ثمة، فإن العدالة الجزئية تنقسم إلى عدالة توزيعية وعدالة تصحيحية.

ويقصد "القراء" بالعدالة التوزيعية، ذلك النوع الذي يدخل في توزيع الأشراف أو الغني أو امتيازات أخرى تتوزع بين أعضاء الجماعة السياسية "حيث أنه فيما يتعلق بهذه الامتيازات من الممكن أن يحصل واحد من الأعضاء على حصة مساوية أو غير مساوية لحصة فرد آخر" (Aristote, 2014, 1130b-1131a, P109). ومنه فإن العدالة التوزيعية هي التي تتعلق بتوزيع الخيرات المدنية، هذه الأخيرة التي تتعلق بالشرف والمال والأمن، لأنه قد يحصل أن تجد شخصين في نفس الوضعية الاعتبارية لكنهما مع ذلك لم يحتازا على قدر متساو فيما يتصل بهذه الخيرات، فيحصل فرد ما قدرا من السلطة أو المال أو الشرف يفوق القدر الذي حصله شبيهه. أما العدالة التصحيحية فهي "ذلك النوع الذي يحقق تصحيحا فيما يتصل بالمعاملات الخاصة. وهذه المعاملات الخاصة المنضوية تحت العدالة التصحيحية تشمل هي نفسها نوعين من المعاملات: المعاملات الإرادية والمعاملات غير الإرادية (نفسه، نفس الصفحة). العدالة التصحيحية إذن، هي التي تروم تصحيح المعاملات بين الأفراد، بحيث تصحح وتقوم الاعوجاج الذي حصل في التعامل وتعيد عين المساواة التي كانت حاصلة قبل المعاملة، والمعاملات الخاصة تنقسم إلى معاملات إرادية ومعاملات غير إرادية. ترى كيف ذلك؟.

يقصد الرجل بالمعاملات الإدارية تلك المعاملات التي تتم بين الأفراد - أكانوا مواطنين أم برابرة- عن قصد ووعي، مثل المعاملات المتعلقة بالبيع والشراء والقرض والرهن والأشياء الجاهزة للاستعمال والاستيداع والكراء. تسمى هذه الأفعال إرادية لأن الفعل، الذي هو الأصل في هذه المعاملات، إرادي"(Aristote, 2014, 1130b-1131a, P109). وعلى ذلك، فإن المعاملات الإرادية هي المعاملات التي تكون موضوع إرادة أو رغبة متبادلة، أي تكون مقصودة ومرغوبة من الطرفين المتعاملين معا وليس فقط من طرف واحد، لأنه في البيع والشراء أو الرهن أو الكراء... لا يمكن أن يتم ذلك من خلال طرف واحد وإلا تحول إلى نوع من السرقة أو السلب، بيد أن المعاملات اللاإرادية هي تلك التي تكون على العكس من ذلك، من طرف واحد فقط، أي لا تكون موضوع اتفاق. وهذه المعاملات اللاإرادية تنقسم إلى نوعين: الأولى سرية أو غير شرعية، مثل السرقة الزنا أو الفسق، التسميم الدعارة ، إرشاء العبيد، الاغتيال بالخداع، شهادة الزور؛ بينما أن الثانية تتعلق بالمعاملات العنيفة كالحبس والاغتيال، السرقة باستعمال السلاح ، بتر عضو، القذف(Aristote, 2014, 1130-1131a, P109).

وبهذا فإن المعاملات اللاإرادية تنقسم إلى نوعين، أحدهما يتم خفية وفي سرية مثلما هو الحال في أفعال تسميم العدو أو في السرقة أو في الاغتيال، ذلك أن هذه الأفعال لا تنتج عن اتفاق بين طرفين، بل هي ناتجة من طرق واحد؛ ثم النوع الثاني يتعلق بالأفعال العنيفة والصادرة من طرف واحد، لأن المغتصب أو المحتجز لشخص ما لا يتفق مع الطرف الآخر على اغتصابه أو احتجازه. ومنه، يتبين أن العدالة لا تتعلق فقط بما هو سياسي وإنما أيضا بالمعاملات الفردية. لكن كيف تتحقق العدالة في هذه المعاملات؟ أي، ما هو المعيار أو الأساس الذي يمكن اعتماده لإقامة العدل في الأفعال الإنسانية الفردية؟.

يذهب أرسطو إلى إقامة العدالة في السلوكات والمعاملات الفردية على أساس "المعاملة بالمثل"، هذا المبدأ الذي يدل على توزيع الحصص على الأفراد بإنصاف، وبذلك "يشكل مفهوم التعامل بالمثل النقطة المحورية التي تربط أفكاره عن العدالة (الجزئية)، بكل ما يرافقها من شد وجذب والشروط التي تخضع لها تلك الأفكار"(جونستون ديفيد، 2012، ص88)، غير أن هذا لا يعني أن أرسطو يكتفي باستعادة المعيار الذي وضعه الفيتاغوريون، والذي مفاده أن "التعامل بالمثل" هو أساس العدالة. لكن كيف يفهم الفيتاغوريون هذا الأمر؟ وكيف يستحضر أرسطو معيار التعامل بالمثل الفيتاغوري؟.

إن أهم ما ميز الفيتاغوريين هو أنهم جماعة رياضية دينية وسياسية أيضا، ذلك أن إحدى أهم اكتشافاتهم تتجلى في الموسيقى بما هي أنغام قائمة على التناسب العددي. في الموسيقى يحصل "التوازن" و"الانسجام" بين الأضداد: بحيث يتم الجمع مثلا، بين النغم المرتفع والمنخفض عن "طريق الضبط الصحيح للنغم"(راسل برتراند، 2009، ص44)، وهذه "الكشوف في ميدان الموسيقى هي التي أدت إلى الفكرة القائلة إن الأشياء كلها أعداد بحيث يتحتم علينا، من أجل فهم العالم المحيط بنا، أن نهتدي إلى العدد في الأشياء. ولا نكاد ندرك البناء العددي حتى تتحقق لنا السيطرة على العالم"(راسل برتراند، 2009، ص45)، مما يعني أن الأساس الرياضي العددي هو أساس كل الأشياء في العالم، أو بمعنى آخر العالم عبارة عن تناغم وانسجام نسب عددية معينة. وعلى ذلك، فإن العالم أشبه بعالم الأعداد منه بالماء أو النار أو التراب" كما يذكر أرسطو في كتابه "ما بعد الطبيعة"، بل ويضيف أيضا في نفس الكتاب: "وقالوا أن مبادئ الأعداد هي عناصر الموجودات، أو أن الموجودات أعداد وأن العالم عدد ونغم"(كرم يوسف، دس، ص58). وبهذا يتبين أن البعد الرياضي هو أهم ما يميز التفسير الفيتاغوري، وذلك هو ما جعلهم يعتبرون أن العدد هو أساس كل شيء بما فيه العدالة، فهذه الأخيرة بدورها تقوم على الانسجام والتوازن، وهذا التوازن يفهم بمعنى المساواة الرياضية المطلقة. العدالة إذن، هي انسجام وتوازن بين طرفين، والعدد هو ما يسمح بتحقيق هذا التوازن والتناغم. ومنه، فإن الأساس الذي يفهم به معيار "التعامل بالمثل" هو التعامل المتوازن والمتساوي بشكل رياضي. لكن، إلى أي حد يقبل أرسطو هذا الفهم؟ أو هل يمكن الزعم أن موقف أرسطو ما هو إلا رجع صدى للموقف الفيتاغوري أم أن أنه يعتمده فقط كأداة لبناء تصوره الخاص؟.

سبق أن أشرنا إلى أن التعامل بالمثل هو أساس ومعيار العدالة عند أرسطو، غير أن هذا لا يعني أن أرسطو مجرد مُجْتَر، بل هو ناقد ومبدع. ولعل هذا هو ما يتجلى في قدرته على كشف

عيوب التصور الفيتاغوري من خلال رفضه أن يقيم العدالة على المساواة الحسابية الرياضية، لسبب وجيه وأساسي يتجلى في المثال التالي: قد نفترض أن حاكما (Magistrat) أو رئيسا ممثلا للدولة قام بضرب مواطن عادي، فهل يمكن أن يقتصر تحقيق العدالة على تطبيق المبدأ المعتمد من طرف الفيتاغوريين؟! أو لنفترض العكس، بحيث يقوم مواطن عادي بفعل مماثل ويضرب الحاكم أو رئيس الدولة أو أي ممثل للدولة أثناء ممارسته لمهامه الرسمية؛ في هذه الحالة، فهل سيكون تحقيق العدالة بمجرد "المعاملة بالمثل" أم أن الأمر أكثر من ذلك؟!.

يبدو أن الجواب واضح، وهو أنه لا يمكن مثلا للشرطي، الذي ضُرِب من طرف مواطن ما، برد ضربته كما أن العكس غير صحيح (Aristote, 2014,1132b-1133b, p113). ومنه، فإن المبدأ الذي تم تبنيه في الطرح الفيتاغوري لا يمكن القبول به في كل الحالات. وعلى ذلك "يبدو أن المغزى الذي يقصده أرسطو، أنه عندما تتخذ علاقات الأطراف تسلسلا هرميا أو غير متكافئ على نحو ما، لن تكون العدالة تعاملا بالمثل- أو، على نحو أدق، لن تتخذ صيغة (كما سبق أن أسميناها) التبادل المتوازن، التي تستلزم أن يتبادل المرء المنافع أو الأضرار ذات القيمة المتساوية مع غيره"(جوستون ديفيد، 2012، ص89). يصبح المبدأ الفيتاغوري إذن، غير ذي جدوى حينما يتعلق الأمر بعلاقات قائمة على التراتب الهرمي، ففي هذا النوع من العلاقات لا تكون المساواة قائمة بين الأطراف التي ينبغي التحكيم بينها. ومن ثم، يبدو عدم ملاءمة هذا المبدأ ليكون أساسا للعدالة بإطلاق.

تقوم العدالة التوزيعية إذن حسب المنظور الأرسطي، على التوسط النسبي (La mediété proportionnelle) وليس على مبدأ المساواة الرياضية؛ وحتى إذا كان من الواضح أن المبدأ الفيتاغوري غير قابل للتطبيق في العدالة التوزيعية، لأنها تسمى بالعدالة الهندسية (géométrique)، فإنها لا تقبل التطبيق أيضا في العدالة التصحيحية رغم أنها "عدالة حسابية"(Justice arithmétique) أو رياضية، لأن العدالة التوزيعية تبنى على مبدأ التناسب أو المناسبة، ومسألة التناسب تختلف باختلاف المراتب الاجتماعية والسياسية للمواطن أو الفرد (العبد أو البربري) (Aristote, 2014,1131b-1132b, p111). إن هذا النوع من العدالة لا يقوم على توزيع الخيرات المدنية على جميع الناس بشكل متساوٍ، وإنما يتم ذلك اعتبارا للمكانة التي يشغلها الفرد داخل نسق المدينة-الدولة في اليونان، أي يتم بناء على "مبدأ الاستحقاق". ولعل هذا هو ما تؤكده القولة: "وبالنتيجة، فإن كل الناس يعترفون أنه يجب على العدالة في التوزيع أن تبنى على الاستحقاق من نوع ما، بيد أنه ليس لجميع الناس نفس الاستحقاق؛ فالديمقراطيون جعلوه قائما على شرط الحرية، ومناصري الأوليغارشية جعلوه قائما إما على الغنى أو على نُبْل العرق، في حين أن المدافعين عن الأرستقراطية فقد جعلوه قائما على الفضيلة"(Aristote, 1131a-1131b-p110). وبهذا يتبين أن العدالة تقوم على مبدأ التناسب لا على المساواة، وهذا المبدأ هو ما يجعل العدالة رغم اختلاف الطرق قائمة في نظام الحكم الديمقراطي أو الأرستقراطي أو الأوليغارشي، ذلك أن العدالة ليست واحدة في جميع أنماط الحكم وإنما هي تختلف باختلاف هذه الأنظمة. وعليه، فإن ما يعد عدالة في الحكم الأرستقراطي إذا ما نقل إلى الحكم الديمقراطي سيعتبر ظلما، لان الغاية التي يصبو إليها كل نظام تختلف من نظام إلى آخر، فبينما أن غاية

النظام الأرستقراطي هي الفضيلة فإن غاية النظام الديمقراطي هي الحرية وهكذا بالنسبة إلى باقي الأنظمة الأخرى.

وبناء عليه، فإنه لا ينبغي توزيع الخيرات بشكل متساو بين العبيد والأحرار، فهذا الأمر سيعتبر جورا وظلما بينما أن العدالة تُطبق فقط بين المتساوين نسبيا، أي بين المواطنين الأحرار فيما بينهم أو بين العبيد فيما بينهم، ولعل هذه المسألة هي التي توضحها قولة أرسطو: "وبالنتيجة، إذا لم يكن الشخصين متساويين فإنهما لن يحصلا على حصتين متساويتين" [نفسه، نفس الصفحة]. والسبب في ذلك هو أن مساهمة كل واحد داخل المدينة – الدولة تختلف من شخص لآخر، وهذا الأمر هو الذي جعل أرسطو يقر بأن العدالة تقوم على مبدأ "الاستحقاق"، لأن ما يستحقه مواطن عادي ليس هو ما يستحقه رئيس ما دام أن مساهمتهما في المدينة تختلف أيضا. وهذا هو معنى التناسب، أي أن الاستفادة من الخيرات المدنية، والتي قسمها أرسطو إلى ثلاث، كما أتينا على ذكرها، تتم بشكل متناسب مع الوضع الاجتماعي والسياسي الذي يشغله الفرد أو المواطن في المدينة(Mejdoubi Mehdi, 2006-2010,p12). ولذلك يسمي العدالة التوزيعية "بالعدالة الهندسية"، لأنها تتخذ بعدا أفقيا بحسب الطبقات والمراتب الاجتماعية، ومنه بحسب القدرات والمهارات التي يستحقها المواطن، كما أنها تتناسب باختلاف الأنظمة السياسية؛ ويتطلب تحقيق العدالة، على الأقل، أربعة حدود (termes). كما تبين ذلك القولة: "العادل يقتضي إذن بالضرورة كلها أربعة عناصر على الأقل. فإن الأشخاص الذين عليهم ينطبق العادل هم في عدد الاثنين، والأشياء التي فيها يوجد العادل هي إثنان أيضا. المساواة هي هنا كذلك بالنسبة للأشخاص وبالنسبة للأشياء التي تكون فيها، أعني أن النسبة التي بين الأشياء هي أيضا النسبة بين الأشخاص" (أرسطو، 1924، ص68-69)، مما يعني أن العدالة تتم فقط بين الأشخاص والأشياء المتساوين غير أن الأمر لا ينطبق على الأشخاص المتفاوتين نوعا ولا بين الأشياء المختلفة إلى حد كبير. ولتأكيد أوضح يضيف أرسطو "فإذا لم يكن الأشخاص متساوين فلا ينبغي أن تكون أنصباؤهم متساوية. ومن هذا تنشأ المنازعات والمطالبات حتى لم يحصل مُدعُوا المساواة على أنصباء متساوية أو حينما يكونوا متساوين ومع ذلك يأخذون أنصباء متساوية"(أرسطو، 1924، ص69).

ومنه، فإنه لا ينبغي لغير المتساوين أن يحصلوا على حصص متساوية بل المساواة هي بين المتساوين فقط، لأنها تقوم على التناسب بحسب الاستحقاق كما مر معنا. إلا أن رغبة الناس في الحصول على حصص متساوية رغم كونها لا متساوين هي ما يؤدي إلى المنازعات والشكاوي وإثارة الفتن.

تقوم العدالة التوزيعية إذن، على مبدأ التناسب وليس على المساواة الرياضية المطلقة؛ إنها توسط نسبي، وذلك "لأن التناسب هو وسط والعدل هو دائما تناسبي"(أرسطو، 1924، ص69-70)، وهذا "التناسب الذي يمثل العادل ليس متصلا لأنه ليس يوجد من جهة العدد حد واحد بعينه للشخص وللشيء، وهو يجوز أن يكون مع ذلك تارة بالأكثر وتارة بالأقل"(أرسطو، 1924، ص70). وبذلك تكون العدالة الهندسية تقوم على التناسب المنفصل، أي الذي يختلف من وضع لآخر، لأنه قد يكون بالأقل أو بالأكثر، مثله مثل الظلم؛ لأن العادل قد يأخذ الأقل ومع ذلك

قد يكون عادلا، فيأخذ مثلا حصة من الربح الذي تدره شركة ما أقل من حصة شركائه؛ وقد يأخذ الأكثر ومع ذلك يكون عادلا، كأن يأخذ حصة عمل تفوق حصة زملائه؛ وكذلك الحال بالنسبة للظلم الذي قد يكون ظالما فيأخذ حصة أكثر أو أقل بحسب موضوع القسمة. وهذا هو معنى التناسب، أي أن العدالة لا تتم بتوزيع حصص متساوية في كل المعاملات. لكن، ما هي طبيعة النوع الثاني من العدالة، أي عدالة التصحيح؟ وكيف تختلف عن العدالة التوزيعية؟ وهل هو اختلاف في النوع أو اختلاف في الدرجة فقط؟.

تتعلق العدالة التصحيحية (La justice corrective)، كما بينا سلفا بالمعاملات الخاصة، أكانت إرادية أو غير إرادية. ذلك أن هذا النوع، أي العدالة التصحيحية، يختلف عن الأول، من حيث إن الأول (العدالة التوزيعية) يقوم على مبدأ التناسب فيما يتصل بتوزيع "الخيرات المدنية" داخل المجتمع، فالعدل هو أن يتبع التناسب الذي أتينا على ذكره حينما يتعلق الأمر بتقسيم الخيرات المشتركة بحسب استحقاق كل عضو من أعضاء المجتمع، بينما أن الظلم هو مخالفة هذا التناسب. بيد أن العادل في العدالة التصحيحية يرتبط بنوع من المساواة والظالم هو نوع من اللامساواة، وذلك ليس بحسب التناسب الذي أتينا على ذكره قبل قليل ولكن بحسب "التناسب الحسابي" (la proportion arithmétique)، أي التناسب الرياضي(Aristote,2014, 1131b-1132b, p111).

مهمة العدالة التصحيحية إذن، هي ضبط العلاقات بين الأفراد سواء فيما يتعلق بالعلاقات الإرادية أو غير الإرادية. ولما كانت العدالة التوزيعية تناسبية، أي أنها توزع الخيرات المشتركة بناء على الاستحقاق، مما يعني أن حصة كل مواطن تختلف باختلاف المكانة التي يحتازها داخل المجتمع، فإن العدالة التصحيحية لا تأخذ بعين الاعتبار هذا العامل، لأن الجريمة واحدة أكانت قد ارتكبت من طرف إنسان شريف أو صالح (homme de bien) أو من طرف رجل سافل أو نذل (malhonnête)، ذلك أن "القانون لا يأخذ بعين الاعتبار إلا الآثار المترتب عن الجرم المرتكب ، ويُعَامِل الأطراف على قدم المساواة، باحثا فيما إذا كان الواحد جانيا والآخر مجنيا عليه، أو إذا ما كان أحدهما ظالما والآخر ضحية ضرر ما"(Aristote,2014, 1131b-1132b, p111). وعلى ذلك، فإن الغاية من العدالة التصحيحية هي جبر الضرر الذي تسبب فيه الجاني، أي أنها تصحح الخلل وتعيد التوازن. وبهذا، فإن مهمة القاضي هي أن يعيد عين المساواة التي كانت قائمة قبل التعامل"(Aristote, 2014,1131b-1132b, p112)، لأنه إذا ما تسبب شخص ما بجرح شخص آخر أو اغتياله، فإن الطرفين يصبحان غير متساويين، لكن "القاضي مجبر، بواسطة العقاب، على إقامة المساواة، معيدا الربح الذي تم سلبه من الآخر"(Aristote, 2014,1131b-1132b). مهمة القاضي إذن تعديل وتصحيح المعاملات بين المواطنين، وبدقة أكثر نقول بين الناس مادام أنه لا تمييز، في هذه المسألة، بين الأفراد بناء على الاستئهال أو الاستحقاق. ونفهم الربح والخسارة هنا بمعنى عام، بحيث إن الجاني يقف في جانب الربح بينما أن المجني عليه فهو يقف في جانب الخسارة، لأنه هو الذي فقد شيئا مما أحال علاقة المساواة التي كانت قائمة، قبل التعامل، إلى علاقة مختلة. العدالة إذن، توسط بين الربح والخسارة أو بين الأكثر والأقل وعليه فإن المساوِي مطابق للعادل". القاضي إذن هو ممثل العدالة، إنه يميل أن يكون

"عدالة حية" (justice vivante)، إنه الحد الأوسط، ويسمى في بعض البلدان بـ"الوسيط"، ومنه فإن العادل نوع من اتخاذ الموقف الوسط، وهو نفس الموقف الذي يتخذه القاضي (Aristote, 2014,1131b-1132b). إنه يشبه العلاقة بين الجاني والمجني عليه بخط منقسم إلى قسمين غير متساويين، بينما أن وظيفة القاضي هو أن يرد الجزء الزائد عن نصف الخط ويضيفه إلى الجزء الأقصر، وبذلك فهو يقوم بتصحيح المساواة، لأن "المساواة هي الوسط بين ما هو أكبر وما هو أصغر، حسب التناسب الحسابي"، ولعل ذلك هو ما جعل الحد الوسط يسمى بالعادل لأنه قسمة شيء بين جزئين متساويين (أرسطو، 1924، ص75).

تتعلق العدالة التصحيحية إذن، باستعادة عين المساواة التي كانت قائمة قبل التعامل. ويتصل هذا النوع من العدالة بمعاملات البيع والشراء، وكل العقود الأخرى التي ترك فيها القانون للمتعاقدين حرية التصرف والفعل. ومنه فإن أرسطو يخلص إلى القول: "وعلى جملة من القول فالعادل هو الوسط القيم بين ربح ما وبين خسارة ما في العلاقات التي ليست إرادية وإنه ينحصر في أن يكون لكل واحد نصيبه المساوي من بعد كما من قبل"(أرسطو، 1924، ص75).

سبق أن بينا أن العدالة عند أرسطو لا تقوم على مبدأ "المعاملة بالمثل"، أي أن العدالة لا تقوم على القصاص الذي يتم بموجبه الاقتصاص من الجاني من طرف المحكمة أو المجني عليه، خصوصا حينما يتعلق الأمر بالعلاقات القائمة على التراتبية مثلما هو الحال في ضرب مواطن لقاضٍ أو لشرطي، لأن العدل في هذا النمط من العلاقات يقوم على "المبادلة التناسبية والتي ليست متساوية بالضبط"(أرسطو، 1924، ص79)، أي ليست مساواة حسابية، بل مساواة نسبية تبعا للكفاءة والاستحقاق. وهذا النوع من العدالة هو ما يحافظ على الروابط الاجتماعية التي تؤسس معاملات مشتركة تتيح لأفرادها تحقيق الازدهار والاكتفاء الذاتي كجماعة. تتألف مثل هذه الرابطة من أشخاص ولدوا أحرارا وتربط بينهم علاقات مساواة نسبية، على الأقل بمعنى أن لا أحدا منهم له حق طبيعي لأن يصدر الأوامر إلى أي شخص آخر لكي يلبي طلباته. هناك بعض الفئات من البشر غير المتساوين، على الأقل نسبيا، مع الأفراد الذين يشكلون وسطا سياسيا، مثل النساء، والأطفال والعبيد، ولا يعتبر هؤلاء أطرافا ضمن نظام العدالة الذي يخطط له أرسطو على أساس التبادل المتناسب"(جونستون،2012، ص90-91). وعلى ذلك، فإن العدالة التوزيعية لا تتعلق بالأشخاص غير المتساوين بل فقط بالمتساوين نسبيا، وغايتها رواج المبادلات والمعاملات داخل المجتمع لأن ذلك هو ما يضمن بقاء واستمرار المدينة التي هي غاية كل فرد. وهذا الرواج للعلاقات لن يَتِم إلا "برد الشر بالشر وإلا انحطت العلاقات إلى مستوى العبودية. أو رد الخير بالخير وإلا لما وُجد تبادل للخيرات بين المواطنين الذين يسكنون المدينة"(Aristote, 2014, 1132b-1133b, p113). وهذا التبادل لا يمكن أن يكون بين أشخاص لهم نفس الحاجات أو ينتجون نفس الخيرات، مثل بين طبيب وطبيب، بل لابد أن يكون بين خيرات مختلفة مثل بين ما ينتجه بناء أو مهندس البِنَاء وبين ما ينتجه إسكافي. ذلك أن تبادل الخيرات بين هؤلاء يتم بناء على "مساواة تناسبية" وليس على "مساواة حسابية"، لأن قيمة عمل ما يتجاوز قيمة عمل آخر مما يضطرنا إلى إقامة نوع من المساواة التناسبية من أجل استمرار المبادلات والتعامل وإلا توقف كل شيء، وعلى ذلك نضع مثلا أن عددا من الأحذية يساوي منزلا مادام أن كلا منهما في

حاجة إلى عمل الآخر. تكون المبادلة إذن، بين خيرات مختلفة وغير متساوية لا بين خيرات متشابهة، وتكون هذه الخيرات قابلة للمقارنة والتقييم (Commensurables) حتى يتأتى لنا إقامة نوع من المساواة بين المتعاقدين. وعلى ذلك، "فإنه من الضروري أن تكون كل الخيرات قابلة للتقييم بواسطة معيار موحد كما تحدثنا أعلاه، وهذا المعيار، [هو] في الواقع، ليس شيئا آخر غير الحاجة التي هي الرابط الكوني (حيث إذا لم يكن للناس أية حاجات أو إذا لم يكن لهم حاجات متشابهة، فإنه لم يكن هناك أي تبادل أو ستكون المبادلات من نمط مختلف). غير أن العملة (la monnaie) أصبحت نوعا من البديل للحاجات وذلك بالتواضع، ولهذا السبب فإن العملة اتخذت اسم آلة، لأنها لا توجد بالطبيعة لكن بفضل القانون، وفي مقدرونا أن نعتبرها ونجعلها عديمة المنفعة إن شئنا"(Aristote, 2014, p114).

هكذا فإن الحاجة هي ما يدفع الناس إلى التبادل، غير أن هذا الأخير يستلزم مقياسا ما لتحقيق العدل في المعاملات، وهذا ما تضطلع به العملة النقدية، ذلك أن المتعاقدين يتخذون، بالاتفاق، عملة معينة في معاملاتهم حينما تكون حاجات كل واحد منهم تختلف عن الخدمة التي ينتجها الآخر؛ أما حينما تكون حاجاتهم متناسبة، فإن كل واحد منهم يتبادل خدمة الآخر، فيتبادل الفلاح خيره مع الخير الذي ينتجه الطبيب أو غيره. وعلى ذلك، فقد أصبحت العملة النقدية معيارا لتعاملات الأفراد داخل المدينة، بحيث إن كل متعاقد يتبادل نظير خيره بخير آخر أو يحصل على نظيره نقدا، وبهذا يحصل نوع من العدل في المعاملات الخاصة. ومنه، "وبصيرورة العملة- يقول الفيلسوف- مقياسا عاما تقاس به جميع الأشياء بعضها بالنسبة للبعض تكون العملة المُسَوِية بين كل الأشياء. على ذلك بدون المعاوضة لا تجارة ولا جمعية، وبدون مساواة لا معاوضة، وبدون مقياس مشترك لا مساواة ممكنة. وفي الواقع لا يمكن أن أشياء مخالفة بعضها لبعض إلى هذا الحد يكون بينها مقياس مشترك. غير أن من المحقق أنه يمكن عند الحاجة الوصول بلا كبير عناء إلى قياسها كلها على قدر الكفاية"(أرسطو، 1924، ص83).

أصبحت العملة إذن، مقياسا في المعاملات بين الأفراد بينما أن الأمر كان يتم، قبل وجود العملة، بناء على "مبادلة بعرض"، مبادلة "خمسة أسرة" مثلا "بدار" أو بأي شيء آخر تكون له قيمة خمسة الأسرة. ومنه، فإن اختراع العملة أدى إلى تسهيل المبادلات بين الأفراد وإلى تبسيط عملية التقييم والموازنة بين الخيرات، الأمر الذي جعل مسألة إقامة العدل مسألة ممكنة لأن العدل حد وسط بين "ظلم مرتَكب وبين ظلم محتمل"؛ فهناك من عنده الأكثر ومن عنده الأقل، بينما أن العدل "مركزه الوسط في حين أن الظلم مركزه الطرفين" (أرسطو، 1924، ص84). وبالتالي "فالعدل هو الفضيلة التي تحمل على أن يسمى عادلا الإنسان الذي يتعاطى العادل في سلوكه باختيار عقلي حر والذي يعرف كذلك أن يجريه على نفسه بالنسبة للغير وأن يجريه بين أشخاص آخرين، والذي يعرف أن يعمل لا على طريقته أن يعطي نفسه أكثر وجاره أقل إذا كان الشيء نافعا وعلى العكس إذا كان ضارا، بل الذي يعرف أن ينصف غيره من نفسه إنصاف مساواة تناسبية كما لو كان ليقضي في خصومات الأغيار"(أرسطو، 1924، ص83). مما يعني أن الإنسان العادل هو الذي يتبع سلوكا عادلا في علاقته مع ذاته كما مع الأغيار، فليس عليه أن يأخذ حصة تفوق حصة شركائه وإنما عليه أن يكون منصفا بشكل متناسب مع حصة مساهمة كل واحد

منهم، لكن الظالم هو على العكس من ذلك، الذي يأخذ حصة أكثر فيما يتعلق بالمنفعة وأقل حينما يتعلق الأمر بالأضرار أو الأتعاب.

وعلى الرغم من أن فكرة العدالة – عند الفيلسوف- قابلة لأن تطبق على أي شكل من الروابط بين الأشخاص المتساوين نسبيا، والتي تستند إلى التبادل المشترك فإن الميدان الأكثر أهمية الذي ينبغي أن تسود فيه العدالة هو الوسط السياسي: "ليس ما نسعى إليه هو مجرد العدالة بالمعنى غير المشروط ولكن العدالة السياسية أيضا، أي بمعنى آخر عدالة المواطنين الأحرار والمتساوين (تناسبيا أو حسابيا) الذين يعيشون معا ويتطلعون إلى تحقيق رغباتهم' (1134a) (جونستون، 2012، ص102). مما يعني أن أرسطو على الرغم من تناوله لأشكال شتى من العدالة إلا أن العدالة السياسية هي الهدف الذي كان دائما يضعه نصب عينيه. ومنه، ما هي أنواع العدالة السياسية؟ وما هي نوع العلاقات القائمة بينها؟.

يقسم أرسطو العدالة السياسية إلى عدالة طبيعية وعدالة وضعية أو شرعية (légale). ذلك أن العدالة الطبيعية هي التي تتعلق بالأشياء التي نحرص على مراعاتها، حتى في غياب القواعد المتفق عليها، فمن الواضح "أننا لن نتصرف بلا مبالاة إزاء أعمال الاعتداء أو الجريمة، حتى إن لم توجد نصوص قانونية تمنع وتعاقب على اقتراف مثل تلك الأعمال" (Saint-Arnaud Jocelyne, 1984,p159)، أي أن العدالة الطبيعية تتعلق بكل ما يمكن أن يسهم في ازدهار الوضع البشري وتحصيل السعادة وضمان الاستقرار للمدينة، غير أن الأعمال التي تنصرف عن حماية وسعادة الوسط الاجتماعي والسياسي عادلة بطبيعتها(جونستون، 2012، ص104). ولعل هذا هو ما يؤكده أرسطو قائلا: "فما هو طبيعي [أي العدالة الطبيعية] إنما هو هذا الذي له قوته ذاتها حينما كان وليس تابعا للقوانين التي يصدرها الناس لمعنى أو لمعنى آخر. وما هو قانوني محض [أي العدالة الوضعية] هو ذلك الذي يمكن مبدئيا أن يقع على صورة أو على أخرى مضادة لها بلا فرق وعلى سواء. غير أنه تزول عنه هذه السوائية متى نصه القانون. مثال ذلك أن القانون يأمر بحمل فدية الأسرى أو تذبح معزى قربانا للمُشْتَرى لا نعجة، وعلى هذا النحو جميع النصوص الخاصة بالأفراد. فالقانون يأمر بتقريب القربان إلى "برازيداس" (Brasidas)، وذلك هو الشأن في كل توجيه الأوامر العالية الخاصة"(أرسطو،1924، ص90).

وعلى ذلك، فإن العدالة الطبيعية لها نفس القوة في كل مكان تقريبا ولا تختلف باختلاف القوانين، لأن هذه الأخيرة تختلف باختلاف الأماكن والأزمان"، لكن هذا لا يعني أن العدالة الطبيعية ثابتة بإطلاق بل هي بدورها متغيرة مثلما هو حال القانون، لكن تغيرها نسبي وأقل درجة من تغير القانون الوضع*. ومن ثمة، فإن العدالة بنوعيها تخضع للتغيير، فالأولى تتحرك بالطبع في حين أن الثانية بالاتفاق. والعدالة الطبيعية شبيهة باليد اليمنى التي هي أجود بالطبع من

*تقول لورا سانشو، بصدد هذه الإشكالية التي طرحت جدلا كبيرا في صفوف الشراح والباحثين أن "مفهوم العدالة الشرعية يُحيل إلى القوانين المكتوبة(les normes écrites) الخاصة بكل مدينة على حدة، هذه القوانين ناتجة عن نوع من الاتفاق". والعادل هنا هو ما يخدم المنفعة العامة، ولعل هذا ما يمكن تأكيده من خلال قول أرسطو: نسمي عادلا في المستوى الأول كل ما يساهم في الإنتاج أو الحفاظ على سعادة المجتمع السياسي في كليته كما في أجزائه (Sancho Rocher Laura,2007 ,P150-159)

اليسرى (أرسطو، 1924، ص90-91). لكن يمكن أن يصير العكس هو الصحيح بالاتفاق(أرسطو، 1924، ص90-91). ومنه فإن العدالة الطبيعة لها نفس القوة دون أن تكون قوتها تابعة لقانون أو عرف معين، إلا أنهما معا متغيرات عكس ما يدعي البعض بالقول أن العدالة الطبيعية تظل ثابتة لا متغيرة مثلها مثل النار التي من طبعها أن تحرق في اليونان كما في بلاد فارس(Aristote, 2014, 1134a-1136a, p118). غير أنهما يتغيران معا إلا أن طبيعة التغير هي التي تختلف من نوع إلى آخر، مثلما هو الحال بالنسبة لليد اليمنى واليسرى كما مر معنا. ومنه فإن "القوانين الإنسانية والحقوق التي تقررها في تغير مستمر"، لكن مع ذلك، فإن تغيرهما ليس تغيرا مطلقا وإنما في حدود معينة، وهذا هو ما يسمح بـ"التمييز بحق في العدل المدني والسياسي بين ما هو طبيعي وما هو ليس كذلك"(أرسطو، 1924، ص91). وإلا كان من غير الممكن التمييز بين ما هو عادل بالطبيعة وما هو عادل بالعرف أو بشكل قانوني فقط داخل المجتمع السياسي الذي تهدف العدالة فيه إلى تنميته والحفاظ عليه والزيادة من تماسك روابطه. وبذلك، فإن أرسطو يمدح القوانين السائدة في المجتمع معتبرا إياها هي ما يحقق النظام والانسجام داخل المدينة-الدولة. ومنه، فهو يعتقد أن هناك عدالة عندما يشغل كل فرد المكان الذي حددته له الطبيعة. تتحقق العدالة إذن حينما يقوم كل فرد بالفعل أهلته الطبيعة لفعله، لأن الطبيعة "لا تفعل شيئا عبثا"

تبنى نصوص العدالة الوضعية من خلال المواصفات والمنافع المبتغاة شأنها في ذلك شأن المكاييل التي تقاس بها الأشياء، فمكاييل النبيذ والقمح ليست متساوية الأحجام في كل مكان، لكنها متفقة، كلها، من حيث إن التي يُشْترى بها أكبر من التي يباع بها، في كل مكان. وهذا الاختلاف ينطبق أيضا على الدساتير والشرائع التي تختلف من مجتمع إلى آخر بحسب طبيعة الحكم السياسي ونوع الغاية المبتغاة منه، لأنها مبنية على الإرادة الإنسانية لكن مع ذلك يبقى هناك قانون طبيعي هو أفضلها جميعا(Aristote, 2014, p119). وعلى ذلك يمكن أن نفهم القوانين المختلفة كصور مختلفة لشيء واحد، لأنها جميعها لا تعبر عن العدالة بإطلاق وإنما تعبر فقط على جزء من العدل(أرسطو، 1979، ص200)، إنها بمثابة الجزء بالنسبة إلى الكل. وبهذا يمكن أن نفهم من الطرح الأرسطي أن المقصود بالعدالة الطبيعية هي العدالة بإطلاق في حين أن العدالة الوضعية هي العدالة بحسب القوانين المعتمدة في كل بلد**، لكن هذه القوانين نسبية وقد لا تخدم المصلحة العامة بل قد تكون مجرد أداة لتحقيق المصالح الخاصة للنخبة الحاكمة كما هو الأمر في

**تجدر الإشارة هنا إلى أن " التصور الأرسطي للطبيعة لا ينبغي خلطه " بفكرة الفطري" l'idée de l'inné" عند الإنسان لكن مع غايته، يعني ما يميل إليه بصدد تحقيق غايته؛ ولذلك لا يجب ان تختلط فكرة القانون الطبيعي عند أرسطو بمعنى القانون الإلهي ولا بمعنى القانون الثابت بشكل فطري(loi fixe inné) في الكائن الإنساني. لكن مثل هذه القواعد التي يحترمها الإنسان للوصول إلى غاية كماله كمواطن. إن كل مجتمع سياسي يقوم على قوانين ولا يمكنه أن يوجد بدونها. وفي حدود أن الأشكال السياسية الواقعية تقترب من الشكل الأكثر كمالا، فإن حياة البوليثيا (les politeiai) تقوم على القوانين العادلة، وبشكل بديهي، على قوانين "طبيعية"، لأن المدينة-الدولة (la polis)توجد أيضا بالطبيعة وليس بالاتفاق" (Sancho, 2007, p 151-152)

النظام السياسي الأوليغارشي. وهذا الأمر ينطبق أيضا على مقابل العدل، أي على الظلم (Aristote, 2014, p119). فالظلم يمكن أن يكون ظلما بإطلاق أو ظلما بحسب النص القانوني، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد في المدينة العادل من الظالم، لكنه عدل نسبي لأنه تابع للدستور المتبع؛ بل إننا نصف الأفعال بأنها عادلة أو ظالمة حينما ترتكب بإرادة، لكن حينما تغيب الإرادة فهي لا تكون عادلة أو ظالمة إلا بالعرض (par accident). ويقصد بالفعل العادل أو الظالم هو أن يكون الفاعل يصدر فعله عن وعي وإرادة وبقصد، وأن يكون أيضا "غير جاهل لا بالشخص المتسبب في الفعل ولا بالأداة المستعملة ولا بالهدف المراد من الفعل، فالفاعل مثلا عليه أن يكون على علم بمن يضرب وبأي أداة (arme) ولأية غاية فعل"(نفسه، نفس الصفحة). ومنه، فإن الفعل الذي لا تحضر فيه هذه الشروط فهو لا يدخل في دائرة العدل أو الظلم إلا بالعرض أو بالصدفة. فإذا ما قضى قاض بين شخصين عدلا دون أن يكون ذلك هو ما قصده ففعله عادل بالعرض فقط لا بالذات، وكذلك الحال بالنسبة للظالم فيجوز مثلا لأحد أن يقوم بضرب شخص آخر دون أن يكون فعله مقصودا ففعله ذلك لا يعد ظلما إلا بالعرض لأنه غير مريد لذلك، بل وقد يكون أحيانا مجبرا على التصرف على نحو معين مثلما أن يكون مرغما على عدم الوفاء بوعده أو على العكس من ذلك يسلم وديعة غيره تحت القوة، في هذه الحالة أيضا لا يمكنه أن يكون ظالما إلا بالعرض. وعلى ذلك، "إذا ما تسبب إنسان لإنسان آخر بضرر ما بشكل إرادي (délibérément)، فإنه يكون بذلك قد سلك سلوكا ظالما. ومن سلك سلوكا من هذا القبيل فهو ظالم سواء اخترق سلوكه "التناسب أو المساواة، وموازاة مع ذلك فإن الإنسان العادل هو من يؤتي فعلا عادلا عن سبق تصميم لكنه لا يكون عادلا إلا حينما يكون إراديا"(Aristote, 2014, p119). وعليه، فإن الأفعال الإرادية لا تخرج عن المنطق الثنائي القيمة، فهي إما عادلة إذا كان صاحبها يقصد العدل أو ظالمة إذا كان صاحبها يقصد الظلم. لكن هل الأمر ينطبق على الأفعال غير الإرادية أيضا؟.

إن الأضرار الناجمة عن الأفعال غير الإرادية تختلف عن الأفعال الإرادية، بينما أن هذه الأخيرة ليست محلا للمسامحة أو الغفران (le pardon) فإن الأولى (غير الإرادية) يكون جزءا منها موضوع تسامح وغفران، لأن تلك الأفعال التي يرتكبها الفرد عن جهل أو مجبرا على ذلك هي أفعال يمكن غفرانها أما التي يأتيها بدافع الشهوة "والتي هي ليست طبيعية ولا إنسانية" فلا يمكن غفرانها(Aristote, 2014, p119). لكن، ما هي علاقة العدالة بالإنصاف؟ وإذا ما كانت العدالة تنقسم إلى طبيعة ووضعية فهل ينضوي الإنصاف تحت العدالة الطبيعية أو الوضعية أم هما معا؟.

إذا كانت القوانين الوضعية لا تعكس العدالة الطبيعية إلا جزئيا فإن الإنصاف محاولة لتجاوز هفوات هذه القوانين، وبذلك يكون الإنصاف نشدان للعدالة الطبيعية، لأن الدساتير والشرائع الوضعية عادة ما تكون عامة ومجردة مما يجعل بعض الحوادث الخاصة تنفلت منها بسبب عموميتها فتكون بذلك فير عادلة بإطلاق. بل إن العدل والإنصاف (l'équité) لا يختلفان من حيث الجنس لكنهما ليسا الشيء نفسه، لأن "المنصف – يقول أرسطو- مع كونه أعلى من عدل معين هو نفسه عادل. وليس أعلى من العادل بسبب أنه ينتسب إلى جنس آخر. فثمة إذا، هوية بين

العادل والمنصف، وكلاهما خير، وإن كان المنصف أحسن الاثنين"(أرسطو، 1924، ص206). مما يعني أن المنصف يتجاوز العادل، إنه مصحح له، لأن المنصف "ليس هو العادل بحسب الناموس، بل هو مصحح للعدالة الناموسية"(أرسطو، 1924، ص206). وبالتالي فإن الإنصاف أفضل من العدل الوضعي أو القانوني كما أشرنا إلى ذلك، والسبب في ذلك هو أن القانون هو دائما عاما بيد ان هناك بعض الحالات الخاصة التي لا يجري عليها المنطوق العام للقانون مما يستدعي تطبيق تصحيح ما.

لا يهتم القانون إذن إلا بالحالات العامة والأكثر شيوعا دون أن يكون على جهل من أنه يمكن أن تكون لديه بعض الأخطاء(Aristote, 2014, 1137 b, P125). ومن ثمة، فإن مهمة الإنصاف هو أنه يعمل على إعادة التوازن إلى المعادلة التي تم الإخلال بها من طرف القانون، لأن هذا الأخير بحكم عمومية نصوصه لا يمكن أن يشمل كل الحالات علما أن الواقع يتميز بالتغير والسيولة عكس النص الذي يتميز بالتَحَنُط. ولذلك، فإنه إذا ما وضع ناموس ما قاعدة عامة، ثم حدثت حالة ما خارج القاعدة العامة، فيحق حينئذ للمشرع أن يصحح ما أُغفل وأن ينوب عنه في التفسير. ومنه، "فإن المنصف عادل، وأسمى من نوع معين من العادلين، ولكنه ليس أسمى من العادل مطلقا، بل فقط أسمى من العادل الذي يمكن أن يوجد فيه الخطأ الناجم عن كون القاعدة مطلقة"(أرسطو، 1979، ص203). وبهذا لا يكون الإنصاف أسمى من العدالة الوضعية بإطلاق وإنما سموه نسبي، أي فقط في اللحظات التي يكون فيها القانون أشد عمومية، ما يجعله عرضه للأخطاء، وهكذا يدخل الإنصاف في هذه اللحظات من أجل تصحيح الخلل الموجود. ولما كان القانون عاما، فإن الإنصاف يتدخل لتحديد مواطن الخلل وتصحيحها عن طريق سن مراسيم نوعية تحل المشاكل المطروحة في القواعد الناموسية العامة، لأن هذه المراسم شبيهة بالمسطرة الرصاصية المستخدمة في لسبوس من طرف البنائين بحيث أنها تتكيف مع حدود الحجر وليست مستقيمة"(أرسطو، 1979، ص203).

وعلى ذلك، فإن المنصف عادل لكنه أسمي من أنواع معينة من العادل غير أنه ليس أسمى من العادلين بإطلاق، وهذا الأمر يجعلنا ندرك مدى تقديس أرسطو القانون مثله في ذلك مثل أستاذه سقراط الذي فضل الموت بالسم على أن يخترق القانون ويهرب من السجن. القانون هو الرابطة الاجتماعية والأخلاقية المقدسة التي يجب على الجميع الخضوع لها، لكن لا ينبغي أن يصل الأمر إلى حد التطرف، لأن التطبيق الحرفي للقانون من شأنه أن يضر بالمواطنين في حالات معينة. ومن ثمة لابد من حضور البعد الأخلاقي في تطبيق القانون. ولهذا السبب نجد أرسطو يركز كثيرا على التربية لأنها الأداة التي يمكنها أن تنشئ مواطنين فضلاء، يهتمون بروح القانون لا بالقانون الحرفي، ولهذا ما يتجلى في قوله: و"من هنا، نستنتج بحق أن طبيعة الإنسان المنصف، هو ذلك الذي له ميل لاختيار وتنفيذ الأفعال المنصفة ولا يتخذ بصرامة حقوقه بالمعنى الأسوأ، لكنه الذي لديه ميل ليأخذ أقل ما يستحق رغم أن القانون بجانبه، فهذا الإنسان هو إنسان منصف، وهذا الاستعداد (disposition) هو الإنصاف (l'équité)، الذي هو صورة خاصة للعدالة وليس أبدا استعدادا متمايزا كلية"(Aristote, 2014, 1137a –1138a, P126).

بهذا يتبين إذن، أن أرسطو لا يكتفي بالعدالة القانونية الوضعية، لأنها وإن كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة للمدينة والمواطنين إلا أنه يحدث أن تتضمن الكثير من الهفوات مما يجعلها لا تخدم العدالة الطبيعية التي هي الغاية القصوى. إن القوانين، على اختلافها، ما هي إلا صور وأشكال للتعبير عن العدالة، ولما كانت العدالة الوضعية خاضعة للتغير، كما أن قواعدها عامة ومجرد بينما أن أحداث الواقع تتميز بكونها غير قابلة للانتظام الكلي بسبب حركيتها وتطورها الدائم، فإن هذا الأمر جعل من الإنصاف فرصة لتقويم ما اعوج من هذه القوانين، وبالتالي يكون الإنصاف في حالات معينة أقرب إلى العدالة الطبيعية من اقترابه من العدالة الوضعية.

وإجمالا، يمكن أن نخلص إلى أن أرسطو ظل متمسكا بالمبدأ العام الذي يوحد مجموع أجزاء أطروحاته، وهذا المبدأ هو الذي يتجلى في أن "الإنسان كائن اجتماعي بطبعه"(أرسطو، 1979، ص66). مما يعني أن الفرد يجري إلى تحقيق طبيعته، وطبيعته هي كماله؛ وهذا الكمال هو ما يتجلى في "الاجتماع الإنساني"، أي في المدينة. وعلى ذلك، فإن كل الفضائل الأخلاقية والسياسية لا ترمي إلا خدمة المدينة وتقديم "الكل على مجموع أجزائه" وبهذا تكون العدالة، بما هي قمة الفضائل الأخلاقية والاجتماعية، أداة لضمان استمرار هذا الاجتماع الإنساني بل وإنمائه والمساهمة في الزيادة من تماسكه. بل وحتى حينما قسم العدالة إلى كلية وجزئية، فقد كان دائما يضع نصب عينيه العدالة الكلية كهدف، وإن كان قد خصص في الكتاب الخامس من مؤلفه "الأخلاق إلى نيقوماخوس" للعدالة الجزئية مساحة أوسع مما خصصه للعدالة الكلية- بل ولعل هذا ما يتضح من الإشكال أو الإحراج الأخير الذي يطرحه بصدد العدالة متسائلا: هل يمكن للإنسان أن يظلم نفسه؟ فيجيب عن ذلك بالإحالة إلى ما سبق أن تمت مناقشته، وهو أن الإنسان لا يمكن أن يعد ظالما بإطلاق إذا ما كان هو نفسه من أراد ذلك، ويستدرك قائلا أنه ما دام أن الأفعال العادلة هي الأفعال المطابقة لفضيلة ما بحسب القانون، والقانون لا يسمح صراحة بالإنتحار، وما لا يسمح به فهو محرم وقياسا على هذا الأمر الأخير يكون من يظلم نفسه ظالما في حدود معينة، لأن هناك فعل ارتكاب الظلم مع حضور الأداة والشخص موضوع الظلم والغاية. لكن ما دام أن هذا الظلم لا يُنَفذ في شخص آخر وبدون إرادته كما يحدث في العدالة التصحيحية، بل هو نفسه ينفذ ضد نفسه ظلما فإن هذا يعد ظلما نسبيا ولا يتعلق بالفساد الخلقي المطلق (la perversité totale) مثله مثل الجبن(Aristote,2014, 1138a-1138b, p126). فهذا الظلم نسبي ولا يعد عدلا لأنه ببساطة يخالف القانون الذي هو قانون المدينة والذي وضع من أجل الحفاظ على استمرار المدينة، وبذلك يكون هذا الشخص الذي يظلم نفسه يرتكب ظلما لا ضد نفسه فحسب بل ضد المدينة أيضا، لأن الإنسان ليس ملك نفسه بل ملك للمدينة، وعليه أن يظل دائما في خدمتها، في خدمة الصالح العام وكل زيغ عن هذا يعد ظلما ينبغي تصحيحه، لأن الصالح العام هو ما يمثل الحد الأوسط، والعدالة بل الفضائل عامة هي" اختيار الحد الأوسط (le moyen terme) لا الأقل ولا الأكثر(1138b). ومبدأ الحد الأوسط ينطبق أيضا على فعل الظلم الذاتي الإرادي بحيث يصبح هذا الظلم في الحالتين معا ظلما، أي في معاناة الظلم وفي ارتكاب الظلم لأنه في الحالة الأولى تكون حصة المجني عليه أقل وفي الحالة الثانية تكون حصة الجاني أكثر(Aristote,2014,1138a-1138b,p127)، مما يعني أن

الحالتين معا تشذان عن الحد الأوسط الذي هو قاعدة ومبدأ العدالة وباقي الفضائل الأخلاقية الأخرى.

نتائج الدراسة: إن دراسة طبيعة العلاقة بين الأخلاق والسياسة وتمفصلهما على مستوى الأخلاق، يجعلنا نخرج بمجموعة من الخلاصات التي يمكن إجمالها في النقط التالية:

-أن الأخلاق والسياسة مترابطتان في الفلسفة الأرسطية بشكل خاص ، والفلسفة اليونانية بشكل عام، لأن السياسة هي فن تدبير المدينة-الدولة، أي أن السياسي يجب إعداده لتدبير وقيادة المدينة، ولذاك يجب على السياسي أن يمتاز بفصائل أخلاقية نبيلة حتى يتأتى له تحقيق غايات المرجوة منه؛

-أن السياسة المدنية هي أشرف العلوم، وما عداها من الفنون ما هي إلا أدوات لتحقيق الفضيلة المدنية، ومنه فإن الأخلاق ما هي إلا فرعا من فروع السياسة.غير أن الفضائل المدينة والأخلاقية معا يرومان تحقيق الخير الأسمى المتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل والسعادة للمدينة-الدولة ككل.

-أن السياسة تتعلق بالفضلاء من الناس وليس بعامة الناس، أي أنها ترتبط بالمواطنين اليونانيين، والمواطن هو الرجل اليوناني من حيث الأصل والحر، أما العبيد والنساء والأطفال فهم لا يدخلون في دائرة المواطنة، بل ولا يمكن لهؤلاء أن يتحولوا إلى مواطنين فضلاء لأن الرجل الحر هو كذلك بطبيعته والعبد عبد بطبيعته.

-أن العدالة هي أهم فضيلة تلتقي عندها السياسة والأخلاق، ولذلك نجد أرسطو يردد ما قاله ثيوغنيس (Theognis): "في العدالة تجتمع كل الفضائل"، مما يعني أن العدالة هي أسمى الخيرات التي يطلبها الإنسان سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الأخلاقي، لأن كل الأفعال والأنشطة تهدف أن تكون عادلة سواء بالنسبة للأفراد في علاقة بعضهم ببعض، أو بالنسبة للجماعات أو الفئات داخل المدينة. فضيلة العدالة إذن، هي أم الفضائل بل عندها تتطابق السياسة والأخلاق؛

-أنه يميز بين العدالة الكلية والعدالة الجزئية، ويقصد بالأولى تلك العدالة التي لها بعد سياسي اجتماعي داخل المدينة-الدولة، وهي الغاية من كل عدالة. أما الثانية فهي تلك التي تهم المعاملات الفردية داخل المدينة، أي تتعلق بالعدالة في علاقات الأفراد بعضهم ببعض حتى يتأتى تحقيق التماسك الاجتماعي، ومنه ضمان استمرارية المدينة-الدولة؛

-أن العدالة الكلية هي العدالة الشرعية، وهي واحدة لا متعددة. وتقوم على اتباع القوانين القائمة في بلد معين، والعادل هو الشخص الذي لا يغتصب قوانين المدينة الطبيعية بل يحترمها ويقدسها؛ إنه يقدس النظام ويحافظ على وحدة المدينة وينأى بها عن كل شر يمكنه أن يمزق وحدتها ويؤدي بها إلى الهلاك؛

-أن العدالة الجزئية منقسمة إلى نوعين، وهما: العدالة التوزيعية والعدالة التصحيحية. ذلك النوع الأول يتعلق بتوزيع الأشراف أو الغنى أو الامتيازات بين أعضاء الجماعة السياسية. أما العدالة التصحيحية فتتعلق بتصحيح المعاملات بين الأفراد داخل المجتمع؛ وتشمل هي نفسها نوعين من المعاملات: المعاملات الإرادية والمعاملات غير الإرادية؛

-أن العدالة القانونية الوضعية تتضمن الكثير من الهفوات، لكون قواعدها عامة ومجردة، في حين أن أحداث الواقع متغيرة وغير قابلة للانتظام الكلي بسبب حركيتها وتطورها الدائم، مما يجعلها لا تخدم العدالة الطبيعية التي هي الغاية القصوى، الأمر الذي يجعل من الإنصاف فرصة لتقويم ما اعوج من هذه القوانين، وبالتالي يكون الإنصاف في حالات معينة أقرب إلى العدالة الطبيعية من اقترابه من العدالة الوضعية.

خاتمة:

خلاصة القول، هو أن أرسطو هو فيلسوف الحد الأوسط. ذلك أنه يروم ما هو متوسط بين الأشياء دون إفراط ولا تفريط، وهذا المبدأ يجري عنده على كل الفضائل الإنسانية، وبذلك نجده يعتبر الحكومة الأرستقراطية هي أفضل الحكومات لأنها تتوسط حكومتين متطرفتين في نظره وهما الملكية البوليثيا. وكذلك الحال بالنسبة لباقي الفضائل الأخلاقية والسياسية مثل الشجاعة التي هي حد أوسط بين الجبن والتهور، والصداقة الفاضلة هي حد وسط بين صداقة المنفعة وصداقة اللذة. وإذا ما كانت العدالة هي النقطة التي تجتمع فيها الفضائل الأخلاقية والسياسية، بحسب المنظور الأرسطي، فلأن الأمر يتعلق بإعداد المواطنين الفضلاء إلى رئاسة المدينة على اعتبار أن هؤلاء الفضلاء هم من سيتولون رئاسة المجتمع السياسي (polis)، وهذا المنصب لا يمكن اعتلاؤه من طرف الدهماء (plébéiens) والعبيد لأن هؤلاء تنقصهم الفضائل الأخلاقية التي هي فضائل طبيعية. لكن هذا لا يعني أن الطبيعية وحدها كافية لتقويم أخلاق المواطنين بل قد يحصل أن يكتسبوا عادات سيئة من شأنها أن تفسد أخلاقهم، ولهذا فإن أرسطو يعطي دورا مهما للتربية بحيث إنه خصص لها فصلا خاصا في "سياسياته"، إنه ينادي بضرورة العناية بالتربية بل وأن يكون هذا الفن في خدمة السياسية (أرسطو، 1957، ص419)، لأنه هو ما يسمح بغرس الفضائل السياسية التي ستمكن من الحفاظ على استمرار المدينة ودوام عافيتها.

إن فن التربية هو ما يؤدي إلى إذابة النزعات الفردية ويغذي روح الإجتماع المدني، وعلى ذلك فهو يقول: " فيما يجب أن يجعل التمرن على الأشياء العمومية عموميا، وفي الحين نفسه ، يفرض على كل من المواطنين أن لا يحسب نفسه قائما بذاته، بل أن يحسب أن الجميع للدولة ""(أرسطو، 1979، ص420). مما يعني أن المدينة هي الغاية وعلى جميع الفضائل أن تصب نحوها. وإجمالا، فإن العدالة القانونية أو الشرعية ما هي إلا تكريس للوضع القائم، أي تكريس للعبودية والتسلط. لأنه لا محل للمرأة والطفل والعبد والبربري في دائرتها، والسبب في ذلك هو أن العدالة تتم بين المتساوين نسبيا، أي بين المواطنين الأحرار فقط أما ما دونهم فهم ليسوا أهلا للعدالة؛ ومن هنا يتبين أن أرسطو ليس إلا فيلسوف محافظ يقدم نفسه في صورة المشرع الأخلاقي والفيلسوف العقلاني، ذلك أنه لا يريد أن يتعرض هذا القانون للنقد من أجل أن يجعل الناس سواسي فيما بينهم وإنما يريد أن يحافظ على القانون السائد مع إمكانية تحسينه فقط في حالات معينة(Jocelyne,1984 ,p160). ولعل هذا هو ما يضطلع به الإنصاف الذي يقوم بتجويد تلك الدساتير التي ظهر أنها، بسبب عموميتها، غير صالحة لمعالجة أحداثا محددة ودقيقة أو مستجدة. لكن حتى لو افترضنا أنه بالإمكان الإصلاح فإن هذا الإصلاح سيكون جزئي ولن يمس جوهر العدالة التي تؤكد على ضرورة أن يقوم كل فرد بالوظيفة التي حددتها له الطبيعة في

النسق الاجتماعي. مما يعني، أن وظيفة الفلسفة عند الرجل هي تبرير الوضع القائم، تبرير للاستعباد والظلم الذي تتعرض له الطبقات الاجتماعية الدنيا باسم القيم الأخلاقية والمثل العقلية. الفلسفة عنده ليست أداة لتغيير الواقع والمجتمع نحو الأفضل بل هي مطية لإظهار الإنسجام وتبيان الهرمونيا الاجتماعية، وبمعنى آخر أنه منظر الأرستقراطية والمدافع عن مصالحها، لذلك فهو يعتبر كل تغيير للقوانين والتقاليد والمثل السائدة فسادا يجب الوقوف في وجهه، ولعل هدا ما يتضح من قولة جون لويس:"والحق أنه، كلما درسنا أرسطوطاليس في علاقته بالتيارات السياسية في عصره، كلما رأينا أنه لا يمكن فهمه على أساس أن الدولة الكبرى هي التي تنبع من الفلسفة الأرسطوطاليسية، بل إن الفلسفة هي التي تأتي إلى الوجود كما تبرر وجود مجتمع طبقي جامد تضفي عليه ثوبا عقليا[...] وهنا، نرى مرة أخرى كيف تنبع النظرية – وهي هنا النظرية الأخلاقية- بشكل مباشر من واقع مرحلة معينة من مراحل التنظيم الاقتصادي، وكيف أنها لا تنبع، كما يظنون، من التفكير في المبادئ الخالدة"(لويس جون، 1978، ص36).

يمثل التصور الأرسطي إذن، تصور الرجل الأرستقراطي الذي جعل من الفلسفة أداة للذود عن مصالحه الطبقية، فهو يأنف أن يرتقي العوام والبرابرة الى مصاف المواطنين الكاملي المواطنة، يأنف ان يراهم يشاركون في تسيير شؤون المدينة ويتقاسمون نفس الحقوق والواجبات على الرغم من انه نفسه ليس أثينيا خالصا، لكنه وإن كان مقدونيا فانه ينتمي الى أسرة أرستقراطية عريقة، فأبوه كان طبيبا للإمبراطور فيليب المقدوني ثم سار هو فيما بعد معلما ومربيا لابنه الذي سيصبح فيما بعد الامبراطور الإسكندر المقدوني، وبذاك فإن مواقفه الفلسفية ومبادئه العقلية تخفي وراءها وضعه الطبقي، الأمر الذي جعله يدافع عن ثبات الطبائع وضرورة تقديس الأعراف، كما فعل أستاذه أفلاطون باسم المثل العقلية، لكن هو باسم الفضيلة والأخلاق؛ وهكذا "كان[أرسطو] يسخر من المثالية الاجتماعية وينصح الناس بالتمسك بنظمهم التقليدية بدلا من العمل على تغيير قوانينهم الطوبائية غير القانونية [...] كان ينظر إلى المجتمع نظرة طبقية، إسوة بأفلاطون، فالغالبية لا تصلح إلا للعبودية وسرعان ما تسقط إلى قاع المجتمع، إذ انه على حد قوله: " منذ المولد، هناك أناس معدون للعبودية كما أن هناك من هم معدون للإمارة". ليس العبد إلا آلة فيها حياة وفيها أيضا مقدرة على التناسل يمكن الإفادة منها"(لويس جون، 1978، ص36).

ليس الناس متساوون بالطبع بل هم على العكس من ذلك، ومن ثمة من الطبيعي أن يكونوا متفاوتين فيما يتعلق بالخيرات المدنية.وبهذا تتحقق العدالة في نظره بمجرد ان يتم تطبيق القوانين الطبيعية وعدم تحريفها، ويقوم كل فرد، أكان مواطنا أو عبدا بربريا، بالمهمة التي حددتها الطبيعة له في المدينة-الدولة؛ بل حتى حينما تناول العدالة الطبيعية والقانونية فإنه لم يكلف نفسه عناء تعريف الأولى بشكل دقيق بل يكتفي فقط بالإشارة إلى أن العدالة الطبيعة بدورها متغيرة نسبيا مثلها مثل العدالة القانونية. ولما كان يعتبر في كتاب "السياسيات" أن العبد والمواطن هما كذلك بالطبع فإن هذا الأمر أصبح يثير خلطا لدى الشراح والباحثين بأن العدالة الطبيعة يمكن أن تفهم على أنها العدالة الشرعية، بل إن هناك من ذهب إلى اعتبار أرسطو هو المبدع الأول لفكرة القانون الطبيعي التي ظهرت في العصر الحديث[جونستون،2012، ص103]، والأدهي من ذلك هو أنه هو نفسه يقر بأن العدالة السياسية تنقسم إلى عدالة طبيعيته وأخرى قانونية (-1134a

Aristote, 1136a, p118)، مما يعني أنهما مختلفان لكنهما معا يخدمان المجتمع السياسي : " تسمى كل تلك الأفعال التي تميل إلى إنتاج أو الحفاظ على السعادة للمجتمع السياسي في كليته وللأجزاء المكونة له بالأفعال العادلة"(Aristote,2014, 1129b ,p106).

هكذا يتبين أن هناك نوعا من التخبط في موقف أرسطو بخصوص العدالة الطبيعية والعدالة القانونية، إلى درجة أننا نفهم أحيانا ، خصوصا في كتاب " السياسيات" -رغم أنه جاء متأخرا عن كتاب الأخلاق- الواحدة بواسطة الأخرى، بل يلتبس علينا في كثير من الحالات أن نفهم ما يقصده بشكل دقيق بالعدالة الطبيعية. لكن عموما، يبقى التصور الأرسطي للسياسة والأخلاق والعدالة تصورا عظيما رغم كل الانتقادات التي يمكن كيلها للرجل، ودليل عظمته هو أن فكره ظل مهيمنا على الفلسفة الكلاسيكية بكاملها الى حدود القرن16، بل وأصبح يحتل مكانة مهمة في الفلسفة السياسية المعاصرة خصوصا فيما يتعلق بقضايا العدالة والإنصاف والمساواة والطبيعة البشرية.. كما يتجلى ذلك في فلسفة الفيلسوفة حنا أرندت وليو شتراوس وجون رولز وغيرهم من الفلاسفة الدين يرون أن فلسفة أرسطو معين لا ينضب، لأن أغلب الإشكالات التي تطرح على العصر نجد لها جذورا في الفلسفة الأرسطية والفلسفة اليونانية عامة.

قائمة المراجع:

1.أرسطو(1957)، السياسيات، تر: الأب أوغسطينوس بربارة البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت.

2.أرسطو(1979)، الأخلاق، تر:حنين بن اسحق، تحقيق ع. الرحمن بدوي، ط1، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت.

3.أرسطو (1924)، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، تر: أحمد لطفي السيد، ج2، مطبعة دار الكتب المصرية.

4.أرسطو(دس)، دعوة للفلسفة، كتاب مفقود لأرسطو، قدمه للعربية مع تعليقات وشروح د.ع.الغفار مكاوي، الناشر شركة الصياد للتجارة والتوزيع.

5.بريهييه إميل(1988)، تاريخ الفلسفة: العصر الوسيط والنهضة، تر: جورج طرابيشي، ط3، ج3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

6.جونسون ديفيد(2012)، مختصر تاريخ العدالة، تر: مصطفى ناصر، ع387، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت.

7.راسل برتراند(2009)، حكمة الغرب: عرض تاريخ للفلسفة الغربية في إطارها الاجتماعي والسياسي، تر: فؤاد زكريا، ط2، سلسلة عالم المعرفة، ج1، ع 364، يونيو، الكويت.

8. عابد الجابري محمد 2002)، مقدمة تحليلية لكتاب: ابن رشد، الضروري في السياسة، ط2، تر: أحمد شحلان، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت، لبنان.

9.ليو شتراوس ليو 2005)، نيكولا ميكيافيللي، ضمن كتاب :" تاريخ الفلسفة السياسية من تيوكيديديس حتى اسبينوزا"، شتراوس ليو وكروبسي جوزيف ، ج1 ، تر: سيد أحمد، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر.

10.مكاوري فوزي(1980)، تاريخ العالم الإغريقي وحضارته، ط1 ، دار الرشاد الحديثة، المغرب.

11.كتوره جورج(1987) ، السياسة عند أرسطو، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

12.كرم يوسف(دس ، تاريخ الفلسفة اليونانية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر العربية.

13.متى كريم(2001)، الفلسفة الحديثة: عرض نقدي، ط3، دار الكتاب الجديدة المتحدة.
14.لويس جون (1978)، مدخل إلى الفلسفة، ترجمة: أنور عبد الملك، ط3، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت.

15.Aristote(S,V 1.0 janvier 2014), l’ éthique à Nicomaque, traduction J: tricot, Editions les échos du Maquis;

16.Caratini Roger(2000), Initiation A La Philosophie, L’Archipel.

17.Machiavel Nicolas, le principe, traduction de *Jean* Vincent Péries, Dar Alharf, imprimerie Ennajah Aljadida, Casablanca, Maroc.

18. Mejdoubi Mehdi, (2006-2010), qu’est ce que la démocratie? Pour une bonne application, Editions la croisée des chemins, essais politique;

19.Saint-Arnaud Jocelyne, (1984), les définitions aristotéliciennes de la justice: leurs rapports à la notion de l’égalité, philosophiques 111, Erudit, société de philosophie de Québec.

20.Sancho Rocher Laura, (2007), justice et légalité chez Aristote et dans la pratique démocratique, Revue internationale des droits de l’Antiquité, LIV.

مدخل إلى فينومينولوجيا هوسرل

أ. محـمد علام، جامعة تلمسان- الجزائر

Introduction to Husserl phenomenology

ALLAM Mohamed, University Aboubekr Belkaid Tlemcen, Algeria.

ملخص: يتميّز البحث الفلسفي عن غيره من المجالات البحثية بطابع الشمولية. هذا ما يجعل من الفينومينولوجيا كونها منهجا فلسفيا لا يشذ عن هذه القاعدة الأساسية، وتكون آلياته هي بدورها تكتسي هذا الطابع، الذي يخرج عن التحديد والاستعمال التقليديين. فالمنهج الفينومينولوجي وإن كان كغيره من المناهج يتألف من خطوات وله موضوع، فإنه بالمقابل ينفرد عن كل المناهج الأخرى بكونه له موقف خاص غير الموقف الطبيعي الذي اعتاده الباحث. إنه الموقف الفينومينولوجي، الذي يمثل الأرضية التي تقوم عليها التجربة الفينومينولوجية. وهذا المقال هو محاولة لبسط أهم الأفكار داخل هذه الفلسفة.

الكلمات المفتاحية: فينومينولوجيا، هوسرل، منهج، موقف طبيعي، موقف فينومينولوجي.

Abstract: Phenomenological research is distinguished from other fields by its holistic character. This means that even his method is written on this basis, and later on, his mechanisms also take this buffer out of all traditional use. Although the phenomenological method is identical with other methods in terms of procedures and objects, it is alone endowed with an attitude other than that of the natural attitude, which the researcher knows. This is the phenomenological attitude, the place of experience. This article is an attempt to develop the major ideas of this philosophy.

Keywords: Phenomenology, Husserl, Method, Natural attitude, Phenomenological attitude.

مقدمة:

تَعرف كلمة "**فينومينولوجيا**" اليوم في الساحة الثقافية والفكرية العالمية، رواجا يجعل منها محل اهتمام المثقفين على اختلاف مرجعياتهم العلمية. فهي لم تعد تقتصر على المشتغلين في حقل الفلسفة، بل تعدّته بفضل قابليتها للتقولب واحتواء الموضوعات إلى جميع التخصصات تقريبا. أخذت استعمالاتها في الكثير من الأحيان لا تلتزم بالمعنى الأصيل، الذي وضعه لها مؤسسها الأول "إدموند هوسرل" (1859-1938)، الذي أرادها أن تكون "علما صارما"، فحدّ لها حدودها المفاهيمية كما الموضوعية والمنهجية. لكن، وعلى الرغم من أن الفينومينولوجيا هي قبل كل شيء منهجا لا يخرج عن المعنى التقليدي للمنهج؛ كونه مجموعة خطوات يسير على هديها الباحث داخل علم من العلوم بغرض الكشف عن القوانين التي تتحكم في الظواهر. إلاّ أن المنهج الفينومينولوجي له خصوصياته، كونه يعبّر عن موقف للفكر يجب على الفينومينولوجي اتخاذه قبل الشروع في وصف أي ظاهرة. وبهذا المعنى فإن المنهج الفينومينولوجي هو -إن شئنا- أرضية تسبق وتؤسس لكل العلوم وليس لمجال علم بعينة كما هو الحال عند بقية المناهج. والمقال الذي بين أيدينا هو محاولة لتوضيح تلك الخصوصيات، وعرض أهم الآليات المنهجية لهذه الفلسفة.

مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة بشكل عام، وتحت عنوان الفينومينولوجيا، إحدى أهم وأقدم القضايا الفلسفية، إنها مشكلة المعرفة، التي لم ينتهي يوما الفلاسفة من إحياء موضوعها. ولعلّ استقلال العلوم التجريبية عن الفلسفة بفضل فتوحات المنهج التجريبي في القرن التاسع عشر، والسؤال الملح والمحرج عن جدوي الفلسفة، هو أكثر الأسباب المباشرة لإعادة طرح سؤال المعرفة في عصرنا هذا. فكيف إذن نعرف من وجهة نظر فينومينولوجية؟

أهداف الدراسة:

إنّ الأهداف التي ترجو الدراسة تحقيقها هي الكشف عن القيمة العملية، التي يختزنها مفهوم المنهج الفينومينولوجي في الدراسات الإنسانية، ومعها القيمة الحقيقية التي يجب علينا نحن الشعوب العربية أن نوليها لمادة الفلسفة في مدارسنا وجامعاتنا، لا لتكون فقط مادة للدرس النظري يستفاد به لنيل الشهادات، إنما للعمل به والبحث عن الكثير من الإجابات تعجز بقية المناهج والعلوم الإحاطة بها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها التعريف بالفلسفة الفينومينولوجية عند مؤسسها إدموند هوسرل، وتكشف عن بعض اللبس والغموض، الذي تحمله الفينومينولوجيا كونها منهجا، يفهمه القارئ -خارج تخصص الفلسفة- بالطريقة نفسها التي تحملها المناهج المعتمدة في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، كونها خطوات بيّنة وصارمة تقابل مادة علمية محددّة.

1.الفينومينولوجيا بين المفهوم والتاريخ:

كلمة Phänomenologie بالألمانية، أو فينومينولوجيا معرّبة عن (Phénoménologie بالفرنسية)، مصطلح مركب يعود في جذوره إلى الكلمتين اليونانيتين "Phänomenon" التي

تعني "ظاهرة" و"logos" التي تعني "علم" أو "دراسة". ويكاد يجمع الدارسون (يوسف بن احمد، 2008، ص29. وأيضا Denis SERON, 2016, p5) ومؤرخو الفلسفة على أنّ أوّل من استعمل كلمة فينومينولوجيا هو السويسري "يوهان هانريش لامبرت" (1777-1728) في كتابه "الأرغانون الجديد" سنة 1764، وقد وظّفها كعنوان للباب الرابع للدلالة على نظرية المظهر، بالمعنى الذي يجعل من الفينومينولوجيا معيارا يميّز بفضله بين الصواب والخطأ. وكان الهدف من وراء ذلك هو الحدّ من تأثير الحواس على نقاوة الأحكام العقلية. (أندرييه لالاند، 2001، ص973).

والاستعمال الثاني كان على يد الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" (1804-1724) حين عنون بها القسم الرابع أيضا من كتابه "المبادئ الميتافيزيقية الأولية لعلم الطبيعة"، الذي يتناول فيه مفهومي الحركة والسكون في علاقتهما بالتمثّل، أي بوصفهما سمات عامة للظواهر. (أندريه لالاند، 2001، ص974) وقبلها في رسالة إلى لامبرت بتاريخ 02 سبتمبر سنة 1770؛ في هذه الرسالة يقترح على لامبرت أن تكون الميتافيزيقا مسبوقة بـ: "فينومينولوجيا عامة" مهمتها هي توضيح قوانين التجربة الحسّية، حتى لا تتسبب هذه الأخيرة في مغالطة أحكام العقل الخالص. (Denis SERON, 2016, p5).

أما الاستعمال الثالث فكان أكثر اتساعا مع هيجل، الذي جعل من مصطلح "فينومينولوجيا" عنوانا لكتابه الأساسي "فينومينولوجيا الروح"، حيث يؤكد فيه أن الفينومينولوجيا هي "علم تجربة الوعي"، وهي تجربة تُعد بمنزلة مسار جدلي يتبعه الوعي من أجل بلوغ المطلق عبر مراحل ثلاث: الوعي كمعرفة بالموضوع الخارجي، ثمّ الوعي كمعرفة لذاته، وأخيرا معرفة الروح". (محمد بن اسباع، 2015، ص45).

يمكن إضافة اسم آخر ساهم ضمنيا في نحت مفهوم الفينومينولوجيا كما نعرفها اليوم عند هوسرل. إنه "فون غوتييه" "J.W. Von Goethe" (1832-1749) (Edmund Husserl, 2002, px) عبر نظريته في الألوان. فخلاصة هذه النظرية هي أن الوصف في التجربة العلمية ليس فقط عملية تمهيدية وإنما هو من صميم التجربة ذاتها. وقد عارض بها نظرية "إسحاق نيوتن" (1727-1643) حول المفهوم الكمي للألوان؛ فهو قد رفض ربط نظرية الألوان بالبصريات وفضّل إلحاقها بمقاربة رياضية، تعتمد على إدماج ظواهر لونية خالصة "فزيولوجية أو فيزيائية" مثل الضِّلال الملونة. ويعارض نيوتن في نقاط عديدة بقوله: بأن اللون الأبيض (الضوء الأبيض) ليس مجموع كلّ الألوان الأخرى، التي نراها عند التحليل الضوئي بواسطة الموشور، إنما هو ظاهرة بسيطة يتحول إلى الألوان التي نعرفها بحسب الوسط الذي ينتشر فيه. كما أن تعتيم الضوء الأبيض ينتج عنه ثلاثة ألوان أساسية: الأزرق، الأحمر والأصفر وكلّ الألوان الأخرى هي مركبات هذه الألوان الأساسية. (Denis SERON, 2016, p6) فنظرية غوتييه ترتكز بالدرجة الأولى على الوصف، (Duportail Guy Félix, 2010, p47) الذي يعدّ الأداة الأساسية في المنهج الفينومينولوجي، والعودة إلى الأشياء ذاتها، التي تعد بدورها أحد المبادئ الأولى في الفينومينولوجيا الهوسرلية خاصة.

2.فينومينولوجيا هوسرل:

وعلى الرغم من كلّ المساهمات السالفة الذكر في نشأة مفهوم "فينومينولوجيا" إلاّ أنها بقيت مجرد عناوين لفكرة عامة وفضفاضة عن الكيفية، التي يجب التعامل بها مع الظواهر لبلوغ المعارف الصادقة. ويبقى ارتباطها بالفيلسوف الألماني إدموند هوسرل (1859-1938) أوثق ارتباط وأكمله. فمعه أصبحت الفينومينولوجيا "لفظ يدل على علم وعلى نظام من الميادين العلمية، وعلى منهج وموقف للفكر "موقف الفكر الفلسفي" بخاصة و"المنهج الفلسفي بخاصة"(إدموند هوسرل، 2007، ص56). لقد كان هوسرل حريصا جدا منذ البداية على أن يحدّد لهذا المفهوم حدوده الخاصة، حتى لا يختلط موضوع الفينومينولوجيا مع أي موضوع علم آخر، ولا منهجها مع منهج بحث العلم الطبيعي.

إن خصوصية الفينومينولوجيا هي أولا وقبل كل شيء كونها فلسفة، (إدموند هوسرل، 2011، ص59) والفلسفة التي أتى بها هوسرل "تقع ضمن بُعد مستحدث تمام الاستحداث، وهي محتاجة إلى نقاط ابتداء مستحدثة كلّيا، وإلى منهج مستحدث كليا يميزها من حيث المبدأ عن كلّ علم طبيعي"(إدموند هوسرل، 2007، 57). وقد عمل طول حياته لتحقيق هذا المسعى عبر عديد المؤلفات المطبوعة والمخطوطة، المعروفة والتي لا تزال قيد الدراسة والبحث والتحقيق. فالفينومينولوجيا لم تتشكل دفعة واحدة، ولم تستقر على هيئة نظرية واحدة، ولم تكتمل أيضا مع هوسرل(يوسف بن احمد، 2008، ص57). إنّ الفينومينولوجيا الهوسرلية بهذا المعنى فلسفة لم يعرف لها سابقة في تاريخ المعرفة الإنسانية. فما هي إذن أبعاد هذه الفلسفة، مجالها، موضوعها، منهجها، قيمتها مقارنة بالفلسفات الأخرى؟

1.2الظاهرة الفينومينولوجية: نعم إنّ الأصالة التي يدّعيها هوسرل لهذا العلم جديرة به حين يتسنى لنا الاطّلاع على محتواه الإبستيمولوجي، إلاّ أنه لا يمكن إنكار التقاطع الحاصل بين الفينومينولوجيا ومجموعة العلوم الأخرى. فالفينومينولوجيا هي **علم الظاهرة**، وهذا المفهوم يجد له دلالة مشابهة لدى باقي العلوم، كعلوم الواقع (العلوم الطبيعية) وعلوم الإنسان (علم النفس). بل إن مفهوم الظاهرة لا يكاد يختلف في الفينومينولوجيا عن العلوم الأخرى إلاّ من حيث الدرجة؛ لأنّ الفينومينولوجيا يقدّمها هوسرل كعلم جديد بسبب أنه هو نفسه ومنهجه الجديد، كانا برزا بفضل تجذير معيّن للمنهج الفينومينولوجي، الذي كان قد انتشر سابقا واستعمله بعض العلماء في علم الطبيعة (الفيزياء) وفي العلوم الإنسانية (علم النفس)(يوسف بن احمد، 2008، ص13).

يأخذ مصطلح الظاهرة، الذي يُمثل موضوع الدراسة في أي علم، معنى مغايرا أو قل معنى دقيقا في الفينومينولوجيا. ذلك أن العبارة اليونانية φαινομενον، التي تعود إليها لفظة فينومان، مشتقة من الفعل φαινεσϑαι الذي يعني: انكشف؛ بذلك تدلّ φαινομενον على: الذي ينكشف، المنكشف، المتجلي؛ الفينومان ذاته إنما هو حمل الشيء إلى وضح النهار، ووضع الشيء في النور(مارتن هيدغر، 2012، ص88) فللّفظة ظاهرة "معنى مزدوج بمقتضى التضايف الجوهري الذي بين "الظهور" و"الظاهرة". إن فاينومينون phanomen تعني بالأخص الظاهر، ومع ذلك يرجع استعمالها للدالة على الظهور عينه"(إدموند هوسرل، 2007، ص44)، فالمفهوم مزدوج المعنى، أن الظاهرة تفيد معا، ما يظهر (ce qui apparait)

والظهور عينه (l'apparaitre) أو **ماهية** الظاهرة، كيفية انعطاء الظاهرة للوعي. "فالمعنى الطبيعي للظاهرة باعتبارها ما يظهر أو الواقعة هو الذي يجعلها ظاهرة فيزيقية أو نفسية أو تاريخية. والمعنى الفينومينولوجي للظاهرة من حيث هي الظهور عينه أو الماهية". (يوسف بن احمد، 2008، ص13) إن موضوع الدراسة الفينومينولوجية هو الماهية وليس الواقعة. (Edmund Husserl, 1996, p379).

يتجلى مطلب الفينومينولوجيا الهوسرلية واضحا من خلال هذا التحديد للموضوعية التي تقصدها، والتي من خلالها تظهر خصوصية هذا العلم. فهي تقصد ماهية الظاهر وليس الظاهر في سذاجته كما في العلوم الطبيعية، (إدموند هوسرل، 2002، ص36) التي تجعل من "الموقف النظري الذي نسميه معرفة طبيعية كلمة واحدة هي: العالم"، (إدموند هوسرل، 2011، ص29) وهي تدلّ في معناها على الوجود الحقيقي والوجود الفعلي أو الواقعي. كما أن "الحدس المعطي لدائرة المعرفة الطبيعية الأولى ولكل علومها هو التجربة الطبيعية. والتجربة المعطية الأصلية هي الإدراك الحسي"(إدموند هوسرل، 2011، ص29).

بالنسبة إلى هوسرل فإن تحديد الموضوعية الفينومينولوجية "ليس أمرا هينا"، (إدموند هوسرل، 2007، ص43) لأن موضوعها لا يدرك هكذا ببساطة، بمجرد النظر أو فتح الأعين كما هو الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية. إنّ هذه المهمة (تحديد الظاهرة) بحاجة إلى تقصي كلّ أشكال الانعطاء وكلّ التضايفات، في نطاق البداهة المحضة والانعطاء المحض بالنفس. أي أن يصير للظاهرة معنى الذاتية، "يصير الفكر الظهور بنفسه". (إدموند هوسرل، 2007، ص43) وهو الإشكال الأساسي الذي واجه نظرية المعرفة على الأقل منذ ديكارت، الذي حصر المعرفة في الذات وجعلها مبدئها.

تتجاوز الفينومينولوجيا الهوسرلية التقليد العلمي الطبيعي والتقليد الفلسفي الديكارتي خاصة، كونها تبدأ من حيث انتهى الكوجيتو الديكارتي وتوظّفه كقاعدة أساسية لها. فوجود الفكر (cogitatio) المعيش –يقول هوسرل- وفي الوقت الذي نحن نعيشه ونتأمل أمره فقط، هو وجود واثق؛ أخذ الفكر أخذا حضوريا مباشرا وامتلاكه هو أصلا معرفة، والأفكار (cogitationes) هي المعطيات المطلقة الأولى"(إدموند هوسرل، 2007، ص32)، وقد نحت لهذا التفريق وهذا التجاوز زوجا مفاهيميا هما: "المفارقة والمحايثة" وجعل الأولى مصدر الريبة والشك، أما الثانية فهي الحقيقة واليقين. وهو يصف المعرفة الحضورية للفكر بأنها محايثة، والمعرفة التي في العلوم الموضوعية، علوم الطبيعة وعلوم الروح وحتى العلوم الرياضية، مفارقة، ويتساءل: كيف للمعرفة أن تقدر على الخروج عن نفسها، كيف لها أن تبلغ وجودا ما ليس هو في نطاق الوعي؟(إدموند هوسرل، 2007، ص32).

2.2 القصدية: إنّ البدايات المنهجية الأولى التي خطاها هوسرل بعلمه الجديد كانت بمثابة نقد وجّهه لعلوم عصره وفلسفاته، (إدموند هوسرل، 2002، ص30 وما بعدها) وبدأ بتشكيل الفينومينولوجيا على الصورة التي تجعل منها علما متماسك الحلقات عبر تجاوز العقبات الإبستيمولوجية، التي كانت تواجه نظريات المعرفة. فالإجابة عن سؤال المفارقة جاءت باستحداث مفهوم "**القصدية** Intentionnalité" الذي ألهمه به أستاذه "فرانز برنتانو Franz

Brentano" (1838-1917). ففي مؤلف برنتانو الشهير "علم النفس من وجهة النظر التجريبية" (1874)، الذي يرسي من خلاله قواعد علم نفس تجريبي ويعرّفه بكونه "نظرية الظواهر" أو "وصف تحليلي للظواهر"، لا يقر برنتانو بوجود ظواهر حقيقية في ذاتها إلاّ ما كان على هيئة ظاهرة نفسية. وأن كل الظواهر هي أشياء مدركة داخليا، وأن الحقيقة الوحيدة هي ما كان ذو طبيعة نفسية. وكل ظاهرة نفسية لها بالضرورة محتوى قصدي، وأما الظواهر الفيزيائية فهي على خلاف ذلك غير حقيقية، فوجودها الوحيد هو وجود قصدي عبر فعل عقلي، (Denis Seron, 2016, p15) والوعي الإنساني الخالص غير موجود بذاته، وإنما لابد من أن يتّجه نحو الأشياء ليلتحم بها ويدركها(سماح محمد رافع، 1991، ص49).

أخذت القصدية عند هوسرل معنى مشابها لذلك الذي منحه إياها برنتانو بما هي "معيش نفسي محايث"(إدموند هوسرل، 2007، ص34)، بمقابل ما هو خارجي عن الوعي أو مفارق. وبلغت القصدية عند هوسرل مرتبة المبحث الرئيس في الفينومينولوجيا؛ (Edmund Husserl, 1995, p282) فهي بمثابة حلقة الوصل بين الوعي والظاهرة، وهي الموضوعية الفينومينولوجية ذاتها. "كل وعي هو وعي بشيء ما"؛ شعار عبّر به هوسرل عن مجمل الحياة الشعورية؛ "فكل إدراك إدراك لشيء، وكل حكم حكم في حال أمر، وكلّ تقويم لقيمة أمر وكلّ إرادة، إرادة أمر...إلخ"(Edmund Husserl, 1995, p300) فالقصدية بهذا المعنى ماهية الوعي وأصل كل تجربة. وعلى الرغم من وضوحها وبساطتها، إلاّ أن هوسرل نفسه قد حذّر من التسرّع في رسم حدودها، "فعبارة "وعي بشيء" هي عبارة كثيرة الوضوح بذاتها، لكنها في آن عبارة غير بيّنة بذاتها كذلك"(Edmund Husserl, 1995, p282)، وقد كان على حق لأن مفهوم القصدية لم يلبث أن يأخذ في مجرى تطور الفينومينولوجيا هيئات متعدّدة؛ "من هيئة البنية الأساسية في إطار الفينومينولوجيا الأساسية لبحوث منطقية، إلى منهج يسمى "التحليل القصدي والتحليل الوظيفي في الفينومينولوجيا المتعالية التقويمية لأفكار 1 وتأملات ديكارتية، ثم بعد ذلك إلى منزلة الوسط الكلي في فينومينولوجيا عالم الحياة للمؤلفات الأخيرة، ثم في الختام إلى عنوان المشكل الذي يحتضن الفينومينولوجيا بتمامها في المخطوطات المنشورة بعد الوفاة". (يوسف بن احمد، 2008، ص249) ولا غرابة إن لم تستقر القصدية شأنها في ذلك شأن كل العناصر المشكّلة لها "مبادئها الأساسية" على حال، كون الفينومينولوجيا كما يصفها صاحبها بحث دائم ومستمر لا يتحقق اكتماله في مكان ولا زمان محدّدين سلفا.

3.2 الوعي: على هذا الأساس عُرفت الفينومينولوجيا أنها فلسفة **الوعي**، فالوعي بالنسبة لهوسرل ليس وعاءا محايدا إزاء ما يمكن أن يملأ به، بل إنه يتكون من أفعال يتحدد طابع كل منها حسب نوع الموضوع الذي يتعلق به، والذي لا يمكن أن يظهر للوعي إلاّ في كيفيات العطاء المناسبة له(إدموند هوسرل، 2008، ص16)، وككلّ المفاهيم المشكّلة للفلسفة الفينومينولوجية، فإن الوعي الفينومينولوجي ليس هو الوعي النفسي، باعتبار أن الفينومينولوجيا هي قبل كل شيء "تغيير في الموقف من علمي طبيعي إلى فلسفي فينومينولوجي"(إدموند هوسرل، 2007، ص56)، وبالتالي فإن كل المفاهيم التي تعوّد عليها العقل العلمي هي بحاجة إلى تغيير.

حرص هوسرل منذ البداية على تمييز مفهوم الوعي الفينومينولوجي عن كل مضامين علم النفس خاصة(Edmund Husserl, 1962, p144) كون الوعي هو بالأساس موضوع هذا العلم، وهو أيضا محور العلم الفينومينولوجي ومادته. فعلم النفس كان يقدّم نفسه أيام هوسرل على أنه "علم الوحدات النفسية بما هي وحدة الوعي الواقعي، أو كعلم معيشات الوعي، أو علم محتوى الوعي"(Edmund Husserl, 1962, p146) وهذا يعني أنه علم يعتني بدراسة وتحليل محتوى الوعي ومعيشاته، ولذلك فقد عمد هوسرل إلى التمييز بين ثلاثة تعريفات للوعي من شأنها أن توضح المعنى الأصيل الذي يقصده.

-وعي بما هو مجموع المكونات الفينومينولوجية الحقيقية للأنا التجريبي، أي كنسيج للحياة النفسية في وحدة تدفّق المعيش.

-وعي بما هو إدراك داخلي للمعيش النفسي الخالص.

-وعي بما هو تعيين إجمالي لكل أنواع الأفعال النفسية، أو المعيش القصدي. (Edmund Husserl, 1962, p146).

أ- الوعي كنسيج للحياة النفسية: إنّ الوعي بالمعنى الأول هو جملة المكونات الفينومينولوجية الحقيقية (réelles)؛ مجموع الأحداث، التي تتغير في كل لحظة، وتتوالى على الشعور في تتابعها وتداخلها، وهي ما يشكّل وحدة الوعي الواقعي للفرد النفسي(Edmund Husserl, 1962, p144) فكل الإدراكات والتخيلات والتمثلات الوهمية، وأفعال الفكر المعنوية، التوقعات والشكوك، الأفراح والأحزان، الآمال والتخوفات...إلخ، وبمجرد أن تتجلى في الوعي فهي محتويات للوعي. فالوعي هنا لا يعني المعيشات فقط أو أفعال هذه المعيشات، ولكن وبالأخص "التداخل بين هذه المعيشات في تيار المعيش" Antoine Welo Okitawato Oandjalola, 2004, p27) وتوازي هذه التشكيلة الشعورية عند الإنسان العادي مفهوم "الأنا". أما بالنسبة لهوسرل فهو يعارض هذا التحديد للأنا الذي يجعله مجرد نتيجة حتمية لعلاقات، واستمرارية وتداخل ووحدة المعيشات، ويصف الوعي في هذه الحالة بأنه يعيش حالة من عدم الفعّالية لأنه لا يقوم بأي دور معرفي. وأكثر من ذلك فهو لا يعطي الهوية للكائن البشري إلاّ كونه محل تداخل مجموعة معيشات. وبالتالي لا يمكن الحديث عن أصل ومصدر كل المعيشات لأن هذا الأصل الذي يشار إليه بـ: "أنا" يبقى مجهولا.

إن الخطأ الذي وقع فيه علماء النفس -يقول هوسرل- في تحديدهم لمعنى المعيش، الذي يوازي هنا معنى الوعي، هو كونه يعيّن "ما يأتي حقيقيا" من التجربة، بينما ينفي المعيش الفينومينولوجي كل علاقة مع الوجود التجريبي الواقعي للإنسان. إن المعيش الفينومينولوجي هو "محتوى قصدي" للوعي، بمقابل المعيش النفسي، الذي هو محتوى حقيقي للوعي(Edmund Husserl, 1962, p147).

للتفريق بين المعيش النفسي والمعيش الفينومينولوجي، يسوق هوسرل مثالا في معنى قول أحدهم: "أني عايشت حربي 1866 و1870"، ويتساءل هوسرل عمّا يعنيه المعيش في هذا القول(Edmund Husserl, 1962, p151)، فالمعيش هنا بحسب هوسرل دائما هو "طبع الوقائع الخارجية، وفعل العيش يتمثل في فعل الإدراك، في الحكم وفي أفعال أخرى، والتي من

خلالها تصبح هذه الوقائع ظاهرة غرضية objectif، وغالبا ما تكون أشياء تنسب إلى الأنا التجريبي"(Edmund Husserl, 1962, p147)، فالوعي الذي يعيش هذه الأحداث لا يحتوي في ذاته على هذه الوقائع، ناهيك عن الأشياء التي تشكلها وكأنها معيشاته النفسية، مكوناته أو محتوياته الحقيقية. إن ما يوجد في الوعي، ما هو معطى حقيقة هي الأفعال المطابقة لعملية الإدراك، أو الحكم...مع أدواتها الحسّية المختلفة، ومحتوياتها الخاصة بالفهم وخواصها المكانية...وفي هذه الحالة يصبح للمعيش معنى آخر غير ذلك الذي يقصده علم النفس. عيش الوقائع يعني أخذ بعض أفعال الإدراك والمعرفة الموجهة نحو الوقائع. وبهذا المعنى، فإن ما يعيشه الأنا أو الوعي هو معيشه بالضبط، لأنه ليس هنالك فرق بين محتوى المعيش والمعيش ذاته(Edmund Husserl, 1962, p147).

يمكن في بعض الحالات أن يكون المعيش مطابقا لمحتوى هذا المعيش، فمثلا في حال الإحساس، يكون ما هو محسوس مطابقا للحس. بينما في حال الإدراك يكون ما هو مدرك ليس مطابقا تماما لفعل الإدراك؛ ففعل الإدراك معيش يرتد للوعي، أما ما هو مدرك أو الشيء المدرك فهو يعود إلى الشيء في ذاته وليس إلى الوعي. فما هو خالص في المعيش هو كونه له علاقة مباشرة مع الأنا أو الوعي. إنّ المعيش النفسي له علاقة مباشرة مع الأنا النفسي والتجريبي، كما أن المعيش النفسي الذي يرتبط بالأنا التجريبي له دائما محتوى حقيقي للوعي، على عكس المعيش الفينومينولوجي الذي يرتبط بالأنا الخالص، وهو فقط قصدي.

إن التمييز الذي يضعه هوسرل بين المعيش النفسي ونظيره الفينومينولوجي، وبالتالي بين الأنا النفسي والأنا الفينومينولوجي، ليس معناه أنّ هناك ازدواجية في المعيش والأنا، فكل ما هنالك هو فرق في المستوى والدرجة؛ لأنّ هناك إمكانية الانتقال بينهما، وعملية "الانتقال هذه من المعيش النفسي إلى المعيش الفينومينولوجي، تخضع في كل لحظة لحرّيتنا"(Edmund Husserl, 1962, p147).

هذا الوضع الملتبس بين الأنا النفسي والأنا الفينومينولوجي هو الذي أفرز مفهوم "الأنا المحض أو الخالص"، الذي يُعد بمثابة النقلة النوعية التي كان هوسرل بحاجة إليها في تحليلاته الفينومينولوجية للأنا. فالمعيش أو الأنا المحض كان في بداية التحليل وكأنه نكرة، يختفي خلف تلك الأفعال التي تشكل المعيش، ثم صار حاملا ومرافقا لكل الحالات النفسية وكل المعيش، وبما أنه كذلك فإن الأنا المحض لن يظهر بوضوح في البداية. فقط حين ننقب داخل معيشنا، وتمثلاتنا، وخيالنا وأفكارنا فإنه بمقدورنا أن نكتشف قاسما مشتركا، الذي هو الأنا المحض. فالأنا المحض هو ذلك الكيان الذي لا يعد شيئا إلاّ بالنسبة لذاته، وكل ما عداه هو شيء بالنسبة له: الجسم والروح، والكائن بعامة(Antoine Welo Okitawato Oandjalola, 2004, p31).

ب-الوعي الحميم: أما المفهوم الثاني الذي يحمله الوعي عند هوسرل، فهو "الوعي الحميم (الباطني)، الذي يُترجم في عبارة الإدراك الحميم perception interne"(Edmund Husserl, 1962, p153) الذي يجب أن يرافق المعيش الآني، سواء بكيفية عامة أو في حالات خاصة. فالبداهة التي تَسمُ عادة الإدراك الحميم، يفهمها هوسرل من كون الإدراك في هذه الحالة إدراك مطابق Adéquate لا يمنح لأشيائه إلا ما كان متمثلا حدسيا، ومعطى حقيقة في المعيش

الإدراكي ذاته. وبالمثل فهو يمثلها ويضعها تماما بكيفية حدسية كونها معيشات داخل ومع الإدراك. (Edmund Husserl, 1962, p154) فكل إدراك في ماهيته يقوم على أخذ الشيء حاضرا في هويته الجسمانية، فهو يكون مطابقا (أي فعل الإدراك) عندما يكون الشيء هو ذاته موضوع هذا الإدراك، ويكون معبرا عن المعنى الصارم لهذه الكلمة: "حاضر في ذاته en personne". (Edmund Husserl, 1962, p154) ومن ذلك وبحكم ماهية الإدراك الخالص، فإن كل إدراك مطابق لا يمكن أن يكون إلاّ إدراكا باطنيا، (إدموند هوسرل، 2009، ص162) يرتكز على معيشات معطاة في الوقت ذاته مع هذا الإدراك، وتنتمي معا إلى الوعي نفسه. وبهذا المعنى فقط يمكن الحديث عن معيش فينومينولوجي خالص.

إن التحليلات الفينومينولوجية التي أجراها هوسرل على هذا النوع الثاني من الوعي "الوعي الباطني" قد أفرزت لبسا(Edmund Husserl, 1962, p154) وتداخلات في معنى الوعي، وسبب هذا اللبس يكمن في مدى فهم معنى العبارة "إدراك داخلي". فهي بحسب هوسرل تدلّ على معنيين: الأول يعبّر عن إدراك لمعيشاتنا الخاصة، أما الثاني فهو إدراك مطابق للذات المُدرِكة(Edmund Husserl, 1962, p155)، وهذا التباين في المعنى أوجد ازدواجية في نظرية المعرفة وعند علماء النفس أيضا، بين الإدراك الداخلي والإدراك الخارجي، والذي قد يعني أيضا تراتبية زمنية. وقد حاول هوسرل استدراك هذا التداخل في المعنى في "دروس في فينومينولوجيا الوعي الباطني بالزمن" لسنة 1905، والتي وصف فيها تحليلاته في البحوث المنطقية، أنها كانت "ناظرة في المعيش من حيث هو معطى وعييّ باطني"(إدموند هوسرل، 2009، ص169)، كما حدّد معنى أكثر دقّة لهذين المفهومين بقوله: "إنّ كل معيش مقولا على التحقيق، فهو مدرك إدراكا باطنيا، أما الإدراك الباطني فلا يقال عليه معيش بعين المعنى الذي يقال به على المعايش الحقيقية. ولذلك فهو نفسه لا يكون مدركا في الباطن. والمعيش الذي من شأن الإشارة النظرية أن تناله فهو يعطى على أنه معيش ذو زمنية، ويسيل، ويتغير على أنحاء ما. أما النظرة المشيرة إليه فلا تعطى على هذه الصورة، بل إنها لتقتصر على الإشارة إليه فحسب"(إدموند هوسرل، 2009، ص167-168).

لقد سمح هذا التمييز لهوسرل بالاستنتاج أن الوعي في هذه الحال، هو وعي بالذات يرافق كل أنواع الوعي الأخرى، دون أن يكون له بالضرورة التفات نحو ذاته. فكل معيش يستدعي الوعي بالذات. وقد ذهب هوسرل في البحوث المنطقية إلى اعتبار الوعي الباطني فعلا ثانويا يلي مباشرة الفعل الأول الموجه نحو الشيء. فالواقع أن هناك وجهان للفعل النفسي ذاته، والذي من خلاله يكون الوعي بالذات متزامنا مع وعي الأشياء. فازدواجية الوجه في الفعل النفسي لا تعني بالضرورة وجود فعلين نفسيين متمايزين(Antoine Welo Okitawato Owandjalola, 2004, p34).

جـ-الوعي كمعيش قصدي: خلصت التحليلات الفينومينولوجية التي قام بها هوسرل حول الوعي إلى مفهوم ثالث، يمكن أن يُعدّ بمثابة تجاوز للعقبات الإبستيمولوجية، التي واجهته في محاولته تحديد مفهوم علمي صارم لهذا الأخير. وقد أخذ الوعي في بحوث منطقية دائما معنى "المعيش القصدي"(Edmund Husserl, 1962, p155) وعي بمثابة تعيين إجمالي لكل الأفعال النفسية

أو للمعيشات القصدية. فاكتشاف هوسرل لمفهوم القصدية، جعله يخرج منتصرا من الإحراجات التي تعرّض لها في التعريفين السابقين للوعي. فالعبارة الشهيرة التي حصر بها مفهوم الوعي: "كل وعي هو وعي بشيء"، تعني أنه لا وجود لفكر بدون أفكار، ولا ذات مفكرة بدون شيء مُفكر فيه، ولا إدراك بدون ذات مُدرِكة...إلخ. فخاصة الوعي هنا تكمن في كونه انفتاح نحو الأشياء، توجّه نحو، قصدية. فالظاهر والأساسي أن الوعي يتّجه نحو شيء مقابل له ومتمايز عنه، وفي هذه الحالة يكون بمثابة "معطى آني" سابق عن كلّ تعيين ومُعطِي المعنى لكلمة موضوعية. فالوعي هنا هو "حدس مباشر"(Edmund Husserl, 1995, p78)، يعطي الشيء كما يقدم نفسه خارج كل تحديد يمكن أن يصدر عن فهم سابق. إنه الحدس المعطي أو مبدأ المبادئ، أو بداية البداية، التي عدّها هوسرل المنبع الأصلي والأوّل لكل معرفة. فالقصدية هنا توازي الوعي أو هي الوعي ذاته.

4.2 الإيبوخي والرد الفينومينولوجيين: إن هذا التحديد للوعي هو فعلا نقطة البداية بالنسبة للعلم الفينومينولوجي، لأن الوعي في هذه المرحلة هو وعي في حالته الطبيعية، أي الوعي الذي يسبق "**الإيبوخي**"، باعتبار أن الإيبوخي الفينومينولوجي هو أول خطوة منهجية تفصل بين الموقف الطبيعي ونظيره الفينومينولوجي. ثم إن القصدية التي عدّها هوسرل بمثابة الوعي ذاته، هي نفسها ما قال به برنتانو. والسؤال الذي يفرض علينا نفسه هو: هل منطلقات الموقف الطبيعي كافية لحصول العلم الفينومينولوجي؟ وبعبارة أدق، هل من داعي "حافز" (AMAURY DELVAUX, 2015, p4) الإجراء الإيبوخي والرد الفينومينولوجيين؟.

عن هذا السؤال، يجيبنا هوسرل بالنفي، حين يعتبر أن أكبر المشاكل التي تواجه نظرية المعرفة تبدأ عندما "يستفيق التأمل في العلاقة بين المعرفة والموضوع". (إدموند هوسرل، 2007، ص51) فالمعرفة في الفكر الطبيعي هي "الأمر البيّن بنفسه. هذا الفكر الذي من شأنه أن يتّصل عمله اتصالا خصبا غير محدود، وأن يترقّى في ما يستجدّ من العلوم من كشف إلى كشف، لا يجد أيّ مُوجب أبدا لإثارة مسألة إمكان المعرفة بعامة"(إدموند هوسرل، 2007، ص51) والحقيقة هي أن المعرفة بالوجه الذي هي عليه "معيش نفسي"، أنما هي معرفة لذات عارفة تقوم قبالتها موضوعات معروفة مسبقا. فكيف إذن للمعرفة أن تتيقن من مطابقتها الموضوعات المعروفة؟ كيف لها أن تتجاوز نفسها، وأن تتعلق بموضوعاتها على وجه اليقين؟(إدموند هوسرل، 2007، ص52).

بمثل هذه التساؤلات يبرّر هوسرل ضرورة تفعيل عمل الإيبوخي والردّ الفينومينولوجيين؛ (Edmund Husserl, 1995, p101) فإذا كانت هذه الأسئلة ليست بذات قيمة بالنسبة للعلم الطبيعي وللموقف الطبيعي، فإنها بالنسبة للعلم الفينومينولوجي مصدر اللغز كلّه، (إدموند هوسرل، 2007، ص52) فالمعرفة ليست بيّنة البتّة، وإنما يجب التأسيس لها منذ البداية وبشكل جذري. لكن كيف ذلك؟ كيف لنا أن نحصل على وعي خال من كلّ معرفة مسبقة من شأنها أن تكون القاعدة الصحيحة لعلومنا؟

أ-الإيبوخي الفينومينولوجي: يستعيض هوسرل عن "محاولة Tentative" مفهوم الشك الديكارتي الشامل بمفهوم "الإيبوخي الشامل ذو التحديد الدقيق"، (Edmund Husserl, 1995,

p101) والذي يستدعي هو أيضا أن تكون شموليته محدودة لأنّ له وظيفة معينة ودقيقة تتمثل أساسا، في "اكتشاف مجال علمي جديد يكون الولوج إليه ممكنا عبر منهج الوضع بين قوسين"، (Edmund Husserl, 1995, p102) ويكون مشروطا (المجال) بالتحديد الدقيق.

يمكن معرفة هذا المجال يقول هوسرل: من خلال عملية "عزل mètre hors jeu" (Edmund Husserl, 1995, p102) الأطروحة العامة للموقف الطبيعي، ووضع بين قوسين أو هلالين كلّ معارفه. وتشمل عملية العزل هذه كل العالم الطبيعي، الذي يقدّم نفسه على أساس أنه حاضر دائما ولا يتوقف أن يكون حقيقة بالنسبة لوعيي حتى حين أريد أن أضعه بين قوسين. هذا الإجراء الذي يكون متاحا لي عبر كامل حريتي، لا يجعلني أنفي العالم من موقف المغالطة وكأنني سفسطائي؛ "لا أشك في وجوده كوني مرتابا، ولكن أُفعِّلُ الإيبوخي الفينومينولوجي، الذي يمنعني من إصدار أي حكم يُحمل على الوجود الزماني/المكاني"(Edmund Husserl, 1995, p102) وكنتيجة لهذا الإجراء تصير كل العلوم مهما كانت درجة متانتها وشدّة تأثري بها، أو معارضتي لها، ليست ذات قيمة معرفية لأنه وببساطة لا يمكن أن أجعل منها فرضية أُأَسس عليها معرفتي، وأقل من ذلك أن أجعل من وجودها حقيقة أطمئن لها.

ب-الردّ الفينومينولوجي: يلي الإيبوخي أو عملية الوضع بين قوسين الردّ الفينومينولوجي، (سوف بن احمد، 2008، ص152) أو الردود الفينومينولوجية؛ حيث يخصص هوسرل الفقرتين السابعة والأربعون والثامنة والأربعون من كتابه أفكار1، للحديث عن إمكانية إجراء تجربة ذهنية خيالية، من شأنها أن تحطّم كلّ العالم المفارق transcendant. ويبدأ بالإقرار بأن في هذه التجربة لا يمكن إصدار أي حكم فيزيائي أو رياضي حول الأشياء المدركة، وذلك لأن المسار المعتاد لتوالي حدوث التجربة قد تغيّر. إنه يقصد إمكانية البقاء ضمن حدود الحدس المعطي intuition donatrice، أو "التجربة البسيطة"(Edmund Husserl, 1995, p155).

في التجربة الجديدة للذات مع العالم، يستبعد هوسرل مفهوم "موضوعية الأشياء" التي ترتكز عليها العلوم الطبيعية بكونها موضوعات متضايفة مع الوعي التجريبي. وتكتفي هذه الأشياء بالمعنى الذي يجعل منها "أشياء التجربة؛ فالتجربة وحدها هي مَن يحدد لهذه الأشياء معناها". (Edmund Husserl, 1995, p155) وكنتيجة لهذا المسار الذي يجعل من التجربة المعاشة المُحدّد لموضوعية الأشياء من عدمها، فقد يحدث أن تنتهي هذه التجربة إلى الحكم على عدم موضوعية شيء على الرغم من تضايفه القصدي مع الذات. (Amaury DELVOX, 2015, p10). إنّ هذا الاستنتاج الأخير يعد من صميم التحليل الفينومينولوجي، فهوسرل نفسه من يثير مثل هذه الإشكاليات، حتى ينتقل من المستوى البدئي للتحليل الفينومينولوجي إلى مستوى أعلى منه وأكثر تعقيدا، أو قل هي الكيفية التي يعمل بها الردّ الفينومينولوجي نفسه. والنتيجة النهائية التي يصبوا إليها الرد هو بلوغ الأنا الترنسندنتالي، الذي يكون خاليا من كل الأفكار المسبقة، إنه يتواجد في منطقة منيعة من الأفكار المسبقة وعلى أتم الأهبة لإعطاء المعنى لكل موجود، أي تقويم العالم(Antoine Welo Okitawato Owandjalola, 2004, p42). بعد الرد الفينومينولوجي تصير القصدية تقويمية أو مانحة للمعنى، ويصبح الأنا الترنسندنتالي المنبع

الأصلي واللانهائي الذي يمنح المعنى للعالم والأشياء وللآخر. ولكن كيف يمكن بلوغ ساحة الوعي الخالص؟.

5.2 الوعي الخالص أو الأنا المتعالي: يبدأ أول ظهور للوعي الخالص نتيجة تفعيل الإيبوخي الفينومينولوجي عند أدنى درجاته، حيث يعزل العالم كاملا وحتى الذات وكل الفكر، (Edmund Husserl, 1995, p106) ويكون هذا الظهور على هيئة إقليم وجودي جديد، أو كما يسميه هوسرل "مُتبقي فينومينولوجي résidu phénoménologique"، (Edmund Husserl, 1995, p108-109) من شأنه أن يكون مجالا لنشاط العلم الجديد: العلم الفينومينولوجي. إن هذا المتبقي هو فعلا المعيش الخالص بما هو فعل ذو ماهية خاصة. "إن فعل التوجه نحو، والانشغال بأمر، واتخاذ موقف من، وتجريب أمر، والتألم من، كل ذلك يتضمن بالضرورة في ماهية وجوده تحديدا؛ شعاعا يصدر عن الأنا، أو في الاتجاه المقابل لهذا الشعاع يتّجه نحو الأنا؛ هذا الأنا هو الأنا الخالص، الذي ينأى عن كلّ رد"(Edmund Husserl, 1995, p270).

تتحدد مهمة الرد الفينومينولوجي –بمقابل الموقف الطبيعي- فعوض العيش الساذج داخل التجربة والاستسلام إلى معطيات العالم التجريبي، يمنح الرد بعزله لفرضية العالم، فرصة تحويل النظر لدراسة الوعي في ذاته دراسة نظرية خالصة، بما هو المتبقي الفينومينولوجي المبحوث عنه. يتم هذا التحول انطلاقا من أرضية الموقف الطبيعي ذاته؛ ففعل الوعي الموجه نحو هذا العالم الطبيعي عبر إدراكه وتجربته في أفعاله الوجودية، التي تُعطى لنا حاضرة في حقيقتها، وحين إخضاعها إلى أفعال الفكر بمقتضى المنطق التجريبي، نحصل على مجموعة تصورات عن العالم، ويكون في الاستطاعة بعد إخضاعها إلى أفعال فكرية أخرى، جعلها مفارقة ثم عزلها. إن عملية التصدي لمثل هذه الأفكار وتعطيل مفعولها، هو ما يسميه هوسرل "الوضع بين قوسين"، الذي يمنح للفكر -بعد تفكّر أوضاع الموقف الطبيعي- إمكانية العيش بإطلاق، أفعالا من درجة ثانية يكون معطاها المجال اللامتناهي للمعيش الخالص – مجال الفينومينولوجيا الأساسي(Edmund Husserl, 1995, p166).

داخل هذا المجال الذي يُعد الرد مفتاحه الحقيقي، تتغير علاقة الإنسان تغيرا جوهريا بالعالم الطبيعي، "إذ أنّ هذه العلاقة لم تعد مجرد حالة معيشية وساذجة كما هو الأمر في إطار التأمل الطبيعي، بل إنها تفقد تماما عفويتها وسذاجتها الطبيعية لتتحوّل، بنظر التأمل المتعالي، من منزلة الحالة النفسية إلى منزلة المبحث المتعالي". (يوسف بن احمد، 2008، ص229) ويتحول على إثرها الأنا الطبيعي إلى أنا فينومينولوجي يحمل صفة "المشاهد المحايد Spectateur désintéressé"(Edmund Husserl, 1996, p15) مهمته النظر المحض والوصف الماهوي الصارم للعالم.

6.2 التقوّم: يسمي هوسرل هذه المهمة (الوصف) بوظيفة "**التقوّم** Constitution"، (Edmund Husserl, 1995, p294) حيث يجد هذه الوظيفة مركز الفينومينولوجيا وغايتها، وكل الأبحاث التي يمكن أن تدخل في الحقل الفينومينولوجي هي في النهاية لخدمة هذه الوظيفة الأساسية والنهائية. إنها عملية إعادة بناء العالم بعد أن حطّمه الإيبوخي الفينومينولوجي، وأجهز عليه الرد بمختلف درجاته، وإعادة البناء هذه هي إعطاء معنى للوجود. ففي الموقف الطبيعي

تعني عبارة "العودة إلى الأشياء ذاتها" العودة إلى الحدوس الأصلية، الحدوس البدئية، التي تسبق كلّ الدلالات الموجودة. أما في الموقف الفينومينولوجي، فإن العودة إلى الأشياء ذاتها تعني العودة إلى هذه الدلالات، التي وحده الوعي المقوّم قادر على إعطائها لها(Antoine Welo Okitawato Owandjalola, 2004, p44) إنّ عملية التقوّم هي إعطاء المعنى للوجود في قصدية وبصفة "محايثة à titre immanent"(Husserl, 1995, p107 Edmund)، وهوسرل "يفترض، نظريا أن الوعي المحض بما هو المتبقي الفينومينولوجي، بعد طرح العالم الطبيعي وتعليق كلّ علاقة به، هو الحقل المنفصل عن العالم والنسق المنغلق على ذاته، الذي لا يتمثل إلاّ في تيار المعيشات المحايثة التي تشكل حياته المتعالية"(يوسف بن احمد، 2008، ص238).

7.2 مشكل الواحدية: انطلاقا من هذه الوضعية تظهر إشكالية يصفها هوسرل نفسه بأنها اعتراض خطير (Edmund Husserl, 1996, p148) يقف في وجه تحقّق الفينومينولوجيا الترنسندنتالية. إنه مشكل **الموضوعية**، الذي يبدو بحسب ما آلت إليه التحليلات السابقة، وبعد تفعيل الإيبوخي الفينومينولوجي وبلوغ الأنا الخالص. يصير الوعي في حالة من العزلة Solus-ipse عن العالم الخارجي. فكيف إذا لفلسفة تدّعي حلّ مشكل الموضوعية أن تتجاوز هذا الإحراج المتمثل في الواحدية Solipsisme؟ (Edmund Husserl, 1996, p149) فالعالم الموضوعي الموجود بالنسبة إلى هوسرل، الذي وُجد أو يمكن أن يوجد في المستقبل، هذا العالم الموضوعي وكل أشيائه يأخذ صلاحية معناه وقيمته الوجودية من الأنا الترنسندنتالي، الذي يكشف عنه الرد الفينومينولوجي(Edmund Husserl, 1996, p54) ومن هنا يظهر إشكال الواحدية الذي يتعارض حوله الحس المشترك والفلسفات المثالية. فالذوات الأخرى يقول الحس المشترك، لا يمكن معرفتها انطلاقا من تمثّلها كباقي الأشياء، فهم ليسوا أشياء متمثلة أو مجرد وحدات للحسّ يمكن التحقق منها عبر تجاربنا. فالآخرون هم ذوات أخرى(Paul Ricoeur, 1993, p198) على الرغم من أنهم يُقدّمون للأنا في هذه التجارب فقط عن طريق أجسادهم الحية(Françoise Dastur, 2004, p7) وقد شعر هوسرل بهذا الإحراج المنهجي منذ سنة 1905(Nathalie Depraz, 1999, p1) تاريخ اكتشافه لمنهج الرد. وكانت دروس فريبورغ لسنة 1924 المعروفة تحت عنوان "الفلسفة الأولى، الجزء الثاني، نظرية الرد الفينومينولوجي"(Edmund Husserl, 1972, p234) بمثابة تعمّق في محاولة حلّ هذا المشكل. وقد خلص من خلالها إلى اعتماد نوع جديد من الردّ أطلق عليه اسم "الردّ البيذاتي réduction intersubjective"(Edmund Husserl, 1972, p239) وعملُ هذا الردّ يستدعي قصدية من نوع خاص كذلك؛ "قصدية غير مباشرة"(Edmund Husserl, 1972, p241) تمكن الفينومينولوجي من معرفة الآخر ليس من خلال تمثّله كما هو الحال مع أشياء العالم، ولكن عبر استشعاره(Jaques English, 2002, 88) كي يميّز إدراكه للناس الآخرين عن إدراك الموضوعات. إذ كُل ارتباط بالآخرين يرافقه بضرورة ماهوية بحسب هوسرل، استشعار بغض النظر عن صفاتهم. "فالاستشعار هو الذي يسمح لنا قبل كل شيء بمعرفة أنّ كائنا نفسيا يسود في الجسم المدرك. الاستشعار هو القدرة على أن نضع أنفسنا في عالم تمثل الآخرين وهو بذلك شرط

إمكانية فهم الآخرين. هو القدرة على أن نفكر أنفسنا في وضعية الآخرين، وأن ننفذ إلى عالمهم الداخلي"(إدموند هوسرل، 2008، ص258).

إن خروج الذات عن ذاتها وبلوغها الآخر وتفهّمه عبر الاستشعار، الذي يحمل بُعد الفينومينولوجيا الإنساني هو في حقيقة الأمر –بالنسبة إلى هوسرل- ذو قيمة علمية، تتمثل في تأصيل الموضوعية العلمية. وأكثر من ذلك فهو بمثابة تجاوز للكوجيتو الديكارتي، الذي يسنده ديكارت إلى العناية الإلهية ويُفضّل هوسرل إبقائه على الأرض عبر إسناد الوعي الخالص، الذي تؤسس عليه الموضوعية العلمية والعلم الفينومينولوجي للبيذاتية.

3.نتائج الدراسة: من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من خلال هذه الدراسة، التي تتناول التعريف بالفلسفة الفينومينولوجية هي:

أولا: أن مشروع هوسرل الرامي إلى إنقاض الفلسفة من تهمة العقم وعدم الجدوى، التي كان يلوّح بها أنصار العلم التجريبي، قد تكلّلت **"في تقدير الباحث"** بالنجاح الباهر، كونه استطاع التوصل إلى وضع منهج بخطوات واضحة (القصدية، الرد، التقوّم) يوازي في إجرائيته المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية.

ثانيا: أنه حافظ على السمة الأساسية، التي تسم طبيعة التفكير الفلسفي، والمتمثلة خاصة في صفة الشمولية، وعدم الوقوع في الجزئية والتخصص على غرار ما شهدته بقية العلوم الأخرى. فالفينومينولوجيا كما صاغها هوسرل، وإن كانت في النهاية قد أخذت معنى المنهج الذي قد يوحي بتضييق أفقها، إلاّ أن هذا المنهج قد حافظ على المعنى الأصيل، الذي حملته الفلسفة كونها "أمّ للعلوم"، فالفينومينولوجيا ليست علما محددا بموضوع معين ومجال خاص، إنما هي **"موقف"** للفكر يتعين على الفينومينولوجي اتخاذه قبيل شروعه في أي علم. أو هي رؤية على العالَم يجب على العالِم والفيلسوف ارتيادها قبل شروعه في بحث موضوع أي علم كان. وبهذا المعنى فإن الفينومينولوجيا بما هي فلسفة، قد استعادت حلم مبدعيها الأولون، الذين أرادوها أن تكون علما إنسانيا شاملا، مبررا من البداية إلى النهاية.

ثالثا: أن الفينومينولوجيا الهوسرلية، التي كانت تسعى إلى تجاوز الإحراج المعرفي التقليدي المتمثل في أحقّية المعرفة للذات أو الموضوع، قد انتهت **"ذاتية متطرفة"** بإعلان هوسرل للذات أولا وللبيذاتية ثانيا سلطة تحديد الموضوعية والتقويم وإعطاء المعنى، وإهماله بالمقابل لكلّ ما هو مادة وجسم. وبهذا فهو يجعل من الإنسان روحا فقط ويُسكنه سماء ميتافيزيقية، يجهل الإنسان الأرضي كيفيتها.

رابعا: أن هوسرل بمشروعه هذا قد أعطى للفلسفة نفسا جديدا، تكلّل بالأبحاث الفينومينولوجية وبالأسماء الكثيرة المرموقة من أمثال: هيدغر وسارتر، ومرلو-بونتي وغيرهم ممن سحرتهم الإمكانات الكثيرة والآفاق اللامحدودة، التي فتحتها هذه الفلسفة.

خاتمة: وخلاصة القول، هو أن الفينومينولوجيا بافتراض قيامها لأن تكون "علما دقيقا" وهو المسعى الذي وُجدت لأجله أول الأمر، انتهت مع هوسرل على الرغم من عودته في آخر أيامه إلى تأسيسها على بعد أنطولوجي (عالم الحياة، في كتاب الأزمة)؛ أقول انتهت بطابع **ذاتي متعالي**، أي أنها أسست الوجود على التجربة العلمية الأصلية، التي تخوضها الذات الخاضعة

لشروط المنهج الفينومينولوجي. وهو قول لم يَرُق لأقرب مريديه. وأعني تحديدا الفيلسوف الألماني "مارتن هيدغر".

فتشبّثه بفكرة الوعي الخالص كأساس مقوّم لكل معرفة، وبآلية الرد لتطهير مجال الأنا الخالص، لم يمنحه الإمكانية لجمع المادة بالروح ولا داخل الإنسان بخارجه، وبقيت المادة مجرد فكرة لا يمكن بلوغها إلاّ عبر قصدية يتحكم في إنجازها الوعي. وبالمقابل أهمل موضوع الجسد، أو قزّم دوره حتى في علاقاته مع الآخر من بني جنسه، بحيث اكتفى بالتعاطف معه عبر فعل الاستشعار، وكأن حواسه كلّها انحصرت في الرؤية فقط. وأكثر من ذلك، فقد حصر مجال هذه العلاقة في اللا مكان، لأن المعيش أخذ عنده مفهوم "التيار" الذي يحيل إلى الزمان.

قائمة المراجع:

1.إدموند هوسرل(2002)، الفلسفة علما دقيقا، ط1، تر: محمود رجب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.
2.إدموند هوسرل(2007)، فكرة الفينومينولوجيا، ط1، تر: فتحي إنقزو، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
3.إدموند هوسرل(2008)، أزمة العلوم الأوروبية والفينومينولوجيا الترنسندنتالية، ط1، تر: إسماعيل مصدق، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
4.إدموند هوسرل(2009)، دروس في فينومينولوجيا الوعي الباطني بالزمن، تر: لطفي خير الله، منشورات الجمل، بيروت، لبنان.
5.إدموند هوسرل(2011)، أفكار ممهدة لعلم الظاهريات الخالص وللفلسفة الظاهرياتية، ط1، تر: أبو يعرب المرزوقي، جداول للنشر والتوزيع، تونس.
6.أندريه لالاند(2001)، موسوعة لالاند الفلسفية، ط2، المجلد الثاني H-Q، تر: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، باريس.
7.سماح محمد رافع(1991)، الفينومينولوجيا عند هوسرل "دراسة نقدية في التجديد الفلسفي المعاصر"، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.
8.مارتن هيدغر(2012)، الكينونة والزمان، ط1، ترجمة وتقديم وتعليق: فتحي المسكيني، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان.
9.محمد بن سباع(2015)، تحولات الفينومينولوجيا المعاصرة "مرلو-بونتي في مناظرة هوسرل وهايدغر، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.
10.يوسف بن احمد (2008)، الظاهرة والمنهج "فينومينولوجيا هوسرل"، مركز النشر الجامعي، تونس.
11.AMAURY DELVAUX (2015), Le problème de la motivation de la réduction phénoménologique dans la phénoménologie de Husserl, Bulletin d’analyse phénoménologique XI 4.
12.Antoine Welo Okitawato Owandjalola(2004), Idée de philosophie chez Maurice Merleau Ponty « introduction générale à la philosophie phénoménologique de Merleau-Ponty », Université de Genève, Suisse.
13.Denis SERON(2016), Introduction à la philosophie phénoménologique, Presses universitaire de Liège.

14.Duportail Guy Félix(2010), «Le moment topologique de la phénoménologie française» Merleau-Ponty et Derrida, Archives de Philosophie, 2010/1 Tome 73.
15.Edmund Husserl(1962), Recherches logiques, tome2, 2°partie, tr : Hubert ELIE, PUF, Paris, France.
16.Edmund Husserl(1972), Philosophie première2 « Théorie de la réduction phénoménologique, traduit par : ARION l. Kelkel, puf, Paris, France.
17.Edmund Husserl(1995), Idées directrices pour une phénoménologie, traduit par Paul Ricœur, Gallimard, Paris, France.
18.Edmund HUSSERL(1996), Méditations cartésiennes (introduction à la phénoménologie, tr : Gabrielle PEIFFER et Emmanuel LIVINAS, librairie philosophique J.Vrin, Paris, France.
19.Edmund HUSSERL(1996), Méditations cartésiennes (introduction à la phénoménologie, tr : Gabrielle PEIFFER et Emmanuel LIVINAS, librairie philosophique J.Vrin, Paris, France.
20.Edmund Husserl(2002), Recherches logiques, tome1, prolégomènes à la logique pure, tr : Hubert ELIE, ALION L KELKEL ET RENE SCHERER, EPIMETHEE, PUF, Paris, France.
21.Françoise Dastur(2004), La phénoménologie en questions. Langage, altérité, temporalité, finitude, Vrin, Paris.
22.Jaques English(2002), Husserl, Le vocabulaire des philosophes, philosophie contemporaine 20eme siècle, ouvrage coordonné par Jean Pierre Zarader, édition ellipses, Paris, France.
23.Nathalie Depraz(1999), De l'altérité à soi-même à la voie de l'incarnation, L'intersubjectivité et la problématique des voies, in Les Carnets du Centre de Philosophie du Droit, n°73.
24.Paul RICOEUR(1993), A l'école de la phénoménologie, 3eme éd, librairie philosophique, J.Vrin, Paris, France.

The Theme of Childhood in Charles Dickens Novel (Oliver Twist)

موضوع الطفولة في رواية (أوليفر تويست) لتشارلس ديكنز

Author: Amal Rahil Ibrahim
M.Sc. Student
AL nilain University

Abstract: The objective of this paper is to analyze childhood theme in Charles Dickens' (Oliver Twist) novel. Its main aim is to study the theme of childhood in the Victorian era; an era that witnessed huge industrial revolution that brings with it the most cruel childhood abuse ever. The paper argues that orphans and poor children were generally subjected to abuse and exploitation in Victorian era. And intending to find an answer for some questions as to: How did the upper class society in Victorian era regards the poor and what was their attitude towards poor children in particular? And how Charles Dickens did handled the theme of childhood in his novel Oliver Twist. Multiple research approaches are adopted to analyze the novel theme. The results of the analysis of the written literature confirmed the paper's hypothesis, that indeed orphans and vulnerable children are prone to various types of abuse, starting with depriving them from basic education to training them as criminals or send to prostitution markets; paths that led them to either prison or murder.

Key words: Childhood, abuse, human rights, Charles Dickens, Oliver Twist, Victorian Age.

ملخص: تسعى هذه الورقة لتحليل موضوع الطفولة في رواية (أوليڤر تويست) للكاتب الإنجليزي تشارلس ديكنز. والهدف الرئيس هو دراسة موضوع الطفولة في العصر الڤكتوري، الذي شهد ثورة صناعية كبرى كان استغلال الطفولة هو أحد أسوأ معالمها. تقوم الدِّراسة على فرضية أنَّ العصر الڤكتوري اتسم بصورة عامة باستغلال الأطفال الفقراء والأيتام، وعلى هذا الأساس فإنَّ الورقة تسعى لإيجاد إجابات لأسئلة البحث، وهي: كيف ينظر المجتمع بالطبقة العليا في العصر الڤكتوري للفقراء؟ وكيف يعاملون الأطفال الأيتام الفقراء بشكلٍ خاص؟ وكيف تناول تشارلس ديكنز موضوع الطفولة في روايته (أوليڤر تويست)؟. تبنت الورقة مناهج بحث متعددة لتحليل موضوع البحث. وقد أكدت نتائج تحليل ما كُتب عن هذا الموضوع فرضية البحث؛ وهي أنَّ الأطفال الأيتام كانوا يتعرضون فعلاً لمختلف أنواع الاستغلال يبدأ بحرمانهم من فرص التَّعليم الأساسي، وإعدادهم وتدريبهم على ارتكاب الجرائم، أو الزج بهم في بؤر الرذيلة.، وهي مسالك لا تفضي بصاحبها إلَّا إلى السجن أو القتل.

الكلمات المفتاحية: الطفولة، استغلال، حقوق الإنسان، تشارلس ديكنز، أوليڤر تويست، العصر الڤكتوري.

1. Introduction

Children in general, and the deprived and orphans in particular face devastating human rights violation since human existence; human history is full of mistreatment, unfairness and discrimination that vulnerable children endure. This paper focuses on childhood as a vulnerable stage of life, where the child is completely weak, helpless, dependent, and prone to exploitation and abuse.

No era proved otherwise; human history witnessed horrific tales of child exploitation, particularly orphans, homeless, and poor children.

Unfortunately, since ever, to our recent era; where children rights and child protection laws were enacted, children are still at risk of exploitation and abuse, especially those vulnerable.

The paper's main aim is to examine childhood in Charles Dicken's masterpiece novel (Oliver Twist), and focuses primarily on how the novelist handled childhood theme in his novel, during the Victorian era.

The novel reflects in a comic and most dramatic approach the situation of poor and homeless children during the Victorian era. And how they werenegatively regarded and brutally treated by the upper class of that time.

In the Victorian era children had been exposed to the typical hardships and responsibilities of an adult life. Literature showed that life for Victorian Children at that time (1830 to 1900) varied greatly from childhood in today’s world. For the poor Victorian Children life was much different. They had to work to help their families to survive. They would be made to go to work at a very young age, sometimes even 4 or 5 years old. They worked very hard and for long hours every day. The job safety was not a major concern and they were expected to work in filthy conditions. They had no choice in the matter. They had work to help pay the bills at home. (www.victorian.org)

In Victorian labour market children are preferred because they were considered cheap labor, and they were in high demand for many types of jobs including mining, factory work, street sweepers, clothing and hat makers, chimney sweepers, farming, textile mills, servants, and more horrifically, prostitution. (www.victorian.org)

The sudden increase in population from the gold rush of 1858 brought social problems including those involving child welfare.Huge technology improvements propelled Britain's wealth and prosperity and gave people, especially the middle class, so many new opportunities. Industries production makes Britain the Workshop of the world' and the greatest trading nation on the globe. (Malik, 2017)

Nevertheless, the adverse effect of Industrial Revolution in Victorian Period also has terrible social effects: abject poverty, overcrowded dwellings, child labor, sexual exploitation, dirt and drunkenness. Money values prevailed as a result of increased materialism of the age. Hundreds of thousands of workers had migrated to industrial towns, where they made up a new kind of working class. The institution of the factories came with many injustices including harsh working conditions, and ruthless child labor. Hideous slums, some of them acres wide, some no more than crannies of obscure misery, make up a substantial part of the metropolis in big, once handsome houses, thirty or more people of all ages may inhabit a single room. (Malik, 2017)

While working and living conditions for the working classes grew increasingly harsh, the social reform acts of the later 19th century attempted to improve the lives of the working poor, Philanthropists and social reformers, motivated by their Christian values and middle class ideals played a significant role in bringing about change. (Knaplund, 1941).

Reformers viewed the living conditions of many working class children as unacceptable. Children, they believed, should be protected from physical harm, moral corruption and the responsibilities of adult life and "every child should have a childhood". (Rooke & Schnell, 1983)

Orphanages were established to care for the children removed from unfit parents or those who had been abandoned or orphaned. All faiths were active in this process including the Protestant churches. The intentions of the reformers were sincere, but it is argued by Rooke and Schnell (1983)in their book *Discarding the Asylum* that these values were imposed upon the working class and that the reformers' understanding of the social structure was often compromised by their own simple view of

the world. Children were rescued from family situations deemed by the reformers to be unfit and were institutionalized for their own protection. (Rooke & Schnell, 1983)

2. The Objectives of the Research

The paper states that orphans and poor children were usually subjected to abuse and exploitation in the Victorian era. It aims at:

1. Identifying the way the aristocratic society in Victorian era regard and treat the poor and their attitude towards poor children in particular.
2. Finding out how Charles Dickens portrayed childhood during the Victorian age.

3. The Methodology

The paper adopted two research approaches by using multiple data sets, one approach is the historical research approach where the primary source of the research will be the novel itself, and the secondary resources will be the relevant literature works and articles written by scholars about the topic. The second approach is the analytical research approach will be adopted as well, to analyze the novel, i.e. childhood theme in Dickens' novel.

4. Point of Departure

As stated earlier in this research paper, the aim of this research is to depict the childhood theme in Charles Dickens's Oliver Twist, where the paper argues that poor children in the Victorian era suffered and endured a lot of miseries and they were usually mistreated and exploited. And that the upper class society down looked the poor and orphan children.

4.1 Oliver Twist

Oliver Twist opens with the birth in a workhouse of the illegitimate son of a destitute woman who dies shortly after her son is born. Thus Oliver is at once pauper, orphan and illegitimate, and his subsequent experience of cruelty and rejection is in keeping with this beginning. He is constantly accused of viciousness or stupidity, constantly beaten or imprisoned. At best, he is ignored. Until he meets Mr. Brownlow any kindness he experiences is either accidental or the result of the adult world's attempts to exploit him. (Roulstone, undated).

Mr. Bumble sums him up as "a naughty orphan which nobody can't love". (Oliver Twist, Ch3)

In an orphanage in Victorian England, Oliver Twist survives among his companions in misfortune. Malnourished, exploited, he is placed in an undertaker's home where, again, he knows only deprivations and ill-treatment. Oliver endures everything, until he could tolerate no more then he fled to London.

Exhausted, hungry, he is collected by a gang of young thieves who work for an old Jewish called Fagin. Between Dodger, Bill, Nancy and the others, Oliver discovers a cruel world where only cunning and strength count.

4.2 Definition of Childhood

From a sociological standpoint, scholar Diana Gittins points out that “childhood is a more general and abstract term used to refer to the status ascribed by adults to those who are defined as non-adults.” It should be understood that what is seen as childhood is a “construction of adults” which does not represent the ideas children themselves might have, and therefore contemporary trends in sociology that are stressing the importance of children's narratives are slowly emerging. (Gittin, 2009) Moreover in contrast to the belief that adults are able to form the right definition based on their memories and experience, it should be taken into account that our memory is not a perfect and trustworthy recording medium and consequently, the images of childhood might be full of misinterpretations, our own desires and myths. (Pekařová, 2014)

It should also be noted that there is a difference between the terms child and childhood. According to Gittins “childhood focuses more on the general state of being a child and suggests the existence of a distinct, separate and fundamentally different social group or category.” Whereas “a child concerns an embodied individual defined as non-adult” described by “immaturity, dependency, powerlessness and inferiority.” The length of childhood and being a child is different, generally derived from the traditions and customs of the state and their laws. Nevertheless it appears to be acceptable to claim that one cannot have a childhood without being

a child. Meanwhile it is possible to be a child without having childhood. (Pekařová, 2014)

Childhood phase was defined by many other sources, without remarkable deviation, here are some definitions:

1. Cambridge Dictionary defines Childhood as the time when someone is a child (Cambridge Dictionary)

2. UNICEF defines Childhood as the time for children to be in school and play, to grow strong and confident with the love and encouragement of their families and an extended community of caring adults. It is a precious time in which children should live free from fear, safe from violence and protected from abuse and exploitation. (UNICEF).

3. Whereas the medical definition of Childhood is Childhood: (1) The time for a boy or girl from birth until he or she is an adult. (2) The more circumscribed period of time from infancy to the onset of puberty.(https://www.medicinenet.com)

5. Childhood in Victorian Age, Discussion

In the Victorian era children had been exposed to the hardships and responsibilities of adult life. Life for Victorian Children in that time (1830 to 1900) was nothing like childhood in today's world. Wealthy children had a much better life than poor children. For the poor Victorian Children life was much different. The poor children had to work to help their families to survive. They would be made to go to work at a very young age, sometimes even 4 or 5 years old. They worked very hard and for long hours every day. The job safety was not a major concern and they were expected to work in filthy conditions many times. They really had no choice in the matter. Their parents made them work to help pay the bills at home. (www.victorian.org)

In Victorian labour market children are preferred because they were considered cheap labor, and they were in high demand for many types of jobs including mining, factory work, street sweepers, clothing and hat makers, chimney sweepers, farming, textile mills, servants, and more horrifically, prostitution. (www.victorian.org)

The sudden increase in population from the gold rush of 1858 brought social problems including those involving child welfare.

Huge technology improvements propelled Britain's wealth and prosperity and gave people, especially the middle class, so many new opportunities. Industries production makes Britain the Workshop of the world' and the greatest trading nation on the globe. (Malik, 2017)

Nevertheless, the adverse effect of Industrial Revolution in Victorian Period also has terrible social effects: abject poverty, overcrowded dwellings, child labor, sexual exploitation, dirt and drunkenness. Money values prevailed as a result of increased materialism of the age. Hundreds of thousands of workers had migrated to industrial towns, where they made up a new kind of working class. The institution of the factor came with many injustices including harsh working conditions, and ruthless child labor. Hideous slums, some of them acres wide, some no more than crannies of obscure misery, make up a substantial part of the metropolis…In big, once handsome houses, thirty or more people of all ages may inhabit a single room. (Malik, 2017)

While working and living conditions for the working classes grew increasingly harsh, the social reform acts of the later 19th century attempted to improve the lives of the working poor, Philanthropists and social reformers, motivated by their Christian values and middle class ideals played a significant role in bringing about change. (Knaplund, 1941).

Reformers viewed the living conditions of many working class children as unacceptable. Children, they believed, should be protected from physical harm, moral corruption and the responsibilities of adult life and "every child should have a childhood". (Rooke & Schnell, 1983)

Orphanages were established to care for the children removed from unfit parents or those who had been abandoned or orphaned. All faiths were active in this process including the Protestant churches. The intentions of the reformers were sincere, but it is argued by Rooke and Schnell in their book *Discarding the Asylum* that these values were imposed upon the working class and that the reformers' understanding of the social structure was often compromised by their own simple view of the world. Children were rescued from family situations deemed by the reformers to be unfit and were institutionalized for their own protection. (http://web.uvic.ca)

5.1 Child labor

The Victorian era became notorious for employing young children in factories and mines and as chimney sweeps. Children were expected to help towards the family budget, often working long hours in dangerous jobs and low wages. (Daniels, 2009). Agile boys were employed by the chimney sweeps; small children were employed to scramble under machinery to retrieve cotton bobbins; and children were also employed to work in coal mines to crawl through tunnels too narrow and low for adults. Children also worked as errand boys, crossing sweepers, shoe blacks, or selling matches, flowers and other cheap goods. (Daniels, 2009). Many children got stuck in the chimneys that they were sweeping and eventually died. In factories it was not uncommon for children to lose limbs crawling under machinery to pick things up.

Several Factory Acts were passed to prevent the exploitation of children in the workplace. Children of poor families would leave school at the age of eight and were then forced to go to work. School was not free at this time. (www.newworldencyclopedia.org)

The Victorian time period is known for its hierarchy based social order.

Typical feature of this period was strict classification of the society. In the 20s of the nineteenth century the members of ruling elites officially implemented the social classification based on the living conditions, social status as well as the level of morality and gained experience, which in the end spread around the whole country. By the 80s it was very well known who belonged to where and moving from class to class, especially upwards was almost impossible **(**Pekařová**,** 10**).**

6. Childhood theme in the novel, Analysis

The theme of unhappy childhood is deeply rooted in Dickens works, his first three novels reflect miserable childhood represented in the adventures of his characters such as Pickwick (1836), Oliver Twist (1837) and Nicolas Nickleby (1838). This scheme is well noticed in Oliver Twist, Dickens' most famous character Oliver Twist. The young protagonist experienced hunger, isolation and abuse, in such dramatic way that reflects the miseries of the Victorian era, uncovering the dilemma of children harmed and exploited by adults.(Knaplund, 1941)

Charles Dickens personal experience as a child has produced unusual characters, in touch with social and moral misery, which till today feed the imagination of children and adults. It was adapted several times to cinema in recent years, this social novel contributed greatly to the Dickens fame.His genuine feeling and powerful words inspired hundreds of film makers, and musicians.

Charles Dickens wrote about the homeless and street children in his novel Oliver Twist. In this novel, Dickens condemns the bitter effects of industrialization on the 19th century's England. The book attracts people attention to various contemporary social evils, including the Poor's asylum where the poor have to work, child labor and the recruitment of children as criminals. (Devi, 2016)

Dickens often depicted the exploitation and repression of the poor and condemned public officials and institutions that not only allowed such abuses to exist, but flourished as a result.

Oliver Twist is the main novel character that symbolizes childhood, innocence and purity that resisted evil deeds and tightly adhered to this purity.

The novel uncovers the devastating, inhuman conditions of poverty in the Industrial Victorian Age in ruthless openness.

In his novel, Dickens describes how young Oliver fell in the hands of an older Jewish gang of thieves' director, who trained him and other boys to pickpockets, using the children to increase his personal wealth. Their individual development and personality are not important, but theprofits that could be earned by them.

The indescribable misery and exploitation of children that Charles Dickens showed at the beginning of 19^{th} century in England, are still existed today in many parts of the world. Child Labor, the use of children as child soldiers and child prostitution are forms of exploitation of children are still dominant practices in many countries and there can be no doubt about it. In many countries children still live without protection, have to do the work of adults and have no future prospects.

With these fictional characters formulated by Charles Dickens, the central basic questions for dealing with children in the society are: are children

just there to help develop the society, the richness of adults? Or are children young citizens, who do not yet exercise their citizenship rights themselves and thus they need special protection afforded by adult?
Dickens, however, does not stop at this gloomy scene, where the majority of the upper class society mistreat poor children, nevertheless, he uses the characters of the bookseller Mr. Brownlow, his housekeeper, Mrs. Maylie and her niece to demonstrate how they practice true charity. They care about the well-being of the child, Oliver, and not his labor power. Here is a completely contrasting world full of security and philanthropy compared to the laws of the street - even when Oliver gets into further entanglements.
Charles Dickens, illustrated his own troubled and traumatic childhood in his novel (Oliver Twist) that is a famously compelling tale - Dickens had witnessed hardship and poverty as a child, as his father was in debt due to rising costs, he was sent to prison for his failure to some depts. Dickens had to work in a warehouse to provide for the family's livelihood - these early experiences undoubtedly had a great deal of empathy in his work, through which he reflects the misery and suffering of children conveying their vulnerability, mistreatment and exploitation.
The novelist shows great deal of sensitively and concerns regarding childhood needs, children need caregivers who give them love and security, care for their health and well-being and give them perspectives for free development.
Dickens's social criticism of Victorian England at that time is relentlessly expressed. Anyone should be persuaded to act like that Mr. Brownlow.
The novel was written in straight forward form. The realistic portrayals of the living environment in England at that time, the dirty neighborhoods and slums, an atmosphere that not healthy to raise a child in - all this is incredibly close to the reader. It is greatly relieving to see that there are few people who mean well with Oliver and earnestly strive to help him, like Mrs. Maylie and her niece Rose, which Oliver, acknowledged with an alerted mind and astonishing thoughts that exceeds his age .
Dickens also does not spare ironic comments or characterizations, as they are particularly expressed in the figure of the community servant Mr.

Bumble who does not gain the sympathy of the reader, because he is always negative about Oliver and sometimes hot-tempered, sometimes arrogant. The different characters of the novel bring plenty of variety and diversity into action.

The novel is Dickens' first clear criticism of the Victorian educational system, as well as the situation of the lower classes in large cities, such as London. Dickens criticizes the functional system of educating the poorest children in orphanages, where children are forced to do difficult tasks without compensation. The "rebellion" by Oliver when he shows his need, the demand for more, is an example of the author's resistance of the cruel attitudes and the endemic poverty, where the poor, deprived of any educational path, and are forced to survive as they can, often by committing dangerous tasks.

The following paragraph from the novel conveys a heartbreaking scene of cruelty against an orphan, that when Oliver Twist was to meet the Board members of the work house, cruel Mr. Bumble ordered him to bow to the board out of imposed respect:

"'Bow to the board,' said Bumble. Oliver brushed away two or three tears that were lingering in his eyes; and seeing no board but the table, fortunately bowed to that.

'What's your name, boy?' said the gentleman in the high chair.

Oliver was frightened at the sight of so many gentlemen, which made him tremble: and the beadle gave him another tap behind, which made him cry. These two causes made him answer in a very low and hesitating voice; whereupon a gentleman in a white waistcoat said he was a fool. Which was a capital way of raising his spirits, and putting him quite at his ease.

Boy,' said the gentleman in the high chair, 'listen to me. You know you're an orphan, I suppose'?

'What's that, sir?' inquired poor Oliver.

'The boy IS a fool--I thought he was,' said the gentleman in the white waistcoat.

'Hush!' said the gentleman who had spoken first. 'You know you've got no father or mother, and that you were brought up by the parish, don't you'?

'Yes, sir,' replied Oliver, weeping bitterly.
'What are you crying for?' inquired the gentleman in the white waistcoat. And to be sure it was very extraordinary. What COULD the boy be crying for?" (Oliver Twist, Ch2)

Oliver's character embodies the values of a new child hero for Dickens: an outcast who manages to find his future through his own means and the help of kind people. The boy Oliver follows a sort of purification making a pathway from the initial state of misery and poverty, to the happy end at Mr. Brownlow's Villa.

The miserable, hungry childhood that engulfed Oliver Twist's very early childhood years is reflected in author' earnest powerful words:

"So they established the rule that all poor people should have the alternative (for they would compel nobody, not they) of being starved by a gradual process in the house, or by a quick one out of it. With this view, they contracted with the waterworks to lay on an unlimited supply of water, and with a corn-factor to supply periodically small quantities of oatmeal, and issued three meals of thin gruel a day, with an onion twice a week and half a roll on Sundays. They made a great many other wise and humane regulations . . . kindly undertook to divorce poor married people instead of compelling a man to support his family, as they had theretofore done, took his family away from him, and made him a bachelor! There is no saying how many applicants for relief, under these last two heads, might have started up in all classes of society, if it had not been coupled with the workhouse; but the board were long-headed men, and had provided for this difficulty. The relief was inseparable from the workhouse and the gruel, and that frightened people"(Oliver Twist, Ch 2)

That is the place – the workhouse - where they first send Oliver Twist to. At that time the British Parliament voted for a controversial amendment to the “poor-laws”. The new amendment stated that the poor could receive public assistance only if "they took up residence in official workhouses and abided by their regulations". In these workhouses, husbands were separated from wives, in a very poor living conditions. The lawmakers justified their awful amendments that work led necessarily to success, that

dependent on other donations and charity lead to economic failure. Therefore, they concluded that poverty means immorality.

Although Oliver had enough to occupy his attention in keeping sight of his leader, he could not help bestowing a few hasty glances on either side of the way, as he passed along. A dirtier or more wretched place he had never seen. The street was very narrow and muddy, and the air was impregnated with filthy odours. There were a good many small shops; but the only stock in trade appeared to be heaps of children, who, even at that time of night, were crawling in and out at the doors, or screaming from inside. The sole places that seemed to prosper amid the general blight of the place, were the public-houses; and in them, the lowest orders of Irish were wrangling with might and main"(Oliver Twist, Ch8)

The picture portrayed London when first seen by Oliver Twist after he fled the undertaker's service in the countryside, there dominant poverty, and crime. Dickens often describe his scenes in the night or in a rainy day or night, an atmosphere that magnify a homeless child loneliness and fear, there is barely no body noticing him, or caring about him.

The novel also portrayed a helpless child, Nancy who was driven to a very risky, gruesomeness and hopelessness, was trapped in The Jewish Fagin, who send her to the prostitution since her early childhood:

"Stay another moment," interposed Rose…… "Will you return to this gang of robbers, and to this man, when a word can save you? What fascination is it that can take you back, and make you cling to wickedness and misery?" "When ladies as young, and good, and beautiful as you are," replied the girl [Nancy] steadily, "give away your hearts, love will carry you all lengths—even such as you, who have home, friends, other admirers, everything, to fill them. When such as I, who have no certain roof but the coffin-lid, and no friend in sickness or death but the hospital nurse, set our rotten hearts on any man, and let him fill the place that has been a blank through all our wretched lives, who can hope to cure us? Pity us, lady—pity us for having only one feeling of the woman left and for having that turned, by a heavy judgment, from a comfort and a pride into a new means of violence and suffering." (Oliver Twist, Ch 40)

This a conversation between Rose and Nancy. Where Rose trying to convince Nancy not to go back to that crime den, but the poor girl deeply rooted to her atmosphere, for her own reasons, she had to go back there, live there and die alone there.

And here, again a heart wrenching scene, of Nancy the young poor child, who faced death alone after being murdered by her partner, it is a devastating moment:

"*She staggered and fell: nearly blinded with the blood that rained down from a deep gash in her forehead; but raising herself, with difficulty, on her knees, drew from her bosom a white handkerchief—Rose Maylie's own—and holding it up, in her folded hands, as high towards Heaven as her feeble strength would allow, breathed one prayer for mercy to her Maker*"(Oliver Twist, Ch 47)

7. Summary

Oliver Twist opens with the birth in a workhouse of the illegitimate son of a destitute woman who dies shortly after her son is born. Thus Oliver is at once pauper, orphan and illegitimate, and his subsequent experience of cruelty and rejection is in keeping with this beginning. He is constantly accused of viciousness or stupidity, constantly beaten or imprisoned. At best, he is ignored. Until he meets Mr. Brownlow any kindness he experiences is either accidental or the result of the adult world's attempts to exploit him. (Roulstone, undated).

Mr. Bumble sums him up as "a naughty orphan which nobody can't love". (Oliver Twist, Ch3)

With fragile health, little Oliver was placed in the poor asylum of the cruel Mr. Bumble where he dared to make his famous request: "Please, sir, I want some more." To get rid of this naughty child, Mr. Bumble entrusted him to the care of Mr. Sowerberry, the caretaker. Mistreated by the undertaker's apprentice Noah Claypole, Oliver decided to flee one evening to London.

Abandoned and malnourished, he met a certain Jack Dawkins known as "The Artful Dodger" who told him about a London gentleman who would house him without asking anything in return. Collected by the band of thieves of Fagin, the poor orphan fell into the slums of the English capital

where he discovered the world of crime. He was even arrested for an attempted robbery that he had not actually committed on Mr. Browlow's person, but when his innocence was proved, this noble gentleman gave him refuge. Due to the intensive care of the latter which he lavished, he recovered quickly.

Helped reluctantly by Nancy, the dreaded Bill Sikes kidnapped poor Oliver, lest he report them to the police. They then forced him to rob the house of his rescuer in the company of Bill Sikes, the brutal partner of Fagin, but nothing went as planned because Oliver was shot with a gun from the start. He was picked and taken care of by young Rose Maylie who took pity for the orphan. It is then that a mysterious man named Monks enters the scene, trying to harm the reputation of Oliver. Nancy goes to Miss Maylie's house secretly to warn her that Monks and Fagin are both trying to bribe Oliver. In anger, Sikes murdered his beloved partner who betrayed him.

At the end of the story, we learn that Rose Maylie is actually Oliver's aunt and that Monks is his jealous half-brother. Fagin was hanged, while Oliver was adopted by his benefactor, Mr. Brownlow.

8. Recommendations

I have exerted a considerable time and effort to find what scholars wrote about the topic of this research paper, I did perceived that a few researches handled the childhood theme from a different scopes such as KateřinaPekařová, in her thesis (The Theme of Childhood in Oliver Twist) that showcases differences in perception and attitudes towards children among societal classes and treatment they received in the novel. Where both researches agreed upon the child abuse within that time.

And because childhood is always a very special phase of everyone's life, and based on the findings of this research, I would like to recommend that further studies and researchesare needed to tackle the novel:

1. From the positive side of the story, i.e. those who positively and humanly react to the deprived childhood in Oliver Twist. Such as the attitudes of Mr. Brownlow and the Maylies family.

2. How trauma and misery can produce such gentle and passionate people such as Oliver Twist and Nancy, despite their being victims themselves.

9. The Results

After thorough researching in childhood theme in Oliver Twist novel, with an intent focus on the way of living that Oliver Twists and his mates in the workhouse, the orphanage, and investigating the traumatizing events those children had endured, the research had come to the following results:

1. It is apparent that poor and orphan children are definitely endured the worst type of exploitation during the Victorian era due to the industrial expansion and the greediness of business owners and landlords that makes life difficult and expensive for the poor families. This finding is consistent with KateřinaPekařová (2014) who stated that (*Oliver is a child deprived of a quality of his childhood, especially after being taken to the workhouse. However, from the analysis it seems that he is not treated properly as a child until he encounters Mr. Brownlow*).

This finding confirmed the research argument that orphans and poor children were usually subjected to abuse and exploitation in Victorian era.

2. There have been an increasing numbers of homeless children, who lost their parents or have no body to care for them and protect them. This result confirmed by what Maria Eklund finds out in her research, where she stated that (Orphans made up a great deal of the population and it was estimated that sixty percent of the criminal population was made up of orphans at one point or another. These statistics bring to light the problems that England faced trying to find a place for these orphans, sadly many of them lived lives filled with hard work, poor living conditions, or unkind families) (Eklund, 2012) .That was considered the major factor that prompted policy makers to create workhouses for the poor.

3. However, law makers make life ever harsher for those vulnerable children by introducing amendments to the law for the poor that worsen the situation of the poor, and subjected them to further sufferings and exploitation. This result is based on the following statement from the

British National Achieve that reads: (In 1834 a new Poor Law was introduced. Some people welcomed it because they believed it would reduce the cost of looking after the poor, take beggars off the streets and encourage poor people to work hard to support themselves.

The new Poor Law ensured that the poor were housed in workhouses, clothed and fed. Children who entered the workhouse would receive some schooling. In return for this care, all workhouse paupers would have to work for several hours each day.However, not all Victorians shared this point of view. Some people, such as Richard Oastler, spoke out against the new Poor Law, calling the workhouses ‘Prisons for the Poor’. The poor themselves hated and feared the threat of the workhouse so much that there were riots in northern towns. (http://www.nationalarchives.gov.uk/documents/education/poor-law.pdf).

4. The paper findings also confirmed that Charles Dickens successfully portrayed the miserable childhood and the underprivileged living conditions of poor and orphan children in such a way that later, the scholars and those who are concerned with child welfare began to rethink the society's attitude towards vulnerable Children. And finally, Reformers viewed the living conditions of many working class children as unacceptable. Children, they believed, should be protected from physical harm, moral corruption and the responsibilities of adult life and "every child should have a childhood". This result is consistent with (Knaplund, 1941) who stated Philanthropists and social reformers, motivated by their Christian values and middle class ideals played a significant role in bringing about change.

5. And accordingly, In 1842 Charles Dickens supported a law that finally regulated night work for women and children.

And the following year he founded the Household Words newspaper, promoting his ideas for working-class housing, popular education, and most important, child protection.

10. Conclusion

Victorian age is the era of industrial revolution that leads to the emergence of the working class that faced the terrible drawbacks of wealth and corruption, and childhood suffered the worst.

Charles Dickens has described the other side of childhood in England; the unhappy childhood. In 1837, "Oliver Twist" came out, the story of that parentless, ever-hungry, neglected boy whose childhood took place between workhouses and criminal dens, the core of success of Dickens' novel is that it awakens human conscience. His own suffering as a child has inspired him to draw the attention to the suffering of those unfavorable children and that had violently shocked upper class society. That misery is palpable and measurable. It can be powerfully felt and sensed through the novelist bold loud condemnation. This disgraceful situation had made scholars and policy makers to rethink their role in alleviating such misery and suffering. On the other hand, Oliver Twist has shown the bright side of morals despite being a victim of cruel society. Not the entire upper class society are guilty, within this darkened picture there is a shining human instance form within this cruel society, Dickens has brilliantly depicting Mr. Brownlow and the Mrs. Maylie and her niece Rose who take good care of little poor Oliver.

The paper main goal is to convey how poor children are regarded and treated in the Victorian era and did Charles Dicken's tackled the theme of childhood in his novel. This goal is fulfilled through analyzing Oliver twist and what other scholars has written about the topic as stated in the results of the research.

References

1.Primary source:

Charles Dickens (2011), Oliver Twist, saddleback educational publishing, USA.

2.Secondary Sources

A.R. Roulstonefacuity, Master degree of Arts of, the University of Birmingham https://www.parliament.uk/about/living-heritage/transformingsociety/livinglearning/19thcentury/overview/poverty/.

Nidhi Malik (2017). Industrial revolution: How it effect Victorian literature in a progressive or adverse way. International Journal of Advanced Educational Research ISSN: 2455-6157 Impact Factor: RJIF 5.12 www.educationjournal.org Volume 2; Issue 6; November 2017; Page No. 156-157. Delhi, India

KateřinaPekařová (2014), The Theme of Childhood in Oliver Twist. Masaryk University, Bachelor Thesis, Faculty of Education, Department of English Language and Literature. Brno

Gittins, Diana (2009). The Historical Construction of Childhood- An Introduction to Childhood Studies. Ed. Mary Jane. Kehily. 2nd ed. Maidenhead: Open UP. pp 35-49.
Gail Corbett, Barnardo (1981). Children in Canada .Peterborough: Woodland Publishing.
Paul Knaplund (1941). The British Empire, 1815-1939, New York: Harper.
Patricia Rooke & R.L. Schnell. Discarding the Asylum (London: University Press of America Inc., 1983).
Vernon Storey et al. The Home. Orphans' Home to Family Centre 1873 - 1998. (Victoria: The Cridge Centre for the Family, 1999).
Barbara Daniels, Poverty and Families in the Victorian Era, Hidden Lives Revealed: A Virtual Archive (2003). Retrieved January 23, 2009.
Rekha Devi (2016). Industrial revolution: How it effect Victorian literature in a progressive or adverse way. International Journal of Multidisciplinary Research and Development Online ISSN: 2349-4182, Print ISSN: 2349-5979, p 28-29.
Erklund, Maria (2012). Orphans during the Victorian Era in England. https://prezi.com/b9yosv-r9ffq/orphans-during-the-victorian-era-in-england/

3. Web Sites

1.https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/childhood
2.https://www.unicef.org/sowc05/english/childhooddefined.html
3.https://www.medicinenet.com/script/main/art.asp?articlekey=16600
3.www.victorianera.org
4.https://victorianchildren.org/victorian-children-in-victorian-times/
5.http://www.newworldencyclopedia.org/entry/Victorian_era. ISSN: 2455-6157. Volume 2; Issue 6; November 2017; Page No. 156-157 . 7. www.educationjournal.org
6.http://web.uvic.ca/vv/student/orphans/childhood.html.
7.What did people think of the new Poor Law? The National Archives Education Service 1834 Poor Law http://www.nationalarchives.gov.uk/documents/education/poor-law.pdf.

Democratic Arabic Center for Strategic,Political and Economic Studies

Berlin- Germany

Journal of social sciences

International, scientific refereed Journal

Legal deposit V.R33616

ISSN 2568-6739